

بسم الله المتعزى بك آية المتقديس
 على رسوله المؤيد بآياته ومعجزاته المبلغ لا حكاية ورسالاته
 وعلى آله وأزواجه وذرياته كتاب الصلوة قاراً
 أبو حنيفة رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

أوصيه المطلق على أربعة أقسام أحدها أن يكون الوصيه بقدر الثلث
 أو أقل أو أكثر والثاني أن تكون بأكثر من الثلث وأجازت الورثة والثالث
 إذا تجزأ الورثة والرابع إذا أجاز البعض رد البعض فصل في النوع الأول إذا وصي
 رجل بجزء من ماله فخذ سمي ذلك الجزء والدفع منه الجزء الموصى به وأقسم الباقي على سهم
 الورثة فإن استقام فيها كما إذا وصت بثلاث خالها وخلفت زوجها
 واختاً لأب وأم الأصل فيه يعني في مثل هذه المسائل أن نأخذ سمي الثلث وذلك لأنه قد دفع
 منه الجزء الموصى به وذكر واحد بقي أسان يستقيم على الورثة للنزوح النصف وذلك سهم
 وللأخت النصف وذلك أيضاً سهم وإن لم يستقم فانظر فإن كان من الباقي من السمي وبين
 صح الورثة موافقة فاضرب وفق صح الورثة في السمي فالمبلغ تصحيح الورثة والوصيه
 كما إذا وصي بربع ماله وحلف اثنين لأب وأم واثنين لأم فسلم الورثة تصح من سهم خد سمي الربع
 وذكر أربعة وأدفع منه الجزء الموصى به بقي ثلثه فأقسم على صح الورثة وذكر سهم فالثلثه
 لا يستقيم على السهم ولكن يلزمها موافقة بالثلث فاضرب بثلث السهم وذكر أسان في السمي
 وذكر أربعة تبلغ ثمانية ثم اضرب من كان له شيء من الوصيه في ثلث المصح ومن كان له شيء
 من المصح في ثلث ما بقي من نصيب الموصى له كان للموصى له واحد من أربعة يضرب في ثلث
 المصح سابع السبع فهو للموصى له واضرب الباقي وذكر ثلثه في المضروب سابع السبع يستقيم
 على صح المصح لاختلاف أسان ولكن اختلص واحده وإن لم يكن بينهما أم وأب فاضرب
 جميع المصح في السمي كما إذا كانت المصح أربعة بان حلف أمراء وأبوين فاضرب جميع المصح

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Yeni
Yeni	965
Eski Kayıt No	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله العزيز بذاته المتقدس بسمائه وصفاته والصلوة على
 رسوله المود بآياته ومعجزاته المبلغ له حكمه ورسالاته وعلى
 آله وازواجه وذرياته **كتاب الصلوة باب**
قولك حنيفة علي خلاف قول صاحبيه قال
 ابو حنيفة رحمه الله يكثر المقتدي بمقتد الكبر الامام وقال رحمه الله
 يكبر بعد قيل الاختلاف في الجواز عنده كيجوز الامعة وعندها
 لا يجوز الا بعد وقيل الاختلاف في الافضلية عنده الفضل
 ان يكبر معه وعندها بعد اشارة الى هذا في نكته والى ذلك
 في نكته والصحيح ان الاختلاف في الافضلية والاولوية
 اما الجواز فمتفق عليه لهما قوله عليه السلام اذا كبر فلبسوا والغاء
 للتعقيب والمعنى وهو ان لا يقتل انما يجوز بالمصلي لا بغير المصلي
 والامام انما يصير شارعا في الصلوة بالتكبير ولا يجوز الا قتلا به
 قبل فراغه من التكبير ليس قوله عليه السلام انما جعل الامام اماما ليؤتم
 به فكيف يخالفوا عليه وتحقيق التمام والموافقة والتحيز عن المخالفة
 انما يكون بالقرآن وقوله بان الغاء للتعقيب قلنا قد يراد بها القرآن
 بدليل قوله عليه السلام في هذا الحديث واذا قراء فانصتوا وقد اريد به
 القرآن بجماع حملناه على هذا لانه اذا ذكرنا وقوله ان لا يقتل انما يجوز



بالصلوة قلنا بل هو يصير مقتديا بصرا مامه مصلينا
 هو حال ما بعد فراغها من التكبير قال اذا رفع الامام رأسه من
 الركوع يقول سمع الله لمن حمده ولا يقول ربنا لك الحمد وقالا
 يجمع بينهما لهما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رفع رأسه
 من الركوع يقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وغالب احواله كان هو الامام
 والمعنى ان الامام يقول سمع الله لمن حمده ويحضر غيره على التحميد في المحال
 ان ينسب نفسه **ليس** قوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا
 لك الحمد قسم الا اذا كان بينهما والقسم بين الامام والمقتدي يقطع الشبهة
 لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر والمعنى ان المقتدي
 ما في التحميد عند الانتصاب مقارنا لسميع الامام فلو قلنا ان الامام ما في التحميد
 يقع تحميد بعد تحميد القوم وهو خلاف موضع الامامة وما روي من الحديث
 محمول على حاله الا نفرد في النوافل لعلنا ذكرنا وقوله يحضر غيره ولا ينسب نفسه
 قلنا حظ الترغيب والدلالة على الخير حظ فعله من الثواب بدليل قوله
 عليه السلام الدال على الخير كفا عليه قال اذا وضع المصلي يده في السجود بلفظ
 للجهة بغير عذر جان وقد اساء **وقالا** لا يجوز وروي اسد بن عمر عن
 ابي حنيفة مثل قولها لهما قوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة من لم يحسن افقه
 الا ان كان من جملة المعنى انه ما مور بالسجود مطلقا فينصرف الى السجود
 المعتاد والسجود المعتاد انما يكون بوضع للجهة **ليس** قوله عليه السلام امرت ان
 تسجد على سبعه ارب اليمين والركبتين والقدمين والوجه واشار

لا الانف والعنى ان الانف عضوها دى به السجود عند العز ولعلم
يكن عضو السجود لما نادى به السجود عند العز والخذ والذق وبارك
من الحديث المراد منه نفى الفضيلة والكمال بدليل ما ذكرنا وقوله السجود المعتاد
قلنا السجود عبارة عن الميكن على وجه الخضوع والخشوع وهو حاصل بالانف
فوجب القول بالجواز قال اذا قرأ القرآن بالفارسية او شهد في الصلوة بالفارسية
او قبح الصلوة بذكر اسم الله تعالى بالفارسية او خطب الجمعة بالفارسية جاز وقالا
لا يجوز اذا كان بحسن العربية اما القراءة لهما انه مأمور بقراءة القرآن مطلقا
وهو اسم للنظم العربي والمعنى جميعا قال الله تعالى اجعلنا ه قرآنا عربيا وقوله بلسان
عربي ميسر **والمراد** ان القرآن هو اسم للشيء واللفظ لا ترى في قوله تعالى وانه لغزيب
الاولى وقوله ان هذا الذي يصحح **والمراد** ان هذا الذي يصحح الحديث لم يكن بهذا النظم واللفظ واما
قوله تعالى اجعلنا ه قرآنا عربيا قلنا هذا لا يجب اختصاص القرآن بهذه اللغة
لا ترى في قوله تعالى اجعلنا ه قرآنا عربيا وهذا لا يجب اختصاص الحكم بلغة العرب
فان الحكم بالفارسية حكم قال اذا وجدت حاجة في شئ وكذا يدرك متى وقعت
فيها وماتت ان كانت منتفخة يحكم بنجاستها منذ ثلاثة ايام ولياليها وان كانت
غير منتفخة حكم منذ يوم وليلة **وقالا** حكم بنجاستها للحال لا في الماضي لهما
ان النجاسة في الحال متيقنة وفي الماضي مشكوك فيها لاحتمال انما مات خارج البئر
وانتفخت واذا وقعت فيها فثبت النجاسة في الماضي بالشك **ولم** ان الموت
حكم حادث فلا بد له من سبب ظاهر والوقوع في الماء سبب طائفي حال عليه
ثم نحن نعلم ان الحيوان لا يموت في الماء مجرد السقوط في زمان قليل فكذا

وفي صح

5
من زمان كثير وبهاية الكثرة ليس لها حد مضبوط فقد زاد ذلك في الكثرة
وهو يوم وليلة ثم الانتفاخ لا بد ان يكون زمانه اكثر من زمان الموت
ونهاية الكثرة مما لا يمكن الوقوف عليه فقد زاد ذلك ثلاثة ايام ولياليها
احصا طوا بهذا اثبتن لهذا اثبات النجاسة بالدليل بالشك قال
لا روايت نجسة نجاسة غليظة والزيادة على قدر الدرهم منع جواز الصلوة
وقالا نجاستها خفيفة لا يمنع حتى ينجس لهما عموم البلوى لا يمنع بالطرق
والخانات منها وليس ان نجاستها جمع عليها ولا ضرورة فيها لانه يمكن
تملئ التحرز عنها فصارت كنجس الطيب ورجع الهمم وقوله انتم البلوى قلنا مع كثرتها
ليس كذلك فيها مع كثرتها تصيب من حيث ترى فيمكن التحرز عنها قال
خروما لا يؤكل لحمه من سباع الطير كالصقر والبازي وغيرها نجس نجاسة خفيفة
وقالا نجس نجاسة غليظة هل ذي ذكر الفقيه ابو جعفر الهندي والى وقال
الكرخي هو طاهر عند ابي حنيفة والى يوسف رحمهما الله وعند محمد بن محمد بن الله
نجس نجاسة غليظة والصحيح هو الاول لهما على رواية الهندي والى انه لا يم
البلوى به لانه لا يكثر اصاسته وليس ان فيه ضرورة لانها يدرك من
الحيوان فلا يملك التحريم عنه فحكمه ولحمد على رواية الكرخي لانه هذا غير
طبع الحيوان الى حيث وفساد ولا ضرورة فيه فيتغلط نجاسته كخر والدجا
ولهما انه مثل خروما يؤكل لحمه من الطيور لا فرق بينهما في مختلفان في
النجاسة والطهارة قال لو ترك المسح على الجبايس وهو كذا يضره لم يحن كانه
فرض عند هوا وسك عن قول ابي حنيفة رحمه الله قيل هو لا يجمع وقيل انه قولها

في البلوى

مع كثرتها

على الخصوص اما على قول الحنفية رحمه الله يجوز لانه مستحب عند كذا ذكره
بعض اصحابنا رحمه الله عليهم لكن الصحيح انه واجب عند الحنفية فرض عندهما
لصما ان عليا رضي الله عنه كسرت احدى زنتيه يوم اصابه النوى علم بالمسح على
الجبهة والامم للوجوب فيقتضيه لانه بمنزلة الخنف مع الرجل في يستط المسح عليه
لا بعذر وله ان المسح على الجبهة يقوم مقام الغسل تحتها وغسل ما تحتها
بفرض المسح عليها لا يكون فرضا فصا كاليد المقطوعة بخلاف الخنف مع
الرجل لا يغسل ما تحته فرضا اما الحديث ورد في الوجوب عملا وبه يقول
لانه خبر واحد لا يوجب غير العمل ولا كلام فيه وانما الكلام في القضية
وانها لا تثبت لا بدليل مقطوع به ولم يوجد قال لا يجوز المسح على الجبين غيبي
المؤلفين وان كانا تخمينين وقاله يجوز اذا كانا تخمينين لهما ما روى المغيرة بن
شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجبين من غير فصل وله ان
المسح على الخنف عرفناه شرعا بخلاف القياس وانما يلحق به ما هو في معناه وهذا
ليس في معناه لانه لا يقطع به الاسفار فاشبه اللغافة والحديث محمول على المنع
اما غير المنع فلا لانه يمكن قطع المسافة قال الخروج من الصلوة بصنع
المصلي فرضه قاله ليس بفرض لهما قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا
فقد مت صلواتك ولا الخروج من الصلوة قد يكون بفعل عصية كالتقصير
او الحدث العمد ونحو ذلك ولا يجوز وصف العصية بالوجوب وليس ان الخروج
من الصلوة ختم الصلوة وانما ما كان فرضا كسا برأيه كانها لان
الصلاة فرضه كان اتمامها فرضا ضروريا وكذا اجمعنا على بقاء التحريم في

هذه الحالة والتحريم لا يثبت الا بيقين فعل من افعال الصلوة وليس ذلك الخروج لا
التحريم لا يبراد بها ذاتها وانما يبراد بها افعال الصلوة ولم يبق ههنا فعل اخر
سوى الخروج فكان الخروج فرضا ضروريا واما الحديث بمعناه قرب التمام
كما في قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه ومعلوم انه لم يتم لبقا طواف الزيارة
بعد حملناه على هذا عملا بما ذكرنا من الدليل ولما المعنى فلما لا يوجه من حيث
انه محصه بل من حيث انه اتمام الصلوة وثمرة الخلاف تظهر في المسائل الكنتي
عشره احدها مصلى الفجر اذا طلعت عليه الشمس بعد ما قعد قد ر الشهد
والثانية مصلى الجمعة اذا خرج وقتها في هذه الحالة والثالثة المقيم الماسح على
الخنف اذا مضى عليه يوم وليله في هذه الحالة والرابعة المسافر الماسح على
الخنف اذا تم عليه ثلثة ايام وليا ليهما في هذه الحالة والخامسة صاحب العذر
اذا خرج وقت صلوة في هذه الحالة والسادسة المصلي اذا نذر فانيته في هذه
الحالة والسابعة العاركة اذا وجل الكسوة في هذه الحالة والثامنة المتيم اذا وجد
الماء في هذه الحالة والتاسعة المومني اذا قلن على القيام والقعود في هذه الحالة
والعاشرة الامي اذا تعلم سور في هذه الحالة والحادية عشر الماسح على الجاير
اذا استطت عز برئ في هذه الحالة والثانية عشر الماسح على الخنف اذا سقط
خفه من غير مكلف في هذه الحالة وفي هذه الفصول يفسد صلوة عند الحنفية
حنيفة رحمه الله وعندهما لا يفسد اما القاري اذا استخلف اميا قبل لا خلاف فيه
اما عندهما ظاهره وعند لوجود الخروج بصنعه وهو استخلاف قيل هو
على الخلاف عندهما لا يفسد وعند يفسد وهو الصحيح قال اذا شرع في صلاة

العید بوضوئهم سبقه للحدث فله ان یتیم ویس وکلا لا یجوز البناء فی صلاة
العید بالیتیم لهما ان المبحح للیتیم خشية فوات الصلوة وقد انکره بکنه
ان یتوضا ویقضي بعد فراع الامام ولس ان الشروع فی الابتداء بطهارة
الیتیم یجوز فالبناء اولی منه تبع وقوله من من فوات الصلوة فلنا لیس
کذلك لانه یوم النحر فکل ما یسلم وتخلو عن عارض یقطع صلوة فی الطريق
قال الجنب المصرا ذالم یجد ما حائل ویخاف علی نفسه الهلاک باستعمال الماء
البارد جائزه التیم وکلا لا یجوز لهما انه نادر فک یعنیه ولس انه عجز
عن استعمال الماء حقیقه فصار کالمريض وقوله انه نادر ولنا نعم وکن
اذا تحقق بد من مخلص ولس ذلك الا التیم وقیل هو هذا اختلاف
زمان لا علی اختلاف برهان قال المحبوس فی السجن فی المخرج لا یجد
ما ولا ترا بآنطنا یؤخر الصلوة لئلا یجد ما یطهره وکلا یتشبه بالمصلین
لهما انه عجز عن حقیقه الصلوة فیتشبه بالمصلین کالعاجز عن الصلوة یتشبه
بالصائمين ولی ان التشبه انما یجوز بما هو مشروع فی نفسه وصوم بعض الیتیم
مشروع فی الجملة کالمساک غداء الاضحی فاما الصلوة بغیر الطهارة غیر
مشروع وروى ابو جعفر قول محمد بن قول الى حنیفة رحمهما الله قال خرج
وقت الظهر ودخل وقت العصر حین یصیر ظل کل شیء مثلیه سوکت
الظل الاصل وهو فی الزوال وکلا حین یصیر ظل شیء مثله لهما ان
جبریل علم ام النبی علیه الصلوة والام فی العصر فی الیوم الاول حین صار ظل
کل شیء مثله ولس انه روى انه امه فی ظهر الیوم الثانی حین

والثانی ناسخ الاول قال لا یفصل المودن بین اذان المغرب
واقامته بالجلوس وکلا یجلس جلسة خفیفة لهما ان الفصل
بین الاذان والاقامة مشروع بالصلوة فی سایر الصلوات الا ان
الفصل بالصلوة هاهنا یودی الى تأخیر المغرب وانه مکروه فیفصل
بالجلسة الخفیفة ولس ان الجلسة الخفیفة وان قلت یودی الى تأخیر المغرب
وانه مکروه لقوله علیه السلام لا یزال امتی بحر ما لم یؤخر والمغرب لیس بشیء
النجوم والفصل یقع بتغیر النجوم والیهیه قال یکره الکلام عند اذان
الجمعة والاقامة وکلا لا یکره لهما قوله علیه السلام اذا خرج الامام یقطع
الصلوة وکلامه یقطع الکلام ولس قوله علیه السلام اذا خرج الامام فکلا صلوة
ولا کلام وماروی من الحديث فیه بیان ان خروجه یقطع الصلوة وکلامه
یقطع الکلام ولس فیه نفی ان خروجه لا یقطع الکلام قال
الشفیق هو البیاض وهو قول ابی کر وعایشه وعاد وابن الزبیر
وعمر بن عبد العزیز وکلا هو الحسن وهو قول ابن عمر وشک داود بن
وعاد بن الصامت لهما ان الشفیق فی متعارف اهل اللغة واللسان
هو الحمرة ولس قوله معار اقم الصلوة لدلوك الشمس لغیر یبها الى
غسق اللیل ای اجتماع ظلها وذلك بعد زوال البیاض والمراد
منه صلوة العشاء هکذا نقل عن ائمة التفسیر وقوله الشفیق فی المتعارف
هو الحمرة فلنا لیس كذلك بل الشفیق فی اللغة ما خرد من الرقة یقال
ثوب شفیق اذا رقت لحمته ورق من طول ما یسبب والشفقة رقة القلب

وسمي الشفق شفقاً لان نور الشمس يرق بالغروب والبياض
 اروق فكان الاسم له احيى قال سجود الشكر ليس بقربة وطاعة
 ولك هو قريبهما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك حتى روى
 انه كان اذا راى يتلى يسجد لله شكراً واذا جاءه ما يسره
 سجد لله عاكراً له انه ركن واحد من الصلوة فاشبه الركوع
 والفقهاء فيه ان التنفل بركعة كاملة غير مشروعة فمادونه اول
 واما الحديث كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ لنهي النبي صلى الله عليه وسلم
 عن التبرأت قال الوتر فرض في حق العمل وبالله سنة لهما
 قوله عليه السلام ان الله تعاك فرض على عباده في كل يوم ليلة
 خمس صلوات والسادسة تكون زيادة على النص ولما روى علم
 او تروا يا اهل القران والامر للوجوب وما روى من الحديث قلنا فقد
 قال في حديث اخر ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فصلوها وفي
 رواية فحافظوا عليها فثبت الزيادة على النص بنصر اخر وانه يجوز
 وثمة الخلاف يظهر فيما اذا صلى الفجر وهو ذا كبرانه لم يوتر عنده
 فسدت فجره وعندهما لا يفسد وفيما اذا صلى العشاء بغيب وضوءاً سبياً
 والوتر بوضوء عند لا يعيد الوتر وعندهما يعيد ومن صلى الوتر اذ تذكر
 الفايته تفسد صلوته عند وعندهما لا يفسد قال صلاة التنفل
 اربعاً اربعاً افضل ليك ونهاراً وبالله بالليل شيء افضل لهما
 قوله عليه السلام صلاة الليل شيء وفي كل ركعتين فسلم ولا ث

كل شفع صلوة على حدة كان فيه تكثير الصلوة فكان
 اولى ولي ان اكثر السنن والنرايض اربع ونوافل النبي
 عليه السلام كذلك فكان الاخذ به اولى ولكنه ادوم فكان
 اشق وقد قال عليه السلام اما اجر كل على قد رعبك ونصيبك
 واما ما روى من الحديث قلنا معناه مثني شيء شفعاً لا وتراً ومعنى
 قوله عليه السلام فيسلم فاقول تسليماً لا تبيد سلكاً كما سمي القعود
 تشهد لان فيه ذكر الشهادته حملناه على هذا بل ما ذكرناه
 وما ذكر من المعنى قلنا لا عبرة للعدد وانما العبرة لكثرة المشقة
 وقلة الاستراحة والمشقة فيما قلناه اكثر ولا ستر احده فيما قلتم اكثر
 فكان ما قلناه اولى قال اذا قطعته الامام بعد ما قعد قد والتشهد
 قيل السلام او احدث متعمداً فسدت صلوة المسبوقين وبالله لا يفسد
 لهما ان التحققة لا توجب فساد صلوة الامام فكما توجب فساد صلاة
 المقتدى كانه بنا على صلاته ففهموا كالسلام والكلام له
 يستغني عن ذلك الجزو كانه يحتاج الى البناء والبناء المسبوق محتاج
 الى ذلك الجزو كانه يحتاج الى البناء والبناء على الفاسد لا يجوز تحلل
 السلام والكلام له كانه محلل لا قاطع قال الامم ومن مثل طاله
 جازين لهما انه معذور وام معذورين فصار كإمامة العاركة
 للعارين وكذا يسن وامامة صاحب الجرح اصحاب الجراح
 ولا صحاؤه انهم تركوا الصلاة بقراءة مع القدرة عليها فتفسد

فخلفه مسبو

انما هو من غير طاعة ولا ضرورة ولا حاجة

ان التعميم فيه واجب

صلواتهم ببيانهم لواقته كما يقارن من هركات قراه
 الامام لصم قراه بخلاف ما ذكر من الاثله لان كسوة
 الامام وصحته لا تكون كسوة للقوم وصحة لصم قال
 الامام والمنفرد اذا قرأ من المصحف فسدت صلواته ولا تقصد
 لهما ان عايشه رضي الله عنها امرت ذكوان بالامامة
 في ليالي رمضان وكان يقرأ من المصحف فلو كان يفسد
 للصلاة لما امرت ولما فعل وكان هذه عبادته زائدة ومحت
 النظر في المصحف فكيف يفسد الصلاة وله وجهان
 احدهما انه يحتاج الى عمل كثير وهو النظر وتقليب الوراق
 ورفع المصحف وغير ذلك والعمل الكثير يفسد للصلاة والثاني
 انه تلقن وتعلم من المصحف فصار كالمتلقن والمتعلم من انسان
 اخر فلو كان المصحف بين يديه موضوعا لا يحتاج الى
 تقليب الوراق والرفع او كان مكتوبا على المحراب
 فعلى النكته الاولى لا يفسد وعلى النكته الثانية يفسد كيف
 ما كان اما الحديث تاويله انه كان تحفظ من المصحف
 ثم يشرع في الصلاة فيصلي شفعا ثم يقول للشفيع الثاني كذلك
 دلل على صحته هذا التاويل انه مكروه بالاجماع ولا يظن بحالها
 انها امرت بمكروه قال يمكن عدل في التسييم
 بالاصابع في الصلاة ولا لا يمكن لصم قوله عليه السلام لا وليك

النسوة اعددنها بالانامل فانهم مسوكت مستنطقات
 يوم القيمة ولانه يحتاج الى ذلك للقراءة على الوجه المسنون
 وهو ان يعون ايه او يستون على ما هو السنة وله ان اشتغال
 بما لا يعنيه وبغوت سنة وضع اليدين او يخل به واما الحديث
 فليس فيه انهم كن في الصلوة وما ذكر من الحاجة قلنا
 الحاجة تدفع بان يعدل الذي ويقدر مع نفسه خارج الصلوة
 فيشرع ويقرا ذلك القدر قال المتنفذ اذا شرع قايما ثم
 تعد من غير غدر جان ولا لا يجوز فكذلك هذا اوله ان ابتدا
 النقل قاعدا يجوز فالبقا اوله لانه اسهل وقوله الشرع
 ملزم قلنا لا لذاته بل صيانه للورد من العبادات عن البطون
 وصيانه هذه العبادات ووجودها لا يفتقر الى القيام بخلاف
 النذر لانه ملزم بذاته فاشبه النذر بالحج ماشيا مع الشرع
 في الحج ماشيا قال الامام اذا حضر عن القراءة جان له الاستحالة
 ولا لا يجوز لها ان الشرع ورد بالاستحالة في الحديث
 السابق وهذا اليسر في معناه لانه يندر وقوعه وله ان الاستحالة
 انما جاز في الحديث باعتبار العجز عن الاتمام بنفسه وقد تحقق
 العجزها هنا قوله يندر وقوعه قلنا ليس كذلك لان العجز
 عن القراءة لا يندر وقوعه ان كان لا يغلب وقوعه ثم ان
 كان يندر وقوعه ولكن اذا وجد كبد له من

ولو قلنا ان يصلي قايما فاعدا لا يجوز

مخلص وهو لا يستحق من عند الله حنيفة رحمه الله عليه انما
يجوز اذا لم يقرأ بقدر ما يجزى به الصلوة اما اذا قرأ لا يجوز
لا استخلاف بل يركع قال اذا قرأ في الصلوة ايه قصير جاز
وقال لا يجوز الا اذا كانت ايه طويلة او ثلاث ايات قصار
لهما انه ما ورى بقراءة القرآن وبهذا القدر لا يسمى
قارياً للقرآن عرفاً فاشبه ما دون الالة **وله**
قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن امر بقراءة
شي من القرآن وهذا من القرآن فكذلك يجوز
الزيادة على النص قوله لا يسمى قارياً للقرآن قلنا
ليس كذلك لا نرى انه تعلق به حكم قراءة القرآن
وهو منع الحايض والجنب من قرأته بخلاف ما دون
الاية لا نه غير ممنوع عنه **قال** اذا فاشه
مكتوبه فصلين بعد هاتين صلوات كثير وهو
ذاكر للفايتة فعلية ان يقض المتروكة لا غير وقال
بعضها ويعيد خمساً بعدها **لهما** انه ادى الحشر
عند قلها الفوايت مع التذكير ففسدت والفاسد
لا ينقلب جائزاً **وكذا** ان الترتيب يسقط
بكثرة الفوايت والكثرة يثبت بالكل
وهي صفة الكل فاذا سقط الترتيب يستند

10 لا اول السبب وهو ابتداء الفوايت كما هو لاصل في قواعد
الشرع ان الحكم اذا ثبت تستند اليه اول السبب فيطهر بطل
الاستناد انه ادى الحشر حال سقوط الترتيب قوله بانها فسدت
قلنا لا يدل توقف حكمها لاحتمال حصول الكثرة كما يتوقف
ظهر الصحيح المقيم يوم الجمعة لا ختم الادراك للجمعة قال
اذا فاتت ظهر من يوم وعصر من يوم ولا بد من ايهما
الاولى تجزى فان لم يقع بحرية على شيء من الظاهر
ثم العصر ثم الظهر فان كان ترك الظهر اولاً فظهر الثاني
يقع ففلاً وان ترك العصر اولاً فظهر الاول تقع ففلاً
وقال عليه ظهر وعصر لا غير لهما ان الفاي صكتان
فلا تلزمه قضا الشك فيه فلو وجب وجب لمراعات الترتيب
وايه يسقط بعد النسيان **قال** اذا
صلى في السفينة فاعداً مع القدرة على القيام مع جريان
السفينة يجوز **وقال** لا يجوز **لهما** انه ترك
القيام مع القدرة على القيام فلا يجوز **وله**
ان الغالب في السفينة دوران الرأس
والعجز عن القيام والغالب كالمحقق
في حق بناء الاحكام وفيه جواب عما قلناه
قال اذا تلاوة السجدة بالفارسية فسمعها

في سقط بعد النسيان
التي هي واجبة اذا لم يكن
بما قلنا ولا يصح ان يحذف
خلافاً لما قلناه

غيره لزمته السجدة علم بها السامع اولم يعلم **وقال**
 ان علم بها يجب ولا فلا يستأ على اصل وهو
 ان قراءة القرآن بالفارسية قراءة من كل
 وجه عنده ولهذا يتعلق به جواز الصلوة فاشبهه
 القراءة بالعربية وعندهما هو قراءه من وجه حتى
قال يجوز الصلوة في حق من لم يحسن العربية
 دون من يحسن فعلنا بالشبهين وقلنا ان علم

يجب ولا فلا يكون عملاً بالشبهين **قال**
 المرأة اذا رأت في ايامها ما لا يكون حيضاً
 اي اقل من ثلثه ايام ولياليها وقبل
 ايامها كذلك وبالجمع يتم ثلثاً
 فالامر بوقوف ان رأت في الشهر
 الثاني مثله فهذا
 والاول حيضاً

والا فهو استحاضة **وقال**

المجموع حيض **هما**
 انت ما في اشياء
 وان قل اصل فيستتبع ما قبله وان ابانوسعه
 رحمه الله يرى نقص العادة بمرء واحد ومحمد رحمه الله يرى

رات

تدعى لا بد اذا امكن له ان الحوى في ايامها ليس يتصل فلا
 يستتبع ما قبله ولا وجه لنقص احاده الا بالاحسان على ما ذكره
قال النساء اذا طهرت في الاربعين ثم رأت في الشهر الاربعين
 دماً فكله نفاساً قال اذا كان لطهر خمسة عشر يوماً فكله
 بعد خمس ايام انه طهر تام فمصل من ادم من له ان رأت
 الدم في ايامها يكون نفاساً كالطهر في العشرة في الخمس **قال**
 اذا حط يوم الجمعة بتجديد او تسبيح او تمليل او تكرير **وقال**
 لا يجوز الا اذا كان كلاماً سمى جملته عرفاً لها انه المأثور والمأثور
 به والامد يتناول ما سمى جملته عرفاً له قوله تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله وذروا البيع والمراد منه الخطر كذلك نقل عن
 التفسير وهذا ذكره طبري وحديث عثمان رضي الله عنه حين اذاع عليه
 لسانه فاقصر على قوله الحمد لله فضلى ولم ينكر عليه احد
 كان اجماعاً قوله هذا المأثور في قلنا لا نه هو الحديث
قال الصبح المقوم وعين اذا صلى الظهر في سنة يوم الجمعة
 ثم خرج الى الجمعة فلم يدر كماله انقص طهر حتى يحب عليه اعادتها
 وقال لا ينقص حاله يدر كمالها ان الطهر وقع صبيحاً طامراً
 الا انه تنقص بالمعاريض وهو الجمعة فاذا لم يدر كماله بقي
 صبيحاً وصار كما اذا خرج بعد فراق الامام من الجمعة له
 انه ادرك ما هو من خصائص الجمعة وهو السعي في كل ركعة

فما احتاط فيه وهو قضا الطهر وفيه حواش عما قاله قال
 اذا امر الناس صلوا فليقبلوا امامهم سجدة لم يحج لم يستقبل
 الطهر فان كان بعد ذلك حج وقال اذا امروا عنه بعد
 الشروع فما حج لها ان الجماعة شرط الشروع لا شرط النفا
 لان حاله الامام الى الجماعة كما وجه الجماعة الى الامام والا
 شرط الشروع في حقهم حتى لو اقدم به واحد في الجملة سفة
 الحدث وتوضا وفرغ الامام منها فالمقدم يتم بجمعة كذا
 مينا وكذا كالمسوق ببعضها فقصيها له ان الجماعة
 شرط الشروع والا تعقاد كما قال الا ان لا تعقاد على
 سبل المشارعة وحده من المقدي لانه قصد المشاركة
 مع الامام حيث المشارعة في حقته من غير موكد والمشارك
 ليست بسوط من الامام ولو ثبت المشارعة لا يردك ركنها
 وذلك انما يكون بالنفس بالسيرة ونظير مصلى الطهر اذا
 قام الى الخامسة قاصدا للتفعل خرج من الطهر الى حال ولو
 قام اليها عتقا قصد للتفعل لم يخرج من الطهر ما لم يقصد
 الخامسة بالسيرة قال لا عني اذا وجد قايلا لا بل
 الجمعة وقال لا بل من الجمعة اذا وجد قايلا اليها انه قد رعد على
 الجمعة حقيقة فوج ان يلزم له انه عاجز بنفسه ومذاجا
 سفل باختيار العبد وذلك العتق لا يحار وقد عتق عت

صلى الله عليه وسلم
 قال لا يردك ركنها

12 الاعانه في الطريق فلا يست القدر بالسك وعلى هذا الخلاف
 الخ قال النسوان الشواب لا يحصرن الجماعات والجماعات
 لهن الخروج الى العبد والجمعة وصلوة العبد والعشادون
 العصر والمغرب والطهر وقال لهن الخروج الى كل صلوة لهما
 ان الجماعة مشروعة في حال حال والناس حقا وجب
 لهن الخروج في حق سائر الصلوات احدا لا الفصل له
 ان خروج النسوان منه فلا يباح لهن الخروج الا ان اذناني
 صلوة الجمعة والجمعة بن كثر اليوم وسياسة السلطان
 وكذلك في صلوة الفجر والعشاء لا يوجب عطفه الفسق يوم
 ولا كذلك في سائر الصلوات فكان وهم الفسق قاعا في
 هذا حواش عما قاله قال تكسرات ايام الفسق من خروج
 يوم عرفه الى عصر يوم البدر يكون بمان صلوات وقال لا
 من فجر يوم عرفه الى عصر اخر ايام الفسق يكون ثلاثا
 وعشرين صلوة لها ان الزوايا قد تغارصت في هذا الباب
 فكان لا يخرج بالاعتراف في الاحتياط له ان الجمرة بالجمعة
 لان السنة في الدعاء الاحف على ما ورد به النص كان لا حد
 بما عقد عليه للاجماع اولى واما الاحتياط قلنا الاحتياط
 في ترك البدع وذلك مما قلنا من هذا الصبر ما عت على الرجال
 المعصية لا انصار عتبت الجماعات المكونات الموداة جماعة مستحبة

ومضى جماعة الرجال وقالوا بحسب على كل من صلى المكتوبة لهما انه
 تبع المكتوبة فبعد على كل من صلى المكتوبة له قوله صلى الله
 عليه وسلم لا جمع ولا تسريع ولا تأخير في مصحح جامع وعنه على رضى
 الله عنه لا جمع ولا تسريع ولا تأخير ولا اصى الى مصر جامع
 واذا صار الى مصر سرتا صار الباقي من الشرايط سرتا بفتح
 الاحكام **فصل** الصلوات المخبون اذا استشهد بحسب وقال لا
 يغسل لهما ان لا دليل للموجب لسقوط الغسل في حق الشهيد اطلاق
 في تناول الصلوات المخبون لان الغسل انما يسقط في حق العطار بحسب
 الشهادة كرامة لهم وقد وجدت الشهادة ههنا ان الموت
 منجز لان الشريعة اسقطت اعتبار حياسته في العقل البالون
 كرامة لهم وبيان ذلك ان الشهادة ما نعه جلوس الخاسه
 بهم والصلوات المخبون في حق استحقاق الكرامة دون الاعاقل والبال
 فلا عتق الجاهل **فصل** المفقول بالقتل عمدا يغسل وقال لا
 يغسل بنا على ان هذا القتل موجب للقصاص عند ما فلم
 يحف انما الظلم باعجاب البذل كالقتل بالسيف وعند موته
 للديه يحف انما الظلم كالقتل بالخطا **فصل** الخياط اذا استشهد
 يغسل وقال لا يغسل لهما ان ما وجد قد سقط بالموت لجرم
 الله عليه وسلم لم يحب حتى احرم حكم الشهادة لانه ان حمله ابن الى
 عاموا استشهد حيث لم احد فحسبته الملايكه وعسل الملايكه

والموت في حق العطار بحسب
 الشهادة كرامة لهم وقد وجدت
 الشهادة ههنا ان الموت منجز لان
 الشريعة اسقطت اعتبار حياسته في
 العقل البالون كرامة لهم وبيان ذلك
 ان الشهادة ما نعه جلوس الخاسه بهم
 والصلوات المخبون في حق استحقاق
 الكرامة دون الاعاقل والبال فلا عتق
 الجاهل فصل المفقول بالقتل عمدا يغسل
 وقال لا يغسل بنا على ان هذا القتل موجب
 للقصاص عند ما فلم يحف انما الظلم
 باعجاب البذل كالقتل بالسيف وعند موته
 للديه يحف انما الظلم كالقتل بالخطا
 فصل الخياط اذا استشهد يغسل وقال لا
 يغسل لهما ان ما وجد قد سقط بالموت لجرم
 الله عليه وسلم لم يحب حتى احرم حكم
 الشهادة لانه ان حمله ابن الى عاموا
 استشهد حيث لم احد فحسبته الملايكه
 وعسل الملايكه

لما ان السيف حيا
 للذات بالحدس موجبه
 سقوط ما كان واحدا
 بسبب الحياه ولم يحرم
 عسل اخذ سيد الشهداء

كان للتعلم ولان ثلث الشهادة في شئ وجوب الغسل لا في سقاط
 ما كان واحدا قبله فصار هذا كالموت في الحقيقه قوله عبر
 محتاج اليه قلنا لشئ حر كذا فان هذه الحالة حاله العظم
 الى الله تعالى محتاج الى التظهير كما في حاله الخنوه والله اعلم
فصل قول ابن يوفى على خلاف
 قول صاحبه دهم الله قال الشيخ المنيبوع الملقب بدمويه
 ان لا يقطع الصلوة وكذلك اه او اخ او تف والاني من الوجه او
 المصسه او البكا المدفع لا يقطع الصلوة وكان يقول اولاسوا
 اراد به التافف اذ لم يرد بقطع كل حال وصوفى لهما ثم دهم
 وقال ان اراد به التافف يقطع والا فلا ثم دهم وقال لا يقطع
 الصلوة كيف ما كان له ما روى عن النبي عليه السلام انه قال في سجود
 صلوه الكسوف اف اف الم تعدني ان لا يودعهم وناقضهم
 فلو كان قاطعا للصلوة لما فعل ذلك لهما ان الله كلام لان الكلام
 اسم للحروف والصلوات وقد وجد والدليل عليه حديث
 دباب وهو ما روى عن رسول الله عليه السلام من برباج وهو كان
 يفتح في الصلوة وقال لربا كما علمت ان من يفتح في صلواته فقد
 تكلم والكلام قاطع للصلوة وما روى عن الحديث كان ذلك في
 انما السلام حين كان الكلام في الصلوة مشروعا ثم لم يسمع فلا يصح التعليق
 السلق به **فصل** لا يجوز احتياج الصلوة الا بشك في الفاظ

سيوا
 اراد به
 التافف
 او لم يرد

واما الحديث ليس
 بيان انه رافع للحديث

وهو قوله الله اعبد الله الاكبر الله الكبر وقال يجوز كل ذكر مو
 ثا على الله تعالى بحوقله الحمد لله او يحل الله او يقول الله احل
 او الله اعظم له قوله صلى الله عليه وسلم حرمتها الصبر من الحر
 بالصبر وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله تعالى صلوة امرأ حتى
 يصح الطهور مواضعه ويستعمل لسانه ويقول الله اعبرني قبول
 الصلوة الابيه ولان المتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز إقامة
 مقامه بالرائي لان شرائط العبادات وادائها لا تعرف بالقاس لهما
 قوله تعالى ودكر اسم ربه فضلى والمراد به حالة احتياج الصلوة
 ومكدي ذكر عن عبد الله بن مسعود ولان عقب الصلوة بالادخول حرف الف
 وانه للوصل ولا ذكر بتعقبه الصلوة مع الوصل لا ذكر الاحتياج
 شرط مطلق الذكر قال زادة عليه ركاذه على النص وذلك يجوز ولان
 الضمير عيان عن العظم لغة والعظم يحصل عند اللفاظ وهو الخواص
 عن الحديث الاول واما الحديث الثاني محمول على نفي الفضيلة والكمال
 لا لبيان كونهما وقوله بان المتواتر من اقلنا لان المحتج ذلك قال
 ولا ينبغي للامام ان يشرع في الصلوة بما لم يفرع المودن من الاقامة وقال
 يشرع اذا قال المودن قد قامت الصلوة له ان في التاخير ذلك
 الامام والقوم فضيلة القول مثل ما قاله المودن وادراك المودن
 فضيلة بعضهم الاحتياج وفي التحمل نفوت ذلك فكان ما قلنا اولى
 لهما ان المودن من الشرع وقد اجبر عن القيام في صفة القول ذلك

اما تكون بالشرع فيه ولان فيه ميسار حجة الى العباد كان
 اولى وقوله بان حجة ادراك الامام والقوم فضيلة القول مثل
 قال المودن قلنا الاحاديث وردت في الاذان دون
 الاقامة واما ادراك فضيلة تكبير الافتتاح قلنا تكلم الناس
 فيه والصحيح ان من درك الركعة الاولى فقد اذرك نصيب الافتتاح
 قال وبقى المصلي بعد التناجيل لقراءه بقوله ابي وحيت حتى
 الى اخره وقال الثاني بل باني بالتشاور بشرع في القراءة له ما روى عن
 علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الا قصار على التشاور حدث علي
 رضي الله عنه محمول على ابتداء السلام حين لم يكن في الجاهلية كان اذ كان معنوة
 فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخبر في كل دكن عن تلك الحالة فانه اذا ركع يقول
 اللهم ربك كل طمري واذا سجد يقول اللهم سجد لك وحيي اسمك ذلك عند
 الازكاد في كل دكن على حدة قال سورة الهم غفر مكره وقال
 هو مكره له ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الا بالهم فشرع
 منهم تنويعا النبي صلى الله عليه وسلم لهما قوله صلى الله عليه وسلم والمراد به الحكم
 ولا حكم سوى الكراهة لانه في الخامسة لقوله صلى الله عليه وسلم الهم ليست
 بخسيسة وما روى من الحديث محمول على بيان الجواز بدليل ما ذكرنا
 قال لقاب الخمار والسهل حسن عاصه حفيضة حتى ان لرايد على
 قدر الاربع لا عن حواز الصلوة حتى تكثرت فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال ليس بحسن ان لغا به يتولد من حمة ولحمه عيسى بدليل حرمه

في قوله الله اعبد الله الاكبر الله الكبر

أكله لا لكرامته إلا أنه خف حكمه باعتبار الضرورة لهما أنه مشكل
 لتعارض الأحاديث في جمل حمة وحرمة وإذا استعمل في التواضع
 للأذلة لا يطهر بالشك قال النائم إذا استيقظ فوجد في حمة أو
 على فراشه مذبا تذكر الاحتلام أو لم تذكره لا يلزم الغسل وقال
 يلزم له أن لا يذوق لا يوجب الغسل في حاله البقعة فلا يوجب
 في حاله النوم كان ذلك أولى لهما أنه غفيل أن يكون مينا إلا أنه
 رقي بمروءة الرمان عليه أو بفارغ من آخر في طبعه لا يوجب إذا احتمل
 كونه مينا عن الغسل احتاطا لأمر العادة قال خروجه المني
 من العضو عن شهوة شرط لوجوب الغسل قال الشارح الاتصال
 عن شهوة له أن حكم الحدث إنما شئت بعد الخروج من البدن لا قبله
 فيستلزم كونه عن شهوة وقت الخروج لهما أن الشهوة إنما يشترط
 لمجره كونه خارجا من ذلك حاصل بالاتصال عن شهوة
 وعن هذا الخلاف يظهر في الفصلين حزمهما إذا انفصل المني عن
 شهوة ثم أحذرنا من عصم حتى سكنت شهوته ثم خرج بعد ذلك لا
 يجب الغسل عنده وعندهما يلزمه والا يجب إذا احتب فاعثل
 قبل أن يبول أو ينام ثم خرج المني عن شهوة قال إذا قال لقرا
 مل المني في شق وضوء وقال لا ينتقص له أنه قال
 يحكي وقد بلغ مل المني من أن ينتقص لوضوء كالماء واليشودا
 وسأل أنه يحكي فيه ثبوت عن موضع الحائض لهما أنه طاهر في

نفسه لتوارد السلف أخذه باطراف الأكمام والأذنيه ولأنه لا
 يحتمل النجاسة للزوجه وقيل بأن الخلاف في المذقة من الجوف
 والمخبر ومن الرأس حلافا واحدا والصحيح أن الخلاف وضع في المذقة
 من الجوف لا في المخبر ومن الرأس لا في المخبر ومن الرأس ليس بحدث بالاجتماع
 قال لا يجوز السيم إلا بالتراب والدمل في حاله الاحتياط وخود
 بغبار الثوب واللبد في حاله الاحتياط يعني لو نقص ثوبه أو لبده
 وتم بعبارة ومو عبد عيين لم يخرج عند لي نوحه رحمه الله وقال
 حوز بكاهو من حرا الأرض مطلقا له أن المشرع بالتم بالصعيد
 الطيب والصعيد الطيب هو التراب المتيقن إلا أن الحقق الأصل
 بالتراب المتيقن لحدث الأعراف قال لا عراف حوا إلى أني علم
 وقالوا أنا لسكننا إرمال ولا نخذلما شهرا أو شهرين مينا الجفد
 قال عليهم عليهم بارصم فاما عباد الثوب واللبد ليس شراف من كل
 وجه بل موثوب ولبد من وجهه لخروجه عنهما فلا يجوز الاعتد
 الصرون لهما قوله نعلي فميهوا صعيدا طيبا والصعيد في اللغة
 وجه الأرض لأنه مشتق من التصاعد وهو الارتفاع والطيب هو
 الطاهر كدوى نقل عن عبد القيس وعبد الثوب واللبد من حرا الأرض
 إلا أنه حوا وبمحا آخر فاذا نقص واستخرج من غير صبار ترابا
 نظيفا فميهو التيم قال الكافي إذا سيم بدنه الإسلام له
 أن يصلي بذلك السيم وقال ليس له ذلك له أن شرط صحة التيم أن ينوي

خاص

به العادة وقد وجدتهما ان السهم طمان ضروره فكان شرطه
 نية عباد لا يصح بدون الطمان ولم يوجد والاسلام يصح بدون الطمان
 حال المسافر اذا لم يوجبه وحله ما قد نسيه او لا تعلم وصلى ثم
 تذكر في الوقت اذ بعد من هذه الاعذار وقال لا يلزم له انه ترك طاعت
 لما في معدنه واوانه لان رجل المسافر بعد ان لما فصار كغيره علمهم
 لهما انه ثم عند العجز عن استعمال الماء حقه فحوى قوله بان رجل المسافر
 بعد ان لما قلنا نعم لكن معدن الماء لا يوجب ما للوضوء عاليا
 فلا يقتصر عليه الطلب قال الخنوس في السير في المصداق الم
 محرم ما طهروا وبهم وصلى ثم خرج روى عن ابي يوسف رحمه الله انه لا بعد
 بالوضوء قال لا بعد لانه فعل ذلك بامر الشارع عند العجز عن استعمال
 الماء فصار كالمرض والمبىا فرلها ان هذا عجز جان قبل العباد فلا
 يخترع عدل الرحمن حرمها انه علمه دفعه في الجملة والثاني العجز
 جالما من قبل منزله الحق فلا يعتبر عذرا في حق سقاط حق من له الحق
 وصار كما اذا كان معه ما ومنعه عجز عن استعماله بخلاف المرض
 وللخدم في السفر قال لا يابس للمؤمن ان يقول الامير في كل
 الصلوات الصلوات بحكم الله وقال لكم ذلك له روى عن عمر
 رضي الله عنه انه نصب دبدب ثابت رضي الله عنه في علاقه
 باوقات الصلوات وحضور الجماعة ولانه يسعون بمصالح المسلمين
 فلا بد من ياداه الاعلام في نقابه لهما ما روى عن بلال رضي الله عنه

16 انه قال امرني رسول الله عليه السلام ان اوثق في العجز ونهاني ان اوثق
 في غيرها ومنوعا قال المودن اذا دن للعجز بعد نصف الليل
 حار وقال لا يجوز الا بعد العجز لانه ان لا يرضى الله عنه كان يقول لا
 ولا نه وقت نوم وعفله فلا يابس تقدم الاذان على الوقت للتأهب
 والاستعداد وعجز ذلك لهما قوله عليه السلام رضي الله عنه لا تؤذن
 حتى تسبى كل العجز مكذبي ومديد عرما ولا في الاذان شرع للاعلام
 وقبل الوقت تيميل وليس علام ولهذا لا يجوز في سائر الصلوات واما
 اذان بلال رضي الله عنه فلما ذاك ليس بان حقه بل انما قولك
 ليثبت النام ويتسحر الصائم مكذبي خافي الخيل وقوله بان من اوت
 نوم وعفله فلما لي ذلك في الوقت يحسن فتمت التأهب والاستعداد
 بدون التقدم على الوقت قال الامام اذا قرأ في الاولين فسمع الحديث
 فاستخلف اميا في الاخرين حار وقال لا يجوز له ان يقرأ القراء
 صارت موداه في الدليلين فكان استخلاف الامي القاري سواها
 انه استخلف من لا يصلح اماما له فتفسد صلواته كما اذا استخلف صبيا
 او امرأة قوله في كل لقراءه صارت موداه في الاولين قلنا القراء
 لا يختص الاولين بل كل الصلوات محتاج الى لقراءه بالحدث الا القراء
 الموحدين باليهي حقه تحول من جود في الباقي بقدرنا وانما تحول في
 حق من مواهل للقراء والاممي ليس من اهل القراء فقيب هذه الصلوات
 لعز قرأه حقيقه ونقدرا فغير قال اي صلى ركعتين فقرأ ثم

تعلم سورة وقرأ في الباقي حاد وقال لا يجوز له ان يقرأه افرضت عليه
 الا ان فلا يؤثر في فساد المأضي كالا ممة اذا اعتقت في خلا الصلوة
 وتحدث ومضت لها ان يقرأه كانت فرضا في صلوته دكنا الا
 انه يحد ويتركها للعجز فاذا زال العذر والعجز وجب ان يستقبل
 الصلوة كالعادة اذا وحده كسوء خلاف الامم لان المستعمل كان
 فرضا عليها قبل اعتول صلا لان داسيها ليس بعونه **قال** وحل
 اقدمي بايام والايام من يعت يلزمه المتابعة وقال لم يلزمه ان
 لم يكن ذلك مذهبه له انه التزم المتابعة بالا قد اذ لم يمت المتابعة
 كما في تحيرات العبد اذا زاد الامام على معتقده لهما ان هذا خطأ
 يفسخ به منسوخ **قال** لي علمت من شرا ثم ترجمه ولا متابعه في
 المنسوخ كالتكبير الخامسة في صلوة الحنابلة بخلاف تكبيرات العبد
 لا بما يمتد فيها ثم اختلف المشاء على قولها **قال** بعضهم يسأل فاما
 حقيقا لهما فقه **وقال** بعضهم محققا للمخالفة **قال**
 وحل صلى الله عليه ركعات تطوعا ولم يقرأ فبين شيئا يلزمه فضا اربع
 ركعات وقال يلزمه قصار ركعتين **قال** على صلا ان الحمد هل
 تطول بترك القراءة في الاولين عنده لا بطل في الشروع في السبع
 الثاني وحده بترك القراءة فيما ظهريه قضا الكل وعندهما بطل
 فلم يجمع الشروع في السبع الثاني فلا يلزمه القصا له ان بترك القراءة
 لا ايضا بصلوة ولهذا يصح الشروع في الاستدابة دون القراءة والبقا

وكذلك يصح صلوة الاخر من الامم والمقدي بدون القراءة لهما ان الترخيد
 لا يبراد بما دأبوا واغا يراة بها افعال الصلوة والافعال فترسخت
 بترك القراءة التي هي فرضا ففسد الترخيد بترك فرضا ففسد
 الترخيد التي شوعت لها خلاف الامم والاخرى في افعال
 في حقها لا يحتاج الى القراءة وخلاف المقدي لان قراءة الامم له
 قراء ثم اختلف لوجنه مع محمد فهاينها **قال** محمد رحمه الله بفسد الترخيد
 بترك القراءة في ركعة واحدة **وقال** ابو حنيفة رحمه الله بفسد بترك
 القراءة في الركعتين جميعا على ما اورد في باب محمد **قال** وحل
 شرع في المطوع سوى اربع ركعات ثم افسد لزمه الادب وقال لا
 يلزمه الا سب واحد له ان لشروع ملزم كالندد ولو ندد ان
 اربع ركعات لزمه الادب فلما صيغ لهما ان لا لشروع ليس بسبب
 للندوم في دأبه بل ضرورة صانعه ما اورد عن الابطال والشع
 الاول لا يتعلق بالشع الثاني فليس معنى صياغته عن الشع الثاني
 بوليل انه لو شرع في النقل ولم ينوي العود لزمه قطع واحد خلاف
 الندد ولا نه ملزم بدأته **قال** وحل صلى الله عليه ركعتين
 وقا القاعة وسمى عن السبع في الاولى والثانية ودوى عن
 لى لو كره رحمه الله انه لا يفسد في الاخرى وقال لا يفسد ولو
 سمي على القاعة دون السبع لا يفسد في الاخرى بالاجماع الادب
 عن الحسن رحمه الله انه اوجب القضا في الفصلين جميعا وقال

شكر

حي انما حكم بعض الفاتحة دون لسورة له ان المفروض اصل
القراءة قد وجد فلا يلزمه فضا السورة كما اذا ترك الفاتحة دون
السورة لهما ان ترك الواجب نوجب الفضا اذا امكن وقد امكن فضا
السورة لان الاخرين ليسوا محللا للسورة اذا صارتا محلا للسورة
فضا محلا في الفاتحة لان الاخرين محل الفاتحة اذا فلا يكون
محلا للقضا لانه لو قرا لا تخلوا ما ان بقوامه واحدا او حريصين
فان قرا من واحد بقا اذا وان قرا من اثنين لودي الى محله للزوج
فان تعدل الاركان فمن في الصلوة وهو الطائفة في الركوع
والسجود وانما القوم من الركوع والسجود والتعود في السجود
فمن حتى لو ترك تفسد صلواته وهو قول الشافعي وقاله صورا
لا تفسد الصلوة بتركه له قوله صلى الله عليه وسلم لا اعلى من حفيف
الركوع والسجود ثم فصل فانك لم تصل وقوله عليه السلام الذي نقر
تفسيروا الذي لك صلوة المناقبة و صلوة المناقبة في سجده
وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان اسوا الناس سجدة من يعرف
في صلواته وخبره بالذي نعم عليه في الركوع والسجود لهما ان
الله تعالى امر بالركوع والسجود مطلقا بدون اشتراط الطائفة
في الركوع والسجود والزيادة على النص لا يجوز واما الاحاديث
التي رواها جعفر بن محمد له وجود الصلوة ولكن بصفة التفهيم
وهو عن مدهنا يمانية وهو ان في الحديث الاول ترك

الا عوانى حتى ام الصلوة ولو لم يكن صلوة لا يوجهه الا انه امر بالا عان
حيثما للنقصان وقلنا له عن ذلك العادة الذميمة وفي الحديث
الثاني سماها صلوة ولو كانت فاسدة لما سماها صلوة واطلاق
اسم السجدة لا محل للنقصان وكذا في الحديث الثالث حال
البول اذا انتقم على ثوب المصلي احترق من قدر الدرهم تنصرف
وبعسل ويدي على صلواته وقال لا تستعمل الصلوة له ان
الشرع ورد عواد البناء في الحديث السابق معنى ذلك المعنى
بوجود تدهنها وهو لجوف الحديث من عشر قصد واحدا
لها ان الشرع ورد عواد البناء في الحديث محلا في القياس
فان قياس عليه غيره الا اذا كان في معناه وهذا ليس في معناه
لان الحديث يفتى وجوده وهذا يندد وجوده وعلى هذا الخلاف
اذا اصابه حجر فجهه **قال** البياض الذي من اودار والادون
يسقط غسله بالالتجاء وقال لا سقط له انه استبرأ من نجاسة
الحيض عايل فلا يفي من لوجه كالدق لهما ان غسله كان واحدا
وانه لم يتغير عن حاله **قال** الغيبي واحدا كما كان وقوله اسير
بحال فلنا نعم كن صار مستورا بعينه فلا يعد مستورا وهذا امر
يختلف باختلاف قوله اللحية وكثير غيبا والغسل كان واحدا فلا
يسقط بالسك محل في الدون انه استبرأ بالحية **قال** اذا انكشف
دنه عن المصلي في الصلوة لا تفسد صلواته الا اذا كان احترق

النصف وفي النصف عنه رواه ابن و قال لا تقصد صلوته له ان الصلوة
 مائة دون قليل والقله والكثير تظهر بالمقابل فان كان المكثف
 اكثر من النصف كان صلتا والا فلا لهما ان ربح الشيء يقوم مقام الكل
 في بعض الاحكام كسبح الاله باب الوضوء والمخاض باب الاحرام عنه
 مقام مقام الكل ههنا احتياطا ولا ان سمى الشيء قد يطلق على ربحه
 في العرف يقال رات فلانا وقد راي اجد حوائشه الاربع وفما فلانا
 حواب عما دله **فصل** الاثنان جمع في حتى انعقاد جماعة الجمعه
 ومخاذاه النساء واذا تقاعد جيلولة الطريق بقيامها فيه ولا اقل
 الجمع الصحيح ثلاثة له ان الجمع موجود من الاجتماع وذلك حاصل في
 الاسرها ان لا تدب احتضا نائيم ولفظة على حرة ومرفوعة التثنية
 كالواحدة احتض لفظ الواحد فبحان يكون لاسم الجمع معنى اخر وقل
 ذلك ثلاثة لانه ليس له اسم اخذ من هذه النوع يقال وجران
 وثبته وجمع قال انصرف في الاماني الاسماء اذا سبقه الحدث ما خلف
 سبقا فلما لم يعم صلوة الاسماء فحكت بمقربة فسدت صلوته واصل
 القوم وقال صلوا اليوم نامة له انا اجمعنا على انه يفسد صلوة
 الخليفة بالقيمه في خلافها ففسد صلوة القوم لانها بنا على صلوة
 لها ان يفسد في حق الخليفة وجد في خلاف الصلوة ففسد صلوته
 وفي حتى اليوم ووجد بعد تمام الصلوة ولا يفسد صلوته **فصل**
 المصلي اذا اخرج من ركن فقال الحمد لله او بحسبكم وقال لا حول

حول ولا قوة الا بالله او بما يحجر فقال سبحان الله لا تقصد صلوته
 وان راد به الحواب وقال لا تقصد صلوته له ان مبدأنا بصيغته
 فلا تتصور عزيمته كلام الناس لا يصور دكرا ونا بقصص لهما انه
 اخرج الكلام يخرج الحواب لانه يصلح جوابا وقد ذكر في موضع
 الحواب فكان كلام الناس كما لو قال يا حي حذ الصلوات لقوه وهو
 يرد حطاف حي ولان الحواب يتضمن اعان ما في السؤال فمصر كانه
 قال الحمد لله على قدوم حبيبي ولو قال ذلك يفسد صلوته فذلك
 مستأنف **فصل** اذا صلى المصلي الدابة في المصردوى عن لى يوفى
 انته بخود كل استحيانا وقل لا يجوز له ان يمد يده فافله بخود اذا
 على الحاجة كما في حاج المصلي لهما ان الشرع ورد بحوانه على الدابة
 حاج المصلي خلاف القياس من اليسر فمعناه لان في التروك ويط
 الدابة حاج المصلي وخرج ولا كذلك في المصردوى **فصل** طمان المصلي
 تنقص بخروج الوجب ودحو له جمعا وقال تنقص عند الخروج
 دون لدحو له ان يمد يده طمان ضروره كونه الحدث مقارنا
 له فيقدر بقدر الضرورة والضرورة مقدرة بالوقت ولا يش
 حل لوقت ولا يبي بعد الوقت لهما ان الشرع انما سقط اعتبار الحدث
 باعتبار الحاجة وخروج الوقت دليل على ذوال الحاجة ودحو
 الوقت دليل على حرج الحاجة فكان ضاحه الاستقام الى الخروج الدابة
 موعله ذوال الحاجة وكان شعي لا يجوز تقديم الطمان على الوقت

هذا هو
 الذي
 في
 الحديث
 الذي
 في
 الحديث
 الذي
 في
 الحديث

كما قاله الا أنا حوزنا ذلك باعتبار ضرورة اخرى وذلك ان الشرع
 مكنته من ذلك الصلوة في جميع الوقت ولا يمكنه الانتقدم الطهارة على الوقت
 حتى يمكن شغل كل الوقت بالاداءة من هذا الخلاف يظهر فيما اذا روي
 بعد طلوع الشمس من الوقت لا تنقضي طهارته لعدم الخروج
 وغنى بعض لوجود الدخول **قال المصنف** اذا سجد على النجاسة
 ففسد سجدة دون صلوته حتى لو اعادها على موضع طاهر حجاز
 وفي طاهر الرواية فسدت صلوته وهو قولها لهما ان هذه السجدة
 ركن من اركان الصلوة وقد فسدت هذا الركن ففسد الباقي لانه لا
 يتجزى له ان من السجدة وجوده وعدمه بمنزلة فساد كما اذا لم
 يسجد وحسب ان يسجد على موضع طاهر وعرضه الا على قولها **قال**
الكذب لا يكون حصصا الا في اخر الايام بعد الحين او الصفر **وقال**
 هو حيف سوا تقدم او تاخر لانه اذا كذب بغير المانع فيلحق عاتقه
 لا ما ينأجر فلا تقدم على الصافي لهما قوله تعالى وسألوك عن الحمير
 قل متوادي وهذا اذى والدليل عليه ما روي عن عائشة رضي الله عنها
 انها قالت لا حتى يربى لقصة البيضاء جعلت ما سوى الصافي الخالف
 حصصا وقوله بان كذب بغير المانع فلان هذا اذا كانت له نصيب
 من جانب الاعلى ما اذا كانت من جانب الاسفل يخرج الكذب اطلاق
 الصافي **قال** اقل من الحيض يومان واكثر اليوم الثالث **وقال**
 ثلثة ايام ولما يليها من غير نقصان لانه ان الشرع قد رافق من الحيض

بالملائكة وهذا احتش ولا احتشم الكل لهما قوله صلى الله عليه وسلم
 اقل الحيض للحائض البكر والبكر ثلثة ايام واكثره عشرة ايام فلا يحسن
 النقصان عن تقدير الشرع بالقياس **قال** القارة تنقل لونه
 المخالف من واحد **وقال** لا تنقل له ان القارة الاصلية في
 حق البنت تنقل بوجه المخالف من ابتداء فلكل في حق القارة لهما
 ان القارة ما حوزته من لونه والاعانة وذلك انما يكون بالتكرار
 ولان عادتها فيما هي من زمان دليل على ان ما يكره في
 بطل انما سئل بذلك مثله وذلك انما يكون بالاعانة والتكرار
 بخلاف المستند لانه لا تعارض فيهما **قال** دخل انتهى الامام
 في صلوة العمد والامام في الركوع نال بالتسبيحات **وقال** ما في
 بالتسبيحات له ان تسبيحات الركوع في حليها وتكررات العمد
 فاتت عن حليها والاثان مما هو في محله اولى لهما ان التسبيحات منه
 والتسبيحات واحبة والاثان بالواحد اولى **قال** صلوات الخ
 بطائفة عن مشروعه في زماننا **وقال** لا يشترط له ان لا يشترط
 به حله في القياس من اجراء فضله الجماعة حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ووديات ذلك في زماننا ولان صلوة الخوف عرفت بقوله تعالى
 واذا كنت فيهم فامسك لهم الصلوة الا انه ومنه اخطأ على الخصوص لهما
 ان لا صلوات في حق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت في حق الامم بطريق
 المواتقة والمتابعة الا اذا قام الدليل بخلافه **قال** ان لصحابه دفنوا انهم

صلوها بعد وفات النبي عليه فانه دوى عن جديده الباب رضي الله عنه
انه صلى صلوات الجوف بطبرستان وقال الحسن صلى الله عليه وسلم في يومه الذي
رضي الله عنه صلوات الجوف قال اذا سمعوا الى الامام في صلوة
الحضارة وقد سبق بعض صغيرا ثم يكبر ويشرع ولا يسطر تكبرا
احد وكذلك اذا كان بعد تكبيرات الاربع قبل السلام وقال لا يسطر
تكبرا احدا فيحتاج الامام في ذلك التكبير ولو كان بعد تكبيرات الاربع
لا يمكنه الشروع بصلاته ان هذه التكبيرات معتزلة بتكبير الافتتاح
والمعتدى اذا ادرك الامام بعد ما كثر تكبير الافتتاح بغير
وتتابع في حال وجوههم في ذلك لها ان صلوات الحضارة ليس لها
دكن اخرى سوى التكبيرات كل تكبير قاعه مقام ركعة والمعتدى
اذا ادرك الامام بعد ما صلى ركعة لا يقضي تلك الركعة لا يتابعه
في الركعة الثانية فهم في ذلك فاذا فاسد كل التكبيرات فقد
فات جميع الركعات فلا يمكنه الا قد اورد ودوى هذا عن ابن عباس
رضي الله عنه قال السنة بعد الجمعة ست ركعات وقال لا ازيد ركعات
له ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله عليه كان يصلي بعد
الجمعة اذية ركعات ثم يصلي ركعتين اذا اراد ان ينصرف لها قوله عليه
من بعد منكم الجمعة فليصل قضاها ريعا وبعد هذا ريعا وما روى
عن ابن عمر رضي الله عنهما وانما ذلك من ايراد النعم لا ينظر في الجمعة كلها
على هذا دليل ما ذكرنا والله اعلم فاح

على حله و قول صاحبه رحمه الله قال محمد رحمه الله رسول
المصطفى اليد في حاله الثبات والقبول وتكررات العيد وفي صلوة
الحضارة وقال لا يضع يمينه على الشمال كما هو السنة لها ان هذه قوله
معتد فيها ذلك شي مسنون فوجب ان يكون وضع اليدين على الشمال
من سنة كالقومية في حاله القراءة فالحاصل ان وضع اليدين على
الشمال سنة القراءة عنده وعند مناسبه القيام له ان هذه قوله لا
فراه فيها فلا يكون وضع اليدين على الشمال من سنة كما في حاله العود
والركوع والسجود والقومية بين الركوع والسجود قال الما المستعمل
طاهر غير طهور وقال لا يصح من غير ان عند لي حنيفه رحمه الله حسن
حاشية عليه على ما روى الحسن بن زياد عنه وعند لي يوسف
حسن حاشية حنفية ومورد واه عن لي حنيفه وقته اقوال
الحنفي لا ياب ان شاء الله له ان لا يادى الله عنه اخرج وروى
رسوله عليه السلام والصلاة يتبادرون الى ذلك ويحيوا وحيهم
ولو كان حاشيا لما فعلوا ذلك ولان هذا ما طاهر المستعمل لا يحل
طاهر فلا ينبغي بالاستعمال الا ان بالاستعمال ثم فيه نوع
تفريق فلا يبقى طهورا فلا يحول التوضي به لها قوله صلى الله عليه وسلم
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الحضارة ولو لم يغتسل
بالاستعمال لم يكن للمني معنى وقادر ولان هذا ما استعمل لا يحل
يجزى ان لا يثبت لا المحل بحاشية بدليل فسميه هذا القول طاهر

الوموا بالحق الما الى
شوقا ٢٠٠ المور

فصاد كالذي أدلت به الخامسة الحقيقة وعادوى من الحديث فلنا الذي
 علم كان مخصوصا بذلك كما روى عن باطنية الحجام رضي الله عنه ثم روى
 رسول الله علم قد عاله بالخير ومدا أحلم تحصى بدم النبي علم
 دون عمر من الرما قال بول ما يوك لمر طامير وقال لا يحسن حديث
 القديس فان لنى علم ان من شرف ابوال ابل والباثما حسن
 من صنوا لها قوله صلى الله عليه وسلم استبرهوا البول فان عامه
 عزاب القوم منه الحديث ورد مطلقا من عن فضل وعادوى من
 الحديث فلنا الرواية الصحيحة ذكرنا ذلك علمه ان الحديث
 اثباتا بالمثل وانما منسوخه قال ازاله الخامسة الحقيقة
 مما سوى الامن لا يعات الطاهرات كالحل والعصر واللبس وما
 الورد لا يحسن وقال لا يجوز له ان يذا ما لا يجوز ازاله الخامسة الحقيقة
 له وهو الحديث فلا يجوز ازاله الخامسة الحقيقة ايضا ولا في
 الحكمي بقدر الحق في هو دوما فاذا لم يوثق في ازاله ما هو دونه
 اولى ان لا يوثق في زاله كما هو دونه كما ان حل موثوق في زاله
 الخامسة الحقيقة كما اذا زالت حقيقة الخامسة زال
 المانع من الصلوة لان مانع من جواز الصلوة ليس القيام الخامسة
 محل في الحديث لانه ليس عن تركه بل شي من حكمه في ثبوته
 وزواله هو الشرع في اذاما شر الرجل امراته مباشرة
 فاحشته وانقش لها وتمايشا الفرخان من عمر حائل ولم يدبلا لا

ولكن كان معناه

في الحديث فلنا الرواية الصحيحة ذكرنا ذلك علمه ان الحديث اثباتا بالمثل وانما منسوخه قال ازاله الخامسة الحقيقة مما سوى الامن لا يعات الطاهرات كالحل والعصر واللبس وما الورد لا يحسن وقال لا يجوز له ان يذا ما لا يجوز ازاله الخامسة الحقيقة له وهو الحديث فلا يجوز ازاله الخامسة الحقيقة ايضا ولا في الحكمي بقدر الحق في هو دوما فاذا لم يوثق في ازاله ما هو دونه اولى ان لا يوثق في زاله كما هو دونه كما ان حل موثوق في زاله الخامسة الحقيقة كما اذا زالت حقيقة الخامسة زال المانع من الصلوة لان مانع من جواز الصلوة ليس القيام الخامسة محل في الحديث لانه ليس عن تركه بل شي من حكمه في ثبوته وزواله هو الشرع في اذاما شر الرجل امراته مباشرة فاحشته وانقش لها وتمايشا الفرخان من عمر حائل ولم يدبلا لا

الملة العاشرة في الوضوء
 لرفع اشياء لم يكن المشر اياه
 ولا حائل بينها وبينه
 الفرج الفرج واذا العاشرة
 من ذلك الشرط فليست بواجبة

سقف وضوءه وقال لبعض له قوله علم لا وضوء الامر حديث
 والحديث اسم الخارج النسخ لم يوحده الخرج له ان الحديث وحده
 بعد الرخود اقصى ما يدل على حديث المذي وهو المباشرة مع الانتشار
 واقامة السب مقام السب امر خارج خصوصا في امر العبادات
 احتياطا كالقائلين في حق الفصل قال فان مات لا يتر
 نرحم منها عث ون دلو والدلو الاخير في هو البير فوضا منها
 انسان جاد وقال لا يجوز له ان لا يتر بعد ذلك ما الطاهر والدلو بعد
 الما النسخ فاذا الفصل الدلو عن وجه الما غير النسخ عن الطاهر وتعلم
 البير فصاد كما لو نجي عن داسل لير كما ان لو احق فصل ما النسخ
 عن ما الطاهر لا اتصال الطريق عن كل طرف ولم يوحده فمنا لان
 الدلو ما دام لا يبر ولا يخلو عن المقاطع فلم يوحده اتصال ما النسخ الى
 الطاهر فكان عشا محلف ما اذا نجي عن من البر لا اتصال حقيقة
 ولهذا لو عادت من الدلو اليه عث نرحم ثانيا قال اقتدا
 المتوصي بالتميم والقيام بالقاعد لا يجوز وهو القياس وقال لا يجوز وهو
 الاستحسان له ان هذا اقتدا كابل الحال بناقض الحال فلا يجوز
 كاقدا الكاشي ما عادي والقاعد بالموى والقادي بالامر لما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم صلى احسن صلواته قاعدا واضحا
 خلفه قيام ولا نك لتقوم خلف عن لقيام والتميم خلف عن الوضوء
 فقيام الخلف كقيام الاصل ولو كان الاصل قائما حاد لا اقتدا في ذلك

لما في الرواية الفصل
 من البر وشرع الدلو الف
 من البر وشرع الدلو الف
 ما الدلو كلما فان المقاطع
 والدلو كلما حكم ما التيمم
 بدليل انه لا يفسد ما الما
 بغير الانتصار من كل وجه
 بالانفصال عن البر كالأول
 عن راحة اليد الام الف
 صفة وكون الوضوء صحيح
 ما الدلو اليه نرحم ثانيا

وصار هذا كما حصل العاقل بالماضي على الحق وبالمال على الخباير
 بخلاف ما ذكر من المسائل لان عم ذات الواصل ولا حلف عنه
 في كل رجل تذكر القاسية في ثلث الصلوات الوقتية بطلت صلواته
 اضلا وقالوا بطلت فرصته وتبطلت بطلا وعلى هذا الخلاف اذا طلق
 السهم وقوى في البحر وعلى هذا اذا خرج وقت الحرف وموؤرا الحجة
 له ان التوجه الحق في الفرض وقد بطل لغيره بطلت الترخمة
 التي تعقدت لاحلها ضرورة ولما ان الهاد في بنيان صفه الفرصة
 لا اصل الصلوة وليس من ضرورة بطلان صفه الفرصة بطلان
 لانه ينصرف بدونه قال اذا صلى اربع ركعات تطوعا وقرا في
 احدى الاولين واحدى الاخرين بحسب عليه قصار وكثير وقال
 بحسب عليه قصار اربع ركعات تحمده الله من على اضله وابون
 رحمه الله من على اضله ولو حسمه رحمه الله عرف بينهما اذا ترك القراءة
 كلها وبينها اذا ترك القراءة من احدى الاولين واحدى الاخرين وجه
 الفرق وهو ان يبطل للتوجه ترك القراءة المفروضة بغير القراءة
 في احدى الركعات فرض بقول ما القراء في اربعة الثانية محمد
 فيما قال الحسن بن سعيد رحمه الله بقوله بان القراءة فرض لا ركعة
 واحده لا غير فلم يوجد البطلان للتوجه وهو ترك القراءة المفروضة
 بغير بخلاف ما تقدم لان ثم وجد البطلان في اربع اذا صلى اربع
 ركعات تطوعا ولم يتعد على اربع الثانية فسدت صلواته وموقوف

على ما ذكرنا

وفردحه الله وهو القاسي قال لا تقصد وهو الاستحسان بنا
 على ان المتقود في كل شعب في النوازل فرض عنه وعنصا لانه ان كل
 شعب من لفيل صلوات على حدة بل انه لا يتعلق حواء بقصر
 والقعود في كل صلوة فرض لها ان كل شعب من لفيل انما يكون صلوات
 على حدة اذا اذنت يتخير لغير ما اذا اذنت يتخير واحد كان الكل
 صلوات واحد فيلبي يتعد واحد كما في الظهر وخروجها في سنة
 الفجر اذا كانت بدو في الفرض حتى ان تقضيها اذا اطلعت الشمس
 وادبعت وقال لا تقضيها له كما دوى عن لي هو من رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من فاتته ركعة الفجر فليقضها انما
 سنة فانت عن وقها ولا تقضي كسائر السن لان السنة ما فعله رسول
 الله والنبي عليه السلام ما فعل سنة الفجر لا تبعا للغير كما اذا في الوقت واذا
 قضا كما في صحيحه ليله النبي من ما دوى من الحديث محمول على ما اذا
 فات مع الفرض قال يبطل القراءة في الركعة الاولى على
 الثانية في سائر الصلوات وقال لا تسوي الا في الفجر خاصة له
 ما دوى ابو قتادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبطل
 القراءة في الركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها ولانا اجمعا
 على انه يبطل في الفجر فكذا في سائر الصلوات لهما انهما استويا
 لا يثبتان القراءة مستويان في عدم القراءة لان الركعة الثانية
 لا تكون صلوات كالاولى وما دوى من الحديث فلما تأويله انه كان

ولم يفسر

له المعنى
 الى ما ذكرنا

من كان خارج المسجد حاد الاستحلاف وقال لا يجوز وضعت
 صلوة الكلب له ان كان المصلح يحد يديك جواز الا قد اياه فصار
 استحلافه كاستحلاف من في المسجد لهما انه اذا خرج من المسجد
 لم يبق له موضع الاقامة فلم يبق له جواز الاستحلاف فاذا استحلف
 حسدت صلواته وصلوات القوم فلو كان ما هم على الامام واما
 جواز الاقداما كان باعتبار اتحاد المكان بل لا بعد ام الحائل وجواز
 الاستحلاف بعد اتحاد المكان لم يوجد في المصنف اذا صلى ركعتين من
 الظهر ولم يقرأ فيهما ثم نوى الاقامه حسدت صلواته ولا يجوز بالقول
 في الاخرين قال لا ينقلب في ضار بقايقرا في الاخرين وجوز صلواته
 له ان الحرمه قد بطلت ترك الفاء في الاولين لهما انما لم يطل
 كما جرت مذاق الالمقدي اذا قرأه السجدة فيها الامام والقوم
 لا يسجد ويقرأ في المصلح بالاحرام كما اذا فرغوا من سجدة ويقرأ في
 يسجد ويقرأ في السجدة وحول السجدة قد وجد وهو السجدة وحول
 رال المانع فوجب ان يسجد وها لهما ان المقدي يجوز عن الفاء لكونه
 مؤلفا عنه من جهة الغير وتصرف المحور لا يتولى به الحكم خلاف
 الحنف والحنابلة لا يمانعتان غير محذورين حال اذا اولدت
 الماء وفي بطنها ولا اخذ بالنفاس من الولد الا يجد وهو قد رزق
 دمه لانه وقال النفاس من الولد الاول له ان لم يولد له بطنها
 ولذا كانت حاملا ودم الحامل ليس بحض عندنا فكذلك لا يكون

فصل في

25 لا عما في جواز الحكم سواء دل عليه ان احد تنقصر بالولد الاخير فكذلك
 النفاس لا عنها حكمان متعلقان بالولادة لهما ان النفاس ان يكون
 مشتقا من تنقش لوجها ومن خد وج النفاس الذي هو الولد او من
 نفس الذي هو اسم للدم وايضا كان وقد وجد بالولد الاول قوله
 ما ان الحامل لا تحيض ولنا لان الحمل دليل لسداد دم الرحم كان
 الخارج دم غير الرحم اما هي ما ينقش في دم الرحم بالولد فكان الخارج
 دم الرحم بخلاف هذه لانها تنقش موضع الحمل بالنقص والحمل اسم للكل
 فانه لا يجوز التحض بالظهر وان تقدم على الطهر الاول دم
 او تأخر عنه دم وقال لا يجوز ذلك له ان لم تقدم والمناخر ليس
 حضا فلا يعمل ما ليس بحض ايضا لهما ان هذا طهر فاسد فكان
 دما حكما كالدم الفاسد طهر حقا وكان هذا اذا ختم بالدم
 لا بالطهر حال الطهر اذا خلك من الدم ان كان الطهر اقل
 من ثلاثة ايام لم يعمل فاضلا لانه قليل وان كان ثلاثة ايام
 ان كان اقل من الاربعة لم يعمل فاضلا ايضا لانه صالح مغلورا
 وكذلك اذا خلك من الدم على المني على المني وان كان اكثر
 من الاربعة لم يعمل فاضلا ثم يعمل المني من الدم حضا وان كان
 فاسقها هو الحيض قال لا يفصل الثلث اذا احاط به ما كان
 له ان الطهر عالب فعمل فاضلا لهما ان هذا طهر فاسد حصار
 كالدم على ما جرو في المسئلة تبا حيل واقاويل عرفت فموضعها

منه ولا

لحمه والدم

لحمه والدم المحيط

قال صلى الله عليه وسلم اذا تدبرته لم يضر العين وان كان حال
 لو صلى لم يضره اذراك شي من الحمد بدأ بالخير بالاجماع ولو علم
 خروج الوقت اصله فيقوته الحمد والظاهر حقا فيمن
 بالاجماع ولو علم انه يعوبه الحمد ويمكنه اذا ظهر في الوقت صلى
 في الحمد عند محمد وقال لا يبدأ بالخير تعالى اصل ووافق لف من
 الاصل في الوقت من الحمد او الظاهر عند الحمد وعند الظاهر
 وقد عرف ذلك في موضعه قال اذا ادرك الايام في الجمعة
 في القدر صلى ركعتين في الثانية ونقل في الكمال وقال لا يصح
 ركعتين قول من قال قول محمد رحمه الله الا انه لا يطل ترك
 القراءة في الكمال ولا ترك القدر في الكمال في قوله صلى الله عليه
 وسلم من ادرك ركعة من الحمد فقد ادركها ومن ادركهم قعودا
 صلى ركعتين في وقت الادب الا اني سمعت القدر في
 الثانية والقراءة في الكمال صحيح عن احمد بن حنبل سوا كان جمعه
 او ظهر لها قوله صلى الله عليه وسلم ما ادرككم فصلوا وما فاتكم
 فاقضوا فقد قاتته ركعتان وما رواه لا يعارض هذا الحديث
 لانه غريب وهذا مشهور فيقول تاديله ادرك في يوم الجمعة
 قال لا جمعة بمنا وهو قول في رحمه الله وقال لا يجمع في يوم
 الموشم له انه ليس بمصير فصار ركعتان لهما ان له صوت المصير
 لان فيه اربعة ويكفي فاذا احتج بالناس فيه في يوم الموشم

يوجد معنى المصير وهو احتج بمصالح الدين الدنيا وكان مصرا
 محل في العرفان لانها مفارقة لا ينافيها وانما هو زاقا له الحمد
 اذا كان لا علم بالخليفة او امر الحجاز او امر مكة فاما امر الحجاز
 فليست له اقامة الحمد الا اذا ولاه الخليفة او من له ذلك وهو
 مهم قال المصير اذا غسل وكفن وقد بني اصح يتزوج عند
 انصافه لا لا ينزع له ان يغسل لم يتم فصار كما لو ترك غسل
 ولهذا يغسل قبل ان يكفن لهما ان هذا القدر ويحتمل انه قد غسل
 وجف وتزوج الكفن فيه فلا ينزع بالشك محل في العصور الكاملة
 لا نه لا اجمال ثم وعلا ف ما قبل لتكفنه في حاله الفيل
 بعد قال اذا صلى على جنازة بالتميم لحوق الموت ثم حضرت
 اخرى والما قرب منه لكنه لم يقدر على التوضيح لحوق الموت
 سيم ثانيا مصلي وقال صلى بالتميم الاول له ان التيمم الاول
 بطل لا نه حاز لصومه وقد رآه في تلك الضرورة لهما ان التيمم
 الاول قد صح بمطلقا لوجوبه فلا يزول الا بالحدث
 او بالقدر على استعمال الماء لم توجد ما قول في حقيقته
 على حله في قول من قال لا قول محمد رحمه الله قال لو حيف
 لا كان احسن في دعوى دعوى رحمه الله المحبة فخر من
 وبما وعرف في رواية احمد ما انه يقتصر من كمالها في اقامته
 مقام ما يحتملها وكان ما يحتمل غسل كله فصار كالحبار والثانية

بقلب رده وموان جعل جانب الامن على الاسر وجانب الاسير
 على الامن له انه روى في خبر الاستسقاء ذلك ولا في حقيقه الشئ
 لا الخبر المشهور في الساجد ذلك بل المتيقن بتركه والله اعلم بالصواب
فاح قول لي يوفى على خلاف قول محمد ولا قول
 لا في حقيقه جميعهم الله قال ابو يوفى التعمد في الصلوة للصوم وقال
 محمد للقراء له قول له تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 لعلكم تتقون ولا في يوفى ان التعمد واجب بالنفس صيانة
 للعبادة عن الخلق لدفع وشوشه الشيطان والصلوة المشتملة
 على القراءة وعمرها من الى ذكره والا فقال اجوز الى ذلك من لقراء
 الخردوه وشم الخلف يظهر لا ينافي ما مضى من ان المقدي سعة
 عند لي يوفى وعند محمد رحمه الله لا تتعد والثانية ان المتيقن
 اذا قام الى حضرة ما سبق به لا تتعد عند لي يوفى لانه قد يعود
 عند افتتاح الصلوة وعند سعة للقراء والثالثة الامام لا صلوة
 الجيد تتعد بعد تصيين الافتتاح عند لي يوفى وعند محمد تتعد
 بعد تكبيرات العيد قال اذا دخل دأسه او خذره الى ان
 للمحج عمره عن المحج وقال محمد لا محرم له ان لما صار يستعمل بنيه
 القرية والمالم يستعمل غير مظهر عند ولا في يوفى لما انما يصير
 مستعمل بالاشياء والمحج حصل بالاصابة قال اذا غسل العضو
 في الاواني فسدت المياه كلها ولا يظهر العضو اذا قال يخرج من

فاذا طهرت في الماء لم يفسد

الثالثة طامرا والمياه الثلاثة نجسة ومما رواه في غسل
 الخامسة الحقيقه طاهر مظهر وفي الخامسة الحقيقه طاهر غير
 مظهر له ان افضل حوزة ازاله الخامسة في مظهره العضو كما
 يظهر به الثوب لا في يوفى رحمه الله ان لقياسا في حصول الطهارة
 بالغسل في الاواني في العضو والثوب جميعا لا في لما الا ذلك حسن
 ما دخال الخمس فيه والثاني والثالث كذلك فلا يزدول الخامسة
 الا بالصب الا ان اتى بها القياس في الساب للتودر ولها في الناس
 متى العضو على اصل القياس والاعتساف في الاواني على هذا الاحتمال
قال شعرا لمحمد بن محمد حتى لو وقع في الماء الغليل انفسه والبايد
 على قدر الدرهم منه مع المصلي مع حواذ الصلوة وقال محمد هو طاهر
 لا يفسد الماء ولا مع حواذ الصلوة له ان الناس ضرور اليه الاستعمال
 في الخردوه عند ولا في يوفى ان الحسن بن محمد العنبر والشعر من الغرور
 تندفع باستعماله في الخردوه عند صون لا واني والصلوة عنه قال
 الروث اذا جرف وصار دما او العذرة اذا وقعت في البحر ورور
 الرمان جأء اذا جاز اذا وقع في الماء وصار ملحا عروا الزمان والجملة
 باقية وقال محمد نزول نجاسة ويطهر له انه تبدل العنبر والشم صار
 شيا آخر فصار كالعلقة النجسة اذا صارت مصفة يطهر كلما مر الا ان
 انه تعذر وصفه وانه دلم يرد عليه ما نزل نجاسة حتى يحيا قال
 اذا غسل بالصبغ والعصير يغسل ثلاثا ويجفف لا يمر من مظهر وقال محمد لا يظهر

المص
 وصايق

ليداله أنه يدون العصر لا يزول النجاسة عنه فبقي فيه ضرره لاني
 نوه ان التجفيف له اثر في استخراج النجاسة منه كالعصر فظهر
 بالثلاث اذا طرقت سواء وصوم الحلة والخطبة اذا انشأ
 بحل صاعها والحشبه الجردية والجزف الجردية والسكر اذا تم
 بالتحسين والجصير اذا تحسن والجم اذا اعلوا بالتحسين قال اذا
 صلى على مصلي مبط على نظامه نجاسة فقام على الظمان بالظاهر
 فصلوته فاسد ذكره الامالي وقال محمد صلوته حارة ذكره
 النوادر له انه لا يستعمل النجاسة لا على الظمان دون الظمان
 ولا في نوب انه نوب واحد يعني دعاء فاصار مستعمل كله وقبل
 قول لي نوب لا المصرب وقول محمد لا غير المصرب ولا حله ولا
 الحاصل قال اذا شرب في صلوة ومو نوى قضا وقبل كان
 من العرض وقال محمد لا يفسد هذه الصلوة اصل ذكر الاحتلاق
 لا الحاجب الكبير له انه لا يملك ان يكون عينا جميعا للتأني ولا
 عن احدهما عينا لانه ما عيشه ولا بعضه عن احدهما وبعضه
 عن الاخر لانه لا يتعدى فيطل الوضوء فيطل اصل الصلوة
 لما تم من صل محمد لاني نوه انهما اذا انفارضا فالأقوى اولى
 قال اذا قاما واقفا حيث لو جمع بينه من اللم ان يجد
 المجلس جمع والافلا وقال محمد ان احد السبب جمع والافلا والسبب
 هو العيان له ان لعشاني الاول اذا سكن فالظاهر ان

جمعاً

الثاني عز الاول فلا يكون مجرداً ولا في نوب ان اتحاد المجلس
 اثر في اجتماع المتفرقات في الجملة موثر ههنا احتياطاً وفي هذا
 جواب عما قاله قال اذا سقطت بيته فاعادها الى مكانها لم يفسد
 صلوته معه ولا يجوز ان يفعل ذلك بسن عنه قال او يسهلها
 فرق لا يحضره وقبل في العرف ان سجد اذا اتصلت بمكانها فصارت
 كأنها لم يزل ولا كذلك بسن عنه لاني وصلها بمكانها لم يفسد
 للاداله وما اسن من الحي فتومنت وقال محمد لا يجوز ان يسن نفسه
 ايضا اذا اذنت على قدر الدرهم له ان لو وصل على وجه لا تقبل
 الذوال ولا سقط لا يتحقق فكان فيلا مجرد وضع النجاسة ولا في نوب
 ما قلنا انه وضع في مكانه فمحل كانه لم يزل وان كان يقبل
 الذوال كالمرة الاولى قال اذا قال لله علي ان اصلي ركعتين
 بغير طهارة او متد ركعتان بغير طهارة وقال محمد لا يلزم له انه لا
 في آخر كلامه ما يستلزم انه لم يلزم شيئا لان اصله بغير طهارة غير
 مشروع وقد ائتم ما ليس مشروع فصار كالحال وقال في آخره ان
 لاني نوه ان قوله لله علي ان اصلي ركعتين لا يوجب صلوة
 الصلوة بغير طهارة اذ هو لم يشروع ففسد كانه قال لله علي ان
 اصلي ركعتين بغير طهارة ثم قال بغير طهارة ولو قال ذلك كان حراماً
 ونفياً لما ائتمه فمرد ذلك قال حب غسل ونوى على حدة
 لمعه لم نصيبها لما فيه للمحابة ثم احدث ثم المحدث ثم وجد ما تكي الوضوء

29

الوتر

سني

وجدنا اوله وحدها ولا يتكفي لهما قال نوادر الصلوة سطل تتم
 غسله لا تتم حديثه وقبل هو قول لي يوسف وذكر الزنادات
 انه سطل بسمه لهما جميعا فنسب اليه وقسم للحديث ثم بطل
 وقيل هو قول محمد له انه قد روى على ما في حق كل واحد منهما
 فصار جماعه من المتشبهين وحدها وما يتكفي لهما احد منهما بطل تتم
 الكل كذا في هذا لا يري يوسف ان هذا الما مستحق للصرف الى الله
 فصار كالعدم لا حق للحديث كسحق الصرف لا زاله الوضوء فان لم
 يكن يتم للحديث قبل وجود الما صحت غسل الله للحديث ثم عند
 لي يوسف لا نه مستحق للصرف الى الله وحده لا لما ذكرنا
 قال السجدة تتم بوضع الرأس قال محمد يرفع الرأس له ان تمام الشيء
 بانتهاء به واخره وانما السجدة بالرفع لا لي يوسف ان السجود هو الظاهر
 وذلك تتم بالوضع فلا يقف على الرفع وعن الاختلاف يظهر من
 صلي الظهر حشوا ولم تقعد في الرابعة قد راى الشهد وقد الخامسة
 فاحديث لا هذا السجود حديثا يساهفنا امكنه اصلاح صلواته
 عند محمد بان يذهب ويصاوي يثنى ويتم الفرض وعندي يوسف
 لا يمكنه لا نه محذور وضع الرأس خذرت وروى قال اذا فاته
 اربع قبل الظهر فصاها بعد ها في الوقت وقد روى على الركعتين
 وقال محمد يقدم الركعتين على ما ارسله الاولى فانت عنهما
 فلا محذور بغوت الثانية عن محليها لا بما شرحت متصلة بالعرض

هنا

ل

لا لي يوسف ان الواحد يقدم الاربع على الركعتين جميعا فان عن
 تقدمهما على الظهر قد روى على تقدمهما على الركعتين **قال** اذا
 صلي الظهر حشوا ساهفا وقد تعد في الرابعة فاقصد انسان
 في الخامسة او السادسة بصير شارعا في هذا الشئ وقال محمد
 بصير شارعا لا ست ركعات بنا على اصل ومباني عمره الفرض
 هل بقيت عند لي يوسف لم يتولى به شرع في اليك وهو صد العرض
 وعن محمد بقيت لا نه لا مخالفه الا اصل وانما يخالف في الصرف
 ولو افسد هذا المقصد على نفسه يلزمه فصار ركعتي يوسف
 وعند محمد رحمه الله لا يلزمه شي له انه غير مضمون بالقضاء حق
 الامام لا نه ظان فيه فلو حول مضمونا بالقضاء حق المقصد كان
 هذا اهدأ مقصودا من عسقل وانه لا يجوز لا لي يوسف انه مضمون بالقضاء
 لا حق الامام فيصير مضمونا لا نفسه الا انه سقط القضاء عنه اعذر
 ولا اعذر لا حول المقصد في مضمونا بالقضاء على الامام فمات حق الى
 المقصد فلا يكون قيدا المقصد من المسفل **قال** اذا انكشف في
 الصلوة من عشر لث حاربت صلواته بالاجزاء لان عشر الانكشاف
 قليل من عفو قليل الانكشاف لا عشر الملة وان ادى دكا مع
 الانكشاف ثم ستر حسرت صلواته بالاجزاء ولو لم يود شيا ولكن
 ملك مقدار ما يمكنه اذا دلت ثم تفرع عن لي يوسف نفسه وقال
 محمد لا له انه لم يود شيا من الصلوة مع الانكشاف وهو المفيد

الظهر

عونه

للصلوة لاني لو كان هذا كشف العيون في الصلوة من غير عذر وجب
 فساد الصلوة وعلى هذا اذا حجه الناس في قبة ^{في} صف النساء وقام
 على موضع التخل واهاب ثوبه بحاسه اكثر من قدر الدرهم فيقول
 هذه الوجوه الثلاثة ^{في} حال اذا قرأه السجدة ركعة ثم قرأها
 في الركعة الثانية فيقول لاني لو كان الاخر تكفيه سجد واحد
 ومسا القياس في قوله لا وب وهو قول محمد وهو الاستحسان
 عن علي بن محمد بن له ان ابا لقاب الحاصلة في الركعتين لا يمكن القول
 ما تجددها الا بالوجهين ذلك لاختلاف احدى الركعتين عن القراءة
 فيقتت القراءة متعديدة فتعدي السجدة ضرورية لاني لو كان المكان
 والمجلس واحد فتعدي القراءة في حق السجدة كما لو قرأها ركعة واحدة
 مرتين وحوله على واحد في الركعتين عن لقاب ضرورية قلنا لا جرم
 جعلنا ما مشوردا في حق حواد الصلوة فلا ضرورة الى جعله كذلك
 في حق السجدة ^{في} حال اذا مات المراء ولا مال لها فليكنها على
 الزوج وقال محمد بن علي ذلك له ان الزوج صار احبنا عن ما مات
 كسائر الاجابات لاني لو كان الزوج ميتا مالا وريثة الزوج فاذا
 توفيت مائة وحاص من هذا الزوج ليكون الخراج بالصمان
 والغرم باز الغرم ذكر هذا الاختلاف في حلف الزوج سماعا عنها
 في كل المخرج اذا وصي الوصيه بمات غسل قال محمد لا
 يغسل له ان الوصيه امر يحتاج اليه بعد الموت فكان من امور

اذا

الاخره فلا يعد من مرا قول الحيوة فلا يبطل حكم الشهادة ولا ي
 يوف انه ادين بحمونه لا الحمله بتقيد بصرفه فصار كالامل
 والبيع وعمرهما وهل قول لاني لو كان الوصيه شيء من امور
 الدنيا ومحمد لا يخالف فيه وقول محمد في الوصيه شيء من امور
 الاخره وهو لا يخالف فيه ولا خلاف في الحاصل ولو لم يغسل
 عملا ومات بعد عام يوم ولسله غسل لانه ادين بحمونه مائة
 مائة مائة ومعه وان كان قل من ذلك بان عاش عند المات غسل
 ايضا عند لاني يوف وقال محمد اذا كان قل يوم ولسله لم يغسل
 لانه ان هذا قليل ولا يخلو كل شئ من عن مثله لاني يوف ان
 الاكثر حكم الحكم فصا كما لو عاش يوما ولسله والله اعلم
 ما تفرع كل واحد من احسان الله
 فيه بقول علي بن محمد قال لو حنيفة في رواية الحسن بن حماد
 اما المستعمل الحسن بن حماد عليه وقال لاني يوف وهو واحد
 الروايس عن لاني حنيفة في الفصل والوصي حسن بن حماد حنيفة
 محمد طاهر بن طاهر وهو رواية عنه ووجه قول لاني حنيفة
 وهو ^{في} قول محمد ما ذكرنا في باب محمد ولا ي يوف ان
 حنيفة مختلف فيه فيخف حكمه كحكم بول ما يوكل حنيفة والحول
 لاني حنيفة ان ما اؤبل اليه من الحدث والحناء قليلة ما حوار
 الصلوة لا المحل الاول فكذا في الثاني قال لاني حنيفة

31

في الوضوء والغسل

الفجر

تخللا

الياسر وذا الرطب قال ابو حنيفة حنب انعمس من السرط
 الدلوم بنوالا عنسال الماحس والرجل طاهر وقتل قوله الما
 حس والرجل حس لخروج الما من الما النحس والاول اجمع وقال
 ابو يوسف الرجل حنب والماحس وراد واه عنه الما محاله
 والرجل محاله وقال محمد الما طاهر والرجل طاهر لمحمد رحمه الله
 ان الما لا في بدنه وهو مطهر فيطهر ولا ينحس الما لان سبه السر
 عنده شرط لطهوره الما مستعملا ولم يوحده ولا في يوسف ان حب
 الما شرط لازاله الحدث عنده ولم يوحده في حبنا والماحس
 على الرذالة الاولى لا حبنا وهو البدن وعلى الرذالة الثانية
 طاهر لانه لم يعلم في البدن شيئا فلا تعد حكمه لاني حنيفة والما
 مطهر بطلانه فاذا اصاب البدن يطهره وانما ينحس الما بعد ما يلبس
 عن البدن ولا يوجب نجاسة البدن قال ابو حنيفة اذا اراد
 نزع الحف فبداه ثم بداله فتركه ان انتهى ظهر القدم الى موضع الساق
 ثم اعاد بطل مشعبه لان ما فوق الكعب ليس محل للمسح وان بقي من
 ظهر القدم مقدم الحف شيء بعينه حسه العقب ان رال العقب
 عن موضع بطل المسح والا فلا وقال ابو يوسف عالم بخروج الاكثر
 من ظهر القدم الى موضع الساق لا بطل وقال محمد ان بقي من ظهر
 القدم او اصابها مقدم الحف قد ذكرنا ان المسح في المسح ان الحبر
 محل المسح فاذا بقي بقدر ذلك بقي المسح ولا في يوسف ان قليل القدم

وَقَدْ

قد يخرج من الحنف اشوته فلا يمكن لتخريجها فسقط اعتنا به
فبعد اكل القدم لا يحنف ان المسح اذا جاوز اذا كان موضع العسل
في الحنف فاذا خرج العقب عن موضعه لم ينق محل الغسل في الحنف
ولا من احوال عماله قال ابو حنيفة المتعم اذا وجد في الصلوة
نبيذ امر يقطعها وتوضاؤه ويستعمل الصلوة وقال ابو يوسف غشي
فها ولا يهدى بعد ذلك وقال محمد غشي فها ثم توضا بعد التبر
وبعد صا ومذا بنا على ان نبيذ التبر ظهور عند اي حنيفة حتى ان عام
الماء اذا وجد نبيذ امر يتوضاؤه عنده وقال في الجامع الصغير ولا
تتم بعده اي لا يلزمه وقال لا تكاف الصلوة احب الى ان يتم معه
وعند اي يوسف ليس يظهر اصلا فيسبم ولا يتوضا وعند محمد ظهور
بالشكل معي بينه وبين التيم وروي ابو حنيفة عن اي حنيفة مثل
قول لي يوسف وروي الحسن بن زياد عن لي يوسف مثل قول
محمد بن محمد رحمه الله ان الوحي نبيذ التبر عرف محمد بن ليله الحسن
ولا يعرف القابع بينه وبين انه التيم فكان مشكلا فيجمع بينهما
احتياطاً ولهذا لم يحن قطع الصلوة في المسئلة الاولى بل يلزم المضي
والاعادة بنبيذ التبر لا في يوسف ان هذا ليس مما يطلق عليه محور التوض
به كسائر الابدان لا في حنيفة لحدث بن مسعود رضي الله عنه ليلة الحسن
فانه صلى الله عليه وسلم قال قوم طيبه وعا طهور فاحذ منه وتوضا
به قال ابو حنيفة لا يجوز اذا الجمعة في الوضوء في مصر واجبة

وعن لي يوسف انه يجوز في موضعين ثم رجع عن هذا وقال لا
يجوز الا ان يكون بلد فيها نهر يجري نحو اذ وعنه قصير
كمصر بن قال محمد يجوز في مواضع لمحمد ان المصر الواحد يسا عد
اظرافه فيحتاج الى اقامته الجمعه في كل طرف كمصر بن لا في
يوسف ان الحاجة تنبع باجائها في موضعين فلا ضرر من ذلك
من ذلك لا في حنيفة انما سميت جمعة لا سبب عاها الجماعات اليها
فلا يجوز الفرق ورا اقامتها في موضعين يروي قال ابو حنيفة
الخزعة على اهل المصر وعلى اهل كل قرية حتى حراحيما خارج
اهل البلد وعن لي يوسف ان كل قرية كانت داخل السور
فعلهم شهودها واهل الخارج فلا جمعة عليهم وعند محمد ان كل
قرية يسكنها اهلها اذان الحمد فعملهم شهودها فاما من لا يسكن فلا
جمعة عليهم لمحمد قوله صلى الله عليه وسلم الحمد على من سمع النداء
لا في يوسف من كان داخل السور فهو من اهل المصر مع ومن
كان خارجا فليس من اهل المصر والمصر شرط ولا في حنيفة
ان كل قرية حتى حراحيما في البلد فيوتع للمصر مثلت الحاكم
به بوجه التبعه قال ابو حنيفة فيما روي الحسن بن زياد رضي
الله عنه يسمي المصلي في الركعة الاولى في يحنف وروي لي يوسف انه يسمي
في كل ركعة وهو قول لي يوسف وقال محمد اذا خافت لسمي في كل ركعة
وشن لفاحة والسور واذا جهر برك محمد ان يجوز على الجمع سن

خارج املهم

الجهر والمخاض واجب وذلك فما قلنا لا يتركه ان كل ركنه
 لها اوله على حدة فحق اقتراحها تسعة على حد لا يحميه
 ان حاله الصلوة حايجه للفرق فكانت شاحجا واحدة فتمت
 واحدة باب قول روي على خلاف
 اصحابنا رحمهم الله قال روي اذا حال الموت قد قامت الصلوة
 قام الامام والقوم جميعا فاذا قال ناسا كبروا ومن علمنا اختلاف
 من وجه اخر من روافد لي يوقف له ان الموت من امن المشرع
 حيث تصدق ذلك فما قلنا دلنا ما تروى روافد لي يوقف
 قال المرافق والكفاب لا يدخل في طيفه الوضوء وهو قول
 الشافعي وعندنا تدخل له ان الله تعالى جعل المرافق عانة والغاية
 لا يدخل فما حدث له العانة لقوله تعالى ثم اتوا الصوام الى الليل
 لنا ما روي جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم توضا واذا الما على رفقته واما الآية قد ليلنا لان هذه
 عانة الاسقاط لا عانة الاثبات لانه لو اقتصر على قوله وان لم
 كان بنا اول الايدي الى الاثبات لان ابدانهم لهذه الجملة فاذا قال لي
 المرافق فقد اسقط ما ودا المرافق حتى المرافق داخل تحت
 صدر الكلام محل خلاف الليل روافد الصوم لانه عانة الاثبات
 لانه لو اقتصر على قوله ثم اتوا الصوام بنا اولك صوم ساعه
 فلا يدخل الغاية لا الاثبات قال اداسه داسه ما صير واجبه

كليلة

الثلاثه

ومدا حجة صار كذا في اصابع حاد وعندنا لا يجوزنا على اصل
 وهو ان الما المستعمل هل هو طهور فعندنا ليس هو طهور فاذا
 وضع الاصبع صار مستوعلا قبل المد والماء بعد ما عجز طهور وعنده
 طهور ويجوز المص به له انه ظاهر لانه لا يحاسبه الا اعضا حقيقة
 واذا كان طاهرا كان طهورا كالدري غسيل به ثوب طاهر لئلا
 ما بر روافد محمد قال روي ما يوك كل لحمه بحسن نحاسه حنيفة
 وروي ما لا يوك كل لحمه بحسن نحاسه عليه عنده وعندنا لا فوق
 من مأكول اللحم وغير مأكول اللحم غير ان من علمنا الثلاثة
 رحمه الله عليهم اختلاف من وجه اخر على ما روي روافد لي حنيفة
 له ان كل لا كل له اثر في حقه النحاسه كما روي ابو اليمان
 من روافد لي حنيفة قال النحاسه الحار حنه من غير السيلين
 عليها وكثيرها حدث عنده ولا تسترط السيلان ولا مل الهم
 روافد وعندنا ما لم يسلك ما لم يكن من العلم لا تشبه وضوء له
 قوله صلى الله عليه وسلم القليل حدث من غير فصل ولا في الخارج
 من غير السيلين اذا كان حدثا تنوي فيه القليل والكثير كالحاج
 من السيلين قوله صلى الله عليه وسلم ليس من القطر والقطرتين
 من الدم وضوء حتى يكون سائلا وقال روي الخبر الذي عدا الاجداث
 او دسعه ثم لا لم والمعنى ان الحدث هو الخارج النجس والخروج
 التي لا يحصل الا على العلم حكم الظاهر من وجه وحكم الباطن من وجه

الذي

لما عرفت فاعتبرناه باطنا في التي القليل فلا يحق الخروج واعتباره
 ظاهرا في حق الكثير حتى يحق الخروج وفي غير الفخ لا يحصل
 الا بالسيلان في يدوه تكون ظهورا لا خيرا وحكا علة ف
 السيلان مادوي من الحديث محو على ملك المبرر لما ذكرنا
 قال اذا لمس الحرموق على الحفوق مع على ما تم شرح احد
 الحرموق بطل مسحه على ذلك الدحل فمسحه على الحف الذي
 ظهر ولا عشم على الحرموق الاحيد وعندنا بعد المسح على
 الحرموق الا خب له انه لو مسح لا ابتداء على احد الحرموق
 واحدا الحفوق يجوز في حاله البقاء في لنا ان الحرموق في
 على الحفوق عنزله الحفوق على الرجلين ولو نزع احدا الحفوق
 بطل مسحه على الحف الا خب قلنا هذا قال اذا لمس
 حفقة على طهارة العود من سلك في الدم ومحوه فله ان عشم عليها
 تمام الماء وضوء يوم وليلة للمقيم ولثلاثة ايام ولثلاثة ايام للمسافر وعندنا
 عشم في الوقت فليس له ذلك بعد خروج الوقت له ان هذه
 طهارة كاملة لا حقة حتى حازت صلوة فكان اللبس على طهارة
 مطلقه فصار كالصحة لنا ان المسح شرع ما نفا شرع الحث
 في الدحل لا رافعا وهي باصدا فاعلا لا طهارة ضرورة
 الكانة سقط اعتنا بالحديث فاذا خرج الوقت طهر حكم الحث
 من ذلك الوقت فطهر في اللبس حصل على غير طهارة فلا يجوز للمسح

بالتسليم
 في وقت
 في وقت

في وقت

ولا يجوز المسح قال الارض اذا اصابها عاصفة ثم حفت
 وذهب ان حالها حكم بطهارتها عنده وعندنا بطهرته ان هذا
 عن تحسن فلا يطهر بالحف كالثوب وعننا لنا قوله صلى الله عليه
 وسلم ذكوة الارض سيما ولان حفها نزلت الشمس والريح وبعضها
 ينشوب به الارض فلا يقع على ظاهر الارض الا ليل وذكر عفو
 خلاف الثوب لان كل ما فيه قال اذا تم ثم ادتت والعاذ
 بالله بطل تيممه حتى لو اسلم وصلى به لا يجوز وعندنا لا يطهر
 له ان الرد لو قادت التيمم من صحت فاد اترك علمه يطله
 والمعنى الجامع بينهما انه عباد لا يجامع الكفر لنا ان التيمم قد مر
 حال وجوده بعد ذلك الباقي صفة كونه طاهرا والكفر
 لا ينافيه كما لو وصا ثم ادتت والعاذ بالله عز الاسلام واما اذا
 فادتت الرد وانا لم يصح لان لينة من شرطه ولم يوجد قال
 المقدي اذ كان متوصفا والامام متمم فرائي المقدي لا صلوة
 مالا يفسد صلوته وعندنا تفسد صلوة المقدي له ان التيمم
 انا بطل يرويه المتيمم المالا برونه وعمره والامام لم يروا المقدي
 الذي رآه ليس متمم لنا ان الامام صار واجزا للمارحى ما يرجع
 الى المقدي فيظل تيمم الامام فيما يرجع اليه ففسدت صلوته
 حق ما يرجع اليه ففسدت صلوة المقدي لانها ساعليه قال
 اذا عدم الما المطلق ووجد سوذا المجاد واما الجمع بين التوضي

صلى الله عليه وسلم
 في وقت

ومن اتم فبدأ بالتم لا يحزنه وعندنا محذور له أنه يتم وعنده
 ما هو كماله بالتوجه به فهو باطل كماله وحده كماله فلا بد من
 استعماله ليصير عاد عا لئلا يفرض من الحج جصول الطهارة
 بين وقت وآخر لا بد من سواد الجهاد ان كان طاهر او طهورا عالم
 فله او بعد تكون ضابطا وان لم يكن طهورا فالتم قبله او بعده
 يكون معتبرا وكيف ما كان حصلت الطهارة بين وقت وآخر
 الحقيقة بعد التبريد قبل اللام لا ينقص الوضوء قياسا وعندنا
 ينقص استحسانا له ان الحقيقة غير فب حد ثا بالنسبة لغيره
 لا موضع او جفت فساد الصلوة لا يفسد الحالة لا يوجب فساد
 الصلوة ولا يكون ناقضا للوضوء فلا يلحق ما ورد الشرع به لنا ان
 الحقيقة جعلت حدا لوجوبها لمصا وفي حرمة الصلوة وهذه
 وقعت لا جرمه الصلوة وقوله لا يوجب فساد الصلوة قلنا
 لا بل اوجب فساد الحد الذي لا فناء الا انه لا يظهر لاحق
 فساد ما يقع لا نه لا حاجة الى التا عليه محله في ما اذا حصل
 لا اثنا الصلوة لا نه يحتاج الى التا على ذلك الحق قال اذا
 نذر ان يصلي ركعة لا يلزمه شيء ولو نذر ان يصلي ثلاث ركعات
 يلزمه ركعتان لا غير ولو نذر ان يصلي ركعتين عجز وراه لا يلزم
 شيء وعندنا في الفصل الاول يلزمه ركعتان وفي الفصل الثاني
 يلزمه اربع ركعات وفي الفصل الثالث يلزمه ركعتان بقراه

36 له انه التزم بالسبب بقوله وطاعته لا في الركعة الواحدة والصلوة
 بعشر قراءه من يقر به فلا يلزمه شيء لنا انه التزم بحضرة لا يشر
 فكان التزم بالكل كابقاع بعض ما لا يتحيز لبقاع للكل كالطلاق
 وعجزه ولا في الصلوة عبادا في نفسها والركعة الواحدة صلوة الا
 انه لا يحسن لها بدو ولا لغيره وبدون ضم ركعة اخرى اليها فالتم
 الشيء التزم له ولما لا يحسن له الا به كالتزام الصلوة التزم للوضوء
 قال الامام اذا سبقه الحدث وحلقه وحال ونساقا يعرف
 ليتوصا فاستخلف امرأه حاز الاستخلاف لا حق للنساء وعندها
 قدمت صلوة الكل له ان الامام لا يحتاج الى الاستخلاف في حق
 نفسه فساد كالمفرد لا نه يمكنه ان يتوصا ويبنى من غير العلم
 وانما يحتاج الى الاستخلاف لا صلاح صلوة اليوم والمرأة تصلي
 اماما للنساء فصح الاستخلاف لا حق للنساء ان الاستخلاف
 صادر مقتدا بالمرأة فيفسد صلوته واذا فسدت صلوته فساد
 الكل ضرورة كما اذا احدث سبعا هذه الحالة قال امام
 المفرد ولا غير المفرد ويرى حان كاحاد القاري للايسر والاحق
 للقاري والخرج للصحيح وعندنا لا يجوز له ان صلوة الامام
 حادثة بالاجماع فكذلك صلوة المقدي لا نه بناء عليه كماله المتم
 المتوصي والمابع للفاصل لنا ان لا اقتدا متابعه ونساقا في الركعة
 وقد اعدمت الركعة في حق الامام ولا القاري والخرج حكما فقد
 حقق

ك
 والروايات التي التزم
 لما لا يسمي له الامام

ك
 له القاصد من الامام
 ما هو القوم ذو العلم
 كالمفرد لا نه يمكنه ان يتوصا
 ويسبق غيره امام والمرأة
 تصلي اماما للنساء فصح

شرطه فلا يحق البناء والمناجعة بخلاف ما استشهد لان مقام
الحلف مقام الاجل فيحقق البناء على هذا البناء بعد فوت العذر ^{في الصلاة}
حاجره عنده وعندنا لا لأن فيه بنا آخر صلوته على أول صلوته
فصار كبا عثره صلوته على صلوته ^{في الصلاة} قال به امامنا
ليس بشرط الصحة ^{في الصلاة} اختداه ^{في الصلاة} وعندنا هي شرط له ان الذي
حتاج الى اتيه المقدي ونال امام لانه كالمفرد في حق نفسه
ولهذا لا يشترط فيه احكامه الرجال لنا ان الامام باقدا المراء بلزمه
حكم وهو فساد صلوته بحذاء اثني اياه فلا يلزمه الا بالترامه
وذلك بينه الامام بخلاف الرجال لانه لا يلزمه باقداهم
قال مراعاة الوقت في افعال الصلوة شرط حتى انه لو بدأ
اللاحق بما فيه الامام قبل اذ اقام فانه لا يجوز وعندنا ليس بشرط
له ان الصلوة وجب مرتين فوجب ان ياتيه مرتين ولهذا لو
سجد قبل الركوع لا يعتبر هذا كذلك لنا ان لما جود عليه تكميل
الصلوة باركانها وفي ترتيبها ولهذا لو قرأه السجدة في الركعة
الاولى ثم سجد لها في الركعة الثانية يجوز بخلاف السجود قبل الركوع
لان الركعة لا تتم الا بتوهم القيام على الركوع والركوع على السجود لانها
شعرت على هذا الوجه فاذا لم يحصل على هذا الوجه لم يكن الركوع
صلوة لما فيها كركعة صلوة على حدة الا انها يتكرر الثانية والثالثة
فيستمر تكميلها لا الترتيب فيها قال قال اذا شرع في صوم

الزبد

او صلوا على طن انه عليه ثم تنس انه ليس عليه فقطعه فعله
 القضا وعندنا لا فضا عليه له انه بعد التبين في لا نقل
 صحيح والنفل مضمون بالشرع عندنا لنا انه شرع منسقط
 لا موحدا وقد عرفت حقيقة في موضع قال اذا شرع في
 صلوا النفل عند الطلوع او الزوال او الغروب ثم قطعا لا فضا
 عليه وعندنا عليه الفضالة انه مني عنه فلا يلزمه بالشرع
 كصوم يوم العيد واما الشريك لنا انه قطع عتادا صحيحه يلزمه
 فضا وها قضا ساعا على الصلوة في سائر الاوقات بخلاف صوم يوم
 العيد لان المني عنه لا في الحد والذي شرع فيه ليس بصلوة
 سالمة بيته الى السجدة فلا يكون ميمنا عنه قال اذا قرا اليه
 السجدة عند الطلوع فلم يسجد للحال حتى دخل وقت الزوال او
 وقت العروج فسجد لها لم يحسن وعندها يجوز له انه اخرج
 وقت المكروه صادر من زمانه منته كاملا والكامل لا ينادى
 بالنابض لنا انه اذا احكاما وحت لان معنى الوقت لا يتقلب
 الواجب شيئا اوجب بقي ناقضا كما كان والناقص ينادى بالناقص
 وعلى هذا اذا تلاها وهو ذاك فلم يسجد لها بالاعا حتى يزل
 ثم ركع فاوحي لها لم يحسن وعندها يجوز لها ان تقرأ قال
 الا بام اذا ترك التوراة الاولى وذوات الادب ناسا وخلقة لاحق
 فلم ياتيه او سنة حدث فذهب وتوضايمها وقتها الا عام

صوم وكل عرقه
 من هذا اسم صوم
 الذي سمع من لقاها الذي
 ففسد فلما لم يفسد
 ولا عفا ولا عفا
 الذي ساء ولا عفا
 فليس يصوم ما لم يفسد
 الى السمو والحق
 لم ولا تم الهوى فليس

ركعات يتعدى الاثنى عشر في العود وعندنا لا يتعدى اثنى
 العود واحب فلا يترك ترك الامام كالمسروق لنا ان الاحق كانه
 خلف الامام ولهذا لا يتعدى فيما يقضى في الفضا ولا يسجد للمسيح وحب
 عليه متابعه الامام وفي الاثني عشر بالعود مع ترك الامام مخالفة فلا يكون
 كما لو كان معه غيره ترك ركعة المبرور لانه كالمنفرد ولهذا يقرأ
 ويسجد للمسيح قال المصنف دا محمد عن الامام الرازي في الصلوة
 اولى بقلبه وعندنا لو خراصلوا الى ان يتدركه ان اهل محل
 بقاء به ركن من ركعات الصلوة وهو الية والاخلال في فكون محلا
 للبار عند الحزن لنا ان الصلوة عتاده تتعلق بهذه الاعضاء على
 والصلوة بالقلب نوع اخر لم يرد الشرع به فلا يجوز ان ياتى بالقاس
 قال رجل اتى الى الامام في الركوع فكبى وقام حتى وقع الامام
 واسه من الركوع وركع المقدى بعد بصير مدد كالتلك الركعة
 عندنا وعندنا لا يصير مدد كالتلك انه ادرك فماله حكم القيام
 فساد كما لو ادركه حقيقة القيام ولم يدرك معه حتى ركع ثم ركع
 بعد بصير مدد كالتلك في هذا ان لا يتعدى متابعه وموافقه
 وانه لم يتابع الامام في حقيقة القيام ولم يتابعه فماله حكم القيام
 وهو الركوع فلا يكون مدد كالتلك ما لو ادرك في حقيقة القيام
 لان ثم وجدت المتابعة والموافق في حقيقة القيام قال المصنف
 اذا سافر في احد الوقتين وان كان في الوقتين فذا كانا

حقيقه

له في العتاد بغيره
 من فاعل الصلوة لكل
 حار من الله ورواه طاهر
 فافهم كبره بغيره
 الغرض عند العتاد
 ولا يجوز سرقه الله تعالى

لم انه سرق منه حاله الركوع
 بعد ادركه واذا الفضا
 ولما سرق منه فافهم
 لو ادركه بالقام ولم يدرك
 معه حتى ركع بغيره
 لم ادركه بغيره
 على المواقف والقيام
 من وجه او كونه ولم
 يوجد انه لم يدركه حاله
 القيام ولم يتابعه في الركوع
 جميع ما ذكرناه من القيام من وجه
 محلا في ذلك من المتأخر لانه ادرك
 والقيام حقيقة بغيره

38 يمكنه ان يصلي ركعتين فعليه صلوة السفر وان بقي قبل ذلك
 فعليه صلوة المقيم اربع ركعات وعندنا المختار المختار الاخير
 من اربعة السفر والاداء قائمه والحديث والطهر وعرض ذلك
 له ان الوقت محفل بين التوذي فيه الفرض فاذا اخرج عن
 اول الوقت ونقى مقدار ما يمكنه ان يصلي فيه ركعتين محفل بها
 فيصير فرضه في هذا الوقت وان لم ينق مقدار ذلك كان الوقت
 اول الوقت وهو كان مقبلا في اول الوقت لنا ان الوقت سبب
 للوجوب ثم الوجوب قد يكون للاداء وقد يكون للقضاء فامكن
 تعليقه باحد جزوينه وان لم يمكنه الاداء بهذه الحالة ولهذا
 لم يبق لنا في هذا قال في حقه المراه اذا احاص في اخذ الوقت
 ولم ينق ما يسع لفرضه لو لم تسقط عنها الفرض بقصده اذا
 ظهرت قال مراعات الترتيب شيئا في الفوات شرط عند
 ذكره وعندنا اذا هارت الفوات يستألف الترتيب ولا ينقض عنه
 في الزيادة فان شرط ذلك الى منه كما قاله ابن ابي اوريا في جمع
 العبر كما قاله بشر رحمه الله وجه ذلك عموم النصوص الواردة في الحاجات
 الترتيب مطلقا من غير فصل وجه قول في زمان دون الشهر
 فليل لانه عاجل ولهذا لا يجوز حمله اجلا في باب العلم وما
 وزا الشهر كغيره من غير مسقط للترتيب لنا ان الفوات اذا امكن

مكرر الكبر

ولم يصره على الشهر

ولم يصره على الشهر

بصائر شريفة
في معرفة الحقائق
التي هي في الدين
والدنيا والآخر
منها ما لا يحصى
في هذا الكتاب

وصارفت ما لا يحصى من أعاء الرب في الفوات الاسفوت
الوقفة عن الوقت وذلك لا يجوز قال اذا صلى الظهر بقدر
طهارة ثم صلى العصر بطهارة وهو ذلك ثم صلى المغرب ولم يصح
العصر فصلى المغرب وهو ذلك لا يجوز للمغرب وعندنا يجوز
له انه صلى المغرب مع العلم بترك الفاشة وهو العصر وذكر الفاشة
مع حواز الوقفة فلا يجوز لنا ان نالغ من حواز الوقفة بترك
الفاشة بغير مذهب فاشته بالاحتياط لان عندنا في حازة وليست
بفاشة والشرع ورد بالمع من حواز الوقفة مع النصوص المتضمنة
للموازعة الفاشة بغير لم يوجد قال اذا شمل الجري لا جاز
الجهز ولم يعلم بالشرع حتى يصح في زمان ثم علم بعد ذلك فعله
الفضا وعندنا بالامانة الفصل ان الجمل بالشرع لا يجوز
كما لو اسلم زادا الاسلام ولم يعلم بالشرع لنا ان الشرع لا يلزم
الا بالسمع ولم يوجد بخلاف ادب الاسلام لانه زاد العلم
وشيع الاحكام فقام مقام حقيقة العلم قال القراء اذا
حاضروا ابلد اوجصنا ونووا الاقامة خمسة عشر يوما ان
كانوا المسلمين شوكه صاروا مقيمين عندنا لا يصبروا مقيمين
له انه وخرجه في الاقامة في محلهما فيعتبر لنا ان حالهم يخالف
عنهم لانهم حال طوا حتم الكفار لا يجوزهم عن هذا المكان
فلا يوردون على الاقامة وذوي عن لي لو كان فصل الحوائك

صلى المحدث

ولم يعلم بوضعه الصلوة
من الزكوة وكونهما

عده

فقال لو كانوا خارجا الى مصر لا يصبروا مقيمين ولو فتحوا البلد وجازوا
الحصن صاروا مقيمين قال المسافر الا حيا ذابوا الاقامة
في حال اقامته او اقامته او اقامته او اقامته او اقامته او اقامته
انهم صلوة المقيمين عندنا ثم صلوة المسافر له انه لا يحلوا ان يكون
مسفرا او مقيما او كف ما كان اذا نوى الاقامة تحت يده
لنا انه ما اتى به الا حتى بعد فراق الامام قضاهما الزم مع الامام
والفصل لا يتغير بالسفر والاقامة من حرج وقته وهو مسافر ثم اقام
قصة ما عليه كماله فذلك هي هنا وكواخذها على نفسه ثم اقام
بعد ذلك ثم صلوة المقيمين بام الوقت باقيا لانه مقيم والوقت
قام وعلى اذ اقيم المسافر العصر فعرفت السمع بوقت
الاقامة انما اديقا عندنا وعندنا لو كان في الفصل لا سفر
قال المقتدى اذا ركب في الامام فادركه الامام في الركوع
لم يحركه وعندنا يجوز له ان يركب الركوع وقه فاسد حتى لو قام قبل
ان يلحقه الامام لا يفتد به والساعة على الفاسد فاسد لنا انه شاركه
في بعض الركوع بشرط الا قد المواقفة في حركته الركوع وقد
وجد فساد كما لو ركب معه وقام قبله قال المسئل اذا
احدى بالمهر من ماحد المقتدى على نفسه ثم اخذ في
في ذلك الفرص وبوي قضاهما الزم بالاقامة لم يكن قضاهما
كانا ندا نفل وعندنا يجوز وكون فضاله ان بالافساد

39

والمقتدى مع
يلحقه لم يخرج بل فسد

والصوم

صادف صاعله فكان هذا اختار المقترن بالمعصية تعابر الوصية
لانه لما انما بالشرع فقد تعابر الوصية وانه مع صحة الاقتداء صار
كما اذا شرع وجده لا يظن ثم احسدهم اقتدى عقرض بنوى فصلا
ذلك كما لو اقتدى بعد فاعه وشروعه في فرض اخبره
فصلا ذلك لنا انه التزم بالشرع الاول هذه الصلوة والى باقي
به فصلا عن هذه الصلوة بخلاف ما استشهد لان ذلك ليس
قضا عن ما فاه مع الامام قال الحائض اذا طهرت
فليس للرجح ان يطأها ما لم يغسل وهو قول الشافعي رحمه الله
وعندنا اذا كان حائضا عشرة ايام فله ان يقرأ بها كما لو انقطع
دما على العشر واذا كانت ايامها دون العشر فله ان يطأها
اذا مضى عليها بعد الانقطاع وقت صلوة كالحائض قوله تعالى ولا
تقرنوهن حتى يظهرن بالسد يد والطهر من الاغتسال لنا ان
يقولن حتى يظهرن اي يخرجن من الحيض فصا بق العرائن
كايين من العمل عما فعلت بقوله السد يد فما اذا كان عادتها
ما دون العشر ونعل نقراء الحنف ما اذا كانت عادتها
عشر ليكون عملها بالقراء بقدر الامكان قال طهارة
المستحاضة ومن عضاها يظل عند دخول الوقت ومن
علمنا الثلثة احلاف من وجه اخر ذكرناه في باب لي يوسف
له ان طهارة المستحاضة مقدرة بوقت الصلوة ولو قلنا بانها

لا تغني التزم

قول كامل
صالح للأخبار

فيجعل عمل الاعتسال
وعمل الانقطاع
او يقول هو
الصحيح
وهو مفضل عليها
صلى الله عليه وسلم

تتضمن طهارة بالخروج لا بالدخول تزداد المدة على وقت
الصلوة وحواله ما من باب لي يوسف وتكون الاحتلاف يظهر
موضعين جدهما ما ذكرنا في باب لي يوسف وقوله مع قول لي يوسف
في تلك الصلوة والثاني اذا بوصاف وقت العجزة ثم طلع الشمس
تتضمن طهارة عند نالوجو بالخروج وعند لا تتضمن
لعدم الدخول قال اذا قالت المرأة لله على ان اصوم عدا
او اصلي ركعتين عدا فحاضت لا العدة لانها مناسخة وعندنا انما
يضاد ذلك اذا طهرت له ان صوم يوم الحيف والصلوة فيه
لش عشرة وع والندد بفرض المشرع باطل لنا انما اضافت
الندد الى يوم مطلق غير مقروء بما منع صحة الندد ومطلق
اليوم محل للندد فصح نددها الا اذا عدا من الحيض منع الا اذا
اما لا منع الوجب كالحيف في رمضان بخلاف ما اذا قالت لله
على ان اصوم يوم حيفي لا اصابته الندد الى غير المشرع بقا
قال من لا يفتن في عليه الجمعة اذا صلى الطهارة يستتم سبعة
الجمعة وفرصة الطهارة الذي اذا بعدنا ففرصة الجمعة له ان الغرض
الا صلى بحق كل شخص ما هو مكلف به وهو مكلف باذا الطهارة
فكان المفروض الا على من الطهارة ان الجمعة فرض على كل احد الا انه لم
يؤمر بالاذا اليوم عن الشهود فاذا شهدوا في يوم لم يكن عا حرا
وكان فرصة الجمعة اتفاقا قال الخبر الصحيح المقم اذا صلى الطهارة

منه في أول الوقت لا يجوز حين إذا خرج وقت الجمعة ولم يؤد
 الجمعة بحسب عليه أعاده الطهر وعندها يجوز طهره له أن الجمعة
 هو الأصل والطهر كالحلف عنه بعد أني بالحلف قبل الحزم عن
 الأصل فلا يجوز لنا أن نفر من الأصل هو الطهر في كل يوم إلا أن
 الشرع أمر بنقضها ناد الجمعة في هذا اليوم فإذا لم يؤد الجمعة لم يؤد
 النافض حتى الطهر صحيحا كما كان قال الجماعة إذا فرغوا عن
 الإمام في الجمعة قبل أن يقعد أقدر التهنيد بطل الجمعة فضيل الطهر
 وسعيانا الله به اختلاف من وجه آخر ذكرنا في باب لي حينه
 له أن الجماعة شرط الجمعة فكون شرط لا كلها كالإمام والشايط
 الأخير وحوايه في باب لي حينه قال إذا مات الزوج ثم
 ارتدت امرأة حل لها غسله وكذلك لو خدعت مصاهرة
 وعندنا لا يجزئ لها غسله وعكسه لو كان الزوجان محرمين
 فأسلم الزوج ولم تسلم المرأة حتى مات الزوج ثم أسلمت أو كانت
 معتدة عن وطئ بشبهة وانقضت عدتها بعد موته أو كان
 الزوج وطئ حينا بشبهة حتى لا يجزئ له وطئ مرة حتى تحض
 أحدهما الموطوءة ثلاث حيض فانقضت حيضها الثالثة بعد ذلك
 فليس لها غسله عند فرود عندنا لها ذلك فالجاء حل أن
 المحصر حل الغسل حاله الغسل لا حاله الموت عند علمانا
 الثلاثة وعند حاله الموت له أن يستحق الغسل ثلاث بالموت

فغير أهلية الغسل عند الموت كاللوث لنا أن أهلية الغسل
 مشروطة وقت الغسل لا قبله كما في الاستبراء قال إذا مات الرجل حل
 وله أم ولد عتقت عوته ولم يمتها العدة حل لها غسله
 قول لي حينه الأول وفي قوله الآخر وموقوف لي لو فسخ
 ليس لها غسله له أنها معتدة منه فيقول لها غسله كالتكويح
 والمعتدة من نكاح لنا أن عده الوطئ لا عده النكاح فلا تجزئ
 حل الغسل كالمعتدة من نكاح فأسد قال الإمام في صلوة
 الحائز إذا كبر خمساً بغيره المقيد في ذلك وعندنا لا
 يتابعه له أنه البرم من بركة الإمام فمات قول فلتقر منه
 المتابعة كما في تكبيرات العيد إذا زاد على معتقد المقيد لنا
 أن هذا خطأ يفتقره من مسوخ باجماع الصحابة وضوا أن يده
 عليهم على الأربع ولا تمت بركة في الخطأ يفتقر حمل في تكبيرات
 العيد لا معنا جهمند فيها لاجتماع الصحابة ثم إذا لم يتابعه
 عندنا كيف يفعل عن لي حينه وواشأن في رواه يكت
 وتسلم مع تسليمه ورواه نطق في الحال بحفظ في الحال
 قول الشافعي حله في القول
 أصحابنا جميعهم أنه قال الله الاستبراء الثلاث بكل حال
 وعندنا لا إذا كان ما دون ذلك يكتفي به ولو استبرأ بحرية
 لأنه أجزأ من كل حرف من تكفي به حاز عندنا حله فإله

وهو يوم سمي ع لكونه
 له وطئها فأرسلت حل
 قال غيره للمحلى عند الغسل

41

بلا حجار

له قوله صلى الله عليه وسلم لا يثبت من عود رضى الله عنه ليله الخ
 اي ثبوت ثلاثة احوال يثبت بها اولنا اخر الحديث فانه روى عن ابي حنيفة
 رضى الله عنه انا بكبر وقت واستنجح بخرق ودرج الدوش
 ولم يطلب الثالث ولان لف من هو الانقاء والتطهر فاذا حصل
 ما دون الثالث نكح به **قال** السنة المضمضة والاستسقاء ان
 واحد كفا من الماء فمضمض بعضهما ونسفتش بالعض ثم بقوا ثانيا
 وثالثا كذلك وعندنا السنة المضمضة والاستسقاء ان واحد لكل
 واحد منهما ما على حدة له ما روى عن ابي حنيفة رضى الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغمض واستنشق بكف واحد لكن
 ان هذا عضو من مفرودان فوجب ان يأخذ لكل واحد منهما ما على
 حدة كتاب الا عضا ومادواه بمحلول على انه استعمل معهما كفا واحدا
قال المضمضة والاستسقاء ستان الوضوء والغسل جميعا
 وعندنا ستان الوضوء فرضان والحائض له قوله صلى الله عليه وسلم
 عشر من الغطه اي السنة وذكر منها المضمضة والاستسقاء لثبات
 روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن ابي حنيفة رضى الله عنه قال انما
 فرضان الحائض يغسل من الوضوء وقوله صلى الله عليه وسلم تحت كل
 شعرة حنابة الا قبلوا السجدة وانقوا البشرة وداخل العشرة وداخل
 الا كف شعرة فوجب ايصال الماء اليها ولان الماء لا يثبت لهما حكيات
 حكم الظاهر وحكم الما طين على ما جردت فافد فاعتبرناهما

وعندنا مضمضة
 ولا يام سنسوتانا

ما ذكره في المجلد

راجع

ظاهر من راجع الحائض باطن من حق الوضوء عمل بالشهيد في الامكان
 وما رواه بمحلول على حاله الحديث **قال** السنة شرط للصحة
 الوضوء وعندنا بالشهيد شرط له قوله صلى الله عليه وسلم لا عمل فيه
 له لا عمل الا بالنسبة وقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولا فائدة لها
 حكمية فلا يصح الا بالنسبة كالتم لنا ان الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء
 عند القيام الى المصلاة ولم يشرط بالنسبة فلو شرطنا النسبة كان ذلك
 زيادة على النص وذلك لا يجوز لانه نسخ واما الحديث فلما لا ظاهر
 له لانه في العمل بدون النسبة وابقته عند النسبة وحقيقة العمل لا يقف
 على النسبة فبعد هذا ايمان يحمل على نفي الجواز او على نفي الفضلة
 والكمالات ولا وجه الى الاول لانه محال ليقف على نفي الفضلة
 واما السمع قلنا اليه ليست بشرط فيها ولكنه اذا تم لا غير حاله
 ارادة المصلاة لا يجوز لان لثبات ما جعل ظهورا في حاله
 مخصوصه وهي حاله ارادة المصلاة فاذا لم يوجد منه ارادة
 المصلاة لا يكون ظهورا **قال** الترتيب شرط لصحة الوضوء وعندنا
 ليس بشرط له قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا
 وجوهكم الاربعة الله تعالى امر بغسل الوجه عقب القيام الى الصلوة
 لحرف الفاء وانه للوصل وهذا عن تخلك عضوا واحد بينهما ولا ف
 الله تعالى ذكر هذه الاعضاء مرتبة تحت غسلها عن ثلثا ان
 الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء وذكرها حرف الواو والواو للجمع

عملا بالدليل كما عرفت
 الفصل والكمالات

المطابق ونال الترتيب فالجاء على الترتيب تفيد النص قوله ذكر الوجه
 حرف الفاء قلنا اعقب كل هذه الاعضاء القيام الى اصله بحرف
 الفاء لانه عطف البعض على البعض بحرف الواو وانه للمع المطابق
 فصا وكان قال اذا قم الى اصله فاعملوا هذه الاعضاء قال
 القديس راس قد ادلت ثلاث شعرات وعندنا مقدار ثلاث
 اصابع اليد له لان لما مود به لشمس كل الراس بل المشع بالرأس
 وهذا القديس يسمي بالراس حقوله مسحت يدي بالحداد اذا
 مسحت شامته وان قل لنا ان المشع فعل مقصود فالامر به
 امر بالاستعمال الاله ضروره والاله هو اليد فصارت الاله ضرورة
 احتضا والمقبض لا عموم له ويثبت تقدير ما يندفع به الضرورة
 ومما لا بد في ثلاث اصابع اليد ادنى الاله لانه يقوم مقام كل
 اليد لانه اكثر اليد لانه دون كله فيصير مأمورا باستعمال
 هذا القديس ضرور **قال** السنة راس الراس لتسببنا
 الاستيعاف دون التثنية له ما روى عن عبد الله ان ابن
 اوريا رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نوصا وصيه راسه
 ثلاثا ولان هذا الحد هو اعضاء الوصف فوجب ان يمسك به ثلاث
 وظفته كسائر الاعضاء لما روى عن عثمان وعلي رضي الله عنهما
 وحماهم من الصلابة ان النبي صلى الله عليه وسلم نوصا وصيه راسه من واحد
 ولان هذا هو فوجب ان لا يسئ فيه تثنية قياسا على التيمم

على الحسن وفقهه ومروان التثنية تثنية الفعل فيعود الى
 موضوعه بالنقض وحدث عبد الله ان ابن اوريا يقول على ما اذا
 اقبل منه وادى تحقيقا للاستيعاف فطن الراي انه يمسك ثلاث
قال وياخذ بسم الاذن من واحد وعندها يمسكها باليد الا
 اخذ بسم الراس كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخذ للاذن من واحد
 ولان الاذن عضو على حد ولما لا يجوز ان يكمل به فرض مسحه
 الراس فيفرد بالركب الا عصارا لما روى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم اغترف غمره من ماء بمسحه راسه
 وادنيه فامسح بها وباطمها وبقوله صلى الله عليه وسلم الاذان
 من الراس المراد به سائر الجاهم لا الحقيقة ولا حكم سوى ما ذكرنا
 فيقول عليه ولا يمسح بالراس لقامها بالراس حقيقة فيشبهها به
 حق لما روى من اخذت بالحق ان اخذ لهما كما حد بالعلم
 من له على يد الله وبه نقول وانما لم يكن تكميل فرض مسحه الراس
 به لان فرضه ثبت بكاتب الله تعالى وكون الاذن من الراس
 ثبت بخبر الواحد فصا وعبارة التوجه الى الخطم والصلوة مستند
 للكعبه **قال** من ليعرف بباطن الكعبه حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حدث له ما روى في يمين يمين صفوان رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من مسح فرجه فليتوضا ولا يمسح الفرج من غير
 جليل مستخرج اليك فاقم مقام حقه الخروج احتاطا لما

ولما

والعلم الكعبه
واليد

روى قس بن طلق بن علي بن ابي رضى الله عنه ان رسول الله عليه السلام قال
 لمن سألته ان تتوضأ منه قال لا ما هي الا بضعة منك ولان الحديث
 هو الخارج المحض لم يوحده وحدث بشيخه رضى الله عنه ان روى عن
 بعض رضى الله عنه ولو ثبت في صحيحه على غسل اليد اذا مسح ولم
 يكن استحياءا لما قد عرفت وقوله انه سبب لخروج النجاسة
 قلنا ليس سبب ظاهره هو محتمل ولكن كان سببا والسبب اذا
 يقوم مقام المستب اذا تكرر الوقوف على حقيقة الخروج وذلك
 حاله النوم والخلط ومذاهبنا في النكاح فاما الوقوف على
 حقيقة الخروج قال في شرح المراه شهوة ونحو شهوة حدثني عنه
 وعندنا في الحديث ما لم يخرج المذي له قوله تعالى اولادهم
 النسا لانه وحقيقة المني ليد ولانه سبب لخروج المذي فاقم مثله
 على ما جرت لنا حديث عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يثقب بعض نساءه ثم يخرج الى الصلوة ولم يتوضأ والمعنى ما
 بينه وبين المني المتقدمة واما الآية قلنا المراد منه الوقوع محارضا والتم
 المذكور وهو التمس للحنابة كذا يثقب عن عمة النفس والحواس
 عن المعنى ما مر قال الخارج من غير السلسل بن بعض الوضوء
 قل او يخرج وعندنا بعض الوضوء اذا سال وزا القيا اذا كان
 ملا الغم له ما روى عن رسول الله عليه السلام انه اجتمع ولم يتوضأ
 وروى عنه انه قال ولم يتوضأ لان لقليل ليس حديثك فكذا

لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

وما لا يصلي لا يصلي
 ولا يقرأ الصائم باقرا
 لم يردنا لشبهه

الكثر كاليد وعنه والجامع ان النجاسة غير معقول الموصى مقبض
 مودع على النجاسة قوله صلى الله عليه وسلم ان النجاسة لا تتوضأ
 صلى فان ذلك دم عرق انجس وكلمة ان السليل وقوله صلى الله
 عليه وسلم ليس القطر والقطر من من لم وضوحه يكون سادلا
 وحدثني علي بن ابي رضى الله عنه او دجاجة تملأ الفم وهذا لا يعرف
 قياسا والطاهيات قال سماعا والمعنى وموان هذا الخارج
 النجس من لادى فيؤثر في تجس الأعضاء الادوية حكما ادهو
 من لو اذمه في الخارج من السلسل ولا فرق بينهما الا من حيث
 المخرج وما روى من الحديث ان الاول معناه انه لم يتوضأ
 الحال بسبب النجاسة وعندنا الوضوء بسبب القيام في
 الصلوة عند اداء الصلوة واما الحديث الثاني محمول على ان
 ملا الغم واما قوله القليل ليس حديث قلنا لانه ليس نساك فلا
 تكون خادحا والكثير ساك وخارج قال الفقهاء
 صلوه لها ركوع وسجود استحدث وهو القياس عندنا
 هو حديث له ان الحديث موافق للخارج النجس ولم يوحده ولم يلا يكون
 حديثا في صلوة الحنابلة وسجد التلوة وخارج الصلوة ولنا
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالصلاة فدخل رجل ولا يصلي
 سؤفردى روى عن علي بن ابي رضى الله عنه انه اجتمع ولم يتوضأ
 بعض القوم فلما فرغ الى علم من صلواتهم ما عاده الوضوء والصلوة

فتركنا الناس عند الخبر والخبر ورد في الصلوة المبرورة
 فقلت بحجة البلاوة وصلوة الخمار على أصل لفاس قال
 النوم حديث لا ينافي الا حوالا في حالة القعود في الصلوة
 فان له فيه قولين وعندنا النوم لا ينافي الصلوة ليس بحديث
 على اي هيئة كان في يوم المتيقن خارج الصلوة كذلك ونوم
 المتكفي والمضطجع حديث له حديث صفوان ابن عبيد المبرور
 رضي الله عنه ان النبي عليه السلام اذا نزع خفافا ثلثة ايام
 وليلاتها اذا كان سافرا لا يمس جنباه ولكن من غارط او يول
 او نوم وقال عليه السلام العنان وكما التمس في ايام فليتوضا من ثا
 بالوضوء وثمة على العلة ومود صلات وكما التمس والمغزو وهو
 النوم كب الخروج الحديث بواسطة ذوال وكما التمس فصا د
 كالنوم متوركا ومضطجعا كما روى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس لوضوء على من نام مضطجعا
 فانه اذا اضطجع استبرحت مفاصله وعن حماد بن عمار
 رضي الله عنه انه قال يتبانا اذا لم يجداد ب قدت فاذا انا
 وضع يدي على كتفي والتفت فاذا انما رسول الله فقلت
 يا رسول الله هل علي من هذا وضوء فقال لا حتى تضع جنبك
 على الارض والمخاض فيه وهو ان عيلا لنوم ليس بحديث لانه
 ليس خارج كسبل لانه يكون سائلا للمحدث عند استرخاء المفصل

او قارن
 عند الخمار والوضوء

ود قال الميتة عن الارض مانع قيام الميتة لانه يكون سائلا خارج
 الحديث فلا يوجب نقصا لوضوء خلاف المتورك والمضطجع
 لانه ذاك الميتة وما روى من الحديث يحول على المضطجع ما ذكرناه
 والجواب عن ما ذكرناه قال صاحب العذر يتوضا لكل
 فرض له ان يصل ما شاكل لتوافل بذلك الوضوء وعندنا
 يتوضا لوقت كل صلوة ويصل ما شاكل الفرائض والتوافل ما
 شاكل الوقت له قوله صلى الله عليه وسلم علمه ولم المتحاشية تتوضا لكل
 صلوة والمخاض ان قد طهره ضرورة كونه حديث مقارنا له
 فيسعد ويقدر الضرورة فاذا ادى الفرض زالت الضرورة
 على ما علمه الاصل لان كل وقت من فرائض الا ان لتوافل
 تنع للفرض فيظهره حتى التوافل ايضا لقوله صلى الله عليه وسلم علم
 المتحاشية يتوضا لوقت كل صلوة وهو المراد من الحديث لانه
 لان اللام تنفها رل الوقت قال الله تعالى اقم الصلوة له لوك
 الشمس اي لوقت حلول الشمس والمخاض ان لشرع اسقط
 اعتبار الحديث لا جها باعتبار الحاجة الى اداء الصلوة في
 الوقت ولا عمل اعتبار حاله الا وانما اعتبار دانه لان حال
 الناس مختلفة في ذلك ولان لشرع اطلق له اداء الصلوة على وجه
 يستوعب كل الوقت فاقم وقت الصلوة مقام وقت الا اذا
 حقه وما روى من الحديث المراد منه وقت الصلوة يقال ايها الظاهر

مشرع

الظاهر

مؤيد

حملناه على هذا تو صفات الحديث قال المني طاهر وعندنا
 بحسن قول عائشة رضي الله عنها قالت كيت آخر المني من
 ثوب النبي صلى الله عليه وسلم يصل فيه ولو كان محباً لمع السروج فيها
 ولأن هذا الحديث أصلي لا دعي ويكون طاهراً كالاحتلام وهو الذي
 لنا قوله صلى الله عليه وسلم لم يحد من غير حرامه يغسل فيه من النجاسة
 فقال عليه السلام ما نكحتمك وجموع عينيكم لما الذي ذكره من الأبرار
 وإنما يغسل الثوب من خمس من البول والغائط والدم والقي والمني
 والمعر وموازل لواحد يخرج وجهه من الطهارة وهو الغسل فذكر
 في كل نجاسته لأن نجاسات الطهارة لا تقبل إلا في محل النجاسة وما
 روي من الحديث معناه وهو يصل فيه بعد ذلك لأنه تلك الحالة
 كما يقال كنت أخطب النخف وهو يلبس وكنت أخبر وهو ياكل خملناه
 على هذا ما روينا قوله هذا أحد أصلي الأدي قلنا من هذه حاله عادية
 على هذا الأصل فإذ ان يتحقق كالغسله قال خروج المني
 لا عن شهوة يسقط أو حمل أو خوف أو سعي بوجع أو غسل
 وعندنا بوجع الوضوء والغسل له قوله صلى الله عليه وسلم إذا
 مس المرأة قوله عليه السلام ومن المني الغسل ولأن الغسل تنطق بالني
 لكونه خارجاً محسناً والخارج من الشيطان عدي لا عبرة به الشبهة فيه
 كدم الحائض كما يروي عام مسلم وهو أنه عمنها ما سأل عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في مناءها مثل ما يرى الرجل فقال لا

فحسب

46 كذا فقالت نعم قال عليه السلام فلتغتسل علق لا يغسل بالذرة ولأن هذا
 ليس بحديث حقيقي بل يشبه المني لأن المني هو الماء الذي بدفقه الشهوة فإذا
 انعدمت الشهوة لا يكون منياً فكان من مخرج المني وقيل خرج الجوارح عن
 الحديث الثاني ما الحديث الأول محمول على خروج الماء عن شهوة دليل
 ما ذكرنا قال الما إذا ورد على النجاسة لا يتنجس وإنما يتنجس إذا
 وقعت فيه النجاسة وعندنا يتنجس في الحالين له أن الماء إذا ورد
 على النجاسة وهو الغالب فيصير عنده الماء الجارح ولا كذلك إذا
 وقعت فيه النجاسة لئلا أن المني أثره نجاسة الماء احتلام النجاسة
 له وهذا لا يخلف وإنما الماء الجارح يسقط حكم نجاسته بخلاف القياس
 قال الأنا إذا وقع فيه الكلب لا يطهر إلا بالغسل سبع مرات وعندنا
 يطهر بالغسل ثلاثاً له قوله صلى الله عليه وسلم إذا ولع الكلب لا أنا حرمت
 فأغسلوه سبعاً وعفروا الشا منه بالتراب ولنا قوله عليه السلام يغسل
 الإنسان ولو لوع الكلب ثلاثاً ولأن نجاسته لا تكون الحسنة من البول
 وذلك تطهر بالغسل ثلاثاً فهذا كذلك وما روي من الحديث بداره
 على أي جهوده رضي الله عنه وهو يقول بالغسل ثلاثاً ولأنه حين
 حدث ورد مخالف للقياس فيرد أو يحمل على الزجر عن اقتناء
 الكلب في ابتداء الإسلام قال النجاسة إذا لم يكن جارية لطهر بالغسل
 مرة واحدة وعندنا لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً له أن الماء لا يطهر
 عقلاً لأنه إذا استعمل في محل النجاسة جاز أنه النجاسة فيتمسك

وكذلك الثاني والثالث على ما عرفت وإنما عرفت مظهرًا شرعًا
 يتسمته ظهورًا بالحق وإذا وجد استعمل الطهور من أجل عمله
 في الطهارة وصار كالنجاسة المحكية لنا قوله صلى الله عليه وسلم إذا
 استعظم أحدكم منسأه فلا يحسن بدهره إلا نأخذه بغسلها بالثلاثة فإنه
 لا يزدى ابننا شدة والمعز أن ما عظم عطفه لكونه من الأعلی ما عرفت
 والمرو الواحد لا يؤثر إزالة النجاسة والكثير مؤثر فقد روي ذلك
 بالثلاث لأنه أدى الكثير وصار كالنجاسة المروية بخلاف الحديث إنما
 ليست بنجاسة حقيقة لكن لشرع الحق كما في رجوع لا تونة وزواله
 إلى الشرع فقال سور منسأ الوحش طاهر وعندها يحسن
 له ما روي عن النبي عليه السلام أنه قيل عن الجناس التي في الفلوات وما
 ينوء كما من لسنا فقال لها حلت بطوننا وما انفتت فبولنا
 شراف وظهور والمعنى أن هذا جنس يظهر جلده بالذبايع ويكون
 سونه طاهرًا كالشاة والحمار والجامع أن طهارة الجلد بذلك على
 أن عيسته ليس يحسن فلا يكون نجسًا واللغات تولد من اللحم
 أن لغاته محسنة في لحمه حش بدليل حرمة أكله مع كونه صالحًا
 للعنا ومن غير استحقاقه للكرامة والاحترام وإذا كان لغاته
 نجسًا وقد امتزج بالما اذ حب نجاسته وما روي من الحديث وروى
 في الجياض الكبير والماء الكثير قال خرو كما يوكف
 لحمه من الطهر يحسن عندنا طاهرًا لا خرو والدجاج والبط له

47 انه يستعمل إلى تنق فساد فاشبه خرو وعبر ما قول الله تعالى
 إجماع الناس على أمثال الحمامات المساجد مع الآخر يتطهر
 المساجد وقوله استعمال إلى تنق فساد قلنا لا تنق منه وفساده
 منوله فساد النجاسة وحيثه وذلك لا يدل على النجاسة قال
 في المال المستعمل أحد قوليه كقول محمد بن حماد الله والآخر كقول
 أحمد وقد روي ما بينهما قال موت ما ليس له دم سائل في المال دفع
 الغليل نفسه وعنده لا يفسده له أنه محسن في المال القليل
 ودليل نجاسته كونه ميتة وحرمة الانتفاع به كذا قوله عليه السلام
 موت ما ليس له نفس سائلة في المال يفسد المالان الموت ليس محسن
 لذاته بذلك أن المذكي ليس محسن وقد جاز بالموت فيه وإنما كان
 محسنًا لما فيه من الدماء والرطوبات السائلة ومذاق الشاة دم سائله
 ولا رطوبه وإنما حرمة الانتفاع به لعدم الصلاحية للغذاء للنجاسة
 قال الشعر والصوف والرش والعظم والقرن والظلف والحصى
 والظفر من الشاة الميتة يحسن وعنده نأمنى طاهره له قوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم ومذمة ميتة لقوله صلى الله عليه وسلم لا
 تنفعوا من الميتة بأطعم ولا بحب ولا بدم ولا بدهنه لا تنفعوا من
 الميتة شي والمعنى فيه ومذمومة لحمه ونأمنى بحرم الأصل فيتم بالموت
 كالحم لنا قوله صلى الله عليه وسلم لا بأس بجلد الميتة إذا ذبح وشعرها
 إذا غسل ولا بالموت ليس محسن لأنه ما هو ذلك المحسن في الرطوبات

البيات

والدعا السائلة ولا يطويه ولا يذره الا شيا ولا دم له واما الاله فالمراد
 منه تحريم الاكل وكذا في المواد من الحدث التي عن الانتفاع بالاكل
 فقال لا حدث احدا فاحرم من الميتة اكلها قال جلد الميتة
 لا يطهر بالدباغ وعندنا يظهر له قوله صلى الله عليه وسلم لا تتفردوا
 من الميتة باكلها ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
 كجلد الحنظل لئلا قوله صلى الله عليه وسلم انما اكلها مع فقد طهر كالحنظل
 ولا من الموت لسبب غسل النجاسة بالدم طويلا وقد زالت الطوائف
 بالدباغ وقادري من الحديث قلنا الاكل اسم ما لم يتغير به وقول
 والحجاب عن الميتة ما خرج حالي لا يجوز مع جلد الميتة بعد
 دباغه وعندنا يجوز ما على انه لا يطهر بالدباغ وعندنا يظهر
 قال الطير اذا مات وشح منه ميت لم يشدد شرا لا يؤكل
 وعندنا يؤكل له انه منزله سائر الطوائف فيه وميت ميتة قلدي
 من لسان مده بيضه طير ما يؤكل لحمه فيؤكل كما اذا خرجت
 حال حيوتها او بعد مما نأكل احد ما اشتد شرا والميتة لا جثوة
 فيه فلا تتغير حاله بموت غيره قال المصل اذا استقى الحديث لم
 يحزله ان يتوضا ويصلي على صلوة قناسا وعندنا له ذلك استحسانا
 له انه زال شرط حوار الصلوة وميت الطهارة ولانه يحتاج الى
 المشرق والرياح وموت على كثير فاشبه الحديث العبد الاجل بم
 قوله صلى الله عليه وسلم من قاور عرف لا صلوة فليصرف

فلتوضا وليتن على صلوته ما لم يتكلم وعن لي بكر وعثمان وعلى
 وابن عمر وسلمان رضي الله عنهم اجمعين ثم قالوا غلب مذهبنا فمن
 الغنايس بخلاف الحديث العبد والاحكام لان الشرع ورد في الحديث
 السابق ذلك ليس معنى قال النجاسة القليلة في البدن و
 الشوب منع حوار الصلوة الا ما لا ياحد العين ولا يمكن التحرز عنها
 كالذباب النجاسة يقع على الثياب ودم البراءة وعندنا ما لم
 يحا وز قد د الدم له حوله تعالى شاك فليمر مطبقا وان من
 الصلوة على البوطم وكما التعظم بالظمان من كل وجه وذلك
 بازاله قليل النجاسة وكثيرها ولا لقليل من النجاسة الحكيم وهو
 الحديث منع فالحقيقة اولى لانها اقوى لنا قول عمر رضي الله عنه
 اذا كانت النجاسة مقدرة فغزى هذا لا يمنع حوار الصلوة وطبق
 كان قريبا من كفة الجذبا ولا حيز خلع النعال ان النبي عليه السلام
 يستل الصلوة ولا في الحديث عن لقليل جرح والخروج مرفوع
 ولا طنا جوت عما قاله واما الحديث قلنا فلا لا تتحرى ولا حرج
 لا تكليف اذاله كله قال الارض اذا تحت ثم جفت لا يطهر
 عنده وعندنا يظهر لما مر باب زفر دمه الله قال الحيف
 مو الدم الا شدة وعندنا ما يسوي ليا من الخالص حيف له قوله صلى
 الله عليه وسلم دم الحيف سود يحيط بحديثنا قول عائشة رضي الله عنها
 لا حتى ترين القصة البيضاء وهذا لا يحرف قاسا فالظاهر انما قالت

شدد

شدد

في المراء كما انها قبة لا تحيط بها صفى ولا دم
 في المراء القصة التي لا تحيط بها صفى ولا دم
 في المراء القصة التي لا تحيط بها صفى ولا دم

شدد الحيف الى السواد

بياعا وما ذوى من الحديث قلنا ليس فيه شيء قال دم
 الحامل حيض وعند الناس حيض له ان دم الرحم خرج لا يوف
 محض فكان حيضا لا جليل لنا قوله صلى الله عليه وسلم الا لا توطأ
 الحيالى حتى يصفى حملها لا الحيالى حتى تستبرئ من حيضه واجد
 حول الحيض علامة على فراق الرحم فذلك انه لا تتصور مع الشغل
 ولا في الحيض عباد عن دم الرحم وهذا ليس دم الرحم لان دم الرحم
 قد اشد بالجل قال اذ في مدة الحيض يوم وليلة وعندنا
 ثلاثة ايام وليلاتها واكثر خمسة عشر يوما عندنا وعندنا
 ايام له الا قل قوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلوة ايام اقراك
 من غير فصل بين لقليل والكثير لنا ما ذوى ابو امامه النابلي
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقل الحيض للحائض الكبر
 والثب ثلاثة ايام وليلاتها واكثر عشرين ايام وما ذوى من
 الحديث ليس فيه نقد يوم وليلة بل فيه بيان انما لا تصلي
 وقت الحيض وبه تقول وله الاكثر ان الشهر في حق الالبسة
 والصفوة اقم مقام حيض ويطهر ففهم عليها انما هي اجديت
 الى امامه الباهلي رضي الله عنه على ما ذوق قال ان النفاس
 سنون يوما وعندنا اربعة ايام له اجمعنا ان اكثر النفاس اربعة
 امثال ولما قلنا ان اكثر اربعة ايام وقد ذكرنا ان اكثر
 الحيض خمسة عشر يوما فكونا في امثال سنون في حاضر

الحق

لنا ما ذوى عن بن عمر ولى هو ربه وعائشه وام سلمه وام
 حبيبة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل مذهبنا بالفاط مختلفة
 وقوله بان النفاس ربه امثال الحيض قلنا مذهبنا يعرف
 بالنفاس فثبنا النص فيهما جميعا قال المسألة اذا رأت
 الدم اسمها ذلك له فيه ثلاثة اقوال احدها ان حيضها ثلثون
 وليلة لا نه اقل وهو المشهور ثانيها ان حيضها تسعة ايام لان
 الغالب هو الوسط وثالثها ان حيضها ثمانية عشر يوما
 وهذا بعيد لان ذلك يحلف باختلاف الاغذية والبطاع وعندنا
 العشر من ايامها حيض لا يحد ذلك في الحيض فلا يخرج بالشك
 قال اذا طهرت الحائض في وقت العصر فوليها قضا الظهر
 والعصر جميعا فاذا طهرت في وقت العشاء فوليها قضا المغرب
 والعشاء جميعا وعندنا في الفصل الاول عليها قضا العصر لا
 غير وفي الثاني عليها قضا العشاء لا غير ما على اصل وهو
 ان وقت الظهر والعصر عندنا واجب وهو ما بعد الزوال
 الى المغرب ووقت المغرب والعشاء واجبة وهو ما بعد المغرب
 الى ثلث الليل ولما حوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما
 وبين المغرب والعشاء في وقت اجمعهما بعد الظهر والسفر وعندنا
 لكل صلوة وقت على حدة له انا اجمعنا على حوز الجمع يعرفه
 ومردله وذلك على اتحاد الوقت لنا الاجاديت

المشهوره في بيان الحوائج فلا يقارن بما ذكرنا من الاجتهاد بقول
الحج بن محمد ومن دلفه بعد ما ورد الشرح به الحاجة مخصوصه
وكذا لم يتعد موضع الشرح فلا يجوز للمنفرد ولا لغيره من قائل
اذا اجابت نية ما مضى من الوقت قد ركب ما سبق فيه فرضه لم
يسقط عنها قضاء وكذا عندنا اذا اجابت في الوقت سقط عنها
فرضه وان بقي شيء قليل من اعلى اصل وهو ان الوجوب يتأكد
بأول الوقت عندنا وعندنا ما اخبر الوقت له ان الخطأ في وقت
في اول الوقت ولهذا لو ادى في فرضه فلا يسقط باعتداف
الجميع بعد الوجوب كما اذا اجابت بعد الوقت لنا ان تأخر الوجوب
في حق من لم يود في اول الوقت باحدا لوقت بدليله انه لا مانع
بالترك في اول الوقت ولهذا لو ادى في آخر الوقت كان من حتما
لا قاضيا فاذا اعتد في الحظ في وقت الوجوب من الوجوب
كما اذا استوعب الوقت قال الحافظ في التلخيص فيهما
لم يقدما الزوج ما لم يعتسل عند دفعه والتابع رحمه الله عندنا
لهان بقدمهما وقد مر في باب دفع قال لا يجوز السهم بغير
التوازي وعندنا يجوز لكل احدا الارض والحج من الحائرين
باب لي يرف قال الاستيعاب في باب السهم شروط عندنا
وعندنا ليس بشرط له انه شرط في باب الوضوء فكذلك في السهم
والخام ان حدث لا يتجوز في قليله مع كثيره ولنا ان الاستيعاب

باب

50 الاستيعاب في السهم جرح لان التوازي لا يصل الى محل موضع من غير
تلف والجرح مدفوع بخلاف الوضوء لان المانصل الى كل موضع
من غير تلف قال يتم لكل فرض وعندنا يصل بستم واحد
ما شام من الفرائض والنوافل ما لم يحدث او وجد الماله ان امده بغيره
من ورده فلا يبقى لفرضين كطياره المستحاضه لنا قوله صلى الله عليه وسلم
التوازي طهورا للمم ولوالى عشر حرم ما لم يحدث او وجد لها ومنه
نص في الباب قال السهم قبل دخول الوقت لا يجوز ما ذكرنا
وعندنا ما نحن ما ذكرنا قال طلب المالك الجواز السهم في السفر بطلت
من كل جانب مقدار غلوه عندنا وعندنا ليس بشرط له ان عدم
المان شرط لجواز السهم فلا يتحقق لعدم اذالم يطلبه لنا ان الشرط
ان لا يجد الما وهو غير واجب وان لم يطل قال اذا
تم في المصير لحوف خوف صلوة الحناره و صلوة العدم عن
وعندنا يجوز بنا على انها تقضي ان عندنا فلم يتحقق خوف
الفوات اصله وعندنا لا تقضي ان لا نأخذها ما شرعنا لاجتماعه
وامام وليس في شيعه تفصيلها وروى عن محمد بن ابي الله عنه
انه قال اذا حثت حناره تحشى فواتها وانت على غير وضوء
فتم لها قال السهم اذا وجد الما في خلال الصلوة مفر فيها
وعندنا يتوضا ويسقط الصلوة له ان حرمه الصلوة مانع
من التوضي فصاد عباد ما لهما حكما كما اذا وجد الما زاد في التوضي

شرط

ثم مثله بل أولى لان حرمة الصلوة فوق حرمة الدابة فان
 شرط حواز الصلوة وهي الطهارة لان التيمم حول طهارة عند عدم
 الماء قد وجدنا ما جففه وقوله بان حرمة الصلوة مانعة فلما لم
 لو بقيت وهما هنا بطلت لما جاز **قال** المحدث انما يباح له التيمم
 اذا خاف على نفسه وهما نفسا او طرفه لو توضأ وعندنا
 اذا خاف زيادة المني او استدارة قلبه ذلك له قوله تعالى وان
 كنتم مرضى او على سفر قال ابن عباس رضي الله عنهما هو الجردوم وحيث
 وذلك يخاف فوبك تلف النفس والطرف لنا اطلاق النقصانه ساول
 كل حريص فلا يجوز نقيض بقول الصحابي **قال** التيمم البدل الى
 الذبح لا قوله القدم وعندنا الى المرافى له ان اسم البدل مطلق
 ساول هذا القدر يدل على قوله تعالى فاقطعوا ايديهما ثم هو واجب
 من ان يبع كذا هيمننا لما حدثت عماد بن ياسر رضي الله عنه ان النبي
 عليه السلام قال له اما يغيبك ان تضع كفك على الارض فمسح بها وجهه
 ثم تعبد بها فمسح بها يديك الى المرفقين والمخرج ان اسم البدل عند الاطلاق
 ساول من هذه الجاذبة الى الابط ولهذا ثبت الصحابة التيمم الى الابواب
 الا ان ما وراء المرفقين فقط لان التيمم حلف عن الوضوء وذلك ساقط
 في الوضوء قلدي في الخلف فاما قطع يد السارق الى الرشح عرف بفعل
 النبي عليه السلام لا باللفظ **قال** اذا كان حذر بدنه مجردا وحيث
 تيمم للجراح وغسل الصبياح وعندنا تقصير على التيمم وان كان لاكثر

الجردى
 ابده

51
 الاكثر صححا عندنا غسلها ولا تيمم عنده يتم له انه قد روي الاستعمال
 الطهور من هذا القدر فثبت لنا ان الحج بين البدل والا صلح مع منوع
 الاكثر **قال** اذا كان معه ما قلل لا يكتفى لوضوءه غسل ذلك ثم ييمم
 وعندنا يكتفى بالتيمم له ان حواز التيمم مشروط بعدم ما يندر لقوله تعالى
 فلم يجدوا ماء فمما لم يجدوا طيبا فتناول كل حزو من احزاهما
 ولا نه قد روي على استعمال الطهور في النقص فثبت ازاله الحدث عن ذلك
 البعض كما اذا وجد ثوبا يستر بعض عودته لنا ان عدم الماء الذي
 نفيد الطهارة المحللة للصلوة يحقق فباح له التيمم كما اذا كان عند
 ما يحسن ويحتاج اليه للصلوة وهذا لان لغسل الماء ما يجب لعينه
 بل وجب لا باجبه اذا الصلوة به فاذا لم يجد غسل هذا القدر باجبه
 اذا الصلوة فصاذ كالعدم وبه ثبت ان لما راجد لقوله تعالى فلم تجدوا
 ماء ما يحللا للصلوة لا لا يمسح له وانما المحلل للصلوة ما
 مقدور ولم يوجد بخلاف التوب لا نه ليس معه شيء احسن منه اما
 هيمننا التيمم يظهر **قال** الباعث على ترجيح المسافر في القصب
 والاحطار واستعمال مسافر من وتناول المسنة عند الخوض
 وعندنا ترجيح له قوله تعالى من اضطر عريانا ولا عار فلا اثم عليه ولان
 الرخصة ثبت بطريق الكرامة فلا مستحسنا الباعث لنا ان النصوص
 المقتضية لحواز المسح بلا نه حتى لمسافر والامام حرة القصير
 والافطار مرطوق لا نه حاتم وصار به اهل الكرامة فلا يطل بعصيان

دل عليه ان المقم العامي عس يومًا وليلة كالطبع فكذلك المسافر
واما الاله التي بلاها فقد جاني القس عروباء ارجى طالب لذلك وهو
بعد الحلال ولا عار اي متعديا الحاجة قال اذا غسل
المحدث رجله او لا وليس حفيه ثم غسل ما بقي من اعضائه قبل
ان يحدث ثم احدث لا مسح على حفيه وعندنا مسح ولو توضأ على
الترتيب ولكن لما غسل رجله التي ليس حفيه الا من فلما غسل اليسرى
ليس حفيه الا يسرى لا مسح اذا احدث وعندنا مسح له ان الفصل
الاول الوضوء غير صحيح لفوات الترتيب ولا الثاني ان مسح
ليس الحيف على طهارة كاملة وجب ليس الحيف له ولا لم تكن طهارة
كاملة لنا ان الفصل الاول صحت الطهارة لان الترتيب ليس شرط
على ما مر وفي الفصل الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ان يمسح رجلي
الله عنه اذا لبس الخفين والقدمان طاهرتان فاستمع عليهما
ولا ان المقصود مقتضية لخواذ المسح على الحيف مطلقه والمعنى ان الحيف
حول ما يقع سرائه حكم الحدث الى الرجل فاجتنب الى كمال الطهارة
للجلوس عند الحدث لا عند اللبس قال اذا لبس الخفين
على الحسن لم مسح عليهما وعندنا اذا لم يمسح على الخفين جاز الخوض
له المسح عليهما انه ان الحيف بذلك عن الرجل والبدل لا يكون له ذلك
لنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ذلك في السفر وروى
داي التي علمه فعل ذلك ولا نه عن تركه حيف ذي طاقين وليس خرق الحيف

52 الاسفار فاحتاج الى المسح عليها وقوله يصير بدلا عن الحيف
قلنا بل الى ذاهب على الحيف ثم ليس الخوض اما اذا لم يمسح على الحيف
صار بدلا عن الرجل كحيف ذي طاقين قال قلل الحيف
الحيف مع خواذ المسح وعندنا لا يمنع حتى يكون قد وثقه اصابع له
ان الطاهر وان قل تشري الحدث اليه فيسري الى الباقي
لانه لا يحدى لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم ان المسح على الحيف من غير
تقصير وحفاظ المسافر لا يغفلوا عن قليل الخرق في العادة خصوصا
حفاظا لفقرا لان هذه الرحمة ثبت دفعا للنجس في النزع واللبس
عادة يقع مع الخرق القليل فيحق المصحح لا ندرجه قال المقم
اذا بدا المسح على الحيف ثم ساقط بها قبل تمام يوم وليلة لم يمسح بعد
تمام ليلة وعندنا انها كما ان المسافر له انه شرع فيها حكم الاقامة
وهو مقدد مقدد معلوم ولا يغير يسفروا كل قبح الصلوات في السفينة
لا يصير فسادا وخرجت من الجدران لم يتمها رخصتنا قوله علم
مسح المقم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولنا لهما ومثلا هذا الحالة
فتم ثلاثة ايام ولنا لهما والمعنى انه اذا شرع فيه وهو مسافر ثم اقام اقامته
كما تم المقم فاذا شرع فيه وهو مقم ثم سافر معه كما تم المسافر بخلاف
ما استشهد لان تلك صلاة واحدة وهذا يستحق سجدة قال
في الاذان ترجع وموان باق بالشهادتين ولا يخافه من غيرهما وعندهنا
لا يرجع منهما له حدث اي حذره انه قال ان في رسول الله علما

بالاذان يوم الفتح فاعوذ في رجب فتمها لئلا يسهل لغيره الحديث النازل من
 السما ولا في حديث بلال رضي الله عنه ولا في سائر الاخبار يرجع حديث
 ابي محمد وروى فقد روى ان النبي صلى الله عليه وآله بالاذان فقول واشتد
 من لكفار خفف صوته بالشهادتين فامر باعادتهما جهرا ^{في الاقام}
 فرادى فرادى وعندنا مثنى مثنى له رواه ابي محمد وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال الاذان مثنى مثنى والاقام فرادى فرادى لئلا يلهي
 بالحديث النازل من السماء وحديث بلال رضي الله عنه وحديث ابي
 محمد وروى رواه المشهور ما قلنا وتاويل ما روى في الحديث المجمع
 من الكلمتين في الاقام دون الاذان ^{في حال} لا تثبت في صلوه
 العجر وعندنا فيه تثبت وهو قوله الصلوة خير من النوم وقبل
 النداء للصلوة والصلوة والفلاح مرتين بعد الاذان ^{في حال} له اعتناء الفرساير
 الصلوة لئلا يقول بلال رضي الله عنه امين في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اثوب في صلوة العجر وثمانين في ثوب وعين ولا في وقت الغيب
 وقت نوم وعقله فاجتمع الى زياد اعلان خلاف سائر الصلوات
^{في حال} اذا ادرك لرحل واقام عينه ان عابت الا وك حاذ ولم يكن
 وان كان حاضرا وبلغه الوحشة ذلك كله وان رضي به يكن عندك
 ايضا وعندنا لا يترك له ان النبي صلى الله عليه وآله لا رضي الله عنه فحاجبه
 له في السفر فامر عبد الله بن زيد بن الحارث المصديقي رضي الله
 عنه بالاذان محض بلا ردي الله عنه واذا ان نعم فقال صلى الله عليه وسلم

53
 اذا خال الصديقي حوالدي دين فهو الذي نعم لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لعبد الله بن زيد الانصاري صاحب دؤب الاذان الله على بلال رضي
 الله عنه فقول فاذن بلال فقال لعبد الله انه لم يترك ما روى ولنا
 ان محمد الله كان حديث العبد بالاسلام فكان بالحكمة الوحشة ذلك فقال
 اذا الصلوات في اول او قانتا فصل وعندنا الشرب بالفجر افضل
 والديار بالطهر افضل بالصيف وتأخير العصر في كل فصل افضل
 وتعمل المغرب في كل حين فصل وتأخير العشاء الى ثلث الليل افضل
 له قوله تعالى وسارعوا الى معقرو من ربكم الآية وقوله عن رجل
 سألني الى معقرو من ربكم وقوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله
 ولان فيما قلناه مبادية مسانعة الى امتثال او امر الله تعالى فكان روي
 لنا ان في العجر قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالبحر فانه اعظم للاجر
 وفي الطهر قوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالطهر فان شدة الحر من فيه
 جهنم وفي العصر قول محمد الله بن زاذل رضي الله عنه امرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر وفي المغرب قوله صلى الله عليه وسلم ان نزل
 اني خير ما لم يوحى والمغرب الى اشغال الحوم وفي العشاء قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تسلم السهم وصوص الضعيف لا حث العشاء الى ثلث
 الليل واما الاذان فقلنا المسافر والمساكنة يحصل بالتهنئة لها
 واما الحديث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اعرفوا الله اي فصل الله
 عن رجل قال الله تعالى سألوك ماذا يستقون قل اعفواي الفصل

تمت
 دلغ عن عماله

قال يجوز تكرار الجماعة في كل مسجد ما دأب واقامه وعندنا كل
 مسجد له امام معلوم وقوم معلوم فلا ساج لهم تكرارا لجماعه له ان فرق
 الثاني رخص وجوب الصلوات لجماعه كالفرق الاول فكان لهم
 الجماعة كالفرق الاول كما اذا صلى عن اهل المسجد وكما في مسجد
 الشوارع لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يخرج ليصلي في الساج نصار
 فرجع وقد صلى اهل المسجد المغرب فدخل في حجر بعض نسائه وجمع
 اهله وصلى بهم ولو خازنت الجماعة على الجماعة لا اختار الجماعة
 في السب على الجماعة في المسجد ولان في حقهم بقلبك الجماعة وانه
 مكره بخلاف ما اذا اقام عن اهل المسجد كما في لان جميع لا يظلم
 بقول الفرد بخلاف مسجد الشوارع لان كل الناس فيه سوا قال وقت
 المغرب غير ممتد وعندنا ممتد الى غيبوبة الشفوة ان حيز صلوات
 الله عليه اقامه النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة جمع الساعة واحدا
 وربع سائر الصلوات مثل اول الوقت واخر الوقت ولو كان وقت
 المغرب ممتد لقول ذلك لنا قوله صلى الله عليه وسلم في بيان المواقف
 واقل وقت المغرب حين تغرب الشمس واخر حين تغرب الشمس
 وما روى من حديث جابر في ذلك دلاله الاستحباب قال يجوز
 الجمع بين العصر والظهر وقت احدىهما وبين المغرب والعشاء وقت
 احدىهما بعد السجدة والظهر فان شاع محل الثانية واداهما وقت
 الاول وان شاع اخر الاول واداهما وقت الثانية وعندنا لا

يجوز الجمع حال وقد يوت عند المسلة قبل فدا قال صلوه
 الرجل لا يفسد لجماعه النساء صلواته تركاني فيها وعندنا نقصد
 له ان المأذاه لا يوجب فساد صلوات المرأة فكيف يوجب فساد صلوات
 الرجل والمعنى ان جسد الصلوات ترك اركانها وبوجود ما ناقضها
 ولم يوجده من الرجل بشئ من ذلك لنا ان الرجل اخطأ مكانه للصلوة
 ففسد صلواته كما اذا تقدم على الايام وذلك ان مكانه امام
 المرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجروا هذه من حيث اخرجت الله جملتها خير
 المرأة فرضا على الرجل فاذا خالف الرجل الاجر فلم يقيم مقامه ففسد صلواته
 وطلوه المرأة اما لا يفسد لان لتاخير واحد على الرجل لا عليها قال
 اذا دعا بصلوة فمما شبه كلام الناس بان دعا الانسان باسمه او
 قال اللهم فلا نه او البشئ ثوبا او اعطى درهما وحوها لا يفسد صلواته
 وعندنا نقصد له ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول يا قنوت اللهم اني
 الوليد بك لو ليد وعكاش بك ربيعه والمستضيون عكاه اللهم اشهد
 وطائر على مضير واحول بينهم كيني لوفد عليهم لنا ان هذا من جنس
 كلام الناس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان صلواتهم لا يصلح فيها شئ من
 كلام الناس الحديث وحاز ويكنى قيل فسخ الكلام في الصلوة قال
 اقامه الصلوات للناس يجوز كيف ما كان وعندنا لا يجوز ما على
 اقرب المقترض لا يستعمل لا يجوز عندنا وطلوه الصلوات عكاش
 بالنساء وطلوه الناس فمما ان يفسد بغيرها وعندنا يجوز كيف ما كان

على ما نرى بعد هذا ان شاء الله قال الوتر ركعة واحدة في قول
 وثلاث بقعة واحدة في قول وثلاث تسلمتين في قول وعند ثلاث
 ركعات له قوله صلى الله عليه وسلم صلوا الليل شيئا من شي فان خشيت الصبح
 فاوترت ركعة لنا ما روى محمد بن عبد القادر في ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وضوءا بوتر الركعة وعن الحسن البصري قال اجمع المذاهب
 على ان الموتر ثلاث ركعات وما روى كان لا ابتد الا بسلام ثم تسبح
 قال القنوت في الوتر بعد الركوع وعندنا قبل الركوع له ما روى
 عن انس بن مالك وفي رواية عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم بعد الركوع
 لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه قال كنت عند رسول الله
 اذ اقيت صلواته بالليل فاوترت ثلاث ركعات وقت قبل الركوع قلت
 والبدني والليل القابلة قلت كذلك وما رواه منسوخ هذا قال
 في صلوات النبي وعندنا لا وقت فيها له ما روى عن ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلوات النبي صلى الله عليه وسلم
 عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال في ركعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم تركت فتعاضدت برأيه فبينا قطا فبقينا ما روى النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم رادوا على علي بن ابي طالب ثم تركه بلا معارض قال
 صلى بالبحري الى حمه م تبيين انه استند بالقبلة لا بحور وعندنا بحور
 له انه ما روى بالقبلة الكعبة وقد استند بنا قوله تعالى
 فابنوا ثولوا ثم وجه الله الى قبله الله والاداء نزلت في حق المصلين بالبحري

ركعات

القرض

شهرام

55 والمعنى ان المأمور بالصلوة في جميع الكعبة عند اذ اليسر وسقته واه
 في هذه الحالة وقد لقي به في يوم كذا اذا تيسر في ويا سبر قال لا
 قصا القنوت عند طلوع الشمس وزوالها وعن وها وعندنا
 نكر له في قول صلى الله عليه وسلم ان من لم ينام عن صلوة او تسبيحا
 فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وفيها لنا جرح في عقبه عن عابر
 الحنفية ثلاث ساعات منها ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فليصل فيها وان
 تقرب فيها مونا اذا اطلعت الشمس باربع حتى تنبع اذا
 قام قاعة الطهر حتى تروك السمرة اذا انضمت السمرة للعرش
 حتى تعرب فصاير هذا مخصوصا لذلك العام قال لا تترك الليل
 في هذه الساعات الثلاثة عمدا وعندنا تترك له قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم يا بني عبد مينا لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت سقا وصر
 في اي ساعة شائلكا كان وما راد وروى في رضى الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الاوقات مقرونا بقوله لا تحك
 لنا ما روى من حديث عتبة بن عاصم رضي الله عنه وانه عام
 وحديث لي دري ست فلا يجوز الزيادة به على الحديث المشهور
 والحديث الاخذ قلنا الشيخ عينا عن الصلوة في هذه الاوقات
 لا ينو عبد مناف قال كل يقول له سبت كسنة الخب
 وركعتي الطواف والبيعة لا يكون بعد اداء الفجر والعصر وانما ذكره
 انما النوافل وعندنا تترك له ما روى عن عيسى رضي الله عنه انه صلى

بعد الفجر ركعت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا فقال ذكرني العجركت لم
 اركعها حسنت النبي صلى الله عليه وسلم لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع
 الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن عروة بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 باليت سبحا بعد الفجر ولم يصل حتى خرج الى ذي طوى ثم صلى ركعتين الطواف
 بعد ما اذ تعفت الشمس ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السكوت عن الناس
 الحال لا يدل على التقدير قال من عات الترتيب في الفوات
 ليس بشرط لصحة الاداء وعندنا بشرط له ما روى عن عمار بن موسى
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نسي صلوة فذكرها وصورة
 صلوة مكتوبة فليبدأ بالتي صوفها ثم لنقصي التي ذكرها ولا الترتيب
 في الاداء كان لترتيب الاوقات فاذا فاتت الاوقات في الغياب
 من صلاة كصوم رمضان لنا حديث بن عمر رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من نسي صلوة فلم يذكرها الا ووقع الامام فليصل
 التي صوفها ثم لنقصي التي ذكرها ثم لنعد التي صلى مع الامام ولقوله صلى الله عليه وسلم
 من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها
 جعل وقت التذكير وقتا للفاية فلا يبقى وقتا للوجبة لانه لا يسع
 كما حيقا وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعادونا في حشيتي حتى نعلم
 روى قال كلام الناس والخطا والمكر اذا قلنا لا يفسد الصلوة عندنا
 يفسد له قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن ابي التثاخط والنسيان وما يشترطها

فاد اخرج منها

مخاوض
الوقت
ص

عليه ولا نعاونه من الحكم السلمي تكلم في صلوة فلم يامرنا باعادة الصلوة
 والمخبر ان الكلام ليس بمنارة للصلوة بل لئلا يلهي عن طاعة الله صلوة
 لا تفسد صلوة بل هو محطود الصلوة والخطا بزل هذا الا عذر لنا
 قوله صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا من لا يصلح فيها شيء من كلام الناس قوله صلى الله عليه وسلم
 حدثت الناس ما لم يتكلموا وقوله صلى الله عليه وسلم اذا تكلم فليستقبل والمعنى
 ان الصلوة لا تحتاج كلام الحمد فلا تحتاج كلام الناس فيها ساء على الحديث
 وما روى من الحديث الاول قلنا المراد منه دفع الاعم واما حديث
 معاوية رضي الله عنه قلنا لما نعمة على فساد الصلوة وقد امره
 بالعضا اما قوله الكلام ليس بمنارة للصلوة قلنا لا بل هو منافي
 للصلوة لمحدث معاوية نزل الحكم رضي الله عنه قال لا يجوز
 احتياح الصلوة الا بقوله الله البس الله الالكث ومن علمنا النلاثة
 احصاها من وجه اخر وقد ذكرنا في هذا الخبر في باب لم يوف
 قال الحمد من جزاء الصلوة واجرام الحج كذا حتى لا يفسد
 الاحكام ما في قلب الشرايح عند كماله حوزا فعالة وعندنا ليست
 من احراز الصلوة ولا الاحكام من يفسد له ان الحرمه متصله بسائر
 اركان الصلوة وشروطها سائر شرائط الصلوة من الطهارة
 والنية واسقبال القبلة وعز ذلك فكانت من نفس الصلوة لنا
 قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى والنا للتعقيب والعطف والموقوف
 عثر المحطوف عليه والمتعقب للنهي عثرة وقوله يشترط لها

او كذا

سائر شرائط الصلوة قلنا ليس كذلك بشرط وجوه هذه
الشرايط لما يقتضيه كما من ركان الصلوة لا لنفس الخرجه قال
يقول المصلي بعد تكبيره الاولى في وجعت وحسب الذي فعل الشيطان
والارض الى اخره قبل الشا وقوله ان صلواتي وسكنتي ومحاسني
لله رب العالمين عند لي يوفى رحمه الله بعد الشا قبل الفراء عند ما
لا يزيد على الشا وقد مر في رواية يوفى قال قراءة الفاتحة
في كل ركعة فرض وعندنا القرض مطلق لقراءته قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولا صلوة الا بآيات الفاتحة ولا غير ذلك
من الاخبار وكل ركعة صلوة على حدة لنا قوله تعالى فاقرأوا ما تنشرون
من القرآن والمراد منه حالة الصلوة والبعد بالفاتحة سمع فلا يجوز
حسب الواحد ما احدث فمخلفناه على في الفضيلة والكمال قال
عنه بالتسمية في صلوة بحسب فيها بالقراءة وعندنا يخاف مما في
الصلوات كلها جميعا له ما روى عن علي رضي الله عنه ان النبي عليه
كان يحسب في الصلوة التي يحسب فيها بالقراءة لنا قول من روى عن
الله عنه ما جاز ما روى عن الله صلى الله عليه وسلم بالسجدة في صلوة
مكتوبة قط ولا يؤكل وعمر رضي الله عنهما ولا في ذكر اسم الله تعالى
مقدم على القراءة على وجه الترك لا على وجه قراءة القرآن يخاف
بما كالعود وما روى من الحديث بحول على حالة الاتفاق دون
القصد كما روى عن النبي عليه السلام كان يسمعهم في صلوة الظهر والعصر

57
الاله والاشيا لفاقا قال بحسب في صلوة بحسب فيها بالقراءة
وعنه ما جاز ما روى عن الله صلى الله عليه وسلم بالسجدة في صلوة
قال من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما روى عن عمر رضي الله عنه
الله عنه انهم قالوا مثلك من ههنا والمعنى فيه ان مزاياها والسنن
فيه الا حقا لقوله عليه السلام حيا لدعا الحسبي وخير الردى ما تكفي وما
روى من الحديث روى النبي فقال سمع وايق ولم يسمع عن الله اي
كان وايق قداما فورا وعنه انه بن سرج رضي الله عنه كان معه
دائما وهو اعلم به ولو ثبت فهو منقول على الاتفاق دون القصد قال
وبصع له في القام على الصدر وعندنا تحت اليد له قوله تعالى
فصل لربك واعبد قال علي رضي الله عنه اي ضع يدك على حرك ولان
السنة في حق النساء مكدي فكدي في حق الرجال لان الاصل
عدم المخالفة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي عليه السلام
قال من السنة وضع اليمن على الشمال تحت السرة والصلوة ولان
هذا اقرب الى البعظم خلاف النساء لا في امورهن على اليسر
وهذا استدل به في الاما لاله قال لا يقل التفسير والوا المراد من
قوله تعالى فصل صلوة العيد ومن قوله واحر خراجا جزور قال
يرفع المصلي يده عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وعند الاربع
له ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع
يده اذ ارع واذا دفع رأسه من الركوع لما روى عن جابر رضي الله عنه

انه قال كان في البدن عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع يخرج اليها
رسول الله عليه السلام فقال مالي اراكم دافعي ايديكم كما في اذنان خيل شيب قاروا
في الصلوة وروى في عني بن عمر رضي الله عنه موقوف عليه وموقوف على
النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في ركعتي تكبير الافتتاح وتكبير
العبد وتكبير القنوت وذكر اربعة احوال وهي استلام المجدد على الصفا
والمرءة وبخرفات وحمود وعند القامبين عند الحزق وما روى كان في
م استمع ما روى في ذلك اذا اراد ان يقوم الى الثانية والرابعة مجلسه
حقيقه وعندنا في ذلك له ما روى في توحيد الساعدين رضي الله عنه
ان النبي عليه السلام كان على مجلسه حقيقه م يقوم لما روى في رسول الله علم
واصحاه نحو عند وعلى عند الله بن سحود وعند الله بن عمر رضي الله
عنه كانوا يصفون على صدد وادامهم والمجاز القنات والحي والحي
من ذلك في ذكر الجهر وصوال القنات فلا يفصل بينهما بالجلوس كما لا ياب
الاختلاف وما روى من الحديث محمد بن محمد بن علي بن حالي الصفح عند كبر
السن قال السنة في القنات الا في ان يفتش في حلة السري ويقعد
عليها ويصلي المني يصاونه الاخيرة يتورك وضو دة ان يخرج رجليه
الى المني ويقفي بالينه الى الارض وعند فارة القناتين جميعا كما قال في الارض
له ما روى في توحيد الساعدين رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقعد هكذا
لنا ان عايشه رضي الله عنها حكيت فعوذ النبي عليه السلام كذلك وما روى في
على حال الصفح قال السنة في القنات الاخيرة فرفع عندنا

ليس يفرض لك وهو واجب له ما في النبي عليه السلام في تعليمه وقد كان
قال الصحابة رسول الله عليه السلام كان رسول الله عليه السلام يعلمنا التوحيد
كما يعلمنا سورة الفاتحة والالف ولان النبي عليه السلام قرأ التوحيد وقال صلوا
كما رايتموني صلى لما قوله صلى الله عليه وسلم علم اذا قلت هذا او فعلت
هذا فقد تمت صلواتك بحكم تمامها بالفعل وجمدة وما روى في الحديث
والمألفه بمجمل على بياني السنة كما قال في السبعين في كفي الخبر قال
الشهيد قوله الحيات والصلوات الطيبات الزاكات الثاينات الحاديات
بسم الله عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
وعندنا نقول والصلوات والطيبات لو ادين بقول اللهم عليك
ايها النبي بالالف واللام له انما قاله تشهد بن عباس رضي الله عنه
رواه عن النبي عليه السلام لما قلناه تشهد بن سحود رضي الله عنه
على تشهد بن عباس رضي الله عنه لانا في الناس في اختلافوا في علمهم
لنولين رضي الله عنه تشهد بن سحود رضي الله عنه على تشهد رسول
الله عليه السلام ولان لما قلناه زيادة سالان واوالعطف بن حنبل
السن كقوله بالله والرحمن والرحيم لا اقول كذا كانت ايمانا ولو قال والله
الرحمن الرحيم كانت عسا واجدة وكذا في حال اللام بوجوب تكبير الكلام
لان اللام لا يستعمل في الحسن على ما عرف قال الصلوة على
النبي عليه السلام في القنات الاخيرة وروى عندنا في قوله تعالى يا ايها الذين

58
وكان واحد علينا
بالواو مع

صَلُوا عَلَيْهِ وَسَلُّوا تَسْلِيمًا وَالْأَمْرُ لِلْوَحْيِ وَلَا عَمْرٍأَ عِنْدَ حَالِهِ الصَّلَاةُ
بِالْإِجْمَاعِ تَقْبُولُ حَالَهُ الصَّلَاةُ لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا قُلْتَ مَدًا
أَوْ فَعَلْتَ مَدًا فَقَدْ عَمِتَ صَلَاتَكَ وَعَنْ عِمْرٍ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْجَانٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَاسِتَةٌ وَاللَّهُ عَمَلُهُ عَلَى النَّبِيِّ
وَالْأَيْمَانُ بِيَادِهِ وَنَا قَالُوا أَصَابَهُ لَقِطَةُ السَّلَامِ فَرَفَعَهُ عِنْدَنَا
أَسْتَ نَفَرُ صَلَاةٍ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَحْلُلْهَا التَّسْلِيمُ فَيَرْكَلُهُ
الْحَلِيلُ بِالتَّسْلِيمِ لَنَا مَا دُونَ بِنَا التَّسْلِيمِ الْأَوَّلَى وَمَا دُونَ
عَنْ لَنَا عِلْمٌ عَلَى الطَّرِيقِ مَا دُونَ بِنَا إِعَادَتُهَا وَمَا دُونَ قُلْنَا فِيهِ
بَيَانُ أَنَّ التَّحْلِيلَ يَقَعُ بِالتَّسْلِيمِ وَلَيْسَ فِيهِ تَقْيِينٌ قَالُوا سَيِّدُ السُّبُحِ
قُلْتُ السَّلَامُ وَعِنْدَنَا بَعْدَ السَّلَامِ لَهُ حَدِيثٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا لَنَا عِلْمٌ بِسَيِّدِ السُّبُحِ قُلْتُ السَّلَامُ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَنْتَهِزُ
أَنْ يَكُونَ فِي حُلِّ الْفَقْصَانِ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَذَلِكَ قُلْتُ السَّلَامُ لَنَا قَوْلُهُ
عَلَيْكُمْ لَكُمْ سَيِّدُ سَيِّدَاتِنَ بَعْدَ السَّلَامِ وَلَا تَنْتَهِزُ السُّبُحِ بَيَانٌ
وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَحْقُوقُ إِلَّا بِالسَّلَامِ وَمَا دُونَ مِنْ الْحَدِيثِ مَحْمُولٌ عَلَى تَقْدِيرِهَا
عَلَى السَّلَامِ الَّذِي يُوَفِّقُ بِنَا إِخْبَارًا وَقَوْلُهُ الْحَبْرُ فِي حُلِّ الْفَقْصَانِ
فَلَنَا بِالْعَوْدِ إِلَى سَيِّدِ السُّبُحِ يُوَفِّقُ إِلَى حَرَمِ الصَّلَاةِ فَقَالَ الْحَبْرُ قَالُوا
إِذَا سَجَدَ عَلَى كَوْنٍ عَامِنَةٍ لَمْ يَحْزَرْ وَعِنْدَنَا بَعْدَ قَوْلِهِ عِلْمٌ بِرُكْنِ جَعْفَرٍ
عَلَى الْأَدْفَنِ حِينَ تَجِدُهَا وَهَذَا يَنْتَهِزُ ذَلِكَ لَنَا مَا دُونَ حَاسٍ وَفِيهِ
عَنْهُ أَنَّ دَسْوَلَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ سَجَدَ عَلَى حُجُودِ الْعَامَةِ وَلَا تَنْتَهِزُ

رَأَى الْحَدِيثَ يَأْتِي بِمَدٍّ لَمَّا دُكِنَا فِي سَبْطِهِ السُّبُحِ عَلَى الْأَنْفِ قَوْلُهُ
مَدًا يَنْتَهِزُ حَرَمَ الْأَرْضِ فَلَنَا لَوْ مَنَعَ لَا يَحْزَرْ عِنْدَنَا وَأَنَا بِحُجُودِ أَحَدٍ حَرَمَ
الْأَرْضِ قَالُوا إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَرَكَعَتْهُ الصَّلَاةُ
عَلَى مَوْضِعِ الْخَاسَةِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَعِنْدَنَا لَا تَنْتَهِزُ اللَّهُ
إِسْتَعْمَلَ الْخَاسَةَ فِي الصَّلَاةِ فَصَادَ كَمَا لَوْ حَلَّهَا أَوْ وَضَعَ قَدَمَهُ
أَوْ حَمَلَتْهُ عَلَيْهَا لَنَا أَنْ يَضَعَ الدُّنَى وَالرُّكْنَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ فِي الْحُجُودِ
لَيْسَ بِشَرْطٍ لِحُجُوزِ الصَّلَاةِ فَلَا يَكُونُ طَهَارَةٌ مَوْضِعًا شَرْطًا لِحُجُوزِ
مَوْضِعِ الصَّلَاةِ قَالُوا صَلَاةُ الْمُقَدِّسِ عَمْرٍأَ مُتَّصِلَةٌ بِصَلَاةِ الْأَمَامِ
وَلَا مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا بَلْ هُوَ مُفْرَدٌ فِيهَا وَهُوَ تَابِعٌ لِلْأَمَامِ جَوْرًا
لَا حَقِيقَةً وَعِنْدَنَا بِصَلَاةِ الْمُقَدِّسِ تَعَلُّقُهُ بِصَلَاةِ الْأَمَامِ صَحِيحٌ
وَفَسَادُهَا لَمْ يَحْزَرْ وَيَنْتَهِزُ عِنْدَ اللَّهِ عَنْهُ كَانَ يَحْلُلُ مِنْهُ
اللَّهُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْعَشَائِمِ يَرْجِعُ إِلَى هَلْهُ فَصَلَّى عَنْهُ وَهُوَ لَا تَطُوعٌ فِيهَا
وَلَمْ يَكُنْ قَرِيبَةً وَلَا فِي الْأَمَامِ وَالْمُقَدِّسِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْلُلُ مِنْهُمَا
عَلَيْهِ وَلَيْسَ مَدًا مَا يَنْتَهِزُ إِلَّا بَيَانٌ عَنْ قَالِ الْفَاعِلِ الدُّنَى
لَا يَحْزَرْ فِيهَا التَّهْلُكَةُ فَلَمْ يَضَعْ الْقَوْلَ فِيهَا مَا لَا ضَالَ وَالْبَقِيَّةُ لَنَا قَوْلُهُ
قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَمَامُ ضَامِتٌ مَعْنَاهُ أَنَّهُ ضَامِتٌ لِلصَّلَاةِ
الْعَوْمِ ضَامِتٌ لَنْ صَلَاتِهِمْ صَارَتْ رَأْسُ صَلَاتِهِمْ وَفَسَادُهَا
لَا يَكُونُ لَمْ يَكُنْ صَلَاتُهُمْ فِي الذَّمِّ وَجَوْرًا وَلَا إِدْلَالًا لَا يَسْتَلِطُّ عَنْهُمْ
بَادِ الْأَمَامِ وَكَانَ فِي صَلَاتِهِمْ وَفَسَادُهَا وَلَا تَنْتَهِزُ الْأَقْوَامَ

يعتمد بنا صلوة القوم على صلوة الإمام على سبيل الاتصال بدليل قوله
 اتباع الإمام ولو صل قبله لا يجوز وإذا كان بنا عليه فصار تنعاه
 بقصد إفساده ضرورة وحاروي من أحدث قلنا قول البخاري
 في من صلى على من لا يكون حجة إذا علم به النبي علم وقرره والنبي علم
 لم يكن عالما به أو علم على أنه كان جائزا في هذا الاسم ثم نسخ وبقي
 على هذا مسائل منها أن لا إمام إذا طهره كان حيا لم يفسد صلته المندرج
 الطاهر عنده وعندنا نفس من هنا أن قضا القام بالموى جاز عنده وعندنا
 لا يجوز ومنها أن قلة الإمام لا يكون حجة للمقدي عنده وعندنا يكون قراء
 له ومنها أن المقدي يقول سمع الله من حمده وسألك الحمد والإمام كذلك
 وعندنا يسقط تسميع الإمام تسميع المقدي ومنها إذا قدي المفروض
 بالمتصل أو المفروض بالمفروض فرضا أخذ جاز عنده وعندنا لا يجوز
 ومنها أن الإمام إذا حافت في الصلوة أو حتى إذا حدث سجد المفسد
 صلوه المقدي عنده وعندنا يفسد قال الأبي إذا صلى ركعة
 بعد قراءته ثم تعلم سره وقرا كما قام بقي من صلواته خات صلواته
 وعندنا يسقط الصلوة له أن هذا المذهب فرض لازم وقدا داه كما
 قدر في حوزة الإمام إذا أعتفت فخرجت من ساعتها الصلوة لنا
 أنه قد دعي إذا هذه الصلوة بقراءه ففسد كما إذا أدى بغير قراءه وهذا
 لأن القراء فرض في حقه فكان يجب عليه التعلم إلا أنه عذر بتركه
 بأعذار العجز وقد دال العجز وطهر بالوجوب في الفحصية

60 خلاف الإمام لأن الستر لم يكن واجبا على الوالد قال
 الكا قرا إذا سلم أو الصلوات أو الحائض إذا طهرت من الحيض
 آخر الوقت لم يكن مم فربما لو ف وعنده نال من من على الوجوب
 تأكيد أول الوقت عنده وعندنا ما جاز لو ف على ما مر قبل هذا قال
 انكشاف قليل العزم عن حوا الصلوة عنده وعندنا لا يمنع والكلام
 فيه كاللزام في الخامسة القليلة على ما مر قال السوم عزم وعنده
 ليست يعود له أن عاين السوم والرخية عزم والاحتياط في باب
 الجرمه الحاق الحد بالمجدود لنا ما روي في النبي عليه السلام كان يقبل
 سر الحسين في الله عنه ولا يظن به من العزم من نحن خلاف
 الرخية لا لنا ليست بعضه على حده بل بعضها من الساق وبعضها
 من اليد والحد عزم فحب ترك الركعة بعد التمدد ما هيئنا السوم عزم
 على حده قال العادي يصل لقيام وركوع وسجود وليس له أن
 يصل قاعدا بالاعتناء وعندنا يباح تركها في ترك فرض
 واجد وهو الترويض إلا ما ترك فروض من القيام والركوع والسجود
 والاول أولى لنا أنه ابتلى بيلتين فحنا لبقها شأ وقوله هذا ترك
 فرض وذلك فروض قلنا نعم ولكن في حق حيا الصلوة مما
 سوا قال أقل مدة السجود يوم وليلة في قول وثمانية ولها من
 سجدة وهي عشرة وسجدة في قول وستة وأربعون سجدة وهي خمسة
 وسجدة وثلاث في قول وعندنا ثلثة إمام ولها في قول في الله عزم

بعضو

للظاهر كقنان من غير فصل وقول بن عباس رضي الله عنهما
 اخرج الى الجدة والى لطائف ما قصر الصلوة ولان الرخصة تبتني على
 المسئلة الزائدة على مشقة الحضر وذلك حصل غيره يوم وليلة لنا قوله
 صلى الله عليه وسلم غلبت المقم يوما وليلة والمساقر ليلة انام ولنا ايها الشيخ
 هذا الحكم لكل مسافر ولا يعم هذا الحكم الا ما قلنا ولان الرخصة تنال على
 المسئلة الزائدة كما قال وذلك حصل بان يسير من حلقه ويبيت من غير
 اهله وذلك انما حصل عالما عسير ثلاثة انام ولياليها وما روى
 قلنا الطابع هو المسافر فلم يلقم بانه يصح مسافرا عند القدر وقول
 بن عباس رضي الله عنه فانه معارض بقول ابن عمر رضي الله عنه قد ربه
 ثلاثة انام **قال** اقل مدة الاقامة اربعة ايام وعندنا خمسة عشر يوما
 له ما روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال من قام اربعاً ايام ولا يحد
 المدة قد روت لا بد من حد في السفر وذلك حصل بالثلاث ولا بالامثال
 لا بد من العذر بالملك اصل في الشرع الا انا اعتدنا الثلاث سوى يوم
 النزول والحد وج ليكون تاما لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه
 مثل مذهبنا وهذا ما لا يعرف بالناس الطاهريه سماع من قول
 الله عليه وسلم ولان السفر مسقط والاقامة مثبتة فاشبه الحضر بالطهر
 واقل الحضر ليلة انام واقل الطهر خمسة عشر يوماً وكذا واما ما
 روى قلنا روى عن عثمان رضي الله عنه ما يدل على خلاف ذلك فلا
 يصح الرواية عنه **قال** القصر رخصة واذا لم كان لكل فرضا

ولو فات الوقت بقصها اربعاً وعندنا عن حماد له قوله تعالى واذا
 ضرتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة متى علفتم
 لا جناح وايها لا يا حبه دون لا جناح وروى عن عائشة رضي
 الله عنها ان النبي عليه السلام كان اذا سافر قصر وام والمعنى ان اصل الوجوب
 وهو الوقت مستلزم للاربع واليه يتركب القصر فحينئذ انما شالنا
 ما روى عن عائشة رضي الله عنها وعمر من الصلوة صلى الله عليه وسلم
 من عن قصر على لسان نبيكم وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله تعالى
 فرض على لسان نبيكم الصلوة للمقيم اربعاً والمساقر ركعتين وقال الشعبي
 رحمه الله من ام الصلوة في السفر فقد رغب عن حله انما هم عليهم والمعنى
 ان الاخرين نكف بدليل انه لو فعلها اثبت عليه ولو تركها لا ياتم
 وهذا حد النوازل وما روى حماد على انه قصر ذوات الاربع
 واتم عتقها واذا ثبت هذا في اربعاً فالشفع الثاني له نكف ولو
 ترك القدر على ركنين صدق صلوة لانها مودة اخر الصلوة
قال من ترك الصلوة عمداً قبل وعندنا لا نكف له قوله صلى الله
 عليه وسلم من ترك الصلوة عمداً متعمداً فقد كفر وحكم الكفار لصل لنا قوله
 صلى الله عليه وسلم ولم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى مائة في الحرب
 وما روى حماد على ما اذا ترك اعتقاد اولم رها فرضاً **قال**
 الاعمال اذا استوعب وقت الصلوة اسقطها وعندنا اذا كان اقل
 من يوم وليلة لا يسقطها له انه يخرج عن فهم الخطاب فيسقطه كالحق

61

من عن قصر على لسان نبيكم وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله تعالى فرض على لسان نبيكم الصلوة للمقيم اربعاً والمساقر ركعتين وقال الشعبي رحمه الله من ام الصلوة في السفر فقد رغب عن حله انما هم عليهم والمعنى ان الاخرين نكف بدليل انه لو فعلها اثبت عليه ولو تركها لا ياتم وهذا حد النوازل وما روى حماد على انه قصر ذوات الاربع واتم عتقها واذا ثبت هذا في اربعاً فالشفع الثاني له نكف ولو ترك القدر على ركنين صدق صلوة لانها مودة اخر الصلوة قال من ترك الصلوة عمداً قبل وعندنا لا نكف له قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الصلوة عمداً متعمداً فقد كفر وحكم الكفار لصل لنا قوله صلى الله عليه وسلم ولم لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى مائة في الحرب وما روى حماد على ما اذا ترك اعتقاد اولم رها فرضاً قال الاعمال اذا استوعب وقت الصلوة اسقطها وعندنا اذا كان اقل من يوم وليلة لا يسقطها له انه يخرج عن فهم الخطاب فيسقطه كالحق

لنا ماردى عن حماد بن ناسر رضى الله عنه انه اعى عليه زاد صلوات
فأفاق نقضاهن على أولاد وروى عن ابن عمر رضى الله عنه انه اعى عليه
أكثر من يوم وليلة فلم يقضيه من المعنى انه قد قصر كالنوم وروى عنه حماد
فإذا قصر الخوايا نوم وإذا امتد الحق بالخوف **قال** الفارسي
عند حماد أول ليلة حضر وسن علمنا الثلاثة دحيم الله اختلا من
وجه أخبر على ما أخبره باب لي حيفة له قوله علينا صلوات الليل والليل
شيء من كل دحيم وسلم والحوار ما بقي في باب لي حيفة رضى الله
قال سجدة التلاوة روى عنه حماد واحد له ماردى روى الله عنه
إذا لم يعلم قرأ سجدة التلاوة ولم يسجد وقول عمر رضى الله عنه إنما تكب
عليهم لما قوله عليهم السجدة على من سجدوا وعلى من تظاهروا ولا يعقل يات
السجدة أجزأ السجود وبعضهم أدام على ترك السجود وأنه يدل على الرجوع
وماردى ولنا الترتيب من الحال قد يجوز لا عذر وقوله لم تكب عليهم أي لم
تفرض عليهم وهذا ليس بفرض بل هو واجب **قال** إذا قرأ على الأرض
وسجد واكنا حاز عنه وعندنا لا يجوز لا نكاحه ولا حية عنه وعندنا
واجبه **قال** لا سجدة لا سور من عندنا فيه سجدة له أن لمذكور
في الآية ركوع لا يسجد لنا ماردى عن عثمان رضى الله عنه انه سجد فيها
صلواته وسجد الناس معه وقال سجدة فيها التي عليهم وقال سجدة فيها
داود عليهم توبه ونحن نسجد لها شكرا **قال** لا سور الحج يسجدان
عنده وعندنا سجدة واحدة له ماردى عن عتبة بن عامر الحموي رضى الله

62 عنه انه قال فصلت سور الحج يسجدان من لم يسجد هالم نقرأ لنا ماردى
عن ابن عمر رضى الله عنه انه سجد في القرآن وعند
فما سجدة واحدة وماردى يقول أن الأولى سجدة التلاوة والثانية
سجدة الصلوة فانه قال ادكروا يسجد واجمع بينهما ومما في الصلوة لا يسجد
الأولى يكون بعد الركوع أو ما يكون في الصلوة لا في غيرها **قال** كيفية
سجدة التلاوة أن تقوم وتكبر وتقرأ ساجدا ثم ترفع رأسه وتقول
تسليمين وعندنا يسجد سجدة واحدة من غير دأب والصحيح ما قلنا
لأن ما روى به لسئل لا يسجد وما قاله لا قد روى له فيه **قال** المرفوع
إذا صلى بالأماء صلى على حية الأعمى وعندنا صلى مستلقا على قفاه رجلا
إلى الكعبه له قوله صلى الله عليه وسلم لم يعرف ابن الحصن رضى الله عنه صلواتنا
فان لم يستطع قفاه عدا فان لم يستطع فعلى الخت تومي أيا والمعنى فيه ان
فما قلنا يقع أيا أو على جهة الكعبه وفما قلنا إلى أيها فكان فها قلنا
أولى لنا قوله صلى الله عليه وسلم لعند الله من عبد رضى الله عنه صلى المرفوع
فأما فان لم يستطع قفاه عدا فان لم يستطع فعلى قفاه تومي أيا والمعنى
ان فها قلنا يقع أيا أو على جهة الكعبه رجلا وما لا حضورها إذا دفع
رأسه عن الأرض قلنا وفما قلنا يقع أيا أو إلى يسار الكعبه فكان كما
قلنا أولى وحدثت عن ابن بن الحصن قلنا لأن ذلك لا من من لا
يستطيع ان يستلق على قفاه ومعنى الخت السقوط **قال** الله تعالى فاذا
وحت حنونا أي سقطت ونفس هذا السقوط ماردى لا نذكر

ان عبد ربه عندهما قال لا يستحق الاذان والاقامة وتعليم القرآن
 والحدود عموها عندنا لا يجوز له ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
 رجلا يامعه من القوم في تعلم ما يامعه والمحقق من هذا استخبار
 على معلوم وقد وبنا التسليم فحوز كالا استخبار على نال المساجد وغيرها
 من اعمال الخوفا قولنا علم لعثمان بن ابي العاص الثقفي فاحذر على
 الاذان جوا ولا من هذا عمل به تعالى فلا يصح الاستخبار عليه كالصوم
 والصلوة والجمعة وهو ان تواتر العمل من الله تعالى يحصل للقائل لا غيره
 لقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه فكان احدا لا يجزى على عمل لنفسه
 لا المستاجر وما روى من الحديث قلنا لا يمكن العمل بحقيقة لان عن
 القرآن لا يصلح مبرا فحملناه على المحاذير جعلنا حرف السامح في
 عن الامم يعني ذواتها لا خل يامعه من القرآن فقال جواز قامة
 الجمعة غير المصير الجامع وعندنا لا يجوز له قوله علم الجمعة
 على من سعى النداء وروى عن عبد ربه عن النبي صلى الله عليه وآله كتب الى ابي هريرة رضي
 الله عنه بما سباه عن الجمعة بقوله جوا فاجمعا بما كنتم لنا قوله صلى
 الله عليه وسلم لا جمعة ولا شربة ولا اصبى الا في مصر حطع وما رواه
 معناه من سعى نكاح الجمعة وانه يقول ولكن لا جمعة الا في مصر عندنا
 وانما كانت عند ربه عنده كان جواب كتاب الى ابي هريرة رضي الله عنه
 من الجدين في استيلائه لا قامة الجمعة بما معناه فجمعا حيث كنتم من
 الامصار كالبحرين حوزا في السلطان ليس شرط لا قامة

حيث

الجمعة وعندنا شرط له ان علمنا رضي الله عنه جمع بالجماعة وعثمان كان
 مخصوصا وكانت الولاية له في عهد عثمان رضي الله عنه لنا قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث جابر رضي الله عنه وله امام يجادل او يجادل
 شرط الامام واما حديث علي رضي الله عنه قلنا فاعلمنا بان عثمان رضي الله عنه
 فكان ثانيا عنه **قال** الجماعة شرط واقليم له عن رجل كلفهم احرار
 مقهورين عندنا قل الخ لانه عن ابن عباس رضي الله عنهما لانه
 ورا الامام وعندنا في يوسف الثاني ورا الامام وقد مر في باب في يوسف
 له حديث اسعد بن زرارة رضي الله عنه لانه اقام بهم اول جمعة بالمدينة
 ومم ادعون كلهم احرار ومقهورين لنا ما روى ان الصحابة رضوان الله
 عليهم اجمعين خرجوا بظرونا الى ابي هريرة رضي الله عنه فخطب فمسموع
 الا اثني عشر رجلا فترك وجعهم ولا في الشرط من الجماعة فخطب عليه
 اسم الجماعة يكتفي به وما من احد من قلوبنا وقع ذلك اتفاقا لانه كان
 شرط لا جمعة **قال** لا جمعة ولا شربة ولا اصبى الا في مصر حطع
 جمعة لا بما حطع الجماعة فلا يجوز للقرون قد مرنا من ذهب اصحابنا
 فيهم في باب اقاويل الثلاثة **قال** يرد السلام في الخطبة يوم الجمعة
 وعندنا لا ينبغي له انه واجب فلا يجوز تركه لنا ان فيه ترك فرض
 الاستماع والانصاف **قال** يرد في سنة الجمعة وحاله الخطبة
 وعندنا لا يردى له ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله كان خطب قد حل يسلك
 العظما في قاهر ان يصلي كغيرنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا خرج الامام

فلا صلوا ولا كلام وحدثت ملك قد دوى ان النبي عليه السلام حتى صلى
 وكنت فصار كانه في غير حاله الخطبه **قال** الفصل في الخطبتين
 جلس حنفه شرط وعند الناس شرط له ان لا يؤد المتواتر لنا
 قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل ولا نعتان رضي الله عنه
 الخطبه الاولى في خلقه الله الا بقوله الله ولم يزل عليه احد **قال**
 اذا خرج وقت الجمعة والامام فيها اذنه اذنا وعندنا سيقيل الظهر
 له ان الجمعة طهر مقصود لود الى طه ومشيقي النبي كما في حاله السفر
قال عذو عائشه رضي الله عنها انما قصرت الصلوة لكان الخطبه و
 قصرها الوقت فاذا فات الوقت عادت اذنا لنا ان الجمعة غير
 الطراسما وقد راوشر وطا فلا عودا اذ في بحرهم وفي اخر **قال**
 يغسل الميت اياه عندنا حرد له مادوى ان النبي عليه السلام غسل
 قيصره لنا ان يغسل على وجهه يحصل الرطبه لا يتحقق من غير حرد
 عان ومادوى قلنا ان النبي عليه السلام حتى في ذلك فاعلم اراذ وان
 حردوه فيود وان لا تحردوا بكم **قال** ومضمحل الميت فيسحق
 وعندنا لا له ان تمام الغسل للاحياء وما هذا الغسل بعد غسل
 الا خالنا ان اذ حال الماء في الميت وانهم واخراجه جرحاوى
 مدحوشا **قال** شرح الميت ونقص ساربه ونقلم
 اطفاده وذاك شعبه الذي حقه الا ذاله وعندنا لا نفعل به من ذلك
 له قول صلى الله عليه وسلم اصفوا موتاكم كما تصفون بعروسلنا ما

الخطبه

64 روى عن عائشه رضي الله عنها ذات مناسيخ كاجسته فقالت للقوم
 علام تصون منكم ومادوى يحمل على التطيب والطهر دون
 العنان الا ترى انه لا تحين وان كان في حق الاجيا **قال**
 الكون ان يغسل زوجته وعندنا ليس ذلك له قوله عليه السلام
 رضي الله عنها لو مت قبل اغسلتك وكفك وصليت عليك ولا
 لها ان تغسل الزوج فذلك له ان يغسلها لنا ان يغسل الميت
 ثم تعالقا بعد المطلوبه من النكاح وانما زالت بالموت ومادواه
 يحمل على التسيب دون لما يشهد ومنه خلاف حانها الى بعض
 المقاصد وهو القوس **قال** عود خال الحنان في المسجد والصلوة
 عليها فيه وعندنا ليس ذلك له ان عائشه رضي الله عنها صلت
 على حنان سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه في المسجد فالتبر الصباة
 وصوان الله عليهم عليها فقالت صلى رسول الله عليه وعلى حنان
 سميل بن ابيان في المسجد لنا قوله صلى الله عليه وسلم في حنان
 في مسجد جماعة فلا شيء له ومادوى قلنا انكا الصباة دليل
 الراحه وصلوة النبي عليه السلام على حنان سميل في المسجد كانت لود
 الطر عند بعضهم او بعد ذلك بحكاف عند الاخيرين **قال**
 اللام في صلوة الحنان واحد وعندنا مسلم بن الحاشم له
 انه دوى في بعض الاحقاد ذلك لنا ان لا تؤد المتواتر الشريف
 ما قلنا ومادواه عود **قال** نوح لودى فيها وعندنا لا ترفع

عليها

من العود

الا في تلك الاحتاج له ان يجد كبريات توقي بما في حاله العظام فترى
 الا يدى فيها كبريات الاحتاج وكبريات العبد والفتوت لث
 مادوى عن النبي عليه السلام انه كان يرفع يديه لتكبره الاحتاج من اليهود
 ودوى انه قال لا ترفع الا في شئ موطن وقد جرت هذا قال
 بقا فيها فاحه الكتاب وعندنا لا نقول له قوله عليه السلام لا صلوه
 فاحه الكتاب وهذا نوع صلوه لنا قول من جرد رضى الله لم يفت
 صلوه الحنازه بشئ من الفرائض ما شئت ومادوى يتناول صلوه
 مطالعه وهذا ليس بصلوه مطلق بل لعل انه لو جلف ان يصلى فصل
 على حنازه لا تحت رعيه **قال** يحول ان يصل على ميت واحد
 مرارا وعندنا لا يجوز له ان يصل على حنازه حنه رضى الله
 عنه وعن من له مادوى عن النبي صلى الله عليه وسلم محضر عود رضى الله
 فاراد ان يصل عليها فنها وقال انا قد صلينا من ومادوى
 فتاويله انه صلى على حنه وتذكره موضوعا الى ان صلى سبعين مرة وكان
 قد جملته كل من **قال** ويدخل لقوله قد جملته وقد وعدنا
 لا ناس ان يدخله شعاع او وثي له ان لو تامل فصل الا عباد لنا اية حل
 قور رسول الله صلى الله عليه وسلم والعباس وعلى الفضل وصاح يوفى رسول الله
 عليه وسلم اربعة ولا بد لدخول الحاحه فاذا انفتحت الجاه بعد
 ولا معنى للمزيد عليه **قال** يجوز الصلوة على ميت عاب وعندنا
 لا يجوز له ان يصل على الحاشي وقد مات بحشة والنبي صلى الله عليه وسلم

مراد

زاد

مادوى

بالهدية لنا ان صلوه الحنازه شرعت على الميت ولا يتحقق عليه دون **65**
 حضرته ومادوى محول على نه د حاله لا حقيقة الصلوة **قال**
 اذا وجد عصى ميت او نصف فلا راس ولا راس له ان يصل عليه
 وعندنا لا يصل على ميت لا نه لو صلى عليه ومادوى الثاني ويصل عليه
 فودى الى تكرار الصلوة وانه حاش عند وعندنا لا يجوز **قال**
 لا يصل على الشهيد وعندنا يصل له قول حاش رضى الله عنه لم يصل
 النبي صلى الله عليه وسلم على شهيد احم ولا من مدام حقوق الاموات وهم احياء
 عند رضى الله عليه ما نطق به الكتاب لنا مادوى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 رضى الله عنه سعى صلوه ومعناه ما يشاء وقال عليه السلام صلوا على من
 قال لا اله الا الله ولا نال صلوه على الموتى شرعت لهم على ما قال الله تعالى
 وصل على من ان صلواتك يسكن لهم ايمانهم ورحمة الله تسكن اهلها بالسلام
 وتامها بالظواهر عن الامام فاذا وجد الميعان لا معنى للجثمان وما
 دوى من الحديث تاديله انه لم يصل على واحد من صلوه على حنه اولم
 به الراوى وقوله ما نهم احياء لنا الى ذلك فحق احكام الامم
 لا احكام الامم ولها فسمت مواضعهم وبات ارحمهم **قال**
 المشي قدام الحنازه افضل وعندنا خلعها افضل له ان انالك
 وعمر رضى الله عنه عنهما كانا سعدان ولا نهم سقنا والسبع ايدا
 تقدم لنا قوله عليه السلام الحنازه متوحه ليس بمجان يتقدم بها
 ولا نال ما شئ خلعها اشد اتعاطا واقدد على عاينه الحاملين ما ما

65

درست

روى قلنا دوى عن علي رضي الله عنه انه قال ان يابن وعمر
 رضي الله عنهما كانا يتعدان على الحناره ومعاقلان فان فضل المشي
 حلف الحناره على المي فتأما كفصل المكتوبه على انهما كانا يتسرون
 الامر على الناس يعني لو تاخر الم يتقدم احد فيشوع عليهم وقوله
 بان السفع شفع لنا السفع انما تقدم في الشامد خوفا من مجازة
 المشع اليه الى لا يقيم ليكون تعالىه عن ذلك والمشي به حتى الله تعالى
 لا تصور ذفا لتسلم الى الله تعالى قرب الى النجاه قال عمل
 الحناره من العودين وعندنا لجلها اربعة له ان حناره سفين
 معاذ رضي الله عنه حملت ذلك لنا قوله علم من حمل الحناره على
 من حوائها الا ربع عفر له بعفر حناره ولا ت هذا اجوف للثب اشوع
 وصولا الى القرب وايضا على الحاملين واما حناره سفير معاذ
 حملت ذلك لضرون ضرت لطربون قد دوى في النبي علم
 كان عتي على دوس الاصابع قال لا يغير الا كفان عند
 وعندنا اكانا لرجل بلاء ومي اللقافه ومي الرد او من
 الناس في الب حلين وداخلها الا زاد ذلك وداخله المقف ذلك
 وهو من الكنف الى الب حلين له قول عا شته رضي الله عنهما كفن
 رسول الله عليهم في تلك ثواب سيجوليه يعني ان يصفى فيها
 قميص لنا قول ن عا رضي الله عنه عا كفن النبي عليهم في تلك ثواب
 اثواب فيها فيبصه الذي مات فيه غسل وجفف والبس والرجال

النافله

محدث

هم الدين ناشروا ذلك فكانوا اعلم من انسا اوتاد حدث عا شته
 رضي الله عنهما ليس فيها قميص لاجيا قال حوال الصلوة على
 الميت للمولى محمد لا للسلطان وعندنا اذا حصر السلطان في حوائ
 له ان هذا من حقوق الميت والمولى قرب الناس اليه في حقوقه
 لما ان الحسين بن علي رضي الله عنه لما مات قدم الحسين رضي الله عنه
 سعد بن القام هو كان امرا فصلي عليه وقال لولا الله لا قد منك
 ودوى في يابن رضي الله عنه صلى على قائمه رضي الله عنها ولانه
 رضي الله عنه حاله الحيوة وفي حاله الموت اولى قال الحناره
 نوض على عجل لقبله ونسل في القوسه وعندنا نوض من قبل
 القبله وتدخل في القبر من حنيتها له النبي علم اذا دخل القبر وسلا
 لنا كادوى في النبي علم اذا دخل اباد حانه رضي الله عنه من قبل
 القبله وكادوى قلنا دوى الطي اوى لجهه الله عن ن عا رضي
 الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبله واما ذلك
 الروايه فقد دوى في يابن رضي الله عنه دوى في الانسا ضلوات
 الله عليهم اجمعين يقرون حث يقبضون كان خراش النبي عليهم
 عند الجدار فرفع ودفع الى المي وجفف حث قصص في الله سلا
 فكان ذلك امرا ضروريا قال في القبر وعندنا نام
 له ان النبي علم جعل قراشه ابراهيم من ساق النامادوى عن النبي
 عليهم عن ن عا في القبر وتطينها وتقبصها اي تحببها

وعنه عبد الرحمن بن عمار قال رأت قبر النبي عليه السلام مثلنا الخ
 مينا ومادوى قلنا مادونا مننا خير فيسبح مادونا قال
 وتلقوا الموت وعندنا تلقى له قوله عليه السلام لعنوا موتاكم بشهادة
 ان لا اله الا الله لنا ان هذا امر خلا في القضاة لا يسمع الموت ومادونا
 معناه القبر من الموت ليكون خولا مع كلمة الشهادة قال
 الحرم اذا مات لا يعطى داسه ولا وجهه وحده فاعطى له مادونا
 ان جرحها وقصبت ناقته باخا قيق جرحا ان قام به وقت عتقه فاجبرته
 التي عليه فقال عليه السلام لا تجروا وجهه فانه بعث يوم القيامة مثلنا
 فهو صلى الله عليه وسلم عمواد ونس موتاكم ولا تشبهوا باليهود وعن
 علي وعاشته رضي الله عنهما مثل من جينا ومادونا قلنا كان ذلك
 مخصوصا بتخصيص النبي عليه السلام على بقا احل له بعد الموت فاما عن
 تنقطع احراره بالموت لقوله عليه السلام اذا مات انسان سقط عمله الا الله
 صدقة حاديه وعلم علمه الناس ينتفع به الناس والولد الجاهل
 بدعواله بالخير قال الامام لا صلوا الخوف تحول القوم طاعين
 فصل ركعة بطائفة وتقف حي القوم الركعة الثانية فلك الامام والموت
 ونصرفون الى العدة وحتى تلك الطائفة ويصلي بهم الامام الركعة
 الثانية فاذا استند الائمة قاموا واموا صلواتهم ثم تسلم الامام بهم ولو
 جعل على الوجه الذي يقوله تفسد صلواتهم وعندنا يصلي بالطائفة
 الاولى ركعة ثم يصرفون ويقفون بالاولى وثاني الطائفة الثانية

تصلي

فصلى الامام ثم الركعة الثانية فافاسلم الامام انصرف صولا الى
 العدو وعليه الاولون فصلوا الركعة الثانية بعثوا الامام يحقون
 فاذا فرغوا انصرفوا الى العدو عا اوليك فصلوا الركعة
 الاولى بقوله لا نعم فيصرفون مادونا عن النبي عليه السلام انه فعل كما قلنا
 لنا مادونا ان يعود وان عود رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فعل كما قلنا والاخذ بهذا اولى بما قاله لان سبوا لمقدري على الامام
 بالاداء والفراع خلاف اصول الشيع فاما المشي فبالضرورة
 لا حديث البنا اذا سبقه الحديث **قال** واحد السلاح فيها
 شرط وعندنا ليس بشرط له قوله تعالى ولما حذروا المسلمين لما
 انه ليس بشرط بل صلوا ما اولين من حسن شرائط الصلوة والايه محمولة
 على القدي **قال** صلوا الكسوف ركعتان كل ركعة ركوعين ويجوز من
 وعندنا كالغير سواء له مادونا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي
 عليه السلام صلى كذلك لنا مادونا عن يعان بن مسعود رضي الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ركعتان جدي صلواتكم والاخذ بهذا اولى لا يوافق
 الاضل ومادونا **قال** تكبروا العدة سبع ذوات
 الاولى وجميع في الاخرى ثم يضم اليها تكبير الافتتاح وتكبر الركوع
 فصبر خمسة عشر وعندنا هي سبعة والعشرين جميعا تكبر الافتتاح
 ثم ثلاث ذوات ثم العدة ثم تكبر الركوع وفي الثانية العدة ثم ثلاث
 ذوات ثم تكبر الركوع له مادونا عن عوف اللخمي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام

وهو صلوة الفجر

مسعوديه

انه كثر اثني عشر تكبيرة في الاولى وحسب في الاخرى وادادته الزيادة
فاذا ختم اليها تكبيرة الافتتاح وتكبر في الركوع فبصريحه عشر لنا ما
روى عن ابن عمر وان عمر وحده ولي موسى لا تصادي ولي موسى
الا شجرى وضوان الله عليهم اجمعين ثم قالوا مثل مذمبنا وروى
الروائي عمار بن دحي انه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي العشاء
ووالى من لقائين وعمل لهما اليوم على قول بن عباس رضي الله عنهما
لان الخلفاء منهم وحينئذ ثلاث روايات في احد منها ان شائبا وان
شائبا وان شائبا في رواية ثالثة عشر تكبيرة ورواه
ثلاث عشر تكبيرة ثلاث ما ذكرناه حسن في الاولى وحسن في الاخرى
قال وسبع وبصريحه على النبي صلى الله عليه وسلم في حلال التكبيرات وعندنا
لا ذكر في تكبيرات الزيادة انه روى عن بن عباس رضي الله عنهما
عمر ذلك لنا انه لم يرد به الشرع وما روى عن بن عباس في ذلك احتيا
وقد تقدم به لم يقل عن عمر مثلك ذلك بل نقل خلافه قال
كسرة في التفسير من غير يوم الجبال في جبر اخوان تام التفسير في
خمس عشرة صلوات في يوم من ربه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال
هو ثمان الصلوات وهم اذ ركوا الاخذ من عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار
ثمانا في يوم من ثمانا الثلثة رجم الله اختلاف من حذا خب وقد
في ثمان اي حيفه رجم الله وهذا التحديد قوله الله البراهمة البراهمة
البراهمة رجم الله وعندنا ان يد عليه قوله لا اله الا الله والله أكبر

ولما

الله التزود لله الحمد له اعتد هذا التكبيرات الصلوات لنا ان
الما تورد به والموايات من لخليل عبد النجاة عن دح الولد هذا
فبصريحه قال التعل قبل صلوات العبد مشدوع وعنده ما
لكن ذلك له ما روى من لحداد المظلة والترعب في صلوات
الصلي من غير فصل لنا ما روى عن علي رضي الله عنه انه رأى قوما
يصلون قبلها في الجبابة فقال انا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم في صلوات
ثم نصل قبلها فقال واحد منهم انا اعلم ان الله تعالى لا يبدئي على
الصلوات فقال علي رضي الله عنه انا اعلم ان الله تعالى لا يبدئي على
مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحون الصلوات على سبط الكعبة
وعنده ما يحون له انه يصير متوجها الى غير الكعبة لنا انه متوجه الى
هو ايضا وهو منها قال الكافي اذا صلى جماعة لا يحكم باسلا به
وعنده ما يحكم باسلا به له قوله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عزموا مني دعاءهم واموالهم
وهذا الم نقل ولان لصلوات ذكر واحد من شريعتنا فلا يحكم بالامان
بفعله كما لا يحكم بالكفر بتركه كالصوم والحق والحق ان الامان متعلق
بالاعتقاد ولا وقوف عليه الا بدليل والصلوات لم توضع لذلك
عليه فصار كما اذا صلى في الكعبة وحده لنا قوله صلى الله عليه وسلم
جماعة في صلاتهم ولا في لصلوات الجماعة من خصائص شريعتنا كذلك
احبنا جده ل فله على قول شريعتنا خلاف في الصلوات والصوم

عمر بن الخطاب

و

لا عمل الا بحضاني شريعتنا وخلاف الصلوة الى الكعبة ووجدناه لا
يوجد من صلى الى الشمل اذا وافق استقبال القبلة استقبل
السمي على انه ذوى عنى حقه انه يصير مومنا قال من صلى
فرض الوقت ثم اردت والعناذ بالله ثم اسلم في الوقت ليس عليه اعادتها
وعندنا بح عليه اعادتها قوله تعالى من ترتب دمه عن دمه
فمت وهو كما قرأوا ذلك حطت اعمالهم على لا جباط بالموت على
البرء ولا في الاسلام شرط صحة الصلوة وقد وجد حاله الاداء
بعد الاداء لا سطلها ولا يوجب القضا كالطهارة واستقبال القبلة
قوله تعالى ولو اشركوا لم يضرهم ما كذبوا عما هم على لا جباط بتعبي
الا شوال بعد الاعان وقوله تعالى ومن كفر بالادمان فقد حبط عمله
خيل كانه لم يصل فاذا اسلم في الوقت يجب عليه الاداء ولا ف
الله ينقض الاسلام من لا يصل فلا يبقى صحيح الاداء الا اذا ذكر
الاداء الاسلام ذلك ان الاعان بالله لا يصح ولا يكون اعاناً باعتقاد
الوحدانية الى وقت دون وقت فاذا انطلق في وجب بطل من العمل
واما الاداء التي تله حاقنا نحن نقول بموجب النصيب فتجوز المطلق
على اطلاقه والمقيد على تعيينه قال اذا مضت على المرتب
او قات صلواتي ثم اسلم لم يقضائهما وعندنا لا يوجد له انه لو لم
يرتد ولكنه لم يصل بح عليه القضا فذلك اذا ارتد ولم يصل
بل اولى وصار كالموت كها وهو مستغفر فيقول اخذ لنا قوله تعالى

والاداء

قل لا انا كافر وان يتبعوا لعقولهم ما قد سلف ولانه لم يكن موداً
بالصلوة حاله الرد ولا يرد ام الا حطته فلا يوجب القضا كالكافر الا صلى
باب جوازات ما لك حقه لله
قال من كل الراس الوضوء فرض من علمنا الثلاثة والشافعي
دحه الله خلاف من وجه اخذ وقد من حكمهم ان الشافعي
له ان الله تعالى كذا الراس مطلقاً يقع على كله كما ان الوجه والحواف
لانه لم يقل واستحوذ وسلم بل قرنه بالبا وهو للتشديد كقوله
اخذت بالاسم خلاف قوله اخذت الزمان لانه للكل قال
الاول في الوضوء شرط وعندنا ليس بشرط لانه لو اوجع فيبقى
التقوى ان الله تعالى من يحصل هذه الاعضاء ولم يشترط الاول فالزاد
عليه يكون سماً للنقص وقوله الواو الجمع قلنا المعنى الجمع بطلان كل
لا تحصيله امكان واحد وزمان واحد قال لا يشرع العام
الصلوة حتى يفرغ المودن على لاقائه وسادى قد استوفى الشروط
ومن علمنا الثلاثة اختلاف من وجه اخذ وقد مر ان الشافعي
له كادوى ان عثمان رضي الله عنه كان يفعل كذلك والحواف
محتمل لانه فعل ذلك في بعض الاعيان يعارض دحه النابى وغيره
قال لا يجوز مناجاة الصلوة الا بلفظه واحد وهو قوله لا اله الا الله
المر ومن علمنا الثلاثة اختلاف من وجه اخذ وقد مر حقه
لا بان الى الوقت له قوله عليه السلام لا تقبل الله تعالى صلوة امرئ حتى

بعض الظواهر مواضعه وسبق القلب وتقول الله الخ والحوادث للآ
به في الفضيلة من هذا هو المفهوم من لفظه القول قال
إذا لم يكن الحاقه قراءة الفاتحة ولا يشك في التثنية والتجويد
والسجدة وعندنا ما في التثنية والسجدة والتثنية ثم نقول له
مادري عن رسول الله عليه السلام كان يفتي في الصلوة فالحمد لله
الجامع كذلك لو تكروا وعمروا وضموا الله عليهم اجمعين
لنا الدخايل المشهورة في هذا الباب الحديث قلنا كانوا
يفتخون لقراءة الصلوة في القول تعالى ولا يجر صلاتك ولا تحت
عما أي نقولك في الصلوة قال يرسل المصلي يديه في حال القيام
وعندنا بعض عيونه على شماله تحت السجدة له مادري ان النبي عليه السلام كان
يرفع يديه عند تكبير الافتتاح ثم يرسل لنا قوله صلى الله عليه وسلم
ان من السنة وضع اليمن على الشمال تحت السجدة في الصلوة ومادواه
معناه انه يرسل عن يمينه ثم ياخذ به لقول قال لو قيل لمقدر
دوني الامام وعندنا يوم من الامام ايضا له قوله عليه السلام اذا قال الامام
ولا الضالين فقولوا امن والقسمه تقطع الشك لنا انه اذا فعله
فان الامام يقولها والملائكة يومنون فمن وافق يمينه تامين الملائكة
عفو ما تقدم من حقه والزماه على الرواه مقوله قال لا تشبه
في الركوع اجلك والتسليم في السجدة فرم عندهنا في السنة له ان الله
يلا وكذا التسليم في ذكر السجدة وذا الركوع لقوله تعالى ومن الليل فاسجد

والتثنية

له وسبحه لئلا يطول ولا والفرصه ما ثبت ما مر به تعالى لنا مادري
انه لما نزل قوله تعالى سبح باسم ربك العظيم قال عليه السلام اجعلوها
بكوعكم ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم
وقوله صلى الله عليه وسلم اذا ركع احدكم فليقل ركوعه سبحان في
العظم بلا ثا وذلك ادناه واذا سجد احدكم فليقل سبحان
دول لا على بلا ثا وذلك ادناه وانما من بطريق لندف دون الخ حجاب
فانه قال لا اعزاني في حق خفف الصلوة ثم حصل فانك قالك لم يصل
ثم علمه الصلوة ولم يذكر فيها التسبيحات قال اذا سجد ان
شادفع يديه اوله ثم ركعته وان شادركسه اوله ثم يديه وعندنا بعض
ركعته اوله ان لم يشرع في السجدة وذلك حاصل لكل
واحد منهما لنا مادري وانك تنحدر في الله عنه ان النبي عليه السلام كان يفعل
كذلك فكان موالته قال تقعد القعدة الاولى والاخير
منوركا ومن علمنا الشافعي رحمه الله اختلف من وجه اخر في
المركب والحق من الحائض ما من باب الشافعي رحمه الله له ان اما جريد
السيا عزيك وفي الله عنه حكى في عود النبي عليه السلام على الوجه الذي ذكرنا
والحوادث عنه ما من باب الشافعي رحمه الله قال اما من
الفاصول يجوز وعندنا ما يحسن له ان من هذا اما من شروعه فلا يهل
لها من ثبوت علمها لنا قوله عليه السلام صلوا حلف كل يرد فاجبه
اهل الكرامات بامانه وهذا نوع على ما قال القعدة الاخير

ليست بفرض عندنا قد روي السيد فرض له قوله عليه السلام
 التسديد في الفعدة اذا قلت هذا او فعلت هذا فعدت صلوئك والخبر
 ثانيا في الوجوب لنا قوله عليه السلام بعد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه
 اذا رعدت راسك من احد السجود الاخير ووجدت قد رعدت
 فعدت صلوئك على تمام الصلوة به وما روي معنا اذا قلت هذا
 قاعدا او وجدت ولم تقل لا جماعنا على انه لا يقول هذا الا في الفعدة
 قال سلم في اخبار الصلوة من واحد من بقا وجهه وعندنا
 تسلمت من شمالا له ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كذا لنا حدثت من سجود رضي الله عنه وفيه
 تسلمتان عما وشمالا وما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 رضي الله عنه وعن غيره من الصحابة رضوان الله عليهم قال
 الفداء في ثلث ركعات فرض في ذوات الاربع وعندنا ان الركعتين
 له ان التلوة اكثر ولا اكثر حكم الكل لنا ما روي جابر ولبو
 صاده وعائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ولم الاستحاضة ليس بحدث وعندنا هو حدث له قوله عليه السلام
 المستحاضة صلي وان قطرت الدم على الحصى لنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 هذا الحديث توقيفي وصلي وان قطرت الدم على الحصى ولا في هذا
 خارج محس فصاد كالتوب واما قوله عليه السلام صلي وان قطرت الدم
 الحصى اراد به الوقت لان طهارة ما بقا فيه ما في الوقت قال

11
 صاحب الخبر يوضح الكل فرض وكل فعل وس علمنا والشافعي
 اختلاف من جهة الخبر قد مر محله في باب الشافعي رحمه الله ان هذه
 طهارة ضرورية فاذا سلم زالت الضرورة وجوابه ما مر في باب الشافعي
 قال اما القليل لا يتحقق بوقوع الخاسه فيه اذا لم يظهر اثرها
 فيه وعندنا يتحقق له قوله صلى الله عليه وسلم اما طهر لا يحسن شي
 الا ما غط طهره اولونه او ذابحتته ولا في الخاسه اذا لم تغتزلوا لما اوردته
 او طهره كان اما عاليا والخاسه مقلوبة واذا غتر كانت الخاسه غالبة
 واما معلوما والعبر للعالم في الشرع لنا قوله عليه السلام لا يتولوا احدكم
 في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الخساره ولو لم يكن من الخساره لم يكن
 للمني معنى وقايد ولا في الخاسه اذا امتزجت بالما القليل لا يمكن
 استعمال حذو ومن لما الا واحمال حذو من الخاسه فيه فام فلا
 يحصل الطهارة به بالشك والاحتمال الا اذا صادف مع الماء الجاهل
 وهو ان لا يخلص بعضه الى بعض وما روي من الحديث ان الماء منه
 اما الكثير يدلنا ذكرنا قال في سوال الكلب والخنزير ليس يتنجس
 له ان الكلب من لطوافين علمنا فكان سوء طاهره كالصوف واما
 الخنزير ان كان محسنا علمنا لكن لا يوثق لعانه في الماء وانه شرط
 عنده لنا ان نجمة محس العبر واللوات يتولد منه فكان محسنا فاذا
 امتزج بالما يتنجس لما لا يتولد من ليس شرط على ما هو قال
 غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم واجب بل هو منه له قوله عليه السلام

من قال لجمعه فليغتسل والامر للوجوب ولنا ما دوى سمرة بن جندب
رضي الله عنه النبي عليه السلام انه قال من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
ومن غتسل اغتسل فصل وهذا في لوجوب ومادوى محمول
على الذنب والاستحباب يدل لما ذكرنا قال **النوم** فاعدا
اذا طال حدث ومن علمنا والشافعي رحمه الله اخلاف من خرج
وقد ترجمه في باب الشافعي له ان النوم اذا طال استبرحت مفاضله
فصار كالمضطجع وحواله ما قر في باب الشافعي قال **الدال شرط**
في الوضوء والغسل وعندنا ليس بشرط له ان لو اجب عليه الغسل
لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وانذ لكم وانه فعل والفعل لا يتحقق الا
بالدال فصار كغسل الثوب لنا اننا لما علمنا بالذنب اذا صار فحلا
قابلا للطهارة عمل عمله كالنار في الاخراج وعن واذا حصلت
الطهارة جازا في الصلوة ما عرف بخلاف الثوب لان الخاسه حميدة
تختلف في احراز الثوب فلا يزل الا بالدال والعصر اما قوله بان
الواجب هو الفعل قلنا بل كونه غير مقصود بنفسه بل المقصود
هو الطهارة وقد حصلت ولن يحاق مقصودا فممكن الارتفاع من الماء
وتقريبه من الماء ففعل يخرج عن العهد بدون ذلك قال **يس**
الرجل المراء عن شيوخه حدث ومن علمنا والشافعي خلاف من خرج
وقد ترجمه في باب الشافعي قال **محو** قراء القرآن وعندنا لا يجوز
له انه محتاج اليها ولا يمكنها دفع الحيض فمحوه ذلك خلاف

72 الحنايه لانه يمكنه ان يغسل لئلا يغسل غلط من الحنايه
فيكونا محاسبه لما ذكرناه لا يمكن ان يغسل في كل المصنف والمخالف
سواء ترك التقطع ولا ضروره لما لا لا صلوة عليها ولا قراءه خارج
الصلوة قال **الحض** يوجد قل وكثر والظاهر كذلك وسنا الشافعي
خلاف من وجه اخر ذكرنا في باب الشافعي له قوله تعالى فاعتزلوا
النساء في المحض من غير فصل ولا تقربوهن حتى يطهرن من غير فصل
وحواله ان هذا يحمل من حيث المقدار في حديث لى امامه الباهلي
رضي الله عنه وسناه علي ما قر قال **صاحبه العاده** استتمت
بها الدم فثلاثه من الزيادة على العاده تلحق بايمان ما بعد طهر
وعندنا بعد وقتها هي المحض الباقي كلها استخاصه اذا جاوزت
العشر له ان الحض ما زاد وشمص فاذا كثرت الزيادة لم تكن
حمل كلها لولها انه على كل ربع من الحاق الزيادة منها والثلاثة
عدد مفسر وهو جمع صحيح في هذا انما يكتم حكمه بغيرها لئلا
انه لا يمكن لحاق كلمه ما قبله لان الحوض يكون اكثر من عشر على ما
فلحق بالدم الزايد على العشر وهو استخاصه ومن هذا حوات عما
قال **قال** اكثر الناس يفترون منادون الشافعي خلاف من
وجه اخر وقد ترجمه في باب الشافعي له انه دوى في بعض الاحبار
لكذلك والحواف ان هذا غير ثابت والمشهور ما دوسا عن جماعة الصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين قال **المح** على الحضر فيه وسنا وعندنا هو

مَقْبُولٌ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَكَانَ مِنْ عَمَّا نَقُولُ
 يَسْلُو أَهْلَهُ هَلْ مَسَّكَ دَسُوكُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى حَقِّهِ بَعْدَ تَرْوُلِ سَوْمِ الْمَايَةِ
 لَنَا مَا دَوَى عَنْ لِي حَيْثُ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَرِ الْمَسَّ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى صَادَتْ عِنْدِي
 أَضْوَاءٌ مِنْ لَشْمِ قَدْرِي ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ دَعْوَى مِنْ أَصْحَابِ اللَّهِ عَلَيْهِ
 مَصَادِرُ جَدِّ الْمُتَوَاتِرِ وَلَا نَقُولُهُ تَعَالَى وَاسْتَوَاتِرُ وَسَجَرُ وَارْحَلْ عَلَى
 قَدْرِ الْحَقِّ لَدَيْهِ عَلَى ذَلِكَ قَالَ لَاحِقُ دَلِيلِهِمْ أَنْ عَسَى عَلَى الْحَقِّ
 وَعِنْدَ نَاعِيهِ نَوَاقِلُهُ لَهُ أَنْ مِثْلَ دُخَانٍ فَتَحْتَضِرُ بِهَا الْمَسَافِرُ كَالْقَصْرِ
 وَالْإِفْطَارِ لَنَا مَا دَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ هَاشِمٍ أَنَّ دَسُوكَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 قَالَ عَسَى الْمُقَمُّ نَوَاقِلُهُ وَالْمَسَافِرُ قُرْبَانُهُ لَهَا مِثْلُهَا وَلَا يَلْتَفِتُ
 بِهَذَا الْحَجَرِ هُوَ الْحَاجُّ إِلَى قِطْعِ الْمَسَافَةِ بِالْخَفَافِ وَالْمَقَمِّ وَالْمَسَافِرِ
 فِيهِ سَوَاءٌ أَلَا أَلَى الْمُقَمِّ نَوَاقِلُهُ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ طَاهِرًا فَقَدْ رُبِّحَ بِخِلَافِ
 الْمَسَافِرِ قَالَ الْخَرْقُ الْكَثْرَةُ عَنْ جَوَارِ الْمَسَّ وَعِنْدَ نَاعِيهِ لَهُ
 أَنْ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْمَسَّ عَلَى الْحَقِّ وَقَدْ بَعِيَ اسْمُ الْحَقِّ لَنَا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ
 بَعْضُ لَدُنْهُ لَمْ يَفُضْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْوَدِّ فَسَقَطَ الْبَاقِي صَرُورُهُ
 لَنَا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِخِلَافِ الْقَلِيلِ لِمَا مَوْزَعُ مَا بَاحِ الشَّافِعِيِّ قَالَ عَسَى
 طَاهِرُ الْحَقِّ وَبِحْتِمْ مَابِلِي الْأَدَمِيِّ وَعِنْدَ نَاعِيهِ حَتَّى لَمَّا دَوَى
 عَنْ لِي عَلَيْهِ أَنَّهُ مَسَّ عَلَى الْحَقِّ وَاسْتَوَاتِرُ وَلَا نَقُولُهُ لَقَوْمٍ بِمَقَامِ
 الْفَسْلِ وَمَوْضِعِ الْفَسْلِ الطَّاهِرِ وَالنَّاطِقِ جَمْعًا لَنَا مَا دَوَى عَنْ
 عَلَى لِي طَالِبُ كَيْفِ اللَّهِ وَحَمْدُهُ أَنَّهُ قَالَ لَوْ كَانَ لَدُنِّي دَايَا لَرَأَيْتُ

سب

13
 الْمَسَّ مَابِلِي لَحْفٍ أَوَّلِي مِنَ الْمَسَّ عَلَى طَاهِرِ الْكَلِّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 عَلَيْهِ عَلَى طَاهِرِهَا لَا عَلَى بَاطِنِهَا وَمِثْلُ الْحَكَاةِ قَوْلُ لِي عَلَيْهِ بِطَرِيقِ
 الْوَادَةِ وَلَا نَقُولُهُ لَكُلِّ نَالِ السَّهْلِ نَقَامُ رَجُلٍ الْقُرْبَى رَجُلٍ عَنِ الْحَقِّ
 وَحَلَّ فَرِحَ الْمَسَّ طَاهِرُ الْقَدَمِ لَا بَاطِنُهُ بَدَلُ الْوَسْمِ عَلَى الْمَابِلِي وَفِي
 الطَّاهِرِ لَا حَقٍّ وَمَا دَوَى مِنَ الْحَدِيثِ رَدِّ حَتَّى يَنْفَعِينَ وَلَيْسَ تَبْ مِثْلُهَا
 مَابِلِي السَّاقِ وَمَابِلِي الْأَضَاعِ وَمِمَّا مِنْ طَرِيقِ الْقَدَمِ قَالَ التَّمِيمُ الْيَدِ
 عَلَى الْكَفِّ وَيَصِفُ الذَّرَاعَ وَيَسَاوِيهِ لَنَا فِي اخْتِلَافٍ مِنْ وَاحِدَةٍ
 آخِرَةٍ وَقَدْ مِثْلُهَا الشَّافِعِيُّ لَهُ أَنَّ لَهَا اخْتِلَافًا فِيهِ مِنْ وَاحِدَةٍ
 إِلَى الْمَرْفَعِ وَمِنْهُ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى الدَّشْرِ وَلَا نَقُولُهُ مِثْلُهَا قَوْلُهَا
 قَوْلُهَا مِثْلُهَا وَالْحَوَافِ أَلَا لِنَصْبِهَا عَلَى الْمَرْفَعِ وَالْوَضْعُ تَجَبُّصُهَا
 لَا نَقُولُهُ عَنْهَا قَالَ يَتِمُّ عَادَةُ الْمَايَةِ السَّفَرِ وَنِشْطُ الْوَقْتِ وَنِشْطُهَا
 إِذَا كَانَ بِرَجْوٍ وَحُودُ الْمَايَةِ إِحْدَى الْوَقْتِ وَإِذَا لَمْ يَنْجِ بِهِنَّ الْوَقْتِ
 الْمَسَّ لَهُ أَنَّ مِثْلَ الْبَطْنِ لَا حَكَمَ الطَّاهِرِ وَنِشْطُهَا بِقَدْرِ الْمَايَةِ الْحُجْرَةِ
 عَنْ آخِرِ الصَّلَاةِ بِقَدْرِ الْيَمَنِ فَكَانَ أَوَّلِي لَنَا لَنَا لَنَا خَلَا لَنَا وَنِشْطُهَا
 تَكُونُ مِثْلُهَا وَذَلِكَ فَهَذَا لَنَا قَالَ أَوَّلِي الْأَذَانِ نَقُولُهُ لَكُلِّ
 اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ نَقُولُهُ اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ نَقُولُهُ
 اللَّهُ الْبَرَاءَةُ الْبَرَاءَةُ أَنْ سَابَرَ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ مِثْلُهَا لَا يَحُولُ تَكُونُ
 مِثْلُهَا لَنَا أَنَّ لَنَا الْمُتَوَاتِرَ مَا ذَكَرْنَا فَلَا يَتَوَكَّرُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ
 الْقِيَاسِ لَا نَقُولُهُ رَأَيْتُ الْأَذَانِ النَّازِلَ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا

قال اذا صلى على وجهه في البيت او في الصلوة لم يرد عندنا
 يردن له ان لا ياتي الا قامه شعار الجماعة فلا يقيم بها لان
 مدته من الصلوة مائة ثقل من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 الا ان من صلى وحده في المسجد بعد الجماعة لم يردن لان ذلك لقوم
 تكلفه قال الجماعة اذا فاتهم صلوات قصوها كما جاءه باقامه
 واجده وعندنا كل صلوة باذان واقامه على وجهه له ما روي ان الكفار
 سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلوات بقضائهم مع الجماعة
 باقامه واجده لنا ما روي ابو يوسف في الاماني ان النبي صلى
 تلك الصلوات على الولد والترتيب كل صلوة منها باذان واقامه وهذا
 مشهور والاول عرفت والزيادة من الشك في قوله قال لا يحسن
 احدا المقترض من المسفل ولا اقتدا المسفل بالمقترض ولا عند
 الفرص وسناد رسول الله في خلاف من وجه اخذ قد ذكرناها
 بابها له ان لا اقتدا متابعه فلا يحسن مخالفة والحوار انه وحده
 الموافق اصل الصلوة لا اقتدا المسفل بالمقترض ولا عند
 زائد بل هي عتبان عن عدم الجواب فلا يجب المخالفة قال
 الترتيب لا يسقط بالنسبة وضمن الوقت وعندنا يسقط له عدم
 قوله تعالى من نام عن صلوة او نسيها فليقصها اذا ذكرها فان ذلك
 ومما لنا ان قوله اذا ذكرها دلالة السقوط عند النسيان وصحت
 الوقت عند ذلك لو بدنا بالثابت يردى الى نسيان الوقت

بسم الله

نكاح

وذلك لا يحسن قال بكن النوح والجلود وعندنا لا يكره
 له قوله صلى الله عليه وسلم ولم يكن حمتك على الارض حتى تحرمها
 لنا ان حقت السجود يتحقق كماله وما ذكر من حرم الارض ولنا انما يجوز ذلك
 وعندنا اذا لم ينع وجود حرم الارض قال اذا سجد عن ثلاث
 تكبيرات فعله سجود السجود وعندنا لا يجب له ان يثلاث في سجده
 وهذا ذكر مشهور في الصلوة فاشبه دعا العترة لنا ان التكبير سنة
 وترك السنة لا يجب سجود السجود ولا في القنوت لانه واجب قال
 اذا كان السجود عن نقصان سجده قبل السلام واذا كان للزيادة
 بعد السلام وسناد رسول الله في اختلاف من جاز اخذ كونهما
 سنايه له ان الاول وجه لخير النقصان في موضع النقصان
 والثاني وجه لغيره الشيطان يحب بعد الفراع وجوابه انما وجبا
 جميعا لخير النقصان لان دخول الزيادة في الصلوة تأخير بعض
 الاذكان وانه نقصان ولكن مع اذنيه وان كان النقصان بعد السلام
 لما مر باب الشافعي وروى في باب من النسيان انما انقطع
 قال اقل مدة السفر اربعين كل يوم ثلثي عشر ميلا وهو اخذ من
 الشافعي وقد ذكرنا قولنا حتى سادهم له باب الشافعي له ما ذكر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك والحواش ان المشهور في بناء ومدا عريب
 قال المسافر اذا اشدى بالمقيم ذوات الاربع في السفر في حيز
 فعله ركعتان لا غير وعندنا عليه الاربع له ان فرضه ركعتان

وانما يصير ادعاء اذا كان يؤدي الى مخالفة معنى مخالفة الامام حقيق
 وهذا لا يؤدي لثباته بالاعتقاد التزم متابعتة فيما انعقد له الاحكام
 واحكام الامام انعقد للاول فلو لم يلقه قال **السيد** في سورة
 النجم والقر والعلق وعندنا في واجبه له روايته في سورة النجم
 ان النبي علم قرا سورة النجم ولم يسجد لها ودوى مثله في القر والعلق
 لنا ما دوى عن محمد بن حماد ان النبي علم سجدة في آخر سورة النجم
 وقال ابو جعفر بن فضال عن النبي علم سجدة في سورة النجم ان النبي علم سجدة في سورة النجم
 السما اسققت واقرأ باسم ربك الذي خلق وما دوى في سورة النجم على انه
 اخبر ولم يسجد للحال قال **السيد** اذا قرأ المصلي بسم الله وسبح
 من يصلي لا يجب على السامع السجدة وعندنا يجب عليه ان يصلي
 فلا يجوز ان يؤدي خارج الصلوة لنا اننا نلزمه بسأعه والجماع خارج
 الصلوة فلا يكون صلوة في حقه قال **السيد** اذا قرأت المرأة آية
 السجدة في سجدة لم يلقه شيء وعندنا نلزمه له ان النبي علم قال
 للنبي كثر امامنا لم يسجدت لسجدة فامرك والمرأة لا تصلي اماما
 للرجل لنا قوله عليه السلام على من سجد على سجدة او سجدة او سجدة
 الذي يؤدي فلنا لم يرد به حقيقة الامام بل المراد به انه هو الذي يسجد
 اولادك عليه ان المحدث اذا تلا ونسب المتوصي بحقه عليه وان لم يصلي
 اماما له في الحال قال **السيد** اذا اجتمع الجماعة في وقت الظهر
 انما جمعة في وقت العصر وكذلك لو اجتمعوا في وقت العصر وبيننا

والشعاع

الحام حقيقة

75 وسن الشافعي اختلاف من وجه اخبر وقت يومه فانه له ان وقت الظهر
 والعضو واحد وقد مر الكلام في باب الشافعي قال **السيد** في سورة النجم
 اهل كل قرية منهم ما دوى في سورة النجم وسن الشافعي في سورة النجم
 وجه اخر ذكرناه في باب الشافعي في سورة النجم له ان هذا القول في وقت
 فيقع المصروف ما اذا دعى عليه بعد وجوبه ما في باب الشافعي قال
 صلوا الخوف يؤدي كما في باب الشافعي لكن عند الطائفة الثانية
 يصلون لركعة التي اذكروها في الامام ويؤمن بعد سلام الامام ذلك
 به عن النبي علم وعندنا نقول كما قلنا في باب الشافعي قال **السيد**
 اذا خرج اهل المصلى للاستسقاء فلا بأس بخرج اهل المصلى
 لا يخرجون له ان الكفار اذا دعوا في الشدة في قول عن عبد الله بن
 فاذا ركعوا في الغلظة دعواته بخلصن له الدين لانه لنا انهم اهل الخط
 واللغو فلا يصح حضورهم عند استئصال الدخمة قال **السيد** الامام
 يلقب ردا في الاستسقاء اذا مضى صدرا الخليفة وكذلك يقول القوم
 للمتابعه وسن علماءنا الثلاثة انه احل في من وخرج خبر في حواله
 ذكرناه في باب محمد بن ابي حنيفة قال **السيد** لا يجوز في حواله
 الكعبة ومحور البطل وعندنا يجوز ذلك مما له انه ما حوت ما سبقنا
 القبله والمصلون فيها يسبقونهم في سجدة رجمهم الا ان حوت البطل
 لانه دوى ان النبي علم صلى فيها ركعتين لنا انه استقبل بعض الكعبة
 خارجا كما في قول والاسد باءا ما يصور اذا تفهين في الاستقبال ولم يح

الناشر

كتاب الزكاة باب قول أبي حنيفة عن اخيه
 قول صاحب ربه وحميم الله قال ابو حنيفة اثنان لا يركب الزكاة ولا تصم الى
 ما عني من اصاب نحو الدرهم والدنانير او مال التجارة وقال ابو
 حنيفة انما الزكاة على الظلم والمستعبد وحده فصاد كمن الطعام المشرك
 والعد الذي ادى صدقة الفطر عنه له ان يضم يورث الى ايشال انما
 المال والمول مولى من المولى لا يركب ويدل الشريعة وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 في الصدقة خلاف ثمن لطعام المشرك لان ايسر له ثمنه بالحق ولا خلاف
 صدقة الفطر لانه موهبة الراس لا تعلق لها بالمال قال اقل البضاي
 المقر بل ثمن وفيها تنوع او تسعة وهي التي حاورت حولها ثم لا شيء
 الزيادة حتى تبلغ اربعين محب فيها منل ومنه وهي التي حاورت حولها
 ومن الزيادة على الاربعين عن أبي حنيفة ثلاث دنانير قال في الاصل
 في الزيادة بحسبه في كل واحد حذا من ثلثين حوا من تسع او حوا من
 اربعين حوا من بين الى ان يصير ثمن فيها تسعان ودوي الحسين
 زباد عن أبي حنيفة رجم الله انه لا شيء في الزيادة حتى يصير حوا من تسع
 فيها مع المسنة ويحسب منه او ثلث تسعة ودوي ابي حنيفة بن عمر وعنه انه لا شيء
 في الزيادة حتى تبلغ تسع وهذا قولها وجه دوايه الاولى قوله تعالى حذر
 من أموالكم صدقة والزيادة مال مطلق لان ما زاد من البضاي حوا
 بالنظر والاجماع ومن كل حقة من ثمن في ما فوقها من حوا من تسع والاجماع
 ايضا ولا يورث الاجماع من ثمن في ما فوقها من حوا من تسع الا بعد اتمامها

الصائم

منه الا حوا وجه دوايه الثانية ان ما من ثلثين فالاربعين وحده في القدر
 وكذا كل من ثمن في ما من فوقها فكذا كل ما فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يأخذ صدقة المقر ما من الا ربعين في خمسة من ما من ثلثين في سبعة
 محول الحسين حوا كالمسكين وجه دوايه الثالثة انه لو وجب في الحسين
 كان يثبت تنوع او تسع واجاب الكسوة خلاف لا حصول خلاف في التنوع
 فوقها قال من ثمن حوا من تسع او تسع على ايد ساعه باعيانها فبعضها
 بعد تمام المول فلا زكاة عليها فها وهو قوله لا خبز وقال علي بن
 دكونها وهو قوله الاول لها انما ملكتها منك انما يدلك انما ملك
 الصوف فيها فصارت كالمودودة له ان ملكها فيها واه فاما يطل
 برحمتها ومطاوعتها ان ذبحها وتنصف بطلاقة قبل الدخول بها
 والملك الواسي لا يوجب الزكاة كالدابة يدل الكفاية قبل القصد خلاف
 المورد وثمة اذ لا وهو حوا قال الخليل اذا كانت عرسا او
 من ساعه دكونا فلا شيء فيها بالاجماع فاذا كانت عرسا او من ساعه
 دكونا فلا شيء فيها بالاجماع فاذا كانت دكونا او اناثا بعد ايد حنيفة
 وذفر دهم الله عليها ان شاذي عن كل فرس دينار او عشرة دراهم
 وان شاقومها واعتبر ذلك بنصاب الذهب والفضة ولو كان اناثا
 معن لحي حنيفة دوايتان دوي الكرجي عنه الوجوب فكذا مكان الفضل
 المستعبد من الخيل ودوي الطحاوي وجه انه لا شيء فيها لا يورث سائل
 ما فيها وقال لا زكاة في الخيل صلا لها قوله عليه السلام في الخيل

والرقتى صدقة ولا نسا عنه الفرس ما نسد وجوده فلا يحل الركن
 فيها كسائر الجواهر اعتبارا للاعم والاعلم له ما دوى الكرى ^{القيمة} حامو
 باسناد عن بن عوف ان ابا عبد الله عليه السلام اوجبت كل فرس صدقة وعن
 ابي عبد الله عليه السلام عنه مثل مذهبنا ولا نسا عنه الجاهل نأى
 تحت الركن فيها كالنقود والغم والحاج ان الركن متعلقه بوصف
 النما على ما عرف واما الحديث الذي دوى محمود على غير الساعه
 او على الذكور ووجدتها او ميناها لا صدقة فيها من عيناها وقوله
 ان نسا عنه الفرس لا ثعلب وجوده قلنا ليس كذلك بل وجوده
 زاد بانها قال الذكور فما زاد على ما في حريم حتى تبلغ الاربع
 فاذا بلغ الاربع تحت فيها حريم ولا فما زاد على عشرين مائة حتى
 تبلغ الاربعه متاقل وقال وهو قوله الثاني محبة فما زاد بقدر
 قل او اكثر لها قوله عليه السلام كل ما في حريم خمسة دراهم الزيادة
 بحساب ذلك قوله عليه السلام ليس فيما دون ربع درهم صدقة قوله
 عليه السلام بعد ذلك الله عنه لا تأخذ من الكسور شيئا ولهذا قيل ان
 المال يدفعه عليه السلام فما زاد بحساب ذلك الادعية والمغنى ^{الاعلى}
 في الكسور انما لا يعرف فلا نقدر على دابة فان زادت في سبعه
 اذا مضت عليها مستان حب للسنة الاولى خمسة دراهم سبعة احزا
 من اربعين حزا من حريم وفي السنة الثانية ذكوة ما بقي من درهم ^{لانه}
 ولا تخرج من الاربعين حزا من درهم وهذا لا يعرف قال اذا

درهم

17 كان له فضة لا يبلغ نصابا والذهب كذلك وبالضم بصرا ان نصابا
 احدهما الى الاخر باعتبار القيمة تحت الركن في عشرين دراهم وخمسين
 درهما اذا كانت قيمته الدنانير مائة وخمسون درهما او قيمته الدرام عشرين
 دراهم وقالوا فيهم باعتبار الاصل حتى لو كان احدهما ثلث النصاب
 فلا بد وان يكون لا يجب ثلثا النصاب وكذلك النصف وعبر لهما
 ان الركن متعلق بغير الذهب والفضة لا بقيمتها كما في حالة الانفراد
 تحت اعتبار القدر في التكميل دون القيمة كما في المعز والضمان لانه
 ان ضم الذهب الى الفضة او الفضة الى الذهب لكونها ثلثا النصاب
 وذلك باعتبار القيمة الا ان في حالة الانفراد لا تظهر زيادة
 القيمة لاني ذلك بالوجود والوجود في الذهب والفضة ساقطة الاعتبار
 الا عند مقابلة خلاف حسمها اما عند التكامل تحت اعتبار القيمة
 قاله ابو نوح على ثلاث مرات قوي كالفرض ويبدل مال التجاره
 وعمله مال التجاره وفيها الركن ونحاطت بالاداء اذا قضى منها
 او بقدر درهمين وسقط كذلك مال لم يكن للتجارة وعمله مال
 هو كذلك ونحاطت بالاداء اذا قضى منها ما تبقى من ضعف
 كذلك ما ليس بمال كالمهر ويبدل الخلع والقصاص والكفارة والسيارة
 ولا ذكوة فيها ما لم يقض منها ما تبقى من عملها الخلع وقيل
 من عند علي اربع مرات وبالذراع الميراث والوصية فاذا صار له
 ذلك وقضى بعد حوله رواته كذا في الركن هو كالمهر والوسط

وفي نوادر الزكوة كذا الدين الضعيف وقال الدين كذا سوا وعطاب
 نادا قد ما قبض قل وكذا لا الكفاية والدين قل لقضاء ما في ذلك
 وجوب الاداء اذا حال الحول بعد مضي عام النصاب والرجح
 الحق لا وسيط بالضعيف على قول لرحيمه وصارت على مرتبتين لها
 ان لا يملك الزكوة كالمسكين ولهذا عود الشراء وعين من احكام
 الاموال لا انه ليس بدينه ما اذا صار شي منه في يد خوطب نادا زكوة
 كمال الغائب له اذا لم ينس مال حقيقته وانما جمل ماله حكما
 لحاجة الناس اليه في المفاقد في معتبر يبدله لغير مال وليس مال
 وهو للتجارة وليس للتجارة وفيه حواف عما قاله قاله اذا
 مر التاجر على العاشر بالربط لم يأخذ من الزكوة وقال ماخذ
 لها انما مال التجارة وقد جاد في حياها الامام وصار كغيره حاله
 قوله عائشة في رواية عنها مضت السنة من ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخلفين من بعد ان لا يوجد من الخضر ايات سي ولا الزكوة
 يجب باعتبار النصاب والحول وهو لا يسقط حولا فلو احدث الامام
 انما اخذ باعتبار حاله اخذ ليس معه وهذا لا يجوز كما اذا وجد
 نادا وناب لنصاب ودينه نصاب قاله في العشر الخارج
 سوا سقي اول سقي قل وكذا وقال لا عشر مما لا يبقى لها قوله عليه السلام
 في الخضر ايات صدقة له عموم قوله تعالى واتوا حقهم يوم حصاد
 وقوله عليه السلام ما سفته السها فيه العشر الحديث وذوي عن

وهذا يدل

ان عكاس رضي الله عنه ما يرد في الله عنه انما كانا في العشر
 فيها وعلى من رضي الله عنه كان يأخذ العشر من الخضر ايات ولا من
 سب في حجب العشر ملك الارض الثامنة عند حقه الناب الخارج
 من الارض قد وجد وجدتها ما فالمراد به صدقة ما جرد بها العام
 اذا بر عليه ملكه في حوزته عائشة رضي الله عنها على ما يروى في
 الصحاح وروايات الله عليه وسلم اجمعين عملوا بخلاف ما ذكرنا فاعلم انهم
 عرفوا نية حال النصاب المقدس بشرط لو حجب العشر
 وقال لا شرط حتى لا يجب فيما دون خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
 لها قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ولا نية عتاة ماله
 بشرط فيما النصاب كالزكوة له قوله صلى الله عليه وسلم ما سفته
 السها فيه العشر وما سقي يعني اذ يملك او ساقته فيه نصف
 العشر ولا في النصاب العتاة والعتاة صفة للمالك والمالك ليس
 بشرط ههنا يدل ان يجب في ارضى الوقف وما دواهم في
 على الزكوة في مال التجار فكان ما دونها لا يساوي ما في حرمه في مبيع
 والعرف من العشر والزكوة كما هو استراطة المالك وعنده قال
 اذا وكل رجلا نادا الزكوة ولم اليه ماله ثم دكى نفسه ثم ادى الزكوة
 او امر احد الشركين لصاحبه نادا زكوة المال المستحق ثم ادى نفسه
 ثم دكى الاخذ من المودى وقال لا يصح لها ان ادى ما في ماله انه
 امر نادا الزكوة والمودى بعد اداية نفسه ليس بركم ومن قال

بشرطه

اذا وجد المحدث في دار مملوكة لما اكملها ولا حش فيها وقالوا
 الحش ولو وجد في ارض مملوكة عند صاحبها وعند رواته رواه
 كتاب الزكوة لا حش ورواه الجماعة الصغرى حش لهما عموم قوله
 علم وفي البركاذا الحش ولانه مال موقوف كالزكوة ان هذا من احوال الارض
 لا مما يملك فيه باصل الخلقة فملك تلك الاصل فكان مملوكا بالشرع
 وحقه لا معنونا ولا حش في المملوك بالشرع وما روي من الحديث محمول
 على الموجود في الاذخري المباحه قال في احوال ارضه الحش
 به فحشرها على الواحد وقال هو على المتاحيد لهما ان العشر الخارج
 وهو المتاحيد لهما ان الخارج له معنى لا اخذ له وهو لا يجب
 والمتاحيد كالمستوى له قال في المزارعة على قوله من حشور
 المزارعة عشر حصص المزارع على وجه الادب عند ما عليه على
 والحيث ما تر قال لا يحسن للمراء ان تدفع زكوة ما لهما الى زوجهما
 وقال لا يجوز لهما قوله علم لذات ذى الله عنهما ان عبدا لله ان يسود
 وذى الله عنه حين سالت عن الصدق على زوجهما قال لك
 احذر ان احد الصدقة واجدا المصلحة ولانه تلك من اقر من كل وجه
 لان بقية الزوج ليس له عليه حاله ان لما في بينهما متصلة ولهذا
 لم يقل شيئا اذا احد مما للاخر فيكون منعه الموجدى اليها معنى فلا
 يكون تلكا للغير من كل وجه والحديث محمول على جده الفل لا يما
 لم يكن عنه قال اذا كان له ماتا فغير حطه للثان فتم

ما في دينهم فان اذا ابرأوا انفسهم بعد الحول فان ذى عنه ادى
 حشيه اقره وان ذى القربة اعترفت به يوم تمام الحول وعند مهانوم
 الادب انما على اصله وموانى الواجب من الاصل والعين والقمة على
 سبل البدل عند فقير فتمت يوم الوجوب وعند ما الواجب هو
 الحول من انصاف وانما شئت له ولا به النقل من العين الى الفل بالادب
 فاعترفت به يوم الادب ولو كانت النقصان والزيادة في العين بالحقا
 والملك وحقها فان ذى من عنه ادى حشيه اقره واذا ادى القمة
 اعترفت فتمتوا عند حش في الحول في الزيادة وعند الادب في النقصان
 بالاجماع لان الزيادة مسفاهة بعد الحول ولا تكون فصلا والنقصان
 هلاك بقى البصاي في ذلك بركوة قال في حاشا ارضه ميتة
 بغير ادب لا عام لم عليها وقال عليها لهما قوله علم من احشا ارضا
 ميتة في له لهما العامة اهل الدار فلا عليها احدا لا يملك
 من هو ثابت عنهم وموالا عام والحديث محمول على انه كان اذ بالقوم
 معننى بصا الشروع قال الفارس من اقره سمها في العيش
 وقال الله اسم لهما مادوى عن النبي علم اعطى الزبائن العوام حشيه
 اسم سمها لقرائته لانه وسمها له وسمها لغيره له مادوى عن
 عباس دعى الله عنهما ان النبي علم اعطى يوم بدر للفارس سمها
 والراجل سمها ولان بقض الفارس على الراجل حشيه واما الحديث
 قلنا مادونا اولى لانه اقرب الى المعقوف والله تعالى اعلم

دسمها

يا حبيب الله قال ابو يوسف في الخلاف
 قوله صاحبيه دهم الله قال ابو يوسف في الخلاف والفضل والحق
 دكم حب فيها واحدة منها وانه كان يقول لي حنيفة قال لا شيء فيها
 وهو قول محمد له ان لصوص نفسي احب الزكي في الارواح
 والبقير مطلقا ومطلق لا سم سنا اول الصفار كما سنا اول الكادر لهذا
 اذا كانت فيها سنة حب الحان كافي ما في الكادر اخرا واولي احواف
 لصاحب المال محب واحدة منها كالمها ذيل لها ما دعي عن سويدين
 عقله انه قال انا ناصدق النبي عليم فيمنته فسمعتة تقول
 عمدي ان لا اخذ من دافع الدين سينا وان النصارى منها لا يقبضه
 والعنا شرط واما العني مات قلنا اسم الاول والثقل سنا اول الصفار
 وحدها خلاف ما اذا كانت معها سنة لا نه سنا ولها وهي تستنع
 الصفار قال اذا قال صاحب الساعه للمصدق ادت الزكي
 الى مصدق اخل واني بالراء ولم تخلف مصدق وقال لا تصدق
 ما لم تخلف له انه شهد له الظاهر وهو الخط لها انه انكر حقا
 طاهرا فلا تصدق لا بالخلف واما الخط قلنا الخط شبه الخط
 فلا نزول الاستثناء قال في دكم المصاب الذي يستملكه
 بعد حولا من الحول من الاله الباطنة لا يمنع وجوب الزكوة في نصاب
 ملكه بعد ذلك وحال عليها الحول وقال منع له انه دلي بطلان له
 من جهة العباد فصا وكنز النذر والكما وخط في النصاب القائم

80 لا اذا جرت على العاشر نطاله نكوته لها ان هذا الدين من جنس حاله
 نطالت من جهة العباد فكان مطالبا به في الحله كالدين الموحل
 قال تحت الحبس العنبر واللولو وقال لا تحبس بها له ان جردني
 الله عنه كان باخذ الحبس من حلة العنبر واللولو ولانه اشرف ^{مطله}
 فان جرد في البحر فصا دكا شرف ما يوجد في البر وهو الذهب والفضة
 لها ان ان عباس دفي الله عنها سئل عن العنبر قال هو شيء دين
 البحر ولا حبس فيه ولان العنبر يتولد من الحيوان ولا حبس فاما يتولد
 من الحيوان كالمسك واللولو باطن البحر وباطن البحر لا يدخل
 تحت استئثار احد فلا يكون له حكم العنبره قال لا حبس
 للدين قال لا فيه حبس له انه حوهر سيات كالمال ولا حبس في المال
 لها انه من حواهر الارض كالحديد والبرصا من قال ابو يوسف في الامالي
 سألت ابا حنيفة عن هذا فقال لا شيء فيه فلم ادك به حتى قال
 فيه الحبس وكت اظنه كالبرصا من الحديد ثم بلغني انه ليس كذلك
 قال الكبر الموحود في ارض مملوكه تحبس الباقي للواحد وقال
 هو لصاحب الخطه ولودثه ان مات فان لم يعرف فهو لا قصي
 ما لا يعرف له له انه مال مساج سفت له الله لا الاحد فكون
 له كالموحود في مملوكه لها ان المالك الاول ملك الارض وما
 مطلقا لا استئثار اذا الاستئثار حقيق يرد على الكبر والبيع
 ازال ملكه عن الرقبه وهو لا يتناول الكبر حقيق ملكا له عنده من

ارض

اصطاده سلكه وفي نظرها ذرو ملكها فلو باع السلكه لا يحسن لزول الدر
عن سلكه قال **اب** اذا باع الدرع وهو ثوب ففصله فحشره على الباع
لان البذل له فان تركه ما دونه حتى اترك ذوى عن لى يوسف ان عشر
قد الفصل **ع** على الباع وما يلقى على المشتري وقال الطبري على المشتري
له ان يدك الفصل ملكه فكان كالحاصل له لهما ان ليسر محب
الحب والحب ان يقد على ملك المشتري قال **اب** اذا عجل عشر
الشر قبل طلوعه بعد ملك اصله حله وقاله لا يجوز له ان يحل
بعد وجوده فحود كما لو عشر دونه بعد ما ثبت قبل ان يتعد
الحب لهما ان السب انما يتعد حتى يحل ومحل العشر الخارج
من الارض قال عليهم ما اخبرته السما فيه العشر لم يؤخذ
الخروج فلا يكون سباً بخلاف الذرع لانه خرج ولهذا الوقصه فقيه
عشره قال **اب** اذا امر الذي على العاشر بالحمود والخيار يروى عن
لى يوسف في الاملا باخذ نصف عشر قيمتها وذوى عند ايضا
انما **اب** اذا امر بالحمود وجزءها عشرها وان جزء الحمود وجزء
لم عشره واذا امر بما اخبرتهما وقاله عشر الجز ولا عشر الحمود
له على ذواته الا ذوى انما اسقوا من حق أهل الذمه فما خرد عشرهما
كسائر الاموال وعلى ذواته الثاني انه اذا اخبر يستحب الحمود اذا امر
عما جملها لهما ان الامام ما خرد العشر لعله الحماه والمسلم ملك حمايه
حمو يفسد التخليل فملك حماه حمو يفسد ولا يملك حماه حمو يفسد فلا

البصل
عجل
ارض

والا اذا عجل عليه
معه ما عجله

فكان ذلك اضره وقد روى عن عروضة الله عنه انه قال **اب** الحمود
ولو تم بيعها وجزءها نصف عشر قيمتها قال **اب** اذا دفع ذكوان ماله
الى رجل عرفه فقتره بخره فطهرانه عن فعله الاعان كما اذا اوصى
بما اوصى **اب** ثوب ثم طهرانه عيسى لهما انه ان بما امرت لا ما مور بالاداء
الى من هو فقتر عند المالى من هو فقتر حقيقة لان الانسان لا يعرف فقتر
نفسه وعنا **اب** الحقيقة فقتر موت الفقير مودته عنى وهو لا يعلم
به وقد يستعنى ما ورت وقد يكون ذمه الموت دين فكيف يعرف
ذلك في حق غيره بخلاف ما ذكر من المسائل لان ثمة عليه ان تست
اما الطاهر والثى الطاهر ونعله بعلامه فاذا لم يفعل فقد
قصر قال **اب** القادى تسيم لفرس وقاله تسيم لفرس فاخذ
له ان لواحد قد يعي فحتاج الى اخبر لهما ان ما زاد على الواحد
فضل وليس لثاني اولى بالاعطاء من الثالث والرابع فطرح والله
اب قول محمد على خلاف قول صاحبيه
رحمهم الله قال محمد رحمه الله اذا كان نصف وعفو فملك نصف الثمن
بعد حولا في الحول انصرف المالك الى الكل وسقط من الركن بوجه
وقال انصرف الى الحق وحول كان لم تكن فلم يسقط من ذكوان شي فاذا
اصاب جلا جلا سقط من الركن بوجه له ان حوت الركن شايع
الطرفا هلك عنك من المالك لهما ان العفو مع النصاب والا صل السببه
هو النصاب فنصرف الهلاك اولى الى داس مال وصيرته اذا كان له

للرجل

معه ما عجله
معه ما عجله

عمايون من العلم وجبت فيها شاة فذلك اذ يعون وتبقى اذ يعون عليه
 الشاه عند وعند ما شاة كماله والسلة لها طول عرفت تمامها
 في الخاف الكبر قال اذا كان له دين على مقلب فقضا بعد
 سبيل فلا يكون عليه ما ينجى وانه يحب اذا كان موقرا له انه عوله
 مال الصداق له لا فصل بين المنة فصدا وكما يجوز له ان يربح الوصول اليه
 مملول فكان ماله تاما في نفسه بخلاف المحرم والصفا وقال الفقهاء
 اذا اشترى ارضا عشرة لم يصاعف عليها العشر وقالوا نضاعف
 عليه العشر له ان لو طهره الا صليته هذا فلا تبدل المالك كالحاجة
 اذا اشترى ارضا مسلم وهذا لان العشر مائة فيهما معنى العباد فلا يجب
 على الكافر ابتداء بالشك ولا يطل عنه انما بالشك كالحراج فيها معنى القوة
 فلم يجب على المسلم ابتداء بالشك فلا يطل عنه انما بالشك لها ان عزمي
 الله عنه صالحهم على ان ياخذ منهم ضعف ما يوجبهم من المملوك
 من الخصى والواجب في الاموال قال اذا كان النصاب
 واحد وامم او دنانير او كيليا او وزن النخار فادى ذكوة من خمسة كن
 اخذ من النصاب او ادى من ثمنه فغير انفعها للفقراء من الفقر والقمي
 وقالوا فخر فيه القدر دون القيمة له ان كل ذلك يصل ولحا الا ان لا
 يقع الفقراء او في نظرهم لها ان كحج ساقطه العبد في اموال الربوا
 عند المقابله بالحنس صومته اذا ادى حصة وامم دونها عن حصة
 نحو عزى حصة ولا يربح الله وعنده لا يجوز على هذا ما يبد

يبدل

اموال الربوا ما حصة قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان صاحب
 ولا قول لا يربح حصة قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان صاحب
 بعض السنة حنونا ياربها ان كان مقيطا في التراجول فعليه
 الزكوة والا فلا وقال محمد بن ابي اذاف يارب السنة وان كل فخله الزكوة
 له اذا الزكوة وطه السلة الكاملة كالصوم وطه السلة فلو انه
 اذاف شيئا من الشهر وان كل يلزم الصوم وكذا ما دلا في يومه انه
 لو حن كذا السنة لا يلزم الزكوة وكذا اذا حن التراجول لا يصح حكم
 الكل وفي صوم رمضان صوفنا البصر عن قضيه هذا الدليل قال
 اذا استبدل نصاب السباع بغيرها في اخراجها فلا يربح حصة
 الزكوة لا يربح وقال محمد بن ابي ان فيه قصدا الى بطلان حق الفقراء
 بعد وجود حصة وهو النصاب لا يربح انه امتناع من الحجب بل لا يربح
 استقاط الواجب وبطلان حق الفقراء وعلى هذا الخلاف اذا احتال
 لم يثبت السقيم قال اذا كان الخراج مالا يدخل تحت الوصية
 حصة حصة او سقى حصة فيه العشر والا فلا واستثنى الفسك وقدره
 بعشره اوطال بالخبر وقال محمد بن محمد بن حصة من قصي ما يقدركم ذلك
 الشئ مقدد السك والذبحوان حصة امنا والفقير حصة اجمال كله
 حمل ثلاث مائة من ومن اجمال حصة امنا في ذوايه وحجته
 في ذوايه اخرى حصة اخراج في ثلثه كل حرف منه وثلاثون رطلا
 وجملة تسعون من محمد رحمه الله احسن الصوم ولين يوسف اجتهد المقي

وفيه من شهيد
 حكم السهم

قوله عليه السلام
 ليس فيما دون عشر اوطال
 في الجسد عشر

اموال الربوا ما حصة
 قال ابو يوسف رحمه الله
 اذا كان صاحب
 ولا قول لا يربح حصة
 قال ابو يوسف رحمه الله
 اذا كان صاحب
 بعض السنة حنونا ياربها
 ان كان مقيطا في التراجول
 فعليه الزكوة والا فلا
 وقال محمد بن ابي اذاف
 يارب السنة وان كل فخله
 الزكوة له اذا الزكوة
 وطه السلة الكاملة كالصوم
 وطه السلة فلو انه اذاف
 شيئا من الشهر وان كل
 يلزم الصوم وكذا ما دلا
 في يومه انه لو حن كذا
 السنة لا يلزم الزكوة وكذا
 اذا حن التراجول لا يصح
 حكم الكل وفي صوم
 رمضان صوفنا البصر عن
 قضيه هذا الدليل قال
 اذا استبدل نصاب السباع
 بغيرها في اخراجها فلا
 يربح حصة الزكوة لا يربح
 وقال محمد بن ابي ان فيه
 قصدا الى بطلان حق
 الفقراء بعد وجود حصة
 وهو النصاب لا يربح انه
 امتناع من الحجب بل لا
 يربح استقاط الواجب
 وبطلان حق الفقراء
 وعلى هذا الخلاف اذا
 احتال لم يثبت السقيم
 قال اذا كان الخراج
 مالا يدخل تحت الوصية
 حصة حصة او سقى حصة
 فيه العشر والا فلا
 واستثنى الفسك وقدره
 بعشره اوطال بالخبر
 وقال محمد بن محمد بن
 حصة من قصي ما يقدركم
 ذلك الشئ مقدد السك
 والذبحوان حصة امنا
 والفقير حصة اجمال كله
 حمل ثلاث مائة من
 ومن اجمال حصة امنا
 في ذوايه وحجته في
 ذوايه اخرى حصة
 اخراج في ثلثه كل حرف
 منه وثلاثون رطلا
 وجملة تسعون من
 محمد رحمه الله احسن
 الصوم ولين يوسف
 اجتهد المقي

وهو الغمة قال اذا سقى ما الفرات ودجلة وجيرون في خراجي
وقال محمد عشرته له ان هذه الامانة لا تدخل تحت استيلاء احد
فاثبت التماسا وحياء الامطار والعيون لا توفى ان هذه المواضع
كانت تشب الى الكهادر فقد صار للسلطان بالاستيلاء فاستولت الامانة
الى الامانة الامانة وقوله لا تدخل تحت استيلاء احد قلنا ليس كذلك
لانه يمكن الاستيلاء عليها بوضع القناطر والسفوف فيها قال اذا
كان لرجل يقول يميناً فاجله عن ركوبه دوى عن لى يوسف رحمه
الله بخود وعن محمد رحمه الله انه لا يجوز وتاويل قول لى يوسف رحمه
الله انه اذا سلم عن اطفام البيه اما اذا لم يسلم لا يجوز بالاجماع
لان الواجب انما هو التملك والامانة ذلك انما يحصل بالتسليم لا بالامانة
قال اذا كان له ما يتا درهم وعلمه ما يتا درهم جازاً اراء الطائفة
عن ادين في بعض السنة وتم الحول الاول لم يلزمه الزكوة ويعتبر
ابتداء الحول من وقت سقوط الدين وعند محمد رحمه الله انه
الزكوة عند تمام الحول الاول له ان الدين ليس بشئ حقيقة بل هو
وصف حكى اعطى له حكم الاموال باعتداده عاقبته لانه يصير
مالاً له العاقبة القبيضة اذا استقطت شيئاً له لم يكن له هذه العاقبة
فصاد كاف لم يكن شيئاً فظهر انه كان مالاً كائناً ما كان ولا مانع من الوجوب
لاى يوسف ان نضائ المديون انما لا يتعقد بمسا الزكوة لكونه شيئاً
لدى المطالبة والحسين بالاستقاط المسقط لم يتبين ان استحقاق

منها

الحسين المطالبة لم يكن الاستقطاق الماضى لله تعالى علم بالصواب
ما في ذلك من كماله ما في كل واحد من اصحابنا
الثلاثة رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عليه الذي اذا استوى
ادناه عشرته من مسلم يصير حراً حراً وقال ابو يوسف نضائ
عشرتها وتصرف مضاف الخراج وقال محمد رحمه الله بنى عشرته
كما كان ويصرف مضاف الصدقة ودأبه وفي دأبه مصرف الخراج
لمحمد رحمه الله ان في العشرة معنى المونة والعناية فمن حيث انه عبادة
لا تحت علمه ابتداء من حيث انه مونة لا سطر عنه انما علمه بالشيء
وصار كالخراج في حق العلم لان فيه معنى العقوبة والمونة فلا
يحت علمه ابتداء ولا سقط عنه انما في حاله النقا ولاى يوسف
ان العشرة مونة والكافر ليس من أهلها لا ابتداء ولا بقا فلا بد من
صرف بغير القول بالتضعيف له نظراً في الشرع كما في حق التخلي
فوجب القول به فاما ابطال مونة المونة ووضع الخراج ابتداءً فليس
اضل المونة كرهاً وذلك لا يحون لادى حنيفة رحمه الله انه تعذر
ابقا العشرة كما قاله لى يوسف فصادت خالته عن المونة والذي
يلحق بالكافر ابتداء هو الخراج فوضع علمه الخراج كالمحوسى اذا
احذر دأبه شيئاً قال في التمام لقوم بالاجماع ولكن يقوم
لوم حال الحول علمها بالغة ما بلغت بعد ان كانت حرة مارة اولاً
الحول ما بين ثم اختلفوا في كيفية القيام دوى عن لى حنيفة انه يقوم

راض

مصلحة ذكر الحجة

ما أكثر مما ذكره حتى لو قومه بالمال فانه لا يحق فيها الزكوة ولو قومه بالمال
 حكم الزكوة فيجب ان يقوموا بالدرهم والدينار على اقله وعن لي يوسف
 انه يقوم بالدينار الذي اشتراه فان ملكه بغير الشراء يقوم بالشراء الغالب
 وعن محمد بن ابي القاسم الغالب له انه اسير وروى ذلك عن حميد بن واثق
 بن سيف ان كل اثنان من التبريد المائنة لا يضمنه انه يقع للفقراء والله
 اعلم بالصواب ما قاله زهير بن علي خلاف قول ابي الحسن
 الثلاثة وجمعهم الله قال عبد الرحمن بن الجبلان والفصلان والعا حبل من
 الزكوة ما يجب في الحاد ومن علمنا الثلاثة احلاف من وجه اخر
 وقد مر في باب لي يوسف له ان النصوص لو ارجع في هذا الباب مطلقه
 وخواجه ما يتبرع في لي يوسف قال اذا كان له نصيب من المال
 ومضى بعض حوله فاستند له غلبه في الحول فادام الحول حتى عليه
 الزكوة وعندنا سقط حكم الحول فيستأنف الثاني حوله على حدة
 له انه الثاني من حشر الاول في الماله والاسامه فلا سقط حكم
 الحول كما اذا استدرك الذهب بالفضة لنا ان الناس يطلبون
 الاسامه والمطلوب من الاسامه هو الدر والفسل وحدثت اسامه
 اخرى فتقطع حكم حوله الاول بخلاف الذهب مع الفضة لا يثبت
 للتجارة والعرض لمطلوب بها الدر قال ابي الثابت المحمدي والعين
 المفصولة والمالك المفقود والمنشئ بعد ما دفعه في الصبر والادب
 عند من لا يعرفه حب فيها الزكوة يؤد بما اذا وصل اليها

انه يقوم به
 بالدر والاسامه

لا كماله

وعندنا لا يجب له انه ملك نصيبا كاملا فيجب فيها الزكوة لان
 المصنف يفرق لنا ان الضمان ليس بمالك تامي حقيقة وله نقد
 لا لعدم دليل التما وهو المكن من الخزان ولا زكوة بدون وصف
 التما دل عليه قول علي رضي الله عنه لا زكوة في مال الضار واما
 نصوص الزكوة مخصوصة فيحصل لمتنازع فيه يدكر ما ذكرنا قال
 اذا تروى روح اهل على الف فقضيت ثم طلبها قبل الدخول بما بعد الحول
 فليها رد مثل نصيبنا لا عينا لا يتعين وهو حدث حادث
 فسقط به زكوة النصف وعندنا لا يسقط له ان العنا بشرط
 التمسك بالاداء مستوط عند الاداء لنا ان العنا بشرط الوجوب
 الاداء لا لحقيقة الاداء وقت وجوب الاداء عند تمام الحول
 قال اذا كان له ما تادرم وحال عليها احوال كونه ولم
 يزلها فوله لكل حول خمسة وعندنا لا يجب في السنة الثانية
 والثالثة شي له ان ذيل زكوة في الدرهم دين لا مطالب له من
 حقه العباد فصار كدين المدور والكفارات لنا ان ذيل زكوة
 له مطالب لمن حقه العباد على ما عليه الاصل فان حقه اخذ
 في سائر الاموال كان للساعي الاداء فوض الاداء الى ربنا المصلحة
 وقد ثبتت هذه المطالبة في بعض الاحوال حتى لو تروى الساعي
 مطالبه قال اول ذهب نصيبا بالرجل فلما حال عليها الحول
 دفعه بعد قضاء لا يسقط عن لو هو له زكوة وعندنا سقط

لنا الزكوة ما لا يجوز في الدرهم والاسامه
 ولا يطرحنا في الزكوة ما لا يجوز في الدرهم والاسامه
 بل لو كانا لوصف الزكوة
 مننا لودر الى العشرة
 الزكوة

ولا زلن على الواهب انضاله انه ابطال ملكه باختياره فصار
 له جوده وكالا يستلزم لنا ان الموهوب له قد استحق عليه ملكه
 من اصل فصاد كانه هلك وقوله باننا مختار فلنا السبب في ذلك لانه لو
 لم نفعله باختياره كثره القاصي عليه وانما الواهب فلا له لم ملكه لا هذا
 الخوف والسبب النصاب اذا كان كلنا او ودينا قادي دكونه من
 جنسه الخود منه او اددى منه تعبر فيه القمه دون الورد ومن
 علمنا الثلاثة اخلاف من وجه اخر من زيات محمد له اننا لربوا
 لا بحري من العبد وهذا وحول به ان الله تعالى عاملنا بمعامله الاجلاد
 ومعامله المكاتبين على ما عرف قال س اذا ملك نصا ما فحقك
 دكون النصب ومن الخوف على الكل لا حول لا عن نصيب واجيد و
 حوز عن الكل له ان النجول عن المستفاد كان قبل ملكه وكان قبل
 وجود سبب الوجوب لنا ان المتفاد تقع الاصل في حق الوجوب
 فالحق به في حق انعقاد الخوف فصاد كان الخوف كله حائل عليه
 قال اذا اعدا ربه من شئنا ليزد عينا فزاد عينا فغير الخارج
 على المورده عندنا على المستعبر له ان المستعبر على منافع الادب
 بملك المور فصاد كالمستاجر مع الواجب على اصل في حقيقه
 لنا ان الزرع يحصل على المستعبر من كل وجه فكانت المنة عليه
 بخلاف المستاجر مع الواجب على اصل في حقيقه لان الاخذ احذر له
 فصاد حاصله له يعني قال اذا قال الله على ان الصدق غدا

وملك النصب

فكان

وهو الاخر

85 تكدي فصدق به اليوم او قال عبدنا الذم فصدق بدوام الخبر
 او قال على هذا الفقير فصدق به على عين لا حول عن البدل
 وعندنا حول به انه التزم ذلك مال مخصوص على فقير مخصوص
 زمان مخصوص فله من كل التزم لنا ان ادخل بح البدن ما هو فيه
 وهذا اصل الصدق دون العين فبطل العين لرمته القربه له
 ما قول الشافعي على قول صحابنا دهم
 انه قال الشافعي رحمه الله اذا اذنت الابل على مائه وعشرون واحده
 ففها ثلاث نيات لكون فاذا اذنت مائه وثلاث ففها حقه وستا
 لكون ثم رد ود الحسات على الادب نيات والحسات في كل
 ادعين ست لكون ورا كل حرس حقه وعندنا اذا اذنت على
 مائه وعشرين تساتف الفرصة ففها كل حرس شاة الى
 ان يصير حسا وعشرين ففها ست حسات فاذا اذنت
 بلش ففها مع الاول ثلاث حقات ثم تساتف الفرصة على ما
 فلنا الى خمسين وعشرين ثم را كل ستة وثلاثين ست لكون ورا
 وادبون حقه ورا الجمن كذلك ثم تساتف الفرصة والحكم
 را كل حرس بعد هذا حكم الجمن الدليل له ما ورد في كتاب
 رسول الله عليه وسلم وقرية بقران شيفه وجملة بعد لكون دعت
 رضي الله عنها اذا اذنت الابل على مائه وعشرين في كل
 حرس حقه ورا كل ادعين ست لكون لنا حادى را كان النبي عليه

لعروين حرم اذا اذات الابل على مائه وعشرون في كل خمس حقة وفي كل
 اربعين بنت لوان فما كان اقل من ذلك ففي كل خمسة ودر شاه ومارواه
 الثاني في نعل به ولكن تحلل الغنم فمابينها دليل ما ذكرنا قال
 النصاب الواحد بين لاثنين علمها ذكوة اذا صحت الخلطة وصحتها
 باجتماع المذعي والرابع والظب والبر والدلو وعندنا لا ذكوة عليها
 له قوله علم لا يفترق بين تحقيق خشية الصدقة وما قلتم بغيره
 عليه العمومات الواردة فيه من غير فصل بحقه علم ان احسن من
 الابل اثنا عشر حنرا يستلزم اتحاد الملاك ولان المذكي حنرا
 بالنصاب وقد وجد لنا ان ملك بعض النصاب ليس بمذكي وقال علم
 لا صدقة الا عن ظهري وقال علم اذا انقضت ساعة الرجل عن
 اربعين شاه فليس فيها شيء وما روي من الحديث قلنا وقد قال في هذا
 الحديث لا يجمع بين مسروق وانما يجمع بين الملك المتفرق بمقتضى
 انه ليس للشيء على الماشي من اعم التي هي لواحد كما اننا لا نثبت ما وجدنا
 ولان جعل الادب على ان يجمع بين كائنا الواحد ما وجد منها شاه
 ولا دخل في كل واحد منها اربعين شاه ان يجمع ما كان واحدا ليكتفي
 بشاه ولا لرجل له اربعون فان يفرقها بمكانين كملكنا خد منها شيئا
 واما العمومات قلنا الملك والغنم شرط دليل ما ذكرنا قال الذين
 الذي له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكوة وعندنا يمنع
 له العمومات الواردة باب الزكوة ولانه ملك نصابا كاملا فلا يبيح

السابع

وما قلتم

ان جعل

الاربع

ولو حرم الزكوة لنا لانه مشعور لحاجة المالك حاجة اصلية اعني
 به حاجة دفع الجوع والام فلا يجب الزكوة فيه مائتا على ثبات
 البذلة والمهنة وعثرهما واما العمومات الواردة قلنا خضت منها
 اشياء وهو ثبات البذلة والمهنة وعثرهما فمقتضى احتياج فيه
 لدليل ما ذكرنا قال باب الزكوة يجب في مال الصبي والمجنون
 وعندنا لا يجب له ان الزكوة واحدة فمقتضى العمومات
 الواردة في باب الزكوة ولان هذه مؤنة ماله فاشبهه العبد وصدقة
 العبد لنا ان الزكوة عبادة لا عرفت من الاحبار والعلماء لا يروى
 الا باحتياج صحيح وهذا يشترط اهل الاحتياط الصحيح قال
 في القم باب الزكوة والعشر والكهات والدر ولا يجوز عندنا
 يجوز له ان الواجب هو عين الشاه او الخبز من النصاب بالنصوص
 والواحد ما لا يخرج عن عمدته الا باذنيه ولو حوزنا او العمة
 يخرج عن عمدته لا باذنيه لئلا ان المعصوم من لا يملك الزكوة
 الى العبد فضا حق العبد في الردق الموقوف له فاذا القيمة تشارك
 اذا عمل لشاه في هذه المعنى يخرج عن العمدته قال من اخذ
 الخبز في ذكوة العم وعندنا لا يجوز ما دون ثلثي الاحتياط والعمة
 له ما روي عن سويد بن عفلة دخلته عنه انه قال انما يصدق
 رسول الله علم فتبعته فسمعتة يقول امر في رسول الله ان اخذ
 الخبز من الصان والشيء فصاعدا ولان الخبز من الصان غير له الشيء من

من سائر الاسنان حتى حاذى الاضحية فكذلك هذا لما جاء في
على رضى الله عنه مثل من هبنا ولا نال الخبز لا يؤخذ من سائر الاسنان
فكذلك من اعم وهذا هو القياس الا انما يركب القياس لا يثبت
وهو قوله عليه نعم الاضحية الخبز من الضان وحديث سويد بن
عفله عن قتات وقد روى عن علي رضى الله عنه بخلافه قال
لا نضم الذهب الى الفضة ليعمل النصاب وعندنا نضم له انما جاز
مختلفا بدليل انه لا يحوي شيئا من الثقل فلا نضم احدهما الى الآخر
كالسوام لما جاء في الحديث حجة الله في جامع الصور باسناد عن عمرو
حرم رضى الله عنه واذا بلغ الذهب مائة مائة درهم في قيمه كل اربعين
درهما درهم وهذا دليل على ان الوجوب باعتبار القيمة ولا في المقصود
منها معد وهو كونها من الاشياء فاسمها عروض التجارة بخلاف السوام
لان الوجوب فيها باعتبار اعتبارها لا بقرينة والمقنن ضم الى الضان
لاعتبار الجنس والى المسفاد من جنس النصاب لا نضم الى ما
يخبره من النصاب حكم الخول وعندنا نضم له قوله عليهم لا زكوا
في مال حتى يحول عليه الخول ولا في المسفاد اصل نفسه في السبي
كامل النصاب فكانت خلافا في الخول بخلاف الجنس لما ان الخول
في مال الزكوة شرع للفساد واعتباره في المسفاد يودي الى التمسك
لكنه اسباب المسفادات فلا يترتب له حولا على حدة كذا روى
الى المسافرة فصار كالاولاد والاذواج قال نقصان النصاب

السوام في اشياء الخول يقطع حكم الخول وعندنا لا يقطع ولا اموال
التجارة عندنا لا يقطع ايضا اذ اعم في اشياء الخول وعندنا يقطع
وان دام البقصال في عام الخول له ان هذا النصاب انما يصير شيئا
للزكوة بقدر معلوم وصفه معلوم وهو وصفه الاسامه ثم ذوال
صفه الاسامه في اشياء الخول يقطع النصاب فدها في القدر اذ في
ولا في العلة بصاد حولى ولم يتم الخول على كل النصاب لنا ان كمال
النصاب انما يشترط انما المال ليس يوصف العنا اهلا لوجوب
الزكوة عليه في شرط انما الخول لانه زمانا يعقد سبب
الوجوب ولا احد لانه زمانا ثبوت الحكم وفما من ذلك لاحاحه
الى الاصلية فلا يترتب كمال النصاب بخلاف صفه الاسامه
لانه ما يشترط لاهلية المالك بل ليصير المال الزكوة قال
اذا استوى نصاب السامه للتجارة وحال عليه الخول زكوة السامه يودي
اي شاء من خمس من الابل وخمسة دنانير وركوة التجارة
اي من مائة درهم ففيها خمسة دراهم وخمسة دنانير او زكوة السامه
منصوص عليها لقوله عليهم من الابل السامه شاه وركوة
التجارة محمد فيها فائنا نقوم فيهما ربع العشر والضاقوى باجتهاده
اولى لنا ان زكوة السامه يجب في الابل السامه ووصف الاسامه
بظلال الشرا يقصد التجارة لان التجارة اخراج والاسامه اسال
وشهنا في فاذا بطل الاسامه لم تنق لاجه التجارة قال اذا

وعندنا يودي زكوة
التجارة اي من مائة
درهم خمسة دنانير
وهو كذلك

قَرِطْرَةً أَدَّى الزَّكَاةَ بَعْدَ الْمَالِ مِنْهُ حَتَّى يَمْلِكَ النَّصِيبَ لَا سَقَطَ عَنْهُ
 الزَّكَاةُ وَعِنْدَ نَاسِقِطٍ لَهُ أَنْ قَدْ دَانَ الزَّكَاةُ صَادِقًا زَاكَاةً
 فَلَا سَقَطَ تَهْلَاكُ الْمَالِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ وَكَمَا إِذَا اسْتَهْلَكَ النَّصِيبَ قَلْبًا
 هَهُنَا لَنَا أَنْ الْوَاحِدَ زَكَاةً وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ النَّصِيبِ مَا عَرَفَ وَتَقَا
 الْوَاحِدَ الَّذِي هُوَ حِزْبٌ مِنْ هَذَا النَّصِيبِ بَعْدَ هَلَاكِ النَّصِيبِ لَا تَصِحُّ
 عِلَاقَةُ اسْتِهْلَاكِ لَدُنْهُ دَخَلَ بِحَالِهِ بِالْإِسْتِهْلَاكِ وَصَادِقًا
 قَالَتْ إِذَا اشْتَرَى صَاحِبُ السَّامَةِ عَنِ الْإِدَا حِزْبَ الْمَصْدُوقِ
 بَعْدَ زَادَتِهِ أَوْ رَضَاةً وَعِنْدَ نَابِغَةٍ حَتَّى يُوَدَّى نَفْسُهُ فَيَقْبُضُهَا
 عَلَى أَنْ لَزِمَ عِبَادَهُ عِنْدَ نَابِغَةٍ لَا تُوَدَّى إِلَّا بِأَحْتَارَةٍ وَعِنْدَ حَقِّ
 الْفَقِيرِ مِنْ حِزْبٍ قَالَتْ مَنْ عَلَنَهُ الزَّكَاةُ إِذَا مَاتَ تُوَجَّدَ
 مِنْ تَرْكِهِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ لَا تُوَجَّدُ إِذَا لَمْ يُوَجَّدْ بِهِ وَإِذَا أُوَجِّعَ مِنْ
 الثَّلَاثِ نَابِغَةٍ عَلَى مَا دَكَرْنَا لَا لِزَكَاةٍ عِنْدَ نَابِغَةٍ فَلَا تَصِحُّ إِذَا وَهَّ
 بَعْدَ الْمَوْتِ وَعِنْدَ حَقِّ الْفَقِيرِ فَتُوَجَّدُ كَسَائِرِ الْحَقُوقِ قَالَتْ
 نَصْرَفَ الصَّدَقَاتُ إِلَى الْأَجْنَانِ السَّعَةِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْآيَةِ وَلَا يَجُوزُ
 الصَّرْفُ إِلَى الْبُعْثِ وَحَرَامٌ الْبُعْثُ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ إِذَا صُرِفَ إِلَى الصَّنْفِ
 وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَازَ لَهُ قَوْلُهُ تَوَلَّى بِمَا لِلصَّدَقَاتِ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
 الْأَيُّهُ الْأَنْ سَمِعَ الْمَوْلَى قَوْلَهُمْ سَقَطَ بِالْإِجْمَاعِ فَيَسْمَى بِهَا أَجْنَانُ
 أَضَافْنَا إِلَيْهِمْ بِأَمْرِ الْمَلِكِ فَصِيرُوكَ نَزَّكَتُ لَنَا قَوْلُكَ نَعْبِ اسْمِي
 اللَّهُ عَمَّا زَاوَاهَا وَصَفَتْ أَحْزَاكَ وَهَذَا هَذَا وَهَذَا عَلَى وَاسِعٍ

صها

وَحَدَّثَهُ دَفْعَى اللَّهِ عَنْهُمْ وَأَمَّا الْإِدَا فَلَنَا ذَكَرَهُ لَنَا الْمَرْفُوعُ
 لَنَا لَا سَقَطَ لَنَا عَنْهُمْ مَحْبُولُونَ الْجُمُودُ لَا يَصْلَحُ سَبِيلًا لِمَحْبُولَاتِ
 الْحَقِّ وَبِحَقِّ يَقُولُ بَانَ الْكَلْبُ مَصَادِقَ أَيْ مَحَلِّ الصَّرْفِ قَالَتْ لَزِمَ
 فِي خَلْقِ النَّسَاءِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ الزَّكَاةُ لَهُ أَنَّهُ مَالٌ مُبْتَدِلٌ فِي جَانِبِ الْمَالِ
 وَمِنْ جَانِبِ الْخَلْقِ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ يَقْتَرِنُ وَلَا يَحْبُ مِنْهَا الزَّكَاةُ كِتَابُ
 الْمَذَلَةِ وَالْمُنْتَهَى لَنَا أَنْ لَزِمَ فِي الْإِدَا وَالدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَتَّى تَتَوَلَّى وَصِفِ
 مَلَا زَمَ لَهَا وَهُوَ التَّمَسُّهُ لِأَنَّ لَزِمَ تَتَوَلَّى وَصِفِ الْخَلْقِ وَالْإِدَا أَمَّا عَمَلُ
 بِالْخَلْقِ وَدَلِيلُ الْخَلْقِ فِي الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَصِفِ الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ
 فَايَهُ مَقْصُودُ نَابِغَةٍ الزَّكَاةُ قَالَتْ فِي الْأَرْضِ الْحَرَامَةِ عَنِ الْعَشْرِ
 وَالْخَرَاجِ حَقًّا وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّحَارِ هُنَا الزَّكَاةُ أَيْضًا عِنْدَ عَنِ الْعَشْرِ
 وَالْخَرَاجِ وَعِنْدَ نَابِغَةٍ لَا زَكَاةَ فِيهَا بِحَالٍ الْوَاحِدَ هُوَ الْوُضُوءُ لِلرَّضَاةِ
 وَهُوَ الْعَشْرُ وَالْخَرَاجُ وَلَا يَحْتَمِلُ مَعَالَهُ أَنَّهُ أَجْمَعُ أَجْمَعُ
 مَحْلَقَةٌ فَتَحْتَ مَوْجِبَاتِهَا بَيَانُهُ أَنْ سَبَّ وَجِبَ الزَّكَاةُ مَلِكُ النَّصِيبِ
 التَّحَارِ وَسَبَّ الْعَشْرِ الْخَرَاجِ وَسَبَّ الْخَرَاجِ مَلِكُ الْأَرْضِ النَّابِغَةِ
 فَصَادَكَ جَرَا الْحَافِظُ وَمَوْنَةُ الْمَا وَعِزُّهَا مِنْ الْحَقُوقِ لَهَا مَا دَوَّى
 لَوْ شِئْنَا بِأَسْنَادِهِ عَنْ مَنْ سَمِعَهُ وَضَاعَهُ عَنْهُ عَنْ دَسْوَلِهِ أَنْهُ عَلِمَ
 أَنَّهُ قَالَتْ لَا يَحْتَمِلُ إِذْ فِي سَلَمٍ عَشْرُ خَرَاجٍ وَلَا نَابِغَةٍ بَنِي سَبَّ فِي هَذَا
 الْحَقُوقِ عَمْرٍ مَلِكُ وَسَبَّ الْعَشْرِ مَلِكُ الْأَرْضِ سَلَمٌ أَهْلَانَا عَلَى طَرَعَا
 أَوْ سَقَى نَابِغَةٍ وَسَبَّ الْخَرَاجِ مَلِكُ الْأَرْضِ فَتَحْتَ حَقُّهُمْ وَفِي أَوْ سَقَى نَابِغَةٍ

البيها

الخراج ومما لا يخفى ان وكذا في سب وجوب الزكوة مال يسمى بالتقاضي
 العشر والخراج ارض يسمى بالامساك ومما لا يخفى ان قال صاحب
 السامعه اذا أدى الزكوة بنفسه الى الفقير سقطت عنه مطالبه الامام
 وعنده ناله ان ياخذ ثانيا له انه أدى مال عليه ودفع مؤنه المروءة
 الامام لنا ان ولاية الاخذ للامام بالنصوص فلا ملك ابطاله كالمسرى من
 الوصي اذ امر في القبر الى الصبي قال السامعي اذا استعمل الزكوة
 واداهما الى الفقير ثم صار عينا عند حوله في الجور او ادته والعناد
 بانه حين السامعي ما أدى اليه وعنده ناله ان يضمن له ان المؤدى بصير زكوة
 عند حوله في الجور وحسب هو ليس اهلا للزم الزكوة اليه فستن
 انه صار حيا الى غير مستحقا فضمن لنا انه لو ضمننا يضمن بوجهه
 حسن وحسن لم يكن صرفا الى غير المستحق وبعد ذلك لم يوجب منه قول
 فلا يجوز بضمنه قال صاحب المصنوع من ليع اذا كان بضايا
 لا تحت الزكوة فيه وعنده ناله ان لم يملك بضمنه قبل القسم فلا
 يجب فيه الزكوة وسان انه لم يملك فان داسل ملك اذا كان الفاء والتجان
 صابت جازيتين قيمه كل واحد منهما الف لم يملك شيئا منهما حتى لو اعق
 واحده بعينها لا تنفي شي منها والفقير فيه ان استحقاقه ليس بطريق الاجر
 لان العمل بمجمل ولا بطريق الشرع لانه لا مال له بل بطريق الغالة كالسبي
 فلا يملك قبل اقراره ان انما شرط انما وعما واستحقاق الزكوة مستويان
 فيه وبين المال ملك خصيصه قبل القسم فذلك صاحبه وانما يملكه

اهل به

منها

الخاضعين ولنا لم يظهر الزكوة لان كل واحد منهما مستحقه نراس
 المال لان حتمال ملاك احد عما ثاب ولست اوجد بما ياتي من الاخرى
 وقوله استحقاقه بطريق الغالة قلنا ليس كذلك بل بطريق الشرع
 من اخدمها المال ومن لا خير العمل حوز الشئ ذلك لخاصة الناس
 فقد يكون لا يخدمها مال ولا خير مديانه قال اذا باع بضايا
 فيه الزكوة لا يحوز حصه الزكوة وعنده ناله ان يضمنه الطل له ان قد د
 الزكوة حقل لفقير لما عرف من ارضه لنا ان الطل باق على ملكه وانما
 الاخذ بتوجهه اليه فاذا بعضه الى الفقير دل عليه ان النصاب لو كان بجاهه
 للتجارة بطل له وظيها قال اذا كان له عبدة للتجارة قيمته اقل من
 ما في درهم فلما قرب تمام الحول صابت قيمته على حريم فولى الزكوة
 وعنده ناله زكوة فيه له ان النصاب هو ذات الصد وقد ملكه حولا
 كاملا فقد ملك النصاب حولا كاملا لنا ان ليعتد بمال التجار
 القيمة والمال لا العين ومال عبدة العبد وقيمتهم لم تكن اولا للزكاة
 ما تنق لم يملك بضايا الزكوة حولا كاملا قال من ملك حين دخلها
 لا عمل له احد الزكوة وعنده ناله ان لم يكن له نصاب كامل او قيمه بضايا
 فاضل عن حاجته فله احدى هاه قوله علم لا يعمل الصدقة لمن ملك
 او قيمه فصاعدا لفا قوله علم من مال وعنده ما نفعيه فقد
 سال الناس الخافا وما الذي يفسد قال ما تادروم او عدا لها ولان
 مديا هو الف الف الشئ حيث لا يجب الزكوة منه فبدونه يكون فقيرا قد حل

فله

تحت قوله تعالى الصدقات للفقراء وحدهم محمول على حرمة السؤال
 قال لا عشرية العسل وعندنا ان كان راد من عشرية فيه
 العشرية انما لعشرية الخبز من الارض لا من العسل من الحيوان
 فاسمه دود القز لنا ان رسول الله عليه السلام كان يحكي خيالا قوم وكان
 يحكي اليه عشرتها وعين رضي الله عنه انه كان يأخذ من كل عشرية
 منه قربة لا تال لا ياتي بعد للاسفل فاشبهه سائر انزال الاراضي بخلاف
 دود القز له في المنازل دون الاراضي قوله بانه يتولد من الحيوان ولنا
 في اجله من انزال الارض كذا النحل فكل من انزال الارض فتولد من العسل
 ما حرمه حوايات ما كرمه الله تعالى حاله
 رحمه الله اذا كانت له غرض من الخبز مصته عليها سبون ثم ما عاها بالدرام
 او الدنانير وكانت له دون الدراهم والدنانير على الناس في قضائها
 منى عليه ذكوه منه السنة لا عتروا عندنا عليه ذكوه السنة الا ما فيه
 له ان الدين ليس مال حقيقه وانما يصير مال مجعنا عند القسطنطين
 بقله لنا انه مال غير فاشترى به هذا حوزا لشراؤه فاذا خرج ومكن
 من لا داعية له اما وحسب قوله ذلك قال في حرم الزكوة والاهل
 الحيوان والفقراء العاجل وعندنا لا يحب له قوله عليه السلام في حرم
 الاكل السائمة شاة ولا في الماشية من الحيوان برما ذكوه ولهم بالاسما
 انما الاسما لحقة الموكنة لنا قوله عليه السلام ان اكل الحيوان من صدقه
 وودى في العاجل والميتة ولان الزكوة تتعلق بوصف النما على

لا يستفاد
 لا يكون
 لا يملك

ما عرف ولا به شئ من حرم فقام انما يتعلق بما وجد عند محمد
 المحول وذلك هو الدور والفصل بالاسما قال في حرم الزكوة
 قل تمام المحول بعد عام النصاب لا يجوز وعندنا محموله قوله
 عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه الخول فاذا لم يكن لم يرد
 قل الخول من حرمه عليه اعادتها بعد الخول والصلوة قل الوقف
 لنا ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من ابي لهب من حرمه
 ولانه ادى بعد وخو سببه وهو ملك النصاب المقتضى خلاف الصلوة
 قل الوقف لان سبها الوقف الذي اذا استردى دضا عشرية اخبر
 على سبها ومن علمنا الملائكة اخلاف من حرمه اخبر كونها هاهنا
 الثلاثة له انه لا يملك اخذ العشر منه لانه قربة ولا اخذ الخراج
 لانه ليس بوظيفة من عمل له كما اذا استوى مصحفا وحواله ما جبر
 فان الثلاثة قال لا شئ من المعدن الا اذا خلص بضا
 ففيه الزكوة اذا حال عليه الخول ومن علمنا الثلاثة له اختلاف
 من حرمه اخبر وقد جبر بان لو حرمه له انه من حرمه الارض
 شئ من الارض فكذا هو من حرمه حرمها وحواله ما جبر بان لو حرمه
 قال اذا حال جمع ملك صدقة او جمع ثا ملكه صدقة بطل منه ذلك
 في الثلث وعندنا ان الملك يقع على كل اموال التجار والعشرون في الملك
 كذلك عندنا حرمه وعندهم ما الله وعندهم ما الله حرمه حرمه
 في احباب الكراخاف واخرا او انه غير مشرع فلا يرد من المقدور ما دون الكرا

استسلف

الزكوة

قد دنا بالملك اعتدادا بالوصفه لنا ان مال المطلق في عرف الشرع
 هذا قال الله تعالى حذر من اموالهم صدقة واما اموالهم حق ملكهم
 فلا ينال جميع الاموال لاني يوسف في لفظة الملك انه اعم من مال
 ولها انه في معناه ولا فرق بينهما فيما في اليد ودونها في عرف الحكماء
كتاب الصوم ما حرمه قول

لي حنبلة على خلاف قول صاحبنا رحمه الله المسافر اذا صام
 رمضان سنة واحدة اخبرنا حله ووقع عما نوى وقال في رمضان
 لها ان لا يفطر في حصه شرعت حقا له فادام يتوحد به صار
 هو والمقيم سواه ان الرخصة متى شرعت حقا له وكما حاذله ان
 يتوحد لا يصوم حاذله ان تصرفه الى ما هو الا هم عنده
 الواجب الذي تقدر به ذمته فان صامه عن فعله في رمضان
 اجمع الروايات عنه لانه هو الا هم قال الصائم اذا اداى
 الحائض او الامه له وافوصل الى خوف خسر صومه وقال لا
 تقصد لهما انه لم يصل الى خوفه من السقوط الا صلى وهو المنار
 للصوم فصاد كما لو طعن النجم ووصل سبانه الى خوفه له انه
 وصل الى خوفه ما يصلح بدنه في حال صومه وهو كذا له قاله
 الاكل واما الطفق فان فصل السنان خسر ايضا قال
 اصبح رمضان فاوفا الفطر عن نوى الصوم قبل الزوال ثم افطر
 متعمدا لا كفارة عليه وقال عليه الكفارة لهما انه افطار كامل

الحاكم

ووث

فان صومه جائز عند ما له انه يحرم صام عند بعض العلماء
 ذلك سميته قال اذا اكل ناسطا ظن انه فطر فاكل متعمدا
 فلا كفارة عليه بالاجماع للسميه فان علم انه لم يفرط ومع ذلك
 اكل متعمدا فلا كفارة عليه عند لي حنبلة وقال عليه الكفارة لهما انه
 لما علم انه لم يفرط لم يسببه عليه الحال فاسفت الشبهة له انه
 خسر صومه فناسا وموقول مالك فمكثت شبهه الدليل وان لم
 يمكن شبه الاستثناء قال حنبلة بن شريك ليس عليه ما شئ
 من صدقة فطرهم وقال على كل واحد منهما ما خصه من الزواجر
 دون الاستقراض ساعا على صل وموان ما حنبلة لا يرى فسميه
 الرقوى للمفاو في الفاحش فلم يتم لاحد منهما فصا فوطها في كل
 قنا ساعا على العم والبقر والابل والفرق لاني حنبلة ان التعديل عنه
 ممكن وما حنبلة قال صدقة الفطر من لزيت نصف صاع
 زبد وابه وفي رواية صاع كامل وهو قولهما لهما انه اشبه بالتمن
 بل هو وونه فكان تقدر به اذ لي له انه ما كره كله فالبه الخطه
 بخلاف التمر لان النواه منه لا توكل بخلاف الشعيرة لانه يلقى منه النخاله
 قال المعتكف من غير حاجه خسر اعتكافه وان قل وقال
 لا تقصد ما لم تكن كثر النباه لهما ان في القليل ضروره وفي المنع عنه
 خرج بعدد ما اكلت ليمار له ان لا اعتكاف هو الا قائم والشره
 والخروج صدق فبقصه وما ذكر من الخرج والضرور قلنا الخرج فما

اذا خرج

يضطر اليه لانه نحو المخرج الى لطهير واجمعه وعو ذلك وقد
 عد دناه بذلك قوله لي يوسف على خلاف
 قول صاحبنا قال اذا اضطرا الصائم الى اكل فسد صومه وقال
 ابو حنيفة لا يفسد وقوله محمد مضطرب وقال ابن سماعه رحمه الله عنه
 انه وقف فيه وهذا ساعا على ما لم يقد قام الى المود اوله وهو من باب
 الطب لا من باب العقه فليذا اضطرب قول محمد لا يفسد انه وصل
 المحدث الى خوفه من مفسد اضلي مفسد صومه لا يفسد انه لا يفسد
 ههنا وانما يصل القول الى ما شاء من بعد بطريقين لتقسيم وعرضا
 الطريق بتدريج مع العين ثم الصوم لا يفسد بالقطار في العين
 فكذا هذا قال المظاهر اذا كان يصوم عن كراهه طهارة في حق
 التي تكفر عن طاهرها بالليل عامدا او بالنهار ناسا لا يفسد الاكل
 وقالوا يلزم الاستقبال له انه لا يوجب فساد صومه فلا يوجب
 الاستقبال كوطي غيرها والجامع انه لا يبطل صفه السابع في الصوم
 كما ان لما موده صوم شهرين متتابعين من قبل ان تمامها فلو لم
 تقدم هذا الصوم على الميثاق اخلاوه عن ليس لصرون التقديم
 وبعد المثل ان محمد عن تقدم قد على الا خلا فلو لم ولا كذلك
 ووطي غيرها قال اذا شرب في صوم يوم العيد وان لم يتسوق
 مسقلا لم يقطع فعله فضاؤه قاله في الامالي وفي طاهر الروايه
 وهو قولهم لا يلزم القضاء له ان هذا الصوم مشروع عندنا فكان محلا

ابو يوسف

والشرعية

للزوم بالشروع كما هو محل للزوم بالتدليلها ان وجوب الفضا
 92 قوله لي يوسف على خلاف قول صاحبنا
 وهو هذا الشيخ ما اوجب عليه صانه المودى لان فيه ارتكاب
 الميؤ والحرمان بخلاف التدليل انه موجب بوضعه قال اذا قل
 لله على صوم يوم حبيب ثم افطر خمسا فصاه يوما وهذا على سنة
 اوجه اما ان لم ينو ساءا وتوى ان يكون نددا ولا عما او توى الندب
 ولم يحط بساله اليه كان نددا ولا عما بالاجماع حتى لا يلزم الكفارة
 وان توى ان يكون عما لا ندرا كان عما لا يحيد خمسا كغيره ثم لا
 صوم عليه بعد ذلك لا بخلاف الدين ان افطر وان نواها جميعا
 كان عينا وندرا عند ما وعند لي يوسف رحمه الله يكون بررا لا
 عذرا وان توى للمني لم يحط بساله المود كان عينا وندرا عند ما وعند
 يكون عينا لا عند له ان هذا ندب حقيقة من محاذ الا في صبيغته صبيغته
 الندب والجمع بين الحقيقة والمحاذ لا يحوز في الفصل الاول جعلناه لندرا
 اعتمادا للحقيقة باسعي المحاذ وفي الثاني جعلناه عينا اعتمادا لوجود
 الله فاست الحقيقة لهما ان معنى الندب والمني واحد لان كلا واحد
 منهما الحجاب الا ان الندب ابحاث لعنه والمني ابحاث لفن الا ان
 الاحجاب لعينه في هذه الصبيغ اطهر فاذا نواها ثب كلامها اذا
 نوى المني ولم يحط بساله المود سنة معنى الندب باللفظ ومعنى المني
 بالنسبة لان يكون هذا جمعا بين الحقيقة والمحاذ قال قوله

الفصل

خمسة اذ طال وثلاث دطل وهو قول الشافعي وقال ثمانية اذ طال
 له قوله علم الصاع صاع اهل المدينة قال صاعنا اصغر الصعان
 ومذا الصغر الامداد لها قول عائشة رضي الله عنها كان رسول
 الله علم يغسل بالصاع وهو ثمانية اذ طال فاما صاع اهل المدينة
 فقد كان كذلك فاني احتاج ان يكون على اهل العراق رسول المخرج
 لهم صاع محمد رضي الله عنه وكان ذلك ثمانية اذ طال وهو صاع
 اهل المدينة في عدم وكان الصغير من الناس وقوله صاعنا اصغر
 الصعان معناه صاع مائة الا انه اصغر من صعان لانه الماضيه
 قال اذا نذوا احتكاف يومين حلت الليلة المحللة في
 الادعاء ضرورة الاتصال في الليلة المقدمه ذكره في غير
 رواه المشروط وقال دخلت الليلة المقدمه له او ذكر النعم
 لا تكون ذكر الليل حقيقة الا ان المحللة دخلت ضرورة الاتصال
 فلا يدخل الليلة المقدمه كما في اليوم الواحد لهما ان ذكر
 الايام ذكر ما اذا اعلم من الليلي وكذا في الليلي ذكر ما اذا اعلم
 من الايام بدليل حصة وكذا صلوات الله عليه ذكره ثلاثة ايام
 في اية وثلث ليل في اية اخرى واليومين جمع من وجه فالجمع
 من كل وجه احتياطاً قال لا يحصر في صدقة الوطر والكان
 والنذر الى فقير اهل الدعة وقال لا يحول في ان صدقة واجبه
 فلا يحصر فيها الى الذي كالزكاة لهما ان محل الصدقة مطلق العقدا لقوله

تعالى ما الصدقات للفقراء وقوله يحفرها ويوتوها العقدا فهو
 حركهم الا ان الزكاة قد حوت مصداق وهو قوله علم لعا وهو
 الله عنه حذها من اعنائهم وودها في قولهم حتى الباء على قصته
 الدليل واحد قول محمد علي حذها من اعنائهم
 رحمهم الله قال اذا عرض شهر رمضان كله ثم صح يوم ذكر عشرة
 ايام ولم يصمها ثم مات فعليه صوم عشرين ايام لا عشرة في طاهر الرواية
 حتى يطعم عنه لعشره ايام وعني ما ان عليه صوم كل الشهر له انه
 لم يترك من ايام الا هذا العدد فلا يلزم الا هذا العدد لانه ان مائة
 عشرة صالحة لعشره العشرة الاولى والوسطى والاخرى حصاد
 كانه اذ دل الكل قال صدقة الفطر لا يجب بها الصبي
 والمحنون قال لا يجب له ان مائة عباد فلا يجب على الصبي المحنون
 كالزكاة لهما انما مؤنة فاشبهت النفقة دل عليه قوله علم
 اذا عمن تموتون لعلم ان مائة من باح الموت فحسب عليه كالنفقة
 بخلاف الزكاة لانها عباد تحضه قال اذا قال لله على
 ان صوم دحيا او عتقت دحيا فصام او عتقت شهرا قبله
 او ذكر الصلوة على مائة الوجه لم يحسن عن النذر وهو قوله في
 رحمه الله وقال لا يحول في ان النعم عباد بدنية او ماني مخصوص
 فلا يحول فيها عليه كصوم رمضان قبله وصلوة الطهر قبل
 الوقت لهما انه ادى الواجب بعد وجوده فحينئذ كالموت وان

نصفها

سورة النور

وذهب فصدق قلبه والخاص به شيئا ان الداخل تحت النذر ما موقرته
والقوة تعين القول لا تحصى الزمان بخلاف صوم رمضان صلوة الطهارة
لم يوجد سبب وجوبها ما قوله
لي حنفه على خلاف قول لي يوسف ولا قول محمد رحمهم الله في مسئلة الاعتقاد
بالاحليل مرتين قوله لي يوسف ما قوله لي يوسف على خلاف قول
محمد ولا قول لي حنفه فيه رحمهم الله قال اذا ذاق الهلال غبارا قال لي
ليوسف ان كان قبل الزوال فهو الليله الماضيه حتى لو كان قبل الزوال
افطروا وان كان بعد الزوال فصانوا وان كان بعد الزوال فهو الليله
الجائيه وعني محمد لا يعتد بالردية باليهناد ولا بتعلق به صوم ولا فطر
حتى ترى عيشيه حيث ترى الهلال له ان لم يعتد به فيه الهلال
هذا الوقت لا باليهناد لان سائر اليهناد تتصور فيه الرويه لجزء البصر
وان لم يكن اس الشجر لا لي يوسف قوله علم صوم والرويه وان فطروا
لرويه الا انه لو راي قبل الزوال فهو الليله الماضيه لا الجائيه
اليها وان كان بعد الزوال فهو الليله الجائيه لانه اقرب اليها قال
اذا قال الصائم سألم الله لقوله علم من قافلا قصدا
عليه وان عباد وهو دون سألم الله لم يفتطم بالايجاع وان عاده فلذلك
عند لي يوسف وقال محمد يفتطم فان عاده وهو سألم الله والحمد لله على
العكس راجح ومن حلال الله عند لي يوسف لم يوطؤه عند محمد يفتطم وان عاده
عند لي يوسف رحمه الله لا يفتطم ايضا وان عاده عنه دوأتان

ادام علا الفهم مع

وان تقنا

غدا وانه لا يفتطم وهو قاسر اصله وانه يفتطم لئلا اجيب
الفتطم لا يخرج وان تقاسم الله اظن بالايجاع والخاص به ان محمد ارجح
الله بغير القول حتى فساد الصوم لقوله علم من تقاسم قوله القضا
والاعاده قول كالتقير لي يوسف باعتد الخرج لان الله يفتطم بالاحمال انما يحقق
بعده الخرج وذلك انما يحقق سألم الله قال اذا طلع العيد كما في الوصوه
وهو محال لاهله فان تنوع من ساعته فسد صومه وقال محمد لا يفسد
له ان هذا شيء لا يمكن الخرج عند فساد كاتواع الناس بعد ما ذكر
لا لي يوسف ان الانواع اخراج وهو بعض الوطى الا انه اخر الوطى
معتبرا وقوله وان العباد قوله عهد وهو مفسد وان النسيان وقوله
مع النسيان وهو غير مفسد قال لي يوسف قد يفتطم عن عهد حيث
مما لا حيث حق وقال محمد حيث هو ليمان الواجب على المولى وهو المولى
فمعتد حاله ومكانه لا لي يوسف ان العباد عليهم والقوت نسهم
جالمهم ومكانهم كالزكوة توتي حيث المال قال انما الخدم
الذين ادعاه مؤلفان وثبت سببه متهما وعليها صدقة فطر لم عند
لي يوسف على كل واحد منها نصف صاع من حنطة وقال محمد على جميعها
نصف صاع له ان المولى عنه واحد والسبب ذاته فلا يستورد المالك
مع التجار لا لي يوسف ان السبب ذاته وبلى عليه وقد وجد
كل واحد منهما اداس عمه وبلى عليه قال اذا قال الله على صوم
النوم الذي يقدم فيه فلا فعدم فلا ان قبل الزوال بعد ما اكل هذا الرجل
ادبوا الزوال ولم ياكل

وعن أبي يوسف انه يلزمه قضاء كل اليوم وعن محمد انه لا يلزمه شيء
 له ان المعاقب الشرط كالمفوض عند الشرط وقصاره كان يوجب
 لا اكل لله على صوم هذا اليوم لاني يوسف انه اضاف النذر الى اليوم
 مطلقا نذر ولا اكل فصم الراحه محمد عراج انه سبب الاكل
 فليزعه القضاء اذا قالت المرأة لله على ان صوم غداهم لم يخاصن
 في العدا **باب** ما نفى كل واحد
 من اصحابنا الثلاثة فيه يقول على حده قال ابو حنيفة اقل العكاف
 البقل مقدور يوم وقال ابو يوسف مقدور ما كثر النهار وقال محمد
 مقدور يساعده ان لا اسم يقع على هذا القدر وهو المنتفع به فاليه
 تقديره ولا يشرط الصوم ليجب الاعتكاف البقل لقوله عليه
 ليس على المختلف صوم الا ان يوجب على نفسه اي يوجب الاعتكاف **باب**
 لاني يوسف ان اكثر الناس عتله كله لاني حنيفة قوله صلى الله
 عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم واكل الصوم مقدور يوم
 قال زهير على قول اصحابنا جميعا
 قال زهير رحمه الله اذا طلع العذر من مواعيد اهله او كان يفعل
 ناسا غدا فاذن ذلك فانفق من غير ان يشهد صومه وقال ابو
 يوسف ومحمد لا يفسد صومه ولو لم يفرغ من عماره النساء في الطلوع
 وقد مر في باب لي يوسف في جميعهما الله قال في صوم ومضان
 تنادي بغير اليه للصوم المقم ولا يجوز للمكاف لا بالينه من الليل

واما الذي قلناه اي
 بوجوب الاعتكاف فليزعه
 الصوم

حنيفة

والمرقن

وعندنا لا تنادي الا بالنسبة له ان النسبة للغير هو متصور حتى
 الصبح المقم فلا حاجة الى النسبة ومحمد يوجب حتى المسافر يحتاج
 الى النسبة لنا قوله عليه السلام لا عمل بالنسبة ولا الواجب عليه صوم هو
 عباد ولا وجوب للعبادة الا بالنسبة المقرب قال في اذا اوطد
 في رمضان سعيه او لم يمت الكفار ثم شرف به مكرها بعد ذلك سقطت
 عنه الكفارة وعندنا لا سقطت عنه الكفارة له ان هذا العارض
 لو قارن الا فطارد عنه وجوب الكفارة فاذا طردى عليه سقطت كالحض
 والمرضى لاني سبب الوجوب هو الشئ فلو سقط الواجب
 انما سقطت بهذا العذر وان لا يحطل عذر الا انه حصل من عيب
 صاحب الحق هو الشئ بخلاف الحيض والمرضى فما حصل
 من حمله صاحب الحق قال اذا اتى الصائم ما من امرئانه
 من لطعام فطره وان قل عندنا القليل لا يطر له انه وصل
 المؤذي الى خوفه فصاد كاسلاع شبيهة لنا ان القليل ضروره
 لانه يقع من امرئانه فندخله غير قصد بخلاف ما اذا ابتداء هذا
 قال الصائم النام اذا ضب حلقه ما في وقت النامه لا
 تفسد صومه وعندنا يفسد صومه له ان هذا العذر الثاني
 وفيه نظر لنا انه وصل المؤذي الى حق فيه وذلك بناء على الصوم الا
 ان الناس في صائم بخلاف الناس وهذا ليس بمعناه لانه ذلك
 بقلب وجوده وهذا لا يقلب وجوده قال في صدق الفطر

خبر

في العبد المستر بشرط الحجاب على من لم يخبر فان كان لها على
 المالك وعند ناسي على من تفر على ملكه ان لم يخبر اذا كان المالك
 فالملك له وان كان المستر فكذلك عند ما وعند ما حين ان لم يكن
 مالكا فهو كالمالك في حق استحقاق السقعة في الاداء المستر بحجب
 منه الاداء على في المالك بالخبايا واذا كان موكلا او كالمالك
 يجب عليه ان صدق الوكيل بتبني على المالك والمالك موقوف فكذلك
 ما يتبني عليه بخلاف السقعة لا يطلب السقعة بصرفه بل بالخبايا
 فماله لانه كالمالك قبله قال اذا نذر ان يصلي في مكان وصلي
 في مكان هو ذنبه الفصل لا يحسن وعندنا يحسن له انه ادى
 بان يفتي بالتزم لنا ان لم يفتي القدره ولا يقال من مكان الى مكان لم يفتي
 فلا يلزمه قال اذا نذر ان يفتي رمضان بعينه اعتكف
 بصومه فان صامه ولم يفتي فيه فمطاعه وعندنا فان لم يفتي
 شهر بصوم مضى والى ان لنذرنا لا اعتكاف لا يحسن الصوم انما
 بل صوره صحة الاعتكاف في هذه الصوم الصوم واجب بدونه
 فلا يقع بدونه وجبا للصوم فكيف يجب عليه الصوم عليه بعد
 في اعتكافه لا يصوم فلا يجب عليه لانه غير نذر لنا انه لا يفتي
 الشهري في الترام الا اعتكاف شهر مطلق ذلك الترام ما لا صحة له الا به
 وهو الصوم كالترام الصلوات الترام في الصوم
 قولنا في خلا قالوا اصحابنا جميعهم انه قال صوم رمضان

ما ادى مطلقا لئنه ونه النفل وعندنا ناسي له ان صوم
 فرض فلا ناسي الا لئنه الفرض كالقضاء والكفارة لنا انه صوم
 عن فلا يشترط فيه الا لئنه الفرض وذلك حاصل مطلق لئنه
 كالنفل خارج رمضان قال صوم رمضان لا ناسي الا لئنه
 من الليل وعندنا ناسي يفتي قبل الزوال له ان لا يسأل
 اول النهار عباد كالمسأل اخبرنا انهار فلا ناسي بدون
 لئنه كالقضاء لنا ان الشرط قرأ لئنه باول جزء من القرآن
 بطل الا حرام يوزن في التقديم اخلا الكعبه لئنه وقد وجد
 الا ان اجوزنا لئنه من الليل بطريق الرخصة بخلاف القضاء والكفارة
 ان لئنه الليل شرط قال اذا شهد على صلات رمضان وحده
 ورد القاضي شهادة فشتع ثم افطرب بالجماع فعليه الكفارة وعندنا
 لا يجب عليه الكفارة لكان هذا اقطاعا كاملا لا في الطام بها اذا
 بين بالبدنية لنا انه يملك فيه عمة عدم الرضا به لا دليل
 الردية عارضة دليل القلطة الردية وموقوفه بدعي الردية
 مع ميساواه عمة اياه اسباب الردية بؤد المسامحة ودمه للمرئ
 والشبهة مانعة وجوب الكفارة قال الصائم اذا عصف فرقع الماء حلقه
 من غير قصد لا يفسد صومه وعندنا يفسد له قوله عليه لم دفع عن
 امي عن البلاث الخطا والنسأ وما استكر هو اعليه ولانه عزمه
 النسأ في العدد لنا انه وصل المؤدى الى حوزة نفل غير وذكرنا في

النفق

الصوم واما الحديث فالمراد به دفع الائمة وليس هو كالناية لان الامعاء
تغلب على تسعة وهاهنا تسعة في الجملة وانما وصل بضم
بعضهم منه فالك اذا ضمت المارة حلقا لصام النام او خومت
النامة فعلى هذا وقد مر في باب دخول البعل لا يلزم بالشرع
وعندنا يلزم له قوله عليه السلام هائي دعي الله عنها حتى افطرت
في صوم البعل ان ريت فاقضي وان ريت لا وقوله عليه السلام الصيام للبطون
او بنفسه لم يزل السمع ولا به خيرة السورع فكون مخترا في المصحة
لان كل قول غير مخترع لنا لان الامتناع عن الصوم ابطال لما انعقد
سبب الثواب وهو الصوم في اقل اليوم وابطال العمل حرام فلو لم
المصحة تجردا عن هذا الجرام وحدث ان هائي محمول على التخييل والى
في القضا والمرا ذم الحديث الثاني الخيرة في الشروع المصحة يدل
انه انما هي الخيرة الى وقت الزوال وهو خيرة الشروع لا خيرة المصحة
قال اذا افطرت في رمضان بالاكل والشرب لا كان عليه وعندنا
علمه الكاهن له ان الدليل في وجوب الكاهن لا في التوبة كاقبه لرفع الرب
الا اننا نرى كاهن العلة في باب الواقعة فيتم المتبادر منه على قصته الدليل
لنا ان الكاهن في باب الواقعة يعلم بحجابه افساد الصوم ومدة
حجابه افساد الصوم والشرع الوارد فيه غممة تكون وادها ههنا
قال في المظا وعنه في باب المواقفة لا كاهن عليها اطلاقا في
وهو قول في وجهه انه في قول يلزمها وتخييلها في قول

ما لم

97 مثل مدعينا وعندنا علمها الكاهن له على القول الاول مامور في المسألة
المتقدمة وعلى القول الثاني ما مودة الوطى وكان على الزوج كثير الاعتسال
لنا انما شاذت في الروح في افساد الصوم فتشادكم في وجوب الكاهن
قال اذا واقعا مودة في افساد الصوم فتشادكم في وجوب الكاهن
او طاردا كاهن وعندنا فالكف كاهن واجبة له انه لو دد المحجب
وهو لا فطاردا بالمواضع فيتعذر المحجب كاهن الطهارة والتمسك
ان الكاهن انما وحت لم يزل السمع ولا به خيرة السورع فكون مخترا في المصحة
في هذه الصوم لا يفيد معنى الدخول لخصوله بالاول فلا يحب
بحلاف كاهن الطهارة لا في حكم الطهارة حرمة موقفة الى عاهة التلغير
وقد تعدد الطهارة فعدد هذه الحرمة وبحلاف كاهن الطهارة
وجبت خبره كاهن حرمة اسم الله تعالى وقد تعدد المصحة قال اذا
وجبت علمها الكاهن فالا فطاردا بالمواضع ثم حاصت في ذلك اليوم
او رخصت لا سقط عنها الكاهن وعندنا فالكف كاهن واجبة له انه لو دد المحجب
بعد تقرب الوجوب فلا سقط الوجوب كالمسجد لنا ان عذراف
المحصر في المرض يودف السبب في الماصي لانه يستلزم هذا اليوم لم
يكن يوم صوم في حقهما والسبب يمنع وجوب الكاهن بحلاف السفر
لا نه يولى باحتنا في محمول كالمسجد قال في الا فطاردا بالمواضع
افضل وعندنا اذالم بالحرف المسقة فالصوم احصل له قوله عليه
لسن من الصيام في السفر لنا ان ليس علم صام في السفر حتى

على حد

في هذه الصوم

شكى الناس له الجهد فافطمهم ثم قال فطاد ولان الصوم عزم
 والا حذرنا من اعتقاد الدخيل اولى كحبل الدخيل مع اعتقاد
 حواد المسح على الخبز وما دوى الحديث وده الحق من بركة وقد
 انعشى عليه الصوم **الس** افا كان عليه قضاء ايام من رمضان فلم
 يصمه حتى حار رمضان الثاني يصم وتغذي عنده من الطعام كل يوم وعندنا
 عليه الصيام لا غير لما قيل في قوله من ايام اخبر عن غيره ذكر الفدية
 وما تلاه لا في حاشي البسمة اي لا يطبقه وهو الشرح الثاني العاقل
 في الصوم على وجه لا يذول **الس** وكذا الموضع والمحال
 اذا اظهر ما تقصينه وتقد بان هذا النص لان منعه افطارها
 حصلت له صوم اللام والولد في حق الصيام النفع للام والفداء لغير
 الولد الا ان يقول لا صوم على الولد فكيف يجب لاحد شئ
الس اذا كانت اشياء وعليه صلوه او صوم فعلى الذين
 ان يصلي ويصوم عنه وعندنا لا يصلي ولا يصوم عنه له ان يصلي
 عليه اختارنا بذلك بعد موت النبي لنا ان المشهور ما روي عنه عليه
 انه قال لا يصوم احد عا حده ولا يصلي احد عا حده وما
 روي عنه ولد من عكازة بدنية والمقصود منها الا بتلا بجزء
 المشقة وهذا لا يحصل باء الفدية بخلاف **الس** صوم كان
 اليمين ثلاثة ايام مطلقة وعندنا ثلاثة ايام متتابعة له قوله على صيام
 ثلاثة ايام من عزم كبر الساب لنا قوله عند الله من عزم صيام ثلاثة

في كل يوم على البر يطعمه ودر طعام

في كل يوم

98 امام متابعات وقراءة لا تحلف عذر والله اعلم في العلم
 وهو مشهور بحسن تقييد المطلق **الس** المحسن اخاف
 بعض الشرا لا يلزمه قضا ما مضى وعندنا يلزم له انه اذا استوجب
 الشرع منع وحسب الكفر فاذا استوجب المنع منع بقدره كالله
 والصبا والحاجب عدم الفدية على الاداء انما للصوم واجب
 عليه ودمضان بدليل الوجب وهو قوله تعالى كتب عليكم الصيام
 اي يصيرون الشرا لا يصوم الوجب وقد يتركه فيجب
 قضا وعليه كالنام والمفم عليه بخلاف ما سوعب لان ثمة
 وخد المسقط وهو الجرح لرحمته في وخلفه اخرى المقام
 مقام التكرار وهو العذر **الس** والكفر والصا **الس** بكوه
 السؤال للصام **الس** اخبر الهناذ وعندنا لا يكره له انه يترك الحلو
 وهو ما هو من عزم فاشبه اذاله دم الشهادة بالفضل
 قوله عليه خذ حلال الصام السؤال ولان ظنة فاسب
 المصمصة وعاد كمن من الحلو ويؤخذ الحلو ولا ان يتركه قال
 اذا نذر ان يصوم العزم واما المشرع فلا يلزمه شئ وهو قوله في
 وعندنا يلزمه فيمطر ونقص يوم اخبر له انه لا يتركه
 وقد قال عليه لا ندر في مصمصة انه تقى وما في مصمصة انه
 مني عنه لقوله عليه لا لا تصوموا هذه الايام الحديث لنا
 انه لا يصوم مشروع مصمصة النذر له لقوله عليه علم يدر وسمي عليه

عن

الوقاع اسمي ما ذكره ابو سعد وقد ورد عن عبد الصوم لا يجزى عجز
 الصوم لان الصوم لا يقبل قضيه الهى لانه مشروع كالصلوة
 ارض المقصوده والى المقدار من الخطه ٢ صدقة الفطر صاع
 وعندنا نصف صاع له قوله عظيم انى عبد الخدي رضى الله عنه
 كما خرج عن عبد ربه الله عليه السلام الخطه صاعا كما يخرج
 من امر والسور صاعا لانه عبد الله بن ثعلبه بن صغير العبد
 ع النبي عليه السلام قال ٢ خطبه اذ واعن كل حر وعبد صغير او
 كبير ذكرا وانى نصف صاع من خطه او صاعا من شعير او صاعا
 من تمر فاما حديث ابى عبد الخدي رضى الله عنه فمما لا يدرى
 الذناب طوعا ولا نكاحا ولا خدما ولا ذنبا او لى لا يوافق الا بوجوب
 من حيث المجازة والقيمة قال ٢ وقت وجوبا عند
 ليلة الفطر وعندنا ذكرا حول يوم الفطر ان من صدقة
 (محتصة بالفطر) الصوم لا يطلو الفطر وذلك هو الخاد
 قال ٢ وجوبا على من ملك فضلا على موت يومه وعندنا سطر
 صباحا وقمة نصاي فاضل ع حاجته ان الخطا يطلق
 تناولا لقتار وحد قلنا قلنا عظيم لا صدقة الا عن غير
 ولا لشرط هو الملك المستتر كما باب الزكوة ولم يوجب
 قال ٢ ولو دى عن كل موعنة وهم يساوه واولاده الكاذ
 وعندنا لو دى عن بلى عليه ونحوه وهم مالملة واولاده الصفا

وقال ابو سعد
 الفطر
 وهو ما يدرى
 وهو ما يدرى
 وهو ما يدرى

ور

ذونا لكباد والنسالة قوله عظيم اذ واعن نحوون لنا انى
 عظيم بنى هذه الصدقة على المونة المطلقة لادوى من الحديث وذلك
 اما شت بالولادة والمونة المنة على الدابة والحارضة كالادوا
 والفلاح وهذا لا يحق حول لكباد قال ٢ وبلغه عبد
 اشتراء للبحار وعندنا لا يلزم له قوله عظيم اذ واعن نحوون
 مطلق وقوله عظيم اذ واعن كل حر وعبد لنا ان الزكوة واجبه
 بسبه فلو واجبا صدقة الفطر لادوى لنا وهو منى الشرع
 ولا لشرع بنى هذه الصدقة على المونة وصد العبد بعد للبحار
 لا للمونة قال ٢ ولهم عن عبد الايق وعندنا لا يلزم
 والمحرم ٢ ذكوة الصغار قال ٢ ولا يلزم عن عبد الكافر
 وعندنا يلزم له انه دوى وهذا الحديث عن كل حر وعبد
 الملمين لان لكباد ليسوا اهل الظاهر وهذه الصدقة
 لاهل الظاهر لنا عموم ما دوننا الحديث ونكلا الزيادة
 غير مشهور وليس ثبت فنعلم بما جفا المطلق بالمقد وما
 ذكرنا المعنى فلنا الوجوب على المولى وهو من اهل
 العبد الوارث من ابيه عظيم ما صدقة الفطر واجبه عندنا
 وعندنا لا يحب ومثله النصاب المستوك في الزكوة
 وقد مرث قال ٢ اذا نذر اعتكاف يوم لزم له عكاف
 دون الصوم وعندنا يلزم له عكاف بالصوم له قوله عظيم اذ

الصدقة

ليس على المصلي صوم الا ان يوجب على نفسه قالها كانه عن
 الصوم لا نكاه عن اسم من ذكره ولم يتق هنا الا اسم الصوم وذكر
 ان الصوم ليس بشرط لا عكاف الفل ولو كان شرطاً لشرط
 الفل كالمطارد للصوم لنا قوله عليه السلام لا عكاف لا يصوم وعن
 علي رضي الله عنه ماله والمعه انه لو قال الله على ان عكاف صائماً
 يلزم الصوم بالاجماع وانما وجب من حيث هو شرط للراعي
 الواجب لان قوله صائماً نص على الحال كونه دخل الادراك
 او نص على مصدره ومحمد وف كقوله صريته وحققاً اي صريفاً
 وحققاً وكل ذلك لا يوجب حوك الصوم في البدن اما حدث
 على رضي الله عنه فلما ساد وناه انصاعه بعد صومه على الاكل
 بعد ذلك الحيز واعكاف لنفك ممنوع على واه الحس عن لحي
 لا يجمع بدون الصوم قال **الس** اذا جلت المقتل امراته لا يفسد
 اعكافه وانما نزل في قول وهو قول رجب ورواه بعض
 النسخ بفسد الاعكاف وعندنا ليس بالمعكوف ان يفعل ذلك
 ولو فعل وامني صدا عكافه له على القول لانه ليس بمباشرة
 حقيقة فساد كالنظر وعلى القول الثاني انه داعي الى المباشرة
 فالجواب احتياطاً لنا ان المفسد هو المباشرة لقوله تعالى ولا تباشروهن
 وانهم عاكفون في المساجد او كما في معناه فضا السهم والنفس
 الا انزاله معناه وبدونه لا قال **الس** لا يخرج المقتل للجمعة

ان

ولو خرج اليها فساد عكافه وعندنا يخرج النكاح ان الجمعة
 ان كان فرساً في الجملة لكنها تسقط باعداد فساد كصلح المختار
 وانما الغرض انهما يفسدان الاعكاف والجماع ان لا عكاف
 لست ومذا لقيضه لنا قول علي رضي الله عنه المصلي يخرج للمطارد
 والبول والجمعة والمعه ان هذه وطيفة عمه لا بد منها فساد
 كالمطارد والوضوء بخلاف صلوة المختار وانما الغرض ان
 ذلك قد يقوم بغيره قال **الس** اذا قال الله على ان عكاف
 شهراً ان شاذق وان شاتبع وعندنا يلزم متابعاً انه
 لم يلزم الشاتع نصاً فلا يلزم كالصوم لنا ان الشهر متتابع وكه
 صاع لك عكاف في شهره الشاتع كما في المني والاحار بخلاف الصوم
 لان للمني ليست بصالحه فلم يكن في ذلك صل متصلاً قال
 اذا قال الله على ان عكاف شهراً فهاش بعد نصف شهر ما في شهر
 قدما اذ ذلك وعندنا عليه اعكاف شهراً انه لا يقدرا على
 هذا العدد فيستقدد الوجب به كما في فساد مضى لنا انه التزم الكل
 والمداي فيما يلزمه العبد باحصاء الصوم لا المحقق انه لو قال لله
 على الف حجه لزمه الكل وان لم يصح الف منه قال **الس** واذا قال
 لله على ان عكاف ثلثة ايام لا يدخل الثلثة لغيره والى في الوجب
 وعندنا يلزمه اعكاف ثلثة ايام بلها له انه لم يذكر للمالي
 الا ان للثلثة المتخلتين دخلها لضرورة الوصل ولا ضرورة في الوصل

وقرر

لنا ان ذكرنا لا علم ذكرنا ما اذا علمنا من الثاني بدليل فصد ذكرنا علم
ايام ثلاثة وكذا الليالي ذكرنا ما اذا علمنا من الامام لقوله تعالى ثلاث
السال سوا فصد الاطلاق على علمه فاح
قول مالك على خلاف قول اصحابنا وجميعهم انه قال مالك رحمه
الله لا تقبل شهادة واحد على حال رمضان وعنده ما يقبل له
ان هذا نوع من الشهادة فيشترط فيها العدد كسائر الانواع لنا
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال شهادة الا عراقي على دونه مدان رمضان
وحدده ولان هذا خبر في الدين ولهذا لا يشترط فيه انظر الشان
قال صوم رمضان كله شادي منه واحد من اوله وعندهنا
يشترط لكل يوم منه على حدة له ان صوم كل شهر عبادة
واحدة وجبت بحاطب خطاب واحد لقوله تعالى من شهد
منكم الشهر فليصمه فتشادي منه واحد كما اذا تدان بعكف
شهر اجمع منه واحد كذا في هذا لان صوم كل يوم عبادة
على حدة ولهذا لا يتعلق بحته او ثبوته فساد كالصلوات الخمس
في يوم وليلة واما الاله فالمراد بالشهادة فاما والامام بسعد
قال اذا صام رمضان عن واجب حتى هو لا يعلم انه من رمضان
حاذي ما روي عنده ما روي عن رمضان له قوله عليه السلام وكل امرئ
ما روي الا انه اذا علم انه من رمضان صام عبادة لا عبادا
الشرع عن قصد لنا ان الامور مطلق للصوم وقد وجدنا

101
المحدث قلنا انه نوى الصوم فحصل له الصوم قال اذا
نظر احدا في شهره وادام الطرح حتى انزل فصد صومه وعندهنا
لا يفسد له قوله عليه السلام لا تنس الطرح الطرح فان اوله والثاني فصد
عليك وانما يكون عليه اذا كان معتبرا بشرا حاد ولا نه قصا الشهر
فصاد كالمثل لننا ان الفصد للصوم هو الجماع او ما
هو معنى وهو قصا الشهر بفعل المحل كالمثل والربط
ليس بفعل المحل فصاد كالفكرة وانما الحديث المراد منه الام
قال اذا حصد صومه بالجماع ولم يمت الكفارة فان شا
اعقود فيه وان شا اطعم ستين كفا وان شا صام شهرين متتابعين
وعنده فان كان حذره ففعله حرره له وان لم يجد فصام
شهرين متتابعين لم يستطع اطعم ستين كفا له ان الحصاد
ثابت وكما في الخبر هذا الصدد وكذا مذكور في كل كتاب
لنا ان المنصوص عليه حديث لراعي محمد بن عمار في
ما ذكرنا ان عه ذكر بكرا او فاهي للتجديد قال في كتابه
في النظم بسا وباكل مالا لو كان عادا وعنده فالا حبل له
ان الكفارة حكم متعلق لا فطار وقد وجد فصاد كالوفا
لنا انه افطار ما فضل له لا نفوت معنى الصوم وهو غير النفس
بالجوهر فلا بحث الكفارة قال اذا اسلم الكافر بعض
نهار رمضان فعليه صوم ذلك اليوم وعندهنا لا يلزم له

ساوله الخطات وهو اهل فلا يحل اخلاوه عن الوجوب واذا وجب
ما يفي منه وحب ما مضى لا نه لا يتجزى لنا ان ما مضى لم يلزمه لعدم
الاجليه فلا يلزمه التاثير لانه لا يتجزى ولا يفي ليس بصوم فلا
يدخل تحت الخطات بالصوم قال اذا اكل الصائم ناسيا فطر
وهو قناش وعنده نالا يطق وهو استحسن له ان الاكل ضد الصوم
لانه لو عنه فلا تحاميه كالكلام الناسي في الصلوة لما قلناه علم لذلك
الاجل ثم على صومك فانما اظهر الله وقال قطع نسيه لا اكل والشرب
عنه فلا يكون منافيا للصوم قال تكره للصائم ان يشرب
بالسواك الرطب وعنده نالا تكره له انه يورث الصوم على الفساد
لنا ان حاشا الوارد في الزرع في السؤال عن فصل وما ذكره
اليعرب من طلال تلك البطونه ان لا يغير فلا يضرك كالمضمضة والنجس
قال الحنك اذا استوحش الشهر لم يمنع وجوب الصوم
وعنده قانع له انه لا ينافي هلته الوجوب كغير المستوعب فلا
يمنع الوجوب كالا عمالنا اني لم نجد من الحنوك الوجوب لاجله المخرج
معملنا استعاضا الشهر جدا فاصلا عن الممتد وغير الممتد بخلاف
لنا عمالا نه لا يمتد شهرا عمالا كالنوم قال الشه الفاني
اذا عجز عن الصوم ولم يصم فلا فدية عليه وعنده فاعلته الفدية له
انه عجز لا يذول فمنع الوجوب فاذا ترك ما ليس عليه لا يفي كالمضي
لنا قوله تعالى وعلى الذين يطوفونه فدية حارة النفس وعلى الذين يطوفونه فلا

سأله

يطوفونه

وهو في الشهر الفاني باجماع الصحابة وصولا به عليهم قوله بانه
عاجز عن الصوم فلنا في ولكن العجز عن الصوم لا يمنع وجوب ما
لقوم مقامه وهو الفداء قال على المولى صدقة الفطر عن
مكانه وعنده نالا يحب عليه ذلك له انه عجز لقوله عليه السلام
عند ما يفي عليه درهم لنا انه صار اخفى نسيه واكثابه خرج عن
ولادته وموته وما شرط قال اذا كان المولى عجزا
عبد لا يحب على المولى صدقة فطر عبد العبد وعنده نالا يحب له
انه يضاف الى العبد عر فاله الى المولى لنا انه ملكه من كل وجه داخل
ولادته وموته قال صاع من قطيع حمار صدقة الفطر ولا
يعتبر القيمة وعنده نالا يحب ان على اعتبار القيمة له كما دوى في بعض الاجاب
او صاع من قطيع يودح صاع من صاع او صاع من غرنا ان المشهور
في الحديث ان شاة البلاء الحنطة والشعير والقمح والحناء وجرها على
على اعتبار القيمة لودى في الاناء فانما نسيه فلا يحرمه وانه عجز
مشهور قال تكره صيام سبعين سوال مصل يوم الفطر وعنده نالا
لا تكره وارا حلف متاكرا في فصل له انه نسيه فاصلا لكافي
فيما دئم على المفرد فلنا قوله عليه السلام من صام رمضا في سنة حسنة من
شوال فكما صام الدهر كله ورا دواير وكما صام السنة كلها واما السنة
فلنا الفصل في يوم العبد فلا يقع التوبة كما
يا ح قول الحبيب على خلاف قول صاحب رجمه

102

قال ليوحيه لا يحل على الراعي ان وحده فابدا وعند من عليه
 وقدمت الحج فمسله الجمع قال الحل وروى المسند الحرام
 نكره وقال لا يكره لهما قول الله تعالى ان طرايتي للطائفين والعاكفين
 مطلقا له ان حرك المشاة من ثقل الحرجه عاده فكان حركوها اما
 الاية قلنا العكوف هو الحقام دون الجاوزه والدوام قال
 لا يحل الجمع بين الطهر والعصر وقت الطهر يعرفات الا شرط وجود
 احرام الحج والجماعه فيها جميعا حتى لو صلى الطهر وحده او كان فيها
 غير محرم بالحج ثم اجزم وصلى العصر جماعة وقرأ الطهر لا يحل وقال
 لا يشرط الجماعة لا فيها ولا فيها وتشرط احرام الحج والوضوء
 وحدها لهما ان تقدم العصر على وقتها وورد الشرح به لتفريع الوقوف
 والمسفره وعن فيه يسوالة ان يقدم الصلوة على وقتها البرحلاف
 القياس في الشرح به في صوم وحده الاحرام والجماعه فيها جميعا
 وفيما وراه يبي على قصه القياس في ما ذكره المعنى لا يصح لانه شريح
 يمكن اهم من اداء الصلوة جماعة لا لما ذكره لان الصلوة لا يمنع الوقوف
 قال الفتح افضل الاجابة باجماع اصحابنا في طاهر الرواية
 وعن اي حصة ان الافراج افضل من هذه الرواية ان الفتح يقع كل سفره
 للعمرة والمفرد يقع كل سفره للجمعة وكان وفي طاهر الرواية ان الحج
 من العبادتين وفي احدهما كالقيل وما ذكره المعنى قلنا العمرة وان
 تقدمت فعلا ما يبي تنع الحج فكان سفره للجمعة والسنة قال كونه في مكة

واعتمد في الشرح ثم خرج الى لصورة ثم عاد الى مكة ورجع من علمه ذلك
 فهو مجمع وعلمه من المشقة وقال لا يكون متمعا لهما ان لفتح اداء العمرة
 سفر واحد وحكم السفر الاول بطلان من اسفرا حرج فصاد كما لو
 عاد الى الكوفة ثم جاء من عامه له ان حكم السفر الاول قام ما لم يتم
 باهله اما ما صح فصاد كما لم يخرج من ليقات علاضا اذا عاد
 الى الكوفة لانه لم باهله قال الفتح ولو افسد عمرته ثم خرج الى الكوفة
 ثم عاد وقضاها وخرج من عامه ذلك فهو ليس بمجمع وقال هو متمع لهما
 انه خرج الى الكوفة بطل سفره الاول لما جرد فاذا عاد هو اقامي
 فكون له المسفرة له ما ذكرنا ان حكم السفر الاول مارة فصاد كانه
 لم يخرج من مكة واهل مكة لا يفتقروا له عندنا قال قاضي النسيك
 عن الزمان كتابا خبر الحاق وطواف الذمار عن نام البحر وتاخير
 روى الحما والى اخرا دام الشريفة بوجع الدم وقال لا يوجب لهما ما
 دوى ان رجلا جاء الى سول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول
 الله خلعت قبل ان ادع فقال افعل ولا تجرح فقال اخذ حلقه فحل
 ان روى فقال افعل ولا تجرح فماسل عن تقدم او تاخير ذلك
 اليوم الا وقد اجابنا فقول ولا حرج له انه ادخل بعضا فيه فانه
 محاور المسقات بغير احرام والا فاصح عن عرفات قبل العود ويطالب
 الحج بمحرم بالدم واما الحديث كان من بيننا حين لم يسفر افعال
 المناسبة دل على انه سئل في ذلك اليوم ففت قلنا اطوف فقال

103

ذلك

العام
اسم موضع

افعل ولا جرح وذلك لا يحون بالاجماع قال اذا حلق اللحم
شعر المجامع فعليه دم وقال فيه الصدقة لهما ان لم يعلما احتشم
وهو صام محرم بالقاحه ولا يتوضع به علم ادبكا ما ياكل بالدم ولا ين
شعر المجامع حلق تنبعا للرايس فصار حلقا للشارب له ان موضع المجامع
على مقصودا فان المجامع كان مستعمله للجرب واكثرهم عمر حلق
وفهم فصار كالا يربط والبقائه واما الشارب دوى على حيوان
ففيه كمال الدم واما الحديث فمحملة انه لم يكن موضع حمايته شجر دل
عليه انه كان يحب به الدم بل يحب ما دون الدم ولا يظن به عليه اللم
ذلك الا عن عذر قال اذا لاد من برت فعليه دم وقال
فيه الصدقة لهما ما دوى نالني علم اذ من يلعن ليس فيه طيب
ومو محرم ولانه ليس لطيب ولينذا لو اكله لا يبره شي له ان الدم من
معنى الطيب بل لعل ما دوى عن ام جيبه المما جعت بدهن يورثي
اختيما مثلا تا ايام فقالت حالي الى لطيب من حاحه وكلني سمعت
من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لاحواه تؤمن بالله
واليوم لا يخرج من محمد على من فوق ثلاثة ايام الا على زوجا لربه
اشهر وعشر ايامه طيبا خلافا لاوله لانه ليس لطيب مطلقا انما
فيه معنى الطيب اما الحديث فلا حجة لهما فيه لانه محمول على الاجود
وعند الاجود محل وان كان فيه دم قال اذا غسل ابيه وحلت
بالخطي فعليه دم وقال عليه صدقة لهما انه دون الحلق فلا يجب فيه

ما يجب في الحلق له انه يترك الشعث ويصل حوام الراس فكانت جنايه 104
كامله قال اذا اكل الرعفتان وحرد ما وطبا اخر وهو
كثر فعليه الدم وفي القليل صدقة والكثير ان يلعن بكله او اكثره
وعن اي يوسف ومحمد رحمهما الله انه لا شيء عليه لهما ان هذا استبراك
لا استعمال الطيب فصار كاكله في الطعام له انه استعمل به
عصو مقصود به وهو الم فكلب الجنايه قال في
المجرب في اليوم الثالث قبل الزوال حاد وهو الاستحسان وقال
لا يحون وهو القياس لهما انه دوى عن بن عمر رضي الله عنه مثل مرهنا
ولانه القياس لظاهر على ما لا دام مذكاه قول بن عباس
رضي الله عنه اذا ادق النهار في اليوم الثالث فادموا ولا ينقيا
في اليوم من الا ولين يد على نصف اليوم لا في الليلة الى نصف النهار
وقت لجامع نصف اليوم وصا هنا جرح الوقت بدخول
الليلة فكان ما قبله وقتا ليكون وقتة مثل وقت سائر الايام
قال يجوز دم من حصار قبل يوم العرو وقال لا يحون لهما
انه دم محلل عام مقام الحلق فصار كدم المصه فهو قوس في البحر
له قوله علي فان حرم فما استسبر من الهدى ولم يترط ما نانا فلا
يحون الدباد على كتاب انه تعالى بالقاس ولا دم كمان لوقوع
الحلال بدون الافعال فصار كمثل الصيد وسائر الكفادات
حلال وحرم المصه والقراية به دم نيك قال اذا دح المحرم

صدرا واكله قبل ان يودي جزاءه دخل ضمان ما اكل في ضمان
 الحرام بالاجماع فان اكل بعد ما ادى جزاءه فعليه قيمه ما اكل عنده
 وقال لا يضمن ما وعده التوبة والاستغفار لهما ان حرمت لكونه
 مستحلا له حنانه على الاحرام وذلك لا يوجب الا التوبة والاستغفار
 وصاد كما اذا اكل محرم اخر له انه سناول محطورا احرامه فله
 الجزا وانما قلنا ذلك لانه علم على ما حرم الاكل في حديث
 قتادة لعدم الاشارة والدلالة وقال صلى الله عليه وسلم ولان
 حرمة في حرم لطلان اهلته للذبح وذلك فضا ما احرام
 فكان محطورا احرامه بواسطة محلا في محرم اخر له في حرمة في حقه
 لكونه مستحسبا فالتسليم لا يفسد حرمه في الهدايا وقال
 ما رواه ابنا ابى عبد الله عليه السلام في حديثه وولد وكري الصبيان رضوانه
 عليه السلام ما رواه عن ابن عباس وعائشة وصلى الله عليهما
 رواه الا شهادته لسنه ولانه مثله لانه حرام وما رواه عن
 وانه اعلم انه اعلم بعلمه لانه اذ كان لا يشهد من اول اعلام
 او يقول كان ذلك ابتداء الاسلام حركات العرب بنيت كل
 حال الا الهدي ولا يعرف ذلك لانه لا يشهد بفعله ذلك لهذه
 الضرورة ثم يبع فالتسليم الفاضل من الضحايا والضحايا
 عن الحواد بالاجماع وهو كفوف لا ذبح واليه وعبر ذلك في
 تقديره على حقه ليرد ذواته وذوات البهائم وذوات الثلث

105 ورواه الرازي على الثلث مان ومادونه عرجان ورواه
 انما دون نصف عفو والرازي عليه مان ومادونه عرجان ورواه
 رواه ابنا ابى عبد الله عليه السلام في حديثه وولد وكري الصبيان رضوانه
 له قولي في النصف فقال قولي مثل ذلك فعل معناه احذر تقول
 وحصل بل معناه ان يقدري لثلث اجتهاد كقصدوك بالنصف
 وجه رواه ابنا ابى عبد الله عليه السلام في حديثه وولد وكري الصبيان رضوانه
 باب اربع وجه الرواية الثانية قوله عليه السلام في الوصية الثلث
 كثر وجه الرواية الثالثة ان الوصية بالثلث فادركه وبالكثير
 الثلث لا يحسن فعلم ان ما رواه الثلث كثر والثلث قليل وجه
 الرواية الرابعة ان الله والكثير يظهر عند المقابلة فالأكثر
 من النصف في مقابل البارة كسر الاقل منه في مقابل الباقي
 قليل فالتسليم اذا حصل المحرم صدقا وضمن قيمته ومضى بطلان حرمه
 او يحسن فاستواءهما في حرم بالاجماع فان بلغ حملا او عناقا لا يحسن
 يحرم عنه كنه بصدق به وقال يجوز لها قوله تعالى فخر اهل ما مل
 من النعمان عرجان وقوله تعالى صدقا بالحق الله ولا يحسن حرمه
 في الهدايا والصحاح في الجملة بغير اللام فان لا يحسن اذا اولد ذبح
 معها وكذا الهدي وكذا في القياس لا يكون اذ اقره
 الدم حرمه لانه يلو ب لا فائدة لا حرمه الا ان عرجان بالنصف
 فالأصل حرمه الا صحت دم المنته ودلك لا يجوز بالصورة وكذا هذا

بالمثلث

وبناء

وفيما ذكر من الصوم انما وجب دمه تعالى الام ولا كلام في قال
اذا احرم و ٢٠ صيدا بربا رساله بالا حجاج فلو ادسه عنه
صمنه وقال لا يضمن لهما ان فعل ما يلزم صاحبه فعله فكان محتسبا
فيه فلا يضمن لهما انه انك ملك الوتر فصرنا ما الاحتساب قلنا
الواحد عليه ترك التعرض يمكنه ذلك على وجه يمكن احذه بعد
للا حلال فاذا قوت عليه ذلك فقد ائلف من كل وجه فلا يكون
محتسبا فصرنا قال المأمور بافراد الحج عن من اذا قوت
وحت عليه رد نفقه الامر وقال لا يجب ويحرم عن الاحرام انه
لتي الامر و زاد لنفسه ميتا لا يتصور الاحرام كما اذا اتجره
لنفسه له انه ما مود تصرفا لبقه الى قطع المساق لما امره وقد صرف
اليه والى عباد اخرى اذ اها لنفسه فلا يقع عن الاحرام كان مخالفا
في الاتفاق صير ما قال من المثال فلنا لم يصرف بعض البقية الى
عبادة اخرى لنفسه قال المأمور بالحج عن عمره اذا اشار به
الطريق عن حات سداح اجبت منزل الامر وقال ابو عمر عن باطن
حت بلغ له ولك لهما ان قد رما فعله لاول وقع معتد به لا يحصل
بامره فصاد كما اذا اخذ من يقه بالحج عن حات والطريق والحق
عنه فانه يحرم صيدا الموضع كذا مراد ان قد رما فعله له ولم
يقع معتد به لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم سقط عمله الا النكاح والحد
ولانه لم يقع موافقا له وهو تصرف البقية الى قطع مساقه وهو وكيل

الحج ولم تقع بهذه الصفة فصاد كانه لم يفعل ميتا بخلاف ما ذكر من
الصوم لان امره انصرف الى موضع موته وكذا يقول من مسلف
قال من حرج الحج اذا اعجى عليه قبل الا حرام فاحرم عنه
اصحابه وقصوا به المناسك حاز وقال لا يجوز لهما ان احرامهم
عنه انما فعل عليه ليس لهم ولا يذ لك الا ما ياب ولم يوجد
الا ما به له ان لا يشانه قد وجدت دلاله حكم عقد الرقعة لانه
لما حرج مع الدفعة كان مستحسنا في تحقيق ما قصد اذا حرم نفسه
فصاد كما لو احرم بم قصوا به المناسك حرم كذا مراد قال اذ
حاز والمساكن بعد احرام حتى لزمه دم فلو احرم عاد الى الميثاق
قال عاد اليه عند الميثاق قبل ان يسأل باله فقال سقط عنه
ذلك الدم وان لم يعد اليه عند الميثاق لا يسقط وقال سقط
لهم ان وجوب الدم بترك قضا حق الميثاق فاذا عاد اليه حرما
قضا حقه وبادل الفاتة له انه ان دخل بعضا في احرامه
ادفاعة وادفاعة يكون حقيقة لا نشا ان يكتن او فاعه
الانشاء وهو الميثاق عند الميثاق ان لود فلا يرفع عما هو وانه
وقوله لئلا ذلك القاب فلنا ليس كذلك لان قضا حوال الميثاق ان تجاوز
حرما فاعه حقيقة او معنى وذلك باعادة اليه ولم يوجد في احرام
لهم وطاف لما يله اشواط او اقل ثم احرم بالحج وفضل وقال
ترك العم في بعض العم بعد ذلك لهما ان دفع العم اسرافا وها

حكم عقروا

في كل وقت يمكن خلاف الخ وصار كما اذا لم يطف للعزم سال
 ان احرام العزم اتصل به الا اذا كان تركه دحضا وابطالا واحكام
 الخ لم يصل به الا اذا كان متناعا معي صناد كما اذا طاف للعين لربها
 وذا داه بخلاف ما اذا لم يطف شيئا لانه لم يتصل به الا اذا والله اعلم
 فاد قول لي يورث علي خلاف قول صاحبه
 رحمهم الله قال لو يورث لكان من الخ من الاسابيع من الطواف قبل
 ان يصلي ركعتين الاول اذا انصرف عن وثلاثة او خمسة او سبعة
 وقال بكرة الجمع من الاسابيع قبل ان يصلي الاول ركعتين
 له كما دوى ان عاشته دعى الله عنها طاف بلاءه اسابيع ثم صلت
 اكل اسبوع ركعتين دوى عنها انها قالت لا بأس بذلك اذا انفرد
 عن وتروى ان الكراهه انما ان يكون للتا حروا ولا يستعمل بطواف احد
 وكل واحد منهما غير مكرره لهما قوله علم من طاف حول هذا البيت
 سبعا فليصل ركعتين فهذا يعني الفصل من الاسبوع عن اكله ولاه
 هو الما قول المتفكر فلا يجوز خلافه وانما حدث عاشته دعى الله عنها
 عملها بها هل ذلك بعد الكراهه في الوقت او الصلوة في البيت
 تسترأ والكراهه ليست لما قالت بل لتوك الفعل المشروع قال اذا
 صلى المغرب بعد فاق او في الطريق قبل ان يصلي الى المزدلفة لا يح
 اعادتها المزدلفة وقال لا يح له ان اداها وقفا وهذا هو
 بعد ما حتى طلع الفجر لا يح عليه اعادتها لما حدث اسامه في ذلك

107 ددا انه كان رد يد رسول الله عليه السلام من عزمه الى المزدلفة فقال
الصلوة يا رسول الله فقال علم الصلوة امامك فدا يقضي فواج
الحال عينا الا ان من حرم واحد نوح العمل في العلم فاسره
بالصباحة صلى الله عليه وسلم وتبين له وقتها فاد دح
ذلك الوقت بان طلع الفجر فالقضا بعد لا يكون عملا لهذا الخبر يجب
العمل لدليل الموح للخواذ في وقت المغرب عملا لدليل قال اذا حلل الحرم
المحلك من الخ والعزم خارج الحرم فلا دم عليه وقاله الدم
له ان لنا خبر عن الزمان لا يوجب الدم ما دون ما اراد حدث به
لك المسله والتا خبر عن المكان مثله لهما ما يوجب حنيفة في الخبر
عن الزمان محمد فرق بين التا خبر عن المكان والزمان فقال الحديث
ودد الزمان لا في المكان والتا خبر عن المكان نوح النقصان
قال المحصر اذا دح عنه المدي حلق ثم رجع ولو لم يجر عن
رجوع من غير حلق في علمه ودوى عنه انه قال هو واجب وقال
حل ورجوع من غير حلق له ان يجر عن طاسا للمناسك بل هو
للبحال وهو ضد الاحرام وكان للبحال فقط وقد حصل للبحال
بالهدى ولا حاجة الى الخلق قال لو اوجب على نفسه لله
بالدلالة عن غيرها غير الحرم وقال يجوز له قوله بطر والبدن
جعلناها لكم شعاعا لله الى قوله ثم جعلها الى بيت العتي لهما
ان الاحكام مطلق غير محصية كان فلا يحصر الحرم كالخبر

لم يجر عن
 الخلق ما في لهما ان
 الخلق ليس من علمه
 المناسك

الهدى لان لفظة يدل على الفعل فعني الفعل الى الحرم اما الاله قلت
 ذلك يدل على حتمه او الهوان دون الله قال اذا لم يرد حل
 حبه ورجل حبه فاحل عن احد معانيها ما جاء حرامه عن نفسه وقال
 صح عن احمد ما رواه البيان ان كل واحد منهما امر ببعض حبه وقد
 خالفهما الى لا حلال بالمجهول يصح لله فان علم احد من اهل
 فقال اهلت بما اهل به ولا لله علم ثم علم بذلك فثبت فكل
 الاحلال بالمجهول وهذا لان الاحلال وسيله الى الاعمال فاحل كل
 الاعمال وقد بين عند المقصود يجوز وقوله بانها موقوف للعنف
 قلنا بلى وقد بين عنه اذا ما هو المقصود بالاحرام قال لا
 يوطع حشيش الحرم بالاجماع لقوله عليه لا يعتل خلاها ولا يقصد
 شوكها ولا اما دعي لانه فيها عندى نوب لا يسهل وعند ما لا تخرج ايضا
 له ان العنق ورد على الوطع والرجل ليس بمعناه لان منع الدواب عنه
 متعدد لهما انه لا فرق بين قطع بالمجل وبين قطع باسنان لانه ولا
 ضرورة فان حمل الحشيش على ما كان
 قول محمد على خلاف قول صاحبه رحمه الله قال محمد رحمه الله اذا
 تطبت فقتل الاحرام ثم اجدتم وقد بقي ذلك بركه وقال لا بركه
 مادوى عن محمد بن فضال عنه انه خرج من مكة فوجد راحه الطيب فقال
 من هذا فقال معاوية فقال انت لها عني منك يعلم هذا فقال
 يا ابا موسى طيبتي اخي حبيبه فقال ليرحمي ويسكن روحه وعيلى
 بالمد

واكثر الرط من المرق وظاه
 واقتلاه قطعه منه لا تقبل
 خلاها قال محمد بن بكر
 مختلف وليس على سائر
 الله

ما امر المؤمنين

وعن عثمان رضي الله عنه انه امر رجلا فقل ذلك فحمله بالطير لما قول
 انس رضي الله عنه دانت وينزل لطيف على مفرق رسول الله عليه
 وهو بلى وعن ام حبيب انما قالت انما الى الروح جأ والطيب يشل من
 جياها من العرف وما دوى فلنا انما امر بذلك قطعا لوجه الماهر
 انه فعل ذلك بعد الاحرام قال لا حلال بحشيش او غيره
 لا يصح وقال بصره وكذا يحرم بحشيش او غيره ان لا حرام عقد على الا اذا
 فلا ينعقد الا لتصور الاداء واذا اعتز بعقد من غير ان يصح فلا ينعقد
 علمه كما لا ينعقد على اذا الصلوات لهما ان لا حرام بالجماع التمام
 محض الزم ولا ينعقد بغيره من الا اذا حتى يصح بغيره انما
 المحصر بحشيش لانه لا خلاف في الصلوة لا في الا يصح الا بصلوة
 بالاذا قال الحرم اذا قص حشيشا طاف من يد او رجل او يد وحل
 او زاد على الحشيش حتى يقطع كل واحد له ما فعله حرم وقال عليه
 صدقه له انه لا بد من اذنه فصاد لقصر صانع يد واحدة او رجل
 واحدة لهما انه ليس باذنه فصاد كل واحد ولا يتبرئ كل واحد الا بقتل
 تناذى به فكل واحد لا يتبرئ الا بقتل الا بقتل واحد او رجل
 واحدة لا بقتل الا بقتل الا بقتل الا بقتل اذا قص طاف
 يد واحدة ولم يكره عن ذلك حتى قص طاف يد اخرى او فوجا كذا في رجل
 او رجلين يحل من فعله حرم واحد وقال عليه حاشا له ان الحشيش واحد
 فقتل كل واحد الحمار اتمام الح والافطار اتمام مضى صاد كما اذا قص

في حاشا
 في حاشا
 في حاشا

ثم يرمي

طاف الحشيش

والنخل

الاحسان على الهدى فالمقترصوا المثل حيث الصور دون القيمة
 فقط حتى حيث اجمار الوحي لقوله ولا النعام جهل ولا الظلم
 شاه ولا الادب عناء وحدي ولا البروع جفوة وان لم يكن
 مثل كالحمام والطير ترى بعينه مدنا وفالا هو المثل من حيث القيمة
 له قوله تعالى مثل اقل النعم اوجب المثل من النعم وذلك ما قلناه
 وعن عمر رضي الله عنه انه اوجب من النعم كما قاله محمد بنهما ان حيوان
 مضى بالمثل يكون مصرا بالقيمة كالمملوك ما الا انه فالمراد من النعم
 المستول من النعم الا ان يكون لك من النعم وقوله مثل مثل تقدر
 من فوعا متوقفاي فعليه حرام فستد فقال مثل ما قبل ومثل الجوار
 همة لانه مماثلة معنى فلما حيوان اجدلا غايلا انا ولا معنى ولقد ارجا
 مثل ما قبل ثم فم لن ولا وخضع الثاني اي فعله حراما هو مثل
 المقبول وحنا مثله وحنا عينه سوا والثاني من ان يقص
 المثل والمثل على نوع صورة وقفه والمثل حيث القيمة صاد مواد
 بالاجماع حتى لو لم يكن له مثل كالحمام عبت القيمة فلا يصير المثل
 حيث الصور مراد الا انها مختلفان فالله فاني اذ اعلم
 في اشهر الحج ولم يخلو حتى الم باهله او كان طواف القز طوافه والم
 باهله ثم عاد وجه من عامه لا يكون معتمدا وقال لا يكون معتمدا وعلى
 هذا الخلاف اذا اعتمد في اشهر الحج ومن يثبت المعنى وقد ساق الهدى
 المعنى ثم الم باهله ثم عاد وجه من عامه لان سوق الهدى مع التحلل

109

المعاصرة

حافل النعم

له انه اذا سافر من حقه والتمتع من جمع شيئا يسفر واحد
لما ان احرامه كان باقيا فلم يصح المأمة باحدة فانه لم يكن حكم
السفر الاول قائما فاح

ولا قول محمد

حسنه على خلاف قول ابو يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله عنه
المحرم اذا اضطر الى كل الميتة او ختل صيده باكل الميتة ولا يقبل الصيد
وهو ابو يوسف يقبل الصيد له ان يكفاه يقوم مقام القتل واكل الميتة
لا يقوم مقامه شي لا يبيح حقيقته ان كل الميتة اسرفان الحق فيه لله تعالى
وقد اباحه للضرورة وهل الصيد حرام حقا للصيد لا استحفاة
لان قال اذا حرم بحسن لم يترفع احد منهما ما لم يشترط بالعمل
حتى لو احصر قتل الفل يتجلب كمدته ولو حتى لو اخذ كفاه
وقال ابو يوسف يرفع فضل احدهما الى الحال وعند محمد لم يرفع الا اوله
فلم يكن له قول في الادب فافضل له ان الجمع بينهما حتى لو اخرجوا من
لا حتى لا اداله غير مشروع فلم يكن حتى لا اجمالا في حقه
انه لا تنافي بين الاجرام من اكل الميتة والادوية التي لا بد من
احدهما فاح

ولا قول في حقه

محمد رحمه الله قال ابو يوسف اذا اوطى الحاج مكة بعد ان حل التمتع الاول
سقط عنه طواف الصلوة وعن محمد انه لا يسقط له ان يحاوجه ونالك
فلا يسقط كما بعد الشروع فيه لا يبيح ان طواف الصلوة لا يجب الا على
من يصعد وهو لا يصعد بخلافه اذا شرع فيه لا ان من بالشرع

قال حوزرة اطعام الغداه الملك او الاما بجه وقال محمد
الا الملك له ان يذبح صدقة قال الله تعالى ففدته من صمام او صدقة او
نسك فصارت كالزكوة لا يبيح ان يذبحه كنان فيجوز بالامامه قياما
على كفارة اليمين والجامع ان لو احب ثم هو لا يطعم وهذا يسمى الطعنا
بخلاف الزكوة لا يبيح لو احب ثم هو لا يطعم والملك باسم الصدقة لا يقضي
الملك لقوله عليه السلام ينفق الرجل على نفسه صدقة وعلى اهله صدقة وذلك
بالامامه لا بالملك قال الخ كحب وخوبيا مصقلا لا يحرم
عسى الله لا وني وقال محمد وخوبيا موسقا وقول ابو حنيفة مصطرب
وهو نافع على ذلك لا يبيح المطلق على الفور لم على التواخي وقد عرف في
اصول الفقه وهذه المسئلة لم يذكرها الحنفية فاح

ما يفرد كل واحد من اصحابنا الثلاثة قال ابو حنيفة اذا اوصى باني في حقه
فاخذ الوصي ما لا يبيح عنه فذلك في ذل لا ما يوصى به في ثلث
جمع ما يبيح وقال ابو يوسف في ثلث جمع المال ان يبيح من ذل والا
فلا وقال محمد بطلت الوصية ولا يبيح من الباقي له ان الوصي قام مقام
الوصي فصاد افراده كافر الوصي ولو اقر الوصي بذلك بطلت
الوصية فهذا كذا لا يبيح ان محل الوصية ثلث جمع المال فان بقي شيء
من ثلث الوصية والا فلا لا يبيح حقه ان اقره لم يصح له ان يوصي
الى اقره وهو لا يصاد كما لم يفرز حتى يملك شيء من المال ولو كان كذلك
بقي الوصية على حالها من المارة كما اصابه اوصى بالملك الغائب

في حقه مصقلا لا يحرم
عند الفقه ومدرسة

مطل

فافرذ الموصى فبعت به على يد انسان له فبذلك في الطريق والله اعلم
 بأحد قول زهر على خلاف قول اصحابنا
 الثلاثة رحمهم الله قال زفر رحمه الله اذا صلى الظهر يوم عرفة وهو غير محرم
 ثم احرم فصرى العصر وقت الظهر حاز وعنده فلا يجوز له ان يخرج
 عن الاصل هو العصر فشرط الجمع في حق العصر ووزن الظهر لنا
 ان هذا امر ثبت بخلاف لقاسي الشرع فما اذا كان محرمًا فيها جميعا
 فاذا لم يوحده لا يحون قال **باب** في ذلك حطه في ايام بلاده من اليا
 يوم القزوه ويوم عرفة ويوم النحر وعنده فاذا قبل يوم الترويه
 يومه الثاني بعد فوات يوم عرفة ثم الثالثه من ايام الحادى عشر
 فمصل من كل حطتين يوم له ان عيد الخطيب للموسم الخاص
 وقد وحده للموسم وشرطه هو الجمع لنا ان يوم الترويه ويوم النحر
 يوم اشغال فكان لا يجزى القلوب الخطبة فلا يوحده الجمع الا في
 الايام التي عددناها قال **باب** في جمع بين صلوة المغرب والعشاء
 عرفة وفي وقت العشاء اذا كان واحدا ولا تشمل بينهما وان طويلا في السجدة
 المشروعة فيرد الى المصنوع كما في سائر الايام لنا ان الجمع شرع باذان
 واحد وهذا لا يقدح في كونه فصل ولا يحون بعد المشروع في الجمع
 قال **باب** اذا حلق بالبحر او غيره وغرم المخلوق ما دمج
 به على المخلوق وعنده فلا يبرح له انه هو الذي دخله في هذا العهد
 فيخرج مما عليه كما اذا قبل صيدا به لنا ان صيد الكفار وحل لا ينافي

ورد

اليوم

في وقت العشاء اذا كان واحدا ولا تشمل بينهما وان طويلا في السجدة
 المشروعة فيرد الى المصنوع كما في سائر الايام لنا ان الجمع شرع باذان
 واحد وهذا لا يقدح في كونه فصل ولا يحون بعد المشروع في الجمع
 قال **باب** اذا حلق بالبحر او غيره وغرم المخلوق ما دمج
 به على المخلوق وعنده فلا يبرح له انه هو الذي دخله في هذا العهد
 فيخرج مما عليه كما اذا قبل صيدا به لنا ان صيد الكفار وحل لا ينافي

والذنب ومها قد حصل له فلا يبرح لها على اذن خلاف الصمد لان
 الفعل لم يقع له قال **باب** الحرم اذا قص بك اطاق من لا واحده
 فعله دم وهو قول ابي حنيفة لا يوجب وقال ابو حنيفة الا حيز وهو قولها
 عليه السلام اصعب نصف صاع له انما الكفا صاع به واحده فبقام مقام
 الكل لنا ان لمك اليد والرجل حليل وانما حبت الدم به واحده
 لا يندفع الكل ومذاق ذنبه قال **باب** الحرم اذا قتل صيدا احده محرم
 احده فعلى كل واحد منهما جزاء لغير كل واحد منهما فلا يبرح له ان
 على الثاني وهو المقابل بما صرح به الحجاز وعنده يبرح له ان لا يحد
 بمكة فكيف يبرح بالصفا على عيسى لنا انه الذي عليه ضمانا على شرف
 السقوط لانه كان يبرح الا ان شال فكانه هو الذي ادخله في هذه العدة
 فبرح عليه كالشامدان شيئا انه طلق قوله قبل الدخول بهما ورجع
 قال **باب** اذا حفر للحرم القبا على منكيه ولم يدخل فيه بدنه
 وحب عليه الدم وعنده فاذا لم يبرح فلا شيء عليه له ان ليس المحيط
 لنا انه كان كالادنداء وذلك مباح كوضع ثوب احده على منكبه قوله
 بانه محيط قلنا بلى ولكن ادفعوا ادعاه عن المحيط قال **باب**
 لا يصوم عن جزاء حبل الصمد الا قد دعي على الاطعام وعنده فاحون له
 ان الصيام بدل عن اطعام كهان الهن فكذا في هذا والبدل لا يحون
 مع القدر فعلى من صلى لنا ان لا يبرح له ان يبرح له او يبرح له او يبرح له
 صامنا وذلك للتبرع ونال لثمنه قال **باب** انه احرم باذن

بسم

مولاها كحج النعلان باعها للمشتري ان علمها ان ردها بالعت
 وعند ناله ان علمها وعلى هذا الخلاف الحزم اذا احرمت كحج النعلان
 تروحت له ان علمها عندنا خلا قال الصارح حرام الا به
 ولزم له ان كان يادى المولى كذا احرام الحرة لا ينادى او جرت حرمتها
 فلما ان تحرم بالنفل واذا جرح ولزم لم يكن للغير ان يبطله كالأمة اذا
 تروحت يادى مولاها ثم باعها للمولى لم يكن للمشتري ابطال النكاح
 لنا ان لا يادى غنا يحتاج الله لبقا الاحرام لا لا يتدا فاعلم الواحمت
 بعد اذن المولى صح وله ان علمها والبقا في حكم المشتري ومالك المزوج
 فمستطاد اذنها ولم يوجد خلاف في مسله النكاح لان نكاح الا
 يحتاج الى الادنى في الاستدافا المولى تروحت يادى مولاها لم
 يصح وقد وجد الادنى في الاستدافا قال اذا احرمت الحرة
 بعد اذن الزوج كحج النعلان فله ان يادى لها تحت من عاميها لا يكون
 عن الحج التي رخصتها الابنة الفضا وعندنا يكون عن تلك الحج
 نوب القضا اولاه ان الحج صادف في حرمها فضاوي
 كما اذا تحولت السنة لنا ان هذا اذ في وقتها لا في وقتها فاعلم فلا يحتاج
 الى نية الفضا فاذا نوب الفضا كان على الاولى بالاجماع وتكررها
 مع قضا الحج عمرة كفايت الحج عنده وعندنا لا يلزمها العمرة بنا على
 ان هذا اذا عندنا وعندنا قضا قال لا فاقا اذا حاور
 الميثاق غير محرم ثم احرمت عاد الى الميثاق ولي يمكنه لا يسقط عنه

دم ترك الوقت ومن علمنا الملائكة خلا في روحه اخرج على ما ستر
 باب لي حنيفة له ان لا دم الما وحب لتركه قضا حق الميثاق
 وبالعقد اليه لم يتقبل له لم يترك وجوابه كما مر في باب لي حنيفة
 وعلى هذا اذا قصد تلك الحج او الفهم ثم قضاها باحرام عند
 الميثاق لا يسقط عنه الدم عنده وعندنا لا دم عليه له ما ذكرنا
 لنا ان الذي كان ناقضا قد زال وهذا الذي هو حقه كما قلنا
 في صله فقلها ثم اعادها فلا يبرأ قال اذا احرمت داخل
 الميثاق وقرون فعلمه دكا في عندنا علمه دم واحد له انه ادخل
 النفقة الاحرام من لنا ان الدم الما يجب ترك قضا حق الميثاق
 بها وذه غير محرم وهذه حنانه واحد قال الا فاقا اذا
 دخل مكة بغير احرام ولزمه بذلك كحج او حرم ثم حج من علمه ذلك
 كحج الاسلام لم يسقط عنه ما لزمه بدخول مكة حاسا وعندنا
 يسقط له ان هذا واجب اخرج فلا يسقط كحج الاسلام كالمندوب
 كما اذا تحولت السنة لنا انه يادى تلك القات فوجبه له ما لم يتحول السنة
 فهو من هذا اذا فضا كما اذا احرمت عند الميثاق كحج الاسلام
 فلا يادى اذا تحولت السنة لا يقدري حرمه قضا ونظره بحجة
 المسجد انما تسقط باذ الوقت قل الخروج فلو خرج ثم عاد
 وادى الوقت لا يسقط عنه الحج قال حلال
 قل صيدا في الحرم فعليه فتمه لا نه حنانه ولا يحرم ذبح الهدى عنه كما في

اولا فحوائن مملوك وعندنا بحول لا تلاق النص وهو قوله تعالى صدنا بال
 الكعبة وموت كل صيد ولا يجوز الصوم بالاجماع لانه كهان وهذا ليس كلفان
 قال اذا قبل الحرم صيدا عن مأكول اللحم فعليه حنك بالعمامة وعندنا
 لا يحاوزه دما وقال الكحلي لا يبلغ دما لانه صيد وكان كمالا لولنا
 قوله عليه السلام الضبع صيد وخفه كبش اذا قبله الحرم اوجب الشاة ولم يفصل
 ولنا انما اوجب ضمانه على تقدير كونه مأكول اللحم وعلى هذا القول لا يرد
 ففته على قيمه شاة قال الحلال اذا دل على صيده في الحرم فقتله
 المدلول فولى الدال حراؤه وعندنا على المباشرة وذلك لادال لانه
 تعرض لصيد الحرم سموت الا ان عليه فله حراؤه كما اذا كان محرما ودل
 عليه عين لنا انه لم يلزم الا من للصيد ولا قتله ما شئ فلا يجب عليه حراؤه
 عند وجود المباشرة بخلاف الحرم لانه التمس الا من يعقد الاجرام فادانك
 نص بطريق الثاني للمودع اذا دل سادقا على سرقة مال لودعه بغير
 قال حلال دى بهما وموت في الحرم فاصاب صيدا في الحرم
 لا يجب عليه حراؤه وعندنا يجب له ان قبل صيدا في غير الحرم فلا يلزم
 حراؤه كما لو كان الدال في الحرم ايضا لما دوى عن حائر وان عذر في الله عنها
 انما قال لا مثل مذحبا ولان الصيد كما يصير محرم التعرض يكون الانسان
 محرما يصير محرم التعرض بكونه في الحرم فاذا خوت الا من لونه الحنا
 قال اذا سلم الكافر قبلا وقت الحيا او ادرك الصبي مخضرة الوفا
 فادى بان عن حوصيته باطلة وعندنا بحول ان لم يمسكها لم يلزم الحيا

مرع

أمنام

في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
 باسم الله تعالى

113 كفن وصيلة لعدم الاهلية والآن صار اطلاقا ولكنه ليس وقت الحنا
 انه صار اطلاقا لاصحاب النود وانه قصا دك قد دته على الحنك نفسه
 في وقت قال الحرم اذا قبل حنكرا او قبلا او قدرا لا حنا
 عليه وعندنا عليه الحنا لانه انما يمسك في الذود وكان كالحنا

انما صيد لا يتا من حنك الا صلا فاد
 قول الشافعي على خلاف قول اصحابنا رحمهم الله قال الشافعي رحمه الله
 الا قبل اذا قبل من لقرن وعندنا القدر في كل سنة ما دوى حابر
 ان النبي عليه السلام رحمه الله وعنه عاتق رضي الله عنه انه علم افر
 حنه وعن عثمان رضي الله عنه انه كان يذبح الفيل ولا يقادرن
 نالي يخلون احدا بالاجماع ويلي في اول مو والمفرد بلي لكل واحد
 منها ويخلق لكل واحد منهما فكان فضل لنا ما دوى في نرس رضي الله
 عنه عن النبي عليه السلام انه كان يقول لبيك حنه وعنه ولا جمع من الهادس
 فكان وليا تحدث حاب فلنا دوى عنه عليه السلام انه قدت وليس
 في الدوايه الاخرى في الامم بل حنه اشاف الح وحدث عاتق رضي الله
 عنها معناه افر افعال كل واحد منهما وحدث عثمان رضي الله عنه
 من روك العمل لا ز ليس عني وما ذكره من المعنى فلنا الخلق المزوج
 ودكر حصل عنهما خلق واحد واما الطبيعة في غير مجموع فريد
 ما شا وقبل هذا المسله فرع لمسله اخرى وموان لقا دن لطوف
 طواف عن عندنا ونسعى كغيره فكان جمعنا من الهادس في كل وجه وعندنا

يطوف طوافاً واحداً وسعيهما واحداً فكان يفتل الجنان له
 عادي خلدوا بن محمد رضي الله عنهما ان لي علم طاف بها طوافاً
 واحداً وقوله عليه السلام دخلت العرفة في الحج الى يوم القنطرة ولا اجزم
 ذلك من كان في علي أصله لما عرف والركبان من عباد واحد ولا
 يتصور ان يتما في حال واحد كصغير وطواف في ما حاشا الشريعة علم
 ان احدهما دخل في الاخر لنا ما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي
 عليه السلام فعل كما فعلنا عن حبيب بن عبد الله قال خرجت جامع
 ولان صوجان وشهران برديعة فاجرت لها وطفت طوافين
 وسعت سعتي فقال احدهما لصاحبه دعه فانه اضل مني
 وكنت دخلت حديث العهد بالاسلام ما جد في فرت وما قد فلت
 مكة ذكرت ذلك لعمري ان طاف رضي الله عنه فصرخ يا عاصدي
 وقال من دنت لسنه منك والمعنى انه لو منع بها لم يكن من الطوافين
 والسعي فكذا اذا قرئت لانه ليس تحت القرآن لا الحج بها وامامنا روي
 من الحديث الاول معنا طاف طوافاً على هبة واحده كما قال خبر
 الامير ولانا وفلانا خيراً واحداً ولما عاد من الحديث الثاني معنا
 دخل وقت العشاء وقت الحج لا يلو جعلنا دخول الفل في الفول
 لم يكن قراناً بل يكون سقاطاً لحدتها وما ذكره المعنى فلنا الاحكام
 الدائم محض وهو شرط لان داعية نالما عرف قال القادر اذا
 حتى فعله حراً واحداً وعندنا عليه حراً ان بنا على ما ذكرناه محرم بل حرام

في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة
 في كل سنة من سنة

114 عندنا وعند محمد بن حاتم واحد قال من حاد في المقات
 ودخل مكة بغير حرام لم يلزمه شيء وعندنا يلزمه حجة او حجة له ان
 النبي عليه السلام دخل مكة يوم الفتح من غير حرام ولا نال ليلته الا
 بنداً وشرع ولم يفرح لنادوا من عنده عن النبي عليه السلام
 علم انه قال لا يدخل مكة احد من الناس من اجلها ولا من غيرهم الا
 بالحرام ولا في لشع وصف مكة يكون حراماً قال النبي عليه السلام
 حرام من دخلها لم يدر احد قتل ولا يحل لاحد يحدى وانما احلت
 لي ساعة من نهارم عادت حراماً الى يوم القنطرة وانك كونه
 حراماً ان لا يحل العقل المخصوص فيه وهو الذبح لانا اننا نقفنا
 على حل الدخول بهذا الشرط وموان يلزم حجة او حجة وبنانا جرت
 عما قاله فسرنا ان النبي عليه السلام كان مخصوصاً بذلك يوم الفتح قال
 الصريدي اذا حج او عن عن او عن نفسه فلا يقع الفرض وعندنا
 يقع عما روي له عادي ان النبي عليه السلام دخل مكة من غير حجة
 فقال هل تحت عن نفسك قال لا قال حج نفسك عن شربة وان
 مطلق الله ونه العقل في هذا سواء ولو اطلق كان عا الفرض فكذلك اذا
 نوى البقاء وفرضا عن غيره لان فرض غيره لغيره حجة لانا ان
 النبي عليه السلام حوّل الحنيفة ان حج عن ابيها من غير ان يشاء اهل حجة عن
 نفسك ولان هذا الوقت غير موقوف لفرضه فاذا اذن الى شية
 اخرى يتوكل الحج في هذه السنة حاد فملك اذا البقاء في اذ فرض غيره

فرضاً
 عن
 حتم اسم فله

واما الحديث فلا حرج فيه لانه لم يعلل حاج عن نفسك كما هو
 مدحك بل قال حج عن نفسك وموالا يستناف فكان ذلك وقت
 حرم الاحرام ثم نسخ اما اذا اطلق الله فالظاهر من حال الحديث
 انه يتحمل هذه المشقة للفرص فانصرف المطلق اليه قال الحج
 فرض على الكافر وعندنا ليس يفرض على الكافر هذا كما يطون
 بالشرع ومعنى من سأل الا صوب قال المراء اذا كانت صحيحة
 الدين مؤسرة فعليها الحج وان لم يكن لها دوح او حرم اذا وجدت
 صالحات حج معين وعندنا لا حج على الله قوله تعالى
 من استطاع اليه سبيلا وقد استطاعت لنا ان من شرط الاستطاعة
 وجود المحرم او الذبح لانها منية المسافر بذونها قال
 العتلا حرم ما دون السد للنفوس ان يحلله وعندنا ذلك له ان
 قد دعيه فصحه ولزم في صاير كما لو اذ في حراته بذلك ففعلت لنا
 ان جناح العبد مملوك للمولى وبالا ذن اعارها حقه فله ان يذبح
 وبسبب اختلاف الذبح مع المراء لا في منافع المراء مملوك لها وللرج
 فيما نوع حوقا شرط اذنه فاذا اذن حرم بطل حقه قال
 المفقه عليه الحج اذا حلك الزاد والراحلة وعندنا لا حج عليه
 قوله تعالى استطاع اليه سبيلا والنفى عليه في غيرها لما ان استطاع
 الزاد والراحلة يعني السبيل ذلك على ان استطاع سلامة البدن للعدد
 في كل الاولى قال الاحرام بالحج قبل شوال لم يصح وعندنا يصح

الم

يصح ما على اضرا وهو ان الاحرام عند ركنا فلا يكون قراوقه
 وعندنا شرط والتمام للادافيه قبل وقته قال الب اذا
 نوى الاحرام صار شارعا فيه من غير ذكر وعندنا لا يصير
 شارعا الا بنية او نحو حاله ان هذه العبادة نصبت ترك
 اشيا فاستبعت الصوم لنا انها عبادة بصمت افعالا مختلفة
 فعلها وتركها فاستبعت الصلوة وحقيقة ان لتزويج في العبادة
 يكون بالفعول لا بمجرد العزم قال الزيادة على السنة الماتمة
 المشهور مكرورة وذواله الدرع عنه وعندنا حرم وهو انه
 المزي عنه له ما دوى سونن ابى وقاص رضي الله عنه انه
 سمع رجلا يقول لسك ذا المعارج لسك قال سعد ثم هوذ والمفاج
 وكنا لا نقول هكذا في الصحابة لم تعد والمشروع ولانه ذكر
 معنونه فلا يجوز تغييره كالاذان والاقامة لنا ان الصحابة هم الذين
 شهدوا بلبسة النبي عليه السلام وقد دوى عنهم فيها ذبا وادقر
 انهم عرفوا حوام وذوى عرابين معجود رضي الله عنه انه قال لسك
 بعد الزايب لسك وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لسك وسعدك
 واخبره بذلك والربيعات الك وعن ابى هريرة رضي الله عنه انه
 قال لسك الله الخول لسك قال خا قلدا البدية وساقها توحه
 معهما لم يصححها وعندنا يصححها له انه لو جليها او اشعرها
 او قلدا الغم وتوحه معهما لم يصححها فلزامنا ان التقليد

كسوف اهل البيت
 البدر

في البدن من حضاير الاجرام فصاد كاللبيبة مخلوقا ذكر
 من الاجرام فعال لانها ليست من حضاير الاجرام قال
 لم يثبت بها في هذه الدنيا فعله دم وعندنا آدم عليه له اذ
 نقضا في الاجرام فخير بالدم في اكثر وهو اللباني وبالصدقة والليل
 وهو اللبنة او اللباني في شوط او اشواط من الطواف ولنا
 ان لتوته مما ليس في افعال وانما وجبت لتسفير الدم عليه
 هذه الايام فلم يوجب نقضا في الحج فلا يقع الحاجة الى حرمه بالدم
 قال صلى الله عليه وسلم والعشاء بركة وقت العشاء اذا
 واحد واقامته في قول وفي قول اخر باقامته بعد اذان وعشاء
 باذان واحد واقامته واحدة له على القول الاول ما روى جابر عن النبي
 عليه السلام فعل ذلك ولانه جمع شئ للمحاج فكون باذان واقامته كالحاج
 الطهر والعصر بعينه وفيه اجماع وعلى القول لآخر ما روى ابن
 عمر عن النبي عنه ان النبي عليه السلام صلاها ولم يناد في واحدة منهما الا
 باقامه اى اقام كل واحدة منهما لئلا ينادى ليوليت لئلا ينادى في
 الله عنه ان النبي عليه السلام فعل ذلك لانه لا ينادى في واحدة
 رواه غير مشهور قال طواف المحدث والحبيب والحايض
 والغراب وطوافه منكوسا ومجولا ولا كاعتر معتبر وعندنا هو
 معتبر لكنه ناقص في امكن اجماع والا يخبر بالدم له قوله عليه
 الطواف بالبيت صلوة ولا صلوة بدون الطمارة واللبنة ما ذكرنا

لنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير شرط فلا يجوز الزيادة
 عليه الا بدليل مثله ولا في سائر اركان الحج بحج غير طمارة لما ذكرنا
 وكذا هذا اما المحدث قلنا هذا شبه وليس بحقيق لقوله عليه السلام الواحد
 سيطان والامان شيطان والثلاثة ركن قال طواف الصدر
 ليس بواجب وعندنا واجب له ان الحايض تضد من غيره
 طواف وكذا لا يجب على المكي مع ان لنا في كلام في افعال الحج سؤالنا
 قوله عليه السلام من راد ان يجمع الى كل من حرمه الطواف بالبيت
 والامر للوجوب ودوى عنه عليه السلام انه يحصى للحج ولوطه
 الرجصة لا تطلو الا في ترك الواجب واما المكي فلا يجب عليه
 لانه للصدر وهو لا يصدد قال السعي بين الصفا والمروة
 دكن وعندنا واجب وليس بركن له قوله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله وانما تكون من شعائر الله لتعلقا بالقرض به لتكون
 علما من اعلام الله وكان كوقوف بعرفة والطواف بالبيت وقال
 عليه السلام السعي فاسعوا لنا ان الحج فريضة من تكاليف الله تعالى
 يفتن فلا تحمل شئ من ثقلها الا بدليل يوجب العلم والسعي وحج مخبر
 الواحد وانه لا يوجب العلم ولا السعي به بعد الا حلال الشامي
 لانه يودي بعد طواف الزنارة وبعد ذلك حل كل شئ ولو كان
 ركنا لما ادى بعد الا حلال فصاد كرمي الحمار وطواف الصدر واما
 لراه قلنا كونه من الشعائر يثبت بتعلق الواجب به والمحدث قلنا

اهله

مكتوب وحيث لا ركا على ما مر قال **محمد بن حمزة** العقبه
 لله البحر في النصف لا خبر وعندنا لا بحول الله ان الله علم
 امره قبله ورضي الله عنها ان توارى عنه وقت طلوع البحر
 ولا علمها ذلك موافق وهو الوصول لا بعد ان يرى كمالها
 قوله علم لا من واحد والعقبه لا يبين واما حديث ام سلمه
 رضي الله عنها فقد رده ابو حفص الطحاوي واحمد بن حنبل وابن
 ثوبان فيمنع انما عادت الى حيا من موت او كانت قد ماتت بعد ذلك
 ولوردي في الخبر عددنا وطينا بينا وخصه تواب لم يخر وعندها
 بحول الله ان الموادف والماتون هو الحصىات فلا يجوز خلافه ولما
 لم يخر الحشاش والخواصر لنا ان المشرق ذي شمس احمر الارض
 اهانته للشياطين وذلك يحصل عما كان معانا في نفسه وهو
 من احمر الارض فليست بالخواصر لها ولا الحشاش لانها
 ليست من احمر بها قال **ابو ادريس** من المجره الاولى اربع حصىات
 ثم الوسطى كذلك ثم العقبه كذلك يسفل الثانية والثالثة
 بعد عام الاولى وعندنا ان كل واحد عاتق كثر لا فضل ان
 يسفل مراعاة للسنة له انه ترك الترتيب فلا يجوز يسفل
 كما اذا دى من كل واحد بلا ثا او اقل لنا انه ليس به لترك الترتيب
 وانه ليس بشي طلاق النبي علمه ما سئل عام حجة الوداع عن
 قدم او خبر لا قال نعم ولا خج ولا لوردي ولا اولي اصلا وادي

قريب

في افعال الخ

الثانية بحول فكذا اذا ترك بعضها قال **ابو ادريس**
 حمزة العقبه وقد جعل حتى لا يلزمه شيء ليس المحيط والطيب
 بهم وعندنا لا يتجلى له انه حل له الخلق وهو محظوظ لا حرم
 فذلك ذلك على الجلال لنا ان الذي من بين الخ والخرج عن
 العبادة لا يكون عبادي به العبادة فلا بد من افعال اخبر وهو
 الخلق مضاد كالسلام في باب الصلوة فان به يتجلى له لاجل
 وان كان حل له اللام كما حل له الخلق هنا قال **ابو ادريس**
 التزم بدنه فهو على الجزو بدنه من البقرة وعندنا على الحرور
 والبقره جميعا له قوله تعالى والذين جعلناهم من شياطين
 الله الى قوله فادكر واسم الله عليها صواف اي فاما ما هو
 من الانل خاصة وعن جابر رضي الله عنه انه قال يجوز ان يركب
 الله صلى الله عليه وسلم البدنه عن سبعة والبقره عن سبعة ومدا
 لوجب التقابل لنا ما دوى عن علي رضي الله عنه انه جعل العدى
 من الانل من البقر والعنم والبدنه من البقر والبدن
 البدنه من البقر ومنه الضحامة وهي تتحقق فيهما واما الانل
 قلنا فيها طلق اسم البدنه على الابل وبه يقول والحديث
 قلنا هذا عطف النوع على الجنس وانه جابر كقولنا تعالى فاما
 فالكهه وخل ومات قال **ابو ادريس** لا شعار بالطير في سنام البدنه
 سنة ومن علمنا خلقه في وجهه اخبر ذكرناها في باب احيائه

له ما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اشعر ناقته
 القصواء وكبها وروى عنها انه اشعرها في صفة سائرها
 لا يمزج حوانه ما مر في باب اني حشفه قال اذا خلق
 للبعال انما خد من حسنه وشاربه واطفاره وعند بالاباخذ له
 ان ابن عمر رضي الله عنهما فعاد ذلك لنا ان المشهور هو الخلق او
 البصير في الكتاب والخبر لا غير وفعل ابن عمر رضي الله عنه
 ومع ابنا قال اقصدا قال الحرام اذا لم ينسب الخطا فله دم
 وان لم يدر من ساعته وعندنا ما لم يكن يوما كاملا وليلة
 كاملة لا يلزمه شيء دم ولا يلزمه الصدقة بقوله انه يحط بالحرام
 فلا ينزط دوامه لو خوب الدم كسائر الخطوات لما روى ان
 ابن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحرام ينسب الخطا ان
 عليه دم اذا لم ينسب يوما كاملا قاله مجتبا عما سئل فلو كان واحدا
 حله لا يضرب عليه ولا ير البسار في نفاق من حب دفع الحذر
 والرد اما الترتيب والتميز ليس بمقصود اضل من البس والارهاق
 عاقلنا لانك لا المال دام فقد رفا ذلك يوم كامل قال اذا
 خلق ثلاث شعرات في احرامه يلزمه دم وعندنا لا يلزمه عالم خلق
 الدم وهو بطرح الداس في باب الوضوء وقد مر في كتاب الصلوة
 قال لا يحرم نكاح الحرام وعندنا يحرم ما روى عن ابن
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسلم الحرام ولا تسلم وعمر

اي يدرى

118 وددت اني رايته صلى الله عليه وسلم انما ردا نكاح محرما ولا نكاح
 سبب موضوع الجماع فالقول كما في حريمه المصاهرة لنا العمومات
 المبيحة للنكاح من غير فصل وروى عنه علي بن ابي طالب انه تروى بموته
 وهو محرم والمعنى وهو ان الجماع انما حرم لما فيه من الارهاق
 كالسقط وعنه وليس في نكاح ادة نكاح فلا يحرم وقت
 انه سبب الجماع قلنا لمي والسبب لا يقيم مقام السبب في كل موضع
 الا ترى ان شري الخط لا يلحق بلسه فلا يصدق او حدث عثمان
 رضي الله عنه بحول على الموطى في العقد وحدث عمر وروى
 بات رضي الله عنه عنهما قاتله انما ردا في الحرام لكن سبب الحرام
 غيره حرام قال اذا قتل الحرام صبغا او صبغا اخر لا ي عليه
 وعندنا عليها الجزاء ان النعمي صيد ما ياكل لحمه فانه قال بعد
 ما حل واذا حللت فاصطادوا وهذا تناول المالك ولقوله علي
 خمس من الفواسق لا جناح على الحرام ان يقتله في الحل والحرم
 العراب والمخاء والفارة والحبيبة والكلب العقور وفي رواية السبع
 العادي والمراد من الكلب السبع لانه اسم لكل ما تنكث لا الكلب
 لا هلي لنا قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم من غير فصل
 من الخلال والحرام وهذا صيد قال قاله صيد الملوكة ارايت وتعلم
 واذا ركت صيدى لم يطل لولا ما روى الحديث في باب
 وهو وعمر رضي الله عنه انه قتل صبغا فاهدى كساها وقال

فلا يحرم

الضائر

صيدا لم يصرف منه عند حتى يحل لاكله وعندنا هو ميتته له
 انه مدبوح بركاه فلا يكون ميتته وانما في اكله الحرام فلا حرم على
 لنا ان الله تعالى سماه قولا لا يقبلوا الصيد وانتم حرم ذلك على الله
 ليس بركاه ولا في الحرام حرم الدرع عليه لعنه وهو الاحرام خرج
 به من ان يكون اهلا للذبح شرعا فصار كذبح المحرم قال
 اذا ترى طي على الشاة فولدت منه ولدا فكله حكم الطي في عدم حوا
 التصحيح ووجوب الحرام قتله وعندنا حكمه حكم الغنم وهو غير ابر
 كما في النسب ونحن نعتبر الام في الدرق والحرمة قال الحلال
 اذا دخل الحرم صيدا لا يحب ارشاله وعندنا يحب علته ارشاله
 له ان صيدا السر من صيد الحرم فانه ادخله فيه وقد خرج من ان يكون
 صيدا لانه غير شقيق لنا ان ابن عمر رضي الله عنهما هدى الله بصره فقلعه
 وطيباني عكه فردهما لاصولهما عكه ولانه صار من صيد الحرم وهو
 بالاختلاف لا يخرج من كونه صيدا لبقائه متعلقا في نفسه قال من احرم
 وفي الله صيد فعله ارشاله وعندنا السر عليه ارشاله ان الذي
 في يده في لاهم في كان ممكالا معنى لنا انه لا يصنع منه بعد الاحرام
 والمنوع هو النوع من الصيد بعد الاحرام وصار لمن خرج صيدا احرم
 ثم مات الصيد فلا شيء عليه ولا في الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يخرجون
 وفي يوتهم صيود ووجه واحد ولم ينقل عنهم ارشاله والفقهاء ذلك
 ان المنهي عنه لا ضطيا لا لصانته المانع عن التلف قال محمد

عليه

وطيان

اصناف صيودا كثيرا على وجه الاجلال ورفض الاحرام تناول
 لا يقتربا وبله ويلزم بكل محذور كفان على حده وعندنا لا يلزم
 الاحرام واحد له ان وجود التناول وعدمه بمنزلة لا يلزم حرم
 لا يرتفع به فتعذر في الحنايه لنا ان التناول يتعدى الاحرام الفاسد
 مقتدر في الضمانات الدنيا وانه كالتا على اذ التلف مال العادل
 او اراق منه لا يضمن لانه اتيه عن تناول قال حرم ذلك
 محرما على صيد فعله لا حراما على الدال وعندنا على كل واحد منهما
 الحرام ان التلف يضاف الى الماتل لا نسبة له الى الدال بوجه
 مما لا يحب عليه حراوة وصار كالحلال اذا دل على قتل صيد الحرم
 فعله المدلول او دل انسان على قتل انسان فقبله لنا قوله علم
 الدال على المحرم كفاعله والدال على الشريك له ولانه اربك محذور
 احرامه لانه التزم الاثم وعدم التفرص للصيد باختياره فاذا
 قوت عليه الاثم محبت عليه الحرام وصار كالودع اذا دل سارفا
 على سره الودع حلالا لان لم يلزم ذلك قال
 الحلال اذا قتل صيدا الحرم فعليه فتمت وللصوم فقام مدخل وعندنا
 لا مدخل للصوم فيه له ان هذا حراما للصيد فله صوم فيه مدخل
 كما في حرم الحرم لنا ان الواجب عليه الضمان والصوم لا يضيع
 ضمانا حلالا الحرم لا الواجب عليه الضمان والصوم لا يضيع
 بصلح كفا قال من قتل صيدا في يد محرم وصحت

هتتم

كما في حرم الحرم

المحرم لا يزوج عليه ذلك الضمان وعندنا يزوج وقد مر في باب
 زجر قال تقليد العنق منه وعندنا ليس منه لما دوى
 عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أهدى النبي صلى الله عليه وسلم
ولان تقليد الأبل والنهري فكدي العنق والجامع أطهار دم
نسك والشاة في ذلك كفرها لنا ان لشرع ورد به في الدف
دور المعن قال الله تعالى والهدى والقلادة والوطف دليل
المعالي وعن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لا يعلد العنق قال
دم الكفار والحرأ اذا شرف وهالك بعد الدم تصدق بقلته
وعندنا لا شيء عليه وهو يطير مسلة الفرط في الزكوة وقد رت
قال اذا ذبح دم جزا الصد والكفار في المحرم
ويصدق به على فقرا غير أهل الحرم لا يكون وعندنا يكون
له انه لا يكون الدم في غير الحرم فكدي التصديق والجامع
ان الدم في الحرم اعا وحت توشط على فقرا لنا ان
التصدق قرية في كل مكان خلاف الدم لانه لا يعقل قرية
في كل مكان والشرع غير الحرم قال اذا حلوا الحرم
نا سر حلال او محرم لا شيء عليه وعندنا يحب على الحال الصدق
له ان حلوا الدم انما كان حنانة رحمت انه ارفاق وازاله
التفت وذلك عصل للمخلوق دون الجالوت صار كالباير المخط
وتطلبه فان الحرم لو فعل ذلك لغيره لا يلزمه شي لنا قوله تعالى ولا

غير أهل مكة

مخلوقا وسعهم طاهره على خلق داس غيره لانه لا تقدر على
 خلق نفسه ولان الحرم متى منع عن المخلوق فقد ثبت باخرامه
 الامر للشعور كما ثبت للصد ونسب الحرم وصار المخلوق محطود
 احرامه بفوت الامن عنه الا انه في الحنانه دون خلق داس
 نفسه فليزج دون ما يلزمه ذلك وهو الصدق قال اللله
حرم لا يجوز اخذ صدقه عنده وعندنا ليس حذرك له قوله عليه
ان ابراهيم عليه السلام حرم ملكه وانا احرم مدينه وحال من قتل
صدقا بالمدنه يؤخذ سلبه لنا ما دوى ان عائشه رضي الله عنها
انها قالت كانت لال محمد بالمدنه وحوش تأمنون بها وقال عليه
السلام يخير ما فعل التؤيد وكان طرا عسكه ولان دخوله لغير احرام خاير
فدل انه لا حرم لها وحادوى من الحديث معناه أخفها احرمه
والامر بأخذ السلب ليس بإثبات الشرع لانه لا نفعل ذلك ملكه حرام
بالاجماع مع كونه لكل المدنه كانت دار محرمه فكانت تمنى أخذها
للسب او لقلها الا لا كل كله بصدق عليهم لتوشع بالاصطبا د
فشدد بذكر ذلك قال الحضر اذا حكك بالهدى فعلية لا
عمر وعندنا عليه قضا حجه وعمن الحال له انه أحص
عن الحج فلا يلزمه غيره كن أحص عن الهم لا يلزمه غيرها لنا قوله
تعالى فان أحص ثم ما استسخر الهدى الى قوله من مع بالهم
الى الحج ذكر الهم في القضا مع قنا بالالف واللام وبد لنا ذلك

ولا يلزمه غيره

على عمر معصود واجبه عليه وليست تلك الهمة الا وهو الوجه
 بالاحصار مذكرا بقوله تعالى واذ اباع علقمه رضي الله عنه ومكدا رواه
 سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ولا في الحصر عالج
 فانت الحرج فانت الحرج فانت الحرج فانت الحرج فانت الحرج فانت الحرج
 الحال حب عليه قضاؤها قال المحصر اذا لم يجد
 الهدى حل بالصوم وهو ان تقوم شاة ويطعم فيصوم بارا
 قد روي عن ناسق محمدا انه يحذر الهدى في الحرج فلهذا
 كما في المتن وكان خلق الراشع الا ذلنا قوله تعالى ولا تخلقوا
 دوسم حتى يبلغ الهدى محله انما الحرم الى عانة الخلق وهذا مع
 قبله قال الحاج اذا احصر بعد دخول مكة فهو محصر وعندها
 لم يكن محصرا بل عكس فان قد روي على الادا الذي وان دام العرج حتى
 حتى الوقت حكمه حكم فانت الحرج فانت الحرج فانت الحرج فانت الحرج
 قضا حله لا يحل لانه انى بافعال العن له قوله تعالى فان احصرتم من
 غير فصل لنا ان المراد من النص المحصر خارج الحرم الا ترى انه
 قال ولا تخلقوا دوسم حتى يبلغ الهدى محله وهو الحرم فذلك
 على كونه خارج الحرم والعجز في الحرم لا يكون من الحرم خارج
 الحرم لان الاول نادى والثاني عالت فلا يلحق الاول بالثاني قال
 الاحصار لا يكون الا بالعدو وعندنا يكون بالعدو والمرضى ايضا
 له قوله تعالى فان احصرتم خابط به رسول الله صلى الله عليه وسلم

بأنه الهدى

وكان ذلك بالعدو ولانه قال في سياط الاله فاذا استمع والامر
 من العدو ولنا ان لا يكون هو الاحصار وهو في الله المنع كما في
 كان وقال القراء هو ما اشبه في الحرج من مرض وعجز وكذا نقل
 عاينه الله حصر العدو واحصر المرض ولا في الاحصار بالعدو وانما
 يحق بالمنع عن المصطفى في الحرج والمرضى في معناه وذكر الامثلة لذلك
 على انه لا يشاؤك المرض فانه لا يتصل فيه قال عليم الزكلم اعان
 من الخدام قال المحصر في حصر النفل لا قضا عليه وعندها
 عليه القضا ومضى مسئلة الشروع في النفل قال الاحصار
 في العن لا يحق وعندنا لا يحقق ذلك ان يتحلل بالعدو
 انه لسر له وقت معلوم فلهذا الملك الى ان تزول له حصار ثم
 يودي لنا قوله تعالى وانما الحرج والعزم لله فان احصرتم فما يتيسر
 من الهدى ذكره عقيب ما وعرا بن مسعود رضي الله عنه انه
 يشك في معبر اربع فقال ابقوا عنه هدينا فاذا ادخ عنه فقل
 حل ولانه يحذر الادا للحال وفي البقا على الاحرام الى مدة غير
 معلومة حرج فانه له التحلل بالهدى كما في الحرج قال المحصر
 الاحصار حيث احصر وعندنا لا يحصر في الحرم له فادوى
 ان النبي عليم احصر بالحد بيته وحل بها ومضى في الحل ولا في
 موضع الاحصار موضع التحلل وكان موضع التحلل وهو الذبح
 لنا قوله تعالى ولا تخلقوا دوسم حتى يبلغ الهدى محله والمحل ليس هو العمل

اي منه

ايضا

دع

الحاج

هذا هو
كتاب
الحج
والعمرة
والفرائض
والزكاة
والصيام
والنكاح
والطلاق
والطلاق
والطلاق

عباره عن المكان كالسجد والمجلس والنهي عن الخلق حتى يبلغ الهدى
حله موضع حله نص على انه غير صالح للحال ودوى عن النبي عليه السلام انه
احصر معب الهدايا بالخبر عنه مكة وما دوى قلنا الحديث
بعضها في الحرم ودوى ان حتمت كانت في الحل ومصلحة في الحرم كان
حجر الهدى في الحرم والى الزوجان اذا اختلفا في الحج
قل الوقوف بعرفة حالي يقضيان من قابل بعرفة في ذلك المكان
وعندنا ليس عليهما ذلك لانه ما دوى عن علي وعمر وابن عباس
وان عمر رضي الله عنهم انهم قالوا ذلك ولائها اذا وصلنا الى
ذلك المكان نذكر اماما فعلا فحمل وقوعهما في ذلك المكان ثلثا
فوجب ان يشرقا احتياطا لنا ان النكاح سبب المواصله والله
قام في هذا الحالة فلا يجب عليهما المفارقة فاسا على غير هذا المكا
وما دوى محمول على الاستحباب اذا احتسب المعاوذه وقوله ان
ذلك نذكرها قلنا لان عنهما على الوجهين فاعين الخوف
المشفقة بالقصا اولى من ان عليهما على الوطى قال فانت الحج
اذا تحلك بافعال العمرة فعليه مد على بضا وعندنا ليس عليه ذلك
له انه يجب بالنقصان والفوات فوقع لنا ان القضا واجب
وانه يقوم مقام الاداء فرفع النقصان والى الاقارب اذا
اعتذر في اشهر الحج فرجع الى اهله وعاد ورجع فهو صحيح وعليه
دم المتعة وعندنا ليس بمعتق له انه اعتمر ورجع في عام واحببنا

هذا

لنا انه لم يحصل له كلامه سفر واحد ليلته الدم شرا لذك
ودم المتعة شرع لذلك قال المتعة اذا لم يجد مدنا فصام
ثلاثة ايام قبل احرام الحج بعد احرام العمرة وسبعة اذا وجد لا يجوز
وعندنا يجوز له قوله تعالى فصام ثلاثة ايام في الحج فلا يجوز
قبل احرام الحج لنا انه اذا اداه بعد احرام العمرة فقد اداه بعد
سبب الوجوب لانه بها تنوصل الى المتعة الا ترى ان شوق
الهدى قبل احرام الحج للمتعة يجوز وبقيته ذلك على الاحرام
واما قوله تعالى في الحج معناه في وقت الحج قال لا يجوز صوم
السبعة الا بعد رجوعه الى اهله وعندنا يجوز بعد ايام التشريق
في اي مكان كان له قوله تعالى وسبعة اذا رجعت لنا ان معناه
اذا رجعت عن الحج اي اذا خرجت منه مكلدا ثقل قال
فان لم يصم ثلاثة ايام حتى جاوز الحرم يصوم بعد ايام الحرم وعندنا
لا حرج ان يصوم ويسقط عنه الصوم ويلزم الدم له ان يصوم
موقت فاق عروفته فلم يقض الصوم رمضان لنا ما دوى
عن عمر رضي الله عنه ان رجلا قال له تمتعت ولم اصم حتى صمت
ايام عرفة فقال عليك الهدى فقال لا اجد فقال سل قومك
فقال ماها هنا اجد عروفتي فقال عمر رضي الله عنه افلام
له اعطيه عن شام فتركنا القياس في قال اذا احرم
قلنا ان يصل الى الميقات ثم اخذ حجه بالجماع ففي القضا حرم

هذا هو
كتاب
الحج
والعمرة
والفرائض
والزكاة
والصيام
والنكاح
والطلاق
والطلاق
والطلاق

من حيث اجره اولا وعندنا حرم الملقاق وكفيه له ان القضا
على حسب الاداء والاداء كان با حرام ذلك الوقت والمكان
ان لربنا ذرة التي في بها اولاد حاحه الدهايد ليل انه لو تركها لانه
شي فلا يواحد في القضا بها كن نوى صوم البقر اول الليل
افطر في النهار فاذا قضاها لم يلزمه اليه من اول الليل فلا يواحد
قال فلقد الهدي صل الا حرام وعندنا بعد الاجرام
له ان عايشه رضي الله عنها وقت ان النبي عليه السلام فعل ذلك لنا ان
اش عبا رضي الله عنه دو كان النبي عليه السلام فعل ذلك وحار وقناه اذ
لان الرجال اعلم بامور المناسك من النساء على انما خافوا ان
التأخير افضل عندنا لانه بالتقليد نصير جميعا لكنه غير متوقف
التأخير اذ في قال الجماع بعد الوقوف يعرفه فسد الحج وعندنا
لا يفسد له ما كان مفسدا للعبادة ولا يفتقر الى حاله من حصوله
في اولها ومن حصوله واخرها كالاكل في الصوم والكلام في الصلاة
لنا قول ابن عباس رضي الله عنهما في المحدث اذا جامع قبل الوقوف او
ان حجه يفسد وعليه شاة وان جامع بعد الوقوف فويله جزو روجه
تامة والمحدث المعروف وهو قوله عليه السلام الحج عرفه ثم وقف
عرفه فقدم حجه وان عدم ما بقي بعد الوقوف يعرفه لا يفسد ما
مضى فسادا اولي محلا وفي ذلك ان فسادا اخر الجزم به هو
فساد الباء وعندنا كذلك قال اذا وطئ بعد الوقوف فسادا

لا يحب للكل الا دم واحد وعندنا يحب للاول جزو روجه
شاة كذا اذا انكر دفع كل وطئ شاة له اذ الجنافات كلها حرام
واحد فكانت كنباه واحده لنا ان ابحاث الحزور وجامع
الصحابه في احرام عذرنا حص وعائده ناقص فليس به دون
ذلك وهو الشاة قال يخون دمع دم المتعة والقران قبل ادم
الحزور يحب البصد وقيل على الفقرا ولا يحل له اكله ولا اطعام
الا عياله منه وعندنا لا يحل قبل يوم النحر ولصاحبه ان ياكل منه
ويطعم للاعني بنا على اصل وموان مد ادم خير عندنا لان
الاخراد عندنا افضل من المتعة فصار كدم الكفار وعندنا هذا
جم شك لان المتعة عندنا افضل من الاخراد فكان كدم له ضحية
قال ونكرت البدنة وعندنا لا يركبها الا من ذم له
ما روى ان النبي عليه السلام راي رجلا يسوق لانه فقال اركبها فقال
في لانه ثم ادسول الله فقال اركبها ذلك قوله تعالى لهم فيها منافع
الى اجل مسمى فحلها الى بيت العتيق قال محمد اي لهم فيها
منافع الى ان يحل لانه فقد انقضى الاستفاد الى عايشه قال محلهما
الى بيت العتيق فبقي عندنا اولانه لو انتقص من ركوبه ضحية
ولو ان له ذلك لما ضيف كالمشهور والمستأجر وعائده العاصم
قال العم فريضة وعندنا هو بطل قوله تعالى واما
الحج والعم لله وقوله عليه السلام هي الحجة الصغرى وهو لم يركب

وكل كلمة بوجه
وكل كلمة بوجه
وكل كلمة بوجه
وكل كلمة بوجه

رضي الله عنه على كل مسلم ^{حجة} ومحمده واجبتان من اذ على
 ذلك فهو تطوع لنا ما دوى حار عن النبي صلى الله عليه وسلم
 امي واحبه قال لا وان تعذر حمك وقال عليه السلام الحجة مكنونه
 والعين تطوع اما الاله ففيها امر بالانعام وذلك بعد الشروع
 ونحن نقول ان اذ اشرع وفول بن عمر رضي الله عنه مياعة
 في التزجيب كقولنا عليه السلام غيب يوم الحجة واجبت على كل محتمل
 اي بالغ يا ح قوله ما لك على
 خلاف قول اصحابنا رحمهم الله قال ما لك رحمه الله عجب
 الحج على من يد على المني وان لم يجد راحله وعندنا لا حيث
 له طاهر قوله تعالى والله على الناس في البيت استطاع الله سبيلنا
 لنا ان استطاعه نفسه بالزاد والراحله ولا ان الكلف شيء على
 الملك المعسر في باب العبادات كما في الركوة وغيرها وذلك
 انما ثبت بالزاد والراحله قال اسهر في تلامه شوالك
 وذوالقعدة وعام ذي الحجة وعندنا شوال وذوالقعدة
 وعشر ذي الحجة له قوله تعالى في اشهر معلومات والشمس ايسم
 للكاثر كما في البعد لنا ان حارة نفسه انه شوال ودوالقعدة
 وعشر ذي الحجة ونحو ذلك انما تظن فيما يطلق وحايكه في اشهر الحج
 وحكم الاضام بالح في فيها والعين وفي مياها كثيرة قال الحجة
 قطع البلية اذ ادع من عرفات وعندنا قطع عند اول

معلم

125 حصاه ثوبها عند حمد العقيد رواه اسامة بن زيد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يرواه علي رضي الله عنه والفضل بن عباس رضي الله
 عنهما وعادوى عتملة به قطع في الحال ثم عاد قال قوله
 وفي العين اذ احرم عند المنقاة قطعها اذا دخل الحرم واذا
 احرم في الحرم قطع اذا داي البيت وعندنا قطعها اذا ايسم المحرم
 لا اسود من اول شوطه رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ورواه عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن
 عمر رضي الله عنهم قال قوله اذا وقف بعرفات يوم عرفه ولم
 يصب سبيل من ليلة الحرم حرم وعندنا حرم قوله انما جيقاوت
 الوقوف فلا يجوز اخلا ومما عنه لنا ان اصل هو الوقوف بمنازا
 والليل للندارك قال عليه السلام من ادرك عرفه بيل فقد ادرك الحج قال
 اذا اخذ حمد راحها عبرة لوي بمالك حرم وعندنا حرم قوله
 انما استعمل من فلا تستعمل ثانيا كما في الوضوء والغسل لنا انه لم
 تغير بالاستعمال خلاف المالان الخامس انتقلت الله قال قوله
 طواف الحجة واجب وعندنا هو من قوله عليه السلام في البيت
 فليحج بالطواف والامر للوجوب لنا ان الحج عبادة عاركة وواجبة
 ثم وقد ثبت ذلك بنصر الكتاب نقينا فلا يحل فعله ولا فعله ركنا
 او واجبا لا بد من وجوب العلم ولم يوجد منا ولا في شمس تحت
 منه دل على كونه سنة قال قوله في فصل الاضام وموقوف عام اصحابنا

الادوية عن ابن حنبل رضي الله عنه ان الافراد افضل وقد جرد
 في نابه قال ان اهل البصرة في رمضان ثم في غيرها في شوال ثم في
حجهم في صفة السنة كان معتقها وعندنا ان كان قتل طواف العمرة
فصل شوال لم يكن معتقها وان كان كثره في شوال كان معتقها السنة ان
تمام العمرة كان في اشهر الحج لما لا كثر حكم الكل قال التمتع غير
مستوع في حق اهل مكة خاصة وهو مشروع في حق بلهم من اهل
الحرم كالا في شوال وعندنا غير مشروع في حق اهل مكة ومن لم يملك
اهل الحرم له قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل مكة حاتم المحدث الحرم
ومم اهل مكة حقيقة لا عزهم لنا ان من بلهم من اهل الحرم انما هم
قلبي عم قال الزواجان اذا اخسدا حجتا بالجماع ثم حان
يعرفان وقت حرجهما من صومهما الى ان يفرغا ويبتا ومن
الشافعي رحمه الله خلاف في حرج اخبر دكرناه في باب الشافعي
له ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه كذلك وجوابنا ما مر
في باب الشافعي قال الحرم اذا استظل بطن او قسطا
او ثوب من فوق على نحو ذكره وعندنا لا يكره له ان يشبه تغطية
الراس لنا ان الحرم هو اللبس ولم يوجد قصا ذكره خول الشيخ واليه
قال داشد الهيمان على جفوة وقد دنا من جوفه يكره
كان فيه دناءة ففقه لا يكره له ان يشبه اللبس الان في دراهم
النفقة ضرورة لنا انه ليس بلبس والحرم هو اللبس قال اذ اقل

ان

في كتابه

126 حجة ميسرة لم يكره شي وعندنا يكره الحرام ان لا يصدق
 لا يصح حياحه لنطو في طيرانه لنا انه صيد حقيقه لا يتباعه
 وان كان حيه نطو لكن لم يوافق في ذلك لا يعتد قال لا حرج
قطع سحر الحرم وباتمه وعندنا فيه القيمة له ان قطع سحر
الحرم لا يوجب الحرام على الحرم وكذا قطع سحر الحرم لان ما حرم بالاحرام
لا يفاوت كالصيد لنا ان سحر الحرم امر كالصيد قال علمم
بختلا خلاها ولا يعضد شوكرها ولا تنقر صيدها قال
الحلال اذا احد صيدا ثم احرم لم يكره ان يذبحه وعندنا عليه ذلك
له ان يملكه فلا يكره ابطال ملكه لنا انه منى عن التفرغ للصيد
والامساك تعرض له ولا يكره ذلك بالادسالة بل اذا حلت ثم حلت ادسالة
قد اخذه غيره فله استرداده قال المتمتع اذا لم يجد
الهدى صام ثلاثة ايام في الحج فان لم يصم حتى يحل يوم الترميم
ذلك في صفة الايام وعندنا لا يحسن صوم صفة الايام عنه ولا
بعد هاله قوله تعالى صيام ثلاثة ايام في الحج ومذاق
وكذا روى عن عائشة رضي الله عنها ان صوم صفة لربام منى
عنه فلا يحسن من واجب عليه كقصا رمضان قال فان لم
يصم في صفة الايام حاز له ان يصوم صفة السنة بعد صفة لربام
وعندنا لا يحسن وقد جرد في باب الشافعي قال اذا اوجب
على نفسه ثلاثة فهو ملزم بل فان لم يوجد من المقر وعند الشافعي

هو الخ لا غير وعندنا ان شاحنا ما لا يل وان شاحنا
 من لغيره فبات الشافع كتاب **النكاح**
 باب قول لي حنيفة على خلاف قول
 صاحبيه رحمهم الله قال لي حنيفة الصابية محل بالنكاح للمسلم
 وقال لا محل وعلى هذا الخلاف حل دسحتة ومداينا على اسياسه
 مدد عليهم فعند لي حنيفة من قوم من المضاري يعطون الكواكب تعظيم
 القبله وعندهم مما هم عند الكواكب فكانوا كعبه لا وثاق قال اذا
 كان للصغير او للصغيره جد واحد وام اولاد فالولاية في الزوج
 المحدث وعند ما لها حقيقا فاجد عند كلاب وهذا قال في الميراث
 انه للمحدث الا لاخوه ولين خواتم خلافا لهما والمسلمه موضعها كتاب
 الفرائض قال اذا زوج الاب ابنه الصغيره امراه عمره عتق
 فاحسب وزوج ابنه الصغيره بعض من مخرجها نقضانا فاحسبنا
 او زوجها من غير كفوحارق قال لا يجوز لهما ان هذه الولاية
 مشروطه بشرط الطرود وقد فات الطرود هاهنا وصار كس خالها
 بعض فاحسب ان هذه الولاية بنا على دليل الطرود والمصلحة و
 التصرف من كامل الراي والسفقه دليل على ذلك خله والتصرف
 في المال لا المصلحة من سعة بالماله وقد علمنا نقضان الماله
 حقيقه قال **الولي** اذا اقر على وليه او وليه بالنكاح
 لم تصدق الا بصدقه او تصدق بها بعد اللوع معناه اذا ادعى الزوج

ذلك عند القاضي فاقر الاب وقال لا تصدق وعلى هذا الخلاف المولى اذا
 اقر على عبده والوكيل اذا اقر على موكله لهما انه اقر بما ملك اشياء جميع
 كما قراد المولى على امته والفقهاء في ذلك انه اذا ملك الاشياء لا يكون ختمها فيه
 فعند اقراره **باب** ان هذا اقرار على العبد فلا يقبل الا بصدقه او تصدق
 بخلاف لولا لان ذلك اقرار على نفسه لان جناح يصعب عليه
 قال اذا زوج الرجل امته البكر الماله دخله ثم احلف الزوجان
 فقال انما سكت وقالت هي رددت قال قول قولها ولا تتخلف
 وعند ما تتخلف اصل المسئلة ان الاستحلاف لا يجري في الاشياء
 الستة النكاح والرحمة والعي والى ذلك والرق والولا والنسب وعند ما
 جرى وكذلك في عوى لولا على مولاها الاستيلاء فاما المولى
 اذا ادعى ذلك على الامه فهو اقرار بملكها ولا يغني عن حودها شاعرا
 اصل ومولا النكاح ولا يستحلف للقضاء بالنكاح جرى في مولاها شيئا
 عند ما لانه اقرار به سمعه وعند لا جرى لانه ذلك والى ذلك اخرى
 في مولاها شيئا ونظام المسئلة في كتاب الدعوى قال **باب** البكر
 اذا رالت بكارتها بالمخور تزوج كما تزوج الانكار وقال لا تزوج كما تزوج
 الشئ لهما قوله عليه السلام الشئ تشاؤد ومذهبيث ولا السكوت
 بخلاف ما يصلح دلالة على الرضا وبدون رضاها لا يفسد النكاح
 لانه ان الشئ جعل شئوت البكر رضاها فعليه الحيان بالنسب
 والمعفو اما البكر قوله عليه السلام سكوتها رضاها حواها للقول
 كاشفة في الله عنها ان البكر

الزوج

والنكاح

لتسبح يا رسول الله وأما المفعول ومواز استراط البطون نوذي الى
 تعطيل مضاع النكاح في حقها وذلك لاحسن وقد وجد الخلاف
 هذه في الكلام فماذا لم يظهر فاجتهدنا عند الناس فكانت هي والمكر
 سوا وأما الحديث الذي رواه فخص منه الثبث المحمود والصغيرة
 وله فمحصر المتأخر فيه دليل ما ذكرنا قال فيه طلعها الزوج
 الذي اوجبت عنها فلما ان تزوج قبل ان يحصر بلاناً في الطلاق قبل ان
 عضى اربعة اشهر وعشرا في الوفاء وعند من السرايا ذلك لهما ان النكاح
 باق لبقا العدة ونكاح المتكوح باطل كما اذا كانت متكوبة لم يلزم
 ان الطلاق مبرر للنكاح في داه وكذا الموت فمخيم له الا ان الشريعة
 اوجب العدة واخر فيه عمل الطلاق في حوال المونات لقوله في حوال
 والذين يتوفون منهم ويدرون ان اولها هذا حطاط للمسلمين ولقوله
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن في قوله ان كن نوحين الله واليوم
 الاخر فيبقن الدمية الى زوجهما حتى على قصص الدليل واذا زال
 النكاح حارر العدة الثانية وحله في ما اذا كانت تحت مسلم لا ينادى حلت
 تحت النكاح الاول ودجنت العدة صانته لما المسم قال اذا
تزوج الذي دات هم محرم منه فحكم النكاح الصحيح وقالوا
باطل حتى لو طلب المبرور احد فمما القاصي لم يفعل ذلك ونقصي
فيه بالنفقة ولا يرول احصائه بوطئها وتجدد قاده بعد ان ينام
خلها فاليها لهما ان هذا النكاح فاسد حقيقه لو لم الحلية وكذا الا

الشيخ محمد بن الحسن

نوذي عند النكاح شرعا الا ان لا تتعرض لهم قبل المرافعة البناء كما
 عباده الا وثبات وغير ذلك فاذا وجدت المرافعة تحت التوق
 لهما انا امرنا بتركهم وما يدعون وهذا نكاح صحيح في اعتقادهم
 فلا تحت التوق لهم في شريعتنا وزوي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله
 انه لما استخلف كتب الى الحسن البصري رضي الله عنه ما بال الخلفاء
 الراشدين يركون المحوسر ونكاح عمارهم فكتب اليه اما يوزنك
 شيخ ولست بمستد في كلامي بخلاف لا أدب لا في القياس ان لا يوثق
 نكاح ما لا يظن بالموت وانما وذا بالضر وهو قوله ووجها وكلم
 نصف كانتك اذ واحكم وهذا يتاول الزوجية المطلقة وذلك
 بالنكاح الصحيح مطلقا وعلى هذا الخلاف المطلقة بلاناً ولم الموطوء
 والجمع بين الجمع والجمع بين الاخير قال الذي اذا تزوج حية
على ان لا مهر لها لم تحت شي ولو ترافعا لا يجر الى القاصي لا يقضي به
وكذلك لو اسلما وفا لا يقضي به المثل لهما ان النكاح لم يشرع لانهما
قال الله تعالى ان يتعوا بما مولاكم له ما ذكرنا في الجيلة المتقدمة
انا امرنا بتركهم وما يدعون فاذا اسلما قصد الحالة حاله البقا والمال
لشرط حاله البقا للنكاح حاله البقا قال الحرة اذا جنت
اليانراعه ماتت من زوجها ولا عدة عليها ولا عليها الودة
لها ان عده مسلمة ماتت من زوجها بعد الدخول تحت العدة كالمو
كانا في دار الاسلام فاسلمت هي والزوج له قوله تعالى لا جناح

على حرام نكحوهن ولان العدة تحت لصيانه ما يحرم او ملك
 محترم ولا حرمة لما الحرة ومملكه بخلاف الذي لان ملكه وحاه
 محترم قال اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما في شيء
 المهر والقول قول من نكح التسمية ولا تقضي شي وقال تقضي مهر
 المنزل لهما ان عوصا ضلي فلا سقط بالموت كالمسيك وجمناز احدهما
 انه بعد القضا مهر المنزل لان موتهما يكون موت بعد موت اقربا
 من سائر القسرة وعند ذلك تتعدد الوصوك الى مهر المنزل والتاخر
 ان القضاة يوردى الى القضاء بالمهر حرارا الانا اذا قضى المهر
 شي لا ياتي ان يحى وديهم بعد موتهم كذا كذا وديهم وملك
 بعد قال الاصل الا ترى ان ورثة على ابن اب طالب لو ادخل
 على ورثة محمد رضي الله عنهم كل يوم بنت علي في مراثي عمر رضي
 الله عنه لم اقصى ذلك الا نسبة على النبي هذا اذا لم يكن حيا فان
 كان حيا فعلى الثلثة له وليس يجب وعلى الثلثة الثلثة شي ان يجب
 قال اذا تزوج امرأة على خادم فمضى بخادم وفتى بالزوج
 دسار ان كان حيا شي سودا وحيث جسد ان كان حيا شي سودا وقال
 يخلف ذلك بالرجوع والفلا وقبل هذا اختلاف في ان اختلاف
 خيبره ان قال اذا تزوج امرأة على حاديه بالثمن القضا
 قبل القضا ثم طلقها قبل الدخول بها فنصف الحاديه تدر الى الزوج
 بالاجماع والاكتساب كلها للمرأة وقال لا ينصف لزوجها ايضا لان

ابن اب طالب

الاكتساب مع الاصل لانها خلت عليك لا اصل فتتصرف بنصف
 الاصل كالولد لانه ان الاكتساب حدث على ملك المرأة مطلقا
 وليست بميراثها غير يعقود وعليها الا حقيقة ولا حكمة الحقيقة
 فظاهر وكذا حكمها لانها ليست من اخير المعقود عليها فلم
 يثبت فيها حكم العود بخلاف الولد لانه من اخيرها قال
 اذا تزوج امرأة على دار على ان تدر عليه في الفجر مع او عند
 ايقبه فالدار تنقسم على ميراثها والدار على الف حتى لو كانا سوفا لنصف
 ميراث النصف مع ولا شفعة في شي منها وقال لا يثبت الشفعة وحده
 الميراث لهما ان العقد استلم على كذا ونحو فميراثا واحدا منها خمسة
 لهما ان نسع ما هنا حصل في ضمن النكاح وانفق بلفظه النكاح
 فكان الثلث تنعاه لانه لو حصل اصلا كان ميراثا كذا وسما في كذا
 ففسد الثلث فكان حكمه حكم النكاح ولا شفعة في النكاح عندنا قال
 اذا تزوجها على ميراث الدن من الحبل فاذا صر خمر فلها ميراث النكاح وقال
 لهما مثل ذلك الدن حلال لهما ان يحيا ما هو مال قضيت التسمية لانه
 عجز عن تسليم ميراثه فله ميراثه كذا في الهلاك ولا شفعة لانه انه
 اسار وحي والاشارة اليه في العرف لانها تقطع الشراكة فتعلق الحكم
 بالشار اليه وهو لا يصير ميراثا طلت التسمية تحت ميراثها قال
 اذا تزوجها على الف من اسكنها في مدة المدة وعلى الف من اخرها مع
 الشرط الاول وبطل الثاني وقال لا يصح الشرطان جميعا لانهما عقودان

يتبدل معلومين وخيرها في احدى ما فوجب تصحيحها على
 سبيل التمسك كما اذا قال ان خطفت هذا الثوب خياطه روميه فلك
 حريم وان خطت تركه فلك حريم ان لم يشرط الاول والمقارن
 فيه ولا حرجا فيه لو اقتصر عليه صح والثاني فيه حطوله مقارن
 لانه يتعلق بفاسح الاول فصحة الاول ونظر الثاني فان وجد الاول
 فلها الالف فان وجد الثاني فلها المثل لا ينقص الالف لان الزوج
 روميه ولا تزد على العزل انما رخصت به قال — تدوجها على
 الف او الفير او على هذا العبد او هذا العبد بقدر المثل فان كان مثل
 او كسرها او دونه فلها الا وكسر الا ان يرضى الزوج بتسلمه لرفع ولو
 كان مثل الاردم او فوقه فلها الرفع لان ترصها بالا وكسر وان كان بينهما
 فلها المثل وقال له الخمار ندع اليها العتاشا لهما ان الاقل مسقط
 وفي الزيادة الى الزوج لانه ان الفوض الاضلي في هذا الباب من المثل
 وانما تعدل عنه عند صحة التسمية وما هنا لم يصح لانه لا يمكن ان
 احدهما عيناً لانه لم يشر الى احدهما غير عين لانه لا يمكن ان
 قصرنا الى المثل لكن لا ينقص الاقل لرضا ولا تزد على الاردم
 لرضا هاهنا قال — اذا تزوج امرأتين بالالف واحد منهما لا يحل له
 ان كان من كلوجه العرا ومقعدة العرا وذات رحم حكيم منه قاله
 كلما للتي صح تكا جها وقال لا ينقسم لالف عليهما على اعتبارهما
 فما اصاب حصه الا يصح تكا جها سقط وما اصاب حصه الاخرى

في قوله لا ينقسم لالف عليهما على اعتبارهما
 قوله ما اصاب حصه الاخرى

ست لهما انه جعل لالف ذلك البصر لانه ادخل حرف الباء عليهما
 فيقسم عليهما كاللثني في تكا جها لانه ان الانقسام حكم دخولهما
 بحب العقد لا حكم الذكر حرف الباء فان لم يدخل احدهما بحب
 العقد حقيقة لا يملكها ليست محل وقد ذكر لالف مهر في الزكاح في
 كله مقابلا لالاخرى فصارت بينهما اسميه لخدمتهما محازا لقوله
 تعالى يا معشر الجن والإنس انتم تعلمون انتم تعلمون انتم تعلمون انتم
 تعلمون والرسول انما من الانس قال — انما العنبر اذا مضى
 الحولك ولم يصل اليها الزوج حرق فان احتارقت نفسها ماتت
 منه في طاهر الرواية وروى الحسين بن زياد عن ابن حنبل رحمه
 الله انما اذا احتارقت نفسها حرقا لقاصي بينهما ولا يقع الفرقة غير
 نفي وجهه هذه الرواية ان الزوج وحبت عليه لا يسأل بالمخوف
 او التبرع بالا حسان فاذا اتبع عنه صار طالما طاب القاضيه خناه
 لدم الطم وجه طاهر الرواية وهو قولهما ان الشرح خيرها بدخ
 الضرر عنها فصار كذا الزوج خيرها وخدم الزوج لا يحتاج الى
 نفي القاضي فكذا امدا قال — خلو المحبوف بامرأة صحيحة
 بحب بما كمال المهر وقال غير صحيحة لهما انه عاجز عن الوطى حقيقة
 ولو كان عاجزا عن ذلك بصوم او جفص لم يصح هذا القول
 ان المستحق بهذا العقد في حق الزوج المستحق وقد عكس من ذلك
 مستحق كل البدر قال — اذا تزوج امرأتين عند طلاق

ما من لم يحز وقال لا يجوز لها ان تني ورد عن نكاح لانه على الحرة
 ففتحي قدام النكاح مطلقا ولم يوجد فصار كما اذا حلفت ان لا تزوج
 عليها امراه فزوج امراه في عدتها لا تحت كذا امدا له ان نكاح
 الحرة مباح نكاح لانه وفي باقي في العدة من كل وجه فترك
 منزله الباق في من كل وجه ككناح لا تحت في عدتها لا تحت بخلاف
 سلة البين لان عرصه من البين عدم اشتراك عتريها اباهما في القسم
 والنقمة وذلك لا يتحقق في الود وال... اذا اعتنق ام ولله
 ووحته عليها الود مثله في حبيب لم يتزوج اختها في عدتها
 وقال لا تزوج لهما انه ملك الزوج باختها قبل الود بعد اولى لزوج
 حل الوطى بعد له ان فراش ام الولد قبل الود ضعيف لانه ملك
 نقله الى عتري بالتزوج ويقطع بنت الولد بالبي وبعد الود قوي فرا
 حتى لا ملك نقله ولا يفي ولدها في الود فصار كفراش المودة عن نكاح
 ثم عند ما ان ص نكاح اختها لا يطا المتكوجه حتى يعضى عدتها المعقنة
 كذا يصير حاشا مقاسمها وطيا حكما قال... اذا زوج امته
 رجلا ثم قبلها المولى قبل دخوله بها سقط المهر وقال لا يسقط لهما ان الو
 مني للنكاح فسقط حكمه عنده لان ينظر فصار كما لو قبلها احدى
 او الحرة اذا قبلت نفسها ان بالقبل حبسها في الزوج فليس
 له ان يطالب ببدلها كما اذا اعجبها بكار لا يقد ر عليها بخلاف
 قبل الا حتى لا نه لم يزوجها الحسن من المستحق للمهر ويخلو في الحرة

فصار

لا يما تصير قابله نفسها عند الموت وبعد الموت لم تنق مولا للمهر والحس
 قال... اذا اذن العبد في النكاح وقع ذلك على الحارس والقاسم
 وقال لا يقع على الفاسد وثم لا يخلو في نظره في كل واحد منهما
 انه اذا دخل بالمتكوجه على الفاسد الفساد فالهبة عليه لو اخذته
 للجمال وعند ما يواخذ به بعد الصنف والثاني اذا تزوج اخرى
 بمذلل ذلك كالحاصي لم يحرر عتريه خلافا لهما ان المقصود من
 الاذن في النكاح تحصيل العبد وذلك بالجمع فلا يقع على الفاسد له
 انه اطلق واسم النكاح يقع على الصحيح والفاسد حقيقا فصار كالسليم وما
 ذكر من المقصود فلما اذن امراة طوط واللفظ طاهر مطلقا قال
 الحرة بنت الرضاع الى ستر ووصف وقال الى ستر لا عتريها قوله
 تولى والاولاد لا تدر صفه ولا من حولي كما ملين بقوله تولى وحمله
 وفصالة بلون شيئا اقل منه الحمل ستة اشهر ففي الفصالة حولان له
 قوله تولى وحمله وفصالة ثلثون شهرا فالاستدلال به من وجهين
 احدهما ان المراد من الحمل الحمل باليد ووزن الحمل في البطن فقد
 قال في اوله انه حمل له امه كرها ووصفته كرها والمراد منه الحمل
 في البطن فكاف المراد من لثاني عتريه مولا له على فابدر جرد له
 والثاني انه ذكر سبب ثم ذكر لهما مودة فكانت لكل واحد منهما
 بكاملها كاجل ولاد لاله على خروجها من ان يكون مولا الرضاع
 والمعنى ان حولي بنت مودة بالانه الذي يلو باع لا يمكن قطع الولد

امراه

المصنف في لوطس الحاشا
 قاصر الدلالة على حرجها
 مراد يكون مولا الحرة

سید احمد

ثلاثة ارباع المراث ومي ثمانية عشر فما لان لواحد ترق معين وان
 لم يجر فلا شيء لهن فيكون لهن نصف ذلك ومي سبعة فائق جواب
 واحتكف الترخ لانه ان العرق لا يحق على السوال انه يحق
 في حال اصدار كالمولم يكن معين واحدا ثم يخرج اصل المسئلة على
 اربع وعشرين ولا نكاح الواحد صحيح على كل حال تقدم او خال او
 تاخر ونكاح احقر العرق لا يحق وهو المناخر فان صح مع الشريك فلها
 ثلث المراث وان صح مع الثلث فله الربع فمحتاج الى حساب له ثلث وربع
 واقل ذلك اثني عشر لها الثلث في حال اذنه والربع في حال ثلثه فله
 ثلثين والربع يحق في حال ولا يحق في حال فيتنصف فستسبر
 فيصقف فميراثه وعشرين لها الثلث في حال ثمانية والربع في
 حال ستة حصة ثمانية مقرب شيهان ستان في حال سلطان في حال
 فست احد مما وضع اية ستة حضار سبعة والمائة على ذكرنا قال
 اذا تزوج وانتمها في عهد متفرقة ولا تدري ولا ولي منى ومات قبل
 الوطى والسان فلها مهر واحد لان الصحيح نكاح واحد منها لا غير لانه
 اذا تزوج لهما او لا يحول له ان تزوج عليهما شيها وان تزوج اليه
 او لا يحول ان تزوج عليهما شيها ولا اختها ثم هذا المهر الواحد لقسم
 نصفين نصف للام ونصف للشريك قال لا ميراث لثلاثهما لان نكاح
 كل واحد بغير في حال ولا يصح في الحالين فاستوت في حوز لا يحق
 وصار كما اذا تزوج امراء وامها وانتمها ولا تدري ولا ميراث لهما

ان الحجة الموحدة الحرة في سائر النكاح وحده الفساد في الامانة
 والنسبة والبنان تنازعان مع بعض واحد والام كذلك واستوتوا والمرات
 انضا على هذا الخلاف قال اذا دخل الرجل امرأة برضاها
 قبل ان يعطيهما ميراثا فلها ان تمنع نفسها منه حتى يعطيهما الميراث ولا يبطل
 بغيرها هذا الامتناع لانه يحق قال لا يفسد لها الامتناع ولو امتنع تبطل
 لعقبتها لهما انهما سلمت كل المعقود عليه برضاها ولها ان تترك ذلك
 الميراث الوطية الواحدة فلا يملك الجسد بعد ذلك كالبيع اذا سلم الميراث
 برضاها لانه ان الميراث مقابل بطل الوطية الموحدة في هذا النكاح
 حتى لا يودي في اخلا بعض الوطيات عن البعض الا انه ينكح الميراث الوطية
 مرة واحدة لان ما وراء مجهول فلا يمكن ان يقسم ولكن اذا وحيته
 وصار معلوما زاجرا اول فصار كما اذا باع اشيا وسلم البعض حتى
 الجسد الباقي كذا من قال المراء اذا طلت النفقة من
 الزوج عند الفاسي وامتنع الزوج امره القاضي لا اتفاق على ما ولا
 يقع عروضة في هذا وكذا في سائر الدون وعند ممانعة ومي مثله
 الجهر على الجهر عرف في كتابه قال لا بد اذا وحيته بعقته
 على الزوج متوعدة وله مال خاص فلا بد من عروضة وقال لا يفسد
 له ذلك لهما انه لا ولاية له على الولد الكبر والامانة ذلك حال
 حضرة وهذا لا يملك شي عقاره حال عيته وصار كالام والزوج
 وسائر المحارم لانه ان لا بد كمال الشفقة ولا يفسد حتى الولد

مع العروضة نظر للقاب ومما لحظ فيما كان محلا وما اذا
 كان حاضرا لانه لا يلزمه الى حفظ غيره وخلاف العقار لا يفسد
 بنفسها بخلاف الام والزوج لا يفسد لانه يستأمن من هذه الولاية
 بحال اما بقية المحارم لا تصدق بانه في الدمة لا يفسد والقضا
 على القاب باطل بخلاف بقية الوالد لا يفسد لانه ثابته من عروضا ولم
 اخذ ذلك بكل حال قال اذا خلف الزوج خان في متاع
 الست وادعى كل واحد منهما لنفسه واحدهما حر ولا يخرج احد
 ما دون ذلك في النكاح فالقول قول الحر وقال القول قولها لهما ان
 المادون كالحر في النكاحات والخصومات حتى يتارعا في ثوب
 ومرة اريد بها نفسي لهما لانه ان يدعى الحر في ثوبها حقيقة
 وبد العبد بخلافه لانه لا يملك المولى والفرها جففة فاعتنا بالاقوى
 اولى وفيما ذكر الموضع فلما في النكاح جعلنا سواد فحا للضرر
 عن تعاقد ومتاع البيت ليس للتجارة من لز وجب والسبب
 رجل ادعى نكاح امرأة فادعت مي انه تزوج اختها قبلها ولا
 عاسه واقاما جميعا بالبينه بقى نكاح الحاضرة وقال لا يتوقف الامر
 الى وقت حصول القاسه لهما ان القاسه دما بحضور وتقم البينة
 فظهر بطلان نكاح الحاضرة بالبينه واخته الى المفروق فثبت التوقف
 اختا طال به ان الزوج اثبت نكاح الحاضرة بالبينه ولم يثبت
 نكاح اختها قبلها بالبينه الحاضرة لانه قامت لها ثبوت القضا
 بما قامت عليه البينة وقوله دما يظهر بطلان قلنا دعيا لا يظهر فلا يحق

ترك المستقر بالشك ما حـ قول لي يوسف على

خلافه قول صاحبه قال لي يوسف رحمه الله رحلك كما الى الامم
لخطيئها واشهد على الكاف ولم يقرأ عليهم ولم يحرمهم ما فيه عود
وقالا لا حول له انه اشهد على مشار الله وعلم ما فيه بالرجوع
اليه نظرا فيه وقراءه له لهما انه اشهد على محمول فلا يصح وقوله يمكن
العلم به قلنا بل لکن العلم عند الشهاد عمر بوجود وهو شرط وعلى هذا
الخلاف كتاب القاضي الى القاضي قال اذا ترددت المراه
عمر كخوضي به بعض الاول ما فلبا قين حتى لا يخرج وقالوا ليس لهم
ذلك له ان الكفاء حق لظ لا يسقط الا برضا الكل لهما ان الكفاء
حقا حذ لا يتجزئ بت بسبب واحد لا يتجزئ حيث لهما واحد
على المال كولا له من مان فاذا بطله اجدتم لا تنقروا وقال
الحزبي المهر والنهقه او عن احد من الاطراف الكفاء رواه من رواه عنه
وروي الحسين بن مالك عنه انه ان ملك المهر دون النهقه لم يكن كفا
وعلى العكس يكون كفا وقال القدره علمها جميعا شرط الكفاء له
على الروايه ولما زال المال عاد وراح وعلى الروايه الثانيه ان المهر
نوع دين فاما النهقه فراهبه والحزبي عنه نفوذ مصاح النكاح لهما
ان المهر عوض عن المستحق بالعقد والنهقه نفق علمها مقاصد
العقد وكانت القدره علمها شرط قال الحنفية لا نفقه الكفاء
وقالا نفقه له ان يجبر لزمه بل علق فيها ما لا يتعلق الى حرقه
اخرى لهما ان لهما خريف نفق كما عاد وتغيرا لبر بالذي منها وقوله

للجوزي
منه

اي

الرايه

ما يحال والنيك
وغير ذلك

فربيع

134

مكن ففما قلنا اذا دفع برقع البعير حينئذ قال من له
الوان في الاسلام كفولن له انا في الاسلام فاما من ات واحد
لا سلام فقد روي عن يوسف كقول المالك ليوان واما في الاسلام
وقالا لا يكون كفا وقيل بحث ان يكون قول محمد مثل قول لي يوسف
له ان ذكر الحمد ليس بشرط في التعريف كما هو مذهب من لا يذكرون
عالمنا فلا يقع به التعريف لهما ان التعريف بالحمد سواء كان شرطا او لم
كن فخذ الانسان تعريف وان لم يذكروا مورا وعالمنا به التعريف
خلاف جدي لا لانه لا يعرف عالمنا قال عمر لا يوافق واحد اذا
روح الصفر والصفر من كفوفه لا خيار له وقال له الخزاز له
ان النكاح صبر وعن ولانه السفيه فلم كان نكاح لرب واحد
ان لفاد يقع على حصول المصاح حجه المال فابطاله يكون اطلاق
المصاح لهما ان سقعه عمر لرب واحد فاصبر فاصل السفيه بنت
اصل الولايه وينقصها ثقت ولانه اللزوم تنبذ للنظر حتى الصفر
والصغيره قال الفصولي اذا قال زوجت فلانه من طلاق
ولم يقل ع ذلك فالك او قال الرجل تزوجت فلانه او قالت
معي زوجت نفسي فلانا ولم يقل ع لرب اخر يتوقف ويتم العقد
بالاحار وقال ابو طاهر ان الواحد يصح عا قدام الخائضين
اذا كان باجرا اذا كان باجرا لان الزك لا يختلف كما في الخلع
اذا قال الزوج خلفت فلانه يكتفي بمعي عاينه لهما ان صلا شرط العقد

تكون
تكون

فلا تنوقف ورا المجلس لان التوقف يكون بعد تمام دكن العقد بخلاف
 المأمور لان اللفظ الواحد محدد تام ولهذا لا يصح رجوعه ولا ينظر
 بقائه عن المجلس اما هذا شرط العقد يدل ان يصح رجوعه وينظر
 لقيامه عن المجلس بخلاف الخلع من الزوج لانه محسوس ولا يصح
 رجوعه حتى لو قالت المراه خلعت نفسي من زوجي فلا يتم توقف
 لانه من جهة النفس بيمين يصح رجوعها عنه قبل حواج الزوج قال
 اذا سلمت المراه ففرض لا يسلام على زوجها الكافر في نوقف بينهما
 وهذه الفرقة فيمنع وقال لا يطلق لانه ان ملك الفرقة تنصوحي حمة
 المراه والطلاق لا تنصوحي حمة وصار كالرجع بحمار البائع لهما ان
 الزوج يحجج لا يشاك بالعروف ففان القاضي منانه في الترخيص بالاي
 وذلك طلاق وقوله الطلاق تنصوحي المراه قلنا الطلاق انصا
 لوحد من المراه في الجملة فان فرض الزوج اليها ذلك قال اذا
 احلف الزوج حان في مقدار المسمى في العقد فالقول قول الزوج
 لان تدعي سنا مستنكر اجد اي ما دون عشرة وقبل اي ما لا تزوج
 مثلها مثله عادة وقال لا تحكم من المثل فانهما شهد له من المثل فالقول
 قوله مع يمينه لانه ان الزوج لا يحض بلزوم المهر وكان متواكفا كان
 القول قوله مع يمينه بالنص قياسا على ما اذا المنكر بخلاف المتباين
 اذا اختلفا في المسمى لا بما اعتبرا قول البائع انصا بخلاف القياس بخلاف
 الصانع مع برئ التوب اذا اختلفا في مقدار الزهر فانهما يتخالفان
 لانه نوع بيع ومويع المنفعة والنقص رجوع النسيء لهما ان الزوج مستنكر

سوال الذي

زيادة المهر واللباد منكره وجوب تسليم نفسها لا تسليم الزمان
 الي تدعيمها فكان القول قولها فيما انكرت فصار كالمستأين اذا اختلفا
 في مقدار المهر والسلعة باقية قال الزوج من المثل ليس يرمي
 بالمتعة فيقول لي يوسف لا خير وهو القياس لو طلقها قبل
 الدخول بها والزمه قائم ثم ملك لا يملك بالمتعة وقبل الملاك ليس
 حشيه وقالوا وموقوف لي يوسف له ولي ومويع مستنكر يكون
 فمنا بالمتعة لانه اذا المتعة دين حادث فليس له ان لا يحمل
 بل انصا ومويع دل حكما لانه لا يملكه بخلاف داس المال لانها
 حوله يد لا بخلاف قيمة العبد المعصوب لانها له حكما بخلاف
 نصف المسمى لانه بعضه لهما ان المتعة حلفت عن مهر المثل لانها
 تحب عند عدمه قائما مقامه فالزمه ذلك يكون رهنا بهذا
 كرمي السلم ومن اراد مال او رهن الفضة ومن يقيمة والرمي
 بالمهر المسمى من نصفه اذا طلقها قبل الدخول بها قال
 اذا تزوج اخواه على ملك العبد فاذا موخر بلرمه فمته لو كان
 وقال بلرمه مهر المثل لانه ان كفي ما هو مال ويحجز عن تسليمه فصار
 كلاسحقا في الهلاك لهما ما ذكرنا لا يخيى حيف الله فبانه
 فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخلف فاذا موخر وحرر يحتاج
 الى العرف من هذه المسئلة وتلك المسئلة ووجه الفرق ان يخلع
 من المسمى والمشار اليه اذا كان حلف فحلف بغير الحكم بالمسمى

واذا كان اختلاف وصف تعلق الحكم بالشار إليه ولا خلاف
من الخبر والعقد اختلاف وصف لا تفاق منافعهما فعلق الحكم
بالمشار إليه وهو خير مطلق التسمية ومن الخبر والخل اختلاف
ذات لا اختلاف منافعهما فعلق الحكم بالمسمى قال اذا تزوجنا
على الف الى سنة في قول لي يوسف لا خير ليس له ان يدخل بها حتى
المهر رواه الملقى في قوله الاول وهو قول لي حنفية ومحمد رحمهما الله
له ذلك وليس لها ان تمت له ان ملك البضع لا يعزى عن ملك الاول
فلا يعزى في حجب بسله عن مسلم البدل لهما انما رصيت في خبر
فلم تكن لها حسن البدل كما في الشئ قال اذا تزوجنا في العقد
على مهر تزوجنا في العلانية بالثمنه رتبة وسبعة فان اشهدا
على الشهادة لم تحب الزيادة بالاجماع وان لم شهدا روى عن
يوسف ان لهما مهر الشر وقال لهما مهر العلانية له ان البضع ملك
بالاول فلا تنصعن ماله مال اخبر لهما ان لملك وقع عقد العقد
طامرا فخصه بمهره ما اذا اراد على المهر والزيادة على المهر
عندنا مملوكة قال بحول العقد الماذون والشريك شركة
العنان والمضارب تزوج لامة وقال لا يجوز له ان يمد
ملك بدل مملوكة مولا كالمس ولا جاره وصار كالمقارن والاب
والوصي والعاض والمكاتب لهما ان مولا لا يملك ولا التجار ومولا
ليس بتجار خلاف ما عدا لانهم مملوكون للرب وهذا كسب ولا

ولا يحرم تزوج العبد بالاجماع لانه اضرار ما يحاط المهر والنفقة
فان كانا للصغير عدا وانه تزوجها لونه منه
136 حار وقال لا يجوز له انه لا يملك تزوج العبد لما فيه من ايجاب
المهر عليه وضامنا لا يحب عليهما انه جمع بين ما يملك وبين ما لا يملك فلا
يصح العقد وما ذكر من خوف المهر قلنا ذاك حكمه فلا يرعى بال
اذا اعتق امته على ان تزوجها ثم تزوجها روى عن يوسف ان يعتقها
صدا فبالبس لها عتق ذلك وقال لهما مهر مثل ما كدي ذكر في كتاب الولايات
له ما روى ان النبي عليه السلام اعتق صفيته ثم تزوجها وجعل عتقها صداها
لها ان العتق لو جعل مهر الاغلا ما ان جعل قبل العتق وبعد لا وجه
الى الاول لانها امه ولا وجه الى الثاني لانها حرة ورقبة الحرة لا يصلح
مهر اصطلا في الحالين جميعا ووجب مهر المهر قال العتق اذا تزوج
امه بغير ادن مولا ثم طلقها فلا قائم اثار المولى بهذا النكاح ثم اذله
فتزوجها لم يكره وقال ابو حنيفة بكره وقول محمد مضطرب له ان
الطلاق لملك صادق نكاحا عدا منعقد فصاد كالمولى عز المولى
وكما اذا طلقها ثلثا في نكاح فاسد لهما انه وحده ليل وقوع الطلاق
لان الطلاق مملوك بالنكاح وقد وقع النكاح فوقف ما يملك به
انضمام بعد سعاد ومولا لوقف الفتى فوقف الملك وسعد سعاد
لا انا نكاحا مولا الاول لم يملك المهر منه وجعلناه متاد كذا لان الطلاق
وقع العقد وموتها من وجه كمن لم تنفس بطلاق الاول لم يفسد
الراهة بخلاف ما اذا لم يمت المولى لانه لم ينفذ النكاح فلا ينفذ حكمه به

والمراد من التثنية
البضع

لا في حقه فالتام سماع كلامه بالادلة وذلك لا يكتفى به في الشهاده شرط
النكاح والنكاح كلامه ما ان الشهاده شرط لوقوع ملك المتعة لا لوقوع
ملك المهر لان ملك المهر مال فستتطرق اشهاد علمها وقد اشهد على ما من يصح
شامدا علمها فحين قال اذا اردت الزوج وحزمت علمه امرته هي
فرقة بطلاق وقلامى فرقة بغير طلاق ومى صحيح ان الرده تضاد
احكام النكاح فصارا فعلاها كقوله طلقك لهما ان الرده انطال الدين انطال
النكاح لان الشراء حرم المحل لانعدام فوائد النكاح فيجب الفرقه بطريق
الفقه والى الحرظا خاسم وحنه حرسه او البتراء وحنه اختاراه
ان يختار واحدا من الاجنتين وانها انما الحرسه فلا يفرق بينه وبين الملك
ان تدوم حمل او تروح لا يختص حمل وان تلحق على التقاق او لا
حمل ثم الخامسة بقى نكاح لادع وقرق بينه وبين الخامسة وان
واحدة ثم اربع حاد نكاح الواحد وخدما له ما روى ان عبد الله بن
اسلم وحنه عشر بنوه اسلمت حننه التي علم فاختار ادعاه من روى عن
قبر والدليل انه اسلم وحنه اختار حننه التي علم فاختار ادعاه
ولان نكاحه صحيح لا رخطاب الحرم لا يشاؤك الكفار وانما يقع الحرم
بغيره فخير كلوا طلوا احد من كمال ان من لا نكاح فاسد في نفسه
لا لعدم شرعية نكاح الاختيار والحرسه لانا لا نعرف لهم لانا امرنا
بتركهم وما يدعون فاذا اسلم تحت التعرض حكم فساد النكاح كنكاح
الحارم وانما خبير التي علم كان بالزوج بعد الفرقة حملناه على صدا بريد
عادكرنا قال المهر فاذا ادعاه فبغير نكاحه متجمله تنصف

من سلكه
منه

الكلمة

الكلمة وقال لا تنصف وعلى ما ارد نصف لصل يوم قضته له
ان تنصف لصل واحد بالطلاق قبل الدخول والزيادة قائمه
بالاصل قائمه لهما ان ينصف تنصف لهما ان الزيادة غير مفروضة
عند العقد حصه وحكما فلا يمكن تنصف الزيادة ولا تنصف لصل
لديها محله فاقبل القسط قال اذا وقع له حمله في يوم
الزوج حرسه في ثمانية قد راسم في القول والورثة المرام اذا كانت
مثل شهيد لهم لا تصدقون في الزيادة وقال العول قول ورتة الزوج
ولا يقتر من المثل الا ان يكون رد قولهم في المستتر في حاله الحيوة
والموت جميعا وقد اشرفنا الى المحل في اختلاف الزوجين في قدر الميسر
في حاله الحيوة في باب لو يوفى و في اختلاف الورثة في اصل التسمية
في باب لي حننه قال العبد والمكانف او المديون اذا تزوج امرأة اولاده
عنه رجلا ابنا حرة فولدت منه ثم ظهر ذلك بخلافه فالاولاد احرار
وقلامم اذ قال الله تعالى قد ثبتت الصحابة دعوا الله عنهم ان ولد الزور
حرب القوم غير فصل لهما ان من الولد حصصه في حق ولا يمكن القول
بجسده بخلاف لرب الجلالة طلب حننه وهو خير فامكن بنا حنه وانما
اخوان الصحابة قلنا ذلك حكما منهم بذلك قولنا وكان ذلك في لولد الحرة
قال المراه اذا وجدت زوجها محنونا او محنونا وما اوارضها
الرد وقال ليس لها حق الرد لانه ان من العيوب محل بمقتضى النكاح
لانه لا يمكنها التمكن منه في الخدام للنسب والخوف لودى فصار كما اذا

اذا وحده عينا او مجزأ الى مال هذه الوصية لا تفوت المستحق
 بالعقد وهو الوطى وجعل الارث متاعا الا انه لو حب نفعه طبيعته وذلك
 لا يوجب الرد كالبحر والدر والقدح الفاخشة بخلاف الجواهر
 لانها بمقتضى المستحق للعقد قال اذا اختلط لزوج امرأتين وارض
 له الصبي واحد منهما قليل والاخر كثير فالرضاع بنت منهما وقال
 ست حكم الرضاع من ذات اللبن لا كتر لهما اني الجسر لا يغلك الحشر
 بكثره وكان لكل واحد مني ما حكم نفسه لهما اني لقليل صار مغلوبا لكثر
 حقيقة وانه يصير كما استعملك وصار كخلط اللبن بالماء ويحيى قال
 اذا مات احد الزوجين بعد شيعة مال النفقة شهر او سنة قبل ارضع المرأة
 والنفقة قاعه او شتمت له تسترد نفقة ما بقي من المدة وهو القياس
 وقال لا يترد شيئا ومولا لا يستحق له انما عومر للاحتساب
 ولم يؤخذ للاحتساب في حقه المدة لهما انما وحبت بطريق الصلة فتأله
 بالموت وسقط الرجوع كالوصف وكما اذا ملكك النفقة من غير
 استعمالها يا ح قوله لي حبيبة
 على خلاف قوله لي يوسف قال لو حبته رضى الله عنه اذا رقت
 المرأة نفسها من كفوف وقصر عيها مثلها فلا وليا حرم مختار
 وقال لو يوسف لسر له ذلك ولا يحى قوله محمد بن عبد الصمد لا يبا
 لو رقت نفسها كفوا مهر تاق لم يحز عندك يا وانما يحى به صبر
 اخرين احدتهما ان يادى الولي لها بالتزوج ولم يسم المهر انعقدت
 مغلط

ويكره

حق

سبح

على هذا الوجه والثانية لو أكره السلطان امرأة ووليها على تزويجها
 من كفوف قليل ففعل ما نال الأكره فرضت من دون الولي وقوله
 وماتت الصبي مع قوله لي يوسف لا ييوسف ان المهر خالص حق
 المرأة وهذا كانت الهبة بعد التسمية في العقد فكانت بسبيل الخط
 والنقصان قال ان اكمل المهر الى مهر المثل حق الاولياء ثم يغير
 نقصان ذلك وسفاحر وركاله فكان عزله الكفاة قال
 لانه اذا وحده زوجا عينا فالنصف منه وخمس المهر لله
 وقال لو يوسف لانه ذكره الخصاص ولم يذكر قوله محمد بن قيس
 مع لي يوسف وهو يطهر مثله عزله الماعز لانه المتزوج من ولد
 حبه الى المولى واليهما عنده الى المولى وعند من الما لا ييوسف ان
 الوطى حقه وقصا الشهوة محاصل لها لا للمولى لهما اذا حصل بالوطى
 هو الحصن والولد وهو المقصود الاصل من النكاح وذلك حق المولى
 فيعبر رضاه قال اذا قالت المرأة للقاضي ان زوجي يريد ان
 يفتي ففعلت منه كفلا بالنفقة حب عليه ذلك وقال لو يوسف
 استحسن ان اخذ لها كفلا نفقة شهر ذكره الخصاص في كتاب
 النفقات لا ييوسف ان نوع احتياط ونظر للمرأة والقضاة القاصي
 ناظر للمسلمين قال ما خلى عنه انه قال لا اوجب عليه كفلا نفقة
 لم يحى لها بعد انشاد الى ابيه ومي اني لكفاله انما يحى به صبر
 لا يفر لدم قال اذا خرجت المرأة للحج وقد دخل عمار زوجها

فلا ينفقه لها الطول لمواك في الحاح الكبر وقال ابو يوسف في الاملا ان لم يدخل
 بها فذلك لا وانما بعد الدخول بها فلها النفقة لا في يوسف انها مودعة للفرق
 فلا تكون ناسن ولكن بعد نفقة على شجر البلد دون شجر مكة لان اجناسها
 عليه بالنكاح مما مننا في نفقة شجر والباقي اذا ان حقت له النفقة
 نفسها عن الزوج وان كان لمع باجاف من عليها فلا تنحى النفقة لانها
 معاملة بالحسب **قوله** لي حنيفه على حله **قوله** لي
 رحمه الله قال لي حنيفه اذا وقع الرجل امراته البكر فادب عبدتها بالدم
 ثم طلقها قبل ان تدخل بها فانصف المهر وقال محمد لما المهر كاملا وروى
 الحنف نزل باج قول لي يوسف قول لي حنيفه وذكر محمد قوله مع قول
 نفسه له ان قد انزل عمل الوطى فوجب نكاح المهر فلا في حنيفه ان مردا
 طلاق قبل الدخول والخول فوجب سقوط نصف المهر بالنكاح
 للام والحال وسائر ذوى الارحام تدفع الصغر الصغير عند عدم
 العصاف وقال محمد ليس له ذلك وقول لي يوسف مع قول لي حنيفه
 في اكثر الروايات وذكر الكرخي قوله مع قول محمد له قوله علم النكاح
 الى العصبات لا في حنيفه انهم ودته بالقرابة وكانوا كالعصبات والنفقة
 في ذلك ان علم الولادة الحاجة وشرطها صلاح الوطى وقد وجد كما
 تذكر في حله عن ابن ج والحديث عليه قوله تعالى والوالدان معهم
 اولى ببعضكم كتاب الله مطلقا وما روى في الحديث قلنا النكاح
 الى العصبات حال وجودهم وبه نقول **قوله** لي يوسف **قوله** لي حنيفه

له عليها في البروح ما دام لها قريب وقال محمد ما دام لها عصبة كذا كرنا
 قال اذا زوج القاصي فلها الجناح اذا بلغا وقال محمد لها الجناح قال
 ان هذه ولاية كاملة لانه بنا على تقليد الشيوخ وهو مطلق فصار في كونه
 لرس لا في حنيفه ان القاصي هو جريح لا في والعم وعة لها الجناح هذا مننا
 اولى والنفقة فيه اننا خرو ذلك على قصود ولاسته قال الحنف
 اذا تزوج امرأة على خدمته اماها سنة حب بمهر المهر وقال محمد حب عليه
 فتمه خدمته لها سنة وقول لي يوسف مضطرب ولو كان الزوج عند
 حاد النكاح ولها خدمته سنة لان خدمته العبد مملوكة للزوج والمرأة بالنكاح
 يهر مملوكة للعبد فلا يصح العبد مملوكا للمرأة له ان التسمية قد صحت
 لان الخدمة مستقرة بالحق بالانوال كلها مما يورثه الاستيفاء كذا
 يصير المالك مملوكا والمملوك مملوكا فصار كذا اذا تزوجها على غير ما شئت
 كان لها قيمة العن هذا مننا لا في حنيفه انه اذا لم يكن لها حق في شئ
 فقد صدقت التسمية فصار كانه لم يسم شيئا قال اذا تزوجها
 على هذه الشاب الفسقة فاذا هي تيسر فلها هذه القسعة لا غير وقال محمد
 لها هذه القسعة وتام مهر مثلها وهو نطركا اذا تزوجها على صدر العبد
 فاذا اخدمها حرة قد حرم هذا ما يفرد به كل واحد منهم لان لم يثبت جهنا
 قول لي يوسف ولا نقاس على قوله في تلك المسئلة ان لها قيمة الجناح كان
 عبد الا زكرك تعرف فاما المحدثون فلا ما **قوله** لي يوسف **قوله** لي حنيفه
 قول لي يوسف على خلاف قول محمد رحمه الله قال لي يوسف

قوله لي يوسف حنيفه

میں نے کہا کہ

Handwritten text in Tamil script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

विश्वनाथ

الغنائم والحرب

141
 كاح احد عنهما ولم تطلقها فحب تمام المهر لاني يوسف ان المقضي
 لهما مجهولة فصار كرجل قال لرجل في احد كما على الف درهم لا حب
 شي كراميدا وقوله الزوج لم تطلقنا قلنا القاضى متى فرق بينهما صار
 كالطلاق منه قال اذا تزوج ثلث نسوة في عقد واحد دخل
 بواحدة منهن لا عثر ثم طلق احد من واحد والاخرى ثلاثا وصات من
 غير بان فلتى دخل تمامها كامل والاخرى من مهر وورع مهر عندى حبيبة يوسف
 وكلى قول محمد في الزيادة وقال فكاف النكاح عند محمد للمهر وثلاث
 مهر اذ ان المدخول بها في حق عمر المدخول بها كغير المدخول بها
 لان الحكم ايمانها بتعريف المدخول وذلك دحد في حق هذه فلا توجب
 التعبدية عمرها في الزيادة والنقصان ولو كن عمر المدخول بها
 كان لهن مهران يسقطان من مطلقا فنقسم بينهما نصيب كل واحد
 ثلثا مهر الا ان مهر المدخول بها ثم المدخول ففي عمرها على حاله
 ومهر وثلاث مهر لاني يوسف ان اخذى البطله فنقع على احد عنما
 لكل حال والاخر يقع في حال ولا يقع في حال ان وقع تسقط نصف
 مهر حر وان لم يقع لا تسقط فستبقى نصف المهر ومردع الكل
 فستبقى من مهر من مهر ونصف ومردع ففي مهر ومردع مهر شيئا
 نصيبين قال الذي لا عكك نصا بالانقي عليه بقية له قارب فما
 روى عن لي يوسف وروى مشام عن محمد ان شيئا له وكتسب كل
 يوم درهما وكفيه واهلكه ثلثا درهم انفق الفصد على ذي الرحم الحرم

المحتاج له أنه قادر على كفاه القرب العا حذر فصار كالولد في حق الوالد
 لا في يوسف أنه ليس بموهر فلا يأخذ من القرب الميسر لأنه واجب على الموهب
 ما تفرد كل واحد من أصحاب الثلاثة
 فيه بقول علي حده قال أبو حنيفة الذي إذا تروى عليه علي حده وحضره أسلم
 أحد من أهل القصر كان عيبس فلما ذكرا له عروان كانا موصوفين في الذخيرة
 في الخبر لها قيمتها لا الخبز والخزيرة لها من المثل وقال أبو يوسف لهما من المثل
 فيما في العين وغير العين وقال محمد لهما قيمتهما في العين وغير العين محمد أن
 التسمية في العقد كانت صحيحة وبلا سلام عجز عن القبض فاشته الهلاك ولا
 فصار إلى القيمة فيما جاز لا في يوسف أنه لما أسلم أو أسلم أحدهما صار
 ماله تسمية الخبر والخزيرة في كاح الملم بطلت أصلا فيجب من المثل كماله
 لا في حنيفة أنه إذا كان عينا فقد ملكته المرأة بالعقد عينا وتصرفا وبالقبض
 لا يتحدت ملكا فلا يمنع عن القبض بعد لا سلام بخلافه لو باع خبرا واشترى
 ثم أسلم قبل القبض في ذلك التصرف ثم نكح بالقبض فصار ماله كالمثل أو ملكا
 بعد لا سلام وأما في غير العين ففي الخبر التسمية صحيحة عند العقد ولا سلام
 عجزت عن قبضها لما فيه من عجز في ملك التصرف فاشته الهلاك ولا يتحدت
 وأما في الخبر والقاس كذلك أيضا ولا يتحدت في خبر المثل لأن تسمية
 الختان تسمية له ولفظه ولما قلنا لو حابة أو بقبضه بعد لا سلام أجبر في
 على القول بخلاف الخبر وقد عجزت بلا سلام عن أخذ العين فكذا عن أخذ القيمة
 لأنها بيّان وإذا بطل اعتبار القيمة وجب من المثل قال إذا تروى

أمراه على هذا العبد فإذا موهباً وعلى هذا الدين من المثل فإذا موهباً
 بهذا المثل فمما وقال أبو يوسف لهما قيمة الخبر لو كان عبداً ومثل هذا الدين
 من المثل ومحمد عن أبي حنيفة جميعاً الله في الخبر وعلى يوسف في الخبر وقد
 يرق مشله الخبر فاب لي حنيفة وسله الخبر فاب لي يوسف جميعاً الله
 قال إذا تروى جميعاً على مدين العبد من فإذا أحد من المثل العبد
 لا عروا إذا كان تساوي عشرة أو أكثر وقال أبو يوسف لهما العبد وقيمة الخبر
 لو كان عبداً وقال محمد لهما العبد وتام من قيمتهما أن كان أكثر من قيمة العبد
 وهو وإن نزل سماعة عن أبي حنيفة لمحمد أنه لو تروى جميعاً على هذا العبد فإذا
 موهباً تحت ماله المثل فإذا واحد أحد من المثل فكل من المثل أيضاً الحاقاً
 لزيادة المسمى بأصل المسمى لا في يوسف أنه سمي المثل وعجز عن تسليمه يجب
 قيمته كما إذا سمي العبد فذلك أو استحق في حنيفة أنه وجب بعض المسمى
 ومضى العبد فلا يجوز الجمع بينه وبين من المثل كما إذا تروى جميعاً على هذا التوب
 وقيمة التوب خمسة تحت خمسة أخرى دون تمام من المثل فكذا هذا
 قال ولو تروى جميعاً على هذا الدين من الخبر فإذا موهباً أو على هذه
 المية فإذا موهباً على هذا الخبر فإذا موهباً فلهما من المثل في جميع ذلك
 لدى روى عنه محمد وقال أبو يوسف ومروا به بحنيفة أن لها المثل
 إليه جميع ذلك وقال محمد العبد والدية لها المثل الله وفي الخبر لها من
 المثل لمحمد جميعاً الله أن من الخبر والعبد والدية والمية أحله ووصف
 فتعلق الحكم بالشار إليه كما إذا استوى حيواناً على المائحة فإذا هوى

فالمشار إليه مال وبن الخلل والحد اختلاف ذات لا اختلاف
 منافعها متعلق الحكم بالمسمى كما اذا اشترى قصاعا على انه باقوت فانه
 موقوف حاش والمسمى ليس مال ففسدت التسمية فبطل مهر المزدوجة
 الرواية الاولى لا في حينه انه يسمى عتق المال ففسدت التسمية ووجه
 الرواية الثانية وهو قول لي يوسف جمع بين الاشارة والتسمية والاشارة
 اليه في التعريف لا بما يقطع الشبهة فتعلق الحكم بها والمشار اليه
 مال قال امرأة لها من الزوج طلقها وانقضت عدتها
 فتزوجت بزوج آخر فحملت منه وبزك الدار فادعت
 صبيا فالرضاء من الزوج اولي رتبة من الثاني وقال ابو يوسف ان
 علم انه من الثاني فهو من الثاني وبطل الاول وقال محمد هو من
 جميعا لانه انما امكن كونه منهما فقام بسبب الحرمة منهما احتياط
 لا في يوسف ان ذلك مما تعلم بالرقعة والغلط فيطرحه لا في حينه انه
 من الاول فيقر وقوع الشك في كونه من الثاني فلا يرتفع الشك بالشك
 وقوله بانه تعلم بالرقعة والغلط قلنا من ذلك ما يختلف باختلاف الحال
 والعقد فلا يعتبر قال اذا اختلف الزوجان وورثتهما اد
 ورثة احدهما مع من خسر في شفع البيت فابطل للرجال في الزوج
 وما يصل للنساء فيقول للمراه والمشكل للزوج ان كان حيا وان كان بعد
 الموت للمراه وقال ابو يوسف لما ولد زوجها مثلها والباقي
 للزوج وقال محمد ما يصل للرجال في قوله وما يصل للنساء في قوله

والشكل للزوج حال حيويه ولورثته من بعد موته لمحمد ان يد الوارث
 يد الزوج حكما ولو كان الزوج حيا كان يد اولى فكل هذا لا في يوسف
 قد جهارها فالظاهر شامد لها فاما الباقي في يد الزوج فكان له
 لا في حينه ان يد لها بعد موت الزوج حقيقة ويد الوارث يد الزوج
 حكما والحقيق اولى بالا اعتبارا

قول زوج علي خلاف قول اصحابنا الثلاثة رحمه الله قال زوج
 زوج المقعدة اذا قال اخبرني ان عدتها قد انقضت وذلك في
 بعض في مثلها العدة لا يصدق في حل نكاح احتيا وادع سواها
 وعندنا يصدق له ان المراه مؤتمنة لا خيار عما في رجمها
 من قبل قولها على الزوج ولا نقل قول الزوج علمنا كما في حقوق النفقة
 والسكنى بالاجماع لانه ان جبر كل واحد منهما جعل اماره على تساو له فجب
 العمل بكل واحد منهما فيما يخصه والنفقة والسكنى حق للمراه فعلمنا
 بخبر المراه في حقها وجعل نكاح من خت ولزوج في حق الزوج
 فنعمل بحسب حقيقة قوله مؤتمنة قلنا بل ولكن في حق الاخبار عما في
 رجمها لا في حق اخبارها والزوج يخبر عن اخبارها لا عما
 في رجمها قال الغيبة المنقطعة ان يقيب بحيث لا يعرف
 مكانه لا بقطاع خبره ولعلمنا بذلك انه لا ذلك اقوال واصحابنا
 واحد هناك ان يكون في مخرج لو اخرجنا العقد الى استطلاع رايه
 يفوت الحاطب له ان يد ادم حيا يعرف مكانه وفي خبر
 الكهوف

سكنى

قراءة مسغرة في حق الصغير والصغير فلا سقط بكلمة ولايته ولا
ثبت له ان ولاية اعمت للاسقاط براه وحل بقا الولاية
في هذه الصور لغوت مصلحة الصغير وصورتها بقا الولاية في هذه
الصور يعود على موضوعه بالمقتضى والاحتمال **والس** واذا
عادل قرب بعد ما ذبح لرب الصغير والصغير ونظر العقد وعقدنا
لا نطرح له ان لا يعد قائم مقام من قرب لغيبته فاذا حضر بطلت
من قامه لنا ان لا يعد حولا خلفا عنه وقد حصل المقصود والخلف
فلا نطرح وان حاله صل كالميتيم اذا وجد الما بعد الصلوم قال
الاب اذا ذبح الله الصغير امراه وصلى لها عن الزوج للمهر فحتم
ثم مات اخذ من تركته والورثة لا يرثون في حصته الصغير وعقدنا
يرثون في حصته له انه كفل عنه حال صحته بغير امره واداه
او ادى عنه لا يرجع على الابن كما لو كفل عن ابنه الكبير بغير امره وكما
لو ادى حال حيوته كذا قالنا ان لكفاله صديق بائنا المالك عن حتما
فرجع عليه عند الحاجة عند من اذا سألنا لكفاله صديق بامر
حكما لان الاب والامه عليه ولا قدام على الكفاله دلالة من من حتمه
خلاف من من الكفول لا ولاية له عليه وحله ف ما اذا ادى حال
حيوته لانه قام دلالة التبرع لان تبرع له بامر من له وحاله
الحين امر معتاد **والس** من حق بعد بوعه حنونا طبقا
لاشك الاب ولاية تروحه وعندنا ثبت له ان الولاية التي كانت

والصغير
بما ذكرناه في كتابنا

وكما لو ادركه
وغيره

قل الملوغ قد زالت بالملوغ ولم يحدث سبب اخر لان السبب في
القراءة ولم يتحدد لنا ان سبب الولاية في الحاجة بشرط صلح الولى
ولمذا المعنى ثبت الولاية قل الملوغ مدت حاله الحزن بصلح خلاف
ما ذابح ولم تحلل له لم يوحد الحاجة قال **الس** زوج المترا اذا
ادعى سكوتها عند التزوج وقالت متى ردتى فالقول قول
الزوج وعندنا القول قول المرأة **الس** ان لا يصل من السكوت والرد
عارض القول قول من يتمسك بالاصل لنا ان حاصل الاختلاف في
لزم هذا العقد والمرأة تنكر والقول قول المتكدر في الشرع ونظير
هذا اذا قال لعبد ان لم تدخل الدار عذبات جبر فمضى عدا وادعى
المولى لدخول والعبد يدعى عدم الدخول عند القول قول العبد
ويقتول انه متمسك بالاصل وعندنا القول قول المولى لانه تنكر الفتى
ومواها جبر من خلاف قال **الس** ذى تروج ذميه بغير شهود
لا يحزن وعندنا يحزن له طاهر قوله عليه السلام لا يكافى من يشهد ولا من
اهل الدمة تنه لا هل له سلام فاذا لم يحضر تكافى الملمن بغير شهود فلكى
تكافى لنا ان اشتراط الشهادة في النكاح عرف محله والقاسم لا يوقف
مصلح النكاح على شرط وفيه من من يحقق مفاصل النكاح على بعض
الوجوه كما الشرح انه انكحه الملمن صانه لها عن التحاير نظر الملمن
والذى لا يتخو الرطوب مثل الملمن يبقى على اصل القاسم وما المحدث
ورد انكحه الملمن لما ذكرنا قال **الس** اذا اردت الزوجان معا ووقت

الفرقة بينهما وعندنا لا نفقه لان اذا تقاطعا في الردة او في غير ذلك لم يكن
 ان ردة واحد منهما توجب الفرقة و في ردتهما ردة واحدة مما وزياد
 لنا ان الفرقة اريدوا في ردة من لى بدار الصدوق في ردة واحدة مع الزكوة ولم
 يامرهم الصحابة رضي الله عنهم بتخييد ردة واحدة بل نكحه بعد ردة واحدة منهم وان
 اريدوا على التقاطع لكن متى جدد المانع لم يجعل كاد ردة ادم مفا
 واجتماع الصحابة حجة ولا ردة واحدة مما يوجب الفرقة لانها مع اختلاف
 الدين لا ياتلان فمختلف بمقاصد النكاح وهذا المعنى لا يوجد في ردتهما معا
 لانها اذا اريدت معا واسلم معا دل على لافه والمودة بينهما وفيه
 جواز عما قاله قال اذا تزوج اخرا مدة معلومة حاز النكاح
 وبطلت التوقيت وعندنا بطل النكاح له انه اتي بالنكاح بشرط فيه
 شرطاً فاسداً فالنكاح لا يطل بشرط فاسد كسائر الشروط ولنا ان صدق
 محقق متعة والمتعة منسوخة وهذا لان المتعة هي اثبات الجمل الاستماع
 لا بتحقيق مقاصد النكاح والنكاح الموقت بهذه الصفة ولا في مقاصد
 النكاح لا يحصل في مدة معينة حتى لو ضربا مدة لا يغيثان التزوج كد
 عاده ويحقق به مقاصد النكاح بحرف قال اذا تزوج اخرا
 على عبد وسلم الى انما طلقها قبل الدخول بها عا د نصفه الى ملك الزوج
 بعد الطلاق حتى لو اعقها بعد اعتاق كل واحد منهما نصف
 وعندنا سفي على طلقها سفا اعتاقا في كله ولا نفد اعتاق الزوج
 قبل القرض له بقضا او رضاه ان الطلاق قبل الدخول

لا كفاية مقاصد
 النكاح

يوجب تنصف المهر واعادة نصفه الى ملك الزوج فصار كما اذا لم
 يكن مقوضا وفيه اجماع لنا ان ملكها كان ثانيا من كل وجه بعد
 القبر والطلاق قبل الدخول يجب تقضية النصف فلا ينقض الا
 بقضا او رضا كالمالك في المتي شرا فاسدا قال اذا تزوج اخرا
 على ثوب موصوف في الدمه فحيا بالقيمة لا تخبر على القول وعندنا
 تخبر له انها استخفت على الثوب بالقيمة فلا يجوز اخذ عن
 كاه الم وصرا العين لنا ان الثوب اذا لم يكن عينا فهو قيمته
 المالية والجماله سواء فانهما اتى به تخبر على القول وصار كالحيوان
 الموصوف في الدمه وفيه اجماع وروي عن لي حيفة مثل قول رجب
 ومولاه في الثوب وحب في الدمه وحويا شتفرا كما في الم
 بخلاف في الحيوان تزوجها على خمسة حرام حب مهر المثل وعندنا مكر
 عشرة له انه يبيح قال بطل مهر افسدت القيمة وحب مهر المثل
 كما اذا سمي المخر لنا ان العشرة لا كونها مهر لا يتخرى وذكر بعض
 لا يتخرى كذا ذكر كله وصار كالطلاق ونحوه قال اذا تزوج
 امراه على مهر مسمى وضمن به رهنها ثم طلقها قبل الدخول بها ثم ملك
 الرهن تقدم المراه نصف المهر فاسدا وعندنا لا شيء عليها امتحانا
 له انها صادقة بتوفيق كل المهر بالرهن وقد وحت عليها ما د
 نصفه بالطلاق قبل الدخول ففوت ذلك لنا انه لما طلقها قبل
 الدخول بمات فقط نصف المهر في اصل وجوز نصف الرهن

عن الرهن حتى نصفه ههنا بالنية فاذا حلك بمالك فلا يغرم قال
 اذا تزوج امرأه على الف على ان يطلن الزوج امرأه اخرى فلم يطلقها ومهر
 مثلها التزم من الف ليس لها الا ما يسمى وعندنا سلم الى غايته المثل له ان طلق
 امرأه اخرى لا يضره فكان كراهه وعهدم ذكره سبوا لنا انما اصابنا صبيته باقر
 من مهر مثلها لا بشرط رجوع فيه وهو مخلص الفرائض والقسم لها فاذا
 لم يحصل فاقط الرضا يجب تمام مهر مثلها قال س ج هـ في تزوج حريمه
 على ان لا يهرلها حب لها مهر المثل وعندنا لا يجب شي لهما ان النكاح لم يشر
 له مال كما في حقنا ومذا نكاح فلا يغرم عن المهر لنا ان لزوم الماله في النكاح
 حكم شرعنا ومم لم يلزموا احكام شريعتنا ولا ولاية لنا عليهم لنلزمهم
 فلا يلزمهم قال المهر نرد بالبيع الشر وعندهنا لا يرد له انما ما
 مضى لا يوصف لسلامه فاذا فاقا لك منه كان لها الرد كما في البيع
 لنا انه لا فائدة في الرد في فائدة الرد انفساء العقد او ارتفاع النقصان
 من كل وجه والنكاح لا يقبل الفسخ يجب مثله ان كان مثليا او صمته ان لم
 يكن مثليا وذا لا يخلو عن قليل تفاوت في غل في البعيت الفاجتر لان
 المثل والقيمة يخلو عنه ويحلف في الشراء لا يفسخ بالرد قال س هـ اذا
 تزوجت بغير اذن مولاهم هاتم اعققت له بهذا النكاح وعندنا ينفذ
 له ان النكاح توقف على احسان المولى فلا يفسد باحسان عيوكا اذا
 باعها المولى بعد النكاح فاذا حاز المشتري لنا ان النكاح قد تم بركته لحدوده
 على هل فاستناع التفريق حتى المولى فاذا زال حق المولى زال المانع

بخلاف الشراء لا يرفع الوقف ويطل بالشري لا نه بطوى ملك نكاح
 على ملك موقوف اعنى ملك المنفعة مرفوعة حتى لو كان المشتري امرأه
 او رجلا لا يحل له وطئها فاذا تزوجت قال المكاتبة اذا تزوجت
 باذن مولاهم هاتم عتقت فله خيارها وعندنا لا خيار للعقيد لانه
 ان هذا نكاح حصل برضاها رضا معتبرا لان نكاح المكاتبة لا ينفذ
 بدون رضاها فلا يثبت لها الخيار كما في كل كالحق بخلاف لانه
 لانه حصل لا برضاها لئلا انه اذا اذ الملك علم بانها العتق فثبت لها الخيار
 دفعا لزيادة الملك عينا كالا حه دل عليه ان يردن كانت مكاتبة فثبت
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ملكك نصفك فاحتلوى
 قوله بامنا دحيث فلنا وصيت باصيل الملك لا بالزيادة قال
 اذا اعتنى ام ولد ولزمتها العدة مثله في حيف ليس للمولى ان يتزوج
 بامرأة بعدتها وعندنا ناله ذلك لانه انا معتد والعدو مانعة نكاح
 الابن كما في عدة النكاح لنا ان المولى يملك التزوج بالابن قبل عتقها
 مع قيام حل المولى بعد اولى ومذا لان المانع من النكاح
 ولا نكاح ههنا لان وجهه ولا من كل وجه عتق والعدو مانع لان
 نكاح زوج حرم وانما نكاح اخيهما في عدتها لا يحول عند اي حيفه وزجر
 رحمهما الله وقد مر في باب اي حيفه قال س ج هـ الرضا ع
 يثبت الى ثلث سنين و سن علمنا الثلثة احتل في وجهه اخر
 على بامرأة باب اي حيفه لانه ان البكر يعق بعد من الرضا ع يثبت

ونصف لقوله وحمله وفصالة ثلثون شرًا ثم الفطام لا يتحقق دفعه
 وأحد فلا بد من مدرك وقد بناه استهوانا في ما يتقرر به العادة لنا
 ما مر في باب أبي حنيفة قال إذا دخل بامرأته ثم أباها ثم زوجها
 في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فلا علة عليها وعندنا عليها العدة
 لسهان العدة لولا قد بطلت بالنكاح والثاني لم يجب لأنه طلاق قبل
 الدخول لنا أن رجما مشغول بما به حكم الوطى في النكاح لولا
 لقيام الفلش والمعنى الداعي إلى وجوب العدة هذا إذا طلق في
 إذا قامت المرأة اليه على عيب أنه قد رجما ليا مرها القاضى
 بالاستبراء عنه قبلت بنتهما وعندنا لا نقلل من أن تسمى قاسية
 على إساءة حق مقصود فنقل كما في الدالة الودعية لنا أن هذا قضا
 على الغائب فلا يجوز إلا بضرورة وفي حق الدالة ضرورة لا ينعى على
 لأن يفاق على نفسها فستل والمدة تنفق على نفسها فاندفعت الفرد
 قال القاضى بامرأة الغائب بالاستبراء عنه عليه ولا يعطىها من
 ودعية الزوج التي عند رجل وعندنا يعطىها من ودعيته إذا
 كان الودع مقر بالودعية والزوج حبه لسهان الزوج امر الودع
 بالخط دون الدخول وحق المهر فصل إليها بالاستبراء عنه لأنه امر
 مشروع كما لو لم تكن ثم ودعية لنا قوله علم لهن خدي حال
 أن سفيان بكفيت ولذلك بالمعروف وهذا حال الزوج فلها
 أن يسق منه على نفسها قال سب رجل زوج أمته من رجل

لا بد

لا بد

رجل ولم يزوجها معه يتاح حتى طلقها ثم يواها معه بشارة العدة فعلى
 الزوج النفقة وعندنا لا نفقة لها عليه لسهانها صارت محبوسة
 لحقه فتسحق النفقة عليه كما إذا بواها المولى معه فأخبرهما
 الزوج ثم طلقها ثم أعادها إلى يده لنا أن النفقة لم تكن مستحقة
 عند الطلاق فلا تسحق بالاحساس بعد وصار كما إذا أدت
 فوفعت الفرقة ثم اشلت في العدة والحاج أن مدد الاحتباس ليس خالص
 حق الزوج مما كنا له من الاستمتاع بها بحلف ما ذكر من الصور
 لا يملكها كانت مستحقة قبل الطلاق فصارت كما لنا بشرة إذا أعادت
 قال الخالة أولى بالصفر من أم لولب وعندنا أم لولب
 أولى لسهان أن لولب أحق به من لولب والحالة من قوم لولب وأم
 لولب من قوم لولب لنا أن لولب أم والحالة احت لولب وغير
 لولب لا يملك لولب قال إذا اختلف الزوجان في متاع البيت
 بعد الفرقة فما يضح للرجال فهو للزوج وما يضح للنساء فهو للمداه
 والمشكل بينهما وسن علمنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر
 إنما استويا في الدعوى والوجه لنا ما جرد في باب ما يفر كل واحد
 أصحابنا الثلاثة باختلاف قول الشافعي
 على خلاف قول أصحابنا رحمه الله قال الشافعي رحمه الله تعالى
 لنقل العادة أفضل من النكاح وعندنا النكاح أفضل لسهان أن التحلى
 عبادة وهو المقصود من الخلق والنكاح مقامه وتطرق إلى

ذكرنا في باب ما يفر

فكبر بينهما فصار كل واحد منهما

البقار وعندنا لا سند له بدناه واحارته قال النكاح لا ينعقد
 بغيره النساء وعندنا ينعقد له قوله عليه السلام لا تزوج النساء الا ولنا
 ولان النكاح عامصة لا يستدرك لان نكاح العقل والبدن ناقصة العقل
 فلا ينعقد بغيرهما كما لا يصفى لنا قوله تعالى ولا تعصواوهن ان يكن لزوجهن
 نهي عن منعهن عن النكاح اضاف النكاح اليهن وكل ذلك دليل بصور
 النكاح منهن ولا غنا عاقله متميزة محتاجة الى النكاح لتحقيق مقاصده
 فاذا ما شئت ذلك لنكاح على قصد تحقيق المقاصد وجب ان
 ينعقد دفعا لاجتماعها واما الحديث قلنا هذا نهي بطريق الشفقة
 صيانة لها عن النسب الى الوفا حبه حملناه على مودة لا ذكرنا قوله
 فان عقلا ناقص قلنا القدر الذي يكمل العقل يكتفي بذكر مقاصد
 النكاح بدليل انما تستدرك ما هو اخص منها وهو التوجيه والنسب
 فكنى لا ينعقد قال النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة وعندنا ينعقد
 له ان معنى لنكاح لغة وشرعا يخالف معنى الهبة فلا ينعقد احدهما
 بالآخر ولذا لا ينعقد الهبة بلفظ النكاح قلنا هذا لان هذا اللفظ
 انعقد به نكاح النبي عليه السلام به نكاحه له نه اشبه وقوده
 لنا مطلقا وسان ننعقد لكاحه عليه السلام قوله تعالى واحزاب مؤمنة
 ان وهبت نفسها للنبي لانه اول الهبة كانت تلك المتعة بواسطة
 ملك الزوج والنكاح اساق ملك المتعة فحار ان يجعل محاربا عند لان
 السببية طريق المحاربا عرف قاله اذا تزوج بشرط الحياء

مصالح

على

امام لا ينعقد النكاح اصبه وعندنا يصح النكاح ونظر الشرط له
 ان شرائط الخمار مانعة عما في ثبات حكم العقد والعقد ثابت الا
 الحكم لنا انه يابشر حكم النكاح حقيقة لان شرط الخمار وانما عدم
 الرضا بالحكم والرضا ليس بشرط مضمنا لقوله عليه السلام يكتفى بحد
 وهو لهن حد النكاح والطلاق والعتاق قال نكاح الشغار
 وهو ان يزوج الرجل اخته او ابنته على ان يزوجها اخته او ابنته
 فيجعل نكاح كل واحد منهما مهر للآخرى باطل اصبه وعندنا حاز
 النكاح وعلى كل واحد منهما مهر مثلها له ان النبي عليه السلام نكح
 الشغار لنا ان ذلك النكاح صدى عن هل الحل لان الله لم يذكر
 فيه ما يصلح مهر اصبه النكاح بمهر المثل كما اذا سمي المهر والمختبر ولما
 النهي والمراد منه اخلاء العقد عن المهر دل عليه رواية ابن عمر رضي الله
 عنه ففسر ان نكح المرأة بالمراه ليس لواحد منهما مهر قاله
 لا ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين ولا بحسن المحدث ودين
 قدف وعندنا ينعقد له قوله عليه السلام لانك لا يولي وشا عدي
 عدل ولا في عداله والحبر وكونه غير محدودة القدف شرط
 لا طهار النكاح فتكون شرطا لان عقاره كالعقل والحرية لنا اطلاق
 قوله عليه السلام لانك لا يولي بالشرود ولهون شيان واما المحدود في القدف
 فلان الله تعالى نهي عن قبول شيان في قوله تعالى ولا تقبلوا الهن شيان
 اذا وهذا يدل على ان لهما شيان وكذا في حق شيان في قوله

عند بعض العلماء فاما الفاسق فلا زانه تعالى امر بالتب في خبره
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان حاكم فاسق شاكيتوا وعايد التبت
هو القول عند ظهور الصدق ولا يخبر هو الاثر في غلب الطن
فحصل صانته النكاح عن المجاهد شهادتهم والشهادة ما شرطت
النكاح لا لهذا واما الحديث الذي روي فالمراد منه لا نكاح من بولي
وشامد بن عبد الله لم يجعل العدالة صفة للشامد بل اضاف الشامد
الى اعدك وذلك يدل على ما قلنا قال لا يظهر النكاح وغيره من
الحقوق التي ليس مال كالنكاح والطلاق وعودك بشهادة رجل
وامرأته عندنا يظهر لصانته ليس مال ولا متصل مال فلا تقبل فيه
شهادة النساء الرجال كالحذود والقصاص لنا قوله عليه السلام لا نكاح لولا
بولي وشامد بن عبد الله وهو اسم جمع وذلك فيما قلناه ولا يرد شهادته
لوثر في غلب الطن فيطهر به كل حق ليس بعقوبة كمالا بخلاف الحدود
والقصاص لانه عقوبة والعقوبة بالشبهة قال ترويح الولي الطن
لا يكون وعندنا عندك ان الولي يراجع الكرامة والعاقبة لا يثنى
الكرامة وصار كالشهاد عندنا ان الفاسق يلى على نفسه وماله في
على اولاده الصغار قسا على العدل والحكم بينهما لونه ارميا محترما
او لونه مكلفا محتاجا على عرف قال لا يكون للمسلم ان تروح
امرأته نصرانته او يهودية وعندنا عندك قوله تعالى من لم يستطع
منكم طولا ان سلك المحصنات المومنات من ما ملكتم ايمانكم

مشهور

نفسه

150 المومنات بعد الحكم في الجوار المومنات الى الاما المومنات دون
اهل الكتاب ولا في الكفر بوجوب نقضه زائد مع نكاح المسلم كالمجربة
لنا قوله تعالى المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلهم ومن العفاف
كدي نقل عن ائمة النفس ولا لا مقال من الكاينة على وطئها ملك المهر
فحل ملك النكاح كالمسلم ولا كذلك المجوسية واما ما يلا من النكاح قلنا
فيه انا حجة المومنة وليس فيه تحريم الكاينة وما ذكره القليل لا يمنع مقاصد
النكاح فلا يمنع حوازل النكاح قال الولي لا ملك ترويح التبت
الصغير وعندنا عندك له قوله عليه السلام ليس للولي مع التبت امر
وقوله عليه السلام تشاور لنا ان المعصية للولاية الحاحية وشرط صلاح
الولي قد وجد من ان جميعا واما الحديثان في محو ر على التبت المالف
للدليل فامر قال طول الحر من نكاح لانه وعندنا لا يمنع له
قوله تعالى من لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فمحل
ملكتم ايمانكم وهذا يعني ايا حجة الثاني عند ضرورة وقد بين وكقوله
تعالى من لم يستطع فاطعام بيت سكينه ولا نكاح لانه ارقاق الحر
والدليل ليقضي المنع عنه ليعر وروينا ان النصوص الواردة ايا حجة
النكاح والترخيص فيه من غير فصل ولا نكاح كالمسلم يحصل من نكاح
لانه حال عدم طول الحر يحصل حال وجوب محو النكاح في
الحالين جميعا اما لانه قلنا محصنات النبي بالذكورة نفي ما عداه فلا ينبغي
الحوازل حال طول الحر وعلى هذا القول قيل قال الثاني للعبد ان تروح

جوارده

انه على حرة لعدم طول الحرة في حقه وعندنا لسرله ذلك وكذلك
 الحر اذا تزوج أمه وأخيه لسرله ان تزوج أمه أخرى لعدم الفرق
 وارفعها بالواحد وعندنا له ذلك ما ذكرنا قال ^{المهر}
 لا يملك أجار عبده على النكاح وعندنا ملك له ان النكاح يعرف
 مختص بالآدمي والعبد غير مملوك له من حيث انه آدمي قصار
 كالمكانت بخلافه لان النكاح في حائنها يملك البضع من العبد
 وميزانها مختص بالانوال لنا انه يملك العبد رقبته ويدأ فملك كل
 تمر في شهر نصيبا نه ملكه والنكاح بطريق الصيانة لانه يضمنه
 عن الزنا الذي هو سبب الهلاك او النقصان فملكه وضار كالام
 محله ف المكات لانه لا يملكه يدأ قال ^{لن} واذا تزوج
 عا ديه انه لا يكون وعندنا يجوز له ان يجاريه مملوكه له من
 وجه لقوله علم انت وحالك لا يملك والمالك من وجه من حوار
 النكاح لنا انه تزوج عا ديه غير مملوكه له اصلها لانها مملوكه ^{لن}
 من كل وجه بدليل حل الوطى وبفاد العتق ودائمه كونها مملوكه
 لله بوجه واذا اخلت عن ملك ^{لن} بوجه كما جاز بالدلائل
 المقضية بحوار النكاح مطلقا اما الحدوث كما سبق لا يشاء الملك
 بدليل انه عا ديه الملك ^{لن} ولا يزوج له ضافه اضافة واجد
 فحملناه على سبيلهم والملك عند الخا حه ما ذكرنا قال
 الولي ^{لن} قرب اذا عا ديه عيبه منقطعه لا ينفك له بعد ولا

ان المالك

في المالك

151 التزوج بالزوج القاصي وعندنا نثبت للابعد له ان لا قرب بالغيه
 مع حق الصفير والصفير في التزوج فيقوم القاصي مقامه دفعا للطم
 كما اذا كان حاضرا وعرض لنا ان المفتحي للولاء لا بعد قائم مطلقا وهي
 الخا حه والفرقة الداعية الى الشفقه ^{لن} انه امتنع ثوب الولاية لا بعد
 حال حضره ^{لن} قرب احدا الزمان النظر الحاصل يتصرف ^{لن} قرب بالغيه
 المنقطعه ^{لن} المانع ^{لن} الخا ط لا يتطوع فنعزل لدليل المفتحي للولاء ^{لن}
 قال ^{لن} الواحد لا يملك وكذا فلا وليا من الخا ط في النكاح وعندنا
 يصلح له ان الواحد لا يملك في العقد في باب البيع فكذا في باب
 النكاح والجامع بينهما في رد الوالي حرم ملكا وملكه ثناء لنا ان
 حقوق العقد هي ما يرجع الى من وقع العقد له لا الى العاقد بل هو غير معتبر
 والواحد يصلح معتبرا وسفيرا عن شخصين فلا يوجب الى الخا طين ^{لن} حكم
 المتضاد بخلاف البيع لان حقوق العقد هي ما يرجع الى العاقد فتوجب الى
 الجمع أحكام متضاد قال ^{لن} اذا ارتد اجد الزوجه ان كان قبل الدخول
 ما يقع الفرقه في الحال وان كان بعد الدخول لا يقع ^{لن} بعد ذلك حيث
 يقع الفرقه في الحال في الوجهين جميعا ^{لن} ان الرد مفعي تضاد النكاح لانه
 لقوف مقابله ومير السكون وقضا الشهوة وغيرهما فاسبب الطلاق فيعمل
 عمل الطلاق في كمال الطاهر ان لم يرد ^{لن} يعود الى الا سلام فوق الياس عن
 حصول مقابله فيقع الفرقه في الحال كالرضاع والمصاهن قال
 اجد الزوجين المديتين ^{لن} السلام ان لم يدخل بمكاتب في الحال

وان دخل بمائات بعد ثلاث حيف كان الردة عندنا بغير
 ان سلام على اخر فان في الفرق بينهما في الحال والوجهين جعالة
 ما ذكره الردة لنا ما روي عن اهل مكة اسلموا ولم يامرهم النبي عليه
 بتدبير النكاح وان كان فيهم من لم يدخل بامر الله وروى ان حكم
 اسلمت فعرض النبي عليه على زوجها الا يسلم فاسلم فبقي نكاحها وروى
 ان دهاقانه غير الملك اسلمت فعرض عمر في الله عنه الاسلام على
 زوجها فاني يفرق بينهما ولا في النكاح كان صحيحا وفي لقائه فالله
 في كافي في امره لذمها العدة من غير الزوج قال الزوجان
 الحرتان اذا اسلم احدهما وجب اليها لا تبين منه وعندنا تبين ولو
 يسامحا واخرها فاشترى عده وعندنا لا شتر فالخا صلا رزعله
 الفرقه عند النبي وعندنا ثلث الدارين فلو ثبت المرأة وحدها
 واخرت بابت بالاجماع لكن عندنا ثلث الدارين وعندنا بالسي
 له في ثلث الدارين روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان ربيب
 بنت رسول الله عليه ما جرت الى المدينة وخردها ثم اسلم
 زوجها ابو العاص يوم النحر فودعها النبي عليه بالنكاح لم يملك
 ولا زاحنا فله من ماله في الفرقه لنا قوله تعالى اذا جاء
 المؤمنات مهاجرات وامنوهن من قبله فالا سدا لكان زوجوه
 احداهن انما تزوجوا في الكفار وهذا دليل قطع الوصل بينهما
 والثاني انه قال لهن حل لهن والثالث قوله ولا هم يحلون لهن

نسخ امر المستوفى
 الملك وهذا التفسير
 من الكوفة من القائلين
 كما في مسند العبد

تأثير

فلا

152 والراي قال لا جناح عليكم ان تنكحوهن ولا في ثلث الدارين محل
 بمقاصد النكاح فوجب الفرقه وانما ما روي قال ان عكاس
 دفع الله عنه ردّها بنكاح حديد فالك في السي انه يوجب
 خلوص الملك للسائر وهذا يوجب قطع كل الزوج كما اذا شئت وحدها
 لنا ان السي وضع لا ثبات ملك الرقة دون ملك النكاح وملك
 الرقة يملك عن ملك النكاح ثوبا ورواها اذا كانت المستنة
 متكوبة لم يملك اولادها ولا يورث في ذواله قال عمر بن الخطاب
 في العصبه لا يملك ثوبه الصغير والصغيرة وعندنا يملك له قوله
 عليه السلام لا يملك البقيع حتى تتاجر والبيعه اسم للصغير انما عدم
 النكاح الى عاهه لا ستمار ولا ستمار يكون بعد المار ولا يتم
 لا يملكون التصرف في عالمها فكذا في النفس بل اولى لان امر النفس اعم
 لنا ان الصغير والصغيرة محنا جاز في النكاح ولو لم يملك نكاحان
 لما شوه النكاح على وجه تدفع به حاجتها فثبت لهما الولاء كلاب
 والمحدث اما المحدث والمراد منه الكسب التي لا اب لها لانه انما النكاح
 الى عاهه لا ستمار فكان المراد منه من يتحقق حقه لا ستمار وفي
 الكسب دون الصغير مخلص في التصرف في المال لانه شمل على التهمة
 ولا نكاح لا شمل عليها قال المحدث مطلقا في حبان
 البكر النافعة على النكاح وعندنا لا يملك له ان رضاها غير
 شروطه لكونه نكاح دليل انه يفسد عند سكوتها فيملكه الولد دون

عند
 من امر المار

رضاها صرخا لنا قوله عليه السلام لا تستأمر النساء في نفسها واد
صما قما ورا نهارا هل الرضا فلا ينفذ المصنف في نفسها الا برضاها
كالنكاح واما اذا سالت في النكاح فمقام الرضا سرها وعرفا
ما عرف قال الميرزا ارا انت تكثر فيها بالفقور او بوثه اريد دور
الدم او سواها استجنا نروح كما نروح الدب وحمدنا نروح كما نروح
لنا نكار له قوله في النكاح شاور هذه ليست تكلم وكانت ثلثا طريا
لنا قوله في دم في النكاح سالت في رضاها وهذه تكثر في المكارم كان
معيها او خصم لها والنكاح من كان مصدقها عايد اليها في الاصل
وهذه من قبل الاول دون الثاني قال لانه اذا كان زوجها حرا
فاحسب من حصارها وعيدنا لها الحنا به ان حصارها بعد العتق كحال
الزوج وله ينصير زيد وام نكاحه خلاف ما اذا كان عيدا او ينصير
لنا ان النبي عليه السلام خير بيرة حين غبت ورجما كان جزا
ولا رجا العتق انما يثبت له في رايك الملك عليها بالعتق وهذا المقام
فانما هما غيب فاك اقل المهر غير مودر بعينه وعيدنا
معد ورا له قوله في المهر ما تراضى عليه لرا فقلون من خسر فخير
ولا ان المهر حاله هوها دليل انه يسقط بعد الوجوب باسقاطها
فاذا رصبت بالنقصان حب بالحب لنا قوله عليه السلام لا مهر
اقل من عشرة ولا ان النقصان محل محترم فلا يجوز عكسه لرا ما ك
له حذر في الشرع واول عشرة التي هي لصات السرور قال اذا

تزوج امرأة على مهر ومات عنها قبل الدخول لامر لها وعندنا
لها مهر المثل له قول ابن عباس وابن عمر وزيد رضي الله عنهم
لا هذا جئنا الميراث لامر لها والمعنى ما جئ في الميراث المتقدمة
لنا ابن مهزيب رضي الله عنه قيل عن هذا فقال بعد اجتهاد شراذمها
مهر مثل نسائها ولا شطط فقام بمقلين سائر فقال
اشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في نروح نروح بيت
واشبهه في حصة هذا ولا في البضع محل محترم حقا لله
تعالى فلا محل عليه لا يهوض خطير وموالمه قال اذا طلق
امراته قبل الدخول بها ولم يسم لها ميرا يحب المتعة بالفه ما
بلغت وعندنا لا يزداد على نصف مهر المثل له قوله تعالى ومتنوهن
من غير فصل والمتعة خيار وجرح وخطبة كدي حلف النكاح
على الموضع قدره وعلى المقرب قدره لنا ان الميراث كان حسي فالطلاق
قبل الدخول لا يثبت الا نصف فاذ الم يكتفى لغيره
الزوج نصف مهر المثل وحال عدم التسمية التي للوجوب
حاله التسمية قال اذا طلق امراته قبل الدخول بها
والمهر مسمى بحب نصف المسمى والمتعة ايضا وعندنا بحب
نصف المسمى غير له قوله تعالى اذا طلقتم المومنات ثم طلقتوهن
الى قوله فمتنوهن وسر جوهر من غير فصل لنا قوله تعالى وان
طلقتوهن من قبل ان تمسوهن قد فرستم لهن فرطه

فصص ما فرصتم حول النصف المفروض جزا للطلاق قبل المصلحة ذكر
 عرق الفاء وما يلا من النص محمول على الاحتجاب حال عدم التسمية وعلم
 الاستحباب حال وجود التسمية ما ذكرنا قال **إذا تزوج**
 امرأة ولم يسم لها مدام فرض مهرها مطلقا قبل الدخول فعليه نصف
 المفروض وعندنا عليه المتعة **إذا** هذا كالمفروض عند العقد
 من نصف بالطلاق قبل الدخول بالنص لنا **إذا** الواجب للعقد دون
 التسمية مهر المثل وهذا التقدير من المثل ومهر المثل لا ينصف بالطلاق
 قبل الدخول لا يسقط اعتباره وعند المتعة قال **الحرة**
 المتكوجة إذا قبلت نفسها قبل الدخول بما سقط مهرها وعندنا
 لا يسقط له أنها حبست المبدل حبسا دائما فلا يبقى لها حق
 المطالبة بالبدل كالأمة المتكوجة إذا قبلت بما قبلها قبل الدخول
 لنا أن الموت غني للنكاح والعقد إذا لم يقر حكمة وتأكد كما إذا قبلها
 أختي وقوله أنها حبست نفسها قبلنا **حبسا** دائما تحقق بعد الموت
 وبعد الموت لم تنق مئ اهلا للفعل قال **الحرة** إذا تزوج جوهرا
 خدمته أياها سنة ثمها ذلك وعندنا لا يحمل الخدمه ميرا لكن
 عندنا حنفه لها مهر المثل وعند محمد لها قيمة خدمته وقوله
 لي نوك مضطرت على جارية فاب لي حنفه ومحمد رحمه الله
 له أنه يبيح الاستقوا لان المناع عندى مقوم مطلقا وعندكم
 نصير مقومة بالعقد وقد وجد العقد فكان حاله مقوما

لقد بر

أصله فلا يضاف
 البهاكل والمولى إذا قبل
 موهبه لانه انظر
 للفعل

فصل في مهر الفصار كما إذا تزوجها على رعي غنمها أو نأدا رها
 وغير ذلك لنا أنه بعد رجع الخدمه مهر لانه نودى إلى
 حفل المراء ما لكه زوجها في حوالا سيديام بكونها مملوكة له
 وهذا محال بخلاف الشقي والرعي يجوز ذلك لانه لا نودى
 إلى صدا المعنى قال **إذا** تزوج امرأة على نصف دار فله شرك
 فيها حتى لشفعه وعندنا لا شفعه فيها له أن مدام ملك
 يعوض هو حال وهو النافع فصار كما لجعل الجرة ثم الدار التي
 جعلها حرة ثبت فيها السفعه فلذا مدام لنا أنه مهاوضة
 ملك ما ليس مال لان يعسر الحرة ليس مال وخلافه نضعها لمحق
 جزها فصا دكا للموكة بطريق الصدقة قال **إذا** تزوج
 امرأة على كذا درهم أو العنقا أو البقرة على عبد أو أمة فلها مهر
 المثل لا المسمى وعندنا يجب الوسيط من ذلك له أن المسمى
 بمهر أو فصا دكا إذا سمي دارا أو دابة أو ثوبا أو ناعارا أو عن
 أن عمره في الله عنه أنه أحاز الكاه على الوصف والخلاف
 فيها واحد وكما يصلح بدل الكاه يصلح مهر أو لاني الوسيط مبدل شيئا
 أقل حماله من مهر المثل أو مثله في الجماله فإحانه أولى بخلافه استشهد
 لانه أكثر حماله منه قال في الخلوه الصحيحة لا توجب كمال
 المهر والعدا وعندنا يوجب له ثوبه تعالى فان طلعت من قبل
 أن يحسوهن لانه وهذا طلاق قبل الميسر وإن الزوج لم يتوف

المبدل فلا تأخذ بعينه البذل لنا قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا
 الى قوله وكف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض والا فتنا
 هو الخلو ولا يملك الزوج من حق المبدل حتى عليه مملكتها
 من حق كل البذل كالبايع اذا سلم المبيع والما لا يه قلنا الخلو قايه
 مقام المسكن فلا يكون طلاقا قبل المسكن حكما المتروحه ترد باليهود
 الخمسه ومضى الرئق والعز والرض والخدم والجنون وعندنا لا
 ترد بعين مالها كادوي عن النبي عليه السلام انه تزوج امرأة فوجد
 على كسبهما ما صار فداولا لان هذه الفتوى محل مقام هذا النكاح فوجب
 حق القسم كما اذا وجدت زوجها عينا او مجرورا لنا ما روي عن
 علي رضي الله عنه انه قال حلت مذهبنا وان هذه الفتوى لا تحل
 بالمسحوق بالعتد وهو ملك الزوج فلا يوجب حق الرد كالرجل
 وغيرهما وما روي عن النبي عليه السلام انه قال الجني يملك
 ومما من كتابات الطلاق عندنا انه يقول قال اذا كان
 للرجل امرأه فترج امرأه اخرى ان كانت الجدة شيئا اقام عندها
 بكتا وان كانت بكتا اقام عندها سقما دار بالثبوت وعندنا
 نسوي بينهما والقسم لا يند له كادوي ابو هريرة رضي الله عنه
 عن النبي عليه السلام انه قال من تزوج امرأة بكتا فقيم معها
 سنة امام وان تزوج شيئا بقيم عندها بكتا امام ثم ينفق القسم
 فيما بين وروي عنه عليه السلام انه قال لا م سلمه حين تزوجها ان شئت

فك

ببيت

وحيث

علاء و٩٥

الب وبيت لمن وان شئت ثلث لك وذرت كذا روى محمد بن حماد
 الكاتب لنا قوله عليه السلام من كان تحت امراتك فلم يولد شيئا حيا
 يوم القيامة واخذت قبيحا مايل وكان النبي عليه السلام يولد للنساء وكان
 يقول اللهم هذا قبيحي فما اهلك فلا تولد في فمك امك اي من
 التناوق في الحب وحدثت ام سلمة دليلنا فانه يدا قوله ان شئت
 مبيت لك وان شئت مبيت له في حقه ما قاله في آخره معناه ان ست ذرت
 على البيت وحدثت لي هرة رضي الله عنه بحول علي هذا وكادوي
 في آخره ثم يستأنف القسم فتنه الزنا عرسه فلا تقول بها قال
 المكاتب اذا تزوج بابت مولاه ثم مات المولى فسد النكاح وعندنا
 لا يفسد الا اذا عجز ورد في الرق لان يفسد له انما يملك زوجها
 بالارق ولهذا كان البذل لها ولهذا يفسد عنها فانه لنا انما ما
 حلت المكاتب لانه لا يحق له النقل من ملك الى ملك انما ملك ما
 ذمتها من المكاتبه واما الاعتاق فلنا مزا انما عن بطل الكاه
 ثم ثلث العتق بعد ذلك قال نعت الزوج بصردنا
 في دمه الزوج بدون القضا حتى كاف لها ان تطالبه بعتقه حامض
 وعندنا لا يصردنا الا بمصالبه ان التفتة وحت لا
 عن الاحتباس فلا يقف وجوبه على المضاك لا جوة في ذات الجان
 لنا ان مزا نوع صله تحت نقد الكفاه عند الاحتباس لانه ذلك
 على الاحتباس كروي القامح دون الاحتباس والاجر والمزا

ببيت

ببيت

سمعت نفسي الطلب المزايا لا تسقط في لرحاها اذا شرط القيل
 بحسب لرحاها وحقت المزايا تسقط لان جرو قال هذه ذوى
 الارحام المحام سوي الوالدين والمولودين غير واجبه عنده وعنده
 واجبه له انه لا يقضي به منهم فلا يجب بغيرهم على البعض
 كني الاعمام لنا قوله تعالى واذا ذى القربى حق وقوله وعلى الوارث
 مثل ذلك ولان سنها قرانه واجبه الوصل فوجب البقعة صله لها
 اقرب الوالد ومدا نظرا خيلا فم في القربى عند الملك وقد عرف
 في موضعه قال المرء عن البقعة نوحا لها حق المطالبة
 بالتقرب وعنده لا نوحا بل يابرها القاصي بالاستدانة له انه
 يحز عن مسالك المعروف في التبرع بالاحسان وقد اشبع عنه
 فساد القاصي حناه في المقتضى كل في الحب واليقينه لنا قوله تعالى
 وان كان ذوقه من طوره الى غيره ولا في التفرقة ابطال حق الزوج
 لا الى حلف والممنوع منه باخر حق المرأة فانما يستدبر عليه فبال
 التمايز الثاني ولا شك ان حذر ضرر الناحر اولى من حذر لرحاها طال
 حسنا باب الرضا قال في دفعه والثاني رجل له امرأتان صغير
 وكبير فادى صفت الكبير الصغير حتى فسد تكا حيا على الزوج
 نصف من الصغير ونزح به على الكبير سوا تعد في الفساد
 اولم تعد وعنده لا تزح لانه اذا تعد في الفساد لهما ان الرجوع
 حكم افساد النكاح وبالك نصف المهر على الزوج وذا يحصل

وكا جرحه

بالارضا

فلا يحلف بالعد وعدم العد لنا ان الرجوع ما ثبت سبب
 له بل في بطوننا الماشرة بل بطوننا السبب وما شذبه الشرط
 لان الفساد يثبت بالارضا وهو فعل البصيرة وفعل المرأة
 بشرط وضمان الشرط بشرط التعدي والتعدي بالعد قال الحج
 الثاني الرضا لا يثبت لانه محسوس صفات وعنده ما ثبت بحصه
 واجبه له قوله عليه السلام لا يحرم المصية والمصتان ولا الاصلاح
 والاصلاحات قالت عائشة رضي الله عنها ان ما كان يثلي
 في القرآن عشر صفات يحرم من شئ من عشر صفات يحرم من
 ولا من حرمة الرضا يثبت بانشاء العظم وابتاء اللحم وذا
 حصل بالكثر دون القليل لنا قوله تعالى واما لكم الاذي ارضعتم واولاكم
 الرضا عنه من غير فصل بين القليل والكثير وقوله عليه السلام يحرم من
 الرضا ما يحرم من النسب من غير فصل وعاروا مردودا بالكاف
 او هو منسوخ وما ذكر من المعنى قلنا الرضا وان قل لوجب
 ابتاء اللحم بقدره قال لا يثبت حرمة الرضا بل من المسنة وعندهما
 ثبت له ان الرضا يثبت الحرمة فيحتمل حاله الحيوة بحرمة
 المصاهرة بالوطي لنا ان حرمة الرضا تنبئ على ابتاء اللحم وانشاء
 اللحم وذا لا يحلف بالوطي والحيوة بخلاف المصاهرة لا يماشي
 على الحرورية وذا لا يحصل بعد الموت قال اذا جعل لبن
 المرأة ما وودوا حتى صار اللبن مسرورا حتى يثبت حرمة الرضا

املح التماس ولها اولى بضعته

قال عليه الرضا ما ثبت
الحم وانشر العظم

وعندها لا يست له انه ساول لن المراهع غيره فثبت الحرجة وله
 لنا ان الذين صار مغلوبين فلا يست له حكم كما في المهر قال رجل
 له امر ابني رضيعتنا فادفعتمنا اخنبد على التفاقية حتى صادتنا
 اخنبد ففسد لكاح الاخير ولا عنرو عندنا فسد لكاحهما جميعا
 له ان لا حنته ثبت بارضاع لا خبره فثبت الحرجة في حنتها
 كما اذا تزوجها على التفاق لنا ان المخرج هو الجمع من الاخير كما
 وعند ارضاع لا خبره ثبت الجمع في النكاح ففهم ما فسد لكاحهما
 جميعا قال اذا قال لامرأته هذا اخنبد من الرضاعة فثبت
 عليه ولو رجع عن ذلك لا يصدق وعندنا يصدق له انه اقر
 بسبب الحرجة فلا يصدق في الرجوع عنه كما اذا اطلق في
 رجوع عنه لنا ان مذيابا يجري فيه الخطا والغلط فكان مودورا
 فصدق في الرجوع ما د قوله مالك على خلاف قول اصحابنا هم
 قال مالك اذا تزوج بعور شهيد بشرط ان يغلبنا حار وعندنا لا يحسن
 له ان مذيابا عقد من العقود فلا يقف انعقاده وصحته على الشهاد
 كغير من العقود والحاج ان ذكر العقد وحكمه لا يقف على الشهاد لنا
 قوله عليه السلام لا نكاح له شهيد قال ولو تزوجها بشهاد
 شاهدين بشرط الكتمان عندنا يحسن له ان التي عليه السلام عن
 نكاح النر لنا ان النكاح يحضره اليهود لا يكون نكاح السر قال
 الجمع الكفار فاسد وعندنا صححه له ان الكافر ليس من اهل

افترسه

الولادة ولا نكاح الابوي لنا قوله تعالى وامراته جماله الخطب ولو
 لم يكن نكاحا صحيحا لم يكن امرأته وقوله عليه السلام ولدت من نكاح ولم
 اولد من سباع قال الا اذا زوج اشبه الصغرى امرأته ^{المهر} مهر
 معلوم ولا مال للابن والمهر على الزوج وعندنا لا يلزمه الا اذا ضمن
 انه ضامن للمهر بدلالة اقداحه على النكاح لا من ماله انه لا حال
 له ومع علمه ان النكاح بدو المهر لا يكون لنا انه لم يوجد منه لغير
 لانصا ولا دلاله اما نصا فظاهر واما دلاله فلان النكاح لا ينكح
 عن لزوم المهر اما ينكح عن بقا المهر في الحال بل انما جوزه في الثاني
 اذا ملك المرأة لا فتم لمن من ضرورته ضمان المهر قال اذا حدث
 المراه نفسه من غير كفوليس ولما حق الاعتراض وعندنا هم ذلك ساعا على
 ان الكاه عند وعند كفان لو دى لسر معتبر وعندنا هن معتبر
 له قوله تعالى يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى ومذا ينسب الفضل
 للاب بالتقوى وقوله عليه السلام لا فضل لعربي على عجمي لنا قوله عليه السلام لا يزوج
 النساء من ولدا ولا تزوج من كفاه لان مقاصد النكاح لا يحصل
 بالالف والسكن وذال انتم لن عند الكاه قال الحديث انك تزوج
 الصغرى والصغير حال عدم لبن وعندنا ملك له قوله عليه السلام
 لا شيء السمة حتى تستأمر لنا ان ولا يه لا ب مقوله بطل الحاح ولا
 وقد وجد له من حاهنا والمراد من الحديث التي لا لها
 قال العبد اذا تزوج امرا غير اذن مولاه صح وعندنا

لا يجعل له ان ملك الطلاق بفرد من المولى فملك النكاح بفرد من اخصاء المولى
بينما ان النكاح والطلاق يختص بالادى لا بالمال وهو مملوك المولى من حيث هو
مال لا من حيث انه ادى لنا ان من تصرف في ملك المولى وهو وجه العبد
على وجه لا يجرى على الضرر به باستعمال رتبته بالمهر والمهر فلا ينفذ
عليه لا رضاه كس عين من ايمان مال المولى قال اذا تزوج امرأ
وكي لها مهران ثم طلقها قبل الدخول فما يجب نصف المهر ان تقف المرأة او يقف المهر
المزوج لها وعندنا لا ملك للرجل استقامته ومننا على خلاف في قوله على
نصف ما فرضتم ان يعقوب وتقوا الذي يبدو عقد النكاح بعقد الذي
يبدو عقد النكاح وهو الحاقه وهو من حيث وعندنا هو الزوج بمعنى والله
ان يطالب المرأة بالنصف الواجب او يعطى الزوج كل المهر يحقوا اي سبلا
والصحيح مذهبنا ان عقد النكاح يبدو الزوج لانه ان شاكسكما وان شاكس
فادعيا قال اذا طلقها قبل الدخول فما و لم يسم لها مهر افا لمنعه
مستحبه عبر واجبه وعندنا واجبه له قوله تعالى وعلى المعتبر قدر متاعا
بالعرف حقا على المحسن جعله تفصيلا واجناسا وموايه عدم الوجوب
لنا قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الى قوله ومتعهن
على الموضع قدره وعلى المتبر قدره ولكن بالوجوب وما نلا من المراء
منه التي لها مهر او نصف مهر فيجب المنع ذلك قال اذا اختلف
الزوجان في متاع البيت بعد الفراق فكل منهما نصفان لا سواء بما
اليده عليه ومن علمنا خلاف من وجه اخر كما جاز في ما في الثلاثة قال

158 الوالد يجز على ارضاع الولد ان شريفه وعندنا لا يجز له ان
الامتناع على ارضاع اخرا من الولد فيجب دفعه لنا في الجهر على ذلك
اخره من ذلك منع بقوله على ارضاع والد الولد لها ولا مولود له بوليه ولما
ضرد من ين دفع بارضاع الظاهر منه لا يحكم الطلاق
ما قوله اني حنيفة على خلاف قوله
ما جازيه وجمعهم الله قال لحنيفة اذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض
ثم راجعها في الحيض فطهرت ثم طلقها في هذا الطهر لا نكح وقال لا نكح وعلى هذا
الحلاف اذا طلقها في طهر لم يحكم بها فيه ثم راجعها في طهرها باسا وكذلك لو
فقد لك في شهر واحد في حق من نسبه والصفره لو احدثت من امرأته شهرا
ثم قال لها انت طالق ثلاثا لانه يقع عليها الثلاث في الحال عندنا لا يقع
لانه فيصير من ارجعها بالسر عن شهرين يقع الثاني كذلك ثم الثالث كذلك
وعندنا يقع واحد في الحال والثاني في طهر اخر والثالث في طهر اخر
لما ان طهر الواحدة والشهر الواحد بالطلاق الواحد خرج من ان يكون
وقال طلاق السنة ولما لو اوقع الثاني قبل الرجوع فله ان يرد الرجوع
لان بالرجوع لا يتحدد الوقت فله ان يرد الرجوع في الحيض خرج الظاهر الا
يعقبه من ان يكون محلا لطلاق السنة كما خرج بالوطي ولهذا لو طلق قبل الرجوع
يكون بالرجوع لم يتحدد الوقت له ان بالرجوع اذ يقع جزم الطلاق له
وبما كان لم يكن والظاهر ما احتار الجمع فاذا وقع من لم يكن جمعا
قال اذا قال الرجل لطلقك راجعتك فقالت محبة له انقصت عيدي

صدقت ولا يصير محرما حقا وقال لا يصدق لهما ان نقوله واجعلك
 الرجعة وصادق محرم عن خيار فصادق كالوكتب ساعه ثم قالت ذاك
 له ان قولها انقضت عدته اخار عن امر سابق فثبت له بقضاء مفارقتها
 للرجعة او منقضاء عليها فلا يصح رجعتة وقوله بالرجعة صادق محرم قلنا
 هذا ان لو صحت رجعتة وانما لم يصح لما جاز قال زوج لأمه المهر
 اذا ادعى انها احرها وصدق له الولي وكذا ثبت له منه فالقول قولها وقال
 القول قول المولى لهما ان هذا في الحقيقة اختلاف في ملك بعض المراه
 فالقول فيه قول المولى لان الملك يقع عليه له انما احببه في هذا الباب
 والقول قول له من في الشريعة قوله فان الملك يقع على المولى قلنا بل كن
 ولا به من خيار لك منه لما جاز قال الموتة اذا اخرجت بانقضائها
 في مدة تسعة وثلاثين يوما وقال يصدق كالم محرم في مدة تسع يوما وقال يصدق
 لهما انما امنه احررت واحكم بصدقهما في خبرها فصدق وسان
 الامكان ان يحفل كانه ظلهما في اخر الظهر وحيصنها ثلثي ظهرها في
 عشر كاله ان يعاق الاطراف فيهما حقا في غايه البدن فلا يحويها الحكم
 عليه المبرور ويستبرأ يوما عنده وثمان في دونه محمد يحفل كانه ظلهما
 في اول الظهر في المسوف هو الطلق في ظهره لا جامع فيه وظهرها
 خمسة عشر يوما لانه لا غايه لاكثر وحيصنها خمسة لانه الوشع
 والاكثر ولا قل فانه فلاته اطباء خمسة ولما عوف وبلا في خمس عشرة
 وادوانه الحسن عنه يحفل كانه ظلهما في اخر الظهر وحرزا عن نظور الداء

الولد ثم حيصها عشرة نظرا للزوج وطهرها خمسة عشر نظرا للمراه
 فطهران ثلثون وثلاث حيض يثوب فثوب شتى قال اذا سافر
بامرأته ثم ابانها او مات عنها فان كان لا منزل لها دون مدة السفر
رجعت الى منزلها وان كان الى منزلها مدة والى مقصدها دون
السفر سادت الى مقصدها وان كان الى كل واحد منهما مدة السفر
ومضى الى المكان سادت الى اقرب بقعة فيها الا من كان في مكان
عنده يرضى ولا يخرج حتى تنقضي عدتها وقال اذا اوجرت محرما
خرجت معه الى انهما شتا لهما ان المحرم انشا السفر في الودع وطهر النس
بانسا السفر له قوله تعالى والمطلقات يرضى لنفسهن من الخروج
ترك التبرص لان الولد امن بالخروج من فقد المحرم بدليل انه لا يباح
لها الخروج في المضرة في الولد ويباح بدون المحرم ثم فقد المحرم منها
مع الخروج فالقوله اولى قال اذا مات زوج ام الولد ومولاهما
وس مومنتها اقل من شهرين وخمسة ايام ولا يعلم انهما مات او لا
اعتدت لرفعه اشهر وعشرا لان المولى ان مات او لا يلزمها عدو
لانها متوجهة الفرو وتنفق قبلها عدو وفات الزوج لرفعه اشهر وعشرا
وان مات الزوج او لا ومضى احد بلزمها شهران وخمسة ايام وصحبت
مولاهما لم يلزمها الفداء لانها معتدة من نكاح فلزمها في حال لرفعه اشهر
وعشرا وفي حال نصف معتدة بالاكثرا احتا طان كان بين مومنتها
شهران وخمسة ايام او اكثر اعتدت باريعة اشهر وعشرا تستكمل فيها

لا

ثلاث حيض لا للموتى ان مات اولاً يلزمها عدته وبعد موت الزوج
 يلزمها اربعة اشهر وعشراً وان مات الزوج اولاً يلزمها شهران وخمسة
 ايام واذا مات المولى بعد لزمتها ثلاث حيض عدله المولى لا عدله النكاح
 فجمع بينهما احتياطاً وان لم تعرف ما بين موتيهما اعتدت اربعة
 اشهر وعشراً استعملت فيها ثلث حيض عددهما وعند تعبد باريه
 اشهر وعشراً دون الحيض لهما حاجر في الوجه لا ولد له انه اذا لم يعرف
 قدر ما بينهما جعل كونهما مفا كما في الهدم والغرق فلم يلزمها عدله المولى
 بخلاف المسك لا ولا تا اذا علمنا ما بين الموتى فتركنا الا خوالف
 قال شهاد القابلة على الولاد لا يقبل الا بغيره وهو طاهر
 الحبل او اقرار الزوج بالحبل او قيام القرائن حتى لا يعتد بمن واه
 اذا كذبها الودنه في الولاد وفي الطلاق المات ذالك بهما الزوج و
 تعلق الطلاق بالولاد لا يقبل الا بينه ولا يقبل شهاد القابلة الا بعد
 ما ذكرنا من القرائن وعند ما يقضي شهاد القابلة وحدها في كل
 ذالك قولها علم شهاد النساء حازه فيما لا يستطعن الرجال النظر
 اليه له ان صرنا دعوى والزام حكم على المهر فلا تثبت له حجة وشهاد
 القابلة ليست بحجة كالحمل بل هي بمنزلة الامانة اقرار بالحمل فقد
 اتهمنا على الولد فقبل قولها وزد له مائة وكذا الحبل اذا كان طاهر
 او الفرائض قائماً في حاله الا تماز ايضا بحاله ان قراره يقتل شهاد
 القابلة فيه اما بدونه فلا والحدث مخير على ما اذا نكح هذه القرائن

مقتل

قال اذا قال لامرأته ان ولدت فانت طالق وكان قد اقر
 بالحمل فقالت ولدت صدقت في حق لطلاق من غير شهاد القابلة
 وقال لا يصدق الا بشهاد القابلة لهما انه اذا ادعت عليه الحجب
 فلا يصدق الا بينه وشهاد القابلة حجة في باب الولاد على ما مر
 له انه متى امر بالحمل فقد اقر بالشرط لان الولاد كان في محاله فاذا
 اخبرك فالولاد في هذه الحالة وهو آمن به ثبت ما اقر به في حق
 الحجب الا انما لا يصدق في حق لنسب لا بشهاد القابلة لان ذلك
 يفتى على يقين الولد وانه ثبت بشهاد القابلة قال بلوغ
 الجارية بالنسب كمال سبعة عشر سنة وبلوغ الفلام بثمان عشر سنة وقال
 فيما حرمها تمام خمسة عشر سنة لهما ما روى ابن عمر رضي الله عنه قال
 عرضت على النبي عليه السلام وانا ابن اربعة عشر سنة فردني وعرضت
 عليه في السنة الثانية فاحارني له قوله تعالى ولا تقرنوا مالكم
 الا بالنكاح حتى يبلغ اشده قال ابن عباس هو عاقل وعمره
 وكذا قاله الله في هذا الشد الصبي فاما اشده الرجل اربعون سنة لقوله تعالى
 حتى اذا بلغ اشده وبلغ اربعون سنة ان الجارية اسرع اذراكا منه فقضا
 في حقها سنة لا شهاد لهما على الطباع لا بدع اما الحديث الذي روى
 قلنا ليس فيه بيان اذا لم يعلم علم سنة ولا ان لم يعلم كان
 يحيز غير البالغ ايضاً حتى روى ان رجلاً عرض له على النبي عليه السلام
 فردّه فقال يا رسول الله اريد اني وحيز رافقاً وانى يرفع رافقاً فابرها

160

القي

فاضطربا فصرعه فاحاذ قال — اذا قال لامرأته ان
دخلت الدار فانت طالق ثم اراد على سلام وحق في الدار فحلت
الدار وروى عنه انه لا يقع عليها الطلاق وعند ممانق لما ان المعلن
بالشرط يقع عند وجود الشرط من غير قصد واذا فصار كالواقع قبل
الرد فلا سطل بالرد والحق اذ الحرب له ان يلا وتلا والحق
بدار الحرب صار حكما فزال ملكه عنها فلا يقع عليها طلاقه
قال — اذا وهبت للمرأة صداقها من وجهها ثم طلقها قبل الدخول
بها فهذا على وجهه اما ان كان المهر عينا كالعرض والعبد او دينا
كالدرهم والدينار واما ان وصفت الكرم وهبت او وهبت قبل
القبض او قصت العرض ثم وهبت الكل والبعض فان كان عينا
لو وهبت الكل قبل القبض او بعده لم يرجع عليها شي لانها وصفت له
عن المستحق بالطلاق قبل الدخول وان كان دينا وهبت قبل
القبض الكل فذكر له عندنا وقال رد رحمة الله يرجع عليها بالنصف
فهما جميعا والحق بذكره وانه واما اذا قصت كله ثم وهبت له كله
او بعضه يرجع عليها بنصف المقبوض لانه لم يصل اليه عين حقه لانها
لم تسبق في العقود فصار كعنه مال اخر ولو قصت نصفه وهبت
له الباقي او وهبت له المقبوض ولم تسبق فبذلك لا يرجع عليها
شي الا اذا وهبت اقل من النصف فرجع عليها الى تمام النصف
وقال يرجع بنصف المقبوض قبل او اكثر لهما ان هبته البعض حط وانما

فصار كانه لم يزوجها الا على الباقي فتصرف الباقي ولانها
لو قصت الكل وهبت يرجع بنصف الكل ولو لم يقبض شي او وهبت
لا يرجع شي فاذا قصت النصف دون النصف يعطى لكل نصف حقه
له انه وصل اليه عين حقه لان الدين في حق من عليه الدين متعين
له ولهذا لو وهبت الكل قبل القبض يرجع عليها شي ولو لا التقيد
لرجع بالنصف كما اذا وهبت بعد القبض وقوله ان بعد الخط يصير
كانه تزوجها على الباقي قلنا هذا باطل لما اذا بقي بعد الخط اقل من عشر
لم يجب شي اخر ولو كان كما ذكرتم لو وجب تمام العشرة وهذا بخلاف
ما اذا وهبت الكل بعد القبض لانه لم يرد عليه عين حقه لانه بعد القبض
لم يبق دين قال — اذا قال لامرأته لست لي بامراة او مائت لي
بامراة او لست لك تزوج او مائت لك تزوج ونوى به الطلاق يقع
وقال لا يقع لهما ان هذا انكار للنكاح فلا يقع به الطلاق كما اذا قال لم اتزوجك
وكما اذا قال والله مائت لي بامراة او سيل هلك امراة فقال لا
ولو نوى به الطلاق لانه ان هذا يصح انكار للنكاح ويصح اساءة للطلاق
بان يقول لست لي بامراة لاني لمك فاذا نوى به الطلاق فقد نوى
تحمل لفظ فصح كما اذا قال لا نكاح بيني وبينك بخلاف ما ذكرنا
الصبر لان قوله لم اتزوجك لم يصح اساءة لذي ذكره لانه لم يصل اليه
لانه شابه وانما تقرن به لانه خبا واذى اليه بعد السؤال اجاب ولا
يحمل لانه شابه انما هي باحالة قال — اذا قال الرجل لامرأته

انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله طلقت ثلاثا وعندنا صحيح لا يستثنى فلا
 يقع شيء لهما انه الحلال استثنى بالانقاع بكلام متصل صحيح كالموت قال انت طالق
 واحدا وثلاثا ان شاء الله له ان قوله وثلاثا لغو من الكلام فخصر فاحصلا
 من انقاع والاستثنا كالسكوت والكلام بكلام اخر بخلاف ما ذكره من الواحد
 تحتك الرواية وقوله وثلاثا قائم بكن لغوا وعلى هذا الخلاف اذا قال لعبد انت
 حرة وحررت الله قال — اذا قال لا فرائه انت طالق اذا لم اطلق
 او اذا لم اطلق فان نوى الموت صح وان نوى الشرط صح وان لم ينو شيئا
 فعنده جعل للشرط ولا يطلق ما لم يمت احدهما كما في قوله ان لم اطلق وقال
 للموت ويطلق كما سكت لهما ان هذا الكلام للموت في قوله قال الله تعالى
 اذا لم ابطرت والمراد منه الموت قال — الشجر واذا لم يكن كرهه ادعى لها
 واذا عجز الحشر عي حذوف والمراد هو الموت فصار كمن ادعى عليه
 انه لو قال لها طلق نفسك لكانت كاف حتى يقتصر على المجلس كذا هذا
 له انما يصح للموت كما قال لا ويصح للشرط قال الله تعالى لسر على الدين
 امنوا وعملوا الصالحات حنا فها طموا اذا ما اتقوا وقال — الشجر
 استغن ما عتاك ربك بالعناء واذا تصدك خصا حرم ما ذانم
 انه للشرط واذا جعلي لهما فعلي بعد يرانه للموت يقع وعلى تقدير انه للشرط لا
 يقع فلا يقع بالشك وهذا التفصيل يخرج كما ذكر من النظر لان المسألة صادقة
 في يدها فلا يخرج من يدها بالشك قال — ولو قال انت طالق في عهد
 ونوى اخر اليها بصدقة وقال لا يصدق لهما ان قوله انت طالق في عهد

وانت طالق عهدا سواء لهما جميعا للطرف ولو قال انت طالق عهدا ونوى
 اخر اليها بصدقة لا يصدق له يقتضي كون كل الود طرفا فكانت الشبهة مخالفا
 له فكذا امدا له ان قوله انت طالق عهدا الوقت لا في الفعل يقع عليه
 كقولك اعطيت زيد ادريتها مقتضى لا يستبعد اما قوله في قوله عهد
 يقتضي الطرفة والمطرد لا يستوعب الطرف بل قد يكون في بعضه
 الا انه اذا لم يتوقع في ادب النهار لترجحه بالسوق فاذا نوى اخر اليها ب
 صح دل على الفرق بينهما انه لو قال لله على ان اجوم عجمي لزوم صوم
 العجم ولو قال لله على الصوم في عجمي لا يلزمه فكذا امدا قال — اذا
 قال انت طالق قبل موت فلان شهر فمات فلان قبل تمام الشهر لا يطلق
 لعدم شهر قبل الموت ولو مات فلان تمام شهر طلقت مستندا الى اول
 الشهر وقال مقتضرا على الموت وعلى هذا اذا قال انت طالق قبل موتي
 وقبل موتك شهر عند ما لا يقع لانه لو وقع بعد الموت مقتضرا وعند
 يقع مستندا وعلى هذا لو قال اخر عهدا ملكه فهو حرة وقال اخر امرا اتزوجها
 فهي طالق فملك عهدا ثم عهدا وتزوج اخره ثم امراه ثم مات يقع الموت
 والطلاق عهدا مستندا الى وقت الملك والتزوج وعند ما يقع مقتضرا
 لهما ان الموت شرط لوقوع الطلاق والعقود لا توقف عليه الوقت
 الذي اضيف اليه الطلاق وهو شهر قبل الموت والحكم ثبت عند
 الشرط مقصودا عليه كما في قوله قبل قدوم فلان لانه ان الموت ليس بشرط
 في الشرط ما يكون على حطر الوجه كالقدوم والموت كان لا محالة بل هو

معروف للوقت المضاف اليه الطلاق فاذا وجد الشئ الموصوف بهذا
 الوصف يقع الطلاق من اوله كما في قوله انت طالق قبل شهر رمضان شهر
 يقع الطلاق في اول شعبان ولا يشترط وجود رمضان بل عليه انه لو قال
 انت طالق قبل موت فلان وفلان شهر مات احدهما لتمام الشئ يقع ولا
 يشترط موت الاخر ولو كان شرطاً لكان شرطاً كالقول قال اذا
 قال لا حسبه طلاقاً بزوجك فانت طالق وطالق فزوجها طلق ولا
 وقال يقع الثلاث لهما ان الواو والجمع المطلق بحرف الجمع كالحج بلفظ الجمع
 فصار كقوله ان تزوجك فانت طالق ثلاثاً لانه ان الواو والجمع المطلق
 فيحمل الجمع بصفة الترتيب واذا ثبت احتمال الترتيب في التعليق لا يقع
 الثلاث بالشك وعلى هذا اذا قال لمنكوحه ان دخلت الدار فانت
 طالق وطالق وطالق فدخلت الدار قبل الدخول بها قال اذا
 قال لامرأته انت طالق عاين واحداً الى ثلاث او من واحد الى الثلاث مع
 طلعان وقال يقع الثلاث وقال يفرق واحداً في حقه وهو يذكره في بابه
 لهما ان مثل هذا الكلام فيما ليس له طلاق وعرض يراد به الكل كقوله القائل
 خذ مني درهم الى عشرة لانه ان اطلاق لونه لا يند العاه فلا بد
 من وجوده لسبب وجود الثاني يقع فلما الثالث لا يتبع العاه ولا ضرورة
 في وقوعه فلا يقع الثالث لانه لم يقع قصداً وما ذكر من امثال قلنا
 قامت دلاله ابدان الكرامة وهو اظهر الجود بخلاف الطلاق وعلى
 هذا اذا قال لغيرك على درهم الى عشرة فخذ بلزقه تسعة وعندنا

عشر

وعند فرجانه قال لو شهد شاهد تطليقه وشاهد
 تطليقه لم يضر شي وقال يفتي بتطليقه وهذا طلقه وثلاث طلقا
 وعلى هذا لو جرحها في طلقه واحداً فاحصاً بثلث الم يقع شي عند
 وعند مائة واحداً لهما انهما اتفقا على الاقامه كما اذا شهد احدهما
 بتطليقه والاخر بتطليقه ونصف او على تطليقه والاخر على واحد
 وواحد لانه انهما خلفا لفظاً ومعنى فاللفظ ظاهر وكذا معنى لان
 الطلع من جمع وهو ضد الفرد بخلاف طلقه ونصف لانه فرد وفرد
 بخلاف قوله طلقه وطلقه لانها فردان قال المريض
 مرض الموت اذا قال لامرأته كتب قد طلقك ثلاثاً في صحي وبعث
 عندك وصديقهم اقربها دنيا وارضى لها بوجه فلها ان قل من
 عرائنها او بها اقربها او ارضى لها وقال لها جمع الوصيه وما اقربها
 لهما انما احببه فيصير لقرار والوصيه لها طلقا كما ان جانب له
 انما احبها من البصا دق على الطلاق وانما العدا وقوله المسم
 مردود لان الله فما زاد على المرات فلا يصح الزيادة قال
 اذا قالت المراه لزوجها طلقني ثلاثاً على الف درهم فطلقها واحداً وبعث
 ولا يلزمها شي من الف وقال لا علمي بالثلاث لاني لم اذكره على المبادله
 في هذا الموضع بحرف الباء لا فرق بين قوله بعك بالف وبين قوله على
 الف وبين قوله احرك بكدي او على كذا اذا كان لا لف عوضاً
 عن الثلاث كان يثبت لالف عوضاً عن الواحدة بل عليه انما لو قال

وانعصت

وهو في الف فطلبها وجد حاليها جصتها لوفت على مبرها
 فكذا من قال ان كل على الشرط قال الله تعالى يا ايها علي ان لا تترك بالله شيئا
 وكذا قوله اسبرت هذا العبد على انه كاتب او حيازا او حودك بغير منه
 الشرط فصار النكاح الشرط للزوج واللف والحكم لا يتزوج على احزا
 الشرط دل عليه انه لو قال في السه المكر اذا قال الكفار لم يواستنه باللف
 فامتنوا لهم بقصور النكاح في نصف السنة اسحقوا نصف الف ولو قال
 الف لم يباحقوا شيئا بخلاف الشرع ولا كاره لانه حمل على المحا وصدقه
 وهو انه موضوع لان كل معا وصدقا وامامه الضرع على ان خلاف ايضا
 قال ولو قالت طلقني واحده وكذا الف حرم ففعل لم يحجب المال عنده
 وقال حجب ولو احكاما فقال ان طالقنا على الف لا يصح عنده لا نقولها
 بعد هذا خلافها ولو بدا الزوج فقال ان طالق وعليك الف حرم طلق
 بعرض قول عنده وقال ان طالق القبول وحجب المال لهما ان ملاءم معا وصدقه
 لا لئلا لو قال حذ هذا العبد وعليك الف حرم او قال لعنه اذا الفاوات
 حركان معا وصدقه فكذا من اذا كانت معا وصدقه على القبول وحجب المال
 لهما ان ملاءم الطاهر من ملاءم الطلاق واحاد ان الزوج الفاء وطلق
 من الزوج ودعوى المال عليها انه يستعمل للمأدله كما ذكرتم فاذا حمل
 لا يحجب المال بالمثل بخلاف السه لانه لم يشترع له معا وصدقه فحمل عليه بغيره الحال
 خلاف الطلاق لانه يشترع معا وصدقه ومسله العتق لانه فيه منع قال
 اذا طلقها على الف حرم على ان الزوج بالخيار بله انما بطل الخيار بالاجماع

قال

لا

لانه اشاف حوا لنقص الطلاق لا يحمل ذلك فان شرط الخيار للمراء قال التوجه
 يصح فان ردت الخلع في الثلث بطل الخلع ولا تقدر وقال لا تصح الخيار لهما
 ان هذا اختيار في الطلاق سواء كان من خاتمتها او من خاتمتها كسه ان الخلع
 من خاتمتها عليك المال وان نقل الخيار كالمسح قال اذا قال لامرأته
 ان طلاق كيف شئت فلم يشأ في المجلس شيئا بق طلقه واجدا وارثا في
 المجلس فاجده فانه او ثلثا ونوى الزوج ذلك كان ذلك وقال لا يقع شيء
 الا عتقها في المجلس لهما انه فوض اليها الطلاق بأي وصف شئت فوقف
 الوقوع على عتقها كما في قوله كم شئت وسميت لسه انه ما وقع الطلاق
 وحركها في الصدقة من ملاءم اسما ف والمودع لا يستوصف قال القائل
 بقول حليلي كيف صررك بعدنا فعلت وهل صرقتنا عن كيف قال
 اذا قال لامرأته اختاري اختاري فقلت اخبرني في الوصل او في الكسر
 او في خير طلقته بلانا وقال لا يطلق واحد لهما انما اختارت له واحد
 فلا يقع عليها الزمان كما اذا قالت طلق نفسي واجده لسه وجمنا في احدهما
 ان قولها اختاري فعلق طلاقها باختارها فاذا قال بلسا واليا فقد علق
 الثاني والثاني باختارها ايضا فاذا اختارت وحده الشرط في الكل
 ففعل الكل كما اذا قال ان جعلت الدار فانت طالق ثم قال كذا كذا ثم قال
 كذا كذا ودخلت عنده وصار كما اذا اخبرني نفسي حسانا او قالت اخبرني
 نفسي من او بمره او واحد او لو واحد يقع بلانا كذا عندك والثاني ان قولها
 الوصل او من خير وقع لغيره لانه تذكرا المرتب وكل الطلقات الثلاث

او في الكسر

واحد

ليس بموت وصار كما قالت احتجوا الكا قال ولو قال
 لها اختاري ثلاث طلاق ما شئت لها ان يختار واحد او اثنين
 دون الثلاث ولو اختارت الثلاث لا يقع شيء وقالوا لما ان يختار الثلاث
 لما ان يختار هذا الكلام يستعمل الاستيعاف كما يقال خذ من مالي ما شئت
 ان كلمة من التسع من كان المقصود اليها بعض الثلث لا كلها وقماد كوعده
 عن الحقيقة لقوله وهو ما هاد الخود وهذا لا يحق في الطلاق قال
 اذا طلق امراته واحدا ثم قال بعد ذلك جعلها لاني كان بلانا وقال لا يكون
 الا واحدا لهما ان الواحد لا يتصور ان يكون بلانا ولهذا لو قال
 لا تتدا انت طالق ونوى به الثلاث لا يصح فلا يملك له ان يقول
 الواحد ان كان لا يتصور ان يكون بلانا في بعض ما لم يصح بلانا في بعض ما
 فقال اجعل من الواحد بلانا اي ضم الشئ اليها فحمل علمها فصح الكلام
 وصار كما اذا قال لا تتدا انت بلانا ونوى به الطلاق الثلاث قال
 اذا قال لا امراته انت على حرام كطراي ونوى به الطلاق والظهار
 او التحريم المطلق فهو طهار وقال ان راد به الطلاق فهو طلاق لهما
 ان قوله انت على حرام يحتمل الطلاق فاذا نوى صحت بنية فلا يخلو
 لقوله كطراي لانه شبه بالتحريم ايضا لانه من ذلك كلام واحد وهو
 صريح في الطهارا حيث قال كطراي وقوله حرام يحتمل الطهارا ايضا
 فاذا نوى به الطلاق فقد نوى خلاف ما صرح به فلا يصح قال
 اذا ادله الطاهر مع امراته ثم اسلم او ادله الذوق ثم اسلم ثم تزوجها فالظهار

بحاله وقال سقط الطهار لهما ان الكفر مع صحة الطهار عندنا ولهذا
 لا يصح طهار الكافر بل لا تتدا وصار كالمسلم بالله تعالى لانه ان الطهار حرم
 والكفر عنه لانه لا يصح بل لا تتدا مع الكفر لانه بوجوب حرمه يسمى
 بالكفار او يرتفع بالكفار والكافر ليس من اهلها احاها هذا العقد لا تتدا
 بهذا الوصف وهذه بحاله البقا والساق في ليس الا الحرمه فبقي خلاف
 الامن بالله تعالى ان الكفار فيها مقصوده من الكفار خلف عن البر والبر
 مقصود وانه ليس من اهلها قال اذا قال لا امراته ان حرك كانت
 على حرام ونوى به المنكح موليا للمحال وقال اذا قرى بها مرة بصبر
 موليا لهما انه على المنكح قريبا فلا يكون قريبا كما اذا قال ان حركت
 فوانك لا اقربك لانه ان حرم الحلال من فصار كانه قال ان حركت
 فعلي من ذلك ابل للمحال كما اذا بخلاف ما ذكره المثال لان من
 عن القران الثاني وههنا عن القران الاول فصار كما اذا قال ان حركت
 فانت على كطراي قال اذا حلف الذي لا يقرب امراته ان كان
 بطلاق او عناق فهو ابل بالاجماع وان كان يصوم او صدقه او حج
 يكون ابل لا يبرح اهلها فان كان لحلف بالله تعالى فهو ابل وقال لا
 يكون ابل لهما لانه قريبا منها غير كفارة بلزمه فصار كالحلف بالصوم
 والحل لانه لانه قريبا منها لا يجب بلزمه وهو خد الا بلامه والآن
 الذي من اهلها ليس لقوله علمه في حديث القسامه بخلاف لعم الهود جين
 بينا كذا حلف في الدعوى بالله تعالى فاذا جع عليه تحت فيه بوجود القران

ولا يصح
 حوله
 قوله

الا انه لا يلزم الكفار الرافعه لذنب الحب لانه ليس من اجله اما الحب
 محاصل قال اذا نفي الرجل جلا امراته وقال هو من الرنا لم يكن قدفا
 ولا لعازنه وقال لورحيه لا بد لي لعله دمع وقال ان ولدت له لا فاحش
 اشهر وهو قد فوجبه اللعان وقطع النسب لهما انه منى حات ولدا لا قل
 من سته اشهر تنقنا بوجوه عند النبي فصار كني الولد المولود له انه
 تعلق لذنب بالشرط معنى فصار كانه قال ان كان بك جلا فممن الرنا وذلك
 ليس بقذف فلما هذا قال واذا نفي الولد ولا يحل نفي اذا كان ذلك
 حين يولد او بعد يوم اربعه ولم يوق لورحيه شي غير هذا وروى
 الحسين بن زناد انه قد روي عنه ايام وقال هو موث الى الربيع يوما
 لهما ان لنفاس ثرا لولا ذلك كان نفي نفاس كحضر الولد له على
 رواه الحسن بن النضر بن عمار بن الجين والحسن بن عمار بن
 النعمان السامعي ومما نقله الملقوم لنسب الولد وعلى ظاهر الرواه
 ان لنفي انما يعبر بعد الولد وهو كحضر الولد او اما تقادم العهد دليل
 لا لزوم فلا يصح النفي بعد هذا اذا كان الزوج حاضرا فان كان غائبا
 بلغه الخبر فعنده كوفت الولد وقال ان بلغه الخبر في النفاس فالنكاح
 من النفاس وان كان بعد ذلك فعند لي يوسف رحمه الله انه ان ينفه الى
 شتمه لان وقت النفاس قد مضى فمعتبر منه الرضا لانه ان الولد له
 ايضا وعند محمد رحمه الله له ذلك الى اربعين يوما اعتبارا بانه النفاس
 قال اذا مات الولد المنوي ولد فادعي له من الولد فان

ولا يحكم

هو

كان الولد المنوي اثني والثاني ذكر او اثني لانت النسب عند محمد مما
 ثبت لهما ان من الولد من حكم النسب من رد الشهاده وعدم حواش
 اذا الزكوه فاستبركا في حواش الدعوى له ان نسب الولد الثاني الى ابه
 فاستغنى عن بيان النسب عن اوجه فلا يشارك الولد الميت بخلاف الذكور
 لان الثاني نسب اليه فحتاج الى ثبات النسب كالاول واشتركا والله اعلم
 يا ح قول لي يورث على خلاف
 قول صاحبيه رحمه الله قال لورحيه اذا قال الرجل لامرأته ان شأ الله
 انت طالق لا يطلق وقال لا يطلق له انا اجمع انه لو قال ان شأ الله
 فانت طالق لا يقع لان لفظ التعلق وكذا هذا يدع فيه حرف الفاحش لا يفي
 ذكر ان شأ الله او تقدم الطلاق فصار كانه قال انت طالق ان شأ الله
 لكلام لهما ان التعلق قصه التعلق عيشه الله تعالى والتعلق في الف
 ولم يوجب وحاد كونه من جراح والقدم بغير حبه اعتباره في غير
 دليل وقوله حتى بلغوا ذكر المشبه قلنا لا جراح والقدم الفاك الكلام
 من عند لوراه لا يحرف قال امره الفار بعد ثلثي حبه لا غير
 وقال اجمع من الجيبي ومن اربعة وعشرين له انما مائة عند الموت
 وانما لورثها بالفرار لا بالزوجيه فلا يلزمها عدا الوفاء لهما ان يورثها
 دليل على ان النكاح في حبهما حكما فكانت متورعة عنهما زوجها حكما
 حقيقته فجمع بين احدثي عملا بالذي ليس بعد ذلك فكان قال الله
 اذا مات عن امرأه حامل بعد ثلثي اربعة اشهر وعشر وهو النفاس وقال محمد بن
 يوسف الجلي

وهو الاستحسان لجه انما سبقنا ان هذا الحمل ليس من الزوج فصار كالحمل الحادث
بعد الموت لهما عموم قوله تعالى واولاد لا حلالا حليلين ان يصنع حمل من علق في الحمل
الحادث لانه لما فات وليس لها حمل وحيث الورث لا يشترط لا تتغير بعد
ذلك لحديث الحمل انما هي من حيث الورث بوضع الحمل قال الصغير اذا
ظلتها روحها بعد الدخول بها فولدت هذا لا يخلو اما ان اقرب ما يقضا
عدها عند مضي ثلاثة اشهر واقرب ما يحل اوله بقريش والطلاق دعي او
بان لها اذا اقرب ما يقضا الورث عند مضي ثلاثة اشهر ثم ولدت لا قبل منه
اشهر بنت نسب ولها لا ينما اخطا في انفراد وان ولدت لا اكثر من
سنة اشهر لا تثبت النسب وهو من علوق حادق والرجعي والبان في مزاياها
وان اقرب ما يحل فان كان للطلاق ما ساءت النسب الى ستمين وقت
الطلاق وان كان رجعا ثبتت الى سبعة وعشرين شهرا اما في البان
فلا ينما لما اقرت بالحمل صادقت مدركه وحكم الكبره من اماره الرجعي
فلا ينما اذا ولدت لا اكثر من ذلك فمر ان العلوق كان بعد الورث ظمير
مرا حقا فلم تثبت النسب فاما اذا لم يقريش فعنده سلوتم ادعوى الجرافان
كان للطلاق ما ساءت نسبه الى ستمين وان كان رجعا الى سبعة وعشرين
شهرا وعند مزاياها كالاقرار بان يقضا الورث ثلاثة اشهر فان حادق لا قبل من سبعة اشهر
وقت الطلاق ثبتت نسبه منه ولا اكثر منه لا تثبت في حق الرجعي والبان
له ان ادراكها قد يكون بالحمل فاذا لم يقربا يقضا الورث عند مضي ثلاثة
اشهر فكانما اقرت بالحمل لهما ان مضي ثلاثة اشهر تغفل لا يقضا الورث في حق

الصغير فضا وحضها كما قرأها بالان يقضا قال المسبوته اذا
ولدت بعد كثر من وقت كانت احدث لعقده كل المدد ولم يقربا يقضا الورث
ثبت النسب منه بالاجماع ولا يرد فيها النفقة على الزوج وقال لا يرد عليه
نفقة ستة اشهر له انما معتد في الظاهر وقد احدث النفقة حتى طاهر
لانما لم يقربا يقضا الورث والربا محتمل وهو لا ينظر النفقة لهما ان حمل امرها
على الصلاح واجبت وذلك بان حمل على انما يروحت بزوج الجرد ولدت منه
وسنة اشهر اقل منه يتصور فيها الولد والتزوج منها امر بان يقضا الورث فيرد
نفقة تلك المدد ولا يرد الزنا لو وقع اليك منها قال دحل قال
لا مزاية انت طالق بطلقة عدله او منيه او عا دله او جبينه او حميله
وقى حاضق بعث رجعة للحال عند مزايا وعندي يعرف له في مزايا
فيه له ان مزايا هو المنوي والمشروع مطلقا فصار كقوله اعدك الطلاق
واجبته واحمله لهما ان ذكر صفه النسبه والحسن لا من التفصيل والواقع
في مزايا الحال مشروع ثابت بالنسبه في الجملة فيحق خلاف ما يستقيد به
لان الفصل لا تثبت لانه يكون مزايا كل وجه قال اذا قال
لا مزاية ان قرنتك فكل مملوك امك له فيما اسفل فهو جرد لا يصير مولاها ولا
يصير مولاها لانه انما يملكه فربا لهما من غير شي يلزمه فان يملك عند اقضار
كقوله فكل مملوك اشتوبه فهو جرد لهما ان يملكه فربا لهما لا شي يلزمه وهو
عنى ما يملكه بالادق والوجيه ويخو ذلك لانه يلزمه في الثاني في الحال
وهذا لكي لا يلا كقوله ان قرنتك فعلى جهة يؤخذ لك فيه خلاف قوله اشتره

لانه علمه ان لا يستدره احلا قال ولو قال والله اقربك حتى اعنت
عبدى واطلق ما لا يكون مولدا وقال تكون مهباله ان العقب
والطلاق قد توحد قبل ادعاشهم فمقرهما من غير شيء بل من فصار كقوله
حتى يموت فلان وحتى يادن فلان لهما انه قد عتد الى دفعه اشبه
وصار كقوله حتى يموت انا اذ هي مولات قال اذا قال الادب
سواء له والله اقربك حدك فهو مولى من احد بنيك في احدى ابيهم الواحد
وقد اصغت الى الكتاب والكلمات مفادف فلا يعرفان قول احد من
حب ولا قطلان له وان لم يقرب من حتى مصت لهما اشهادا اجد من
والله البيان ولا يصح ما نه قل مضى المدة كما لو علق طلاق اجد من حتى
عدم من قبل محي الود فلو صرف الطلاق الى واحد منهن يعني ثم مصت
لها اشهادا اخرى فعندى نوح لا ينزل امره اخرى وقال مات واحد
من الموارث له انه الى واحد من كل واحد منهن لهما ان العزم راجع
حتى لا يلاذت مزاحمة ولا وحشي النوار كما لو مات واحد منهن
بعد المدة قال اذا قال له انه انت طالق لا يشهد بطلاق المحال وهو
قوله زحرو قال لا يطلق بعد شهر له ان اطلاق لا يحتمل التوقيت بطل
التوقيت حتى يطبق المحال لهما ان الواقع ان كان له محتمل التوقيت
فالانقاع محتمل محتمل لاحلا لا انقاع لانه لو لم يحول ذلك لطل من قبل
اجلا قال اذا قال له حبيب اذ ابرو حرك فانت طالق قبل ذلك ثم رجعا
يطلق وقوله لا يطلق له انه اوقع الطلاق عليهما وقت الزوج ثم اراد

طالق

ان يقع ذلك الواقع بعينه وقت اخرو وهو قول الترمذ فلو ذكر وقت
الثاني كما في قوله انت طالق اليوم عدا لهما ان المعلق بالشرط يصير
كالمعقوب به عند الشرط فصا دكانه قال عند الزوج انت طالق قبل
ان ابرو حرك فلا يطلق قال اذا فرق القاضى بين المتكلمتين
ثم اذبح الزوج نفسه لغيره ان يتزوجها وهو قول الشافعي وقالا له
ان يتزوجها بوضاها وعلى هذا اذا طلب اهلها اللعان اجد من
ان حرس واحد الحد او اقرب المراه بالزنا وطبق حراما
له قوله صلى الله عليه وسلم المتكلم عتاقا عتقا فان لا لهما ان اللعان
له حكمان قطع النسب وحرمة من حتم ثم اجد الحكمين وهو قطع النسب
لا ساند ونظر بالالكاذب فكلدي لا جبر ولما احدث معناه فادامته عتاق
وقد نطرا وصار كقوله للكفار ذلك يفلحوا اذا ابدوا معناه ما اذا حوا كفا وانكرا هذا
ما ح قول محمد علي خلاف قوله صاحب جنة
الله قال محمد الحامل لا يطلق للنسب له ولحد وهو قول زفر وقال
يطلق ثلاثا للنسب ويعرف من كل بطلقين بشهر له ما روى عن ابن
سعود رضي الله عنه وحابر وحسن البصري رضي الله عنهما مثل مدهينا ولانه
ظهر واحد فلا يصح التعريف كالمدة طر لهما انه مده عدة كالمه ففصل
من كل طلاقا قما شهر كالايسه والصفير والحاج منهن ما اقامه شهر مقام
طهر لانه كونه زمان محدد الرجعة واما الحديث قلنا المروي عنهم ان
اجين الطلاق ان يطلق الحامل واچده وقوله قال التميمي قطع النكاح

إلى أبيهم وأول العشرة وقال لا يقطع عالم تصرا أو بنت فيها حكم
 من أحكام الطهارة لك أن السم طهر عند عدم الماحط لظواهر
 جملها إذا الصلوة مطلقا وصار كالا عتسار نالما لما ان التيم طهار
 ضرورية فلا يظهر حكم طهارته لا عند أحالة سنادي الأبا الطهار
 وهو الصلوة أو كما جرى محررها ولم يوجد قال الصغير المتور
 عن باز وجماعت نسب ولدها إلى عشرة أشهر وعشرة أيام وقلا يثبت
 إلى حولين كسب من حتى أربعة أشهر وعشرة طرقت متعق نقضا عديتها فإذا
 مصت هذه المدة صار كالمناقرت بانقضاء عديتها ولو اقترت ثم ولدت
 بعد ذلك لست أشهر لا يثبت نسبه من الزوج وحول علقوى جاد في
 ولو ولدت لا قل من ستة أشهر ثبت إعلمنا عظامها لا أفراد كذا في هذا لما
 أن احتمال العلق في كل المدة قام فصارت كاللينة وفي اللينة إذا لم يفر
 بانقضاء المدة يثبت النسب إلى حولين قلدي هذا قال المطلقة
 بطلاق إذا برحت بزوج آخر ثم عادت إلى الأول يحرم عليه
 ما يبيح الطلاقات الثلاث وهو قوله وجروا الشافعي جهم الله وقال لا يحرم
 عليه ثلاث تطلقات له أن الزوج الثاني مني لجره الثابت بالطلاق
 لقوله قل فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فلا يتصحب
 ابنها وها قبل شوها وبدا الطلقة والطلقين لم يثبت الحرمة فكيف يثبت
 به كما أن الزوج الثاني يثبت الحول لقوله صلى الله عليه وسلم لعزائده
 المحلل والمحلل والمرا دمنه الزوج الثاني وإذا كان مشتقا للمحلل مطلقا

حلالا

١٦١

حب أن ثبت به أصل الحول وصفه لا أنه بقاعد عن ثبات أصل
 الحول لأنه ثابت في المحل وثبت وصف الحول وميوكونها بحاله لا محرم
 لا بالطلاق قال إذا قال لامرأة ومي أمه أفرأت طالق يثبت
 إذا حاعد وقال لها مولاها أنت حرة إذا حاعد فحاعد دعيت
 وطلقت يثبت له أن يرجع كما إذا قال لأمه أن يرا حها ومذا على
 رواه أي حفص جهم الله وذكره زوايه لى سلمان جهم الله قوله مثل قوله
 وأجمعوا على أنه لو قال لها أنت طالق يثبت مع عتق مولاك أياك فاعتقها
 المولى له أن يرجعها له أن أفتى بثبت مقارنا لا اعتناق لا حكمه
 وكذا حكم الطلاق بقارنه فالطلقان يقعان على الحرة وصار قوله
 أنت طالق مع عتق مولاك أياك لها أن الطلاق والعتاق معلقان على الوجود
 فإذا حاعد يقعان بمقام العتق بصادقها ومي أمه قلدي الطلاق
 والاعتق يحرم بتطلقين خلاف قوله أنت طالق يثبت مع عتق مولاك
 أياك لأن لطلاق ثم مطلقا العتق يقع بكونه سانه أنه حمل الطلاق
 مقاد فالعتق والمقارنه إنما يثبت بان بعلقا بشرط واحد وبان بعلقا
 الطلاق والعتق وهما صنالم تتولفا بشرط واجب من غير الطريق الثاني
 قال إذا قال لامرأة كلما أتزوجك قالت طالق فترجعا في
 يوم ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة يثبت منه ثلاث تطلقات وعليه
 أدبه أصدقه ويصف صداق وقال أبو يوسف لو كان في امرأته
 وقد طلقت طلقين وعليه صداقان ونصف وموقوفاتين قلدي

وهو من حيث المبدأ
 وهو من حيث المبدأ
 مولاك

لا امرأة أنت طالق واحد أو لا شيء في واحد وهو قول أبي يوسف لا أولع
 رجوع وقال لا يقع شيء وهو قول أبي حنيفة وذكره الخليل إذا قال
 لا امرأة أنت طالق واحد أو لا شيء عند معا ومحمد بن يحيى واحد له
 أنه أدخل الشك في قوله واحد أو لا شيء فطرد ذلك وتبقى قوله أنت طالق كما
 في قوله ملاء طالق وملاء أو ملاء طلع الأولى لأنه أدخل الشك في قوله
 ثم إنه أدخل الشك في الواقع وغير الواقع لأن العدد إذا ذكر فالواقع
 هو العدد وميزا النكاح العدد لأن يكون اتفاقا وعدداً وهذا هو
 قال لها قبل الدخول أنت طالق بلا يقع بلا تأويل لم يقل إنها ماتت بقوله
 أنت طالق فلا يقع النكاح وصار كما إذا قال أنت طالق أولاً ولو قال
 لها أنت طالق بلا أولاً شيء فهو على هذا الخلاف قال إذا طلق
 امرأة طلاقاً رجعيًا قال جعلت ذلك الطلاق ناساً لا يصير نكاحاً
 وعندهم ما يصير نكاحاً أنه قصد غير المشرع فليكن كما أنه نكاح
 حوله ناساً بشرط المبدل فذلك أنه إذا حل في ذلك فبعض الحاق
 هذا الوصف به تصحى التصرفه وتحصيل الغرضه قال
 الصحيح إذا حلق طلاقاً امرأة بغيرها وهو فعل لا بد لها منه كالصالح
 والصوم وكلام لا يوفى ولا قارب وطلب الخوف من المحرم
 والشرب وكذا ذلك ففعلت ذلك في مرضه لا يصرفه فادرك ترك
 المراه وقال لا يصرفه فادرك المراه له أنه لم ينظر حقاً في مرضه
 لأن فعله وجب في حال الصحة لهما لما مضى في هذا القول فاستدل

المقدم

فعلها الله كما ينقل فعل القاضى الى الشهود اذا دحوا لان القاضى صار حياً
 من حيثهم فصار كالتعلق بفعل نفسه قال اذا قال لا امرأة
 ان كنت تحبني فقلبك فانت طالق فقالت احبك وفي كاذبه لا يطلق
 وقال لا يطلق له ان المحبة اذا علمت بالقلب برأيه حقيقة المحبة
 ولم يوجد حقيقة المحبة لهما ان المحبة لا يكون الا بالقلب فليذكر
 القلب فصار كانه اطلق ولو اطلق بتعلق لاخبار عن المحبة كذا
 هذا قال اذا قال لا امرأة والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا
 اقربك في مجالس مختلفة في ثلاث ايام ثلاث اوقات وان كان
 مجلس واحد واراد به التكرار والمين واحد ولا واحد فان
 لم ينو ما اراد التعليل والتشديد وهو لا يتدادون التكرار فالايمان
 ملائمة بالاجماع والادلة في القياس وهو قول محمد وفيه استحسان ولعله
 وهو قولهما كما ان الايمان قد يرد في وقت واحد قد يرد في وقت واحد
 الا بالاولى ولو ينقض قول حده الناسه وكذا في الناسه مع الثالثه فصار
 هذا كما اذا اختلف المجالس لهما ان الطلاق في ذلك لا يقع يرد العن
 ترك الفى وهما هنا ترك الفى واحداً من المجلس واحد جميع الكلمات وصار
 لقوله اذا خاف عدو الله لا اقربك قالها ثانياً فاحد كان ايلاً واحداً
 ولان ان يلقه كذا مندا ما قول أبي حنيفة
 على خلاف قول حنيفة في يوسف ولا قول محمد رحمه الله قال
 ليوسفه اذا قال لا امرأة أنت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار

له

8

شهر
تعلق

تتجرون ول والثاني وتعلق الثالث بالدخول وقال ابو يوسف تعلق
الكر بالدخول ذكر الاختلاف في الاما الى لسان كلمة خروج والخط
فمنع من الكراهية التعلق كالواو والفاء لا في حينه ان كلمة للتواحي والفصل
وع الفصل لا يعلق القول الكراهية

قول لي حنيفة على خلا ومحمد ولا قول لا في يوسف قال ابو حنيفة اذا
قال لامرأته انت علي كافي فان نوى الطهارة فهو طاهر لانه محتمل وان
نوى البراءة كان كذلك لانه محتمل ايضا فان لم يكن له فيه
لا يكون طهرا اذا وقال محمد بن طهارة وكنت عن قول لي يوسف وذكره
بعض الروايات قوله مع قول لي حنيفة لانه لو تسمى بها عز من احرا
الام كان طهرا امان قال انت علي كافي فاذا شربها كلها كان ذكي
وصار كفا اذا قال انت علي كذا في لابي حنيفة ان مثل هذا الكلام
يلدنه معنى البراءة في الغرض فلا يولد عنه البراءة وكلمة يوسف
عنه فحاذر من المتأخرين لانه يذكرون ذلك عرفا والله تعالى بالحق
ما

ما قول لي يوسف قال ابو يوسف قال ابو يوسف قال ابو يوسف
استترته واعتصمت فطلبها وهي في البدر في الطلاق ثم رجع وقال لا يفسخ
الطلاق وعن محمد بن عيسى وعلي بن ابي ابي حنيفة اذا حرت المرأة النسيئة ثم
زوجها ما وطلبتا عند محمد بن عيسى وهو قول لي يوسف وهو قول
قوله لا حر لانه ان التوبة قايمة والمعتد محل للطلاق ولا في

يع

يوسف ان ملك النكاح قد بطل اجملا فلا يبقى خلا للطلاق قال
المعتد اذا قطع دتمها الحضيض الثالثة فما دون العشرة فاحسنت
وبركت المضمضة ولا يستنشق ذكره عن لي يوسف رواه في رواه
سوطي الرجعة ورواه لا سوطي الرجعة وذكر الرجعة عن محمد بن عليهما
انه سوطي الرجعة لكن لا يتزوج بزوجه اخبره ولو بقي عضو اخر لم يفسخ
ذكره في رجل ان لقيا من سوطي الرجعة ورواه في سوطي لا يفسخ
ولو بقي اصبع او اقل منه سوطي الرجعة لا يفسخ ولو بقي اصبع او اقل منه
يتزوج بزوجه اخرا حنا طاحونة طاهر الروايات لا يفسخ انما
يبيت مفصلة مع ترك المضمضة ولا يستنشق وحده رواه عن لا يفسخ
ان حكم الحيض قائم وكانت الدورة قايمة خلاف لا يفسخ لما مر قال

اذا الى من امرأته وهو مرض ولم يف اليها باللسان حتى مضت له
اشهر وبات منه ثم صح ادخله ولم يطأها حتى تزوجها وهو مرض
فكاليها باللسان صح العي وعن محمد بن عيسى لانه قد روي على النكاح
بعض المدة فطلت التي باللسان لا في يوسف انه عاجز عن الف بالجماع
حال كونه يملك ظاهرا وهو حال النكاح ولا ملك انما كان طهرا كالكونه
ظاهرا حقا قال اذا قال لها ان قرنتك فلي صلوها فهو مؤثر
في قول لي يوسف لا طهر وهو قول محمد وقال ابو يوسف اخرا
لا يكون مؤثرا ولم يذكر قول لي حنيفة لانه جاز وذكره في جزاء
والطحاوي قوله مع قول لي يوسف محمد ان مدة قوله بالندب فصار

عليه السلام

كالصوم والصدقة والحق لا يورث رحمه الله ان مداهما لا يخلف به
 عان فصار كصلوه الحنارة وسيرة القلاوة قال اذا قال لامرأته
انت طالق ثلاثا الا ان تشأ تطلقه واحده طلق وتجدد
 وقال محمد لا يقع شيء من هذا الكلام ان لم تشأ واحده طالق
 ثلاثا فان شأت واحده لم يقع كما اذا قال انت طالق ثلاثا ان يقدم
 فلان تقدم فلان لا يورث انه انت لها مشيئة الواحدة فاذا شأت
 الواحدة وقع هذا هو مقتضى مخرج كلامه لان يقوم الدليل بخلافه قال
 اذا قال لامرأته اذا جامعك فانت طالق فجامعها ولم يترج ساعه صار
 مراحمها فعلا وقال محمد لا يصير مراحمها لان يترج ثم يعاود ولو كان
 المعلق به ثلاث تطلقات ومكث على ذلك فوجد في يوسف عليه الفقر
 وعند محمد لا يحقر عليه له ان من كل جماع واحد ولينذا لو كان بالسيرة
 لا يوجب له عقرا واحدا ولو كان المعلق به ثلاث تطلقات لا يجب
 الحد لا يورث انه حنث بالابلاجه الاولى لانه جماع تام والفقاع عليه
 كالاتا فصار مراحمها وانما يجب عقرا واحدا لان المناع المستوفاه
 بالابلاجه تقوت تقوفا واحدا وانما لا يحق الحد في الثلاث لشبهه
 بالحد ما نفرد كل واحد من اصحابنا الثلاثة
 فيه نفرد على حد قال ابو حنيفة اذا تزوج امرأه مطلقه ثلاثا بشرط
 ان يحلها لاول مع النكاح وحل الاول اذا وطئ وقال ابو يوسف لا يقع
 النكاح ولا يحل لاول وقال محمد مع النكاح لا يحل لاول لانه ان النكاح

غير موقت فصحة دانه الا انه يقصد الاحلال قصد تغيير ما شرع
 له النكاح فلا يفسد قصده لا يورث ان هذا الوقت مع فساد متفق ولا
 يقع ولا يفيد الحل لا يحنث به ان النكاح قد مضى لانه غير موقت حقيقة
 والنكاح المحل يصح يفيد المحل عند الدخول قال اذا خالع
امراته او بارها على مال حتمي عينا ودون سقط المهر والزوجه فان
 كان المهر مقوضا ولم يدخل بها الزوج سلم لها ذلك وقال ابو يوسف
 كذلك في الميارات وفي الخلع لا يسقط وقال محمد لها المهر على الزوج
 والزوجه الرجوع عليهما بنصف المهر اذا كان مقوضا قبل الدخول
 له ان هذا طلاق بعوض مسمى فلا يدخل فيه غير المسمى ولو لا
 سقط نفقة العدة ولا سائر الديون وصار كقوله طلقك بكدي لا يورث
 ان المباداه يقتضي البراء المطلقة من الحائض والخلع لا يقتضي ذلك لفظا
 ولا يحنث به ارا المباداه كما يقتضي براءة كل واحد منهما عن حقوق
 العقد والخلع يقتضي الاختلاع ولا يفصل ايضا وذلك بانقطاع
 جميع الحقوق فلا يبقى لاحد مفا على الاخر سزا قال ولو قال
لا حرة وهو رجب والله لا اقربك حتى اصوم شعبان لا يكون
 موليا وقل ابو يوسف لا يكون موليا في الحال حاله يفتي صوم عبدا
 فاذا فات صوم ربهان يصير موليا في ذلك الوقت وقال محمد يصير
 موليا في الحال فان صام ربهان او شهر او قتل حتى لم يبق شهر سقط
 له ان له ان حمل عايه عنه ما يخلف به وتبدد وهو الصوم

وذلك يصير مولانا عندنا على ما مر وجوبه هناك بل وهو الفضا
فلا يحق القوافي فلا يمكن قرباها الا بصوم شهر فصار كالمواظب حتى
اصوم شهرا لا في نوب من الصوم اذا جعل عام لم يكن مولانا يعرف
اصلها لكنه يمين فاذا فاضل الفاه بعوت صوم يوم شعبان فالتفت عليه
كما في مسله صبت ما التوذ على اصله فصارت مولانا حسنة لا في صوم
تلكه قرباها في الملة بلا شي بل جملته اذا ترك صوم شعبان وصوم يوم منه
فانها لافضل من بقائه لا لم تلتزم به فاذا فاضت الفاه قبل ما مضى من الايام
سقط التمسك به ولا يكون مولانا قال اذا قال لا غرامه انت طالق
اذا ولدت فولدت وطلقت ثم ادرت بعد ذلك بالقصا بعد ما بالحيض
دوى محمد بن علي حيفه انما لا يصدق في اقل خمسة وثمانين يوما خمسة
وعشرون نفاسا خمسة عشر طهر وحيض حيض طهر وحيض كذا ثم طهر
وحيض كذا ودوى الحيف نزل انما لا يصدق في اقل ثمانية ايام
كل حيض عشرة والبارء على ما ذكرنا وقال لو نوبت بصدق في
خمسة عشر نفاسا اربعة عشر طهر وحيض خمسة عشر نوبا ثلاث مرات
والحيض بلا ثمانية ثلاث مرات وقال محمد بصدق في اربعة وحيض يوما
وسبعا نفاسا سبعا والبارء كما قال لو نوبت في اقل النفاس
لم تقدرى ايضا فلا بد من حون فقد ساء له اقل النفاس وطهرها
خمسة عشر والحيض بلا ثمانية متصفا فوجب تصديقها في ذلك لا في
نوبت ان التواحيض عشرة والنفاس اكثر منه عا د فريد عليه يوم

الفاه صم

فصار اجد عشرة والبارء كما ذكر محمد بن علي حيفه ان نفاسا خمسة
وعشرون على الروايتين لانه لو كان اقل منه ثم كان يوم طهر خمسة عشر
ثم دم كان في ذلك يعني فكان نفاسا عندنا في الطهر لا في يومين وان كان
يفضل عنده واما الحيض فعلى الرواية لا ولي حقه في خمسة لانه هو
الورط خمسة وعشرون نفاسا وحيضه واربعة وثلاثون طهرا وحيضه
عشرة في حيض فكون خمسة وثلاثين وعلى الرواية الثانية الحيض فقدر
عشرة لانه نادى في الطهر خمسة عشر وهو لا في حقه في الحيض لا اكثر بعد ذلك
لا يريد على الرواية خمسة عشر فكان مائة با ح قول زفر
على خلاف قول ابي حنيفة قال في طلاق النكاح في السنة والنفاس
بعد وطهر ما مضى شهر وعنده ناله ان يطهرها للحال كانه ان وقت طلاق
السنة لا حق واثبات في اذ احاصت وطهرت بعد الحجاء والشهر
لا حق في السنة والنفاس في عام مقام حيض وطهر لنا ان المانع من
ذلك لا حق واثبات في احتمال النكاح يظهر الجبل ومثله بعد دم
منها قال المقتد اذا طهرت من الحيض الثالثة للزوج ان
يراحها ما لم يغتسل على ان طلاق وعندها اذا كانت ايام حيضها
عشرة وبعث يقطع الرجوع بدون الاغتسال بعد اطلاق قوله
عليكم الرجوع احق وحيثما ما لم يغتسل لنا انه لا حيض اكثر من عشرة
ايام فاذا عت حرجت من الحيض وانقضت الوكروا اذا مضى عليها
وقت صلواتك حكم الطاهرات فلم ينزل الحيض ايضا قال للزوج

الطلاق في حق الزوج والزوج في حق الزوج والطلاق في حق الزوج

السنينة

ان سافر بالمطلقة طلاقا حقا وعندنا ليس له ان النكاح
بينهما فام فصار كخلف الطلاق لنا طاهر قوله تعالى ولا تحرجوه
من بيوتهن قالوا لو عدت عن وفات اذا ولدت بعد اربعة
اشهر وعشر لسنته اشهر فصاعدا لا تنبت النسب من الزوج وان
لم تقربا نقضا للولد وعندنا ان اقرب ما يقضي الولد فذلك وانما اذا لم
يقربت النسب له ان مخي اربعة اشهر وعشر متفرقا نقضا عنها
اذا لم تكن حاملا واذا ولدت لسته اشهر بعد ذلك لم تنقض بولها حاملا
فانقضت عدتها بذلك فلا تنبت الولد بعد ذلك لنا ان الولد ينقض
البطن لا يسترقح الم بقربا نقضا للولد حمل ذلك على معرفتها بالولاد جئت
حاملة فلا ينقض عدتها بالاشهر فثبت نسبه الم يسترقح الم
اذا قال لامرأته انت علي حرام ونوى به طلقه صحت منه وعندنا لا
يصح ويقع واحده له انه لو نوى البلاء بجمع فاذ نوى النسي او لان
في الثلاث شتر وزياره لنا انه نوى لا يحتمله كقوله لان الشتر عدد و
الفرج لا يحتمل العدد ونسبه البلاء صحت باعتدال النوع على ما عرفت قال
ولو قال لها انت فاجده ونوى به الطلق وكان باسنا عندنا وعندنا هو
رجعي له انه كناية والكنايات كلها بواين لنا ان هذا ليس باب الكنايات
بل بصير الطلاق مضمرا فيه عندنا فيه والمضمر كالبرع فكان رجعا قال
ولو قال لها انت طالق تطليقه طوبى له او عجزه في رجعي وعندنا هو
باين له ان وصف الطلاق لا ينافي في الوصف وفي طلق الطلاق لنا

انه وصف الطلاق بالعظم فانه يقال ليس لهذا الامر طول وعرض
وتراد به العظم فصار كقوله عظم قالوا الشتر لا ينظر في الطلاق
وعندنا ينظر في الطلاق وصححنا اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق بلانام
طلبها بلانام عادت اليه بعد التزوج بزوجه اخبرتم دخلت لم يطلق
عندنا وعندنا يطلق له ان المهر انعقد في الملك والشرط واحد
في الملك وزوال الملك فمات من ذلك لا يمنع زوال الحزا كما اذا انا بطلقة
او طلقها لنا انه لم يلزم بهذا التصرف طلاقا سطر حلا سحره بعد
التصرف فلا يقع بدون التراجع ساءه انه التزم طلاقا ينفعه عن الشرط
او يحتمله عليه وذلك باخر مخيف وهذا الطلاق الذي يطل حلا فاما الحال
لا للطلاق الذي يطل حلا سحره لا نه لا يملك وجوده قالوا اذا
قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق بانام انا قبل دخول الدار دخلت
الدار في المود لا يقع المعلق به وعندنا يقع له ان البان لا يلحق البان كل اذا
انا بانام خالها او على القيس لنا ان الكلام السابق وقع كحال بصيرها بالزوال
القيد عند دخول الدار والقيد قام عند دخول الدار فوقع في سلا
خلاف ما ذكر في المثال لان ما نه بعد ما نه كلام مختلف على
جملة على اخبار فلا جعل النساء خلاف المعلق السابق له وقع انشا
عند وجود الشرط قالوا اضافة الطلاق الى حرجين والبدن
كله والرجل بجمع وهو قول الشافعي وعندنا لا يصح له انه اضاف
الطلاق الى حرجين شمع بالنكاح فيجمع كما اضاف الى حرجين

الشرط في الطلاق

الشرط في الطلاق

وفرجها لنا ان حكم الطلاق لو نيت في البدن لا يخلو اما ان ثبت انتدا
 او نال وجهه الى الاول لانه لم يصف الطلاق اليه ولا وجهه الى الثاني لانه
 لا يتصور نية حكم الطلاق في البدن حكمه زوال القيد ولا نطق واليه
 لا يوصف لو نيت ما بعد منطلقه بخلاف الفرج والوجه لانه يعتربه عن كل
 البدن قال المهر اذا كان مضافا فوهت المراه لزوجها قبل القصر او بعد
 القصر او كان مضافا فوهت كله قبل القصر فطلبها قبل الدخول بماله
 عليها نصف المهر وعندنا لا شيء عليها من المهر في الزوج بالطلاق قبل
 الدخول اسمي نصف المهر وقد وصل اليه نصف المهر بسبب اخبر فصار
 كالودعت من احسن وجه لزوجها لانه لم يزل له من المهر ما يحق له
 لا في الطلاق قبل الدخول بشر ان النصف مستحق له من قبله وقد وصل
 اليه تلك الحصة قال اذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا لسنه ونوى
 له وقوع الجملة في طر واحد لا يقع للحال بل يقع في اوقات السنه وعندنا
 يقع في الحال لانه لو خلا عنه لفظه لان لفظه السنه ومثله بدعي
 لنا ان السنه نوحا من سنه لان نفاذ سنه في الوقوع يعني عرف وقوعه والله
 فاذا نوى الثاني يقع قال اذا قال لها حتى لم اطلقك واحدا قال طالق
 ثلاثا قال موصولا انت طالق واحد تحت وقع الثلاث وعندنا لا يقع
 الثلاث لانه ان شرط وقوع الثلاث زمان خالي عن التطلاق وكما فرغ عن
 التطلاق قبل ان يقول واحدا هذا زمان خالي عن التطلاق لنا وجهان احدهما
 انه لم يوحده زمان خالي عن التطلاق لان هذا الكلام من اوله الى اخره

نقط

تطلق والثاني ان وحد كن شرط حشه زمان خالي عن التطلاق
 وهو يمكن حيه من التطلاق ولم يوحده من ذلك الزمان قال
 اذا قال لها انت طالق قبل قدوم فلان شهر فقدم فلان قبل شهر لا يقع
 الطلاق لعدم الشرط وان قدم بعد شهر يقع الطلاق مستندا الى ذلك
 الشهر وعندنا يقع مقصودا على الحال لانه اوقع الطلاق في شهر
 قبل القدوم فوجب ان يقع في اول الشهر كما اذا قال قبل رمضان شهر
 لنا ان لا قدوم صار شرطا للطلاق لانه لا وجود للوقت المضاف
 اليه الطلاق لانه وهو على خطر الوجود فصا دشرطا والحكم المعلق
 بالشرط يقع مقصودا عليه كدخول الدار وعلى هذا الخلاف قوله لامرأته
 اطول كما عرا طالق الساعة ثلاثا اذا عانت احدا ما طلعت من اخرى
 مستندا عنده وعندنا مقصودا قال اذا قال لها قبل الدخول
 بما انت طالق واحد ونصف طلعت واحد وعندنا يقع تطبيقا
 لانه ان يصف تطبيقا تطبيقا واحدا فصا دك قوله واحد ووجهه
 لنا انه لا اسم لواحد ونصف لانه لا يكون عطفها بل انفاذا لهذا
 العدد جملة كقوله شر وعلى هذا الخلاف اذا قال انت طالق واحد
 وعشرين او اثنى وعشرين واحفوا على انه لو قال انت طالق احدى عشرين
 تطبيقا يقع الثلاث لانه اسم واحد لا عطف منه قال اذا
 قال لها انت طالق واحد الى ثلاث فهي واحد ونزج لنا الثلاث
 خلا في وجه اخر لانه ان القاه لزوجها والثاني لا يدخل في الكلام

متى الموسط كقوله بعت مده الارض من هذا الخابط الى ذلك الخابط
 لنا ما مر في باب لي حنيفة قال اذا قال لها انت طالق تسرع
 من ان توى الطرف فتع تطلبين بالاجماع لان الطلاق لا يصير
 ظر فالطلاق في فلفي الثاني وان توى الجمع يقع الثلاث اقامة لكل
 مقام كلفه مع وان توى الحرب والخصاب تقع ثلاثا عندنا وعندنا يقع
 ثمان كنه ان التبريد في التبريد يكون له عند الخصاب فتكون ايقاعا
 للاربعه لنا ان الحرب بوجوب كبر اخر المخرؤف لا زمانه في الورد
 وطلاق له اخر اكثره وطلاق له اخر اقله يسوا قال
 اذا قال لها انت طالق كل يوم ان توى الثلاث صح ويقع كل يوم تطليقة
 وان لم يوشا فلكذلك عندنا وعندنا يقع طلقه واحدا كنه ان طلاقا
 انقاع معلق بكل يوم لانه ذكره بكلمه التكرار فيكون التكرار اليوم لنا ان طلاقا
 انقاع واحدا لانه وصفا عند الواقع في كل يوم والطلاق في اليوم
 طالق في كل يوم فلا حاجة الى التكرار قال اذا قال لها انت
 طالق اليوم عدا او عدا اليوم يقع طلقه واحدا في اليوم وعندنا لا
 في قوله اليوم عدا وفي قوله عدا اليوم يقع تطليقتان لانه ان لفظه لا يقع
 واحدا لانه لم يذكر بكلمه التكرار لنا في الوجه الاول اذا طلقت في
 اليوم كانت طالق في الغد فلا حاجة الى طلقه في اخر فاما في الوجه
 الثاني في قوله انت طالق عدا انقاع الطلاق في الغد وبالطلاق في الغد
 لا يصير طالق في اليوم متى طلقت اخرى في اليوم ليصير موصوفة بذلك

الاجماع

اليوم

177 قال اذا شهد رجلان على رجل انه طلق احدى هاتين المرأتين
 بينهما كتمان سنا سنا وعندنا لا نقبل لانه ان جماله المطلقه
 لا يمنع قول الشهاده كالمشهد انه طلق احدى المرأتين ولا يمنع
 جملة الشهاده على المطلوق والتبريد شهدا على احدى المرأتين من سنا سنا
 وروى احمد بن محمد انهما اقرا على ابيهما بالالفقه وشهدا بالمعقل لا نقبل
 لان القاضي لا يمكنه القضاء في الشهاده لانه لا يمكنه القضاء بطلاق والمعيته
 لانها لم تشهدا عليها ولا يمكنه القضاء بطلاق المنيكرو ويكون البان الى
 الزوج لان الزوج لم ينفذ ذلك قال صحح علق طلاق امراته بغير
 الاصح فوجد ذلك في عرض الزوج كان فارا وعندنا لا يصير فارا لانه
 ان المعلق بالشرط كالمخرج عند الشرط فصار كانه طلقها في الحال كسائر
 حين يكلم انه لم يكن حقيقا بطلاقه وحين تعلق هو حاله المرفوع لوجود
 من الزوج فطل لا يصير فارا قال اذا قال لامرأته انت طالق
 بلا ثا على عهدي مالا فقلت طلعت وعلمها قيمته وعندنا طلعت
 لغوثي لانه يحكي ما هو مال وعجز عن التسليم فصار كمال الوجب
 هذا القول ان التسمية لم يصح اضلا لانه لا يصح تسليم الميم بخلاف عند
 الغير لانه يمكنه تسليمه عند الاحار قال الرخصة اذا اختلفت على
 مال يصير جميع المال وعندنا يعتبر الثلث لانه ان مدها وضه
 لان المضع بعد ما لا عند الدخول في ملك الزوج فليد عدا الخروج
 لنا ان هذا التزام المال بسقوط الملك عينا لا ملكا شيئا فكان

بغير
بمده

ترعا لامعا وضه قال — اذا قال لامرأته اني متما فانا طالق
 يطلق كل واحد منهما بمشيئته با وحدها طلاقا وعندنا لا يطلق ما لم
 يشا كل واحد منهما طلاقا وطلاقها حتى يات به انه اضاف المشيئة
 الى شخص فمقتضى الانفراق كما في قوله انك ما اود خليا دارك انما
 ان الشرط مشيئتهما طلاقا وما هذا هو قضية اللفظ فلا يكون له عندك
 الشرط كما اذا قال لها انت طالق لانك ست فتات واحد لم يقع علقا
 ذكر في المثال لان عمه تركنا الحقيقة بالوقت قال — ولو قال ان طالق
 عدا ان ست فلها المنة في العدة ولو قال ان ست فانت طالق عدا فلها
 المنة في المجلس والطلاق في العدة هذا ظاهر الرواية وقال ابو يوسف
 في الامالي على حنفية لها المشيئة في المجلس في الوجهين جميعا انه ان
 الطلاق مضاف والمشيئة منسوبة في الوجهين جميعا فيقتصر على المجلس
 وجه روايته في الامالي ان المشيئة بشرط الطلاق والطلاق لا يعد
 الشرط لذلك وجه ظاهر الرواية ان قوله ان ست فانت طالق لو اقتصر
 عليه كانت المشيئة في الحال فاذا قال عدا بعد ذكر الطلاق فكان الطلاق
 في العدة وليت المشيئة للحال اما اذا قال انت طالق عدا فهذا يطلق في عدة
 وقوله ان ست فتلحق بك بالمشيئة فيكون في عدة ايضا قال — اذا قال
 لها احذاري نفسك اليوم وبعد غد فرفق اليوم فلا خبار لها بعد غد
 وعندنا لها الخبار بعد غد لانه اضاف امرا واحدا الى
 وقتين سطر بالرد في احدهما كما اذا قال اليوم وعدنا

في العدة بها جميعا
 وهو رد على ما فيها
 المشيئة

118 ان هذا امر لان في فصل من كل واحد منهما بوقت لا يدخل في الامر
 فلا يمكن جعله امرا واحدا فرد احدهما لا يكون ذلك الا حرجا على ما
 ذكر في المثال لان عمه لم يفصل قال — دخل قال لغيره طلق امرأتك ان شئت
 لا يقتصر على المجلس وملك عزله وعندنا يقتصر ولا يملك عزله لانه
 ان هذا توكل له دليل انه لو سكت عدا كرا المشيئة كان توكله وحكم التوكل
 ما ذكرنا لانا ان هذا يملك وتفويضه له لما علقه بالمشيئة وحد جدد الملك
 والسفوف وحكمه كما مر قال — اذا اعتز عدا مجبورا او خصصا
 او مقطوع الادنى عن كفارة الظهار لا يحون وعندنا يحولس ان يقطع
 المذاكر والخصم وقطع الادنى بحسب كمال الدية فكان استهلاكا واعناق
 المستملك لا يحون عن الكفارة كالا عي لنا ان المستملك فائدت حسن المنفعة
 فضلا كالا عي وحسن المنفعة ها هنا قام فان الخصم جامع والمجرب
 يشق بحصول الولد ومقطوع الادنى يسمع فلا يكون مستملا كما قال
 المحرم اذا الى من احرأه وبينه وبين عام الحج ادبوه اشهر فصاعدا فقيته
 باللسان وعندنا بالجماع لانه عامر عن الجماع شرعا لا حرام
 عليه لانه قادر حقيقة والشرط هو العجز حقيقة حتى لا يكون ظاهرا بالامتناع
 عن الزوج حقيقة قال — اذا قال لامرأته والله لا اقربك منه ليل نوما
 يصير موقفا للحال وعندنا لا يصير موقفا عالم بقربها ويقتضي ذلك
 ادبوه اشهر فصاعدا لانه ان الاستثناء ينصرف الى اليوم ليل خيرا كما في
 قوله احرأك هذه الدار سنة ليل نوما وكما اذا قال ها هنا لا يسهان يوم
 الام

لنا انه استثنى يوما منكرا فمكنه قريبا منا في يوم بريد فلا يكون
 مولانا وراثا لا حاكم صرفنا هذا المنكر الى اخر السنة يصح
 للعقد لانه لو صرف الى المنكر فسد حكمه المداورة قوله لا نقصان
 يوم صرفنا الى اخر السنة عرفنا ان النقصان يختص باخره عرفنا
 قال اذا قال لادع شهوة والله لا اقرب احديك حصار
 مولانا من حتى لو قرب احدهم بقي مولانا التولية وعندنا حصار
 مولانا من واحد منهن فان قرب احدهم بقي مولانا لا لا احديك
 واحد منكم سواء ولو قال والله لا اقرب واحدا منكم يصير مولانا من
 كذا امدا لنا انه اضاف احدي اليهن فصار قربة فلا يتم خلاف قوله
 واحد منكم لا يترك موضع النقي مع دل على الفرق ان كلمة كل
 تصحب مدد فصح ان يقال كل واحد منكم ولا يصح ان يقال
 ان يقال كل احديك قال ولو قال والله لا اقربك فالفاسد
 لا يكون مولانا لم يطالبنا منهن وهو قول وهو لا يستحسن اصلا
 مولانا من حتى لو عصت لادع اشهر من حقا لانه مكنه قربان
 الثلاث بعرض حيث لان شرط الحب وطى الكفر فصار كقوله لا امراته
 وامته والله لا اقربك لا يصير مولانا حتى يطالبه كذا امدا لنا ان
 قصد له خراب من جميعا مع حتم في هذا المعنى صار له لا طلاقا قوله
 لا يحب بوطى الثلاث قلنا بل ولكن كل واحد محتمل ان يصير الراية فكار
 الظلم قال اذا مات بالثلاث ثلاث مرات باعضا ثلاث

قوله

متحققا

مدد لا يطل لولا وعندنا بطل ومي مسلة التحريق قال اذا
 التقى الزوجان وبعث الفرقة من غير نفوس القاصي وعندنا لا يقع
 الا بغير تقاضى لخاصية ان الفرقة حكم اللعان بقوله صلى الله عليه
 وسلم الخلاء عنان لا يحتمل ان يد وقد وجد اللعان لنا ما روى عن النبي
 عليه السلام انه فرق بين ملاب الزانية وامراته بعد اللعان ولو وقع الفرقة
 بدونه لما صح تفريقه ولا فمدا عالف من لقا قد يرضى بوجوب الميسر
 له بقضا كالبيع باح

قول الشافعي على خلاف قول علمائنا رحمهم الله قال ارسال الطلاق
 الثلاث جملة او بغيرهما في طهر واحد مباح وعندنا محظون وحكم له
 قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء اطلاقا وروى ان العجلا في
 قال بعد اللعان لا امسكتم في طلاق ثلاثا ولم ينكر عليه رسول
 الله عليه السلام لنا قوله على الطلاق مرتان فامسكتم في طلاق ثلاثا ولم ينكر عليه رسول
 باحسان شريح جنس الطلاق مفرقا لانه ذكره بالالف واللام فلا
 سقى الجمع مشروعا ولا في رسال الثلاث جملة بشهادات التدارك وفيه
 احتمال الوقوع في الزنا فكان حراما واحدا حدث العجلا في قلنا المذموم عند
 ان الفرقة يقع بحمد اللعان فكان تطلتي الاجنبية فعلا انكر النبي
 عليه السلام على انه روى ان محمدا بن عبد الله رضي الله عنه طلق امراته ثلاثا
 عند رسول الله عليه فقال عليه السلام اتلعنون تكلم الله على وانا من
 انكركم وهذا الكار عله ومسلة اضافة الطلاق الى اليد مرفوعة

عند النبي

باب في فرائض طلاق المكره والا لا يقع وعنده ما يقع له قوله صلى
 الله عليه وسلم لا طلاق في اطلاق ولا غلا ولا كراه طلاق في غير ذلك
 والمفاد ان الاكراه يسلب القصد والطواحيه فصار كالهتاف لنا قوله صلى الله
 عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون وروى ان امرأه ذهبت
 السكن على صبرها ورجعها وقالت له لتطلقني ثلاثا والا لا تفك فطلبها فملك
 لا قائم نسأل النبي صلى الله عليه وسلم لا تطلق في الاطلاق اي لا رجوع في الطلاق
 والمعنى ان الطلاق مشروع في حق المكره بالاداء المطلق من النضر والعقل
 فلا بد له من صورة بوجه تلك الصور وليس ذلك الا ما ذكره وحاروي في
 الحديث قلنا فستوعب على عيبك بالخون لا بالاكراه قال القروا
 الله الطهر وعنده ناسي الحيض علم ان القروا حقيقة في الحيض والطهر جميعا لانه
 مستعمل فيهما لغة وشرعا ما لغة في قوله السجور الى قوله فمؤخره
 الحائض واراد به الحيض وقال اخبرموني بما لا و في ما صاع فيها
 قروا نسائكم واراد به الطهر واما الشرع قال علم مع الصلوة امام اقرانك
 والمراد به الحيض وقال علم ان السجور ان تطلقها في كل قدر وتطلق
 والمراد به الطهر وهذا لان اصل القروا الوقت وكل واحد منهما وقت على
 جده فكان حقيقة لهما الا ان اصحابنا اخرجوا الحيض في ما بالعد والناسي
 مع الطهر لانه ان المذكور في النضر هو القروا وانه جمع الطهر كما في قوله
 قروا نسائكم فاما الحيض فجمع بالاقراء كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 امام اقرانك ولا تذكر مع الموكب بقوله ما قلنا لله قروا وادخل المساء

سرهنا

الجمع وهذا احاد وانه جمع المذكور والطهر مذكرا ما الحيض مؤنث ولا نالو
 جعلناه طهرا بقصر مدة الحيض لان الطهر الذي فيها الطلاق تحت
 من المدة ولو جعلناه حضا بطول لانه لا يرفع الطهر وثلاث خضر
 كوامله فكان ما قلنا ما ولى لنا قوله تعالى واللاي ياتين من الحيض من
 نساءكم ان رتبتم بعد من ثلاثه اشهر واللاي لم يحضره ذكر الحيض عند
 الدار دليل على ان اصل هو الحيض قوله صلى الله عليه وسلم عند من
 فكانت عند الحيض ثلاث خضر وروى عن خلفنا الراشد في لاديه وان
 الدار رضوان الله عليهم اجمعين مثل مدعينا وقوله القروا جمع الطهر قلنا
 وقد ذكر جمع الحيض كما في قوله له قروا وقروا الحائض واما ذكر جمع
 بلطفه التذكير لان لفظة مذكر جبروت وان كان مؤنثا معنى ما ذكرنا
 المعنى اعتبارا به في موضع النقص المحتلقة لا يلحقها جرح
 الطلاق وعنده ما يلحقها جرح الطلاق في العدول من ان الطلاق سري
 لا زاله ملك النكاح وحله ولم يبق الملك والحل لنا ان قيد النكاح قائم
 لقام المنع من الخروج والمروء والمخرج من الزوج بزوج اخبر والطلاق
 شرع لحل قيد النكاح قال المستويه لا تحت يعة الود وعنده ما
 سحر ما روى عن فاطمة بنت قيس انها قالت طلقني زوجي ثلاثا
 فخاصمتني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفعل فادسول الله عليه بعه
 ولا سني لنا ظاهر قوله تعالى فاسقوا عليا واما الحديث مردود بقول
 عمر رضي الله عنه لا تدع كاف رثنا ولا يسهل علينا بقول امرأ لا يدبر

الوجه

اصدق ام كدت قال لا يصح الرجوع بالفعل وعندنا يصح ولا
 شرط عندنا ليس بشرط على ان الطلاق الرجعي من
 النكاح محرم للوطى عندنا لا يحرم الوطى ولا يبرأ النكاح
 ان الطلاق قد وقع وهو من النكاح لنا قوله تعالى ونقول لا ترجعوا
 والبعل هو الزوج ولا نأجمنا انه ملك مراحمها فهو رضاها ولو
 كان النكاح ذالفاً وجب او كل وجه كمالك قال الكا
 رواج وعندنا بان لا يصح ان الواقع له لا لفاظ هو الطلاق بدليل
 انه لو نوى الطلاق يقع ولو لم ينو لا يقع وكذا لو قال لامرأته طلق
 نفسك فعالت ابنت نفسي يقع الطلاق ولو لم يكن طلاقاً لما وقع الطلاق
 والطلاق معقبة للرجوع وصار لقوله اعدى واستبرى وحكم وانت
 واحد لنا ان الانه على سبيل النكاح لعله للزوج لمساخر الحاحه اليها
 وقد انى بالامانة فقع البيه كقيل الدخول بخلاف ما ذكرنا لا
 يعل بنفسها بل بصير الطلاق مصراً فيها قال مالك عدد الطلاق
 بعسر برقت الرجال وحرثتم لا يرق النساء وحرثتم وعندنا بعد
 برقت النساء وحرثتم لا يرق الرجال وحرثتم وضوء المسك ان الحذر
 اذا كانت محبة امه ملك عليها طلقين عندنا وعندنا ثلاثا والعدد اذا
 كانت بغيره حرثتم ملك عليها ثلاثا عندنا وعندنا ثلثين قوله صلى الله
 عليه وسلم الطلاق بالرجال والدة بالنساء وقوله عليه السلام يطلق العبد
 وتعد الامه جيستن ولا مالك للطلاق وهو الزوج والمالك يكمل

الملك

سرف المالك ويستحق بحسبه لنا لما لو لم لنا قوله تعالى فطلقوهن لعلهن
 اى لا طهارا بعد تنقذ الم يكن للامه لان طهران لا تنصوب الا بطلبتان
 وقوله عليه السلام طلاق لامه ثبات ولا نخطبه النكاح بغيره فحتمنا
 فتمنع برقتنا لا يرق غيرها كما لقيه النكاح في جانب الرجل حتى لا
 ملك العبد الا الزوج باعراين والخاص بينهما ان الوقت شعر بقصان
 الحال واحا الحديث لان قوله معنا وجود الطلاق رجعية الرجال
 كما ان وجود العدة من جهة النساء والحديث الثاني قوله عليه السلام يطلق
 العبد تطلقين امرأته لامه رد لعلها ذكرنا قال اذا قال
 لامرأته انت طالق ونوى به الثلاث تحت ستة ويقع الثلاث وعندنا
 لا يصح له ان قوله انت طالق يسمى ذكراً لطلاق فبغيره الثلاث فيه
 كما في قوله انت طالق لطلاق وقوله انت بان لنا انه نوى حالاً
 عقلة لفظه لان الثلاث عدد وقوله انت طالق يقع فرد والعدد
 ضد الفرد قوله الطلاق صادم ذكرنا قلنا لا نسلم بأصا ومقتضى
 لا عموم له خلاف قوله انت بان لا نبيونه متروكة فحمل تحت
 النوع قال اذا قال لامرأته انت طالق يقع الطلاق اذا
 نوى وعندنا لا يقع له ان الطلاق شرع لا زاله ملك النكاح والطلاق
 قام فتمينا وصار لقوله انت طالق باين وحرام لنا ان الطلاق وشرع
 لا زاله قبل النكاح والقيد عليها الرجل لا لها على الرجل علة الانه
 والمحرم لان وصلة النكاح والحرام تركه بينهما قال

عمامة

اليه امساكها لئلا ان العود للشيء ثمان ما يصار و لكن حكم الظهار ليس
 سر البراء بل اشاع عن وطئها وصد العزم على وطئها قال
 اذا مضت مدة لا بلا ولم يقر بها لم يبي منه لكن القاضي يامر بالقرار فان
 لم يقر بها امره بالفرقة فان اذخر في شهما وعند فان لم يقر
 له قوله تعالى الذين يؤلون من ساعم توبوا ادعوه اشهر فان جا واولا
 للنفقة فاقضي حوازي بعد المدة ولانه قال فان عزموا الطلاق ولو
 وقع الطلاق عزمي المدة لا تنصو العزم عليه بعد ذلك ولان هذا اشاع
 عن الامساك بالمعروف فكان موجه الامر بالشرع بالا حسان لنا قوله
 تعالى تدعى ادعوه اشهر وفما قال زيادة عليه ولان الاطلاق لا يقع الا
 في الحائضه فالسرر جعله من حلاله قوله انت طالق اذا مضت اربعة اشهر
 واما الفال للنفقة على التبرع في المدة ولما قرأ في مسعود بن ابي عنه
 فان فاوا من قصاص قرأه كروا منه عن النبي عليه واذا قوله تعالى
 فان عزموا الطلاق دوى عن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله
 عنهم ان عزموا الطلاق ايضا ادعوه اشهر قال مدة لا بلا
 لانه المتزوج له اربعة اشهر وعندنا شهران لانه عموم قوله تعالى ومن
 لانه اشهر لنا ان الرق مؤثر في نصف مدة العدة فكذلك في مدة المدة
 والحاج مع شهما انه منقصر لجل المحلله قال لا في اللسان
 في حق الميراث والقات عينا مساحه اربعة اشهر وعندنا في مئة
 باللسان له قوله تعالى فان فاوا ونفس في الحديث منو الجماع لنا قوله

لنا قوله علي وابن مسعود رضي الله عنهما في الميراث لسانه وهو ان
 بقول ميت اليها ولانه اذا هابا باللسان دون الفل احد عن الفل فكان
 الا رضانا باللسان ايضا قال كلف اللسان امان محرر
 بن الرواحن اذا كانا من اهل البيت وعندنا شهما اذا توكله بالامان
 فشرط فيها شرائط الشهاد وموكونها حديث مسلم بن عمار بن
 بالعين عن محمد بن عوف قدف له قوله عليه السلام في الملاءمته حيث
 انت بالولد على النكاح المكون لولا امان سمعت لكان ولها شان
 ولانا اجتمعنا على ان الفاسق ولا يحى من اهل اللغات ولا شهاد
 لهما لنا قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم فشهدا احدهم
 ادع شهادا في بالله لانه استثنى انفسهم من الشهاد وبقي قوله شهاد
 دل عليه قوله عليه السلام لان من اهل الكفر واهل الاسلام ولا ين
 العبد وامرأته ولا ين الحرة وامرأته اذا كانت احدهما الحرة
 قلنا سماها عينا وعندنا فيه معنى الميراث وهذا لا يفي معنى الشهاد
 واما الفاسق ولا يحى فيهما شهاد ولما استعقد النكاح عينا عندنا
 الا انه قد لا يعمل شهادتهما في بعض المواضع يعني احرقا
 اذا دفع الزوج من كليات اللسان بين الفرقة قبل لسان الميراث وعندنا
 لا يقع ما لم يعرف القاضي شهما بعد فاعلم ان اللسان له ان الفرقة
 بين الزوج فمفع نكاحه واما في المدة بعد ذلك لدر المحرم عنها قال الله
 تعالى وتدر اعيننا الدلائل ان تشهد لرب شهادا في بالله لنا ما دوى عن النبي

وله ع

انه فرق بين هلال ابن ابي اسبه وامراته بعد اللعان ولا في هذا احتياج عن
 الامسيك بالمعروف فكان موجه التبرع بالا حسان فباب القام
 مناب الزوج في التفرق قال ولو في الزوج جمل امراته
 وقال هو من الزنا تحت اللعان في الحال ونقطع به النسب ومن علمنا
 البلاء خلاف من وجه اخر وقد مر في باب اي حنفية الله له
 ان النبي عليه السلام لا عن بن هلال وامراته ومن حامل والحوالدين
 والحوال ان مولا لا كان صحيح بقدرنا بالربا وذلك لوجوب اللعان
 وانما الكلام في مجرد في الحمل قال اذا شهد الزوج مع ثلاثة رجال
 على نيا امراته في عدم حاله القذف لا يقبل وعندنا بقوله انما الحقت
 القارة بالربا فثبت الزوج في ذلك للفرقة لنا ان من شهادته على نفسه
 من وجه ومن اصدق الشهادات وكما ذكرنا في التمهيد فهو على العكس
 لان لظاهرا ان الانسان سعي في حال امراته وكان يدرى الله
 قال اذا وقعت الفرقة من الزوجين وبهما ولد عاقل خبير
 الولد في المقام مع القمارا وعندنا لا يخبر بالام حق بالان في الميقت
 والفت الى ان يحضر حاضرا في عاقله عليه السلام انه خير ولا اذ ذلك
 لنا ان الصغير لا يعرف له صانع ولا نفع في حق ولا عون خبير وحار وكر
 من الحديث فلنا ذلك الصغير مخصوصا بدعا رسول الله عليه السلام
 حقه فانه قال اللهم وفق للصواب فاختر المقام عندك في
 الخلق فيجب حي لولاها فلا يثبت الحجة العليظة وعندنا في بطلته

نفع

بانه له قول ابن عباس رضي الله عنهما الخلع فيه ولا في الخلع في
 اللغز عبارة عن الا بفصال وذلك بالبيع من قبل النكاح فله صلى الله عليه
 وسلم الخلع بطلته بانه وكذا في روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما وان
 النكاح عقد لا يحل له لانه عقد زمني لا عرف بخلاف خيار
 العتق والبيع لانه اشتاع عن ابي امامة الملك انما البيع يقع ضرورة للمعرف
 قال في الامانة والصفين والمجنونة الحداد في عدم الوفاء وعندنا
 لا حداد عليهن له عموم قوله عليه السلام لا تحل لامرأ ان يوفى بانه والنوم
 الاخوان تحدد على قوف بلاء امام له على وجهها اربعة اشهر وعشرا
 لنا ان هذا حق الشرع ومن غير مخاطبين بموت الشرع قال
 لا حداد على المستوتة وعندنا عليها الحداد وله ان ينقض في
 عدم الوفاء لنا انه موقوف عليه التاسيف على زوال نعم الزوجية
 وقد وجدنا فينا قال لا تثبت حرمة الرضا عن قبل الزوج
 وهو قول مالك وعندنا ثبت له ان الحرمة بالبين وهو ميمنا
 لانه لنا قوله عليه السلام ثبت في الرضا ما ثبت في النسب وقوله عليه
 لعائشة رضي الله عنها عليك اقل فانه عكس وكانت امرأ اخيه ارضعت
 عائشة رضي الله عنها ولا في اللين نزل بفعل الزوج وهو الوطى
 وكان له حظ منه في الحرمة وصحته ان يرضع المرأة صبيبة فحرم وهو
 مدرا الصبيبة على زوجها وابايه وصبر الزوج الذي نزل منه اللبن
 انما الرضا عندنا ما جوايات حاله

قال الطلاق المستون هو الاقتصار على واحد وعندنا حين
الطلاق هذا والحسن يفرق الثلاث ببلاده اطهر له قوله فطلقوه
لو دبر حارة البصر قبل عدته ولو زاد على ان ولد وقع بغيره الولد
لا قتلنا لنا قوله على فطلقوه بعد من الطلاق مهران محال او شرع
باحسان ومما ثالث وقوله علم لان عدته من الله عندهما ان
السنة ان تنصير الطهر في طهرها لكونه وتطلقه فالسنة اضافته
الطلاق والعتاق الى الملك والى سبب الملك اذا لم يصح واذا حصل
مصر او قبيلة يصح وعندك التامع لا يصح اصلا وعندنا يصح مطلقا بعد
مالك المانع هو الجماله فاذا اخصرت الجماله وعندك التامع تطلق
الحال فلا يصح بدون الملك وعندنا بمن في الحال فصيح بدون الملك
فالسنة اذا قال لامرأه انت طالق ان شاء الله يقع الطلاق وعندنا
لا يقع له انه لو لم يسم الله بطلان لا فيما لا يخفى على لسانه كله الطلاق
لنا انه على الطلاق عيب الله تعالى وذلك غير معلوم فصار كالعتاق
عنه عيب لا يوجب عليه وقوله لو لم يسم الله تعالى طلاقا الاخرى لما
على لسانه كله الطلاق قلنا هذا يطلاق وليس يطلاق فالسنة عند
المطلق المرفوقه بالاشهر بل بالاشهر وعندنا اشهر ونصف لعموم
قوله تعالى واللاي ينسج الحيف نسائك الى قوله فودعني ثلاثة اشهر
لنا ان الرد في التتبع قال علم عدته من حيثين واصله
حيضه ونصف الا ان الحيض متفاوت في نفسها فلا يمكن تنصيفها والاشهر

يمكن تنصيفه فالسنة المطلقة المندقة طهرها ثم تنصيفها اشهر فاذا
لم ينظر بها الجبل اعتدت لود ذلك ثلاثة اشهر وعندنا ما لم يبلغ
جدا لا بأس لا بعد بالاشهر لانه انما في معنى ولا تخفى علينا بفراغ
رجعها في هذا الوقت لنا انما ليست بصفر ولا ايسه فكانت عدتها
بالافرا بالفر فالسنة المطلقة طلاقا رجعا اذا اعتدت
في الدبر لا تزاد عدتها وعندنا نازد ادله ان عدتها وحسب على وجه
لا تتبدل بالعتق لنا ان ملك النكاح قائم وكل وجه بعد الطلاق الرجعي
فاذا اعتدت بغيره بالملك فلا يزول فالسنة في حيف فالسنة
اذا قال لها اخذتني فاحداثت نفسها في ثلاث وكذلك الكائنات
كلها ثلاث عندك وهو مذهب على رضي الله عنه وعندنا اذا نوى
الواحدة او لم ينو مجردا في واحدة فالسنة ان من نوى نكاح الحريم والحرم
من كل وجه بالثلاث لما ان لواحدة البائنة نكاح الحريم مطلقا
وهي ادى فاقاعها اوى فالسنة الواحدة في الكائنات يصح
قرا الدخول وبود الدخول تقع الثلاث وعندنا يصح بطلان
انه لو وقع الثلاث في ثلث الدخول بها كانت واحدة وبود الدخول
تكون ثلاثا فكل الكائنات الى قول علمها وحواله ما مر قال
امراه الفاروق بعد العدة قرا ان تزوج بزوج اخر وعندنا ثلاث
بعد العدة فالسنة قول عثمان رضي الله عنه في امرأه عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه فزوجها من غيره فاعلى في عليه غير فصل من حاله العدة

عقبي

الزوج

وانقضاءها الا انه اذا تزوجت فقد صحت باطال حتمنا ان عمر
 رضي الله عنه كتب الى سرج ودف امره الفارما دامت في الود وان
 الادب يعتمد قيام النكاح وامتن القول ببقاء النكاح في حق بعض
 الاحكام في الود ولا يمكن بعد انقضاءها قال وعلم من التي
 ظاهر من افعال كفرا اذا كان التكفير باطعام تنسجها وعندنا
 لا عمل له ان الله تعالى لم يعلق الاطعام قول ان تناسا وانما ذلك
 في التحريم والصوم لنا ان اظهارا وجه حرمه موصية الى عياله التكفير
 بالحدث المعروف وهو قوله عليهم لا يؤذ حتى تفر فلا حرج منه
 قال اذا كان لا بد من نية انت على اظهار فعله كفارة واحد
 وعندنا ناله من اربع كفارات له انه احب واحده فلا يؤخذ الف
 وكفارة واحد لنا ان اظهار قد تؤذ وكل ظهار بشي كفارة على
 حرمه قال اذا نصب احك من عبد المشاجرة قتل اقربا العيلة
 في الفرقه وخرقها وعندنا لا يصح له انما رضاه دلاله لنا
 انما رضاه بالاصلاح وهذا ليس بالاصلاح والله اعلم بالحقيقة
كما حاق القناق باج
 قول في حقيقه على خلاف قول صاحبه رحمهم الله قال ابو جعفر
 اذا شهد شاهدان بعثي العبد والعبد ينكر لا يصح وقال يصح لهما ان
 مدته تشهد على العتق فيقبل عيود عوى العبد كما في العتق والنجاة
 ان العتق حق الشرع لعلن حقوق الشرع له فصار كالشهاد على

الزوجان

الطلاق له ان صدق شيئا به على حق العبد لان جوهر المقصود
 من العتق يقع للعبد وهو حاله ودفع غير العبد عنه فلا يفل
 بعد دعوى كما في دعوى المال خلاف عتق لوجه وبخلاف
 طلاق المرأة لا ينعين تحريم الفرج وهو حق الشرع حتى لو لم
 ينعين تحريم الفرج بان شهدا على انه اعترا احدى اعتبه غير
 عن خلاف عتق لوجه وبخلاف طلاق المرأة لا يفل عتق وعلى هذا
 الخلاف اذا شهدا على انه اعترا احد عتبه غير عتق لا يفل عتق
 لعدم الدعوى من الجهول وعندنا يفل قال اذا اعترا احدى
 امته ثم وطئ احدهما لا سعين لا خرى للعتق وعندنا سعين
 لهما ان الوطئ يبرف لا محل الا بالملك فالاقدام عليه يدل على اختيار
 الملك كالمس والامستلاب والبدن والكاه وصار كالوطئ في الطلاق
 الميهم له ان العتق غير نازل في حق لمعنه بل هو مطلق بشرط
 البيان والوطئ يصادق لمعنه فكان حلالا بدو البيان فالاقدام
 عليه لا يدل على البيان بخلاف وطئ احدى المطلبين فلا يلان
 الاقدام على الوطئ في المناوحة تكون بقصد الولد والولد انما يحصل
 باستيفاء النكاح انما هي بخلافه قال ولو شهد عتق وحلف
 بعتقه ان ودف فيه عشرة ارطال ثم حلف بعتقه ان حله هو
 او عتقه عشرة ساعدان او دف فيه خمسة ارطال فقفى التاخي
 بعتقه ثم حله فاذا هو عشرة ارطال وظهرا انما سهدا باطل ضمنا فمته

ولله جلاله

لم يكن

لولا، وقال لا ضمان، وفي مسأله قضا القاضي شهان، الزود عند
تعد قضا، وعن عبد الشهان، فلا يعتد بالحل، وعند مالك لا يفتد
وعتد الآن بالحل ولو كان الحل منهما وعتد لم تضمن لاعتناء حقتا شرط
العتق والعق حصل بمن المولى لا بالحل، والشهان على كونه حقه
لإبطال التامضنا عند، وإن كان شرطاً لاعتناء شهان على التعليق شيء موجود
للحال، وهو كون القيد داخل في عشرة أوطال، فكان شهان على التخيير قال
ولو شهدا يعتد عبد فقضى القاضي به ثم ردهما وضمننا ثم شهدا خراف
باعتقاده حل شهدا، نعم لم يسقط الضمان عنهما وعند مالك لا يسقط
في هذا فرع مسأله بعد القضا شهان الزود والامه والعرفه
سواء قيل موقوف فرع مسأله اشتراط الدعوى في العتق لانه لا يابى العتق
لا يحتاج الى الدعوى فلم يقبل عند، وعلى هذا فرع مسأله الامه بقتل
قال - عند من يشتركون عتوا أحدهما نصيبه بغير إذن صاحبه
عتق نصيبه وصار الباقي كالمكاتب وإن كان المعتق موطراً للشرك
بالحباد إن شاء استسعى العبد وإن شاء اعقبه وإن شاء ضمن المعتق فإن
اعقبه أو استسعاه فالولا بينهما وإن ضمنه فالولا كله للمعتق وإن كان
المعتق موطراً فله الاعتقاق والاستسعاد وإن التصرف وقال المعتق
كله موطراً كان ومعتراً عبداً إن كان موطراً نصيبه ولا يستسعى
العبد وإن كان موطراً يستسعى العبد ولا نصيبه فالخاصل أن الاعتاق
عند مالك بخري وعبد بخري وإيجاز المعتق منع السقاه عند مالك

۱۱

187

وعنده لا يمنع لهما قولة عليهما من اعني سقضا من عجزه وسن
بشر بركة قوم عليه نصيب بشر بركة فصين ان كان مودعا وسعي
العذب ان كان مودعا ولا في العن هو حكمه بظهره من ان كان مودعا
والقوة لا يجوز لانه لا يتصور ان يكون بعض الشخص قوتا وبعضه
ضعيفا وما لا يجوز اذا ثبتت كلة كالطلاق والنفقة الفصل
لص ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
عند كل من اعني بركته ولا في الاعناق ازاله الملك لانه حق
الملك الذي يقر على ابطاله دون الرق والملك يجوز ثوبا
وذوا لا فاذا زال الملك على بعض يزول عن البعض وسعي الباع
سعي الرق والكفر فروع نقال الملك في البعض واما الحديث لانه
هو موقوف على ابن عمر رضي الله عنه والاثر لا ينافي الخبر والحديث
الثاني دللنا لانه قال سعي العرب بركته بركته عبد ذلك انه عبد
لم يعنى كله قال اذا شهد كل واحد من اثنين على الآخر
انه احق به وكل واحد منهما سكر سعي العبد لهما كلف ما كان والولا
لها وقال ان كانا مودعا لم يسع لهما وان كانا مغيرين سعي كفا
وان كان احدهما مودعا والاخر مغيرا سعي المودع وحده اصله ان
يسار المعنى لا يمنع السقاه عنده وعندهما منع وكل واحد منهما عبد
اليسار يدعي الضمان على صاحبه وان كان احدهما مودعا فالمعنى لا يملك
الضمان ولا يكون له حق السقاه والولا هو قوف عندهما لان كل واحد

منهما يدعي العتق على الآخر قال المستسقى في اعتناق
 احد الشريكين الورثة والغير في اعتناق الميراث كالمكاتب عندهما
 حر وعليه دين سنا على حري لا عتاق على ما عرفنا عند الميراث
 اذا اعتقه الدامن وهو ميسر سعي العبد وهو حر بالاجماع لان
 الدين هنا على الباهن لا حق في رقبته العبد قال اذا اشتد
 شامدان على شريك الحاضر ان شريكه القاب اعتقه لم يفي به
 القاضي وقال يقضي به سنا على ان الاعتاق عند من لا يتحرى كان
 شهادتهما على عتق نصيب الحاضر كان حصما وعنده يحرى فكان
 قضا على القاب قال دحلان ملكا عبدا بشرا اوصبه
 او صدقه والعبد قرئت احدهما عتق نصيبه ولا ضمان عليه
 للاخر وقال يصير على هذا اذا باع نصف عبده فربيه لا يضمن
 المستري للبايع عند خلافهما لهما انه اخسده نصيب شريكه
 فيضمن لهما انه اخسده نصيبه برضاه لانه رضي بالشرا اما نصيبا
 او دلاله وشرا القرب اعتاق والاعتاق ايضا نصيبه فلا
 يتحقق الضمان كما اذا رضي بالاعتاق نصبا قال المكاتب اذا
 ملك اخاه او عمه وعومهما لم يكاتب عليه وله ان يبعه وقال
 يكاتب عليه لهما انه لو كان حرا يحرر عليه فاذا كان مكاتبا يكاتب
 عليه والخاص بينهما محقق صله القارب كالوالدين والاولاد
 ان العتق والكاتب سبي على الملك ولا مال للمكاتب حقه ان يماقر

لا يضمن

في الكتاب

الى المقصود من الكاتب وحرته الوالد والولد مقصود به الكاتب
 فظهرت مالكته لا حقه اما حرته الاخ والعلم ليست مقصود
 فلم يظهر قال ام الولد لا قيمه لها حتى لا يضمن باعتاق احده
 الشريكين وعنده لا يضمن وقال في منقوحه لهما انهما مملوكه فيحق
 الاتباع كالمكاتب فكانت منقوحه لهما ان يقوم سبي على الاحرار
 وام الولد لا يحرر احرا الا موال وانما يحرر احرا المملوكات ذلك
 عليه لهما ان يحرر موت المولى من غير سقايه ولو خلت سديها عتقت
 من عتق سقايه بخلاف المدبر قال اذا اشترى ام ولد او مدبر
 ونصبا ومالكه عنده لم يضمن قيمتها للبايع وكذا المكاتب وقال لا
 يضمن لهما انه مقبوض على سوم الشرا كان صموثا لا يضمن ان
 مولا ليسوا بحلال للبيع والمقبوض بسوم الشرا انما يضمن ان لا يقص
 بالعتق فاذا لم يكن محلا للبيع لا يكون ملحقا به في القبض اذا
 مال مالك مطلقا فلا يكون ضمانا قال اذا اخلت المولى
 والمكاتب لا تدبر ذلك الكاتب والقول قول الغديع عنه وقال لا
 يتخالفان وهو قول لي حنفية او لا لهما انهما اخلتا عند
 ما لا للبيع فوجب ان يتخالفا كالبيع والا حاربه لهما قوله عليه السلام
 على من انكر والمكاتب من العبد ولا يتخالفان على خلاف القياس
 وقد ورد الشرح في باب البيع وهذا ليس بمعناه لان ذلك مبادله
 مال بمال وهذا مبادله مال بغير مال وهو العتق قال دحل

اذا كان مملوكا

استرى من رجل عذراء قال ان اباه كان بوه قبل شبعه وانكر
 الباع ذلك وحى العبد حنايه فيوم وقوف وقال صوته كسبه كما
 ان موحب حنايته على المولى واذا جعلناه في كسبه فقد جعلناه
 على المولى له ان موحب حنايته على مولاه ومولاه مجهول والعصا
 على المجهول متعذر قال اذا قال لا قبله لولد له فموجر
 فولدت ولدا ميتا ثم ولدت ولدا حيا عتق الحى وقال لا عتق لهما
 انه اعتق ولد الولد واول الولد عتق بالعتق لانه ميت فلحق
 وبطل العتق لانه اوجب الحرية في اول ولد حى لانه وصورة الحرية
 والحرية لا محل الا في الحى فكان له على نفسه بالحق فصار كانه
 قال اول ولد تلدته حيا فهو حر قال الحرى اذا عتق عتق
 الحرى في دار الحرب ثم اسلم او صار حيا فهو عتق ومثله
 وقال لا يصح وعتق لهما انه من اهل الاعتراف فاذا اعترف به كما اذا
 كان لعبد مسلم او كافرا المستامن اذا اعترف بحرب الحرى في
 دارنا له ان الاستيلاء والاسترقاق عقار فالاعتراف يمنع لانه
 لو ملوى على الحرية بطله الا اذا خلى سبيله فحسبه والاستيلاء
 وفهم عنه بخلاف العبد المسلم لان الاستيلاء عليه لا يتحقق
 بخلاف ما اذا كان في دار الاسلام لا يملك له بقاء فمهر قال
 اذا قال المالك اد القى والحرى كل مملوك احله فما استعمل او
 الى ثلث سنه او ابد فهو حر فعتق العبد او اسلم الحرى ثم ملك عتق

الوحد

لم يفسى وقال لا يعتق لهما ان المعلق بالشرط كالمفوطه عند الشرط
 فاذا وجد الشرط بعد الحرية فقد صادف الملك فصح وان وجد
 قبله لم يصادف فلا يصح له انه اضاف العتق الى ما ملكه وهو
 عبد لانه في الحال عتق ودل على الحرية ليس بظاهر ومثله وهو
 عبد لا يملك للعتق فلا يعتق قال اذا ادبر مكانه ثم ما قبل المولى
 ولا مال له غيره فالمالك ان شاعى في ثلث قيمته وان شاعى
 في ثلث بدل الكاهه وقال لا شاعى في اقلها ما شاعى على حري الاعتراف
 فعند ما عتق كره فلا فائدة في التخيير فليبره اقل المالك وعند تملكه
 بالدين وثوقه له حمتا عتق في الباع احدهما ان شاعى في
 ثلث قيمته حالا فعتق بالتدبير والشا في ان شاعى في ثلث بدل الكاهه
 موحلا فعتق بحكم الكاهه فمختار انهما شافا قال المالك اذا
 اشترى اباه او اخاه او ولده فكانتوا عليه ثم مات لا تقوم مقامه
 في الاداء على النجوم بل يعجلون او يردون في الرق ولا يردون
 على النجوم كما انهم كانوا عليه فصاروا عتق له حتى ملك المولى
 اعتناقهم فصاروا كالمولود في الكاهه له ان لا حلست
 بالعقد فلا يستحق من لم يسا وله العقد مقصودا بخلاف
 الولد المولود في الكاهه لانه شري اليه حكم العقد حاله
 الاتصال احامتها المولد متفصل من حين العقد وكان شاعى في
 القياس ان يساعوا بعد موته لقوات المتبوع للزاد اعجلوا

عتق

م

صاد كانه مات عن وفاقا المالك اذا دخل رجل عرا
 فصالحه على مال حار فاذا ادى بذلك الصلح ثم عتق ادى
 حاز فان لم يود حتى عتق وود الى الرق فالصلح في حق المولى فاسد
 ولا يواحد به الا بعد العتق وقال لا يسل الصلح لهما اذا الصلح قلع
 وصار بذلك الصلح دينا عليه فلا يسل بحره كذا لا قرار والشر
 والاستملاك له ان الصلح رجم العبد ليس بحار وكشف لانه ذلك
 المال لا عين مال فلا يسل على المولى الا انه يطلب له حاله
 الكاه لانه يوده من كسبه فلا يتوعدى الى المولى والاخر صار كسبه
 حق المولى فسل في حقه وصار كالعبد المجرى اذا اخرج من رجل
 عرا وله ايمان صح وتقبل به فلو عفا احدهما وصار مالا لا يواخره
 ما لم يقتل لان القصاص شاول روجه فصح والمال حق المولى فلا
 يبيع قلنا هذا قال المالك انما اذا ولدت بسام ولدت البنت
 ثم اعتق المولى الوسيطى عتقت هي ولا يعتق العليا لان عتق السبع
 لا يوجب عتق الاصل ويعتق السفلى عتق وقال لا يعتق لهما
 ان السفلى تنفع العليا لا للوسطى ولها يعتق الوسيطى والسفلى يعتق
 العليا ولها سعيان في كاتهما فلا يعتق السفلى لعدم النفع لانه ان
 السفلى تنفع الوسيطى من غير واسطه والعليا بواسطة فعقت
 يعتق كل واحد منهما وصولان على رجل وله كفل وعك الكفل كفل
 اخبرنا ابرا الاصل ابرا لها جيقا وابرا الاخير ابرا خاصة وابرا

لانه يدرى المالك
 بماله ما يستر

يعتق الوسيطى

الكفل الاول ابرا الكفل الاخير دون الاصل قال رجل
 قال عتق ابرا وعتق ابرا عتق ابرا وقال لا يعتق لهما ان كلمة
 او الشك فقد وقع الشك في عتقه له ان ابرا ليس بحار لحرية
 فعتن لهما العبد وطيه او انما يوجب الشك اذا دخل الشكر
 القابل للاعتاق ولم يوجد بينهما ما
 قول ابرا على خلاف قول صاحبه جميعا الله قال اذا قال
 الرجل لامته ان سريتك فانت حرة فالتسرى ان يوهبها بيتا
 وعصمتها ومنعها من الخروج ان يطلب لولدها وقال لا طلب
 الولد لس شرط ان التسرى للوطى والوطى يكون عاليا لطلب الولد
 ولانه يلى على الشرف والامه يشرف بالولد لهما ان التسرى في
 السر وموالمع قال الله تعالى ولا تواعدوهن سرا الا ان اى جماعا
 او من شرالدى هو الحفا او من السر وهو الشرف وسى ذلك
 لا يلى عن طلب الولد قال ابرا اذا قال لعبد ان ادت الى الف
 فانت حر فاذا ابرا الخبير عتق وارادنى في غير المجلس لم يعتق
 طاهر الرواية وروى بشرى ابرا انه لا يقتصر على المجلس ولو
 باعه ثم اشتراه ثم بعد القاتل فابلا وعين اذا خلى بينه وبينها
 كما في قوله اذا دعتى له على مده الرواية انه شرط طلاق فلا
 يقتصر على المجلس بل يسلط كالمعتق لدخول وحق وجه طاهر
 الرواية انه طلب للاف لالحال فقتصر على المجلس في قوله ان شئت

190

خلاف قوله اذا ومتى لانها الوقت قوله بانه شرط تطلق
قلنا ومعنى المعاد منه فيه مقتضى خبر على القول في المعاد منه
شرط القول في المجلس الا اذا وجد لفظ يدل على عموم له وقا
وهو متى واذا قال ولو كانت عمدا على الف على ان يرد المولى اليه
وصفا وسطا بحول لكاتبه وبطل في حق الوصف وقالا لا يكون
الكاتب له ان يرد اجماله مستدركه فلا يمنع حواذ الكاتبه كالكتابة
على وصف اما في حق الوصف مع والجماله يمنع حواذ البيع وبار
كما لو كانت على الف على ان يرد المولى عمدا بعينه فاستحق العقد لهما
ان يرد كانه بالخصه ومضى باطله كما اذا قال كاتبك على حصتك
بلا لى لو قسمت عليك وعلى وصف وبطل وعلا في ما
ذكره المثال لان ثم صحت التسمية ثم بطل بالا استحقاق في
حق المستحق بطلوا اذا استردوا وعدا بالف لا يجوز جبه
العقد لما حرر ولو اشتري عند من فاستحق احداهما في العقد في
الباق قال اذا عجز المكاتب عن ولحم لا يرد في الودع الم يتوايا
عليه بخان وهو قول ابن ابي ليلى وقال لا يرد له ما روى عن علي
رضي الله عنه المكاتب اذا اتوا له عليه بخان يرد في الورق لهما ما
روى عن عمر رضي الله عنه انه كاتب عبد الله فحضر على ولحم فرده
في الورق ولا يجوز عن عمر عن النخوم طاهرا وحدث على
رضي الله عنه ليس فيه نفي ما ذكرنا قال الملم اذا كاتب

عبد الملم على حر لم يحرقا اذا اها قبل ان يحصما عتق لان حكم الفاسد
يؤخذ من الجائز وعلى قيمة نفسه لان المقبوض بالعقد الفاسد يصح
بالقيمة ولا يرد المولى ما روى بغيره بخانا وروى عن ابي يوسف رحمه الله
عن ابي حنيفة انه لا يعتق باذالا ان يقول اذا انت الى هذه الخرافات
حرر معتق اذا اداها وعليه قيمة نفسه فتكون العتق بحكم الشرط لا
بحكم العقد قال في اختلاف في رد وبعقوب جميعهما الله قال محمد اذا
اذا قيمه نفسه يعتق واذا ادى الحر لا يعتق فصار الخاص ان على قول
له حنيفة ومحمد جميعهما الله لا يعتق باذالا الحر لان القيمة في العقد الفاسد
كالمسمى في العقد الصحيح فعلق العتق بمضى وعلى قول ابي يوسف ايها ادى
عتق اما الحر فالشرط واما القيمة فلفساد العقد قال رجل هو
مولى حولة وامرأته معقود فولدت منه ولدا فولد المولى الاب
وقال لمولى الام له ان الولد بمنزلة النسب والنسب من الاب لهما
ان يرجع مرجع له في عتق استوا الولد في القود وقال القاضي
اولى من ولا المولاه بل هو ساقط عند ولا الفتاة قال
الله ولدت ولدت في بطن واحد فصاع المولى الام واحد للاب
فاعتق المسترى الام والولد ماعى المانع الولد الذي عتقه بنت اسمها
منه ويرد حصه الابن الذي باعته من المملوك لهما تواحان لا تفصلان
واسقط عن المشتري في الولدان كان لعلوى عند المانع وان لم يكن
عنده فان استراها حاملا فولدت عتقه بنت النسب لكونه بطل

السبع فان اعتنى المستر بالام دون الولد احد الولد ان كان العاقد
 عنده ولكن احتشاع نقل الام الى المبيع بالعتق لا يمنع ساق النسب عنده
 وعندهما منع له ان الولد اصل في النسب وصرفا فيهما ان الاصل
 صحت ساق النسب ملك الام فاذا اتى ذلك الام وبعض السبع فيهما لا
 ثبت النسب قال اذا ولد له امة الرجل ولدا فكانت الحادية او
 باعها او وهبها وترك الولد ثم ادعى اب المولى هذا الولد ثبت نسب
 الولد واحرم فتمته وان لم يصر الحاربه ام ولد له وقال محمد في الحام الكبير
 لا يثبت النسب منه وقيل قول له حنفية مع قوله له فامر في مسيله
 المتقدمه لهما انه لم يملك الحاربه فلا يكون العلق بملكه فلا يثبت النسب
 باحد قول محمد على خلاف قول صاحبه
 قال محمد رحمه الله عليه اعيد دخل عليه اثنان فقال احدهما خرم خرم
 احدهما ودخل الثالث فقال احدهما خرم ودلكه صوته ثم مات قبل
 المان اجمعوا انه يعني من الباب ثلثه اربعة ومن الخارج نصفه
 واختلفوا في الداخل قال محمد يعني ثلثه اربعة وقال لا يعتق نصفه كالخارج
 ولو كان الكلام منه في الموضع خرج ذلك من الثلث بغير كل واحد منهم
 والثلث بقدر حصته عندهما وصيه الباب ثلثه اربعة وصيه
 الخارج نصفه ووصيه الداخل نصفه يحمل كل ذنبه على اربعة اسهم
 فخرجت الباب ثلثه اسهم والخارج اسهمين والداخل اسهمين فخرجت
 من الثلث المال والثلثا ضعف ذلك فصار لكل احد اربعة عشر من كل ذنبه

وفي السبع اربعة
 اربعة من سبعة
 من الثلث

سبعة فاعتق من الباب ثلثه وسعي غاربه ومن الداخل اسهمان
 وسعي خمسة ومن الخارج كذلك فكانت الوصيه سبعة وسهم السبعه
 للورثه اربعة عشر فاستقام الثلث واللبان وعند الباب ثلث
 ثلثه والخارج اسهمين والداخل اسهم واحد فكون منه والثلثان اثنان
 عشر فحملته ثمانية عشر كل ذنبه ثلثه فاعتق من الباب ثلثه وسعي
 ثلثه ومن الخارج اسهمان وسعي غاربه ومن الداخل اسهم وسعي
 خمسة اسهم وسهم الوصيه سبعة وسهم السبعه اثنان عشر فاستقام الثلث
 والثلثان ثلثه ان الداخل نصيب العتي بالكلام الثاني دون الاول والكلام
 الثاني صحيح في حال دون حال لانه اذ بين العتي الباب بالكلام الاول
 في الكلام الثاني لانه خرج بن جرد عند بيعه في حال دون حال واذا
 خرج في حال دون حال فقد عتق نصف ذنبه من الباب والداخل
 فصيت كل واحد منهما نصف النصف دل عليه ان الباب نصيب
 الربع بالاجماع حتى لا يعتق نصفه الثاني بالكلام الثاني فكذا في الداخل
 لهما ان الكلام الثاني صحيح في حق الداخل على كل حال لان الكلام الاول
 افاد عتي رجه منكر فلا يظهر كون الماسح حرا على التعيين ولا ينفق الكلام
 الثاني فبعد عتي رجه كاحله من الباب والداخل فبذلك يعتق اربعة
 نصف الباب من الباب الا انه لا يعتق لان الكلام الثاني بعد عتي نصفه
 سابعه في النصفين وقد عتق نصفه بالكلام الاول فما اصابه ذلك
 النصف من الكلام الثاني ينفق لانه اعتاق العتي في نصف المبيع وهو

البرع قال انه بن جليل قال احد مناهام ولد لصاحبه وانكر ذلك
 صاحبه نسعى للمتكبر في نصف قيمها ونفترق لا سسر للمقر عليها وهو قول
 لي يوفى الاول وقال ابو حنيفة وهو قول لي يوفى لا خبر في ام ولد
 موقوفه تخدم المتكبر يوما وترفع الخدمه عنها يوما ونصف كسرها للمتكبر
 والنصف موقوف ولحقها في كسبها فان لم يكن لها كسب فبقيتها على
 المتكبر له ان المقر اسدد نصيب شريكه لانه اقرب بالاستيلاء عليه
 ولا يستل لا بكاره فاعطى عليه وتقدر نصيبه لانه يدعي الاستيلاء عليه
 فيجب السقاه للمتكبر ولا سقاه للمقر لانه يدعي ضمان المالك على الشريك
 دون السقاه الا ان ذلك لم يست على الشريك دون السقاه لا بكاره
 لهما ان نصف الحاربه ملك المتكبر سقين لان المقر ان كان صادقا فالكل ام
 ولله وان كان كاذبا يبي مشركا بينهما فكان نصف الخدمه مسخفا له سقين
 ووقع الاستيلاء والنصف الا خبر فتوقف وتقدر نصيب شريكه
 لا حر الوقف قالوا اذا حال لعبد انت حر على ان يخدمك فقل
 عتوق كما اذا قال انت حر على الف فان مات الخدمه عتوق المولى فعلى
 العبد قيمه جدته وقاله عليه قيمه نفسه فان مات العبد وترك
 مالا فالرجوع في حاله على هذا اصل المسله اذا باع نفس العبد منه حاربه
 ثم استجنت الحاربه عند ما يروح بقيه العبد وعند يروح بقيه الحاربه
 وعلى هذا الذي اذا اعتق عتقه الذي على جرم اسلم احدهما فعليه قيمه
 عندهما وعتوقه قيمه الحر والمسله يعرف بها كذا في السور قال الكاتب

بن نصر المقي

اذا قل عمر عن وفا ولا وارث له الا المولى لا قصاص على العايد وقالوا
 حب القصاص كنه انه استشه حبه استحقاق لقصاص لان الصحابه
 الله عليهم اختلفوا ان المكاتب اذا مات عن وفاءات عتقا او حرا
 فان مات عتقا كان له قصاص للمالك ابتداء حبه المالك وان مات حرا
 كان حبه المولى فاستشه فلا يحب لهما ان الاستيلاء للمولى على كل حال
 وان جلت حبه المولى فلم يستشه المولى المتوفى فلا يبيع الوجب
 با حلال والله فاد قول في حبه
 على خلاف قول لي يوفى ولا قول لخدمه حبه الله قالوا اذا قال احد
 انت لله اعلى لم يوفى وقال ابو يوسف يعنى لانه يوفى ان اللام
 لا قصاص فيبقى حلوص الاضافه الى الله تعالى وذلك بوزن ملك العبد
 ولا يفسده انه اخبار الصد ولقوله تعالى لله ما في السموات والارض
 فلا جعل اشيا العتوق قال اذا كانت عتقه على شي بعينه وكسبه عن
 لي حبه رواه ابن فر واه حار و رواه لا حور وكذا على
 يوفى رواه ابن فر واه عن محمد وجه رواه عدم الحوازان هذا
 العتوق سائر للمولى حال الصا فلا يسفد ملكه التسميه شاف صلات
 التسميه وعدمها سواء والكاتب يعرف حبه باطله وجه رواه
 الحوازان في حاله مولا ومقد والتسليم وصلى لا يصح كذا في الكتاب
 وهذا لانه متى كاتبه على هذا العتوق صار العتوق مختصا بالمكاتب كمالك
 التسميه حاله الكاتب فيصير على هذا التقدير والله اعلم بالصواب

يا ابا جعفر قول لا في حقه جميع الله قال ابو يوسف قال لبيد
 ان كنت فلانا فانت حر فقال كلمة وصدقه فلان وحمد المولى
 وسيدنا فقلت بذلك لا نقل وقال محمد نقل وقد ذكرنا نظيره
 في كتاب النكاح في باب المقالات قال رجل له عبد قتي مدين
 فقال احدكما حر ولا خبر مدين عتق لقي والاخر مدين كان مالا
 محمد اذا مات ولم يترشأ العتق فيها ونصف العتق مدين
 وقيل قول لبيد حقه كذا له ان قوله احدكما حر اذا انقسم العتق
 عليهما كما حقهما الى العتق فلو جعل قوله والاخر مدين براخا
 لمحضنا لمطرحا لمدين الكلام لم لا في يوسف ان قوله والاخر
 مدين يصلح اخيرا فلا حاجة الى جعله اشيا ولانه لو جعل اشيا صار
 تدبر للعتق في الاخر مدين فصارا مدينين وصح خلاف اللفظ لانه
 جعل احدهما مدين مدين مدين كما اذا باليد مدين فقال احدكما مدين
 والاخر حر عتق العتق في الاخر مدين مدين بالاجماع كذا قال
 عبد بن رجلين عتق احدهما ودبر الاخر مدين فاعتق ويطلق
 التدبير عتق كله ونضمن قيمه نصيبه قنا وقال محمد وقع العتق والتدبير
 جميعا ثم علب العتق على اليد مدين قيمه نصيب شريكه من ثلثه
 ان كل واحد منهما تصرف في نصيبه تصرفا مشروعا فسد الا انه لو
 اتفادها فقلت العتق لانه اقوى لا في يوسف ان التدبير لا يحرى والعتق

عند قتي
 او غير مكانه

لا يتحرى فلا يكتن الجمع بينهما فخرج العتق من الاصل لانه اقوى
 يا ابا جعفر قول لا في حقه جميع الله قال ابو يوسف قال لبيد
 ان كنت فلانا فانت حر فقال كلمة وصدقه فلان وحمد المولى
 وسيدنا فقلت بذلك لا نقل وقال محمد نقل وقد ذكرنا نظيره
 في كتاب النكاح في باب المقالات قال رجل له عبد قتي مدين
 فقال احدكما حر ولا خبر مدين عتق لقي والاخر مدين كان مالا
 محمد اذا مات ولم يترشأ العتق فيها ونصف العتق مدين
 وقيل قول لبيد حقه كذا له ان قوله احدكما حر اذا انقسم العتق
 عليهما كما حقهما الى العتق فلو جعل قوله والاخر مدين براخا
 لمحضنا لمطرحا لمدين الكلام لم لا في يوسف ان قوله والاخر
 مدين يصلح اخيرا فلا حاجة الى جعله اشيا ولانه لو جعل اشيا صار
 تدبر للعتق في الاخر مدين فصارا مدينين وصح خلاف اللفظ لانه
 جعل احدهما مدين مدين مدين كما اذا باليد مدين فقال احدكما مدين
 والاخر حر عتق العتق في الاخر مدين مدين بالاجماع كذا قال
 عبد بن رجلين عتق احدهما ودبر الاخر مدين فاعتق ويطلق
 التدبير عتق كله ونضمن قيمه نصيبه قنا وقال محمد وقع العتق والتدبير
 جميعا ثم علب العتق على اليد مدين قيمه نصيب شريكه من ثلثه
 ان كل واحد منهما تصرف في نصيبه تصرفا مشروعا فسد الا انه لو
 اتفادها فقلت العتق لانه اقوى لا في يوسف ان التدبير لا يحرى والعتق

موقوف

أما الكلام في السعاه عند سائر المعنى فقد مر في باب في حقيقته
 والخلاف ههنا في سقوط نصف السعاه مع محمد رحمه الله له أن
 المقضي عليه بسقوط نصف السعاه مجهول فلا يمكن إقصاءه وصار
 كما إذا قال كل واحد مننا لعبد علي عهدك عليك العفو وأحد مننا لأن
 المقضي عليه بالعتق مجهول لهما أنا يتقنا بعتق نصفه محققا من جهة
 أحدهما فتدبر إيجاب السعاه في ذلك النصف قوله المقضي عليه مجهول
 فلنا المقضي له معلوم وجهاله المقضي عليه يرتفع بالتوقيع بخلاف ما ذكر
 من أن المقضي عليه والمقضي له مجهول قال في رد المحتار
 عبد الله كانه من عات ولم يترك مالا آخر فالعبد بالخيار أن يشايعني
 في باقي قيمته وإن شايعني في كل بدل الكفايه وقال أبو يوسف لا يجوز
 لكنه سعي في الزيادة في باقي قيمته وكل بدل الكفايه وقال محمد لا يجوز
 سعي في الزيادة في باقي قيمته ويلتزم بدل الكفايه فالخلاف في الموصوفين
 أحد مائة التحيز عند التحيز وعند مائة لا يتجزأ والثاير في سقوط
 بلشرك الكفايه عند محمد بسقط وعند مائة لا يسقط وإنما الجهر
 بنا على تجزئته لاعتناق هذه تجزئته فإذا مات المولى عتق لثلاثة حبه
 البدر وتوجه حبه في الباقي حيثما عتق حبه البدر والكفايه
 وأحكامها مختلفة في غير مائة وعند مائة لا يتجزأ حتى كله ولا
 فائدة في التحيز لانه عند مائة لا يسقط بلشرك بدل الكفايه
 له أن بالموت عتق لثلاثة محققا بالبدر بسقط حصته

فليس في كونه كالشاهد
 كل واحد منهما على
 أنه اعتق

ثمة

من بدل الكتاب في البشائر فصاد كما إذا كانت ثم دبره وبات
 المدة كما لهما لهما أنه إذا دبره أو لا استحو عتق لثلاث محققا فإذا
 كانت بورد لك كذا بدل الكتاب به فمقتلا بالثلثين ومن الثلث الذي
 استحق العتق من فإذا مات بقي كل بدل الكتاب به عليه خلاف ما
 إذا كانت أولاً ثم دبره لأن بدل الكتاب به حقل بدل لكل الرقبه
 قال المرتد إذا كانت عتق ثم قبل على حقه نطقت كانه
 كما برقمه قال أبو يوسف لو دبره بعد كسوف نصف الصبر وقال
 محمد سنفد كما سنفد نصف المبرص ولو دبره ككاتب السراخ كماله
 ما قاله إذا فرخ خلا فالقول أصحنا
 الثلاثة وجميعهم الله قال في رد المحتار الله شامدا في شهر الله
 أحد عهد له لثلاثين سينا قبل هذه الشهران وعندنا لا يقبل وقد
 مرت المدة في الطلاق قال إذا قال لاهه الفبران تسريتك
 فانت حرة فاستراها ثم تسراها عتقت وعندنا لا يعتق له أن
 التسري لا يصح إلا في الملك فإضافه العتق إليه كإضافه إلى الملك
 لما أن التسري ليست بسبب الملك له أنه يقع في الملك عاليا فلا يكون
 إضافه إلى الملك كما إذا قال إن وطئت فالت إذا اعتق المولى
 ابن المكات الذي ولد له الكتاب أو الذي استراه لا يصح اعتاقه وعندنا
 يصح له أن للمكات أن يأخذ الشاة وله ما دام مكاتباً فإذا
 اعتقه المولى أبطر حقه لنا أن المقصود من الكتابه واستحقاقه لا كإيجاب

فصل في كتابه الإقنه

عن المكاتب وعقود ولا بد وهذا الحق وهذا المقصود فكان راضيا
 به قال المكاتب اذا جنى جنايات يلزمه لكل ولى جنايه فدية تامة
 وعندنا عند الكفر قيمه نفسه مؤ واحده ان انا لقا حتى لو قضي للقول
 بعقده حب للناس قيمه اخرى فكل ذلك اذ لم تقضى والجامع بينهما رعايه
 حق كل واحد منهما لانا ان جنايه العبد تتعلق برحمته فكلما اذ
 امتنع بحب القيمه ومديننا المكاتب لم يمنع لولا رقبه واحده فلا يفر من قيمه
 واحده عتقا فباذا فحق الاول لانه صار عتقا عليه مطلقا وصارت
 رقبته فارجه وهذا شغل مستدا قال المكاتب اذا جنى جنايه خطا
 لم يحرق قبل ان تقضى عليه شي فهو من عليه مخاطبه للحال وعندنا
 تحت المولى من الدفع والرد ان جنايه المكاتب لو حب عليه فليمنه
 لو دفع الى لقا حتى يقضى به فلا يسقط بالعجز كما اذا قضى به لانا ان مو جب
 جنايه العبد تتعلق برحمته وانما يصود بنا مطلقا بقضا القاضى
 فاذا حرق قبل القضا يمتنعنا برحمته فتجبر مولاه كالقرا لاجل قال
 علم ان رد العباد بانه وله عيب فكان الله لم يرد حاشا الله
 وعندنا لا يجوز له ان يرد من ماله المزد من وقت رده فكان مكاتبنا
 ملك نفسه لانا انه كان ملكا له ب حال كانه انما يست له وقت
 عند الفل او يخرجه لدار الحرب فكان تصرفا له ملكا له قال
 المكاتب اذا ارتد ولحق بدار الحرب جعل كونه قودى بملك كانه من
 كسبه وحكم بعقده وعندنا نترقب فيه ان مات فعلى ذلك فان عباد

فكلما ادى نفسه ومحتوى له ان حقوق المزد بدار الحرب كونه
 فكل ذلك المكاتب المزد لانا ان الكفايه تعلقت بمباحه وحق المولى
 واحتمال القود حينما قام فحب رعايه حقه بما بالتوقف قال
 اذا مال العبد اذا مات فلا ن اوحت انا فانت جرحا صادم مردنا
 لا يصدمه بئرا لانه ان حقه تعلقت بموت كل واحد منهما على الالف
 والتعلق بموت المولى بوجوب الدين لانا ان احتمال موت الفلان
 قبل موت المولى قائم وعلى هذا التفسير لا يكون مردنا قال
 قال انت جرح قبل موته بثلثه ايام او قال يوم او قال شهر فصفت
 بلك الملة صادم مردنا مطلقا وعندنا هو مرد برمقده لانه اعلق
 حقه بموته وهذا هو المدبر المطلق لانا ان الدين المطلق هو
 احاب العتق عند الموت مطلقا بل نندا وهذا تعلقت بشرط قد
 لو حب وقد لا يوجد فلا يكون احانا مطلقا فيقتل الف قال الذي
 اذا اسلم مردنا لذي قبي عليه بالسعاه وعتق للحال فشي ومو
 جرح وعندنا صناد كال مكاتب بعد القضا بالسعاه لودى ثم يفتى
 له ان بالاسلام صار واجبا لانه عتقه وتقدر لداره بالسعاه
 العتق فيقول للحال حقيقة الا ناله لانا انه لو عتق للحال بكاتب
 السعاه قودى لا يخطىل حق المولى فيوقف عتقه على الادار عاهه للجانس
 فاحدهم ابيه قال جرحك وارجم محرم منه غير الوالد والمولودين لا

ادام ولله

يعنى عليه وعندنا يعنى له ان كل معصوم فلا يزول الا بالانكاح
 واختلاف كنى الاعمام لنا قوله صلى الله عليه وسلم من علق ذابح
 مجرم منه فهو حر ورواه عنى عليه ولان ملك قراه واحبه
 الوصل بالحق لا ليل انما توجب حرمة النكاح فتوجب العتق عند
 المالك كحصة الوصل كقوله الولي قال من علق من مولى عتق
 ثلثه اعمد فتمم على السوا ولا مال له حرهم وحائ عتق واحدة
 منهم واقرب منهم فمن خرجت فريضة حكم بعينه وعندنا يعنى
 من كل واحد منهم ثلثه ونسب الورثة ثلثي سهمه لسان المستحق
 للعن ليس الا الواحد لان مولا وصية والوصية تنفذ من الثلث ومن
 كل ماله فكان الثلث احدهم وهو جميع فخرج بالقرعة لا بما
 طريق مشروع روى ان النبي عليه السلام كان اذا سافر اقرع بين نسائه
 من خرجت فريضة سافرا بما كان اوقع العتق على الكفر فلا يجوز
 حرمان بعض بلا حب التزوج عليهم على السوية تشوية من المحققين
 بقدر الوسخ والامكان ما حدث فلما اقرع كان لتطبيب قلوبهم
 لا لبيان الاستحقاق لانه لا حق لهم بعد مسافرة الزوج قال
 اذا قال لا عنه انت طالق وانت بائن ونوى به العتق فعن وعندهنا
 لا يعنى له اجمعا على انه لو قال لا مولا ته انت حر ونوى به الطلاق
 يقع وكذا اذا قال لا عنه انت طالق ونوى به العتق والجامع بينهما
 ان كل واحد منهما لفظ موضوع لا داله نوع فليس يعمل احدهما

مكان الاخر وصار كقوله لا مالك في عتقك ولا سبيل في عتقك لنا
 انه نوى عالا محتملا لفظه لان هذه اللفظة شى عن ازاله العتق
 ولا قدر في الحال لان فيه ما بنا في القدر ومما لزم لان القدر هو
 المانع من الفعل مع القدرة عليه والرق صفت وعجز كان منافيا
 للقدرة واذا لم يثبت ما شى عنه اللفظ ومورد والقدرة فاشبات
 شى اخر لا شى عنه اللفظ خلاف الحقيقة وانه لا يجوز خلاف قوله
 لا مالك في عتقك لانه شى عتق والملك مرعا قال رجل
 كانت عتقا له صورا لا حرة وعندنا حرة لان الحق في اهل التصرف
 عندنا خلافا له وسند كره في كتاب الماذون ان شاء الله قال
 مع المدبر المطلق حرة وعندنا لا حرة له ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه
 باع مدبرا ثمان مائة درهم ولان هذا تغليب العتق لسط فلا يمنع
 البيع كالتعلق بغير الشروط ولان هذا وصية وسائر الوصايا غير
 لازمة وكذا ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه عتق مائة من العبيد
 انه قال المدبر لا يباع ولا يوفى ولا يوهب وهو حر من الثلث والمعنى
 ان المدبر يربى الحرية في الحال لانه لا يمكن جعله سائدا الموقت لانه
 حال اطلاق اهلته التحرير وان طال سبب الحرية لا يجوز لانه
 لا يقع الا لهما او لانه حرة لمدبر وروى في الحديث معناه انه
 اجرة فان لا جارة نوع بيع او كان في وقت بيع الحر كما روى
 عن النبي عليه السلام باع شرقا في دين قال لا يكون لكتاة الحالة

كما في الكتاب

اسم مدبر

وعندنا قوله ان الفرض المطلق من الكتاب لا يحصل الا بالاداء
والاداء بالكتاب وانه لا بد له من حصة في كل فقه في باب العلم فاذا لم يشترط
التاخير فلا بعد عرضه فلا يكون لنا ان النصوص المعينة لحوار الكتاب
من الكتاب والسنة غير متصل ولان دل الكتاب عن كثر المسبب
والقدرة على اداء الفرض بشرط حوار الفقه كالمفلس اذا ارى شيئا
بالوفى بل ومن القدرة على ومهدنا ومن القدرة ثابت بالاستقراض وحوه
بخلاف العلم لان المسلم فيه حصة والقدرة على تسليم المسبب حال وجوب
تسليمه شرط قال اذا كانت عندك على مال الخطيب او بئس يصح
وبلده خطيبا التزم وعنده لا يلامه خطيب من له قوله تعالى وايوم
من الله الذي انتم وعن علي بن ابي طالب عنه انه قال معناه خطونا
بعض دليل الكتاب لنا قوله عليه السلام انما عندك كونك على ما به اوقية فادى
الا عشا واق فهو عيب ولا في الكتاب قد صحت هذا الدليل فلا يلامه
خطيبه لانه لا يفتقر الى حياجه لخطبه واحاله به فلنا معناه اعني طوم من
ركوه اموالهم قال المكاتب اذا عاقب عن وقال ردا لثالث
ومضى الله عنه مات عبدا والمالك كله للولي وهو قول الشافعي وقال
علي وابن جود رضي الله عنهما لو دى كاشته وعلم كبريه ومضى
مدهبنا له ان قاله نقا الكتاب العتق ولو رانا في العتق لو الموت
انه ميت وتودر انا ما قل الموت لانه قبل له داوود به لثبات
ثبت عند لرا داه مستند ولو رانا به عند له داه لثبات انا

منه في كتابه

طرحه

198 احنا على نقا عند الكتاب لو دى موت المولى لحياته حتى يود
موت المكاتب لحياته ايضا الى العتق قوله لو رانا به لو الموت
وجمله فلنا لا يلزم كل ممكن اما عند الموت بان يود رجيا قدمت
الموت ويظهر في حق له ولا بد ولا كسباب وقبل الموت ثبت شرط
ان لوحد له دا عند الموت فان دى من ان الموتى زنا قال
ولا المولاة لس شي ولو دى به ولا يعقل وعنده نا هو مشروع ولو دى
به ويعقل ولو دى له على له يعقل ولو دى له سفل من على
له ان سب له في الشئ اما الفرض او التقصيص كما يعطى
به النصوص وهذا ليس في احد من شي ولم يذ لا يرق ذوا من راجع
عند لنا قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فائومهم بصيهم وروى
ثم الدادى رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام انه قال في الرجل
الذي يسلم على يديهم ووالاه ومنوا حرك ومولاك ومولاك
تقبل عنه وتزوجه كما
فان قول له حنيف على خلاف قول صاحبه رحمهم
الله قال ابو حنيفة الكتاب يتحرى حتى لو كانت نصف عمره نصف
كسبه لولاه ونصفه له وقال لا يصير كله مكاتبنا وكل الكتاب والكتاب
عام في حرى العتاق قال حنيفة مستند في دارنا استوى
عبدا مسلما واذا دخل دار الحرب عتق لغيره غير ولا وقال لا
يعتق وعلى هذا الخلاف عبدا حره اذا اسلم في دار الحرب فباعه

العتق كتاب المولا

عن ومن المولى انتم عليه العتق ولم يوجده هذا

من علم او حذر واخبروا على انه لو عني المأمون ليقول الله تعالى
 ومنهم مولا كما ان القتل ما نبت باعناق المولى وبلاستلا العبد
 على مولا ولم يوجد مينا وصار كما لو قيل الدحول في دار الحرب وجبل
 البيع له ان القيد استحوذ له عن ملكه دفعاً للرب عنه وقد تقرر
 الجبر على الاعتناق فيكون كما مره الخ في اذا اسأمت فابت بشاخص
 لا دون الترتيقا الملكات اذا اوصى بملك ماله ثم عتق ثم مات
 لم يرد وصيته وقال يكون ومو لظرفا مرف في قوله كل عبد مملوك الخ
 ثلثين سنة في وحياد قوله محمد علي
 خلاف قول صاحبه رحمه الله قال في رجل كانت ابنته على انه
 بالخيار بلا قول في ملك الملك ومات في وبقى الولد فالقنايس ان يطل
 الكتاب ولا يصح احواله المولى وهو قول محمد رحمه الله ولا يستحسن في
 بطل وله ان يخرها واذا احوار سعي الولد على نجوم اتمه واذا ادى
 عتقت الام في اخر احوار حوتها وعتق ولدها وهو قولها له ان
 المعقود عليه مات في هذه الحمار للبايع فبطل العقد كما في البيع والعقد
 فيه ان الولد لما يصير مكاتباً ويقوم مقام لهن ثم تنقلا لهن ولهن لم يصير
 مكاتباً بعد لهما ان في الكتابه مينا فائدة فان عتق المولى ويقوم الولد
 مقامها فنقود العقد في الام في الحال بفاده في حق الولد لم يستند
 الى وقت له نقاد خلاف البيع في ولد الميعة لا يقوم مقامها
 والسبب من مرض الموت اذا كانت عبده على الفير وقيمة الفير

لغيره ولا يملك
 فانه يسير في حقه
 وهو يميز المولى من

ابقا عقد

مال عبده مات فقال المكاتب عتق بلقي فمك والاردد في الرق وقال
 فقال له عتق ثلثي لهن لهن ولهن رد في الرق وعلى هذا الخلاف اذا مات
 المبرور عبد بالنسبة الى احد وقيمة الف له ان جازد على له الف مائة المولى
 موحله حتى على ذلك من حل كما اذا خال اخراته على الف موحله في مرفه
 فاما الالف مائة حالاً فيفقد ذلك مينا ويحل في مائة كما ان ذلك الكتابه
 قائم مقام الرقبة فصار ثلثها بالنسبة في حق لها حل فيسند ذلك
قوله في يوسف علي خلاف قول محمد
 وفي قول ^{محمد} رحمه الله فيه قال لو توفى عبد من ايسر فكانت
 ثم اعتق احد ما عتق كله ثم ان كان في الموت مولى من قيمه نصيب
 شريكه وان كان مفعلاً بسعي العبد وقال محمد بسعي العبد في له فله في
 نصف قيمته ومن نصف ذلك الكتابه وعند له حصه العبد الكتابه
 يخرى فلا ياتي مدينه ان حال المولى احد الشئ اما الكتابه او القيمة
 وفي قول من يفسد وولده كثير شدة يجب المتفق كالمريض اذا اعتق مكاتبه
 ثم مات وعليه دون سعي المكاتب في قول من فيه ومن الكتابه لا
 يوسف انه لما عتقه احد ما بطلت الكتابه وبقى الف الرقبة فصار
 كعبد من ايسر اعتقه احد ما دل عليه انه لو عتقه رجل عتق قيمه
 دون الكتابه كما مر في قوله محمد
 كل واحد من صاحبا الدلالة فيه بقوله علي بن ابي طالب قال مكاتب من ايسر اعتقه
 احد ما لم يفت حصه الساكن وعند مينا فتوى واختلاف في ضمانه على ما سطر

ما قاله زفر خلا في القول

اصحابنا جميعهم قالوا اذا كانت عدا على الف وعلى حرمته اذا خسر في
الكفاية لانه شرط خلاف فضله العود فاذا ادى الف عن حكم الشرط
كان فان الف اخرجت قيمته باخذ المولى منه تمام القيمة بالاجماع لان الموصوف
حكم العود لفايده مضمون بالقيمة وان كان اكثر من القيمة يسرد المكاتب
الفضل وعندنا لا يسرد لانه ان لعقد لفايده يوجب ضمان القيمة كاللأن أكثر
كالمع لنا ان لو لم يصبنا حصل حكم الشرط ومواد الالف فلا يسرد شيئا
بطل بعض الشرط فلا يفتى بخلاف السبع لان معنى الشرط فيه غير مراد قال
اذا كانت عدا بينه كتابه واحده على الف على انهما ان ادا عداها وان
عجز ادا في الرق فاذا ادى احدهما حصته يفتى وعندنا لا يفتى واحده
منهما عالم يصل كل ذلك الكفاية الى المولى لانه ان كل واحد منهما التزم
نفسه لا يصب لآخر فمضى باذا نصبه لنا انه علق عنهما جميعا باذا
كل ذلك الكفاية فلا يستثنى من الحكم الا لو جرد كل الشرط ونظيره ما ذكرنا
من قال لا امرت به ان يستأمننا طالق او لعديته ان يستأمننا جاز
فتاى احدهما او شأ احدهما لا يقع الطلاق والفتى عندنا خلاف
له كما

ما ذكرنا

قوله في حنبه على خلاف قول صاحب حنبه جميعهم الله قال لو حنبه
اذا دلت الما الرجل نفسها وعلى ولدها الصوره وقال لا يجمع وعلى
هذا اذا دلت رجلا ثم ولد في ثم ماتت بنت ولده الرجل عندنا خلافا

على

200

لها وعلى هذا اذا اقرب نول بها الرجل في يد يما ولد صورا يعرف
لونه صار الولد مولا له عنده خلافا لما لم يمان ان الام لا يملكه لها على
مال الصغير فكيف يكون لها ولده على نفسه له ان الولد بمنزلة النسب
فكان نفقا محضا في الصغير فمك لا ام ابائه كقول الهبة قال
يجل اقرب له مولى فلان ولا احتاذه فقال فلان ابنت مولاى ولا
مولاة في مولاة لتصادقها على اصل الولد وليس له ان يتحول بولائه
عنه وان كان ولا الموالاة نقل الفقه والنقل وكذلك اذا اذله المقر
له لا المولاة اصل ثم اقرب المولى لا حريم يصح عدا خلافا لما ولوا جبر
له نول الموالاة فادعى المقر له ولا العتاقة ولا العتاقة فهو مولاة
لكن له ان يتحول بولائه عالم يعقل عنه لان ولا العتاقة لم يثبت
بمجرد دعواه كما ان اقرب سطل سكرت المقر له فصار كان لم يكن
انه اقر بما لا يحتمل النقص ولهم حليم ولا سطل لاد ذلك كن شرط
على حر بالنسب فرددت بشهادته لمعنى ثم ادعى الشاهد نسبه بنفسه
لم يصح كذا هذا وهذا نظير من اقر بنسب ولدا حريمه فله ان يرد له فلان
ثم ادعى نسبه لنفسه لم يصدق عندنا خلافا لما وقد عرف في صفة

مولى

قول صاحب حنبه جميعهم الله قال لو توفيت امراة اعففت عدا غمات
وتركت اسبا واما ثم ماتت العبد فسد من ميراث الاجد والبائة للابن
عندنا وقال كل الميراث للابن لانه ان لا ب مع النسب عصبه وكذا

مع الا بر لا نهما في حجة واحدة الان مع الان صار صاحب حرف
 لكن في حق الميت عصبه يترقى من الميت لهما ان اقرت العصب
 الان فلا يظهر عصبه مع قباهه قال الحجة اذا اعتق
 عند الحوزة في دار الحرب وخلاوه عنه عتق وولاه ولا له
 وله ان لو الى من شاله انه اعتق من حنته فست وولاه له لهما
 اما اعتق بالحق لا بالاعتناق فصار كالمراعى قال الملم اذا
 دخل دار الحرب فاسترى عبدا حريسا فاعتقه عنه فالفاسد ان
 يعتق بدون الحلية لانه في دار الحرب ولا عرى عليه احكام المسلمين
 وذلك يستحسن ان يعتق من غير حلية لانه لم تنقطع عنه احكام المسلمين
 ولا ولا له عند ما وموا لقياس وقال لو لو عرف له الولد ومو
 الاستحسان وذكر قول جرح مع قول لي لو عرف جميعا الله فكاد اليه
 فرق جرح في تلك الدوايه من المسلمين ووجه الفرق ان المسلم لا يبر
 حاله فبا كان اعتناقه في الدارين سواء ذكره في الصورة وكان
 المكاتب وقال فكاد الولد مسلم دخل دار الحرب بالمان او حرا
 اسلم ثم استوى عبدا حريسا ما اعتقه ثم اسلم العبد لم يكن مولاه
 عند قياسا وقال لو لو عرف موهوله استحسانا لانه ان النبي
 عليه اعتق من لا ين حاره ولو لو رضي الله عنه اعتق صهييا
 وبلا لا رضي الله عنه كما عك ومي دار الحرب وصار وانوا في حن
 لعل كان ذلك قبل الاموال فقال فلم تكن دار الحرب كما ج

الامان في قول النبي صلى الله عليه وسلم في قوله

مرحوم الله قال اذا قال الرجل لله على المشي الى الحرم او قال
 الى المسجد الحرام لا يلزمه شيء وقال عليه عه او يمن لهما انه لو
 قال لله على المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك
 بالاجماع فكذلك اذا فرق بينهما لانه ليس في اللفظ مانع
 عه او يمن لهما ان في مواضع الاجماع بيت الوجوب بالعرف فان
 الناس تعارفوا التزام الح واليمن لذلك ولا عرف بينهما فصار
 كلفظ الزمان والامان والسعي والخروج قال ولو قال
 كل يوم البس من غير ان في يومه في حلت من خطن اشتراه يوم
 الذر ونسج وليس يلزمه الهدى وقال لا يلزمه لان يكون من
 قطن عكته يوم البس لهما ان الذر لا يصير في الملك او مضافا
 الى الملك والمركب مضاف الى الملك ان لم يراه بغير قطن ورجما
 عاده فاضافة الى غيرهما اضافة الى ملكه قال اذا حلف ان
 لا يأكل راسا فهو على رؤس البقر والعنق ما لم يتوعد ذلك وقال لا على
 رؤس الغنم خاصة شاع على اختلاف عرف الزمان ففي حن حن
 كان الناس يبيعون رؤس البقر والعنق في الأسواق وفي رهنما
 كانوا لا يبيعون الا رؤس الغنم واحموا على انه لا يقع على الخزور
 لعدم العرف لانه وانما على حن ولا على غير الطير لانه ان
 ينوي ما قال اذا حلف ان لا يأكل من الخطه فكل

المكاتب

روى

خبرها لا بحث وإنما بحث إذا أكلها قضا وقالوا بحث لهما أن أكل
 الخنطه محاذ عن أكلها يتخذ منها وهو محاذ متعارف والقسم هو
 الأكل باطراف لا سنان فتصرف اليه لأنه إذا أكلها قضا بحث
 أيضا لأنه مستعمل أيضا إذا حلف أن لا يصح قدحه في دار فلان
 قد حلفنا ذلكا وحافنا بحث لهما أن لا أكل قضا حقيقة مستعملة
 وما ذكرناه محاذ والصرف إلى الحقيقة أولى والجمع بين الحقيقة والمحاذ
 لا يجوز وصار كما إذا حلف أن لا يأكل من هذه الشاة لم بحث فأكمل
 لئلا يسميها وحلف أن لا يأكل من هذه العنب فأكمل من عصيره أو
 زبده قال إذا حلف أن لا يأكله فأكمل عناء أو زمانا أو حيا
 لا بحث وقالوا بحث لهما أن من هذه الشاة حمل الفواكه بل هي نفس
 الفواكه لهما أنها ليست بآكله مطلقا لأن الله تعالى عطفها على
 الفاكهة لقوله تعالى فيها فاكهة وعجر ورجان وعطف الفاكهة عليها
 في قوله تعالى وانثا فيها حيا وعينا إلى قوله وقائمة وأما ولا الفاكهة
 ما بعد للبقية خاصة ومنه لأن شاة مؤدة للبدن والذادى وكان
 معنى التقله قاصر فيها فلا بحث قال إذا حلفت للراه أن لا
 يتجلى لم بحث باللولو وحده وقالوا بحث لهما قوله تعالى ويستحيون
 منه حلية تلبسونها وإنما يسمي منه إلا أنه لا يسمى
 حليا ولا يعلى به وحده عرفا وأما أنه قلنا مؤدة كما قال سميده لا
 لحاظها واليسمى ليس له حقيقة فكذلك قلنا هذا اختلافان

متعارف

يأكله

وكان لا يتجلى به من له حلف وفيها ما كان يتجلى به وحده
 قال إذا حلف أن لا يأكل شيئا فأكمل شيئا الطهر لم بحث وقالوا
 بحث لهما أنه تعالى سماء سماء قوله تعالى وحده الطهر والهم حرمنا
 عليهم شيئا من ذلك ما حملت طهورها وليس شيئا وإنما يصح التحريم
 أنه سمي لهما لا سيما ومرفقة سمي مرفقة اللحم فلم تكن مطلقا وأما
 لأن به قلنا هذا شيئا منقطع بمعنى كذا في قوله تعالى لا يسمعون
 بها العوالين سلا ما قلنا مدام يكلموا في نفس رسي الطهر قالوا نعم
 هو اللحم السمي الذي على الطهر وقول لي حبيبه على هذا البصر اظهر
 وقال بعضهم هو سمي الكلبة التي متصلا بالطهر وقولها على هذا البصر
 اظهر قال إذا حلف أن لا يشرب من العوات مشرب منه اغترافا
 لا بحث ما لم يشرب منه كراعا وقالوا بحث كيف ما شرب من مائه وهو
 بطير ما لو حلف أن لا يأكل من هذه الخنطه نأ على أن عذبه مما تصرف
 الهم إلى المحاذ المتعارف وهو السرف من مائه فصار كما إذا حلف أن
 لا يشرب من هذه البيرة وعذبه تصرف إلى الحقيقة المستعملة وهو الكرا
 وصار كما إذا حلف أن لا يشرب من هذا الكرا فصار كما إذا حلف
 لا بحث بخلاف البيرة أن الكرا منه غير ممكن وعذبه ما قال أبو حمزة
 إذا حلف أن لا تكلم فلانا هذا لا أدرى مقدار ولو قال لا أكله الذهب
 قيل عذبه تصرف إلى الحركة ودوى شرب عذبه يوسف أن لا يتوكل
 والطهر عذبه سواء قالوا في شاة شرب لهما أنه كالحب في الرمان عند الناس

خبرها

يقال ان فلانا من ذراري فلان وهو من الكمل مقدار واحد
 والحسن والزمان به اشهر قلدي الدهر له انه لا ينقض عن احمد اديان
 الفقه قد لا يوجب اليوف فيه ومنه دلاله على جلال قدره في
 العلم وكمال حاله في الفقه والويع حيث لم يقف عالسا به علم ومدا
 علا والحن والزمان فانه دوى عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحسن
 انه به اشهر وعرف قلب وابن له عروا ان الزمان عند العرب به اشهر
 قال لو حلف لا تكلم فلانا ابانا او شيوخا او نساء ولا لله له فولي
 بلاته مدرك انه اقل الجمع الصحيح مداه هو الصحيح وان ذكره الامان
 ان التكرار والمؤخره في مداه سواء في المؤخره اذا لم ينو شيئا على عشر
 من ذلك وقاله الامام في سنة وفي الشهور في عشر وفي السنين جملة العروا
 ان اللام لعريف اليهود والمجوس في الامام الحجة وفيه سنو وع
 الشهور في سنة وفي اثنى عشر واما السنو فله معروف فيها فيعرف
 الى كل العروا ان قصي ما يسمى اليه اسم الامام العشر لانه ايام
 واربعه ايام الى عشر ايام وما وراءه تدرك يقال احد عشر يوما الى اثنى عشر
 فانصرف الى ما انتهى اليه ناد قول له يوف على خلاف قول
 صاحبه جهنم الله قال اذا ندد ببع الولد لا يلزمه شي وهو قول الثاني
 وقال يلزمه دفع الشاء له ان مداه يدري بالعصه منع باطلا لقوله عليه
 لقوله عليه لا يدرك مصيبة الله لهما ان النادر ببع الولد معلوم
 ببع الولد لقوله يظ ويوفوا نذرهم صلحه دفع الشاء بطريق البدل كما

معناه
 ايام
 باليوم

203 قصه ابراهيم عليه السلام ووجه ذلك صانه امر الله تعالى البطل
 واحب له لو فرموجه عليه ولا امره من حيان حدهما وجوب عن
 تناوله بطريقين نداء والثناء وجوب عير ما تناوله بطريق العدا
 كما قصه الخليل صلوات الله ومبها لم يحب عير ما تناوله فحب
 عير ما تناوله ولو قال وحق الله يكون عينا وقال لا يكون عينا
 له ان حق الله حقيقة الله وهو حقه فصار كقوله وعظمه الله
 لهما الله محله ما ظلم ويحتمل الحق الذي يلزم الله تعالى على عكس فلا يكون
 عينا قال اذا قال لغيره اعطني عبدك عني ولم يذكر الدار فاعنته
 في عير ما جرو وقال في العتق عن المامور له انه لو اعنت عيره بدله
 عيره قلدي اذا اعنته لغير ذلك وصار كقوله اطعم عني عشرة مساكين
 لهما ان الملك لغير الدار سببا لهبة واليه لا يقد الملك لا في القيص
 والقصر امر حقيقي لا يمكن ان يات به مقتضى له عناق بخلاف له عناق بالبدل
 لانه يقتضي السع والسع بعد الملك بدون القيص بخلاف للاطعام لان
 القيص يصير قاصدا لا مرا ولا لم نفسه اما العدا لا يصير قاصدا بل
 العتق قال ولو قال والله لا ادخل في دار فلان لا تحت له
 بدوله الدار التي كانت ملك فلان يوم الدين والحب جميعا وقال
 تحت بدوله دار عاتقها بعد الدين له ان اوهاهم الناس في عير ما
 قلنا لان ملك الدار لا يتخلف عان لهما انه يعود عتقه على دار
 عير ما دار لهما فلا يخص بوجود الحال كما في قوله لا اكلم عبد فلان

وما ذكره من العاد غير مقرر بل هي حكره قال اذا قال
 لامرأته ان حرجت منك الا ابرعراذ في فانت طالق فاذن لها حيث
 لا يسمع فبواذن وعنده مما لم يكن ادنا له ان حكم هذا لا يثبت
 بالخالف فلا يشرط علم عمو كالرضا لهما ان يذعن لغيره وان وهو
 الاعلام ولم يوجد فصادك اذن العبد في النكاح قال ولو حلف
 ان لا ياكل يسرا فاكل سرا مدنا او قال لا ياكل رطبا فاكل رطبا فيه شي
 البسر محبت بلا حرج وان حلف ان لا ياكل رطبا فاكل سرا مدنا او لا
 ياكل يسرا فاكل رطبا مدنا لا يثبت عنده وقال لا يثبت له ان يذعن بسم
 يقع على الغالب والمقصود من كل موافق ان لا يثبت بالمعروف لهما
 انه اكل ما حلف عليه وغيره وما حلف عليه معان غير مستلزم
 لعينه فصادك لو مبرها ثم اكل وصادك كاسم في السويوق وهو قال
 ولو قال والله لا تشربن الا الذي في هذا الكول اليوم فصبت الماء في
 اليوم سقطت اليمين عنده مما حتى لو مضى اليوم لا يثبت عنده مما وعنه
 لا يسقط ويثبت اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف مسارا حينما اذا
 حلف لما كان هذا الطعام اليوم فاكل عن قبل مضى اليوم وختمها اذا حلف
 ليتقنن فلانا اليوم فمات فلان قبل اليوم وختمها اذا حلف ليتقنن فلانا
 وقد كان مائت فلان وموت فلان بغير موته وختمها اذا حلف وقال ان
 رابت فلان فافلم اعلم فبغدي حرقاه مع الرجل وختمها اذا حلف لا يصيب
 حقه اليوم فسقط حقه بالانرا وهو او مات اجد مما في اليوم اضله

عام

204 ان تصور لبرهال هو شرط لا يعقار الدين وثقابه عنده مما شرط
 وعنده لاله ان اليمين قد سقوت على بالانصر عاذا كما في قوله
 لا تسكن لسا ولا حولن هذا المحرذ هبنا فيسقط على بالانصر
 حقيقة لانها في عدم احكامك لبر على المسا والعهده فيه ان الكفار
 حكم اليمين كما ان وجوب اليمين اليمين فسقط لا يحد مما لهما ان الحكم
 لبر على اليمين وجوب البر والكفارة حلف عنه فاذا لم يسقط لبر
 لعدم بصوره لا يسقط الحلف بخلاف ما ذكرناه متصور انه محرم
 فيجب الحال ما حلف بخلاف ما ذكرناه متصور انه محرم
 قول صاحبيه قال اذا رد يدك عنك بيمينه فمات شاه وقال لا يلزمه
 لعه انه لو رد يدك عنك بيمينه فمات شاه وقال لا يلزمه
 مني لهما ان لشرع جعل الشاه فلا يمن الولد والعبد ليس في معناه لان
 شقيقه الانسان على عهده لا يكون مثل التفرق بالنذر يدع الولد قال
 بالدر يدع العبد لا يكون مثل التفرق بالنذر يدع الولد قال
 اذا كانت عليه كفارة يمين فاطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعا
 كاملا عنهما جميعا حازه وعنده مما يكون عا حده مما لسه انه اكل
 عده كل واحد منهما والراجح والمنكر الواحد يصح مصفا لهما
 حيفا فصادك كفارة يمين من حسن مختلفين لهما ان يسه اليمين
 والتميز في الحسن الواحد اخوانه لا يفيد واذا اطلق اليمين يعني يسه
 مطلق التكفر والبصاع الكامل يصلح لا طعام يسكن واجيد بغير لحيان

في الجمل

منع عن واحد بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان العبد مفرد قال
 اذا قال عهدي حيران لم اخ العام فشهد شاهدان انه في العام بالكوفة
 ومولف قول محمد بن عترة وعنه في حقه ولي يوسف بن محمد بن الله
 لا يعنى ولم يذكر في الخارج مع الصوف قول لي يوسف بن محمد بن الله
 الاثنان لفظا ومعنى اللفظ قوله حتى والمعنى يوم العتق فعملهما
 انه شهادة على النفي في الحقيقة وموانه لم اخ ثم العتق ثبت به الشهاد
 على النفي بحكم قوله قال اذا حلف ان لا يدخل دار فلان من
 اولئك عتق فلان من اولئك دابة من اولئك ليس بوجه هذا
 فباع فلان ذلك بفعل حنث وقال لا حنث له انه حج بغير الاضائة ولا شاة
 ابلغ في التعريف فاعتباره اولى والمشار اليه فام فحب كذا في صديق
 فلان وزوجه فلان ورالت الصداقة والزوجة لهما ان العبد
 لا تعادي لنفسه ظاهرا والكلام في الدابة والثوب اظهر فكان الداعي
 الى اليمين كونه ملكا للمالك مستورا ليمين بكونه ملكا له فكانت الاضائة
 لتسديد اليمين به لا للتعريف بخلاف صديق فلان وزوجه لانه يعادي
 لنفسه ظاهرا قال اذا حلف لا ياكل من هذه الحطة فاكل من
 سويقها حنث وقال لا حنث فحجمه فاعلى اضله ان اليمين تقع على
 ما يصنع منها ولهذا لو اكل من حنثها حنث وليوسف بن محمد بن الله
 من على اضله انه يقع على عينها فانه لو اكل من حنثها لا حنث وليو
 يوسف بن قول اليمين ينصرف الى ما سبق في اليمين وهو ما يصنع منها

اتمام

برهان

بشوا الله

لا اكل عرفا والسوق ليس كذلك لانه قد سئل عما يشرب قال اذا
 حلف ان لا ياكل اذا ما ولا يسه له فيو على شي يوكلي مع الحنث عاليا وحل
 فيه اللحم والسمك والحب وقال لا يسه على ما يوكلي مع الحنث عاليا كالخمر
 والرب واللبن ولا سئل اللحم والسمك والحب كونه صلي الله
 عليه وسلم سيد ادم اهل الجنة اللحم ولا يوتدع منه الا شاة عرفا
 لهما انه ما حرم من يولد من الموادمه وهي المواقفه والمواصلة يقال
 ادم الله سبكا اي الف ووصل وهذا لا يتحقق الا بخلاف ولانه
 ادم لم يخلط بالحرم ولا يصير تعالىه لا يكون ان جعل هو ادم الحنث
 اولى من ان جعل الحنث ادم الله واما الحديث ورد في ادم الحنث
 ولا كلام فيه قال اذا حلف ان لا يركب دابة فلان فركب
 دابة عتق المودن حنث بوي ولم ينو كان عليه دين مستغفر
 اولم يكن ويحمد لي حنثه ولي يوسف لا حنث مطلقا لكن من حنث
 من وجه اخر بذكره فاب ما يفر دكل واحد من احسانا الثلاثة
 با حنث قول لي حنثه على خلاف قول
 لي يوسف ولا قول لي حنثه قال اذا قال ووجه الله لا يكون عينا
 وقال لي يوسف يكون عينا له ان وجه الله عبارة عن ارض الله
 قال الله تعالى وبي وجه ربك وقال الله تعالى كل شي صاكت لراوجه
 فصا دينا بالله تعالى ولا يحنثه انه قد يرا ديه عبر ذات الله تعالى
 وصفاته تعالى فلان فعل ذلك لا يتعا وجه الله تعالى اي ثوابه

اهل

فلا يكون ساءا لشركه ما ح قوله

حسبه على خلاف قول محمد ولا قول كذا في قوله رجمهم الله فيه قال
اذا حلف ان لا تكلم صديق فلان او زوجة فلان هذه فكلها محذورة
الصدقة والزوجه لا تحت كذا ذكره الجامع الصغير وقال الزبادات
لحت قالوا ما ذكر في الزيادات قول محمد رجمهم الله وما ذكر في الجامع الصغير
قوله في حقه رجمهم الله محمد رجمهم الله ان من ضافها هنا للسريفة
والمقصود هو المضاف وهو قائم كذا حسبه ان من لسان ورواوي
لنفسه وقد عادي لصدقة وروخته فحمل ان المقصود به فلان
وحتمل ان المقصود به هو المضاف اليه فلا تحت بالشك ومن حتمال
ولو قال الله عالى لا يرضى لا يرضى شي وقال محمد بن زهيد في ساه
له انه مثل الدرر يدح الولد كذا حسبه ان النص ورد في الولد وهذا

للسر معناه في حق الرضا لقول الجوه ما ح

قوله في يوسف على خلاف قول محمد ولا قول كذا حسبه رجمهم الله
فيه قال اذا قال ان اكلت اليوم من رعيها فعدى جوفها كله
ما هو ادم بالاعاق لا تحت لانه سيع للرعيف ولو اكله بالحي او
بالبحر لا تحت غيره وقال محمد تحت ذكره في الجامع الكبير محمد ان
كان هذا ادا عدى وليكن نوكل مقصودا فلا يصيرها هنا بقا
للحج بالشك تحت ولكن تحت في عين من دام له ادم من
وجه لانه قد نوكل تساو قد نوكل وحده فلا تحت في المسائل

أصلهم

هنا

206 حما اعني صده المسله وفيما اذا حلف ان لا ياكل ادا ما وقال

الجامع الكبير اذا قال كل عمل اول اكله عدا هو حرة لا يعق الا ما
اشخلف منك في عدا وقال محمد رجمهم الله يعق ما كان عليك
للحال وما اشتملك في اليوم اذا بقي في حلكه الى العدا وما سحرت
منك في عدا ان اللفظ صالح لا يبدل الملتد ويقا به وهو حقيقة
ففيما اقتنا ولها جميعا خلاف قوله اشتر به لانه لا يصلح للحال في
لوف رجمهم الله ان اللفظ يصلح لهما لكن من ضافه الى العدا يقطع
احمال الحال كما في قوله اسره عدا قال رجل حلفه بدخل
لعداء فبرعيا في نفسه لا تحت ما لم يخرج الى الجدة وقال محمد رجمهم
الله تحت محمد ان دخله بعد اد حقيقه وليند لو قدم البوراني
من الموصول دخل بعد اد في نفسه صار مقبلا كذا لو كان بعد اد
يع عليه من يد ود حله لا يع عليها من يد يعي ادى اهل بعد اد
فلم يتركها خلاف من راضي قال ولو حلف ان لا يعراء
كتات فلان في طرفيه وفيه ولم ينطق به لا تحت وقال محمد تحت
محمد ان منى من لمان على العرف والمجاز المتعارف في قراه الكنا
هذا خلاف قراه القرآن في الصلوة لان من جبر المطلق للناول
الحسبه لانه ان القراه هي الكلم حقيقة وهذه حقيقة غير
محموده فلا حو العدا ولعنما كما في قراه القرآن قال
ولو حلف لا يشري لقره فاسرى تو لا تحت والوكيل سابه

عن أبيه عليه السلام ما لا قاله
في الحديث فكل ما طفا
بما ناكله

يخالف وقال في الحائض الكبر بحث والوكيل لا يصير مخالفاً وقيل
 هو محمد رحمه الله أنه إن البعد اسم حسن فبناول البوعين لا في
 يوسف رحمه الله أن البعد اسم للشيء قال الله على لونه صفراً فاقع لونها
 والبعد اسم للركب واسم أحد ما لا بناول له حرو ولها لا بناول اسم
 الشيء لا في ولو حلف لا بناول على هذا الفلاس فقول عليه فلا بناول خير
 وبناول عليه قال أبو يوسف في الحائض ما لم يحن بحث وقال في الحائض الكبر
 لا بحث وقيل هو قول محمد رحمه الله أنه أنه عمن وهي مثله فلا
 تنبغه وكان بناولاً على لونه دون الثاني لا في يوسف رحمه الله أنه
 نام عليها ما حلفاً حصة وكذا في عرفنا قال نام على فراشه فقد
 وجد شرط الحنف وزاد في بحث كما إذا حلف لا تكلم فلا تافكلم
 وآخره خطاب فأجده قال رجل قال لعنه والله لا أكلم
 فقلها معاً لم بحث وقال محمد بحث أنه مع نفسه عن الكلام
 إلى عانة وجود الكلام منه وقد كلفه قبل وجود الفاء في بحث
 لا في يوسف رحمه الله أن معنى الكلام في الوفاء لا سبق في الكلام
 ولم يسبقه قال لو قال لامرأته ألا تراه إذا مات مولدك
 فانت طالق يسقط المؤني والزوج وأدته طلقت بشرط حرجت
 حرجه على طه وقال محمد وزيد رحمه الله لا يقع لها أنه على الطلاق
 بموت مولده أو موزعاً في موت ذلك الزوج وفساد النكاح والطلاق
 لا يقع مقارناً لزال ذلك النكاح كما في قوله انت طالق مع انقضاء عدتك

قوله

موقه وراشاً في
 بحث لا في تعددنا
 على ذكر الفراسر
 إذا حلف

207 وكما إذا قال لها إذا مات مولدك وحلفتك فانت طالق يسقط
 لو قال انت الطلاق معلقاً بالموت وحلف الوارث يقع بعد الموت
 برعاً لا به ثبت بعد استعنا المورث فكان وقوع الطلاق حال
 استعنا المورث قبل ملك الوارث قال لو قال لامرأته ان
 حرجت من مردك الدار لا فادني فانت طالق بشرط الادن
 لكل مرد فلو قال لها ادتيك ان تحرجي كما سئلت ثم بها طلق
 ذلك حرجت لا تطلق قال محمد بطلان له ان لونه قد بطل
 بالنهي فكان حرجاً حراً من فساد كما إذا اذن لها بالخروج
 مروه ولم يخرج حتى بماها ثم حرجت لا في يوسف أنه لما قال لها
 ادتيك بالخروج كلما شئت لم يقع الخروج بغير اذن في الحال
 أصلاً فقد اعدم شرط النهي أصلاً فسقط النهي فالنهي لا يعود بخلاف
 ما ذكره المختار لأن مع النهي باقية لنفا السر في الحلف قال
 ولو حلف لا يتزوج امرأة بالكوفة فقبل بالكوفة نكاح آخر هي
 نكح زوجها منه فصورى فلعنهما الخبر بمكة فحارث لا بحث وقال
 محمد وعلى هذا المثال ان بالاحواز بعد النكاح الموحود منه بالكوفة
 فكان يتزوجها بالكوفة فبحث لا في يوسف ان تمام النكاح بالبقاء
 والبقاء فعلها وهي نكح فلا يكون تزوجاً بالكوفة حلفاً فلا بحث
 ما حرجت كل واحد اصحابنا
 الملك له فيه لقول علي حرجت قال أبو حنيفة إذا حلف لا يركب دابة

فلا بد فرك دأبه عند الماذون ان لم ينو لا بحث اجلا وان
 نوى ان كان على العبد الماذون دين مستغرق فذلك وان لم يكن
 بحث وقال لو يوفى ان يواء بحث وان لم ينو لا يواء كان عليه دين
 مستغرق او لم يكن وقال محمد بحث نوى ولم ينو كان عليه دين
 او لم يكن له ان العبد الماذون وحده لا يواء فلا يحتاج الى
 الشئ ودين العبد لا يمنع ملك المولى فكسبه عدهما لما عرف لاني
 يوسف انه كان ملك المولى لكنه مضى الى العبد عرفا فلا مضى
 الى المولى عند له طلاق لا يفسخه ان الله شرط كما قاله لو يوفى
 ودين العبد اذا كان مستغرا بمنع ملك المولى فيسترد فراعته عن
 الدين ايضا عند ما عرف قال اذا قال عسدي احرار هل
 يدخل عسدي عند الماذون فهو على هذا الخلاف والله اعلم
 فاحـ ما قاله رحمه الله خلافا لاهل البيت
 الثلثة جميعهم الله قال دعو اذا قال اخلف لا فعلن اذا اقسام او
 انجهم او اشهد ولم يقل بالله لا تكون يمينا وعندنا مؤمن بالله له
 ان اختلف الحلف بعز الله تعالى ثبات لنا ان الحلف المشرع هو
 الحلف بالله تعالى وعند له طلاق فخرى اليه دل عليه قوله تعالى
 فيلقون لكم لترضوا عنهم وقال الله تعالى اذا قسموا البعير مما يحب
 وقال الله تعالى والواشهد انك لرسول الله ثم قال اخذوا ما هم
 جعل ذلك العذر يمينا قال ومن قال لغيره اعنت عندك

208 عن علي الف درهم وقال اعنت بق العتق عن الامير والولاية
 ولا يلزم له الف وعندنا لغيره من الولاية ويلزم له الف
 له ان لم يزل ملك العبد وقال عليه السلام لا عتق فيما لا ملك له
 ادم لنا ان كان يربطت منه له عتاق عنه بواسطة اثبات
 الملك والامور احايه الى اثبات العتق عنه بواسطة اسات
 الملك له وامكن يصح ذلك فيصح وقد عرف تمامه فطرد الخلاف
 قال اذا حبس في الماني وكرمه كفارت فاعتد قاراعين
 ولم يوفى عن كل واحد لا يجوز عن الكل ولا عن البعض وعندنا
 يجوز عن لكل له انه لا يعتق عن الكل بقسم كل اعتاق عتق
 فكان سقا صاوانه لا يجوز الكفارات لنا ان الواجب عليه
 لكل العدد دون التقير لا في الجسر حرد والبعض لا يفرد
 وقد وجد نكاح العدد بخلاف الكفارات المختلفه لان
 التقير عند فشرط قال اذا كان عليه كفارتا لم يشتر
 فاطع عشر عن كل واحد صاعا عنهما لم يجوز لما جاز لا عنهما
 ولا عن حدهما وعن محمد يجوز عنهما وعندنا في حقيقة وان يشتر
 عدهما حدهما وقد مر في حديث محمد قال واذا قال لا حول
 من الحرد هنا ولا من السما لم يفقد يمينا وعندنا يفقد وحده
 للحال له انه محال عاده فلا يفقد عليه اليه كالحال حقيقة
 وهو كقوله لا شتر من الما الذي في هذا الامر وليس فيه ما لنا انه

المختلفة

متصور فيعتقد الممن عليه لا انه يحرم حكم العان فيحذف خلاف
 المتصور حقيقة لانه لا يتصور والى ولو حلف ان لا
 يصب لفلان فوهب ولم يفعل لا بحث وعندها بحث له ان عام
 الهبة بالقول فلا بحث بدونه كما في البيع لنا ان الهبة تملك
 وانه تم بالملك لان القول شرط بوقف الملك لا بشرط وجود
 الهبة فصار كالاقرار والوصية خلاف البيع لانه تملك وملك
 يهوض والى ولو حلف لا يسع او لا يشتري لا بحث بالفساد
 من ذلك قبل القبض وعندها بحث له ان عامه بالملك والملك
 يست بالقصر لنا انه يبيع ويشترى حقيقة لان الملك يوقف على القبض
 وعلى هذا الخلاف البيع بشرط الخيار يا ح
 ما قاله الشافعي خلافا لقول علمائنا رحمه الله قال النافعي
 المومن لو حلف الكفار وعندها لا يوجب له قوله تعالى
 لا يواحدكم الله باللغو الا انكم ولكن يواحدكم بما كنتم
 اثبت الواحد منكم يسووه بالملتزم ومما المقصود وهذا
 كذلك وفي الواحد بقرانه اخرى بالكفار ولكن يواحدكم بما
 عتقدتم لان عان كفارته لا يثبت عليه قوله تعالى في كل كلمة
 كفارة الا انكم ومنه ان عان ان ملك حيا به فلهما بالتوبة
 بالنصوص العامة ولا يجب ان يعتاق موحدا كالاشرار بانه عيين
 ولا به يحظر محض الشرك والربا وعقوق الوالد فقد وجبه

لهم

الوعيد قال الله تعالى ان الذين يستردون بعد ما امنوا بالله وقامه
 عرف في طريقه الخلاف قال لا كفارة على المارة والمخاطي وعندها
 عليه الكفارة له قوله تعالى لا يواحدكم الله باللغو الا انكم ولكن يواحدكم
 بما كنتم تقولونكم اي قضيبت قلوبكم ومما المقصود فكان لقولنا
 ان هذه بمن حلف فتعلق الكفارة واما من اللغو موان يرى شخصا
 فظنه ريدا فيحلف عليه فاذا هو محذور وجوبه كمدام مدته عبد
 الله ابن عباس في الله عينا ومدا لان اللغو ما بلغ اي يظل ولا تعتبر
 وذلك ما قلنا قال التميمي المال قبل الحنث حايرو وعندها لا يجوز
 له قوله عليهم من حلف على من فرأى عرها خيرا امينا فليكرمه
 ثم ليأت بالذي هو خير ولا نه ادى الواجب بعد وخوصه وموق
 الممن فيجعل الركون والتكفير بعدا للحنث قبل الموت ودلالة انه سب
 اضاقة الى الممن وتكره لكون الممن وعندها ذلك لنا ان لا يخاف الواقع
 قبل الحنث لم يقع التكفير بل بعد منه اسقاطا لحر الواحد بالتكفير بعد
 الحنث كالتكفير قبل الممن وسان انه لم يقع بكفيرا ان الكفار شرح اربع الدب
 ولا دن قبل الحنث وقد عرف تمامه في طريقه الخلاف قال
 ولو قال ان فعلت كذا فهو كافر قال يهودي ونطراي وقال يودي
 من الله هذا ليس بمن وعندها ما هو بمن له انه حلف بدين الله تعالى
 فلا يصدق لنا قوله عليهم من حلف باليهودية والنصرانية فهو بمن دوا
 ان عاينوه انهم ابلغ من الا حاب من حرم الحلال وذلك من مودة على الممن

بأنه تعالى فكذا هذا قال إذا قال إن فعلت كذا فعلى عمة أو عم أو صوم سنة
 فهو بمنزلة زحمت فيها فعليه الكفارة وعمره حينئذ أنه أخذ بمنزلة آخر
 عيمه وظاهر الرواية إذا حثت فعليه ما سماه له قوله عليه السلام النذر
 وكفارة كفارة بمنزلة زحمت فيها معنى المنزلة بالله تعالى أنه قصد به بقائه أو
 إقامته ما أثبتته وجه ظاهر الرواية قوله تعالى أو فوا بالعقود ولا للعلق
 بالشرط كالمفوض به لدى الشرط كأنه قال عند ذلك على عمة أو عم أو صوم
 سنة وهذا لا بد مع الكفارة فكذا هذا قال لا يجوز إطعام المساكين كفارة اليمين
 لأن الملك وعنده ما يجوز له بأجرة الصالحة أنه حق في فلا يتأدى إلا بالملك
 كالزكوة لأن الزكوة في الزمان لا يطعم وذلك يقع على من بأجرة كما في قوله
 تعالى من وسط ما تطعمون هلكم وذلك أيا جرحه فكذا هذا قال
 إذا أطلع مسكينا واحدا عشر أيام أو أعطاه كل يوم نصف صاع لا يجوز
 لأن عن واحد وصوف قوله زحمت وعنده ما يجوز عن الكل استحياءا له
 أن المشرع أطعم عشرة مساكين وهذا مسكين واحد لأن المصود به
 عشر جوعات وقد وجد قال على الواحد التكفير بالمال وعلى
 العاجز التكفير بالصوم والمفتر في ذلك حالة الوجوب وعنده ما حالة
 له بالمال أن له أن يصادف الواجب فيعتبر فيه حالة الوجوب
 كما عيّد إذا ذنب فيم احتل فم عليه حد العبد لأن ملكه بذلك ومبدل
 فغير حاله لأن إذا كان لوضوح التمسك فلا ذكر له حد العبد ليس يبدل
 عن حد له حرار قال في حله اعتنق عتقك عنى على البدر مع قوله

فصار

فيها

مثل قوله زحمت وقد جرح به قال إذا اعتنق قربة كافر يحكمه بين
 أو ظمان لا يجوز وعنده ما يجوز أن الكفار حق لله على ولا يصر
 إلى عتق الله على كذا كونه وكما في كفارة القتل لنا أن الواجب عليه جرح
 رقبته مطلقا بالنص وقد أتى به خلاف كفارة القتل لأنه مقتد بقوله ما
 نصا وتامة عرف في طريقه الخلاف قال إذا اعتنق الكافر عتق
 اليمين يحرق وعنده ما يجوز إذا لم يؤد شيئا من الدية له أن المكاتب سيج
 الفتن عنه عمة الكتاب وصار حرام من وجه فصاد كالمدين وأما الولد
 لنا أن الكتابه أمان تكون ما عمة من الكفارة ولم يكرهه فإن كان الثاني
 مع تكفير وإن كان من ذلك ينفع الكتابه مقتضاة ويقع بكفره وقد عرف
 عامة في طريقه الخلاف قال إذا اشترى أمة فأدناها عتق كفارة عيمه
 أو ظمان لا حره وعنده ما حره له أنه استحق عليه الفتن عند دخوله
 في ملكه عمة القربة فيقتل الفتن عن تلك الجهة لا عن الكفارة كما إذا
 اشترى المجنون يعتقه فأدناها الكفارة لنا أن الواجب عليه لا عتاق
 وقد وجد لقوله عليه السلام إن حرى ذلما والذل أن حرى فلو كان يشتريه
 فيقتله خبر أنه يقتله بهذا الشراء ولو جعل نفس الشرا عتقا لا تصوب
 الشراء فصاد نفس الشرا عتقا كما في قوله أطمع فاشبعه يسقا
 فأدناه وقد عرف تامة في طريقه الخلاف قال مثل الكافر
 بالله صحيح وإذا حث فعليه الكفارة بالمال كظن الذي وعنده ما غير
 صححه وقد جرحه كما بالطلاق قال إذا جلف أن لا

ساقاه

ح لى عتاق

لا دخل دار فلان قد دخل دار آدمي في داره او اعانه لا بحث وعندنا
 بحث له ان حصه الله مراد بهذا الميراث حتى لو دخل داره على البحث
 فلا يبقى الميراث مراد النان الميراث على المضاف اليه والدار قد
 تضاف اليه حكم الله وقد تضاف اليه حكم النبي فلهما جميعا دل
 عليه ان النبي عليه السلام من جايظ فاعجبه وقال لمن هذا فقال يا بني
 رضي الله عنه في بار رسول الله استاجرنا اضاف الى نفسه ولم يتبر
 عليه النبي عليه السلام وليس مراد باب الميراث بل هو تناول لما تضاف اليه
 وذلك شامل لهما من جلف لا تضع قدمه في دار فلان تناول الجوف
 ناي طريق كان كدامدا جوابات
 مال الله قال له صلة الكليات المتفاد في دار فلان انما تحمل
 على ما في كليات القرآن وعندنا في جميعه الله تحمل على الحقيقة وعندنا
 عمل على المتفاد حتى لو جلف لا يستغني السراج فاستضاء الشمس
 بحث عند مال والشافعي جميعه الله لان الله تعالى حول الشمس
 سراجا والشافعي ومن جلف ان لا يدخل دار فلان فهذا مال
 والشافعي جميعه الله لا بحث لا يدخل دار فلان مال الله ان
 القرآن على اعم اللفات وافصحها فكان اولى بالاعتبار والشافعي
 ان له صل هو الوضع وهو الحقيقة لنا ان الميراث عرض الخالف ويقض
 وذلك هو المتعارف ظاهر وغالبا كما الحدود
 قول له حنيف على خلاف

قول صاحبه رحمه الله قال ابو حنيفة اذا استأجرنا امرأ لثوب
 بها فزني بها لا حد وقال لا حد لهما ان منافع النسخ لا يملك بالاحكام
 قصار ووجود الاحكام وعقدتها بمنزلة كالأعطافا مالا من غير
 شرط له ان امرأ استسقت راعيا لنا فاني ان سبقها حتى يملكه من
 نفسها ففعلت وقد راعى رضي الله عنه المحدث عنهما وقال ذلك مرعا
 والميراث ان الميراث المصلحة ومنافع النسخ متفاد فلهما على سبيل التسمية
 وتمايه يعرف في الخلافات قال اربعه شهودا على رجل ان الرنا
 فركه من الميراث وقالوا هم اجدادهم ووجد احد منهم عددا من الميراث
 وقال لا يصحون لهما انهم يتشون شرط المحنة ومضى اولاه فصياد
 كشود لان حصان له ان النيران يصور حجة بالبركة فكان في معنى عليه
 العلم فضاف الحكم اليها بخلاف لان حصان لا يشترط محض وعلى
 هذا الخلاف اذا دمج الميراث من الميراث وعلى هذا الخلاف اشترط
 المذكور في الميراث والمعنى ما مر انه علة عمله وعندنا شرط قال
 ولو شهدوا على عمر محض لونا فخلد القاضى مات ثم وجد بعضهم عددا
 لاضمان على احد وكذا لو جرحته السياط وقال يجب دمه النفس
 وضمان النقصان في بيت المال لهما ان التلف حصل بخط القاضى في
 الخلد يجب ضمانه في بيت المال كما في الدرع لانه ان الخلد شرع وعمر
 متلف والتلف حصل بخلاف الجلاذ او لضعف الخلد فلم يكن مضاقا
 الى الامام ولا يصح الجلاذ ايضا لانه عامر باصل الحد وعلى هذا

ملك
 طريق

الحدود
 وهذا الموضع

الخلاف لو رجع اليهود لا يضمنون عنده وعندكم كما يضمنون قال
 اربعة شهداء واعلى حيا بالرواية امرأه ثم شهدوا اربعة اخرين على اليهود
 انهم هم الذين دفنوا بالمسجد المحمد على المشهود عليه بالاجماع لان
 اليهود جرحوا ولا يعدل الشهود ولا يكون عنده وقالوا ومن يما انه
 ميت وثانم شهداء لا يدرى ان قول الفريق الثاني هم الذين دفنوا بها
 اساق دفنوا اليهود مقام دفن الان ولا يسميهم فعلوا ذلك الاول كما قال
 ويدخل هذا الادب فيقول آخر عمر وهو الذي دخل وقد ست زنا
 له ولا من وجه لان شهداء القاسم من شهداءه والقصاص ما زادوا
 به وبالنسبة من وجه فلا يسمي دفن الثاني وهو دفن اليهود من وجه
 فلا يوجب الحد بالشبهة قال اربعة شهداء واعلى حيا لانه ذى بطلانه
 فقال اساق دفنوا بها طاعة وحجة وقال اثنان به استكرههما لا حد عليهما وقال
 الحد الرجل دون المرأة لهما انهم اتفقوا على ما يوجب الحد في حقه وان
 اختلفوا في جانب المرأة لم يعم شهداء واعلى فعلين مختلفين لا راس
 منهم شهداء على ما يوجب حد من اساق شهداء على ما يوجب حدا واحدا
 قال اذا ضرب القاذف بعض الحد لم يطل شهادته في ظاهر
 الرواية عالم يضرب عام الحد وروى عن بعضه بطلان قاضيه اكثر
 وروى عنه اخرى انه بطل بسوط واحد وجه هذه الرواية ان الله
 تعالى امر بحد الشهاد عند الجزع عن قاضيه اربعة شهود والعمر ميت
 بتجيز القاضي فاذا ضربه بسوطا لم يكره فرد شهادته وجه الرواية
 الثانية

رواية

وهو اعم من ظاهر

الاول ان رد الشهاد يست بضره الكد والاكثر يقوم مقام الكل
 وجه ظاهر الرواية ان رد الشهاد حكم الحركات التي هي حد وانما
 لا يكرى حيث هو حد فينفصل الحكم باخره قال اذا قال
 الرجل انت بك وكالت ما رضى فلا حد عليهما وقال عليه الحد
 لهما ان اقرار الرجل على نفسه صحيح وان لم يجمع على المراء وصار
 كما لا قرار بالرواية بالقباه وكما لو قالت المجاهرة استكرهني ان الرواية
 واحدة وان اقرت في حقها سكرت بها فبوتت بحد الدم في حق وعلى هذا
 اذا قالت زني وهو بك لا حد ان عنده وعندهما حد منى ولو
 قال الرجل صدقت حدت المرأة لانه ثبت دفنهما لا حد الرجل
 لعدم الاقرار اربع مرات قال لا يجب حد المرأة بالواطه بعد واحدة
 وزوجه وفيه حتى ولا حنبله وقال فيها حد المرأة بما قوله عليه
 اقبلوا الفاعل والمفعول به ولان الصيغة رضوان الله عليهم اجمعين
 اجمعوا على حد كذا حلفوا ووجه الحد قال محسنات انتن
 الموضع حتى عوقا وقال بعضهم بحد عليهما الحدان وقال ليو بكر
 الصدوق رضي الله عنه كره بالبار وقال ابن عباس رضي الله عنهما
 سكتان في مكان مرتفع وقال علي رضي الله عنه حد المرأة ان
 اللواط لا تشاوي الزنا لكونه ايضا كحد الولد وافساد اللواط
 فلا تشاويه الحد كوطي المرأة ولا حادث محمول على السياسة
 وقد عرف عامة لا طريق الخلاف قال اذا روى بخبر

ووطئها وعلم بالحرمة لا أحد وقال أحد وعلى هذا الخلاف المطلق
 الثلاث ومعه الفرو ومثوجه الفريهما أنه وطئ حرام محض وكان
 رناله أنه وطئ بملك فيه سمية حل الوطئ بوجوه العقد المصوح
 للملك مضافا إلى محل قابل لمقاصد النكاح حقيقة والوطئ مع الشبهة
 لا يوجب الحد كما إذا وطئ أمته ومعها حتى في الرضا عنه قال
 الشافعيان على المرفق إذا اختلفا في الرمان أو المكان فهل شهدتهما
 وقال لا يعمل بهما أن كل واحد منهما أنكر في نشأتهما غير أن ليس
 على كل واحد منهما شامدان ولا يمكن جعل أحدهما أشا والآخر
 اقترارا لأن نسألهن بقول ربك وأنت ذاني ولا قرارا في قولك
 قد فعلت بالزنا ومما لا يتفقان له أن صدقتهما في فامت على القول
 وأنه يتكرر فصادكا لطلاق والبيع ولا قرارا في جواب عما قال أنه
 عمل أحد منهما أن يبيع لهن نسألهن الآخر الاقرار ويستعدهما
 قد صدقتهما أنه قال إذا مثل حبيبه شهوة أو نظرا إلى
 فرجها بشهوة ثم تدفع أمها أو ابنتها لا تسقط إحصانه حتى أن
 قاده حد وقال لا تسقط لهما أن هذا الوطئ حرام عندنا لأنه
 كبراء العقبها قالوا لا يحرم بهذا والنكاح صحيح فلا تسقط إحصانه
 قول أبي يوسف على خلاف
 فأح
 قول صاحب حبيبه رحمهم الله قال الحليم إذا تدفع آخره نصرانية
 فدخل بها ثم أسلمت تكونان محصنت وإن لم يدخل بها بعد الإسلام

فوطئها

213 وقال لا تكونان محصنتان لم يدخل بعد الإسلام أنه ان وطئ الكلب
 من عوف فيه من حيث هو فضا الشبهة ومن حيث هو استدل لا لهما
 قتل زاحلا وبه ثبت لا حصان لهما قوله عليه السلام للعبان أن مالك
 دخل به عتبه حين را إذا ن تروح كاسه دعه فاهما لا عصا
 ولأن في الرعية اليها كما حاو ووطئها حل فصادكا لأمه والحد
 قال الحدود كلها يجب على المستامن لا حد سري الحد
 وقال لا يجب لا حد الهدف مجد سري الحد لا يجب بالاجماع
 لأنه راد حلالا وحد الهدف يجب بالاجماع له أنه بمنزلة الذي ولهذا
 يواحد القصاص وحد الهدف لهما أنه لا يلزمه إلا ما ألزم وهو الزم
 حقوق العباد ضرورة التمكن من الرجوع لا حقوق الله تعالى وبنتي
 على هذا مسألهما إذا روي جري ميسا من يدعه أو يسله عند
 له حشفه حد المراء دون الرجل وعنده يوسف حدان وحد
 الحد لا حدان ومنها الحربي المستامن إذا روي حربه مستامنه فلا
 حد عليها عند ما وعنده أي يوسف حدان ولو روي ميسا أو ذي
 مستامنه فعلى الرجل حده الحد عند ما وعنده يوسف حدان والحد
 أن المستامن والمستامنه عند أي حشفه بمنزلة الغائب والغائبة كانه
 رنا وحرام في نفسه واختراع الحد مانع كما في الغائب والغائبة
 خلاف المحبون لأن فعله ليس بربا وعنده أي يوسف بمنزلة الذي
 والدمية وعنده محمد بمنزلة المحبون والمحبونة كان فعلها غير موجب

الرجوع

للبر كنف المخبوز والمخبونه قال نفري الخلدات على الامعاء ما خلا الوجه
والفرج وبصره الرأس قال لا يصح الرأس بضاله كما يرد على بكر
رضي الله عنه انه قال اضرهوا الرأس فان الشيطان يدخل وعن علي رضي الله
عنه انه قال اتقوا الوجه والمذاكر ولم يستثن الرأس لهما ان الحد سرع زحرا
لا مئلا والفرج على الرأس متلف طاهر لانه مع الخواص وموضع العقل واما
حدث لي بكر رضي الله عنه روى انه كان لمعروجه حريشا ودخه ماع فلا يحرر
على البلف ولا نه تخلا نه كان يقرير اشى لا تخاف منه وحدث علي رضي الله
عنه فلما استنسا الوجه والمذاكر استنسا الرأس لاله قال له شددوا
على جلا الذنا ومنو محصن ثم غابوا لاجرم مالا يحضر واما لاجماع في ظاهر
الرواية على يوفى بجمع ولا يندظر حصومهم لانه ان لعه لا يطر الشهاده
وبداه الشهود شرط عند حضرهم لا عند عبيهم وجه ظاهر الروايه ان
بداه الشهود شرط ما تار الصحابه رضوان الله عليهم اجمعين فتوقف على
خصوصهم وبداههم قال لا بأس بتلقين الشهود في غير الحدود
وعنده ما يكن له انه يحتاج اليه لان مهماته مجلس لقضا ما انه لهما
انه خرج قبل فمكر قال اذا وطى صبي لا يسمى باقصاها ثبت
حرمة المصاهين وقال لا ثبت له انه وطى في القبل فوجب حرمة المصاهين
كوفى الكيس الى لا يسمى لهما انه ليس بسب للولد كله اللواطه خلاف
الكيس لانه يحتمل العلق قال الخات حنه فيها قصاص فزرت
ولى الحنايه مدمعت اليه بالحنايه لم يجد وصوا شحسان وكذا في

بانه عن ثم استراها وقال لا محذور والناس له ان لو ابر من بعد الجوارح
الحدود كالموجود محذور وجود السب ومولى يادف اذا حال المبروق
فول استنفا لهما انه لم يملك ما وجب الحد لئلا وله ومنافع البصع المستوفاه
بالرنا بخلاف البرقه لانه ملك مال البرقه بعينه بال
قول محمد على خلاف قول صاحبيه جميعهم الله قال في شهيد الشهود على
جل محصن بالرنا فقضى القاضي بالدم فرج واحد منهم قبل الدم
فهو كالبرجوع بعد الامضاء ومحمد الرابع خاصه وموقوفه بدمه
الله وقال هو كالرجوع قبل الامضاء محذور جميعا حد الكذب لانه
ان القضا حصل بالشهاده وجروعه نطل شهادته حقه في حق
عده لهما ان لهما حصا في باب الحد المحذور على القضا فضا دكانه حج
قبل القضا وكذا يلحق شفاف الجرح الحاد منه في الشهود بعد القضا
كالموجود قبل القضا فلا يقام ولما لوجه واحد منهم قبل القضا محذور
وكذا هذا قال اذا قضى القاضي بالدم على رجل بالشهود وقال
لناسل رجوه وشعهم ان رجوه وان لم يقاينوا او الشهاده ودوى
عن محمد انه لا يقيم ذلك وجه ظاهر الروايه ان الحاحه مست
الى قول قول القاضي في هذا الباب لانه لا يقد على احضار العوام
عند الشهاده والقضا كقول قول النساء فما لا يطلع عليه الرجال
وجه روايه محمد ان قول الواحد اذا لم تكن مقصودا ليس بحج
لا خيال الكذب فيه عالم يقاين الحجة وقيل القضا ثلاثة عالم عادل

وحاهل خاير وعادل خاهل فالاول نقل قوله مجمل ومفسر الثاني
 لا نقل قوله لا مجمل ولا مفسر والبالي نقل قوله مفسر لا مجمل قال
 اذا دلت بصورها فافضاها فان كانت افضا شمسك الول ففقه ثلث
 الاله لانه معنى لاقته والخالفه وفيما كانت الاله بالبحر والمهر
 ولا حب الحب والعز لانه ليس برضا وحب العسل لانه قضا التهنون
 وان كان لا يمسك الول ففقه كل الاله لانه ابلغ حسن المسعة ولا
 حب علقه والعز ولا حب المهر عند لي حسيه قلى يوسف جهاه
 وقال محمد حب المهر لانه حب بالافصا والمهر بالوطى وصما
 سببان مختلفان فلا يمنع احدهما الاخر لهما انه صنف ذلك المحل
 فلا يصح دلالته على سنا جرد ادا م استراها سقط لزوج
 عنه لوجوب الثمن بخلاف ما استمسك الول لانه لا يضمن كل ذلك
 المحل قال فان وطى كسوة مستكرهه فافضاها جرد لانه
 رثا والصفي اذ لم يقضها وطئته محذ لانه ظهر باهتضا لها الوطى انه
 دنو و الكسوة اذا افضاها جرد فان كان لا يمسك الول
 فعليه كل الاله فان استمسك الول ففقه ثلث الاله فان سقط
 المحرجه شمة هل يجب المهر فهو على الخلاف الذي جرد الصفر
 قال اربعة شهداء اهل حال بالزنا لانه وادفعه اخرى
 سبعة واعليه بالزنا بامره اخرى ودم ثم دمج الفرمان حقيقا
 صمواد ثمة ولا عدون وقالوا عدون لانه ان جوع كل فرد ولا يصح

والصفر

٢٠ حق لا خيرة الخاف المحر عليهم لهما انه لم يبق على الشهاد جرد
 وقد اقرتهم ائمة قد قوه فصار كما لو كانوا اربعة فرجعوا وعلى
 صدا الخلاف اذا دمج الترمم ونفى اقل اربعة قال الولد البت
 طلب الحد بعد ف الحد ظاهر الرواية ان ثمة من قوم اخرون
 غير الموزون ووجه ظاهر الرواية ان لعاد بالحقة كما يلحق
 ولد الابن فكانا شوا قال اذا قال لرحل يا راسه حب على الحد
 وقال لا حب لانه ان لها في صفة الرجال للمبالغة فكان ادعى
 الى عاف الحد لهما انه محتمل انه اراد له المبالغة ومحتمل انه وصفه
 برنا المراء وهو المكين والربا وهو محال فلا حب الحد بالشك قال
 ولو قال زناك المحبل وقال عينك به الصعود لاي الحد وقال
 حب لانه ان اللع للصعود فقد عني حقيقه اللوط لهما ان الملبس قد
 يهر فكان المراد به عند ذلك الزنا وقد دل الدليل على ذلك حب
 وحبيل احبهما دلالة الحال الداعية الى اللع والثاني انه قال
 في المحبل والصعود والصعود بذكر بكلمة على وذكلمه فصار كقوله
 فان اذني بالهين قال ونقل الشهان على شرف الحد على لانه جرد
 منه دمج الحد وكذا الحد باقتداره وصوب كافي ولا يوجد حد من دمج
 المحر وقال لا حد ووجوه الراجح شرط لا اذا كان المرفوع كان
 بعيدا وحا الشهود به حكا في غير ذلك وادعى الحد عند ذلك
 بشرط لانه لا على كنه ان عثمان في ثمة اقام الحد على الولد

وعمره انه ليس كذلك
 ووجه هذه الرواية

الزاني ٣٠

شيان اليهود ولم يستطع وحود الراحه ولان دعه غيره قد شبهه
 الخمر فلا يمكن شرائها لما ان عمره خيرا لله عنه كان بشرط ذلك واما
 رضي الله عنه انه قال في ذلك الرجل استبكه فاق وحيدم راحه الخمر
 فاحله واما حدث عثمان رضي الله عنه فقد روى انهم حاووا به بعد
 وقوله شبهه دعه الخمر عن قلنا التبرع من الخمر فليست رط والله اعلم
 ما حـ قول لي حنيفة على خلاف قول لي يوسف ولا
 قول لي محمد رحمهم الله قال لي يوسف اذا ربي في حارة عن قسما فعلة القمه
 والمخد وقال لي يوسف في ذلك على عليه القمه دوز المحمد لا لي يوسف
 انه علمها بالضمان فصار ذلك السارق المشدوق له ان صدارا في وبالهم
 لم يملك ما وجب الخبز تتاوله وهو المنافع المتوفرة فالرنا لما قد فسل
 ما حـ قول لي حنيفة على خلاف قول لي محمد ولا قول لي يوسف
 قال شيهود لا حصار اذا قالوا نسيد انه قد وجع امره على حرة عاقله
 باله دخل بها نسيد حسانه وقال محمد لا يستلج من الدخول قد راد
 به الزانية وقد راد به الوطى وكان محمدا له ان الدخول بالمناوحه لا
 بذكره للوطى وفيه من يقال دخل عليه فلا يكون محمدا ما حـ
 قول لي يوسف على حله في قول لي محمد ولا قول لي حنيفة قال لي يوسف
 ار لعه شمد وا على رجل بالرنا وقصص القاضي فيم اقر هو بذلك ثم بطل الشهادان
 ولا محمد وقال محمد لا يطل ولا محمد كبر ان البيت وقعت معتن فلا يطل الا
 باقرار معتن ولا قراره عن معتن في الباب له ان شرط البيت انكار

المحرم وقد اقيم باحـ ما تعد كل واحد اصحاب
 الثلاثة فله لقول على حله قال الخمر اذا ربي في راحه او فله في ذلك
 دوز الرجل عند لي حله وعند لي يوسف عند لي حله وعند محمد لا حله
 وقد رتب الحله في ما لي يوسف فاقـ ما قاله رفرحلا فاقـ
 لقول اصحابنا الثلاثة رحمهم الله قال رفرحلا حصار لا يست شيان خبر
 رجل وامراته وعندنا يست له انه بشرط في معنى العلة لانه يجب
 تقيظ الحنايه فالحق بالعله وهو الزنا في استراط الذكور لنا انه بشرط
 ان هله لان الزاني به يصير اهلا للرحم والحكم لا يضاف الى الاهله
 فكيف يضاف الى شرطها وقد عرف تمامه في طريقه الخلف وعلى هذا
 اذا رجع شيهود الزنا ولا حصار حقا قالـ اذا شهد اربعة بالرنا
 فخرج اربعة واحد منهم لا يجب حله القذف وعندنا يجب له انه لم يكن
 قاد فاحسن شهد لان كلامه وقع شيان وبعد ذلك لم نجد حله كلف
 لانه بالرجم يعني الزنا لانه يصير ذلك الكلام قد فاق في الحال فصار
 كالمك عاذا الذي نفسه بعد كافر القاص بينهما يحد وان كان في
 القذف في الحال قالـ اربعة شهدوا على رجل بالرنا واحتلوا في المكاف
 او الزمان لم يقر بالاجماع ويحدون حله القذف عندنا وعندنا لا يحدون
 له انه في لم يثبت الزنا بقولهم صار وا قد فاق لنا انهم حاووا في الشهود
 لانهم لم يقر شيئا دعه للشبهة في معنى حكم الشهادان في نبي المحمد عنهم
 وعلى هذا اذا شهد اربعة في خلاف رجل وامراته والحيوان العبيد والمحدثون

وشهود الحضانة
 الدم عند الفان على
 شيهود الزنا وعند
 على شيهود الزنا

في القدر لانه لا شهادة لهم اما القاضي شهادة قال ان اذ اني عاينه
 والدته او والده قال طبت ايها الرجل في جد وعندهنا لا يحب له ان يوطي حجام
 لا تاويل فيه فكان ناكوتي حماره لا حتى حماره لا يركب فيه تاويل في علم
 انت وماك لا سلك لنا ان حرسهم استباه باعتار كثيره المباشطه بينهم فاذا
 ادعي بغيره قال اذا قدف ميتا وله ابن وارث فميتا بن ليس لابن بن
 ان يطالبه بالحد وعنده ناله ذلك ان الحق لا قرب فاذا بطل بطل الولايه
 لن عيراه في الكفاه لنا ان حق المطالبه لما يلحقه من العار والعار يلحقه فكان له
 حق المطالبه بما يدفعه قال رجل قدف رجلا فقال احرم صر في حد
 الثاني ايضا وعندهنا لا يحب له ان يصدق القدر قدف لنا انه عاين القدر
 فلا يصدق اذ قاله حتى لو قال صدقت هو كما قلته بعد ما ج
 قول الشايعي حلا قال قول علمنا جميعهم الله قال الشايعي عير الحما اذ اني
 وهو حرجك مايد والعبد جمع بين ونبى سنة وعندهنا النعي غير مشروع جدا
 له قول علمنا المكارم بالحد حايه وتغربت عام وفي حديث العتيق
 انك حايه وتغربت عام في الخلف الراشد بن منهم حايه والزنا عروا
 ولانه مقدم للزنا فيصير جدا كما يجاز لنا قوله تعالى الراسه والزاني لا به
 الله تعالى جعل الكفر من الزنا لانه ذلك يعرفه من هو الفاعل والحد هو
 الكا في بينه وجوف شي اخر وقد عرف بطريقه الخلافات واذا الاحاد
 فهو احاديث لا حاد فلا يجوز احاد الحديث بما ليس به ولما في الخلف الزنا
 كان بطريق السياسة كيف وان علمنا في الله عنه حالهم فانه في واحدا

الحج

فالجني بالبروم وارتد فخرج وقال كفي بالنعي منه قال المطاوع اذا
 رنا عكره حد الرجل ذو زنا وعليه العقر وعندنا لا عقر عليه له
 ان وجه الزنا وانلاف منافع البضع وهو رضا المراه في كل واحد
 منها موجه لنا ان منافع البضع في هذه الحاله تقوت حق الشرع
 فلا يثبت الضمان حقا لها وهو بطر القطع من الضمان وقد عرف تمامه
 في طريق الخلافه قال لا سلام ليس شرط في حضانة الرحم
 وعندهنا هو شرط له كادوي عاين عمران لمي علمنا رحم هو حوزنا
 والمعنى ان الكافر يساوي المسلم المملوك في حق تملك العبدات قال ثبت
 الكافر يساوي المسلم المملوك لنا ان رنا المملوك المملوك في كونه حنا له
 من حيث هو موضع الكفران في موضع النعمه اعني لسر على نعمة سلام فلا يساويه
 في الرحم واما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيهما ثم نسج ذلك واما
 تملك الجذبه والرحم فوفيه الحقوق فلا يملكها الا بالاجابة قال العاقله في حواله كذا الشرع
 الماله اذا ملكت صبيا او عتقها ففعل بها بحسب علمها بالحد وهو قولنا في الكفر كذا القدره
 رحم الله وعندهنا لا يحب له ان يذانه لانه لا ينافض شي هو الفرج كما يشاء
 طاهر فوجه باطن فرجها وقد وجد فدخلت تحت قوله تعالى الراسه
 والزاني فاحله وكل واحد منهما لايه واعتناء وخوف الجلبه على الرجل
 لا لوجبه الاعتناء على المراه كالعاقله اذ اننا نصيبه او مخونه لنا ان العاقل
 وفعل الصبي والمحور لا يساوي العاقل فعل العاقل المالك في كونه حنا له
 وشي لان ذلك سبب او شرط لفعل هو رنا وهو حرام في نوح

في حواله كذا الشرع
 الكفر كذا القدره
 في حواله كذا الشرع
 الكفر كذا القدره
 في حواله كذا الشرع
 الكفر كذا القدره

الامتناع عنه وبتحقيق الام والعقابة ومنه السر لهذا الصنف لان هذا الصنف
 والمختار لا يوصف بهذه الصفات ولا ساو به الموح وقوله انه ذنبا لا يسلم بالربا
 يتصور بها حصة والله تعالى بما هاداه مجازا على ما عرف قال لا يصر
 خلاف الحد الا على الطهر وعندنا نفوذ على البدن له قوله عليه السلام لهلاك نراية
 سيؤدك ويجلد ظهرك لنا اننا نريد جلد الزاني مطلقا ومواسم للكل وحديثنا
 قلنا السر فيه في الجلد على غير الطهر قال الذنبا الموح للحد بظهر بالادوار
 حره واجده وعندنا بظراط الافراد ان حواف في ادب محاسن فاد الافراد
 يستفرض عن الرنا فاذا استرحل له قوله عليه السلام حديث عيسى بن اخذنا انفس
 الى مؤامره فان اجترحت فاجتمها ولم يترك العبد وذل لعهده ليس شرط
 الافراد في موضع ما فكذا هذا والخام ان تكرار الاجراء لا يجب زيادة العبد ولسنا نحدث
 ما عزم الله عنه ان الله عليه السلام اخرا قام الحد الى الافراد ان وضع
 في ادب جهات ولو طهر بالافراد حره كان هذا باخر الواجب ولا نطق بالعلم
 ذلك واما حديث عيسى بن قلنا ذاك ينصرف الى الاعتراف المهور في هذا
 الباب ومما ذكرنا قال المولى قام الحد على مالكه بالاقرار بالربا عند
 وعندنا السر له ذلك انه قوله عليه السلام اقموا الحد ورجع على ما علمت اماركم وقوله عليه
 اذا دبت احدهم فليجلدوها ولا تصانه عليه فملكه كالنهر يروى في باب
 الاخير بالمعروف والله ع المنكر فملكه لانه لا ينفذ في الاحكام لا يوجب الى التزم
 فيتوق الى المولى لانه لا يوجب الى ذلك لنا ان الحد حواله تعالى لا يشرع لا بعد العلم
 وهو حواله تعالى ولا يوجب بالحناء على خالف حواله تعالى وهو الانا وكان حجة حواله

جميع
 لعمركم
 للزاني

عسر
 اسم رجل

والله ينصف بالبرق وهذه آية كونه حقا لله تعالى لا حقوق العباد
 فيه الجور والعبد اذا كان حواله تعالى لا على المولى اقامته لانه اجنى
 في حواله تعالى واما الاحاد فتشمله على التسبب بدليل ما مر قوله
 بانه اطلاق ملكه او هو المولى المبرور في الهوى عن المنكر قلنا كل ذلك يحصل
 بالمراخبة الى الامام والتسبب لا اقامة واما اربعة شهداء على رجل
 بالربا فدم لم رحع واحده منهم يقتل وعندها لا يقتل لكن يعدم ربع الربا هو
 يظهر شهود القصاص اذا جاء المشهود بقتله حيا على ما نوكبه في كتاب
 الربا في سائر النسخ والربا اذا جاءوا فاعترفوا بقتل شهادتهم وعندها
 لا يقتل ويحرق حد الفذف لانه قول كل واحد منهم شهادة فلا ينف على
 احضا رغبة لانه لا يمكن ذلك لما قول عمر بن الخطاب لو جاءوا بقتل اربعة فقتلوا
 في ربهم ولا يوجب الا واحد قتل غيره وقع قذفا وكرى الثاني فلا يسلط شهادة
 جاءوا معاكس شهدوا احد بعد واحد من يهل لانه لا يمكن الشهادة حله قاله
 شهداء اربعة فيساق على الربا جردوا وعندها لا يجزى لان القايست له شهادة
 عندنا حلالا وقد مر في كتاب النكاح فاك من قذف جماعة كلمة واحدة او
 مرة واحدة او اربعة لكل واحد منهم وعندها يقتل جرد واحد وجرد القذف
 عنده الاخرى فيه الدخا حل ونحوه في لادق وتيسرنا سقاط المقدور
 وعندها اخرى فيه الدخا حل والاخرى فيه لادق ولا يسقط بالاسقاط والعلو
 وهذه المسائل با على اصل وهو ان المغلب من حد العدى حواله تعالى
 وعنده حواله العبد لانه ان العدى جناية على حواله العبد لا يملك عرصة
 فيه وكان موح حصة ايضا دل عليه انه لا يسقط بالتعاظم ويقع

والنائب

هاهنا

فان امره جلت ولا روح لها تجد لودعت انه حرك لا تقبل عنده لانه خلاف
 الظاهر وعندنا لا تجد له ان الجمل من الرنا عالما لنا ان الحد لا يحل بولك فيه اجماع
 واحتمال الكاح الفا سيدا والبصحة قائم قاله الذمي لا تجد باقراره بالربا وعبرا
 تجد له ان قوله لا يصلح له حاج شي على القاضى ولا يحب علمه لرافاه لنا ان هذا
 اقرار لا نتم فيه فيقبل وقوله ان يزوج شي على القاضى قلنا وجوب لرافاه على
 القاضى بتقدير القضاء لقوله ولما احب علمه امانته بشهادته اهل الزم عليه
 فانه ولو تشاجر جلا رمالا احبها للاخر ما انا براني لا ابي فهو قد في تحت
 الحد وعندنا لا يحل له انه يعرض بالعرف و نراد به ذلك لنا انه تركه نفسه
 وانه وليس فيه ذكر غيره اكثر مما في الباب انه يحتمل انه قد في غيره ولكن الحد
 لا يحل الاحتمال **كتاب السير**
 ما قوله حمله على حلا وقول صاحبه منهم الله قاله اذا اكسر يربط او طيل
 او دقة او مرارة او تشا من الملاهي من فحمة لغير الله وقاله رحمها الله لا يفت
 انه محتسب فيه فلا يواخر به له انه فلا يذبح له روحه اخر سوى التلقي
 ويصير فيه وكل الوص كما اذا ايتى بملك جارية مغنيته واما الجشبه قلنا ذلك
 يحصل بالمنع ولا يواخذ دون لا يلاقى فانه رجلان شهدا على رجل سير فيه
 بقوه فبما احدهما كانت شجرة او لا فوكا سب ايضا فيل وقاله رحمها الله لا يقبل
 ان المشهور به محلف لم يعم على كل واحد منهما شاهدان فصا ركوا حلفا
 في الدكوه ولا فوته او شهدا بالقض حلفك له ان السنة تجسد لها ما

اللف

انكر هنا احتمال استماله على اللونر احد ما في احد حايده ولا اخر في الحاي لاخر
 والحال حاله الاشتباه لان السيرة تمام بالليل على الدكوه ولا فوته لان اجتمعا
 محتج وبحلاف الفصل لا نه يقام نهار اجها و افلا يشبهه قاله اذا لم الجلا لودع
 بقطع بمنه وقطع بساره عمدا لا يصح شي وهو استيجان والقياس ان يضمن
 البره وهو قولها لهما انه حالف ابيه وقطع بعد ابيه له انه قوت داخل
 حرا عنها وهو المير على الصبر هذا اذا قيل عبد افلا خطا بان والله اخو
 لا يحل عسك باخره يساره لا يصح كالا حلف لانه لو ضم لرجع على السباد ولا عمل يابن
 حل يفتدك فانه اذا اسروا فاق قطع في بعضها خصوص واحد منهم يقع
 عنهم جميعا ولا يضمن لو اجد منهم جميعا وقاله رحمها الله يضمن ما سوى قطع فيه لهما
 انه لو قطع لكل لا يضمن لهم وان لم يقطع ضم لهم جميعا فاذا قطع للبعص دون
 البعض يوطى كل بعض حكمه له ان القطع وقع لكل لان القطع جن السرقة مطلقا
 لا ان خصوص الواحد شرط ظهورها فاذا اظهرت اكل و قطع وقع اكل فاك
 اذا اسروا فخرم عردي لم يجر امره ابيه او ابنه او زوج ابنته والدار ليت
 لوالده ولا لولده او ابنة امراة او ابوها والدار ليست كما انه لا يقطع التحسانا
 وقاله رحمها الله يقطع لهما انه لا يشبهه في المال ولا في الحر وفحمة القطع له
 ان الخلو معهن مباح والرجول عليه للربا به معقاة فاورث يشبهه لا فون
 في الحر ولا مح القطع فانه اذا اسروا المواجه المستاجرة المنزل الذي
 آخوه يقطع وقاله رحمها الله لا يقطع لهما ان لا يدخلها بعد لا جاره

للموت والبطر لا لكونه لا لخلو النصارى والحرز اما الدخول للموت وغير
 ذلك ما در المستاجر لا تغراد نه فالكه طلاء الطريق اذا اخذوا
 الاموال وصلوا اقالام بالخمار ان ساقطع اندهم وارخلهم خلاف ثم صلهم
 للفصل وان شا اكنى يقتلهم ولا يعيها الله بصلهم لا غير لها ان الحبان واحد هي
 قطع الطريق فيكنى يعقوب واحد له ان الحبان متحدة معنى كذا ذكر تعدد
 صور وهو اخذ المال والفصل وكل منهما موجب عند لا تغراد وان شا الفاضل
 الى جهة لا تغراد وان شا مال الى جهة التعدد والله اعلم فاقول في قوله تعالى
 قول صاحبهم بجهنم الله فالكه النصارى يقطع وهو قول الساجي رحمه الله عليه
 وكلا وجهي الله لا يقطع له قوله صل الله عليه وسلم من قطع طريقه ولا نه يرقه من
 حر ومثله لان حر الكفر العبد قد دخل تحت النص لهما ان التلث لا يساوي السيرة
 من الاجيان في كونه خيا به وفيها الار كذا انلاف حال يتعلق به البقاء وهذا
 ليس بهو الصفة ولا مساوية في الموجب وعامة عرف في الخلافات وقوله
 انه يرقه فلنا لا نسلم لان السيرة من الخبيث لا يتجه وهو غير المستعمل من بعد
 لحفظه واما الجورث فحمل على السبابة فالكه اذا سر وعبد صغيرا
 لا يعقل لا يقطع استجسانا وما لا يقطع له انه نقل الرغبة فيه للمجاجة الى
 ترنيم وحفظه فصار كالصغير العاقل لهما انه مال يتفهم على اخذ لا يعبر
 حصار كالرواى محلا في اذا اكارعا ولا متكلما لانه غصب او خديعة وليس
 يسرقه فالكه من نفع البيت واودخله واخرج المتاع لا يقطع لقوله تعالى

دكلا

التناز والظرف لا يقطع قبل ما ظرافه فاك يدخله في بيت ويخرج المتاع منه
 لحلا ولا اخذ من الجو الى الجو والذخول في الجو الوعر ممكن اما هاهنا ممكن فلو دخل
 الدار واخذ المتاع وناوله صاحبها له خارج عام حره وذهابه وروى عن
 بن فهد رحمه الله انه لو ادخل بئر فناوله البرا دخل بطنها جفان ولو خرج البراغل
 نه فاعطاه فاك قطع على الدار احل حاصبه وهذه الرواية نوحسان عندنا
 ادخل بئر في السب وخرج المتاع يقطع ايضا وكلا وجهي الله لا يقطع كل واحد
 منهما له انه اخذ من الجبر فصار كمالا ورجى المست الى الطريق ثم خرج واحد لهما
 ان هذا الامر ثم بها واحد هما غير سادون ثم بحث عليه القطع فلا تجزى على الاخر
 لان الفعل واحد محلا وادعى الى الطريق ثم اخذ لانه لم يمس خذ فالكه
 السارق اذا اخذ التوت في البيت فركبه بنصفين يخرج منه ويمنه مشقفا
 عشره دينار فان صمته وتركه عليه لا يقطع كالا حجاج لانه عليه بالنظر فاذا
 اخذ التوت مسقوفا ولم نصمته لم يقطع ايضا وكلا وجهي الله يقطع له ان
 يمسب الملك قام عليه تمام السيرة وهو يتو اليق الذي هو سبب الصمان فصار
 كما اذا استولى ثوبا على البائع بالحداد ثم سرقه ثم فسح البائع البيع لهما ان السبق
 لا يصير سبيبا للملك والحداد اما يصير سبيبا عند اد الصمان ولم يوجد فالكه
 لا يقطع السبابة للمصنف عندنا خلافا للشافعي رحمه الله عليه وروى عن
 في الاصل مثل قوله وكذا لو كان المصنف مفضضا عندنا لان العضة تتبع للمصنف
 وجهه رواه لاما الى انه يصاب كمال حجره كسائر الاموال وجهه طاهر الرواية ان

الناس لا يفتنون بالمصاحف بقراءه الوان وكان شهره لرواها ثانيا فاك اذا
 يروى صياها وعلية حلي لا يقطع الا رواه عنك بوفد رجم الله به بقطع وجه
 هذه الرواية انه يرقى الماي و غير الماي فصار كما لو يروى ثوبا حلقا لا يساوي
 يسوي على طوره عسر دراهم مصر و وجه طاهر الرواية ان المقصود في الخد
 هو الصبح والخيال انه لو قصدا الخيالا احد و احد وما ذكر من المبالا فلنا ان لم
 يعلم اليساوي بالدرهم لا يقطع وان علم يقطع لانه قصدها والم لا يقطع اليساوي
 كالقوار من واحد و سترط لرواها مرتين وهو قول ثلث ليشي رجم الله و كذا في
 شرب الخمر وكلا رجمها الله بقطع بالآخر ارمه واحد له ما روى عن علي
 كرم الله وجهه انه لقي يساري فاقترع من نفعي سمعت علي نفسك مرتين و قطع
 ولانه جدد ولا تقام بالآخر ارمه كجد الرنا الا ان ثمة بسترط لرواها اربع اعتبارا
 بالخيال اخر وهي الشهاده لهما قوله جلي الله عليه وسلم لولا السار و اسرق ما
 اخالك ليع ما امكنه بريق فقال بل سرقته فامر بقطعه ولانه لم يسترط فيه ياده
 البعد في الشهاده فلا يسترط فيه لاقترار مرتين كسائر الحقوق والعصا
 وحدث علي من الله عنه وفاق لا يصدر الله لهما ما قول الخمر على جلا قول الله
 رجم الله عليهم فاك اذا يرقى ثوبا يقطع الله به صبغة الخمر او كونه كالك
 ان احد و يصح ما راد الصبح فيه على التورح لس لانه ان ترك اللون و صبغته
 فمعه ان يقطع مع الصبا لاختصان وكلا رجمها الله لا يسيل له على التوب و لست
 السبون بالشئ على هذا الخلاف له ان يصل اللون ملكه الا انه اتصل به

صخره

او اصفره

مال غيره ما خلا بقمه ماله كما في الغصب لهما انه لو ثبت له ذلك كان له
 ان يمسك التوب الى ان اخذ حقه وكان سبه الحق ثانيا فاعتراضها
 بعد القضاء كقضاءها عند القضاء فظهر انه قطع بغير حق و ذاك الجور و اعلم
 بما قول لي حقه على حاله قول لي بوفد رجم الله عليه علم
 فاك اذا شرب عشرين دراهم ردمه لم يقطع وهو قول محمد رجم الله وهو
 احدي الروايتين عن علي بن ابي حمزة علمه وفي روايه اخرى ان كان ثوب يقطع
 وجه هذه الروايه انه عن ربه الجيد لانه تزوج وجه طاهر الروايه ان نقصان
 نوح نقصان الماله كقصان العبد فصار مثبته مانعة القطع بما قول الله
 حقه على حاله و محمد و كذا في بوفد رجم الله ك فاك اذا يرقى ثوبا
 من تحت رجل من الحمام يرواها الحرسه صلح وقال محمد رجم الله في روايه من
 سماعه رجم الله لا يقطع وجه روايه الاولى انه مال جريز يصاحبه وجه القول
 الثاني ان النامى ما ذكر في جوار الحمام فاختل الجريز وصار كسوفه بود موضوع
 حقه والله يعلم فاما بعد كل واحد اصحا ما التمس به في الله فاك
 اذا شرب ثوبا يقطع به صبغه اسود يورج على المالك بخانا فوجوه حقه قول
 له يوسف منه كقولها فما اذا صبغه لغير كما ذكرنا في ما محمد رجم الله بها يعتبر ان
 السواد رواجه كالحجر و ان حقه رجم الله بختنه نقصانا والنقصان لا يمنع
 الزه ولا يصح بالنقصان كالاخصر ولا يستعمل كالكه اذا امر العبد الجور
 يسره مال بعينه ولا ذكره مولاه وقال لا بل هو مالي يقطع لله ويرج

يقطع

العبر الخليل وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرد العبر الى ائمة ولا يخرج من الله
 يقطع ولا يرد العبر الى ائمة الا ان يواخذ بصمايه بعد العبر له ان هذه اقرار العبد
 على صوابه بقضيدته ووطع حكمة العبر ولا يصح وكم يثبت بركة هذا العبر فلا
 يقطع الا الله صح اقراره بالضمان في نفسه فواخذ بعد الحق لا يرد في نفسه
 ان لا يواخذ ما يبرقه في حواله القطع اقراره على نفسه وهو غير ختمه فصح مطلقا وفي
 حواله اقراره على المولى فلا يصح الا في حقه رحمه الله عليه ان اقراره بالسرقة وفي
 القطع اقراره على نفسه وهو غير ختمه فيه فصح وصرح به ان يكون المسروق
 ملحقا للميسر ومنه فيصير اقراره منه صمايا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نعم الله على من ياتي اقراره من نفسه او يبرقه من نفسه لا يحب الخلد وعندهما في الحد
 له ان يظهر ويشتم باليد والاقاراد انه لا يظهر باليد بعد تقادم العهد
 فكذلك لا يراى لنا انه اقراره لا تقه فيه فقبل خلاف الشهادة لانها
 ردت بشهادتهم لتقهم الضعيفة لانهم متى لم تشهدوا في اقراره او ا
 اختاروا الشتر لتحمل شهادتهم على ذلك الله اشارة عن رضى الله عنه
 ايما شهدوا شهدوا على حدك تشهدوا به عند حضرة هم شهد
 ضغروا لا شهادة لهم واكم السارق مع الموضع والميتعين
 والمضار في الموت والميتبضع لا يقطع خصومه هو لا وعندنا
 يقطع له ان شمه لا ذرا الا خدا والعليك من المالك عام عند خصوم
 هؤلاء والقطع لا يحب مع الشبهة لنا ان هذه سرقة ظهرت في

مطلقا

شبهة

سرقة كاملة وهي شهادة رجلين عند خصومه مقتضى ان لا يواخذ
 المصومه لا عاده حقه بل انما عاذا بلام الشهادة على المالك
 ذلك فكانوا كالمالك شيوا واذا ظهرت السرقة محب القطع بالنصر وما ذكر من
 الشبهة فلنا هذا مخرج وهم لا اماره عليه وهذا القدر لا يثبت الشبهة
 لانه قام في كل موضع وقد عرف من المحلف في حال اذا دخل الارواح
 المال فلما انتهى الى الباب ما خرج واخذه لا يقطع وعندنا يقطع له انه
 لا يحب القطع بالرجل لانه لو تركه لا يحب ولو اخذ ولا يحب اخذه لانه اخذه
 من الشبهة كما لو اخذه غيره لنا انه صار مخرج جاز الخبز يرمي تحت السرقة
 خلا وما لو لم ياخذ لانه نصيب وليست بسرقة بل ما قاله الشافعي
 حارا والقول علمنا من رضى الله عنه والى سارق المصومه يقطع وعندنا
 لا يقطع وقد مر ما يوفى رحمه الله ولا يقطع السارق كما ان السارق اليه
 الفساد كالا بطيخ والثمار البرطيم وعندنا لا يقطع له قوله صلى الله عليه وسلم
 لا قطع في غزو ولا كثر لرا ما اداة الجرب ولا له يبرق بالاجرة النا قوله عليه السلام
 لا قطع في الطعام ولا به يغفل رغبة الناس فلا حاجة الى الخلد اخذه
 وما روى فلنا انهم كانوا يؤذون النيايس منه وذلك مما سبق قاله يقطع
 سارق ربع دينار خالصا ثلاثه دراهم تقرب خالصه وعندنا لا يقطع فما
 دور عشرين دراهم بقره ولا يقرب بالذهب عند ما يقرب فلما حليا له ان
 صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في ربع دينار وروى في بلان دراهم وهو

الكثير جاز الخلد

ادري

فقد رعا قلنا لما روى عن عبد الله بن عمر والعاصم بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان لا يقطع الا في عرج المحرم وهو عرسه بدمهم وروى انه لم يقطع يده على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في عشرين دراهم وما روى من يسيو في عا
 رونا قال قطع الطريق يتحقق بالنهار في المصير والسيارة وعندنا لا يتحقق
 والواجب به التعزير في حد قطع الطريق له انه وجد جميعه كما يوجد في المقار
 لنا ان قطع الطريق ما يقطع به الطريق ود الا بوجده الامصار والمقري لان اهلها
 لا يجوز ذلك قال السارق من بيت زوجته وذوي الارحام المحارم يقطع وعندها
 لا يقطع له انه وجد بيرة مال الغير من جوف كابل لنا ان يقطعهم في الخطة وبنا بيرة
 وكان الاذن بالدخول في بيته قائما فاشبهه السرقة من الجاني والمخاطم قال
 القطع مع الضمان مجتمعا في السرقة واحدة وعندنا لا يجتمعان له انه وجد
 انفاق مال يلو كماله للغير بغير اذنه فمضمون كماله كماله لنا ما روى عبد الرحمن
 بن عوف روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا غرم على السارق
 بعد ما قطعت يده ولا مال عند السرقة خرج ان يكون مستقرا بشرعا
 وصار بمنزلة الميتة والدم لانه لو لم يزل كذلك لما وجب القطع لانه يمكن
 فيه شهادة الاباحه في حق السارق والحد وتبذره بالشبهات واخذ ما
 هذا احواله الواجب القطع لما عرفت قال السارق اذا قتل المصروع بعد التقا
 قل القطع يقطع يده وعندنا لا يقطع له ان بالهبة لم يشر انه لم يشر في ذلك
 الذي لنا ان قتل المصروع قبل تمام الحجة لان الهبة ببار الحدود وتضمن حجة

البه

المشهور

من

السارق

عندنا استيفاء لها جعلت حجة للضرورة ولا ضرورة الى جعلها حجة قبل
 لراستيفاء المستوفى هو الامام وعكسه الاستيفاء لجعلها حجة قبل الاستيفاء
 بخلاف سائر الحقوق لان المستوفى غيره فصارت كما لو ملكه قبل الفصل
 لعرفه في المختلف واك السارق يوقى على اطرافه لاراد به بالسير
 في اربع مرات وعندنا اذا سرق منه يقطع يده المعنى واذا سرق ثانيا
 يقطع برصه اليسرى ثم لا يقطع بعد ذلك له قوله عليه السلام سرق فاقطعوه
 وارعا فاقطعوه وارعا فاقطعوه وارعا فاقطعوه ^{فانه لا يترك}
 الموجه في تكرار الموجه لنا ما روى عن علي بن مهزيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في السارق
 يقطع يده المعنى فان عا فاقطع يده اليسرى فان عا استودعته السجن
 لا يستحق اطلاق الا في كل واحد من رجل اعشى عليها ولا الوطع في المع
 الثالثة اطلاق النفس وجه لا ينفك من صفة البطش اطلاقه غير
 مشروط بحد المال لانه لا يخل بالجزا وفيه شبهة القتل وقد عرفت تمامه
 في المختلف وما روى في الجول على السبابة لانه قال في المجلد الخامس
 فان عا فاقطع يده والقتل لا يشر بحد المال اذا سرق عا فاقطع
 فيه ثم روى العون في سرقة ثانيا يقطع قفا ساعده وعندنا لا يقطع
 استخسانا له انه سرق نصا ما حذر اصابه كما لو سرقه غيره اذ هو
 غيره لنا ان القطع اوجب سقوط حصته هذا المال في حقه والقطع
 قائم فكان منه سقوط العصمة قائما بخلاف ما اذا سرق غيره لان

ايح حركات

لانه لا يشهد في حقه ولا في حق غيره
 اذا سرق من غيره

تدلل الملك فوجب تدلل العيصه على ما اذا اجبر في غيره فانه لا يجرى
معه فالا يظهر البرهه خصوصه المودع ومن عثر جاله الا في حق القطع
ولا في حوالا خروجه من يد الله عليه خلافه فوجه لخرق قد يرد بوجه
له انه ثابت على الملك الحفظ لا خلاف وجه آخر وقد جري بانه له الله
ثابت المالكه الحفظ لا في غيره ولهذا لا جعل حصبا اذا اذعاه خيرة لنا انه
حجم في اعاده يده الحفظ على ما يعرف والله يعلم بما هو ابا قال
حرفا القول علما شاملا من الله تعالى سرقوا ثلثه دراهم فقطعوا به وعندنا
ما لم يبلغ بصيرته كل واحد منهم عشرة دراهم لا يقطع له ان يلازم دراهم بغير
كامل لما بين السافق وهو لا حاجة يبرقوا ايضا فقتلنا ولم نصر لنا ان
النصاف عشره لما يبرق كل واحد منهم سادقا مادور النصاف فلا يقطع
قال السابوق اقطع يده وقد ايمتلك المال ان كان عكده فتمت لها الحمار
يقصر لقدرته عليه وان لم يملك لا يقصر له ولا يبرق لغيره عنه وينتادون
الشافق رحمه الله خلافه وجه آخر وما قاله مالك رحمه الله بعيد لانه ان
وجد سبب الضمان يقصر عن تدبير الجري وينظر الى منسوخه والله لم يجب اصلا قال
اذا دخل دار لبراته ومالك لا يسكنها فبيرو منه قطع وعندنا لا يقطع له
انه لا تاويله مثل هذا الموضع خلافه يقول يسكن بها الناس كل واحد
حتمها ولا يله الا انتفاع حال صاحبه عاده فكان لا يخذ ثابعا عاده
قال لا يلام في قطاع الطريق بالخيار من القتل والصلح قطع لا يبرق

على حمار

لا يبرق

ولا رجل اخر خلافه الثاني وعندنا كل عقوقه محصنه بحاله ان اخذ المال لم
يقتل بقطع يده ورجله لا غير وان قتل ولم ياتخذ المال بغيره لا غير وان قتل واخذ
المالك عند له حصه من الله عليه خيرة الامام ان ساكني بالصلح وان شاع قطع يده
و رجله خلافه قال وعندنا بغيره لا غير لما يبرق وان حرق و قطع الطريق لم
يأخذ المال ولم يقتل بحبس ويعوز وهو المراد الثاني له ان هذه الاشياء
تيسر بعضها على البعض كليه او قصدا لكفاره اليمن لنا ان الصوامع رموان
الله عليهم لهم خبر الثاني على هذا الوجه فحمل عليه والله يعلم في كل
السيار
قال قوله حصه على خلاف قول صاحبه رحمه الله قال العبد المملوك
للمسلم اذا اتى الى دار الحرب فاحده الكفار لم يملكوه وعندنا يملكوه لهما ان
اسلا الكفار على مال المليم ودار الحرب مست للملك عندنا ودد وجد
فصار كدراة فقلت له ان العبد كما ان يصلح من دار الاسلام فظهر يده على
نفسه لروايل الماع قال الطهور وهو يد المالك فمنع ايمتلا الغيم عليه بخلاف
الرواية لانه لا بد لها و يعرف الحرف ان في حاله حري في دار
الحرب ثم ظهر المملوك على الدار وهو هناك جمع ماله الذي يدره له وكوي
ما كان يدر مودعه المليم او الدار او اذا كان يدر مودعه الحرب
او غصبه منه بعد الاسلام مسلم او ذمي فهو له المليم قال وعندنا هو له
انها لهما ان يد المودع الحرب يدره بمعنى بالنصب لا يبرق مملكه فلا يبرق

عصيته وصار كالموذج الذي له أن يد الحرف غير محرره وعاصمه والقاصه
 لا يجره المال لما لكم فصار كمال ضائع فملكه نالا يستعمله والله الذي دام
 يود الجريم منير لا يطالب بها مضى وقال رحمها الله يطالب بها الها حقوق
 واجبه في الذمه ولا يسقط ما لتأخر ما يساع على سائر الاور له ان
 الحريم عقوبه الكفر فاذا اجتمعت تكفي بالواحد كالحج ورجول الغرض
 هو الصغار ودفع الشر وهذا حصل بالواحد في قال حرف خل
 داونا لغيره امان فاحذر مسلم فهو في المسلمين وقال رحمها الله محبس هو
 للاخذ لهما الله هو لراخذ فكان له كالركاز له أنه دخل كما دخل دارنا
 وقع في ايدي المسلمين فكان فينا لهم وعلى هذا الواسم هناك اخذ مسلم
 فهو عنده لأنه وقع في ارضهم قبل الاسلام وعندهما هو جرد لا يعلم
 قبل الاشر قاله اذ اجري بين المسلمين المستان في دار الحرب بين مسلم
 اسلم هناك مع درهم بدره من اذوا الخاوي في دار الحرب المستان
 واحد جيل له ذلك وقال رحمها الله لا يخل لها ان روا او تجار او بيع البرم
 بالدرهم بين المسلمين حرام له ان حال الذي اسلم ثم لا عصمه له عندنا
 فصار كمال الحرف وقال الحرفي محمد اذنه لرضاه للمسلم المستان في ذلك
 هكذا قال المرتدا اذا مات او حصل او مضى لم يبق له دار الحرب وكن
 مالا اكتسبه قبل الودعه فهو لورثته المسلمين بوط الكيسه بعد الودعه فهو في
 بوضع في بيت المال وقال رحمها الله كلاهما لورثته المسلمين لهما ان ملكه
 صحيح

ولا خمس

المستأذون

الدرهم

انما في كسب الاسلام فظاهر وكذا كسب الرده لان عهوده نافذه
 عند ما كان له ان عقود المبردين موقوفه ليرد حاله فلم يكن
 ملكا صحيحا وكان كحرف في قهورة في ارضنا قال اذا ارتد اهل المص
 وغلبوا عليه وهو متصل بدار الحرب ولم يتفرقه مسلم ولا دعي امنا بالاما
 لراول واطهر واقفه احكام الكفر صادقة ارا الحرب فان عدم سعي هذه الشروط
 الدلائل لم يصح ارا الحرب وقال رحمها الله اذا غلب اهل الشرك واطهر
 احكامهم صادرة ارا الحرب لا يشترط الاتصال وزوال لراول لراول لهما
 ارا لراول مسلم فاطهر فقه احكام المسلمين من غير شرط آخر فصار ارا الحرب
 ما ظهر فقه احكام اهل الحرب ايضا له ان هذا الموضع كان ارا لراول
 لوجود هذه الامور الثلاثة فلا يصير ارا الحرب ما دام فيه شيء منها بخلاف
 دار الاسلام لانا دحنا اعلام اعلام الاسلام واحكامهم اعلام الاسلام
 اما هاهنا فبخلافه فانه من قصد حل اتيان العصاة والمبصر نهارا
 فعليه المقصود بالسيف لوجه العصاة وقال ابو نوح وهو محمد بن ابي
 لا عصا من عليه لهما انه قتله دفعا واضطرا اذ اصابه كما لو قصد بالسيف
 او بالعصا ليلاد في المفار لئلا ادنوا راله انه قتله عمدا وهو غير
 مضطرفه لار القتل بالعصا لا يتقيل والقوى بلحقه غالبا بخلافه
 السيف لانه لا يثبت حلال الليل والمفاره لانه لا يلحقه القوى
قال ابيير مسلم قبل ابيير اخر مسلم في ارا الحرب عمدا او خطا

ان يفتوا القامنا
 كافتا صار حكمه
 المعصية صار تردد ارا الحرب

خور هاند ادا اسلام و قال محمد رحمه الله له ذلك انه ثبت له لوجه
 شبيهه لا وحده رحمه الله ان الملك لا يتم لراي بعد لاجاز ادا اسلام لا عرف
 قاله ادا وقع الحروب بين المسلمين وهو يعلم انه لو جرد فيها
 اجترق فاكفي نفسه وهو يعلم انه يغرق لم يكنه قال محمد رحمه الله بكم
 و قوله لو فقه رحمه الله مضطرب له ان هذا القائل النقيض في التهلكه باختيار
 لحراي الصبر و الشقيقه كانه يتحمل يا مضطرب ادا وحده رحمه الله انه ابتلى
 من بلتين و مما يشوا في الاضلال في الهلاك و تحتار اياها شا و الصبر
 باختبارهم كالا لقابا قوله و سوف على حراي و لا قول لا في سنده
 ابنه عليهم و قاله الكفار ادا ايسر و احاديه مسلم و اجرو زدها بدارم
 ثم ظهر عليهم المسلمون فوجدت و سهم رجل ادا باعها من اخر ممن معلوم
 و ولدت عند المستري في ماس و في الولد حال المالك القديم له ان ياخذ الولد
 لكل الثمن و في قوله لراول و هو قول محمد رحمه الله باخذ حصته من الثمن و الميسله
 في الجامع الكبير محمد رحمه الله ارض هذا الحكم حتى سري الى الولد صار كانه لا يسر
 و رد عليها فباخذ الباقي حصته و لا في قوله رحمه الله ان جرد لراول فام مقامها
 فصا دكان لراجل فام و فاق بعض اطرافه و ما حد الباقي لكل الثمن فكل هذا
 فاكه ادا احاصر الميسر اهل حصص و لراي اعلى حكم الله حاد ان خيم
 فهم كالا يسر و الفصل و قال محمد رحمه الله لا يجوز له ان حكم الله تعالى مختلف فيه
 بين العلم و لا يعلم نقضا و الى هذا السار الذي صل الله عليه وسلم فانه انما كان
 اذاه

الملة

ابو يوسف

وذكره

ما يشرح

حضرته
اولا

الملك
عنه

و قوله رحمه الله
في قوله لا في سنده
فقال و حملناها لظن
و لوزدنا لطاقته

ادا على حبس باله و ان حاصرت اهل حصن فادرك ان تزلهم حيا
 على حكم الله تعالى و لا تدرى فاك لا تدرى هل تصيبهم حكم الله تعالى و لا تدرى
 اهل الحرب حكم الله تعالى فمعلوم و ما روى كان في اسلام
 ثم نسيخ ذلك و قال لا يجوز الرماية على الخراج الموقوف بتوظيف الامام
 و ان اطلق لراول و لا يجوز له ان يحول له ان يكون القصار عند نقصان الطاقه
 فيكون الرماية عند رماذ تهل في سنده رحمه الله ان عمر عليه السلام لم يرد في خراج سواد
 العراق مع قوله لوزدنا لطاقته و انه لم يعلم جازما قال لا الشافعي رحمه الله
 حرا قال لعل علماء سار رحمه الله في ذلك لانهم القرويه من الرواحين يتباين
 الرادون و عندنا بعض الفرقه و قد جردت كفاف النكاح و انك المورث اذ الحق
 بدار الحرب لا يخلو ذلك كونه حيا لا نورث ماله و لا يورث امواله و اولاده و لا يخل
 ديون الموجهه و لا نصيبه احادته و عندنا يخل بتموته و يثبت هذا الاحكام
 له قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر و لانه حي حقه و لا يرث حرم
 الموت لئلا ارثوا البصحاء و هو ان الله عليه السلام فانه قسيمي اموال المرتدين
 و رثته و لا يرث القاصي متى فاض و لا يورثه ادا الحرب صار كالميت لانه لا يورث
 ظاهر او يورث بغير ماله لورثته المسلمين لراي ارضنا كبره الله وجهه
 قتل مرتدا و قسيمي ميراثه بن و رثته المسلمين فاما الحديث الذي رواه قلنا
 في نون الميسر المسلم الا ان الكافر ادا جعلنا رده كونه قاتك الحربي ادا
 اسلم في دار الحرب لم يبق لنا فصله بغير عمد ادا خطا بماله و غير ما لا يج

خرج

فاذا
 الكفارة في الخطأ أنه وجد العاصم وهو لا سلام لقوله صلى الله عليه وسلم
 قالوها عجزاً مني ما هم واما الوهم لنا قوله تعالى في قتل مؤمنين خطا فمرو
 دقة مؤمنين الى قوله فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فمروهم بدينهم
 ادبر الهم والكفارة بقتل المؤمن المظلم والكفارة بقتل المؤمن بقتل مؤمن
 من قوم عدو لنا وهذا من قوم عدو لنا وقد عرفنا الخرافة واما
 الحديث والمواد منه العجبة المؤتممة بدليل ما ذكرنا قاله المسلم اذا دني
 في دار الحرب تحت علمه الجدة وعمرنا لا يجب له أنه وجد الربا في الجدة
 بالبصر لنا ان الوجوب لا يمتنعاً وليس ثمه ايجد استوى ولا اولاً له
 لا ما يمتنع في ملك الدار ليقيم ولذا خرج من حيث له الولاية لا نعم لانه حين وجد
 لم يقع موجبا فاك القاري اذ احاد في الزور فادسا ثم نفق فرسبه
 وقاتل رجلا يستحق سهم الرجل وعندنا يستحق سهم الفرسان له ان
 سبب الاستحقاق هو القتال ولا يستلزم جد وجد وهو راجل
 فليس سهم الرجل كما اداباه فرسه وقاتل رجلا لنا ان سبب
 الاستحقاق جد وهو فارس لان الحكم غير متعلق بقتل القتال لانه
 يتقدر الوقوف عليه فمعلوم وللمدح جازية البرص على قصد القتال
 لعل طاهر على القتال فمعلوم الحكم به وقد عرفنا الخرافة كما اف
 ما فرسه لانه يفتقر الى غرض التجارة لا القتال فادسا قاله الغمام
 على كذا يستلزم دار الحرب وعمرنا لا يملكه ما لم يجر زبوا لا يملكه ويقتل

229 عليه مسائل منها ان قسمه الغنائم في دار الحرب يحوز عنه وعندنا لا يحوز
 ومنها انه لو حقه المرد في دار الحرب لا يشاركهم عنده وعندنا
 يشاركهم ومنها انه لو مات واحد من الغنائم في دار الحرب تورث نصيبه
 كما لو مات بعد الاجازة في دار الاسلام وعندنا لا تورث ومنها ان واحدا
 منهم لو وطئ حارة من الغنم فولدت ولدا او ادعاء بطلب نصيبه عنه ونصير
 الحارة لم يولد له عنده وعندنا لا يثبت ويحب الفقر ولا يحوز الجدة لوجود
 سبب الملك ونقسم الجارية والولد والعقرب من الغنائم له ما روى ان النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قسم غنائم خيبر فخير وغنائم اوطاس ووطاس وغنائم بني المصطلق
 في ديارهم ولو لم يثبت الملك لما قسم ولا سبب الملك جد وجد وهو القهر
 ولنا يستلزم لنا ان سبب الملك هو الاستيلاء التام ولم يوجد ونفق
 لا استيلاء التام القدرة على الانتفاع منه والاحمال والادخار الى زوال الثاني
 لتمكن به من دفع الحاجة اليه لملكه والدليل على ان هذا شرط ان لا يملك في
 الاموال انما هو لرايحه وهذا قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر
 وجد ما ذكرنا وهاهنا لم يوجد الكفار يتمكنون من الاستيلاء وقد
 عرفنا اما الاحداث فلما قسم بعد ما صارت هذه المواضع دار الاسلام
 قال الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واجروها بدارهم لم
 يملكوها وعندنا يملكوها له حديث غضبنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الكفار يبايعونها مع المسلمين وفيهم امراء فانتهت الفرصة في كتبها

ورجعت ونذرت ان تحوها ان سلمت من الكفار فلما بلغ رسول الله علم السلام
 وقبضه العقبه قال لا نذرفها الا عليك ابن ادم ولو ملك الكفار ملكك هي منهم
 منهم ولانه مال معصوم حق المسلم ولا عليك الا بالاستيلاء كرقبه المسلم لنا
 ان استيلا الكفار على مال المسلم بعد لاجرا ذوار الحرب استيلا على ما كان
 باباحه اصلته لا اصيل ولا مال الا باجبه وانما نلت العقبه حق المسلم
 لتكنه لا انتفاع به دار الحرب ولا استيلاء على المباح بسبب الملك كالصيد
 وغيره وحديثه عصبنا بوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم لم يجرروها دار الحرب
 والملك موقوف عليه قال المتلخص اخذ ما لا من اهل الحرب فعنده الحرب عندنا
 لا الخبيث له انه غنيمه فنجس ما لو دخل ما دار الامم في يوم لهم منعه لنا ان
 الغنيمه ما ملك بالجهاد والعهود هذا ليس كذلك كان اكتسابا بالمال
 كالاخطا وغيره فالبه اد اوضع الجزية على اهل الذمه لا يؤخذ
 للمال حتى يتم الحول وعندنا جنت للمال تؤخذ ثم يجر حتى يتم الحول له
 ان الحق ما يشترط فيه الحول للتيسير كالزكوة لما ادركه تعالى حتى يعطوا
 الجزية يروم ضاعرون عن اشتراط الحول هذا الجواب الزكوة لانها
 عبادة فزاع فيها التيسير وهذه عقوبة فاك الجزية الواجب
 لا يشترط بالموت ولا اسلام حتى تؤخذ وتكونه وبعد اسلامه وعندنا
 تسقط له ان هذا ان كسب الرزق لا يسقط بالموت ولا اسلام لنا
 ان ما دوى ان ختمنا طوبى الجزية على عهد عمر رضي الله عنه فاسلم فيقول

وعرفنا ان الملك
 من نفعه
 ولنا

انك اسلمت فتعوز افعال عمر رضي الله عنه ان في الاسلام لم يتعوز او لقط
 عنه الجزية ولا الجزية وحيث اعانه للمسلمين على الجهاد ودفع الشر عنهم
 بدلا عن الجهاد بالنفس وبالا سلام قد رجع الجهاد بالنفس بعد الموت
 استعفى عن دفع الجزية فلك الجزية دينا او اتي عسر درهما على كل
 راس من غير معاوذه وعندنا على التقادير على الفقير القليل انما عسر
 درهما وعلى الوريث اربعة وعشرون وعلى الكامل الف دينار وادعوا له قوله
 صلى الله عليه وسلم لمعاد رجل من بني عبد المطلب كل عالم وحالمه دينارا
 او عذته معا فلو ان عمر رضي الله عنه امر عماره ان يأخذوا الكذا وعمل به
 الصحابة رضي الله عنهم لم يجدوا دوى كان يطون الضلوع بالجزية لواتوا
 انه فاك حالمه ولا جزية على النسا قاله قوم من الترك والهند والبولس
 طلبوا عهد الزم وقيلوا الجزية لم يجز احابهم فاك ذلك وعندهنا يجوز له ان الله
 تعالى جود ذلك من اهل الكتاب لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا
 الجزية يروم اجمعنا ان المجوس فجابور الحول وان لم يكن لهم كتاب فان
 منع يتعلق بقول النبي صلى الله عليه وسلم في مجوسهم يستواهم بدينه اهل
 الكتاب وما نقل عن علي رضي الله عنه انهم كتابا لكنه دفع وليس ثباته وهو
 مخالف لقوله تعالى ان تقولوا انما اتوا الكتاب على طاعتهم فقلنا وكم نقل
 على بلاط طوائف ولين ثبت والمرفوع كان لم يكن قاله الحزبي او الموتد
 او الزمى او عليه العضاير اذ التي الى الجزية لا يحرم قتله بل يؤخذ ويقتل
 الجزية

صاغره لنا
 اننا
 اي اسلكوا منها لك

الحزبي او المريد او الزم
 علمه العظام

وعندنا لا تقدر ولا يطلع ولا تسقى حتى يخرج فنقتل له قوله عليه السلام
 بالحرم لا يعيد عاصيا ولا قاتلا بل ولا هذا البطا حيا للبر حقا
 للحرم والله لا يجوز لنا قوله تعالى ولا تعالوا لهم عند المسجد الحرام فكل عند
 للحضرة وهو له تعالى وحده كان امنا وقوله صلى الله عليه وسلم في يوم
 لا تسبكم فها دم وما روى فلنا معناه انه لا يسقط هذا اقا حرا وليس
 باسقاط فالك المقتل اذا ختل جميع احواله في ولا نورث منه ومن
 علما لنا اخلاقي وكسب الاسلام والبر والحق من الجانبين وقد ثبت
 في اول الباب فاك اصاب اهل العدل كجراح اهل البى لا يجوز
 استعملها في قتالهم وعندنا لهم ذلك فاذا اوعوا من القتال بدوها عليهم
 له ان يستعمل مال الجير بغير اذنه ولا يجوز لنا ما روى ان عليا رضوانه
 عنه فعل ذلك باموال اهل الجمل واهل جصقين ردها عليهم بعد
 تبذير شملهم ولا الحاجة حيث الله يدفع الشئ فذكر فاك الباى
 اذا قل صلى الله عليه وسلم وعندنا لا صلى الله عليه وسلم لنا انه نقص حق
 المسلمين فلا يبيح مسيحتا هذه الكرامة قاله اليهودى اخ انتصرا
 البصرى اذ ظنوا انهم يفتحون على العود الى دينهم فان لم يفعل قتلى
 وعندنا لا يجوز ولا يقتل له انه ان لا يبدل دينه لا ربه حلال فتعده
 وهو اذى الساقى من الله لا يرف بعضه ولا يجوز المناجحة بينهم
 وحكم البردة وتبدل لما ذكرنا لانا ان الكبر كله مله واجبه لان الكل

حتى يقاتلوه

وسلامهم

اصحابه

متفقون على الكفر بالله تعالى وانكار حقيقته لا سلام فجمعون ولا خروفي
 النار فلا يابون وتبدل احدهما بالآخر قاله الصبي العاقل اذا اسلم لا يصح
 ولا تترك علمه لرا حكام وعندنا يصح له انه مؤمن عليه وباب الاسلام حتى
 الحكم باسئل الله تعالى لا يور وهذا دليل على انه ليس باهل بيته ولا عقله نقص
 ولا يفتي للاسلاف الذي مراد من الاسيا معرفة لنا حديث على رضي الله عنه انه اسلم
 في حاي صغيره ولا الاسلام وخذ حقيقه لوجهه ذكبه وهو الاقرار ولا عقرا فينت
 عليه احكامه كالبائع وتامة حروف وتوضيحه قال القائل يستحق سلب المقتول
 وعندنا لا يستحق الا بتفصيل الامام له قوله عليه السلام والصلوة والسلام من قبل قتله
 سلمته وروى ان باقتناه روى عنه قتله بغير نصيبا واخذ اسلامه ليا ان هذا
 مال اخوة بقوة الكل كالحار غنمه للكل واما الحديث فلنا كان كالتفصيل من النبي
 صلى الله عليه وسلم وانوفاه روى عنه اخذ بتفصيله قاله بحور الامام اسفل احدا
 سابعه لاجابه وعندنا لا يجوز له ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل
 في اشد اسير العزى اى كان في الاسرا اخذ ساءله روى عنه البرع
 في الرجوع اليه في النفل بعد الرجوع سفل بعد الاصابه لنا ان هذا حق
 الكل فلا يجوز حبس البصير واما الحديث فلما المراد منه التفصيل فيما
 يصيبه وهو جرح الجرح الفراه حاك يرضع العبد وكفه من الحبس وعندنا
 من بعده لا يمايز له ان ما ورا الخبيص صار للغايب فلا يجوز مزاجهم لنا انه
 اسحق الرضى لسبب القتال وهو حمله القاتلين وصار كاليسهام المعلوم

الذي اذ اسفل العزى
 والوجه طاله الرجوع الى
 في الرجوع اليه في النفل
 ساءله روى عنه
 من بعده لا يمايز له
 ان ما ورا الخبيص
 صار للغايب فلا
 يجوز مزاجهم لنا
 انه اسحق الرضى
 لسبب القتال وهو
 حمله القاتلين
 وصار كاليسهام
 المعلوم

لولا انه انقص منها ماله اذا اسمرنا كما فرأوا طلبوا انفاذاته منا
 بالمال جاز وعديا لا يجوز الا الجاحية له قوله تعالى **فاحصا بعدا** واحصا
 ولا يجوز المقاداة بغير علم فكذلك المال لما قوله تعالى **ما كان لبي ان**
 يكون له ايسرى من نجره لما هو يرد ويرى هو النساء والله يريد لراخيه
 وهذا احاديثي التي لا تقبل وجه الفقه فيه وهو ايراد عن من الدنيا
 ولا فيه تقوية اهل الحرب ولا يجوز كبره اسلحتهم بل فوق ذلك ما لا يلزم
 فذلك في حال قيام اهل الحرب قال الله تعالى **حي تصح الحرف** اذ ارادها
 واما المقاداة بغير علم انا يجوز ضرورة تخليص المسلم والى اهل الحرب
 اذا اذاد غونا وشرطوا ان يرد عليهم الله حيا تاميلا حازوا في الوفاء
 وعديا لا يجوز هذا الشرط فلا يحل الوفاء له ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع
 اهل مكة ان لا تعالهم عشرين نبي وادع عليهم حيا تاميلا لما قوله تعالى
 فلا ترجعوهن الى الكفار وكان سوطا فحالف الكتاب وما روى مسيوح بما
 روي ما كان اذ اقبل لرام الله فهاهم اراهم ان يحرم عليهم ويتركها في
 ايديهم على ملكهم لا يجوز وعندنا يجوز له انما صارفت للفاخر ولا يجوز
 اعطاؤها اهل البلد لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله كذا ما اهل مكة
 وقد فتحها فهاهم والساني يقول ان مكة ففتحت ضلما فلم يضر للتعاين
 دل عليه انه لم يرد به ثم رواه قائلوا بالبراهيل عليه قوله تعالى **للدخل**
 المسجد الحرام ان ساء الله آمن من بلنا انا نقول انها ففتحت عتوة وقهرا

في قوله تعالى
 فاحصا بعدا
 ما كان لبي ان
 يكون له ايسرى
 من نجره لما هو
 يرد ويرى هو
 النساء والله
 يريد لراخيه

بل لولا انه انقص منها ماله اذا اسمرنا كما فرأوا طلبوا انفاذاته منا
 عليهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم **من دخل دار ابي سفيان فهو آمن** ومن تعلق بابها
 الكعبة فهو آمن ومن روى انه دخلها وعليه راسه يفتقر وهذا ادخل المعانين
 الا ان اهل مكة قتلوا رعايا بعد ذلك وانهم قتلوا وولاه بيعا ليدخل المسجد الحرام
 كان قبل فتح مكة من حجة القضاة دليل قوله تعالى **مخلفين** منكم ومخلفين قالهم
 دراهم الرسول في الخيعة وعندنا يساقط له طاهر قوله تعالى **والذي القوي**
 واللام للاستحقاق لنا ان الخيعة حواشي قوله صلى الله عليه وسلم **الخيعة** تعالى
 واربعه اخماسه لكم فلا يستحقه الا الفقير كالزكوة وعديا لا يستحق لعله
 القزاة وانما يستحق لعله الفقير دل عليه الخلفاء الراشدون فقتلوا الخيعة على ثلثه
 اسمهم للفتاوى والمسالكين ومن السبيل واما لولاه فلنا محمل ان البراءة منه قوت
 القزاة وخيل ان المواجه منه قوت النصرة وهي الملازمة التي هي بسبب الفقر
 على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث **انهم لن يروا راعيها كرى** ويشك
 بنوا صابغة وقد عرف تمامه في طريقه الخلاف قال **الموترة** يقتل وعديا
 لا يقتل له قوله صلى الله عليه وسلم **من ترك دينه فقتلوه** لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه نهى عن قتل النساء ولم يفتصل وعمر بن الخطاب رضي الله عنه انه **قال لا تقتل الموترة**
 ولا ركن المرام لا يساوي كحر البهل في كونهم رعايا ونقصنا الى الحرب
 فلا يساونه في استحقاق القتل لما عرفنا الحديث **شمول** على الرضا بدليل
 ما ذكرنا والله اعلم في جوابنا ما ذكره على خلاف قول علماءنا رحمهم الله

اذ اعدوا احوال كل ما استولى عليه المسلمون من احوال الكفار جاز الحرب
 عقر الدواب وترك ما تلف سائر الاموال للانبياء عليهم فيفسدوا
 بها وعبدانهم ويحرقوا بالنار بعد ذلك ولا تحرق قبل ذلك لقوله عليه السلام
 لا يغزو بالسار الا ذنبا ولا بها لولم تحرق يتفوق بها في الاكل لا يتم تناول
 الميثاق والله اعلم **كتاب الاسيخان**
 باقوله عليه السلام على خلاف قول غيره واقول في تفسيره الله قال ختب
 الرجل من امرائه الى اخر ما يحل له اذ اراد وقال محمد بن عبد الله ختب شعار الام
 وهو الفرج له انه زوى من ذلك في الخبر لان المحرم هو اللوث والوث
 وما ذكرنا الا في حقه الله طاهر قوله تعالى فاعزلوا النساء المحضات ولا
 توردوهن فهذا منع مقارنته كل بديها الا ما رواه الرازي حصر بالحيث وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين حاضت قومي واترك
 وعزوي الى مصححك في السابح احلا تحت قصبة الدليل وما روي فلنا
 تحت لاراد شعار الدم لاراد الدم قد تغدى الله واجب
 ما قاله السامعي حلا في القول علما لنا نعم الله في قاله شهادة الواحد
 على ربه اله الا انه رخصان يقبوله وان لم يكن بالساجدة وعندنا اذا
 كانت الساجدة صحيحة لا يصل شهادة جماعة تعلم انهم لم تتوافقوا على الكون
 له ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل شهادة الاموي على رؤس الهال في
 وليس فيه ان السما كانت متقية لنا ان هذا امر طاهر نعم فيه البلوى

233 نكفي فيه خبر الواحد كما خا بالواحد عرقه واقعه يعرفه اذ يوم
 الجمعة في الجامع في كتاب **التحريم**
 باقوله عليه السلام على خلاف قول صاحبه نعم الله في قاله اذا اشتهت عليه العيلة
 نصلي الى جهة بعد تحوي طهر في الصلوة انه اصاح عصى فيها وعندهما يستأنف
 له انه لو قطع بساكنها الى عن هذه الجهة فلا يقعد لهما ان حال بعد العلم اذ
 من حاله صل العلم وبنو الهوى على الصيفة لا يجوز كما في القاري بآي والقام
 بالموافقة الله اعلم في ما قاله السامعي حلا في القول علما لنا نعم الله في
 الدهر اذ اذقت فيه محاسن لا يجوز نعم وعندهما حوله انه جرح فصار كوجع
 الميت لئلا انه حال منتفع في نفسه لئلا انه جاوره النجاسة فصار نجيبا حان
 يومه وثبت العيب في قاله اذا اخلط الاراد اني في اول طاهر ولا خد
 عمرها فعله التحريم لا يجوز البس وعندهما حوله انه واحد لما حقه فصار
 كالتياب والميساليج في لنا ان العاقل هو النجس الحكم للفاك جعل
 كان الكل نجس خلاف السامعي لا ربه ولا يقوم مقامه في متر العود وما هنا
 البراب يقوم مقامه روح الطهارة **كتاب اللقيط**
 باقوله عليه السلام على خلاف قول صاحبه نعم الله عليهم في قاله اللقيط اذا
 صل غير الامام ان يصاح لانه نافع للمسلمين وليس له ان يقول الام ابطال
 حكمه وليس له ان يستوفي القصاص عنه ولا رجمها الله لم ذلك له انه لا
 تخلوا عن في حرب الابرار واما الامم ان كان عرشه اي حال لئلا ان اشتبه

النجس والطاهر

وعلى رضى الله عنه انه قال في هذا امره لا يتلى فلتصبر حتى
يشتد بوقت او طلاق وعمره رضى الله عنه انه رجح اليمين حوله والله اعلم
كتاب جعل الياقوت ياقوت له يوق على حلا ووقول
صاحبه رحمه الله في راد الاثر اذا ادخله المهر ومالكه مورثه فما قيل
التسليم اليه لا يجب الجعل وكلاهما الله له الجعل لا يوق رضى الله عنه ان
الجعل يجب بالتسليم بدليل انه لو هلك في الميراث التسليم لا يجب الجعل
وعند التسليم هو له اوله في العبد شره لهما انه اسحق الجعل يرد الى
مير ولا يسقط بصدور رثه له كالا جبر الميراث اذا عمل لمورثه ثم مات
المورث قبل تسليمه اليه في **قال** اذا قامت البيعة على عدي بيرة
والمولى عاتق بقطع وعندهما لا يقطع حتى يحضر المولى له ان في
الحدود بمنزلة الحر وله ايقطع باخراره عند عيبه المولى لهما ان البيعة
قامت على المولى لا يتلف ماله وعلى العبد ايضا فيشتد وجوبه لهما
قال يقبل كفاك العاقبة الى العاقبة في العبد وكلاهما الله لا يقبل
له ارفيه ضروره لان الاثر غالب جنهم في لهما انه منقول بصاد كالجوار
والجامع ان الاشارة الله عند الدعوى شرط وما ذكر من الضرورة فلنا لا يمكن
دفعاً فانه لله الحاجة الى الاشارة في الدعوى والله لا يمكن غير احضاره
قال قوله يوق على خلاف قول محمد بن حنبل في حقيقه رحمه الله في اذا رد
ابقا لا يبلو فممنه اربعه رضى الله عنه في رضى الله عنه في رضى الله عنه

يقص من الجعل لهما ان حوله بنت احيا له هو والناس بطوالهم وليس
من البطول المحاب لهما بيرة مالا سادى ذلك لا يوق رضى الله عنه ان هذا يوق
ورده التبرع ولم يوصل ولا يحط بثمان الفيه كصدقه الفطر وما قال
الشافعي خلافه لوقول علما من رضى الله عنه عليهم لهما في **قال** لا يجعل لوارث
لواثر من ماله سفر من غير شرط وهو القياس وعندهما جثا رضى الله عنه في رضى الله عنه
انه عمل لغيره من غير عقد **قال** الصانع رضى الله عنه عليهم لهما في **الحاجة**
ولم ترو غيرهم خلافه ولكن اختلفوا في المقدار فقد روى عن رضى الله عنه في
بنيان لوعشره درهم وقد روى ابن مسعود رضى الله عنه ما روى رضى الله عنه ولان
لولا لم تحت ثوبى الى ضياع اموال الناس لانه لا ترو لغير رضى الله عنه لهما في

هذا هو الجعل
الذي هو الجعل
الذي هو الجعل

كتاب الفصم **قال** في حقيقه على خلاف
قول صاحبه رحمه الله في **قال** ابو حنيفة رضى الله عنه الروايات المتصلة
بالمقصود لا يضمن بالبيع والتسليم وكلاهما الله بصر لهما ان البيع والتسليم
سبب للضمان بدليل انه بصر به الروايات المتصلة وقد وجد له ان
سبب الضمان لم يوجد في الروايات لان سبب الاستحالة المعتبر وهو
اخراج المجل من ان يكون منه فانه في حق المالك الرابطة ما كانت مستفها
به في حق المالك لانها ممنوعة بمنع لراجل فلا يتصور اخراجها من
ان يكون منه فانه في حق المالك لما عرف **قال** رجل فقفا
عينو عند اشارة او قطع يديه او رجليه وارباه المالك اميسال الجنة

ليس له ان يضمن الجاني شيئا وملا رحمة الله له ان يضمنه بقصان العبيد وغيره
 لهما الله جناح على مال وكان المالك بالخيار ان يضمنه قدر النقصان
 وامسك لراجل وان شئ سلم الكل وصحته فمعه اكل كما في تحرير التوبة له
 ان هذا اصناف كل البدل لانه مبدل فاذا اخذ يرد الجثة عن يده
 كذا يرد في الجمع من البدل والمبدل ملكه **فان** اذا عصب
 ثوبا وصنعه اسود فهو نقصان عنه كغيره من الثوب وعنده ما رآه كالجرح
 وهذا اختلاف عصر و زمان لا اختلاف جهة و نوهان فان الناس لا يلبسون
 الثياب السوداء في رمتهم ويلبسون من رمتها **فان** اذا عصب ثيابا
 ذهبيا او فضة فصاحه شئ اخر لم ينقطع جرم المالك وملا رحمة الله به يقطع
 لهما ان الترك لراجل هذه الصياغة ملكه لانه حائل بصنعه وهذا
 حال منقوم مرغوب منه لانه منفع به والا جلي ملك المخصوص منه ولا
 يمكن مراعاتها فيجب قطع اجدها بالآخر و قطع جرم المالك الى الضمان اولى
 لانه اقل ضررا و صار كماله عصب جرحا فانه يفيضا و يسكنه الى الجرح
 بصنعه الجرح وهو غير مفهوم **فان** مال البرود والهدا لو عصب جليتا
 فليسه ما خذه المالك ليس له ان يضمنه لبقوت الجرح و جرم المالك
 متقوم وكان رعايته اولى **فان** اذا عصب جلد ميتة فذبحه
 بماله فمعه المالك بالخيار ان يضمنه وضمنه ما راد الرباع فمعه وان شئ
 تركه وصنعه فمعه جلد طاهر غير مبدوع وللقاصب جرحه لا يستيف
 الا راك

236 حقه فان ملك بعد حنسه مطبق فمعه الربان فان اسهلكه لا يضمن
 الجلد للمالك وملا رحمة الله به ان يضمنه لهما ان يضمنه فمعه كذا يرد
 مالا قيمه له انه محبوس عنده ببدل مستحقه على صاحبه فكلون مضمونه
 لا يضمنه كالمبيع و بد الباع **فان** المخصوصه اذا زنت عند القاصب
 جلد ودها على المالك فولد عنه مائة و ناسها بصر القاصب فمعه
 نعم عليه وملا رحمة الله به ان يضمنه سائلها انها تعيبت و بد القاصب الجرح
 فلما ردها وولد رال العيب فوال الصهارم النفايس جرحه و بد المالك
 ولا يضمن به القاصب له انها هلكت عند المالك بسبب و صمان القاصب
 لان النفاس ابر الولاية والولاية ابر العلوي و صار كماله جرحه و بد
 رجاها و دفعها الى المولى بالخيار و الله اعلم **فان** جرحه على خلا و صاحبه
 رجاها عليهم كغيره **فان** خمد رجاها الله البرود والعقار ضمنان بالقص
 و قال ابو حنيفة و ابو يوسف رجاها الله لا يضمنان له ان القصب اثبات اليد
 على مال الغير على وجه نزل يد المالك و موكب الضمان و المنقول و موجد
 هاهنا لهما ان يبيع الضمان اخراج العبر من ان يكون مسفعا في جرح
 فالكه و ذلك بقوت وجب الفرق او ما راد الترتيب و لم يوجد اذاله
 الترتيب هاهنا و الترتيب لا يتصور لما في **فان** خمد رجاها الله الله عبد و بد
 رجل حمار رجل ما و عاه و قال انك عصبتي او قال برفقة مني فاقبني و اليد
 انه و دفعه فلا راعله و امام البيهقي لا تدفع عنه المخصوصه لان جرحه

كان الرضا على
 القاصب بضمته كذا
 هنا

في دعوى الفعل عليه فان قال غصب مني على ما لم اسم فاعله انذره عنه الدعوى
 باقامه البينة على ادعاء الغاصب بالاجماع لانه لم يدع فعله فان قال يروني
 على ما لم اسم فاعله واليهما سجد لك وهو قول محمد وروى عنهما انه وروى في
 لا يزوج وهو قولها انه لم يدع فعله فصار كالأول لهما ان هذا يجوز
 على ان الشاهد يبرع فان اذ البدر سرقه منه لكنها والا ذكرا خفا
 للسيرة حملناه على ذلك احيانا المدعى بحققة لا خفا السيرة لانه منسوب
 اليه فأقول الى حقه على خلاف محمد وأقول لا يزوج محمد الله عليهم
 قال المشتري من العاصب اذا اعتز العبد المشتري يتوقف اذا اجات
 المالك البيع بنقله وقام محمد رحمه الله يتبع تأويله في قوله محمد الله مضطرب
 له قوله صل الله عليه وسلم لا عمن ولا علكم برادى لا في حقه رضي الله ان
 لا اعناق صايف حكام موقوفوا لوجود سبب الملك هو النثر المأذون
 في البيع القضي لولا انه امتنع ثوب الملك وحواسير الاحكام وفعلا
 لضرر المالك ولا ضرر في ثوب الملك بوضع الاعناق فثبت والله اعلم
فأقول لا يزوج على قول محمد وأقول فيه لا في حقيقته لانه محمد
 اذا انلف المدعى اسم المثل يزوج عن صغار الخمر وهو رواية عن محمد
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله في الخمر وهو رواية عن محمد رحمه الله ان
 سبب الصغار قد وجد لانه بعد اجاته لان حقه عليه يسلم وعنده
 فحسب القمه كالمواثيق لمسلم في الزمى انتدأ لا في يوفى رحمه الله ان هذا

الوجنفة

ما

محمد الدعي

عليه

هذا الاتفاق في لراسد انفق بوجها للحر لا القمه ولا يصح من حلال القمه
 وبعد ذلك بوجده من سبب اخر ولوا يسلم صاحب الحر يرى المتكلم ان
 الحر لا يملك له في حقه فأقول اذا شرب محمد يسلم لا يصح وقال محمد
 رحمه الله يصح له ان يملك ما لم يتفق وادارة الحر يدونه بمكر لا يزوج
 بغير الله انه حر محله لراسد بالمعروف وروى راته فصار ككثير المعان فأقول
 العبد المعصوم اذا التوعد العاصب حره رجل على المالك من غير سبب
 ولومه الجعل لا يرجع له على العاصب وقال محمد رحمه الله يرجع له انه
 صغار لجه سبب وحدث عن العاصب فيرجع عليه كالمذبح لخاصه وحدث
 عن العاصب في يوفى رحمه الله انه عزله ليرجع على العمل وليس ضمان
 والعمل للمالك ولا جرح عليه فأقول اذا غصب دابة انسان ثم اقام
 اليه صاحب الدابة انها نفقت عند العاصب فاقام العاصب اليه
 انه روجها عليه فقال له لراسد الى يسلم صاحب الدابة اولى فقال محمد رحمه الله
 يسلم العاصب اولى له لوجود الضمان بالعصب ثابت طاهر او كان
 يسلم العاصب فزيلة لهذا الطاهر وكان اولى لا في يوفى رحمه الله عليه
 ارجاعا للاحلاف في الضمان ونفيه وبنسبة المالك فثبتته وكان اولى ولما
 عمل بها جمعا فيجعل كانه ردم عصبه هلك عنده فقام بدمه كل واحد
 من اصحابنا السلام رحمه الله عليهم اجمعين فأقول ابو حنيفة رضي الله عنه
 اذا غصب مثليا فملك عنده ثم انفق جنيته عن يدي الناس فخاصمه

المالك بعد بدو فعله بجمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله بجمته يوم
 الغصب وقال محمد رحمه الله يوم لم يقطع له ان حرم انما ينقل الى
 القمه يوم لم يقطع حصار لئلا يلاش له في لا يوفى له يوم ان
 سبب وجوب القمه الغصب فيعتبر يوم يوم الغصب لا في حصره رحمه الله
 ان بعد لا يقطع عود الجنيش على ولا يقطع حصر الجنيش الى القمه
 الا باقضا فيعتبر يوم الغضا والله اعلم بما قاله رحمه الله قاله
 اصحابنا رحمه الله قال رحمه الله نقصان الولاده لا ينجر بالولد وان كان
 له وما يقم نقصان وعدهما متى اذ كان وفا يقم النقصان صوره الميلا
 اذا عصب حاربه فمهما الف درهم فولد في بوه وصار قيمتها تسع مائة وقم
 الولد مائة درهم ها على المالك لا يجب عليه الصار نقصان الجاربه عندنا خلافا
 له ان النقصان حصل في صان الغاصب لو انجر انما ينجر بالولد والولد
 ملك المالك وملكه لا يجر ملكه وصار كالمو حاق الحاربه بالولاده فم
 الولد على قيمه الجاربه او ما في الولد مائة درهم فم الجاربه في لنا ان هذا
 نقصان يعين طريقا لرفع مطلوب عاجه فلا يانل بالنقصان فاصا
 على مبرايحه لراو الوصي مال الصبي وانما قلنا ذلك خوارجهم وذلك لان
 الولد يقع مطلوب عاجه من ملكه لا يها فخصومها في الموانث والولد
 لا يحصل بدور الولاده والولاده لا تعري عن النقصان عاجه وما هذا
 حاله لا بعد ضررا ونقصان عاده ولا يانل بالنقصان مد عرف قما

لا بد من العلم
 بالملك والملك
 بالملك والملك
 بالملك والملك
 بالملك والملك

238 في طوقه الخلاف خلاف عوف لرام لانه لا يلازم الولاده عاده واما اذا
 مات الولد لم يصل البيع الى المالك والله اعلم بما قاله السافق خلافا لقول
 علما ما رحمه الله قال الشافعي رحمه الله زوال الغصب متصله كاست او فصله
 مضموم وعندنا امامه له ان الغصب مست الضمان كما في الاصل ودد وجد
 في الديان لانه اثبات اليد على مال الغير يعبر اذ لم ودد وجد ولا المضمومة
 صفة شرعية لانه فيسرى الى الولد كسائر الاوصاف الشرعية له لئلا ان
 مست الضمان اخراجه العبر من ان يكون منفعابه موجبا لملكه ولم توجد
 ها هنا الوجه احدنا ان الولاده ما كانت منفعابه في حق المالك فلا يتصور
 اخراجها من ان يكون منفعابه في حق المالك والباقي كغيره كذا اثبات اليد
 المانعة والعقل والدرر عنهما وذلك لرا ان اوجد الدليل حوقه كما في لرام
 ولم توجد هنا وعامة عرف وطوقه الخلاف فاك المنافع تضمن بالغصب
 اجرا المثل وعندهنا لا تضمن له انما مال مقوم ولهذا تضمن باليقود الحاربه القفا
 فصار كالعبر لنا ان المنافع الحاربه من يد الغاصب حدثت ملكه لانها
 حدثت بكسبه والمعنى ان مباشره بسبب معيّن حصوله من بوه وهو مست
 للملك كنصيب الشبكه ولما كان لا تضمن بالملك ملكه نفسه لما عرف قال
 عصب حظه فطحنها او زرعا لا ينقطع في المالك عنه وعندنا يقطع حكمه
 ويصير ملكا للغاصب بالنقصان على هذا اذا ادعى ثبته غيره وشواها
 وعلى هذا اذا عصب شاهجه وادخلها في بنيائه وعلى هذا اذا عصب تاله

لا بد من العلم
 بالملك والملك
 بالملك والملك
 بالملك والملك
 بالملك والملك

هما و ابو يوسف رحمه الله تعالى اقبله ان العبد المحجور يضمن بالاولى للمالك والرد
 الى الثاني ان الاول لم يردل و محرم الله بهول الاول محجور مودع و صمانه بعد العتق
 عنده و كذا الثاني لانه لو صمد للمالك يرجع به على الاول لانه يستعمله فيصير ذلك
 يصير المودع قبل العتق وهو لا يقول به و ابو حنيفة رحمه الله يقول الاول
 مودع محجور كما ذكرنا اما الثاني فهو مودع المودع وهو غير صمانه من اقبله
 اذ اهلكه و منه يستلطفه المالك و لم يرض بقضيه فكان ضمانا بفعله وهو
 يواخذ باقواله في الحال ماله ولو اودع الثاني عند الثالث فهلك في يده
 فعلى حنيفة رحمه الله لا ضمان على الاول ما لم يرض لما مودع و يصير الثاني للمالك لانه
 يستعمله كالودع الى الثالث ولا ضمان على الثالث لانه مودع المودع و قد هلك
 في يده و عدلى يوجب رحمه الله ان يضمن ايهما شاق الحال اما الاول او الثاني
 طبقا بما مال الثالث فلا يضمن ماله لغيره اذ له و عند محمد رحمه الله لا ضمان
 على الاول ما لم يرض لما مودع و هو كالحمار ان شاف ضمن الثاني و ان شاف ضمن الثالث
 في الحال يفعلها من غير سلبط المالك فاما ما قاله ربه حله و الفراء لما روى
 قال ربه رحمه الله اذ قال اجنبي للمودع اعندك و دعيه فقال لا ضمير عليه
 و عندنا لا يضمن له انه محمد الوديعه عندنا حتى يصير كالحمار لو كان المالك
 حاضرا او كان لا يستهلك عند غيبته لانا ان محجور الوديعه عندنا
 حتى يرضى تمام الحفظ لانه ربما خاف على الوديعه من حبه و لا يكون سببا
 للضمان بخلاف حال جضه المالك بما قاله الشافعي حله و الفراء و عليا

فصار

بالسفره

ضارحه

المودع اذ ايسر و مال الوديعه يضمن كيف كان و من علم ما خلا من حله
 ذكرناه و قل هذا انه عز عن المال على التلف ان المعاره للهلكه قال عليه السلام
 المسافر و ماله على قلتي اي على تلفه لانه ما دقاه الله لنا حازمي قول الحنفية
 رحمه الله و الحديث كان في اسر الوديعه لم يظهر لراعيه و قال المودع
 اذ اختلف الوديعه في عاد الى الوفا و لا يبرأ عن الضمان و عندنا يبرأ
 عن الضمان لانه صار عاصيا بالخلاف كما لو وجد له لانا ان الضمان
 و حب دفعه للضرر الواقع بالحق ان المالك و قد ارتفع لراعيه و قد عرف
 بما جوابات مالك رحمه الله عليه اذ ايسر الوديعه و لم يبرأ عنها
 اخر للمودع لا يصدق و يصير فان يرق معه مال اخر لا يضمن و هذا لا يصح اصلا
 له انه فتم ما عتبا الظاهر و قول المتهم عن مقبول لنا انه ايسر ادعى
 المرموع عن عهده لراعيه و كان القول قوله كما لو ادعى الرد قال المودع
 اذ ارفع بعض الوديعه و ايسر ماله هلك الثاني ضمن الكل و عندنا لا يضمن الثاني
 له انه صار عاصيا فلا يبقى ايسر لانا انه لم يرض عنه البعدى في الثاني و لا
 يضمن كذا
 العارضا لما قلنا في حقه على خلاف حله
 اذ الاستيعار للرعايه و كتب كتابا يكتب ان اطمعني ارضي كذا او مالا
 كتب له اعارني لها لقطه لرعايه حقيقه له فكان اولى له ان اعاره
 لراعيه فذكر للرعايه و غيرها و كان فيها و لراعيه عام و ان كان محاربا
 معلوم لكل واحد يعرف ان ارض لا يطعم و كان يبلغ في ايامه المراد
 فكان اولى و انه يعلم

باقول أبي يوسف عليه السلام قول صاحبه رحمهم الله
 ادا دوج في ارض القصبه وضم بقصاها طاب الفصل على البدر والموتى وملا
 رجمها الله لا يطب وهو كالبوح في الودعه وقد برز ما به يا ما عالمه رفر
 خلافا لبقول علمائنا رحمهم الله في مال رورهم ادا اعار ارضه للبنا
 او للغرس ويتركه وقتا حتى يخرس ثم اراد ان يشترى ارضه فله ذلك فباعه
 بقطع ثنابه وغرسه ولا يصح ساء وعدنا بضم له فقه ثنابه وغرسه كما ان
 حتى يخرس مع علمه ان له حق الاخذ حتى يشاء بعد رضى بالقطع ولو ظل كلام
 ذلك كان مغتزا لا يبرور ولا يبرع علمه فبصار كغير الوقت لئلا انه وقت له
 وقتا والظاهر هو الوفا ما وعد بعد اعتد على حوله ودث له فاد اخاله
 بعد عجرة فيرجع علمه خلافه عن الوقت في مال اذا استجار وانه
 الى مكان معلوم مجاور بها صمدان عاذا الى المكان يري وعدنا لا يبرر الله ان
 امر حاله عاذا الى الوفاق كما المودع لئلا انه لما انتهى ذلك المكان لم
 من العهد فاذا عاذا الى ذلك المكان لم يوجد البرد الى المال كخلاف المودع
 لا لرا برقه ما في حاله الخلاف لما عرف فاقول الشافعي خلافا لبقول علمائنا
 رحمهم الله في مال ليس للمشتري ان يغير ما عاذا اصلا وعدله ذلك فيما
 لا يحلف لرا سماع به بئاع ابل وهو ان لا عاذا ابا حه المنفعة عند
 ولعدا بئاع بلفظه لرا حه ويصدق وقتا وعدنا بلفظه المنفعة
 لانه وجد حد التملك والحل ما بل للملك وقد عرف في موضعه قال
 الفارسي مضمونه وعدنا هي امانه له حوله علمه الم في حديث درج بن

كتاب
 فصاره

يصحوا ان لا يعل عاذا مضمونه موداة ولا هذا بقول الغر لنفسيه
 وكان سببا للظمان كالعصا لئلا ان الصمان ما جئت بخراج العين ان يكون
 منتفعا به وحق المالك ما شاؤا البدر لما بيعه ولم يوجد لما من وسائل القصب
 وحديث صهوان فلنا الاخذ كان بغير ادنه الحاجم الملمز وانه اعلم في
 كتاب الشريعة في باقول الحنفية على
 حلا وبقول صاحبه رحمهم الله في مال ساء وحده رحمهم الله عليه بشارك شركة
 عاذا اجل احدها د ساعا اخر شركتها وان كان هو العاقد صرح الناجل في بيع
 حق العهد اليه ولو كان اذا كان العاقد شركته ومال كل واحد منها بالصاحم
 اعمل براك فان لم يقل له ذلك لم يجر تاخير في نصيبه ولا في نصيب شركته عند
 بجز في نصيبه لئلا انه تصرف في حقه نصيبه في نصيبه لئلا انه لو جاز كان نصيبه
 البر قبل القبض لانه بغير نصيب احد من اخر في تعجيل المطالب وان كان
 يجوز قال المرتدا اذا شارك الميلم شركة بمقايضة فمضى بوقوفه بلا حاج
 لعدم التساوي فان اسلم نقد وان قتل بطلب اصلا ولا بطلب عاذا
 لئلا ان شركة المقايضة انما بطلت لعدم التساوي والتساوي ليس بشرط
 في العنان فابطلت شركة عاذا لانه ان صل بصره موقوف فاذا قتل بطل
 اصلا كسائر عقود الموقوفه قال احد المتأخرين في اد اثتري
 حاربه لنفسيه ليطاها بغير اد صا حبه فهو بها بالشركة فان كان اونه
 مولى له والنايب يطالب بالتمن ايها شاولا يفنى المشتري بصفه الم لا اخر

وفي نصيبه
 ملكه في نشاطه في نصيبه
 فتملك الناض

صاحبه علمه

وَأَرَادِي مَالِ الشَّرِكَةِ وَلَا رَحْمَةً لَهَا بَرَحَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ بِنَصْفِ الشَّرِكَةِ
أَنَّهُ قَضَى بِنَصْفِ مَالِ الشَّرِكَةِ مَصَادِرَ كَثْرَةِ الطَّعَامِ وَالْكَيْسِ لَهُ أَنْ يَشْرِيَ الْجَارِيَةَ
وَفَعَلَ عَلَى الشَّرِكَةِ لَا لِأَصْلِهِ شَرِكَةُ الْمَفَاوِضِ هَذَا إِلَّا أَنْ يَشْرِيَ الشَّرِكَةَ بِالْأَدْنَى
مَلِكٌ نَصَبَهُ الْجَارِيَةَ وَوَهَبَهُ لَهُ فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ بِحَافِظَةِ
عَلَى قَضِيَةِ الْمَفَاوِضِ حَالَهُ إِذَا كَفَلَ أَحَدُ الْمَتَفَاعِلِ وَضِعَ عَنْ أَنْسَانٍ بِأَمْرٍ وَلَمْ
ذَكَرْ شَرِيكَهُ وَلَا رَحْمَةً لَهَا لَمْ يَلْزَمْ لَهَا أَنْ تَبْرَحَ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ مَوْضِعُ مَوْتِهِ
يَعْبُرُ مِنَ الْبَلَدِ فَلَا يَلْزَمُ صَاحِبُهُ لَهُ أَنْ يَكْفُلَهُ تَبْرَحَ بِهِ لِوَأَيُّهَا الْكَلْبُ يَنْقَلِبُ
خَارِجَةً فِي حَالِهِ الْبَقَاءُ لَمْ يَدْرِي وَنَزَحَ عَلَى الْأَصْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ خَارِجٌ فِي هَذِهِ
الْحَالِ وَلِهَذَا فَعَلْنَا قَلْبًا أَنْ الْمَوْضِعَ إِذَا أَدْرَكَ الْكَلْبُ الْكَلْبُ أَنْ يَلْزَمَ صَاحِبُهُ
حَالَهُ الْبَقَاءُ يَجْتَرِحُ مَعَهُ الْمَالُ خِلَافَ لِرَأْيِنَا قَالَهُ إِذَا أَقْرَبَ الْمَتَفَاعِلُ
بِشَرِكَةِ التَّجَارَةِ لَمْ يَلْزَمْ بِشَهَادَتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوْ رُجْعُهُ لَمْ يَلْزَمْ شَرِيكَهُ وَعَدَمُهَا يَلْزَمُ
وَهُوَ كَالْوَكْلِ إِذَا عَاقَبَهُ هُوَ وَفَدَعَهُ فَيَقُولُ لِي يَدْعُو عَلَى حِلٍّ مِنْ صَاحِبِهِ
رَحْمَةً لَهُ قَالَ أُولَئِكَ رَحْمَةً لَهُ إِذَا امْتَنَزَلَ الْمِلْمُ وَالَّذِي شَرِكُهُ مَفَاوِضُهُ
كَانَ مَفَاوِضُهُ وَلَا رَحْمَةً لَهَا هُوَ عَمَّا لَهُ أَنْ يَكُلَّ عَالِمُهُ الَّذِي شَرِيَ الْجَارِيَةَ
وَالْخَبَرُ بِعَالِمِهِ الْمِلْمُ يُوَكِّلُ غَيْرَهُ فَيَتَحَيَّوْا الْقِيَادَى لَهَا أَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ
ذَلِكَ نَفْسُهُ وَيُوَكِّلُهُ وَالْمِلْمُ لَا يَكُلُّ نَفْسَهُ فَاسْعَى السَّاعِي وَنَفَى الْمَقَاوِ
عَلَى التَّسَاوَى وَمَصَادِرُ كَالْجَرِيَةِ الْبَقْدُ قَالَهُ أَحَدُ الْمَتَفَاعِلِ وَضِعَ إِذَا
غَضِبَ عَيْنًا هَكَذَا أَوْ غَابَ وَضِعَ لَا يَأْخُذُ بِهِ شَرِيكَهُ وَلَا رَحْمَةً لَهَا يَأْخُذُ

ذلك

والكفالة بالملزم
صاحبه حاله التقا

دولة او رجسته

243 به أنه ليس من صمان التجارة فصادرها كالمهر والادس لهما ان عكلا المهر
عبراد الصمان فسلط صمان التجارة والله اعلم ما قوله
على خلاف قولهم ولا قولهم لا في حقه رَحْمَةً عَلَيْهِمْ لَمْ يَكُنْ لَوْ اسْتَرْكَأَ فِي
الْكَلْبِ أَوْ الْوَرْدِ أَوْ عَدَدِي مَتَفَاعِلٍ وَلَمْ يَخْلُطْ فِي شَرِكَةِ بَيْنَهُمَا وَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مَالُهُ وَلَهُ رَحْمَةٌ وَعَلَيْهِ وَضِيقُهُ فَإِنْ خَلَطَ بَيْنَهُمَا شَرِكَةً مَلِكًا فَإِذَا
بَاعَ وَالرَّجْعَ وَالْوَضِيعَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَوْلِ مَا لَهَا كَسَا بَرَاءَةً مِنَ الشَّرِكَةِ فَلَوْ
خَلَطَ بِمِائَةِ أَسْرُكَ عَلَى نَفْسِهِ رَحْمَةً لَهَا كَسَا بَرَاءَةً مِنَ الشَّرِكَةِ وَلَا يَحُورُ اسْتِرَاطُ هَاجِلٍ
دَخَلَ أَحَدُهُمَا وَخَرَجَ رَحْمَةً لَهَا كَسَا بَرَاءَةً مِنَ الشَّرِكَةِ بَعْدَ الْخِلَاطِ لَهُ أَنْ يَصِيرَ فِي مَقَرِّ
الشَّرِكَةِ بِكُلِّ تَعَامُلٍ وَلَا يَسْتَفْضِلُ فِي شَرِكَةِ الْعَقْدِ جَائِزًا لَوْ كَفَرَ رَحْمَةً لَهَا أَنْ لَا
يَصِيرَ شَرِيكَهُ الْعَقْدُ قَبْلَ الْخِلَاطِ لِأَنَّ رَأْيَ السَّارِكَةِ بِحَبِّ أَنْ يَكُونَ لِأَثْمَانِ
فَكَرَى بَعْدَ الْخِلَاطِ قَالَهُ رَجُلٌ أَجْبَى عَلَى رَحْلَانِهِ مَفَاوِضَهُ وَأَنْ يَمْلَأَ الْأَكْرَ
فِي بَيْتِهِ حَالِ الشَّرِكَةِ فَانْكَرَ وَيَلْزَمُ أَعَامَ الْبَيْتِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَجِيءَ وَالْبَدْعُ عَسَى أَنْ
لَهُ مِلْكُهُ لَا يَطْرُقُ الشَّرِكَةُ وَأَعَامَ الْبَيْتِ لَا يَصِلُ هَذِهِ الْبَيْتِ وَمَا لَمْ يَخْلُطْ رَحْمَةً لَهَا
يَصِلُ لَهُ أَنَّ السَّهْوَةَ شَهْدًا وَمَا لَمْ يَفَاوِضْ بَيْنَهُمَا فِي الْمَالِ وَنَقَضَ بِكُلِّ الْأَكْرَ الْمَالُ
مَشْرُوكًا بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُمَا قَضِيَّةٌ لَا تَصِحُّ فِي الْحَالِ فَلَمْ يَصِحَّ
مَقْضِيَتَا عَلَيْهِمَا بِالسَّهْوَةِ فِي هَذَا الْمَالِ فَيُصْبِحُ دَعْوَاهُ لَا يَكْفُرُ رَحْمَةً لَهَا أَنْ
الْمَقَاضِي لَا يَنْقُضُ بِالْمَفَاوِضِ فِي الْحَالِ لِأَنَّ حَاجِدَ الْمَفَاوِضِ يَنْقُضُ بِحُجُوبِ
أَحَدِهِمَا عَدَدُ خُضْرٍ لِأَخْرَ وَلَا يَنْقُضُ بَيْنَهُمَا قَضِيَّةٌ لِأَنَّ الْعَقْدَ كَانَ عِدَّةً قَضَا

يكون هذا المال مستركا بينهما فصار هو مقتضا عليه وصار كما اذا شهدوا
 على المفاوضة وعلى ان المال مشترك بينهما وعلى هذا ادعى عقارا في
 يد انه ملكه وحده ثم يبره بغير حق وامامه واليد بدينه انه احد هذا البناء
 لم يقبل عنده خلافا لمحمد رحمه الله فان كان المدعي ذكر البناء في الدعوى لم
 يقبل بدينه في الدين الا حياء قاله اذا استركا في الاحطاط للاحتشاش
 حتى لم يصح ما حطت احدهما واعانه لآخر فلم يجر احدهما على عقد
 فليس ولا يجوز به عن نصف المجرى ومال محمد رحمه الله بحسب ما قلنا بل
 له انه لا يكتفى به من نصف قيمه المجرى لانه مجهول جهاله فاجبه ان يبره
 رحمه الله انه رضيه وان كان مجهولا في الحال ولكنه يعرف من ان يصير
 معلوما عند الجمع فتقدر به قاله رجلا اشترى احد المتفاوضين
 شيئا وجده عيبا فانكر الباع والمشتري ان خلف الباع على التثبات
 ولا يخفى على العلم ولم تكن خلافا في كتاب الشريك وذكره جامع الكيل
 لا خلف للاخر اصله بغيره بغيره الله وحلف على العلم عند محمد رحمه الله ان
 كل واحد منهما صار كقبلا عن صاحبه فالكفل خلفا فانكر سبب
 المطالبة لا ينفذ بغيره الله ان كل واحد منهما كالكفل والناس عن صاحبه
 في الخصومة والكفل والنايب لا تخلف الا في الخلف لا يخفى فيه النيابة
 الشريك في القضاة اذا اوجدها بانها جميعا فضاوت فلا
 للقضاة وحده بغيره الله عليها نفذ افواه ومال محمد رحمه الله نفذ علمه

عليهما

حاجه له انه كثر بكي العنان فلا يلزم افواه صاحبه لا ينفذ بغيره الله
 ان العون يد لاجل المسترك معصوم عند ما وما يشتركان في ضمان الشريك
 ما ما قاله رجلا قاله في علمنا انهم الله ان قال رحمه الله اذا استرك
 الخياط ولا سكاك شريكه تقبل لا يجوز وعندهما بغير الشريك وعلى هذا اذا
 استركا على اثنين فلهن كالدراهم والدينان في حوز الشريك عند ما خلافا له وعلى
 هذا اذا ايجز المالان لم يخطط به عند ما وعنده لا يصح له ان الشريك
 هي الخططه لغف ولا يخطط عند احدا في المال والعقد لا يخطط لا يحق
 الشريك لنا اول هذا العقد توكيل بالتصرف واخره استرك في البرج
 فصار كالمضاربة ولا يشترط ايجاز المال والخطط والمال زود الشافق
 رحمه الله عليها لا يجوز ان يشرط ايجاز المضاربة في البرج والمالان على
 المفاوضة ولا على العكس وعندهما رجلا ان استراط الوضعية على هذا الوجه
 لا يصح فكذلك البرج لنا قول على رضي الله عنه البرج على ما استراط العاقدان
 والوضعية على المال ولا يصح احجز المالين بغيره الله ان قال لا اخر
 اعلم انك مالك والبرج لك وانا اعينك فيه واعلم انك ان كان لك
 وانا اعينك فيه ايضا وهو كمن حازر ويكون عن المضاربة فيصير على
 هذا الوجه خلاف الوضعية لانه شرط ان ان الضمان غير نيت الله يعلم
 ما ما قاله الشافعي خلافا له في علمنا انهم الله ان قال الشافعي رحمه الله
 لا اجري في المفاوضة ولو حازت المفاوضة لما في يد عقد ما وعنده

ولانه حنوار طاهر وصار كالابل والقم له قوله تعالى والجل والنفاد والجل
 لتزكيتها ونسب الله سائر وعالي ذكر الامساك وسعة الركوب والورثه وترك الامساك
 ونسب الله كل فوق نعمة الركوب والورثه ولا يحسن والحكمة لا امتياز في النعمتين
 مع وجود الله على واما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فلما لم يروا النبي صلى الله عليه
 وسلم يعلم بذلك ولم ينكر ودون ذلك لا يكون حجة وقد عرفنا من طريقه الخلاف
 قاله الكلبي اذا اكل الصيد بعد ما حكم بعلمه يحكم خهله ولم ياكل ما صاده
 قبل ذلك ولا ربه الله فويل لهما انا حكمنا بعلمه بالاجتهاد فلا ينقض مثله قوله
 تعالى وكلوا مما اسكر عليكم سوط الامساك علينا ولم يوجد لانه ثبت دليل الجمل
 فتبين اننا اخطانا في الحكم بعلمه قاله الكلبي اذا يعلم فترك لاكل يوه كم يدل على
 علمه ما لم يكن ولم يقدر لوصفه ربه الله وكذا قد رخصه الى راي اهل تلك
 الصناعة وقالوا ربه الله اذا ترك لاكل ثلاث مرات بعد تعلم فان صابدا لانه
 من الصبوة او اكثر ولم ياكلها لم ياكل لاول الساب لانه غير يعلم بجزءه وكل
 الرابع في الساب والاسان لها انه كثير له انه يحلف باختلاف الاشخاص
 ولا احوال فيفسر الى رايهم والله اعلم بما يتبعه كل واحد من اصحابنا الملائكة فيسأل
 يقول على حده ربه الله اذا قطع او داح المنخف او الموقوف او المخرجه
 او النبطية او الذي يقر الذئب بطنها ونها حيو جلت في فصله ظاهر
 الروان ونحوه ربه الله ايها انا اجل اذا كان تعيس يوما ولا الذك عن
 الذي يوفى ربه الله انما اذا كانت يحاك تعيس اكثر من ثور لولا الذك في غير ربه الله

ونسب الله كل

منه

كان

المعقبة في النسخة
 كقوله كان في قوله
 الموقوف في المخرجه
 الذي يقر الذئب بطنها
 والنظم المقتضيات

246 انه ما ابق من حوتها اكثر حصة ما قطع او داحه تحل له انا اذا
 كان ربه الله الصفة تثقن انهار الباطن قطع الذي هو ذكوه لاني يوه ربه الله ان
 اكثر الشيء يميز له كلمة واليوم زمان معتبر فمعدرا كمن وجه رواه لحيته
 ربه الله انه اذا اكل عوف ساعه شريفة لا يبري انه مات بالذكوه او ما اصابه
 فدخل السك في اكله بعد ربه الله زمان يبريد وهو يبريد كامل وجه طاهر الروان
 فله تعالى الاما حكمه مطلقا والى صلى الله عليه وسلم الركوب ما به اللبنة
 والكيفية وقد وجدنا في الروان لربعه الحلقوم والمبدى والودجان
 وعندنا في حيفه ربه الله انه اذا قطع بلالا منها لاني لا يحل له في ربه الله
 ربه الله بلالا روايات احدها منه والسام انه يسترط وطع الحلقوم واخر
 والسام انه سهرط وطع الحلقوم الحري واحد الودج حمر وعنده ربه الله
 لا يدرى طع لراكم في احد من هذه الاربع له ان اكله صول والنوب احد الودج عن
 لراخر لانه مثله لاني يوفى ربه الله على الروان القاسم ان الحلقوم اعطىها وكان
 اصلا فلا بد منه وعلى الروان السالفة ان اخرج الودج حمر حنوا لرا فيكس
 ما حرمها لاني حصة ربه الله ان اكله في باب الركوب سوا الار قطعها سبب لانها
 الدم وهو الركوب مع الركوب فاد احد الثالث وهو لراكم اكل يوه نظام اكل ربه الله
 بما ما لراكم في قوله اكلوا مما رزقناكم من هذه الاكل والى ربه الله رجلا ربه الله الى
 صيد فوقع بالصيد ربه الله احرما قبل الاخير فوقع اليهم الساب في اكل
 اكله وعندهما اكل اكله وهو لراول له ان لراول اخرج لرا ان يكون صيد او قد

منه الدال والودج عوف
 لاي صيد في النفس
 والحرى في الطفا
 والنشابة
 عا ور ربه الله

منها

في قوله لا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر

حاشا تجد خبر خروج السامى ذكوة اضطرارى بعد ما خرج كونه صيدا
وسرطا كون لراضطراوى كونه صيدا ولم يوجد فاجتمع المبيع والمجم فيهم
كما لو تعاقباى الرعى والا صام كذا انما اذا اربيا معا فاجتمع النهران
في حال كونه صيدا والذكوة هو الفعل وقد وجد في كل واحد منها ذكوة
الا صطراوى في الصيد محل وهو الاول لانه اول فخر زله قال اذا رعى
حزير او اصيد او ذبىا فاصاب صيدا او قمار سمى عند الرعى لم يحل اكله
وجند محل اكله كذا ان رعى الى ما لا يؤكل لحمه وهو ليس بذكر فصار كذا
رعى الى احدى او كل كذا لانا انه رعى الى صيد واصاب صيدا ابصر ففعله
ذكوة بخلاف الكلب ولا رعى لانه ليس بصيد قال اذا عصت شاة وضعت
م صحت فمها لم يجز لراضية وعندنا يصح انه لم يكن ملكا له عند التضحية
لنا انه ملك باذن الصان يستد الى ذلك الوقت لما عرف بها ما قاله السامى
جلا ما قول علماء سارهم الله في ما السامى رحمه الله متروك التهمة عامداً محل
اكله وعندنا لا يحل له قوله صل الله عليه وسلم حين شغل عن تركها اكله
فان سمعه الله في قلب كل امرئ مسلم كذا لنا قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه نهي والى للتحريم والحدوث محمول على البركة ناسيا وقد عرفت ان
في كل رعية الخلاف في ما قاله جمع جوازا فاما ما كوله عندنا لا يحل
لنا ان يملك له قوله صل الله عليه وسلم في البرية هو الطهور ماؤه والحل جبلته
وعلى بركة الصديق هو الله عنه كل دابة في البرية فهو مذكاة ذكاه الله لنا ان النبي

ووالله اعلم
بما ليس
بسم الله

نهي عن سحر السوطان في الضفدع والبرادوبه الى تصنع فيما الضفدع وان
البرى والحرى والبرى لا يؤكل فكل البرى لا يؤكل واحد كذا قال الطائى في كل
لا يحل له قوله تعالى اكل كذا صيد البر وطعامه متاعا لكم وروى ان ابا بكر
رضي الله عنه كان لا يرى قاصيا باكل الطائى ولا به لا يشترط فيه الذكوة في كل كذا
كان كذا لانا قوله صل الله عليه وسلم في الفظة البرى وكل ما نصبت عنه الما
وكل ما يطبخ في الماء فلا تأكل واما لانا فلنا الصيد هو لراضطباد والطعام
لفظة البرى قال الكلب الملعون اذا اخذ الصيد باربعين صاحبه لم اكل بعضه
حاله لراضطباد ولا يحرم وهو قول مالك رحمه الله وعندنا يحرم له قول الصحابة رضوان
الله عليهم لم يجز له وان بقي منه رجل وقيل ولا ثم الله الا صطباد ولا يحرم ما كله
كالبارى لنا قوله تعالى وكلوا مما آتيناكم من طيب ما لا يمسك علفنا ولم يوجد
وقيل ان علفا من هو الله عنه في الكلب يقتل الصيد فما كمل منه لا يأكل منه وهذا
بخلاف البرى لانه لا يقبل الضرر والعلم على وجه عسك على صاحبه والكل اكل
ذكر قال الضبع والعلف في كلان وعندنا لا يؤكل له قوله تعالى في الاخذ
فما ادى الى خبر ما لانا في هذا ليس بذكر كونه لانا في كلان ولا في جاب من الله
انه مكيل عن الضبع اجنب هو وان لم يجل اكل هو قال نعم قيل ان رسول الله
قال لعرف ان النبي صل الله عليه وسلم نهى عن اكل ذي ناب من السباع وكل ذي
مخالب من الطيور واما الراية قلنا زيدا فيها سبيل البر وهو ان منها واحد من
عندنا لراضطبادى رضوانه عنه ميسر بما رونا قال الضب يؤكل وعندنا لا يؤكل

الناس واجبه كلساقوله صل الله عليه وسلم في صل الصلوة فليعد
هي ساءة لئلا يعاده ولا يبرئ للوجوب وما روي معناه لا يفرض عليه
وعندها هي واجبه وليس يفرضها احد من نكرو غير رضاي الله عنها قلنا قلنا
لا يصح ان حال عدم الغنا لانه لا ينظر بها توك السنة عن عذر الله اعلم
بما حواه من ذلك حلالا والقول علمنا ما نكبر الله في قال مالك رحمه الله ادا ترك شيئا
من العبادات لم يقطعها في الدخ لا يحل له علمنا ما نكبر الله في قال مالك رحمه الله ادا ترك شيئا
لغير ذكرناه له ان الكل اصيل في ذلك وحواه ما يرواه العلم قال في ترك
التسمية ناسيالا يحل عندنا محله ما تلونا من الصلوة لنا قوله صل الله عليه وسلم
تسميه الله في طلب كل امرئ مسلم وهذا في حق التايبي والاجماع قال في
دخ ما يتحر او تحرم في حرام وهذا محله له انه خرج كخلاف المشرع فلا بد
الحل كالجرح في موضع كقولنا صل الله عليه وسلم ما امرنا الا بما افق
لراود واج فكل لرا انه نكرو لمخالفة السنة قال في جواز البقرة الواجبه
عن اهل بيت واحد سبعة كانوا الاكل ولا يجوز اذا كانوا يفرقون وعندها يحرم
سبعة ولا يجوز اكله كيف ما كان له ان البقرة تتجوز واحد حصه وا
سماض من حش الضحايه وهو عر اسماض المتحد يعني ومن اهل بيت
واحد لا عر اسماض صوة ومعنى من المبرور كبا طاهر قوله صل الله عليه وسلم
البدن عر سبعة والبقرة عر سبعة وما ذكرنا جهاد غل في البقرة لا يعتبر
كتاب الوفاء

يجمع

النصر

له قوله عليه السلام لا يجزئ من الصلوة الا ما كان عليه من ركنه لا يبقى
عنه ملكه بكن حلسا عن غير الله تعالى في دار الوفاء في الشرح جليس العبد عما ملك
الوافي والصدوق والمنفعة علم القول او علمه من
اختر بمنزلة العوارك

ما قول لي حصه على حلال قول صاحب حصه رحمه الله عليه في قوله **249**
بمعناه الوفاء باطل او للوافي اعادته الى الله وقال ابو بكر وجمعهما الله
هو لانم وهو قول الساق في حصه رحمه الله عليه ولو فصل في العاقبة لم يرد بلوم ولا اجماع
لها ان عمل الصالحين ولا لانه يجرمهم وحاجة الناس اليه ولا انه يقر الى الله
تعالى عاله فيرد عن ملكه كقول ابي بصير مسجد الله قوله صل الله عليه وسلم لا
جيس عر في انصافه ولا انه لو صح وجب نزاعا في شره الوفاء ولا عكن
بعد روال ملكه كما في المسجد والله اعلم ما قول لي في حلال قول صاحب حصه رحمه الله
قال ابو بكر رحمه الله ادا فعل ابنه بسجدا اصابا مسجد اقبل ان يصلي فيه
والقبض ليس بشرط هو اذ في كل وقت وقالا رحمه الله لا يصح سجدا قبل
الصلوة فيه قال له انه اراله ملكه لا تملكه فصار كالاغتواك لها قول
الصالحين رصوا ان الله عليه السلام لا يجوز الصدقة لرا حوزة محبوبه
ولا انه يقر الى الله تعالى بغير ماله فيشترط القبض كالصدقة ثم عدا في
حصه رحمه الله حصه بالصلوة فيه لحاقه وعند حوزة الله او اصيل فيه واحد
يكفي ولا قول في حصه رحمه الله فما ورد في المسجد لانه لا يولي الوفاء في حصه رحمه الله
ار استبرأوا الخنس غير ملكي باقله وهو الواحد له ان المسجد يثني للصلوة
كما عر في حصه بكونه كذا الله اعلم ما قول لي في حلال قول حوزة الله
فيه لا في حنيقه رحمه الله والقبض والافراز والتايد ليس بشرط اصيل الوفاء
وهو شرط عند حوزة الله اما القبض والافراز ما روي ان الصالحين رصوا ان

في حلال قول صاحب حصه رحمه الله

ولله تعرف الى الله عاله وصاد كالصدقة المملوكة لا ينفذ في ربه الله عليه
انه اراله ملكا لا تملك لما بر قال اذا وقع الرضا واستثنى منها
شبه النفسه جاز وعند محمد ربه الله لا يجوز بنا على هدر السرطون والحق
بعض المشايخ ارادوا وقفها بطل الوقف عند محمد ربه الله بنا على ما حرر واما
التابيد فقد قال في لغز كذا ج الوفا اذا وقع مسكر على امهاق اولاده
ها عيشن فاذا ائتمرت رقة على الورثة لم يجر عند محمد ربه الله خلافا لابي
رهم الله وقال الحنفية ربه الله ذكر الوقف ذكر التابيد عند محمد ربه الله
وعند محمد ربه الله لا يدرى كونه في محل الوقف على وجه معلوم بشرط ان يقع عند
محمد ربه الله اذ ان العرف من ذلك انه لا يورث لغيره التابيد قال المسجد
اذا اسعق عنه اهله فركوه لا يعود ملكا للواويف اولودته وقال محمد ربه الله
يعود لما بر ان عند محمد ربه الله علمه لا يصير مسجدا للرا بالصلوة فيه فخرج
من ان يكون مسجدا بركها في ملكه وقف المنهول لا يجوز للرا ببقا للفقار
بان يعرف قزيه وفيها عسجد والاق الزراعه وقال محمد ربه الله ما تغارفوا
وقفه الحيوان في الغاير والقدم والطشت ونحوها يجوز له ان حاله
الولد رضى الله عنه وقف دروعا في مسيل الله ما حازه رسول الله
صل الله عليه وسلم وحقل رجل باقمه في مسيل الله فادق اثماته
ان في عليهما فقال الرجل رسول الله عليه السلام عد ذلك فقال في مسيل
الله لا ينفذ في ربه الله ان عمل الصالحه رضوان الله عليهم لعمري في

لحم

اولا لفقار
ثانيا لفقار
ثالثا لفقار

والفقار في الغاير
ثانيا لفقار
ثالثا لفقار
والفقار في الغاير

العقارات والمنهولات بغيرها باقائه السامعي حراما لفقار علما
رهم الله وقال السامعي ربه الله الموقوف علمه ملك الوقف وعنه بالاعلمه
ولكن يصرف الله غنمه له انه زال عن ملك الواويف ولو لم يزل ملكا الموقوف
عليه في ماله ضايعا وانه لا يجوز لنا ان اياه ملكا لعملة كالا عاق
ذكر عسجد باطل بالمسجد وبشر الخوف الكعبه كذا ج الهبل
بما قول الحنفية على خرافة قول صاحبهم ربه الله في قال ابو حنيفة ربه الله رجل
وهو لاهيه شيئا وهو غير احبني فله ان يرجع عليه بالاجاع ولو ذهب
لغير احبم كذا عند ربه الله وعنده لا يرصع لها ان الملك يقع لمولاه وهو اخوه
له ان الملك يقع للعند ربه الله ولمولاه ربه الله وجوزع الشك في بطلان حق الرجوع
فلا يبطل بالشك في العسجد حنفا قال اذا ذهب اية رجل من لا يجوز
ومالها ربه الله حور لها انه لا يتمكن فيه السبوح لانه تملك الحبل منها
ولهذا الوقف في ائتمرت هذه الدار ملكا ما في فقل احدهما وحده لا يجوز فصار
كره في غير رجلين له ان تملك الكل منها عليك النصف الشاع كل واحد
فيها الا وجه له سوى هذا وهو باطل وانما لا يصح قبول احدهما في السع لانه
يعرب الضميمة على الباع وفي اليه ذلك ربه الله كل واحد منها على عينين
على هذا باقيا بالصدقة على فقيرين ولله لله للفقيرين محمد ربه الله احوال
الماي الى الله تعالى وهو واحد لا شريك له والله اعلم بما قول الله في قوله
رهم الله ما في اليه ربه الله رجل حال لا حور بار وحسن كذا قال الحسن

والفقار في الغاير
ثانيا لفقار
ثالثا لفقار
والفقار في الغاير

والفقار في الغاير
ثانيا لفقار
ثالثا لفقار
والفقار في الغاير

او قال عليه السلام كان لكاد قال برقي كان حين هذا اكله اجماره عند ما دار
 ابو يوسف رحمه الله كلمتين هو هبه كد حلس لكافي له رواه جابر بن عبد الله
 وهو عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اجاز العري والرقى ولا قوله كد غلظك
 والرباه عليه شرفا فاسيد فسلوا لها ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز
 العري وابطل الرقي ولا نه غلظك بطرون وهو غير مشروع وعلى هذا الخلاف
 اد اقال اذ قبلك فاك ولو ذهب شاه قضى بها الموهوب له ليس
 للواهب ان يرجع فيه اصلا وعند ما له ان يرجع في المهر له ان صار له
 تعالى وهذا لا يجوز معه عند لهما ان القربة اراقه الدم فاما المهر في على
 ملكه وكان له الرجوع فيه فاك واد اقال الموهوب له لله على ان
 اتصور مع هو على هذا الخلاف والله اعلم باب قول محمد بن حاتم
ما جاز العري والرقى اذ اذهب داره لرجلين يعقد واحد احدى ما تلتها ولا اقر
 تلتها يجوز قال رحمه الله لا يجوز له ان يملك خنثيا ولا شيوع فيه لما مر من ان
 خنثيه رجوا عنه ما مر مما اذ اذهب لرجلين و ابو يوسف رحمه الله خنثيها و
 تلك المنة ووجه ذلك انه متى ابرز نصيب كل واحد منهما وبتن على التفات
 صار شايعا واذ اطلق بصر شايعا فاك باب اذ اذهب ما لابنه
 الصغير على شرط عرف حاز ولا رحمه الله لا يجوز له ان يبيع موهوبه
 ذلك لهما ان يبيع ابتداء وان كان معاوضة انتهى ما عرفت باب التبرع
بماله والله اعلم ما قولك في قول محمد بن حاتم ولا قول لا رحمه الله

فصحة

باب محمد بن حاتم

قال ابو يوسف رحمه الله علم اذ اذهب لكاتب شمام عجر فله الرجوع
 ليس له ذلك ولو عتق فله الرجوع بالاجماع فان كان المكاتب خال للواهب فله
 الرجوع فيه بالاجماع ولو عجز ورتد في الرق فله الرجوع عندك بكونه له حلالا لمحمد
 واصل المالكية واحد وهو ان محمد رحمه الله يقول ان العبي كان للمكاتب ملكا فاذا
 عتق بعز ملكه فاذا عجز اسفل ملكه الى مولاه وبطل الرجوع كما لو باعه عتقه واولاده
 رحمه الله يقول بان الله دفع للمكاتب وجهه بكونه له وجهه كسائر المكاتب
 لا يملك المولى له الرجوع امته من كسبه ولو يورث المولى امته ثم استزاهها المكاتب
 لا يفسد الركاك وما لفتى بصير ملكا له كل وجهه وبالعجز بصير ملكا للمولى كل وجهه
 واد اصاره لاهل من كل وجهه بطل حو صاحبه وهو الملك وجهه فاستوى
 الوجهان ثم في احدهما كذا الرجوع فكذا في الاخر وفي المسلم الناس صار للاحيى
 في رجوع فيه فاك اذ كان للرجل ابن ونسب فحقوا احدهما بهب شي بكرة والعول
 التسوية بينهما قال النبي صلى الله عليه وسلم لولا اني اراي الرجل الذي ذهب لاهل ولد له
 الولد لراي لا تشهدنا على الجور ثم العدل عندك فكيف رحمه الله ان جعل لكل واحد
 منها من الاخر وحدث محمد رحمه الله ان جعل الثلث للابن والثلث للابن ان
 ان الشروع جعل ميراثا كذلك وكان هو العدل لا يورث رحمه الله ان العدل
 هو التسوية لغيره ولان نصاف من النصف فيصار له وميسله البضيمة الشاه
 الموهوبه موقوفه ما ان يورث رحمه الله قال رجل له عندك عليه دين
 مولاه للغيرم شرط دنته فان رجع الواهب هبته له ذلك يعود الدين

باب الرجوع

ملكاه

ما

والشاه لرجل مكاتب
اسقطه عن عتقه واطل

قبح فكذا دلالة ابطال ملكه بغير رضا فلا يجوز لنا قوله
 صل الله وسلم الواهب اجزائه ما لم يقبض منها ولا يجوز ان يعذرنا بالفسخ وقد
 خاف غرض الواهب من الاجرة على ما ثبت لا وجه الواهب
 وهو الذي يجعله الايمان له حتى الفسخ وعاهه حقيقة وقد عرف ذلك
 الخلاف واما الحديث فنقول لو جاز له ان يرجع فيها لكنه يرجع
 الى العاقل عند فراق غرضه ليعيده الى ملكه فان هبة المساع فيما يقيم
 لشريكه وبغير شريكه يجوز وعندنا لا يجوز له ان يبيع غرضه فيكون في المشاع
 كالبيع لنا قوله صل الله وسلم لا يجوز الهبة الا بخوزه ومقبوضه والقبض
 والحياسة على الكمال لا يتحقق والمشاع بدو القسمة ولا يقال لو اذنت
 الملك او جئت القسمة والواهب لم يكثر ذلك وقد عرف بانه في طريق الخلاف
 فاجروا ما لا يجوز الا قول علماء ما رجع اليه في حال ملكه رحمه الله
 اذا اقرر الموهوب عند الموهوب له بربانه متصلة او بخواتم يبطل حتى
 الرجوع في قيمته وعندنا يبطل له ان حتى الواهب متعلق بالعين ولا يبطل
 بالتقضي كما في الغصب لنا ان الرجوع متعلق بالعين لا بالقيمة وقد
 نعتد الرجوع في العين لما عرف خلافه الغصب لانه اخذ بغير حق ويجب
 رده وعند العرجي رد القيمة اما ما هنا فنحن على نفسه حقيقة فلا
 يلزم شي قال اذ قال وهبت لك هذا العين فقبل ملكه قبل القبض
 وعندنا لا ملكه ما لم يقبض له انه وجد التملك والقبول فصار كالبيع

ما لم يقبض
 او ما لم يتوفر

لغرضه

ع

لنا انه لو افاض الملك قبل القبض لزم الواهب تسليمه وهو لم يلزم
 ذكره الله علمه **كتاب البيع**
فان في حقه على خلاف قول صاحبه رحمه الله
 قال ابو حنيفة رحمه الله عليه اعلام قدر راي المال والمكدرات والموردات
 والعدديات المتقارن شرطا لصحة البيع وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الاشارة
 بكني لهما انه بدل عن فكتفي في الاشياء كما في البيع له ان جهالة قدر
 راي المال يقضي الى المتنازع لان المسلم اليه اذا انفق نفسه ووجد النافي
 ليوفا ورده ولم يستند له في الحليين ينقص بقدره ولا يدرى ذكره يودي
 الى المضارعة ولانه قد يجوز ان المسلم فيه يتفقان على الفسخ ولا يدرى
 كم يرد فان زاد او نقص فهو ربا الخلاف بيع العين لان البيع اركان قابلية
 ولا يرد قيمته ولا ربوا ذلك زاد او نقص بصورته اذا قال ايسلت البك
 هذه البراءة في كبر خطم اذ قال ايسلت البك هذه العشرة البراءة او هذه
 الدنيا بكذا او الخطم اذ ايسلت البك هذا الطعام في ثوب كذا
 قاله وسان كان لا ينافي له حمل وموته شرط لحوار الياسم وكلاهما الله
 ليس بشرط ويعتبر مكان العقد لهما ان كل واحد منهما يتعين للتسليم فلا حاجة
 الى تعيين مكان البيع وكما لا يؤمن به لعله له ان التسليم اياهما عند رجل
 فلا يدرى اين رجل ولا يحتاج الى البيان عند العقد كلابودي الى المتنازع
 محل البيع لانه لو جرت التسليم في الحال والحال لا يؤمن به لانه لا ضمان

التسليم

ولهذا الوجه

وعند

كالمشترى حمله اذا باع بعض الفهران مراحه لهما ان حصه كل
 واحد من الثمن معلوم لان الثمن ينقسم عليها على اعتبار صفتها وما
 متفقان به الصفة فصار كل الوسي حصه كل منها له ان الثمن ينقسم عليها
 بعد البضاعة ودر قيمتها لا على قدر صفتها لان الصفة في المحرر الغرر
 وانما يعتد حين كان موصوفا في الذمة والقيمة فحلف باختلاف الموصوفين
 وكان محمولا فيكون بيعه مراحه كما لو اشترى اربعة مراحه بعشرة ماله
 احلف في السلم والمسلم الذي في مكان لانها والقول قول المطلق والبدل
 بينه الطالب ولا يحال فان قالوا يحال فانهما ان مؤنه الحمد لم يحق به
 المال ولهذا يبيعه مراحه على الجملة فصار كالا حلالا في البيع والشرور
 المال له انما انقاعا على الموقوف عليه وبدله واخلفا في شرط حليق
 له فصار كالا حلالا في خيار التبرط في البيع وقوله حليق براهين المال
 قلنا بلى لكن في بعض الاحكام اما لا يصح هو راي المال ولهذا
 لا يحور ان يقول هو المراحه استرته بكدى وحمل هذا بنا
 على ان يان مكان لانها هل هو موجب العقد او موجب عنده
 موجب العقد فصار كالثمن وعنده موجب الشرط فصار كالثمن
 الخيار فاك ولو اختلفا في السلم والمسلم الله في نراجل
 وقال رب السلم له اجل وقال المسلم الله ليس له

واحد

الشرط

اصح
 والمسلم الله يقول
 بكنز له اجل والقول برك
 السلم بالاجماع

له اجل فالقول قول رب السلم بالاجماع لان اجل يستفاد من جهة
 ولا ربه صحة العقد ولو كان المسلم الله يدعي لاجل ورجب السلم بكنز والقول
 قول المسلم الله عنده استحيانا وقالا رحمها الله القول قول رب السلم ونفسد
 العقد وهو القياس لهما ان المنكر هو رب المال والقول قول المنكر وان
 كان فيه فساد العقد كرب المال به المضاربة اذا اختلفا في مال
 شرطت في نصف الربح مطلقا فالقول قول رب المال له ان القول قول
 من شرط له الظاهر والظاهر يشهد لصحة العقد فكان كالزوجين اذا
 اتفعا على الديك وقال احدهما بالشهود وقال الاخر بغير شهود فالقول
 قول رب الزكاة بالشهود بخلاف سلم المضاربة لان فيه للاختلاف في نوع
 العقد فكان القول قوله اما هذا ايضا على عقد واحد قال مع الربط
 بالتمسح حورا اذا كانا متساويين كالا وقالا رحمها الله لا يحور لهما ان التي صل
 الله عليه وسلم عن مع الربط بالتمسح قال ان يتقص الثمن اذا جف قالوا
 نعم قال لا اذ انهم في العلم ولا في الشرط هو التساوي في اعدل الاحوال
 وهو حاله النبوية ولم يوجد له ان الربط يخرج منه لانه هو الله صل الله
 عليه وسلم في مع التفرع يذهب وقيل وما يذهب قال ان حشر او يغير
 وهذا صفة الربط وكان هذا مع القرض لا على كليل بكنز فحور بالجرث
 المشهور وما روى في الحديث طعن في نقله ولوثت فهو غير
 معارض الحديث المشهور فاك لا يحور مع دق الخطه يسود فيها

255

بر عشرة وقال المضار
 شرطت لي نصف الربح

كأن النكاح

هذا المضاربة اذا
 فسد صارت
 احاد ورز الماكنك
 هذا العقد

بالقصد

لا يتساوون ولا متفاضلان ولا يمتثلون لهما ان
 الجبر مختلف لان احدهما لا يعود الى صفة صاحبه له انه مكمل قبل خي
 لا موجه لا يعرف التساوي بينهما فلا يجوز كالمقابلة بغير المقلية وما قال
 قلنا لا فرق بين قبلي في صدره وبقا في كانه سمي الجانسه بانه في
 الحال وعلى هذا الخلاف مع خسر الخطم بالخطم والمجهر في ما بينا
 الميسم اذا وكله ما يبيع حرا وخيرا او شرا بغيره او بالتسليم في حرم
 حوزا اذا با شرقة الحكم للمسلم فيحلل الحر ونسيب الحرير وما لا
 الله لا حوز ولا ينفذ على المسلم لهما ان المسلم ليس اهل بملك الحر والحر
 وملكها وحكم تصرف الوكيل يقع له فلا يجوز ككساح الجوسيه له ان
 المليك والملك وجزء الزمى وهو اهل له وانما يثبت الملك للمسلم احكام
 لا قصد بملكه والمسلم من اهل ذلك كما لو ورث الحر وجبا ذلك لمسلم
 له عبد فخر في ما ذور او مكاتب استرى حرا صرح ويثبت الملك للوكيل
 كذا ذكرها صا د على هذا الخلاف المحرم اذا وكل حلا لا بشرا جيدا او بشرا
 قال رجل وكل جلا بارتسلم له عشرة دراهم الدر الذي علمه في
 طعام كذا ولم يبين العاقد فاسلمها له ولم يبين العاقد لم يكن سبيلا
 للابرح يقبض الطعام فيدفعه الى الامير وكذا في الشراكم بكنه ما
 اشتراه للامريل له والدر علمه في حاله وكذلك في الصرف وما لا
 يكون للامر لهما ان دراهم الدر لا تنفع في العود حتى لو اشترى

واكثر الخطم لا يجوز
 اذ فيه عسر وشدة

لو وكل المحرم حرم
 بان يبيع ماله لم يحرم
 ما سلمه له

بدرهم درهم طهرانه لا دين عليه لا يبطل العهد ما اذا لم يبيع حرا
 كانه اطلق الدرهم له ان يوكل بملك الدر الذي عسر حله الدر حانه
 لا يبيع وهذا الا بالدرهم بغيره في الوكالة من لو وكل عند الوكيل بملك
 الوكالة بخلاف ما اذا عيّن العاقد لانه وكله يقبضه وكذا اذا عيّن
 العبد تقبيرا فلكم ايضا اعا اقام بغير هذا يوكل ان يبيع حرا فلا
 يجوز قال الوكيل بالبيع المطلق او ابيع عما عجز وكان ياتي
 كان يجوز وما لا يملكه لا يجوز وهو قول الشافعي رحمه الله لهما ان المطلق
 يحمل على المتعارف هو البيع مثل القيمة او بغيره بغيره بغيره بغيره
 بالشرائه ان توكل بالبيع المطلق وهذا بيع مطلق وينفذ عليه ما
 ذكره العرف فلما رما تنفوخ حاله بخلافه لراي ان البيع باقل
 من القيمة واطلاق اللفظ واقدام الوكيل من غيرهم دليل عليه
 خلاف الشرا لانه محتمل ان استرى لنفسه او لا وكان بينهما حتى
 لو لم يكره بينهما وان وكله بشرا شي موعين حتى لا يملك الشرا لنفسه
 فهو على هذا الخلاف الواجب كونا واما هذا اذا وكله ببيع العبد
 فباع نصف العبد جاز عنه لانه لو باع كله يبيع نصفه جاز هذا
 اولى وعندهما لا ينفذ عليهم لانه لو جبت التقييد فيضربوه على
 هذا الخلاف اذا وكله ببيع ثم مسمى بشرط عليه ان يبيع باليمن
 وهذا ما حد رخصا لا يساويه قال الوكيل بالبيع والشرا اذا

فصار كما لو حدث ذنبا له
 على غيره ووكلا المورث
 لنفسه

لذلك اذا وكله بالبيع
 ثم مسمى بشرط عليه ان يبيع
 بغيره بغيره بغيره بغيره
 وهذا لا يساويه على
 هذا الا لا

فعل ذلك مع من لا يقبل شهادته له بولا دية او زوجة لا يجوز وقالوا انما
 يجوز لها ان تاتي بما وكل به والاملاك من الكل وسر عهد بعد متباينه
 وكان عاقدا مع غيره فكوره ان هو لا يفتق بعضهم مال بقصر عاده
 فصار التفتق واقعا لنفسه ووجه صورته شبيه التمه واليسلم
 والصرف وراحه ونحوها على هذا الخلاف **قال** وجعل اشترى عنها
 بمن معلوم عن لا يقبل شهادته له بولا او اراد ان يبيع ذلك مع راحه
 لم يخرج عن ان عند محلا فالها ما على ما ذكرنا **قال** اذا اشترى
 معدودا ساعدا بشرط العدم لم يجز له ان يتصرف فيه حتى يعده
 وعند ما يجوز ذكر للاحلاف في النواذر ولو اصاب الى لها ان هذا الشرايع
 واذا الملك له غير شرط فتكون التصرف فيه كالأدري له ان المبيع
 قدر ما تشاء وله العقد فجب العقد حتى **قال** رد ما زاد على الباع فصار
 كالكيلى والوزن في العقد فيه اراحيما لخطا في العقد فام وكان فيه
 اجمال التصرف فمالا يملكه خلاف الادري لان الربان فيه صفة لا يجب
 عليه رده اماها هنا فبذلك **قال** اذا اشترى امة بشرط ان
 يطاها المشتري بفيد العقد وملا ربحها الله لا يفسد لها انه
 شرط بقضيه العقد فلا يوجب فساد العقد له انه شرط فيه
 نفع للبائع لانه يمنع حق الرجوع بالهيب بالوطي فصار كشرط الخدمة
قال اذا اشترى عبدا او جارية بشرط ان يعتقه المشتري

وذكر في هذا الموضع
 وبقدر ان يصح كالمعروف
 من اشترى عبدا او جارية
 على ان يوفى فانه يملكه
 والمعدود عند ما يبيع
 وقدر ان يصح كالمعروف
 من اشترى عبدا او جارية
 على ان يوفى فانه يملكه
 والمعدود عند ما يبيع

257 لا يجوز خلاف للسافعي رحمه الله فلو اعتقه انقلب جارية عنه ولو فقه
 التمرد والقيمة وملا ربحها الله هو على الفساد ويحس القيمة لها ان العقد
 فسد بهذا الشرط وقد ثبت الشرط المفسد له ان حكمه لا يختار حكم
 العقد فلا يكون خلاف مضته لانه كان في وجهه خطرا فاذ فسد
 بالاعتاق الى الخطر دور الى المفسد **قال** اذا اشترى عشرة اذرع من
 مائة ذراع من هذه البراري مائة درهم لا يجوز وملا ربحها الله انهما اشترى
 اذرع من مائة ذراع قدر الفشر فصار كشرع الدار له ان الذراع
 ها هنا اسم لما يزرع وهو موضع عين وانتهى به كجزوع من الدار
 خلاف الفشر لانه اسم للشاي **قال** اذا نظر الى ابل ادا الى بقر
 ادا الى حم او رقب او عذر رقب فقال قد اخذت كل واحد هذا
 بكرا درهما ولم يسم جاعتها فالباع فاسد من الكل وعند ما جاب
 لها ان الباع معلوم بالاشارة الى الجملة والتم معلوم فيجوز البيع
 كما لو اشترى بوزن هذا الجوز هذا او بوزن هذا البراري ولا يعلم
 درهما له ان يوزن الواحد معلوم لكن الباع مجهول للتفاد ومن
 الكل مجهول فصار كشرع الشيء برفقه وميسله الجوز هل هو على
 الخلاف فان كان هذا كيمي او ورنى او عددي عند ما يجوز في الكل
 لما يرد عنده يجوز في قفيرة واحد ومن يوزن واحد شي واحد لان
 هذا القدر معلوم والباقي مجهول فان كان موزنه من حنطة

عند

لهما ان المانع هو الخيار انما شرع نظر المنزل والخيار والظرف منع نظر
 ملكه لا في منع دخول شيء ملكه له ان الخيار شرع برفع الغير ولو افاد
 الملك بجانب كل خيار له في الخيار انما لا بعد رعيه بان كان
 المبيع عبدا هو قوسه تبعثو عليه او تصرف تصرفا يوجب المنع عن
 الرد فاما الرد الى غير ملكه لا يمنع فابده الخيار والخيار لا يمنع وعبره
 للاحلاف يظهر في مسائل منها ان الخيار اذا كان للمشتري فيسحق
 العقد فالزوايد ورد على الباع عنده وقالوا انهم انهم للمشتري منها
 ان اذ اشترى قوسه لم ينع عليه عنده وعنده ما ينع للمشتري
 ومنها اذ اشترى وحته لانه ودولت منه ولا لم يصرا ثم
 ولله عنده خلافا لهما ومنها ان هذا النكاح لا يبطل عنده خلافا
 لهما ومنها انه لو وطئها بعد الشراء وهي ثيب لم يصرفا بضاعتها
 ولا يفسط الخيار عنده خلافا لهما ومنها انها لو حاضت في
 الخيار لم يكتسب له لا مستبرأ عنه خلافا لهما ومنها انه لو صح
 البيع قبل القبض او بعده فلا استبراء على الباع عنده خلافا
 لهما ومنها انه لو صح البيع قبل القبض ونعته فلا استبراء على
 الباع عنده وعنده ما ان يبيع قبل القبض لا يجب الاستبراء لهما
 وان صح بعده وحده قياسا واسحسا بان ومنها انه لو اشترى
 متاعا على الباع بالخيار فقبضه باذن الباع ثم اودعه عنده

259 الباع فملك عنده في هذه الخيار اذ يبعده ملكه على الباع وبطل البيع
 لان المضر قد انقضت وعند ما يلزم التمسك لانه اودعه ملكه نفسه
 ومنها ان الخيار اذا كان للمشتري وقسم العقد فالزوايد للبائع عنده
 وعنده ما للمشتري ومنها ان الماذون اذ اشترى شيئا على انه
 بالخيار ثم ابراه الباع عن التمسك بالخيار ما في مجرده وقالوا برحمها الله
 لا يجوز لانه ملكه وردة تبرع لانه لغير التمسك ومنها ان الاقارب انما
 خيرا او جزيرا او حرمي على ان المشتري بالخيار ثم ايسلم المشتري بطل
 البيع عنده لان لا يسلم عن التمسك وعنده ما لا يبطل لانه ثم ملكه
 والله المتبايعان اذا اختلفا في اشتراط الخيار ونفيه والقول
 قول من ينفقه وطاهر الرد انهم وعلم حسمه رحمه الله والقول قول من يرى
 الخيار من هذه الرد انهم انهم ثم روى الله عن ملكه ووجوب التمسك
 عليه وحده طاهر الرد انهم انهم ثم روى الله عن ملكه ووجوب التمسك
 مع وجوب العقد المنزل للملك وكان القول قوله قال اذ اشترى
 شيئا لم يره فوكل اسنانا بقبضه فوكله الوكيل كودتته وبطل خياره
 وعنده ما لا يبطل لهما انهم ما هو بالقبضه وروى الروي حصار كالرسول
 له ان التوكيل بالشئ فوكل ما عامه وتام القبض بالردنه وكونه محال
 لا ينصرف بالقبض خلافا للرسول لانه لا ملك اتامة ولهذا قلنا ان
 الرسول في البيع لا يملك التسليم الذي هو تمام البيع والوكيل ملكه

وصورة الوكيل له رسول المشتري
 لغيره كمن وكيل المشتري بقبض
 المبيع وصورة الرسول
 له رسول كمن رسول المشتري
 بقبضه

قاله اذا اشترى ثوبا بعشرة وبيعته بمائة خمسة عشر ثم انزاه
 بعشره كم بيع مائة على خمسة عشر فيخرج البرح لرد ولو باعه بعشرين
 ثم اسره بعشره كم بيعه مائة اصلا وقال رحمه الله له ان يبيع
 مائة على الثمن السابق الفصل في جمعها ان هذا يشترى اجزا
 ثوبا بثلثين ولا يعتد به ما ربحه قبل ذلك كما اذا اشترا ثوبا بثلثين
 ثم استراه له اربع المرات ثم شاع على لراحمه فبيعه عشره الحان
 لراحمه اربع لو اشترى ثوبا بالثمن فبيعه اربعه مائة بالثمن
 نقد ما لم يثنى وهذا يشترى الحان بثلثين لان البرح الذي ربحه في البيع
 ليرد بغيره السقوط بنفسه البيع ليرد وانما يترك ذلك بالبيع الثاني
 فصار بالبعد الثاني ثوبا بثلثين وثلث البرح ليرد وهو خمسة عشر فليس
 له ان يبيع الثوب ووجهه مائة على ذلك خلاف ما اذا اشترا ثوبا بثلثين
 ان البرح تأخذ بثلثين ليرد قاله اذا اشترى ثوبا بثلثين فبيعه
 فخر بثلثين او طعنا فاكله علم بعينه له لا يرجع بغيره
 العيب وقال رحمه الله يرجع لهما ان هذا انصرف وعنده وكان مقبولا
 لملكه وكان الهالك على حكمه ولا يمنع الرجوع بالنقصان كما في العتق له
 ان هذا خلاف المبيع وكان كالخبر وفضل الدائم خلاف العتق لانه
 انما الملك ليس بملك هذا الا بالكل والآخر هو وحده فغير
 الملك وهو في نفسه معضي للضمان وانما سقط الضمان بالملك

فصار سقوط الضمان كالبدل الخاجل فصار كالبيع مع الرجوع با
 خلاف العتق لانه لا تصور رد للملك فلا يكون موجبا للضمان قاله
 اذا اشترى ثوبا بثلثين حلال الدم بغيره اربعة وفضل عتقه يرجع
 على الباع بجميع الثمن وعندهما يرجع بغيره ما من حلال الدم ورجع
 الدم على هذا اذا جضع وكان قد سرى عتق الباع فقطع بغيره نصف
 الثمن عنده وهدم ما ساقط ما سكر منه واجب القطع وهدم ما جحد لهما ان
 المثل حصل به يد المشتري دائمة وكما اذا جحد به يد الباع فماتت
 المشتري له وجهان احدهما ان القطع او الفصل يضاف الى سبب كان به يد
 الباع لان الرجوع به يد والآخر يفيض الى الرجوع والسوار التليم
 كما يبيع لانه يشترى الفصل والقطع بغيره كانه قتل او قطع قبل القتل
 ثم عتق عتق رجله عند عتق اعم رده على المولى فقتل بغيره
 له ان يضمن الغاصب جمع فبهم فكذا هذا او اما مسلم الحق ان علم انه مات
 بالحق يرجع عنده وسلم الولد كذا كذا عنه قاله وطع الصغير
 في المقصود به اذا اجلت في رد فلوله يد المالك وماتت له
 ان يضمن الغاصب جمع فبهم فبها عنه خلافا لهما وهذا مثل ذلك قاله
 اد اباي عند اوجار به فالكسب كسبا جمل القصة ما انقص
 البيع وكسبها للمشتري وقال رحمه الله هو للباع لهما ان البيع
 ليرد اصل وجعل كان لم يفسد ان الكسب كان على ملك الباع له ان الكسب

260

في البيع
 علم بالرجوع
 على يد المشتري

حصل على ملكه المشتري والبصير يظهر وجهه لان البصير يد على
 المسح وهو ليس مسح قال اذ اباي جاد به رجل بيعا باتام تقابلا
 قبل البصير لم يستبرأ على الباع وفي يومه حسمه الله في المأوى
 وهو الفياسر وفي الاستحسان وهو له الاخرى ان العقد انفسه من الاصل
 وجعل كانه لم يزل عن ملكه فاك ولو اشترى تجارته غير ما دون له بدون
 بحسب الاستبرأ على المولى وهو الاستحسان وعندها ان حاض عند عبده المادون
 بعد قبضه اياها حاد للمولى ان يطاها بنا على ان يبر العبد منع ملك المولى
 عنده وعندهما لا منع وقد عرف تمامه في الحاراي فاك المكاتب اذا
 استمر في اجتهاد اجتهاد او خالته مخرج ورد في المولى الاستبرأ في هذه
 الجارية وتكالا لهما الله لا يجب وهو مخرج حابره في القنات ان هو لم تنكح به عليه
 فصر كالا حبيباً في عندهما يتكاتب بصر كالم المكاتب وبنته والمكاتب
 نفسها اذا عجزت فلا يشتري فيها فاك اذ اباي جاد به من اسان
 ثم وطها الباع قبل البصير لم يبرم العقر لانه لو ائلف كله لا يبرمه سي وهل
 سقط ثمن المهر اذا لم ينقصها الوطى لا سقط عنه وعندهما ينقسم
 الثمن على قيمة المنافع وفي العقر وعلى قيمة الجارية فاذا اصاب العقر
 سقط وما بقي بحسب ما رتبها الوطى باز حانت بكره عنده ينقسم
 الثمن على قيمة النقصان وعلى قيمة الجارية فاذا اصاب قيمة النقصان
 والعقر فدخل الاوقات في الاكثر ينقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة

وفي قولها لا يبرم
 قول من ولا انها كانت
 والتمس ملكه فالتمس
 ملكها وانفسه ثلث
 ملكه جديده

سقطت ما اصاب قيمته
 من الثمن
 في النقصان

الجارية كما فاذا اصاب الاكثر سقط وما بقي بحسب ثمنها ان منافع البصير لمحقه
 بالاحزاب والاعتبار وسحق بالبيع فسقط بالامتناع عن المشتري بحسبها
 من الثمن كسائر الاحوال ان منافع البصير ليست مال ولا يعالها سي
 من الثمن وللمعد الانكاح على المشتري بالامتناع عن المشتري ان لم ينقصها
 فلا سقط بالامتناع سي قال اذ اباي جاد به من رجل الى سنه
 ومنه الباع المبيع حتى مضت السنه له اجل من سنه مستقبله
 وقالار حمها الله لا اخل له بعد سنه اياها انه اخله سنه وقيل مضت
 السنه فصار كما لو اخله الى رمضان في رمضان قبل القصر له ان الاجل
 لا يترفيه بتأخير المطالبة جاز توجه المطالبة وبطل البصير لا يطالبه
 فينصر الى سنه بعد خلاف التأجيل الى رمضان لانه اجل الى رمضان بعين
 ورجا اماها هذا ذكر السنه مطلقا ذكرها في نوادر هشام رحمه الله عليه
 قال اذ اباي جاد به من رجل قبل القصر فاستهلك الباع الولد سقطت حصته
 من الثمن على القسمة على قيمه الشاه يوم العقد وقيمة الولد يوم الاستبراء لانه
 صا اصبلا بالساو ولا خسر للمشتري عنده وتكالا لهما الله له الخمار وعلى
 هذا الخلاف الشرح مع الثمن لهما ان الريان صار لهما حكم المبيع حتى سقطت
 حصته من الثمن فتخير به المشتري كما في الموقوف عند العقد بخلاف الهلاك
 لانه لم يصر اصلا لانه ان لم يبيع الذي يردى عليه العقد مقصودا

من الثمن

الى

بحاله قائم وهو لا يصل ولا يتجزأ المسترى كما لو هلك الولد بل اولى لا يث
 ماخذ جميع الثمن وها هنا ما حد به بعض الثمن والله اعلم بما قول الله
 على قول صاحب رجم الله له قال ابو يوسف رحمه الله الكفيل بالمسلم فيه باجر
 المطلوب اذا اصابه ربك المسلم على راس المال فان كان راس المال عينيا لم تجز
 وان كان مباحا فهو جار في حق الكفيل وان شا الطائفة اخذ الكفيل راس المال
 ثم هو باخذ المطلوب الطعام وان شا اخذ المطلق بالطعام وهو الكفيل
 عن راس المال فلا يملكها الله بوفى ما اجاره الا اصل فان اجار جاور
 هو راس المال وان ابطال بطل والي لم يحاله له ان الصلح على راس المال وهذا
 الباب كالصلح على اى حال كان من سائر الديون وذلك جاز فكذا هذا
 لهما ان هذا في حق المطلوب عنده لانه ياخذ راس المال ود الا يجوز الا
 بغير العذر وانما لا يستبدل الا يجوز قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ما حله لا سئل
 اذ راس مالك فهو على احاديه بخلاف سائر الديون لانه يردى على
 الدين وحده جاز له قال رجلان اسما الى رجل من طعام ثم صاحبه
 اجبرهما على حصته على راس المال جاز الصلح على المصالح وله نصف راس
 المال وصاحبه بالخيار ان يشا سادكه فما بقصر ان شا يسلم له ثم يتقاع
 المطلوب بما حدان منه نصف البسم وان شا يسلم له المخصوص وسع
 المطلوب نصف المقبوض لانه اذا نوى ما عليه فبرجع حصته على الشريك
 المصلح فالشريك بالخيار ان يشا رجع عليه نصف ما قبضه وان شا دفع

٧

له ربع اصل الدين عنده دون ربع اصله هو موصى وعصا وعين وسبع
 وكلا رجمها الله يتوقف على احاره من كره ان يطل اصله ويؤ الطعام
 كله بينهما وان اجار عد عليها كانا جميعا جالها فكل واحد راس
 المال بينهما والطعام الباقي بينهما له عاجزة الجيلة المتقدمة ولانه
 عاقد في ملكه المسمى في نصيبه لهما ان هذه قسمه الدين قبل القبض فلا يجوز
 كرجلي لهما على رجز درهم وعين اخر ذنانا فاصطلى على ان هذا ما
 على هذا وهذا ما على هذا الاجور فكذا هذا وبيان ان قسمه الدين ان
 عمار النصيبان ولا نه قسم على الشريك عنده دليل عود راس المال
 اليه لما جاز فلا يجوز تغير ضاه ولو كان بهذا اليه كفيل فصالح اخذ
 راس البسم الكفيل على حصته راس المال فهو على هذا الخلاف فاك
 او اكان المسم فيه غيره اقصر مما واحد عشر فقيرا فقال خذ هذا
 ورد في راس ما فقل لا يخرج جاز لانه مع الوفاء به ثم معلوم ولو جاز بان
 بقصر منه بغيره وما اخذ هذا وان دخل عليه درهم فقل لا يخرج جاز
 لانه اقاله في معلوم فلو جاز خطه اريد منه في الصفة فقال خذ هذا
 ورد في راس ما جاز عنده وكذا لو جاز بان بقصر منه ورد به درهم فقال
 لا يجوز له ان احسان الخاسر وقد واكبه حرمه احيتم قضاها
 ان هذه احسان الخاسر وان لا قسم له في مال الديون او اقاله على

مالا حصه له من الثمن ولا يجوز ولقد قلنا ان عصبه احد حصيل ففصب
 عنه ثم ردها لا يرد معها شي اخر لما قلنا في الزعماء ان السلم في عشرة اذرع
 من الثياب فما للسلم اليه ما حده عشرة ذراع وقال حنابلة في رد ما فصل
 للاجر كور لا نه باء ذراعا من ثوبه وعلم تسليمه مع الثوب بخلافه اذا باع
 مفرقا او ارجا ما بعض منه ذراعا فبرج ذرها فصل خارج عنه لما جرد عنه مالا
 يجوز لانه اقاله فيما لا يعلم حصته لا الذراع وصف وحصه مجهول واد اياه
 اريد في الصفة وطلب ذرها فصل خارج لا الجود في الثوب معتبره ولقد
 نص في الفصب وار حابه انقص مع الصفة وقال حنابلة اذا ردها عليه
 ذرها فصل خارج عنه لما ردها لا يجوز لما ردها في ثوبه ثم انه
 حنك في كتاب الصل قال اء اء باء صوفيا على طهر الشاء قاله وكاتب
 النبوه لا يجوز وما كان الصل ان اراد على اخر مالا فاصطحا على
 صوف على طهر الشاء خارج عنه يوسف بن ابي خلافا لها وقال بعض
 السبع كذا كذا انه باء مالا معلوما معدورا التسليم فحور كس قوام الخلاق
 لها حاروي عن علي بن ابي حمزة انه ابلغ مع الصوف على طهر الشاء
 ولا موضع القطع غير معلوم فكان مجهولا لانه لا يمكنه القطع من اسفله حيث لا
 يبيد في الصوف يرد اذ سباعه وساعه فيحتلها المبيع بغير فصا
 كسع الذبح والفرج بخلاف القوام لان موضع القطع من اسفله وهو معلوم

263 وهو يرد اذ من اعلاها كان على حكم المشتري واما الشعر فيرد اذ اسفله
 قاله الكل بالبيع لا على الجود والبر او الرضا بل ورجله وصفه والتاخر
 عن لاجل المبرودا ولما قاله في قول الحوا له وهذا استحيان وعدها ملك
 جمع وكذا نص في كذا لانه انه يصرف بغير امره ولا حكم له فلا يصح كالاغتاف
 ولقد اقاله لا يصح للموكل لهما انه عاقد في نفسه وعقد معه وحقوق
 العقد يرجع الى العاقد فيملكه لانه يصرف للموكل لانه عاقد للموكل في حق الموكل
 وقد ابطال حقه ثم قال محمد بن يعقوب الرازي قول له يوفى بكم انه انما استحيان
 على ان هو قاصر لانه اظهر لانه ابطال في غير ما ذكر ابو يوسف
 رحمه الله استحيان لان وجه الترخيص العام وهو العاقد فكان قولها اظهر
 فاك حله الخصار اذا فصح العقد بعينه لا اخواي بغير علم بوجه وهو
 قول الشافعي رحمه الله وقال رحمه الله يوقف على علم لا جرمه المبدى ان علم في ذلك
 حور ولا كذا فلا ولو اجار بغير علم لا جرم حور مالا لانه انه سلفه على
 فيسخر فاذا اتى به فصح كما اذا اجار لها انه يصرف على صاحبه ما دخل
 المبيع او الثمن ملكه فلا ينفذ عليه غير علمه دفعا للضرر والعرو عنه
 كما في قول الوكيل بخلاف لاجاره لانه يصرف على نفسه لا غير لان العقد
 نافذ في حق شريكه فاك اذا استترى سببا تسعه وقال احرار في
 بعثه واسعد بريح درهم فاستراه منه على ذلك ثم يدين ان خانه في درهم

من الثمن بغيره من الخيانة من المخرج حصته من الربح ولا خسارة ولا غيرها
 للمستري الخيانة ان شاعروا استراة وان شافوا البيع ولا يخطئوا لو
 خارج مع التولية على هذا الوجه ثم طهر خيانه فعدله بغيره الله
 خطاهم وعمرهم الله يتخير المستري كما ذكرنا واولو بغيره الله
 في الخط في الميسلر وخبرهم الله بالخيار فيها واولو بغيره الله في الخط
 في التولية وبالحناد في المباح لمحمد ثم الله يقول انما ترا ضاعا على تقدير
 الثمن فلا معنى للخط عنه لئلا ان المشتري صادف غرورا فتكسر دفعا للضرر
 عنه لاني بغيره الله ان مع المباح والتولية بناء على المبدأ في تقدير
 بغيره الله خط عنه الزيادة ولا في حصته ثم الله ان التولية مع عمل الثمن لئلا
 كل وجه صهره به اما المباح ليس هكذا وذكر الثمن لئلا للمبيع التقصا
 لا للتقدير به فلا معنى للخط عنه ولكن يتخير كما قال محمد ثم الله قال
 المشتري اذا وجد في المسترا عيبا وحابه ليرده على الباع والباع
 يدعي انه رضى به او فعل فعلا بطل به حق الرد خلف القاصي المستري
 على ذكره وتالا بغيره الله لا خلف له ارفيه صيانته وضمانه عن النقص
 ما في الحال بظهوره ذكر لها ان هذا الشاخصه وان نصب لقطع
 الخصومات وما ذكرهم عن معتد قال اذا كان الخيار للمشتري
 والمشتري في يده حتى عليه الباع جنابه لا يسقط الخناد ولا يلزم البيع
 وتالا بغيره الله بغير البيع مع الممنوع ان الباع لا يتمكن من ابطال خيار

264
 المشتري فلا فكري فعلا لهما ان جنابته بعد القبض كناية لراجنى وفيها
 لئلا يشترط ذلك وجوب البيع الردا **ك** اذا اخرج من صغر وخبر
 المباح بالربح بالبيع ونحوه لكره وكور البيع لراى من الوالد من المولود في قانه
 لا يجوز وروى عنه اولى له لانه لا كور في الكل وهو قول الجمهور والجنس
 راد بغيره الله وتالا بغيره الله في الكل مع الكراهية لفرق والجنس بغيره الله
 قوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين والد وولده فهو الله بغيره الله
 يوم القنانه وعمر الله صلى الله عليه وسلم انه ذهب لعلى بغيره الله اجوس
 صغير من سأل عن حالها بعد انام فقال على كراهية وجهه بغيره الله
 فقال النبي ثم بغيره الله رد ما وادضا عن النبي ثم انه راى امرأه والله
 من السبايا فسأل عن حالها وفي رواية من جمع هذه فعدل مع ولدها فابهم
 بردها فالوعد ولراى بالرد دليل الفساد لاني بغيره الله ان الوعيد
 في الخبر لئلا ولراى بالرد في الخبر السابق دليل على الفساد كما في الوالد
 والوالد واحا حرم على رضى الله عنه فبهم دلاله جوار البيع لانه امر ببيع
 الثاني او بالا فانه في الماثل وذكر دليل جوار البيع لئلا لهما انه باع
 خالص حقه وملكه ولم توجد الشرط المفسد فجور المبادر لراى ان
 سار الكراهية **ك** اذا اشتري امرأه في الحصر فظهرت او جازت
 بعد البيع في يد الباع ثم قبضها فعدله بغيره الله بغيره الله لا يستبرأ

وفي طاهر الروايات عليه ان يستقر بها وكذا في غيره فممن استقرى جارية
 او مكاتب او ما دور له يدور او استقرى بكر او جارية كانت هي محرمة
 الوطى على البائع بفساد او سب حرمة البصاح او المصاحبه او جارية فولد
 في يد البائع وحرمت نفسها عند البائع او عنده فلا استقر اعليه وهو
 قول مالك رحمه الله عليه وجهه نكاح الروايات لا يستقر اوجب ليعرف براه الباع
 لاجام اليه وهذه المواضع لانه ثبت براه البوم طاهر اوجه طاهر الروايات
 ان يستقرى لا يستقرى في الحصة الاقدام على الوطى لانه لا جمل الوطى بشرط
 عدم يوم اشتغال البع بما غيره وذلك يكون بعد القبض والمكلا واما يهود
 البراهمة حكمه ذلك الحكم والحكم براه على السبب والحكم وقد وجد
 السبب ها هنا في الاستقرار قال اح الاسرى ارضا دخلها فانثوت
 قبل القبض وقته لارادوا النكاح والبرسوا فانلف البائع التمر يسقط
 ربع التمر على المشتري ولا رجا له ثلث التمر في الجاهل ان التمر الجاهل
 قبل القبض يابى على الكل خاصة عنده لانه قائم به جميعه فيقيم التمر
 على الارض والكل جميعا اولا بصفته في النصف الذي اصاب الكل فيقيم
 عليه وعلى التمر كان حصه التمر مع الكل وعند ما يابى على الارض
 والكل جميعا لان الكل باع للارض والربا بة عليه ربا بة على اصيله
 ايضا ممن استقرى جارية فولد قبل القبض ولدت ولدها ولدا فيقيم

4

التمر على الكل اذ لا تنادى لو انثوت ثبوت برقمه كل ثمنه الف درهم ما
 البائع فعنده سقط ثلث التمر لان الثمن انقسم على الارض والكل نصفين
 ما النصف الذي اصاب عن الكل ينقسم عليه وعلى الثمن من المال لان
 قيمه الكل الف درهم التمر من الفان يسقط النصف وهو ثلث الكل وعند ما
 يسقط بصفه لانه ينقسم على الارض والكل والبرس وقته النكاح والارض
 الفان وقته التمر من الفان بصفان قال اح اذا اشترى عبدا بالثمن
 رجلا باعناقه قبل بعد التمر قبل قبضه في قوله قوله لارادوا
 الوكل وقته في خمسة البائع الى ان يستقرى التمر وقته قوله لارادوا
 لارادوا الوكيل دعى المشتري الثمن وجه قوله لارادوا ان القبض بالاعمال
 من القبض بالبدل لانه لا جمل التمر قبضه بالبدل بصفه هذا اولى لها ان العتق
 الوكيل لا يبيع لارادوا المشتري فصاد لسانه كليانه بخلاف القبض بالبدل
 لانه يبيع بغير امره فصاد كالعاصم ورجى البائع واقبض عليه في حقه
قال اح ولو اراد رجلا اشترى عبدا فقام يقبضه حتى اعلمه وهو مفلس
 فلا سبيل للبائع على الاستيفاء العدم قوله لارادوا قوله لارادوا
 ابو يوسف رحمه الله وقال في رواية الهشام سعى وقته للبائع ثم يرح
 بها على المشتري كما لو اجمعتا في الموهوز ادا اعلمه الراهر له ان
 عاليتة اجليست عنده فكانت البيعة عليه كماله لا يهدى عنه
 والها لا يحب بدونه قال اح رجلا اشترى عبدا ففارقا احدهما

265

فليس للحاضر ان يقبضه حتى يودي كل الثمن بالاعا ولا للبايع قبضه
 بكل الثمن فلو ادى كله لم يقبض لان نصقه ولا يرجع لما ادى على صاحبه
 وكلا رهما الله يقبض كل العبد ويرجع ما ادى عنه علمه له انه ليس يركل
 في قبض نصبه واد الثمن عنه فكان يعتبر عا في فصاد به فلا يرجع عليه
 لهما انه متى حتى عا بعد ثراهما جملته مع علمه انه يحتاج الى قبض
 ما اشترى ولا يتكلم في قبض نصبه وجبه ولا في قبض كله لرايا اكل
 الثمن كان اقبيا يقبض نصبه ما ادا الثمن عنه ولا له اذا كان موديا
 غير ان كان كنه مصطرفه فصار كغير البه ولو له جيبه في صاحبه الى ان
 يقبض حقه كالركيل بالشرا قال ادا كان لرجل على رجل اخر ام حيا
 فقبض الدراهم فانه يدين انه كان يوفاه مثل ما قبض وبطالك الجيا
 وقال رهما الله لا تلي له ارضاه حقه في الجوده واجه ولا يكر الرجوع يقبض
 لانه ابو اقبير طاولنا لهما ان حقه كان في قبضه لا فصاد به فغدر ذلك
 وطل اصله والله اعلم في قول محمد على خلاف قول صاحبنا ان شهر الله في
 بال محمد رهما الله مع لم الشاه بالشاه لا يجوز الا ان الهم المفسر اذا يكون
 الزباده بالسقط وقال ابو حبيب وادى بغيره رهما الله حقه كما ان ادا علم
 عا وجه لراعتبار وهو ان يكون المزوج اكر من غير المزوج ليكون المزوج
 باء المزوج والباقي باء السقط وعندهما حور كيف ما كان له انه
 باء المزوج في المزوجين وغير المزوجين فلا يجوز لرا عا وجه لراعتبار

ليشت

كبيع دهر الجوز بالجوز ثمنها ان باع المزوج بغير المزوجين
 لان السام يجوزونه لانه لا يعرف مقدار ثمنها بالوزن لانها تنقل انفسها
 وتخفف حلالا دهر الجوز بالجوز لانه يجوز قال مع الفليس بالهيسين
 باعيا لهما لا يجوز وقلا رهما الله يجوز له انه عن فصار كغير المزوج بالوزن
 هه لهما انه صار ثمننا باصطلاح الثاير في حرجه وكره باصطلاح الفاعل
 تصححما لتصرفهما خلاف الدراهم لانها خلقت ثمنها فاك مع الخط
 الرطبه والمبلولة بالخطه اليابسه والتمز المنقع بالمنقع وبغيره الوهم
 المنقع بالمسح ونقد المنقع لا يجوز وهو قول الثاني رهما الله وقال
 ابو حبيب حور وهو قول ابو حبيب رهما الله اخرا فابو حبيب رهما الله حور في
 الكل لما ذكرناه مع الرطب بالتمر لعموم قوله صل الله عليه وسلم الخطه بالخطه
 مثل مثل قول محمد رهما الله لم يجوز كل ذلك كما هو المخرج مع الرطب
 بالتمر وادى بغيره رهما الله حور ذلك في الكل كما قال ابو حبيب رضي الله عنه
 لرا انه خضر الرطب بالتمر لما ادنى في تلك المسئلة قال مع العقار
 المشي اجل القبض لا يجوز وقال رهما الله حور له في النبي صل الله عليه وسلم
 عسج بهلاك المعقود عليه وهذا لا يتحقق العقار والمزاد من
 الحديث المنقول وقد روي في موضع قال اذا اشترى التمر على
 راس النخل بشرط الترك حاز استحيانا وهو قول ابو ليلى رهما الله
 وكلا رهما الله لا يجوز فيما سألناه ان شرط متعارف فصار كغير النقل والشرا

والله اعلم بالصواب

ما لم يقتضه
 لعدم النص في المنقول
 مانع من كون الخطه
 العسلة العقد

ما كان بيعه وبيع غيره
عليه عتق

على ان يخرجه البائع لهما ان هذا صفة من صفته واحدة لا تخرج
واجاره و التي صل الله عليه وسلم هو عتق ولا يخرجه من صفته
العقد وانه يبيع به احد المتعاقدين فلا يجوز قوله بانه شرط متعارف
فلنا المتعارف هو الترتيب في الشرط في العقد لا يخرجه الترتيب
قاله اذ استرى طعنا ما شرط ان يوفيه في منزله في مصر ذلك الجور
وهو القياس وبالا اجماع الله بحور استحيانا له انه صفة من صفته
واحدة لا يجوز كما في مصر فخر وكما لو شرط حمل في منزله لهما ان شرط ارفاقا
شرط في العقد واما شرط الحمل فيلزم هو على هذا الخلاف التسليم
والمصرح بتنازل اطرافه مكان التسليم فيصح اشتراطه لانه اشترطه
وليس سلمنا فالجمل ليس تسليم بل هو عمل فخر جلا في مصر اخر لانه ليس
مكان التسليم قاله اذ استرى جازبه بشرط ان لا يطاها المشتري
جاز وعندهما لا يجوز له ان شرط لانفع فيه لاحد وهو يضر بالمشتري
وعنه بشرط يضر باحد العاقدين لا يفسد العقد ذكره الكرمي في الجاه
الصغير لانه شرط لا يكون عاكبا ولا ينافي له انهما ان شرط يبيع به
احد العاقدين وهذا الباع فعلى تقدير استحقاق الجازبه لم يكره على الباع
فيه لولا ذلك ومثل هذا الشرط مفسد وان كان شرطا يضر باحد العاقدين
فهو مفسد ايضا عندنا في فقهنا لا اطلاعنا في النهي عن شرط قال
هذا في السعة في المشتري لا يمنع التجار عندنا خلاصه الثمن

مقتضى العقد راتا
شرط وكما سلكوا على هذا
لذلك

وقال رحمه الله عن قوله ان كل واحد منهما بدعي ومنكر ان كل واحد منهما
بدعي عتق اخر ما يدعيه الاخر فصار كحال قيام البيع لهما ان المنكر
هو المشتري حصة لان الباع بدعي عليه ريبان التمر فاما المشتري لا
بدعي على الباع شيئا لان البيع سلم له كله وقال النبي صل الله عليه وسلم
اليمن على المدي والامر على من انكر وقال قيام السعة عرفنا ان الخلاف
بالنصوص خلاف القياس وقد عرف في موضعه قاله اذ اشترى حاربه
على انه بالخيار لم انها ميسرة بالشبهة لم يطل حاربه وقال رحمه الله
سطل ولم يلم البيع له انه لم يوجد المشتري حاربه على الرضا بطلانه
وهو حقه فلا يطل لهما ان هذا المشرع جرحه المصاحف فيلزم البيع
لانه تقرر البيع وانك مشله الجنازة في القول في حرقه ما يرد في
بهم الله قاله اذ استرى ثوبين بعت كل واحد منهما خمسة بعقد
واحد ما يجر احد منهما برأيه على خمسة بكنه فالم يبيع وقال رحمه الله لا يكون
له ان عاده التجار ضم الردي الى الجيد للزوج وتمكنت فيه التهمة لهما
ان كل واحد منهما جعله سوا كان كاحد او رديا فانفذ اليهم
كما لو اشترى اهما بصفقتين قاله اذ استرى ايه قد ارتفع حصتها
لا سبب لولا يبيع عن محمد بن ابي ابقار ورواه عن كها اربعة اشهر
ابام م رطاهاد في روايه بتركها شهر وخمسة ايام وعنه حصة رحمه الله
انه بتركها يشترط انها غير حامل وم نقد ريسره وعنه بتركها

لا بد من البيع

انه قد رده سلاته اشرف فعل هو تفسير قوله حسمه رحمه الله وعرفه رحمه الله
 قد رده شتمه وعبر الساقى رحمه الله عقداً اربعين وقال ابو مطيع البجلي
 رحمه الله عليه انه حسمه شتمه اشهر له ان المعتاد في هذه الجملة هذا
 للمساوي رحمه الله ان الولد يبيع في البطل اربع سنين فلا يعرف فراخ البع لرب
 ان الولد لا يبيع اكثر من سنين لما عرف بحمد الله على الرواية الاولى ان
 هذا المردعه وخاء الحرم يعرف بها نراه البع فيقدره وعلى الرواية
 الثانية انها عنه الوفاء للامم فيعرف به نراه البع لها ان هذه عن ربيعة
 والصغرة ويعرف بها نراه البع فيقدر بها في حقه لانها اشبه بالاشبه
 فاكه سح دود القرد ونصه يحور وقالوا رحمها الله لا يحور له انه معتاد فيحور
 ما يحاجه لها انه ليس عال لانه لا يبيع له الحيا وما تولى منه فهو معدوم
 فاكه اذا اشترى عبداً اشترى افايداً وجبته ثم ارداد فتمته في بيع فاكه
 ثم اخصا قصي عليه بقمته يوم لا سها ل وقالوا رحمها الله بقمته يوم
 القصر له انه يهرق الدم عليه كالا سها ل فيعتد بقمته حينئذ لها انه
 دخلت يومها يوم القصر ولا يتغير كالمصوب قاله ادياب نفس
 العبد منه بجاربه حارسه او اعينه على جاريه بعينها ثم استجبت طالبه
 المولى يهرق الحاربه وهو حوله حسمه رحمه الله او لا وهو قول رفر والشامى
 رحمه الله وفي قوله لا وهو حوله فاكه رحمه الله يرجع بقمه العبد له ان
 هو ابدل ما ليس عال وهو العتق لان بيع نفس العبد منه اعتاق والعقود

معتمدين العتق

له يرجع به فيرجع بدمه وهو الحاربه وهو حوله حسمه رحمه الله فبقت قمتها
 كما في المهر والمخلع والصلح عزم العبد لها ان الحاربه يردل بغير العبد وهو مال
 فاذا عجز عن تسليمها جبت تسليم بر لها وهو العبد وهو حوله حسمه رحمه الله
 ما عجزت فبقت تسليم فتمته والله اعلم كفاك في حسمه على خلاف قولك
 ولا قول محمد رحمه الله كذا قال ابو حسمه رحمه الله اذا اشترى عبداً فقبضه ثم استجبت
 ببيته وقصص العاقبة له فاجاز المستحق هذا البيع لا يحور وقال ابو حسمه رحمه الله
 يحور له ان كونه ملكاً للغير لا يمنع انعقاد البيع كما في الفصول ولا يمنع بقاءه ولا ي
 حسمه رحمه الله ان اقرامه على الرجوع في طلب القضاء به دليل استيقا المجل
 على ملكه فذلك ما به الفسخ فلا يحور بعد ذلك فاكه اذا اشترى عبداً فاكه
 او اعينه على ما لم اطلع على عيب به لم يرجع بقبضه به يوم رواه لراعي عنه
 وفي طاهر الرواية وهو حوله برفقه الله يرجع فيه وهو رواه لراعي انه
 اراله بديل فصار كالباع وحده طاهر الرواية ان البذل المبدل ملحق به
 فلا يكون بديل حقيقة فصار كالا عاوى بغير ما كفاك اذا اشترى امه
 فابقت منه ثم علم المشتري بها حينئذ لم يرجع بقبضه ما دامت حية في رواه
 الحسن بن زياد رحمه الله انه دروي الحين له فاكه رحمه الله برفقه الله ان له الرجوع
 في الحيا له ان العبد والحيا محقق والعبد موقوف لا يحنينه رحمه الله ان العود
 ممكن فطار الرد وهو ما في الجملة ودانع الرجوع ما نقصان قاله اذا
 اشترى ارباباً بفنائهم لم يحور وهو حوله برفقه الله وقاى ابو حسمه رحمه الله يحور له

ذكرنا اول الناس من
 كل واحد واحد
 في قولنا الله
 في قولنا الله
 في قولنا الله

براد به جو المور و نصبار كذا كذا الطريق لا في حصة به الله ان القنا من طريق العام
 فلا يجوز سعة لانه محمول القدر فلا يجوز با قول الى حصة على حلال قول محمد
 فلا قول الى سعة به الله عليهم السلام ان استرى عبيد من الف كل واحد منها ثمانية
 مظهر ان احدهما فالبس في ثلث اخر فاسد و قال محمد رحمه الله جاز و قوله يوسف
 رحمه الله مضطرب و قد مر في باب حصة به الله قال الله ان الشري يمتنع
 معلوم عما انه ان لم تنفذ الثمن الى اربعة ايام فلا بيع بينهما فهو فاسد و عند محمد
 رحمه الله يجوز و لم يذكر هنا قول الى حصة به الله و روى الحسن ان الله عليه
 قوله مثل قول محمد رحمه الله و روى محمد رحمه الله ان قوله مثل قول الى حصة به الله عليه
 و الحياصل ان هذا بشرط الخيار بمعنى ان لا يمدد ما روى ايام و ان يوجب به الله
 لم يجر كما هو اصله و محمد رحمه الله اجاب انه كما هو اصله و لم يوجب به الله
 و انما على احد البر و ان يمدد به هذا بشرط الخيار اربعة ايام صريحاً
 و قد ذكر ان الدليل على ان شرط الخيار لم يمتنع في انما يجوز ما ذكره الحديث
 من محمد صلى الله عليه و سلم ان شرط الخيار لا يمتنع و لا يوجب فاعلى لا يجوز
 مع النحل و لا يصح متلفه و محمد رحمه الله انه اذا كان محجوراً على جوار و ضمن
 متلفه له انه مال منيع به باعتبار عاقبته فصارت كالحش و المهر الى
 لا في حصة به الله انه ليس مال ولا يمتنع به في الحال و الذي يتولد عنه جوار
 قال ان استرى دهن في زجاج و نظر الله خارج لم يكره و في حصة به الله
 على كفة و رواه الحسن بن زياد عن جنيده رحمه الله عليهم السلام و هشام بن

جر

محمد رحمه الله عليهم و روى بساعة عن محمد رحمه الله انه ثبوت وجه هذه الرواية
 ان الرصاص لا يخطى صورة الدفن في حصة به الله و وجه هذه الرواية
 لا رادى انه لم يرد عينه و به لا يبطل خيار الرؤية و ان المولى اذا وطى امته
 لم يزوجها فللمزوج ان يطأها من غير استبراء و كذا في تزويج امراء و قد علم انها
 ردت فلا استبراء عليه و قال محمد رحمه الله اجب ان يستبرأ بها و قبل قول اني
 لو فدا محمد رحمه الله من قول الى حصة به الله انه ان احتمال سق طاية و ربع غير ثابت
 فيجب التبرع عنه لا في حصة به الله ان علقه و هو لا يستبرأ استجدات
 ملك النوط على المحزوم و لم يوجد ما ذكره في الاصل و قال حلال باع حلال
 صديق في الحل و ما عند البيع و الحرم جان فيما رواه الحسن بن زياد رحمه الله عن
 محمد رحمه الله انه باطل في كراهة هذا لعرضه و الحرم للصبي لا في فعلها و جرد في الحرم
 و انه حر لم و لا في حصة به الله ان المحرم هو التبرع لصديق الحرم او الحنا به
 على الراجح انه لم يوجد و الله اعلم ان قول الى حصة به الله يوسف على حلال قول محمد و لا في حصة به الله
 به الله ان قال ابو ثوبان رحمه الله اذا احلف رجلاً المسلم و المسلم اليه في
 قدر راس المال او المسلم فم اد فيها و اقام اليه فمضى و قد وجد واحد
 و ثبت الفصل و قبل هذا قول الى حصة به الله ايضا و قال محمد رحمه الله قضى
 بسلامة له ان البنيان في حصة به الله اما انكر و قد انكرها ما كفى باعقار
 كما اذا عياد صادكها اذا كان راس المال يوبن قال احدهما كذا راس المال هذا
 و ان لا يخر لا بل هذا لا يوجب به الله انها اتفقا انه لم يخر بينهما الراعق و احد

و ما ذكره لنا ذاك
 حكمة به الله استبرأ الى كذا
 لا بد له على كذا

فالقضاء بها قصاصاً لا يدعيه احد منها وجاز كما لو كان راس المال يوماً واحداً
 خلاف التوبة لانها لم تنفصا على راس المال فلم تنفصا على عقد واحد قال الوكيل
 بشرأشي اذا استزاه ونقد المخرج قال نفسه فله حبسه عن الموكل لا يستنها
 المخرج من احواله لفرز الله عليه على ما ذكر في باب موهوس وهلك في يده
 فعليه يوسف رحمه الله بهلكه هلاك الموهوس لو كان فيه وفاء المهر سقط
 وقال محمد بن كلثوم بن مالك ولما روج بالفصل على الموكل فصار كالمبيع في بيع لا يوفى به الله ان لم يمس
 المس وسقط كل المهر ما عدا حقيقته لكنه بحسبه يدعي عليه وهو المهر هذا هو الذي قاله ابو الوثر
 رحمه الله كالمبيع في ادايه ما في الصي على انه ثلاثة ايام ببيع الصي في الثلاث ثم البيع وقال محمد
 رحمه الله علم في الخيار له ان العاقد ياتي بغير شرط العقد وهو الخيار لان
 يوسف رحمه الله ان المالك لم يترك عاقداً حتى ثبت الخيار له والذي كان الخيار له
 زالت ولايته فصار كموته ثم عند محمد رحمه الله للصي الذي يبيع في العقد في المدة
 لان امتناعه من اوائله ملكه والخيار ما في وليس له ان يخبر لانه ان له ملك
 المالك ثم سولع عليه ولايته فلو مضت المدة لزم البيع لرد اليمين وروي عن
 محمد رحمه الله ان العاقد ان خسر في البلا لا كان نايماً عن المالك كالموكل
 قال الوكيل بشرأشي موهوس غير عسر اذا استري ولم يحضره الله عند
 الشراء انه اشتراه لنفسه او لموكله حكم الفقد فيه وقال محمد رحمه الله هو
 الموكل ان كل جرح عاقل لنفسه حتى يقرر الدليل على خلافه لا يرد عليه
 ان المظن حتمل كل واحد منها على الشواهي حكم به التعدي فيه كما في حاله

الركاد قل اذا اشترى عبداً وباعه اخرها المشتري الثاني
 برده عليه يعيب يدعيه فأنكر هذا الباع العيب فاقام المشتري البيعة
 فرد عليه ارجعه على الباع الاول بهذا العيب وقال محمد رحمه الله ليس
 له ذلك لانه ابطال جرح الرد باقراره واقراره باخذ على نفسه لا يوجب
 براءته انه صار مكرماً في ذمته بقصا العاقل بالبيعة ولا يعتد برده
 قال رجل باع عبداً من رجل فباعه اجدهم والباع لراخه وارثه فاداد
 المشتري البرد عليه لعيب خلف الوارث محمد بن حنيفة نفسه وكهط عنه
 المهر في نصب موثقه وقال محمد رحمه الله يحلف من نصب نفسه على الباع
 في نصب صاحبه على العلم ذكره الجامع الكبير وهو نظير مثله المتعا
 وضير ودميرون كتاب الشركة في هذا الباب قال عبد بن ابي
 باعه رجل بغير اذنها فبلفها الخير واجاز اجدتها ورد الاخر والمشتري
 بالخيار لم يشأ اخذ حصته المحيرون بتمه وارثا شركه وقال محمد رحمه الله بغيره
 حصته المحيرون بتمه له انه متى قبل نصب كل واحد منهما علم انهما
 فلا اجتماع على ارجاءه فقد روي عن الصنفه عليه لا يرد عليه الله
 انه رضى بتمك الكل ولم يسلم له الكل بل النصف مع عيب الشركة فتخير
 فيه ورواه انه رضى ليس كذلك لانه ربما اقدم عليه رجلاً من غير اجماع قال
 المحوي اخ اخو شاة اذ قد رها اذ يحيا فباعها بخوسي اخر جاز البيع
 وقال محمد رحمه الله لا يجوز له ان يامتنه فلا يبيعها الا في يده رحمه الله انها

على البتات

ذكر الميعة والاحلاف في مخبر الطحاوي انه منع بعض المسع فيرجع
 ببعض الثمر لا في يوسف رحمه الله ما ذكرنا في مذهبنا فيما اذا بصير من غيره درهم
 وانفعها علم انها روى ولا في حسمه رحمه الله ان وافق السلم عند ذنبه
 مثل ما بغيره نصير ذلك نصيبا عامه عليه فلو اجد للمعتب سوا اخو جارة
 روى الا انه فضل على المهرار والبيع الباع اد اوكل غيره بشر ابا باع باقل
 مما باع قبل بعد الممن بعد على الموكل صحيحا وقال ابو يوسف رحمه الله بعد
 على الموكل وقال محمد رحمه الله بعد على الموكل سوا فاسدا ابو حنيفة رحمه الله
 على اصله انه عكس الموكل بالامك خبا بشرته بنصيبه كموكل المسلم الذي بشر
 الحمر ابو يوسف رحمه الله من على اصله انه لا يمكن ذلك محمد رحمه الله يقول لو اشترى
 الموكل هذا بعد فاسدا فكري اذا اذ كان له خلاف شر الخمر انه لا يمكن
 اصلا وان كان استرى عديم فاما جرد ما بعد الفهرم اخلفا
 في عنها لا يحالفان والقول قول المشتري لا ان يثبت الباع ان واحد الحي
 ولا باخذ من الميت شيئا وان ابو يوسف رحمه الله يحالفان بترادف
 والقول قول المشتري مع عينه في عن الميت وما محمد رحمه الله يحالفان
 بترادف مع العبد وجميع الهاكك والقول في جميع الهاكك قول المشتري مع
 محمد رحمه الله انه من على اصله ان هذا كل السلم لا يمنع الحالف على ما روى
 نوري رحمه الله لو كان الكل فاما لا يمان في الكل ولو كان الكل هالك لا يمان
 لفان في سوا اهلك النصف ودر النصف بطل كل نصف حيا واد يوسف

212 يقول المكره والمشتري لان الباع يدعي عليه ربا ده الممن وكان القول
 الا ان عرفنا الحالف حال تمام كل السلم بالحرب فاذا اهلك بعضه
 تمسك بالاصل وعلى هذا اذا اشترى عبدا وقيصره باع نصيبه اخلف
 لراول مع المستوي لراول في ثمنه عند لي حسمه رحمه الله لا يحالفان والقول
 قول المشتري وعنده نوري رحمه الله يحالفان في النصف الذي بقي على ملكه ان رضي
 ما بعده يقول هذا النصف بعد الحالف وعنده محمد رحمه الله يحالفان في
 الكل فاذا اختلفا في المشتري على الباع نصف قيمته العبد ويرد النصف
 الباقي على مالكه ان قبله الباع مع عبث الشركة وان كان رد هذا النصف
 ايضا وان كان لراول في النصف بالمر لراول على حاله لا يثبت الرداء
 والنقصان مع لراول ولا خلاف في الحنيفة ولا لراول والابو يوسف رحمه الله
 هو مع جرد فان كان بعد الفهرم صح الرداء والنقصان وحلا والحنيفة
 ولا لراول وان كان قبل الفهرم في الفهرم كذلك في المجهول عنه رواه
 في رواه لا يجوز كالباع وفي رواية يجوز وجعل شيئا كما قال ابو حنيفة رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله ان كانت لراول بالمر لراول فكما قال ابو حنيفة وان كان
 بخلاف جنسه او بجنسه باقل او اكثر فكما قال ابو يوسف والحاجب ان
 لراول عليه في لراول اذا بعذر فحسمه سوا وعنده نوري رحمه الله في لراول
 تعذر فحسمه شيئا وعنده حسمه رحمه الله في كل حال محمد رحمه الله
 في حسمه كرو حذفته يعني البيع لانه تعليق المال بالمال وان يمكن

او باقله

العمل بصيغته يعمل ولا يعمل بمعناه لا في قوله الله ان اعسار المعنى
اولى ومعناه مصاد له المال بالمال وهو بيع فان امكن العمل به نعمل ولا نعمل
نصوريه لا في حقه رحمه الله ان لا ياله منبته عن الفهم ولا زاله لغة تعالى
والدعاء اللهم اولى عشر اى لغة الرفع والاراءه ولا يحمل معنى لو فاذا
تعد رجوله فسخا بفسد اصله فاكه اذا استرى من رجل بصله هذه
الدار ولم تعلم تعداره الباع او المشتري لم يحكم عدله حقه رحمه الله في رواه
دعي رواه لهرى بخور وان لم يعلم هو قول له بوجه الله وردى عنه رواه
ثالثه انه يستلزم علم المشتري لا غير وهو قول محمد رحمه الله ووجه الروايه
لراوى انه مجهول وجه الروايه الثانيه ان هذه جهاله لا تفضى الى المناعه
لانها رضىا بذلك وجه الروايه الثالثه ان الجهاله تنشأ من جهه المشتري
وهو الذى يصدر له المبيع فيستلزم عليه دو غيره والله اعلم وارجو
قول رفر حلا فالاصح ان لا يلا فانه رحمه الله في حال رفر حله
اد ابيهم في الحوره والبيعه عدد الاكوره وعيد باكوره له ام يتفاوت
في البعد والكبر فلا يتفق النفاذ لولا الوزن لسانه عددى متعارف
لا يجوز فيه المناعه ولهذا نص عنه عليه عبد الله للاف في حور اللم فيه حاله
اذا اسلم بشرط الحصار لا يحور لانه مع وجود القبض المستحق ولو اسقط
من الحصار قبل ان يفترقا عاد الى الحوراء عدنا وعده لا يعود
قول الثالث رحمه الله ومع هذا اد اباي الى اجل مجهول لم يسقط له اجل

فيل حلولة ومع هذا اد اباي بشرط الحصار ابدام اسقط قبل مضى
ثلاثه ايام له ان البيع وقع فاسد املا اسقط حايبر اكما اذا باع بشرط
فيه الحرفا شقظه لنا انه اسقط المفيد قبل تفرده فجعل كان له ان
دل عليه ان لا اجل الصريح اذا اسقط بعد مضى من المثل جعل كانه
لم يكن لا الى هذا الوقت وفيه البيع كدى هذا حاله اذا اجل اجل
السلام والمسلم فيه موجود فلم يقبضه حتى انقطع بنفسه السلام وهو رواه
عنه رحمه الله وفي طاهر الروايه عندنا له الحصار لسائر تفرقه حتى
يعود دان سافيه واخذ راشق له انه صار كالمسلم المنقطع
فينقصر في لنا ان هذا تفرقه المعقود عليه بعد صوره العقد فيوصف
التجديد في الفسخ كالا باو وغيره فانه اذا وجد بعض اس قال
السلام بوقا بعد ما اقترافه وهو قليل اسقط السلام بقره وبين
اصحها بالنسبة له فم خلا فخر وجه اخذ كراهه في باب حيفه رحمه الله
له ان القبض انقضى عند الاصل وجعل كان لم يكن وصار كالمسلم وجوه
عامه في باب حيفه رحمه الله قاله اذا اتفقا لا السلام اخذ كان اس
حاله خالا اخر جاد وعيد الاكوره له انه حتى انقضى السلام صار راس
المالح بنا مطلقا في حور لا يستبدل به لنا قوله صلى الله عليه وسلم
لا تاخذوا بيكم اذ راس فاكه معناه لولا سلك حال قيامه او راس فاكه
حال فيحه لانا لا ياخذنه حال قيامه فانه الا هو راس قال السلام

ولما كان الصحيح

او بعد التفرقه

وعندنا جور له ان البر هو استيفاء الدين عندنا فنصر حيث لا نراس
 حال السلم ولا جور لنا ان البر هو استيفاء الدين لا ليدله لان الدين يصرف فيه
 فاداهلك هلك بما فيه لما عرف **فالسلم** بلفظ البيع لا بضم وهو
 عشي بر ايان رجم الله وعذبا بهم كما انه عند خاص احصوا باسم السلم ففقد
 لا يكون سلمنا انما يتجدد بغيره لان كل واحد منها عليك حال كان
 السلم يتعاقد فيه **فالسلم** اذا اختلف العاقدان في السلم في قدره او راجل
 تخالفوا وعذبا بالقرن قول منكر الوباء له ان ربا له لرجل بوجوب نقصان
 المائتة والقيمة فصار كما خلاهما في قدره لنا ان القياس في حيوان
 الكائنة فناء بالضرع مما اذا اختلفا في المعقود عليه او بدله وراجل
 ليس كذلك **فالسلم** اذا باع ريتا يرتون والرب الذي في الربور الكثر
 او مثله لا يجوز لان بعض الربور او الثقل ريتا فان كان اجل جورك لا حلال
 والفضل بالثقل فان لم يعلم ذلك جاز عذر رجم الله وعذبا لا يجوز
 وعلى هذا اسم السيف الحلي بالفضة بعضه خالص هو على الوجوه الاربع
 له ان لرجل من العقد هو الحوارة فلا يفسد بالشك ولا راجلنا ان
 جهة القيساد غالب لا نه بفسد وجهين ويصح وجه واحد **فالسلم**
 ليس للوكيل بالشراحيين المشترا عن الموكل لا يستيفها المهر ولو هلك
 عنده صح وعذبا له ذلك له انه امنه وليس للامن حيس لا اعانه
 لنا انه عذبه الباع بركله والبيع في الحبس كذا هذا **فالسلم** اذا

استرى عذرا بالهدية ولم يتن خصه كل واحد منهما ثم طهر ارجلها
 مديرا او مكاسا او ام ولد لا يجوز في الفقه وعذبا جورك له ان قبول
 العقد في البيع الاول لا يجوز جعل شرط في بيع الفقه ولا يجوز كما لو كان ارجلها
 جرائنا ان هذا الفساد ليس متيقرا له بخلافه وقد ذكرنا في باب
 حسمه رجم الله عليه **فالسلم** اذا باع شيئا بشئ معلوم على انه ان لم ينه
 الشئ المثلث ايام فلا يصح بينهما لا يجوز وعذبا جورك له انه مع شرط
 فيه احواله فاسده ولو شرط فيه اقاله صحح لا يجوز فهذا اولى لنا
 ان هذا معنى البيع بشرط الحما ذلكم انما لا ان جعل عدم التقدي والطلاق
 علما على البيع والتقدير علما على الاحرازه وذكرنا **فالسلم** اذا استرى
 ثوبا مطونا ولم ينشره فله الخيار ما لم ينشره ويؤى ذلك كله وعذبا له
 خيار له لئلا انه اذا كان اعلم فلا بد من ان يته لئلا انه ليس مثلي فلا
 يعرف كله بدونه بعضه لنا ان لا يتفاوت اطرافه طاهر افرجه
 البعض يعرف الباقي كما في الكيل والودى لئلا ان يكون في طية شئ
 مقصود كالعلم وعذبه **فالسلم** اذا استرى دارا فترى خارجها
 فله خيار البدون ما لم يرد اخلها وفاقا له محابا رجم الله عليه وكتاب
 القسمة اذا راي خارجها فهو ربيع ولا يصح ان هذا في حريم
 وانما تعرف برؤية الخارج اما خيارنا كما في رجم الله عليه **فالسلم** اذا
 اشترى عذرا فوجدنا حيا عابا قبل القسمة رجمه خصه حريم

حائز

وعدنا بغيرها او عيبكم اليه انه لو وجد به عيبا بعد القبض بوجه خاصه
 فكل ذلك قبل القبض لان حواله الرد لا يحلف لنا ان الصفه قبل القبض غير تامه
 بل دليل انه على الرد بغير ضمان وكما رد احدهما تنتم العقد في احدهما
 دون الآخر فخرضا صاحبه فلا يجوز كما لو باعني سديا فقبل احدهما
 فحلا او ما بعد القبض لان العقد قد تم ولهذا لا يمكن الرد بغير ضمان قال
 اذا اشترى شيئا ثم علمم فقبضه فبعته عنده لا يضر احد ليس له
 ان يبعه عراجه من غير بيان ذلك ولو باعه للمشتري فيه خيار فان
 هلك او استهلك بطل خياره وعندنا له ذلك لان هذا انقصا طاهر
 فصار كالتقصير بفعل المشتري او بفعل الراجحى لهما انه لم يمنع شيئا من
 المبيع فلا يمنع عنه شئ من ثمنه وهذا لان الجزاء الفائت لا يخصه فتمس
 التمسح ما لم يجر مقصودا بالنساقول ولم يوجد قال اد ابايع بشرط
 البراءة من كل عيب عدا البيع وبطل الشرط وعندنا حاد البيع والشرط
 له ان يسلما المبيع ليس له حكم العقد بل حكم ثبوت الملك في المبيع
 على اي صفة كان لنا السلامه بمعنى الشرط لان المشتري يطلب السلامه
 فاذا شرط فقد ترك شرط السلامه وكما ومقدور اقضته العقد فلا يملك
 العقد لان الشرط اعتبر به داته لان العيوب مجهوله حتى لو كان معلوما
 ببيع لنا انه شرط نقدر فمقتضى العقد هو تسليم المبيع كما هو غير
 مشروط بالسلامه ببيع العقد والشرط مما كمالو شرط ان يملكه ابد

البراه

قال اذا اشترى عينا وباع بعضه او وهبه او تصدق به دون غيره
 رحمه الله انه يرجع بقصار العيب والباقي اذا وجد له عيبا ولا يرد الباقي
 لحدوث عيب الشريك وعندنا لا يرجع بالتقصير في المزال ولا في الباقي له ان يرد ال
 كله لم يرجع ولو بيع كله يرجع فاذا رد العيبه وبقي بعضه يوطى لكل بقية حكمه
 لنا ان امتناع الرد في الباقي يثبت بفعوله وهو اذ لم يعرض ملكه فصار كأنه
 باع كله قال اد ابايع سيارا ثم اشتراها بربا بغير اقل من ثمنه
 فبطل العقد المزاج وهو العيبا من عندنا لا يجوز وهو اسحقان له انه امتناع
 جواز الشرا اما باع باقل مما باع ملكا في الربوا والربوا لا يجري به الرد في القصة
 لنا انها جنس واحد كونهما قيم لهما شيئا فظهر قصد الاستفصال والربوا
 من وجه فلا يجوز قال اد اذ انت حاد به فباع المولى لا يستبرأ وعنه ما لا يجب
 لا يستبرأ له ان قيمه سفي ما له ربح غيره وانه منتهى بالحديث لنا ان سبب
 لا مستبرأ السجرات على كل الممنوع لم يرد ولا يرد هذا خلافا
 فلا يجب الاستبرأ الاجله قال اد اشترى حاد به ارتفع حصصا لا بالبراه
 يستبرأها مستند عنده وقدره باف شجره رحمه الله واك اذا سلم الثمن
 وقصر المبيع ثم وجد الباع كله وبوفا بوجه فله ان يستبرأ والمبيع وحليم
 ما لم يرد عند التسليم ذلك له انه لم يستوف حقه ولهذا يردده فلا يجب
 عليه تسليم المبيع وكان له نقضه لنا انه استوفى اصل حقه ولهذا

تقلا اظهر علينا

لو تجوزها بحور لرا انه بوجه حكم البع فكان تسليمه صحيحا فلا يكون له
 النقص لكن ثبت له المطالبة بالمشروط كالبيع اذا اعاد البيع لم يشترط
 نقد البع قاله اذا استمرى عذر كذا بعد على انه بالخيار وعذر البع لا يثبت
 له الخيار وعذر البع دور العبد فان اعتقه لآخر كحور وعذنا له الخيار
 فيما له انه قصر الخيار على احدهما فيقصر حكمه عليه لئلا انه يشترى العبد
 بالعبد وكان العبد عندها خيارا المسترعى يمنع خروج التمر عن ملكه قال اذا
 استمرى دمي وحي حوائم ايسلم قبل القبض ثم تخلى الخمر قبل ان يفضى بقبض
 البيع فلا بيع بينهما وعذنا بولي البيع وله الخيار له ان البيع فسد باسلام
 فكيف يعود الى الجوار لنا ان البيع وقع صحيحا الا انه اعترض عليه
 المفيد والتخلي اذ بيع قبل بقره فصار كروا ان جهاله للرجل على ما مر
 لرا انه يخبر للتفكر قال اذا اشترى ثوبا على انه هروى فاذا
 هو ماله بحور البيع وله الخيار وعذنا بالبيع بينهما فالحاصل ان عذنه
 هذا اخلاص وصف وعذنا باحلاف جيب لهما وتما في لهما انهما ولا يتم
 قاله اذ ابا حذارا وطرقها لا يجوز وعذنا بحور له انه نعم طرق العام
 فلا يجوز لنا انه يصرف الى طرقها الخاصة بولا له الحال فاجب
 جواب المسألة خلافا لقول علماء مناهجهم ان الله
 قاله البرواني لا شيئا لرا بهم وهي الخطة والتعير والتمر والمكح المذكورة

في حديث علمه البرواني الطم والجنيب شرط فغير هذا الحكم الى كل الماكولات
 والمثرو بات حتى قال بقياد وسع النفاذ بقايتها والجفتها بالحققتين
 ولم يبعد الى غير المطعومات حتى جوز مع قفون جصون بغير جصون وغير ذلك
 وله في الذهب والفضة دوران حولها عن فعلين والحكم بقصور عليها
 وفي قول معلل تعلمه التميمي وقيل بالجمية المطلقة حتى لا تنفذ الى القلوب
 والخطا رفته وعذنا العلم بذلك حكمه الفدر مع الحسن اعني بالقدرة
 الكل في المكملات والدين مع المورد ناك وعذنا الى كل مكمل جنيب
 كالخروج النورة وغير ذلك وكل مورد جنيب كالخريد والتجاسر ونحو ذلك
 له قوله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الطعام بالطعام لا يسوا يسوا بسوط
 المماثلة وعلقه بوصف الطعم وكان علة ولا حرم البيع متعاضلا يشعر
 بتضييق طريق الوصول اليه وذلك لشهر بالحرمة والخطر وكون الشيء طعوما مأكولا
 او شفا لشهر بالعزة ليعلى النفاذ واقاكونه عكسلا فلا اقول في ذلك لنا
 ما روى ان عاملا خيرا اهدى الى صلى الله عليه وسلم ثم احدث افعال الخبيث
 من اين لك هذا او كل غير خبير هكذا افعال اعطيت صاعين واحذت
 صاعا فقال صلى الله عليه وسلم اريدت هاهنا فخرى شفعة ثم ابتغيت
 ثم افاي فكذلك كل ما يكا في نورن شي ان العلم في الكل والورن ولا العلم

وعلة مد
 مأكولا

ما هو الموتور والموتور هو الكل مع الجنين لهما يستويان حقيقة الكل قدر
 ذاتا واذ انت النساء يظهر الفضل هو حرام لانه يواظب على الفضل
 في الحصة المنارة والمنارة انما تثبت عند الفضل على المياودة قدر
 وجليسا فكان مع ثرا وقد عرف تمام في طوره الخلاف وما روي في الحديث
 قلنا الوصف المذكور قبل الحكم انما يكون علم اذا كان موثرا في علم تام موثرا
 ولما المقتضى قلنا لا يرد على العكس لان الذي يتعلق بالبقاء في بيوتهم
 طريق الوصول لما عرفهم الربوا ابو عازل احدهما حصه الربوا وورد ذكرنا علم
 والناسي شمة الربوا والفضل حيثما يعجل بان شاة احدهما نقدا والاخر
 نسيئة وهذا ثبت بشبهة العلم وهو اجود وجه العلم فيثبت عندنا
 بالكل وحده وبالوزن وحده وعنده بالطمع وحده حتى لو اسلم حطمة
 شعير او سمسم او ارز او الجوز بالاجزاء ولو اسلم حطمة من حصص الجوز عندنا
 خرا اقاله ولو اسلم تقا حاد او يفرجلا في حطمة حاد عندنا لعدم الكل
 وعنده لا يجوز لو حطمة الطم واصلها في الوصف الاخر وهو الجنين فعندنا
 هو بانهراد من حرم النساء وعنده لا تحرم حتى لو اسلم ثوبا هو ميا في حرم
 او ثوبا ميويا في ميويا لا يجوز عندنا وعنده يجوز له ما روي عن عبد
 الله بن عمر في العاقي هو ان الله صلى الله عليه وسلم جهر جيتا
 وامرني بان اشترى بغير ابيصير من الاجل ولا الجنين ليس اخذ وصلي

توسم
 ح لو اسلم ثوبا هو ميا
 وهو ثوبا ميويا
 في ميويا

العلم لانه ليس موثرا هو شرط لما ذكرنا لانا ان الله صلى الله عليه وسلم
 به عن سح الحيوان بالحيوان نسيئة ولا الجنين اجز وصفي علم الربوا
 البقد فيكتفي علم الربوا النساء كما الوصف لآخر وبيان ان علمه بما روي
 روي الحديث قلنا ان كان دار الحرب وقيل ان كان في الحرم الربوا اقاله
 او اباي درهما ودارا درهم ودارا درهم ولا يجوز وهو قول روي عنه
 وعندنا يجوز ويصرف الجنين الى حلال الجنين على هذا اد اباي قفي حطمة
 وهو شعير يقهر في حطمة وقفي شعير على هذا سيع صيف على
 بضم شعير على شعير ولا يردى في حطمة له ان هذا مقابلة اشملت
 على مقابلة الجنين بالجنين بخلاف الجنين بالجنين وقصبتها انقسام
 البذل على المبدل على الشيوع فيحقق قسم الربوا من حيث انه مقابلة
 الجنين بالجنين لانه مقابلة مطلقة فحتم مقابلة الجنين بالجنين
 وحتم مقابلة الجنين بحلال الجنين وحتم على مقابلة الجنين بخلاف
 الجنين حلالا لانهما على الصم والصالح وعندنا لا يفي الربوا
 وقد عرف تمام في طوره الخلاف فاك المقابلة مع الطعام
 بالطعام عينا في المجلس شرط وعندنا ليس بشرط له قوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في الحديث المود في الحطمة بالحطمة الى قوله يدا بيد والحرا
 منه البعض كما في الاصل والصم ولا يخاله من شرط المقابلة فيهم
 كالا هب والقصم لنا ان القصر لا يفت علم ركن القدر ولا المصلح

حليتها

حطمة

البقرة ٢٢٢

وَفِيهِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ
وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ

اما ان يكون قادرا على تسليمه في الحال او عاجرا فان كان قادرا الا يجوز
 التسليم فيه لانه لا ضرورة فيه والتسليم عقد جواز لصدوره وان لم يكن قادرا الا يجوز
 لانه لا يقتضي حصة وتقصية دل عليه قوله علم الله ان تسليم حكمه فليس تسليم في كل
 معلوم الى اجل معلوم واما الحديث فينا لانه يقتضي حواره نظرا في الرخصة
 والضرورة ويدعى تمامه في طريقه الى ان قال **قال** التسليم في المنقطع جواز اذا
 كان يوجد عند التسليم وعنده بالاجور له حاد وينا من الحديث ولا يقدّر على تسليمه حل
 وجوب التسليم في كل ما لا يقدّر على التسليم اما محصل بالضرورة على الاكتساب
 مدة الاجر وفي من لا يقطع حركته لا يقدّر على الاكتساب ولا يجوز ويدعى تمامه في
 طريقه الى ان قال **قال** التسليم في الحيوان يجوز وعنده بالاجور له ما يوجب الحديث
 ولا يسمي التسليم لانه اظهر جنسية ووجهه وشمته ووجهه صار معلوما
 كالخيل وغيره فانها اذ لم يسمي في محمولها لا يعرف بالضعف لان الحيوان
 مخصوص باوصاف وخصائص يتردى في القيمة ولا يملك العيان عنها ويدعى تمامه في
 طريقه الى ان قال **قال** من استمرى ساء خيرا اى ساء مستند وده البصر
 لجميع لبنها خبثت ابها في اللبس فحلبها فوجدتها فليس له اللبن ان
 يردّها ويرد اللبن ان كان صاعا من غير ان كان هالكا وعنده باليسر ان يردّها
 له قوله صلا الله ثم استمرى ساء فحمله وهو ما في النظر في ادائه حتى
 التطاير الى يله انما انشا ايسرها وان شاردّها ودر معها صاعا من غير
 ولا يخرجه من حقه الباع لانه لم يفتقر وليس يردّه وما روي في الحديث

حسن الطول اما ان تغدرك
واحال بقدر

يجوز على انه بالخيار فيها اذ كان له ابطال الخيار في الثلاث فمكروه قوله ان
 شأنيستها وان شأنيستها فهو الزيادة غير ثابته فلا تحت العمل بها لانه مخالف
 للاصول وهو تصحيد الدين بالتميز قال السبع الفاسد لا يقيد الملاك وان
 اتصل به القبض وعندها يقيد الملاك بعد القبض له انه منهي عنه كغيره من الاجرام
 لا يصلح مبيعا للملك الذي هو بغيره لنا انه بيع حصه والبيع مبيد للملك اما
 قوله تعالى وحل الله البيع الا انه سبب الصلاة وبها لا يقيد انتهى وذكر
 غير محاور وهو الفساد قال اذ اناج يترجم الى الجصادم اسقط
 لرجل لا يملك جابر ادعنا سفلت حائرا ودمر في ما زفر قال اذا
 استرعى شيئا لم يره لا يجوز وعندها يجوز له الخيار اذا رآه له ان البيع جوهري
 ولهذا لا يلزم وجهه له المسح منع جواز البيع لنا قوله جزا له عليه ولم من
 استرعى لم يره وهو بالخيار اذا رآه والمعنى انه باع مملوكا معلوم لاجل
 مقدور التسليم وجهه انه الوصف لا وجه المنة لان له الخيار اذا رآه
 يقبله الا بركه وعلى هذا الخلاف شر الا على حال اذا استرعى عبدا
 ادعاه بغير شرط ان يعتقه جاز وعندها لا يجوز له ان يبع العبد شيئا حار
 وهو ليس بشرط العتق ولا بشرط تقضي البيع لان البيع يقتضي ملك العبد لا نفسه
 التصرف لنا انه شرط لا يقتضي العتق لان البيع يقتضي ملك العبد لا نفسه
 العتق ومنه منفعه لبيع وهو امتناع الرد بالبيع ومثل هذا الشرط
 يقيد البيع وامان البيع النسيئة وهو بيع العبد ممن نفعه لانه بشرط العتق

شياء

تفصيل
 هذه
 نسيئة لبيع من يعلم
 انه يعتقه لا يشترط

279 قال اذ استرعى عبدا له بالخيار ثلاثة ايام وقبضه فملكه الثلاث
 فعليه القيمة وعندها لم يبع وحك الحق له انه يحرم الرد قبل تمام الملك
 لانه لا يملك تمام الملك بعد الهلاك قبل تمام القيمة لنا انه لما اشرف على الهلاك لما قرب
 عجز رده قبل الهلاك فله البيع قال اذا احاط من له الخيار في ماله
 الخيار بغير الخيار لورثته وعندها لم يبع ولا يورث الخيار له انه يحرم
 المحذور في حق لورثته كخيار العيب والروث لنا ان العوض من الخيار ان يتامل
 من له الخيار في المصلحة فيعمل لحسن المصلحة وقد طلبت اهلها التامل عونه
 فثبت الملك له قال ان البيع يقتضي ذلك لان المانع هو الخيار لغرض الباطل
 ودور الالماع وطرحه في طرس الخلاف واما خيار العيب وخيار
 الروث لا يثبت بطريق لورثته بل يثبت للوارث ابتداء لان ملكه بالارث عتقا
 سلميا وقد وجوه بعضها اذ ملك عتقا ولم يره وكما له الخيار قال
 الرواية في الحق والحق حال قيام البيع لا يجوز وعندها يجوز له ان يبع
 العبد له ان يبيع كله صار ملكا للمشتري بالتميز الاول فلو جازد الرواية
 عننا كان هذا حقيقا فلكم عوضا عن ملكه فانه يجوز لنا انهما قصد احول هذه
 كالموجوده عند البيع اعني ان يخرى عليه احكام الموجهه عند البيع وانه
 ممكن مع الجملة كالرواية المتولدة من القبض فيجعل كذا تصحى القيمة
 وتنفذ التصرف فيها ودرؤف حاك مع الوهم النجس لا يجوز وقدر في
 يد النبي وان اذ ابتاعها بعبا با تا فليس بها الخيار تمام بغير
 وعندها لم يبع له قوله عليه السلام المتبايعان بالخيار هما لم يقتر

لما ان عام البيع بالاحاب والقبول وقد وجد بعد ذلك يكون صحيحا ليعقد
 تمام على كل واحد منهما وان لا يجوز رد التراضي واما الحدس فحول على ما
 قبل القول نعم ان سائر اثارها وان شافها قال اذا اشترى بشرط البراءة
 عس والبيع فابعد وعندها جاز له ان شرط لا يقضي البيع لانه يقضي حتى
 الرد وجوانه ما جوزه من ان يرد في البيع والبيع في البيع والبيع في
 قول رد حرم الله وعندها عس لا يرضى السامح له ان الوطى في البيع لا يرد
 فلا يمنع الرد كما لا مستحرام لنا انه بالوطى استوفى ماها وهو جوازها فيمنع
 بالبيع وبما عرويه طريقه الخلاف فاك بشرط ما باه باه في كل
 بقول القوي الذي اشترى جاز له رد وعندها لا يجوز له ان يرد لو اشتراه منه بثوب
 فحتمه اقل مما باه في كوز وكوي لو اشتراه من غيره باعنه حتمه كوز لوجود شرائط
 كذا هاتين لنا انه حتى لم ينفقه في شرائط حتمه لولا صطلا في رد لانا و
 اصرط لهما عا فاليتم حقدرة بالشرط الاول فاد اشترى به اقل من ثمنه بقاء
 في رد ذلك الثمن بعد ان اشترى فالا حقدرة في ثمنه حسمانه في كوز وبواطلا
 وددعوى تمامه في كل خلاف فاك في البيع التراضي في رد البيع قبل الرد
 لا يجوز وعندها كوز ادا صار حاكم في بيعه لم يرد في البيع عليه ولم
 عرجع المبيع على الكل في يده وهي مع الفسخ في يده وعرض الحث
 في يشتد لنا انه مال متهم مقدور في السلم في كوز به والحدس
 محول على البيع بشرط التزك فاك اذا اشترى عبدا ولم يقدر اليه

جو

محد

ولم يقبض العبد حتى مات مفلسا فاك باع احوه في نفسه
 من سائر القرم الا انه كالمهر في عنده واما اذا قبضه مات مفلسا
 فالبيع احوه انفسا عس وعندها هو حمله القرم له ان التراضي في
 في البيع فاد اشترى في نفسه ثنت له خيار الفسخ كما في جانب البيع اذا
 انقضى وكذا لنا ما روي في خصاصه في اسم ما سنا دة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال المشتري او اصاب مفلسا فوجد الباع متاعه بعينه فهو
 اسوه للقرم والارحق الباع انقطع عن البيع بالبيع في كل وجه لانا انه يثبت له
 حو يعلو بالبيع عند افلا يبيده وكما ثبت له هذا الحق في حدس
 لسائر القرم فالا حقدرة في حدس في خلاف المهر لار حقه ساق على
 ذلك فاك في الدعي اذا اشترى عبدا اميلا او مصحفا فهو باطل
 وعندها كوز في حث عا يبيع ان لم ينفقه له ارفع اوله لانا لم يرد حقه
 الكافر وذلك لا يجوز ولهذا لا يفر هذا الملك في يد البيع كما لو شرط
 فيه شرط اخر فاسد لنا ان الكافر لا يملك المبيع بل لانا انه لو كان عبدا
 كافر قاسم ادورته بعد ما يسلم في يدا يبيد الكافر ملكه ودد وجد الملك
 وما ذكر من الازل فلنا لانا لانا في لانا انتفاع لانا في حث في النسبه مع
 المبيع لانا انتفاع في حق نفي لانا لانا انتفاع بل في حث عا البيع وددعوى
 في هذا الخلاف اذا اشترى صيدا قال في رد البيع ليس في
 يبيعه ولا في شرط لانا من التراضي لانا وعندها يبيعه ولانا في شرط من المهر

اهله

المحرم

اصله عندنا ببيعة ولها قسط من الثمن عند الفرض له ان البيع ما ساوله
 البيع والبيع لم ساول الزيادة لانها لم تكن عند البيع لنا ان البيع مفعول
 فعل البيع كالمقنول وهو مفعول فعل الفتل وهو الذي يثبت اثر البيع فيه
 واثر البيع هو الملك وانه يثبت في الريان بواسطة ثبوت في اصله ولما
 لم اصابه فليست بشرط كما في المحي يتيوان في سببها الى محض والخوف السهم
 واصاب غيره ادا صابه وبغزو واصاب غيره وبات التلوي كان الساب
 مفعولا فكذا هذا اذ عا هذا الاصل مسائل منها اذا استرعى خيرا لم يعلم
 ما غلبت الخلل ثم اكر ثم من قبل القبض حل الفضل له عنده لانه لا يقابل
 الثمن وعندنا تصدق بالفضل فخرنا عن الريان ومنها ان من استرعى خارا ثم فتمتها
 الف مالفم ارد اذ في فتمتها قبل القبض فتمتها اليان وضم فتمتها واختار
 المشتري ايضا البيع وتصميم الفاتل لا يتصدق بالفضل عنده وعندنا يتصدق
 ومنها المبيعة اذا اولق قبل القبض فبضمها فالمن ينقسم عليها عندنا واذا
 وجدنا حدها عينا لردده لخصته وعندنا لا يرد الولد ويرد لرام بكل الثمن
 ومنها ان الريان المنفصلة بعد القبض لا يمنع الرد عنده فتمسك الريان ويرد
 الاصل لكل الثمن وعندنا يمنع الرد لانه لا يمكن رد الريان مع لراصل لانه لم يرد
 عليه البيع قصد اقل لرد عليه البيع قصد اولا ولا يمكن رد لراصل بدون الريان
 بكل الثمن لان نودي الى الريان وقد عرف عامه في طريقة الخلاف واسم ليعلم
 ما في جوابات مالك خلا القول في علمائنا رحمهم الله

281 قاله علمه الربوا في الاشياء المذكورة في الحديث الافتيات والخراج بشرط
 المجانسة وبنسبها ومن الشافعي خلافه وجه لخرجه ما حوله ان تحرم الربوا
 صيانة لمصلحة العامة عن الفواق وذلك فيما يقتات وتدرج وحواله ما يترقى
 باب السافعي رحمه الله عليه فاك البر والشعر حسن واحد لا يجوز المفاضل بينهما
 وعندنا جيبان مختلفان له انها طعام الناس وهو حسن واحد لنا انها مختلفة
 اسما ومعنى وكانا مختلفين حكما قال ترك قبضه من مال السلم يوما او يومين
 جاز وعندنا لا كونه له ان الشرط هو التعليل في التسليم لعمته عن مطلق البيع
 وبهذا القدر لا يصح اذ لنا انه يصح كالحال كما في الذي هل الله عليه لم نرى عن
 ذلك ولا ان اللفظ شىء التسليم في شرط وجوه عدة قال لا يجوز في السلم
 احد بعصر من المال ليعض السلم فيه وعندنا يجوز له ان العقد واحد عاذا
 البعصر بعصره اسعصر كذا لنا انه اذا اسعصر بعصره جعل كرا العقد
 على السلي فحوز فاك جواز السلم في روبر الجوز وجلودها عدا وعندنا لا
 لا يجوز الا ان يباع الرد بين وندا في الجوز جام يسلط لها وعرضها له انه متناهية
 لنا ان رها عاذا معتبرا له قاله اذا حاق حله الخمار قبل الراجان او مضت
 اليه قبل الراجان ينفسخ البيع وعندنا يلزم له ان البيع وجد مع الخمار وعقد
 ايضا وكذا في نفسه لنا ان المانع لردوم البيع الخمار وقد بطل الخمار قاله
 شيا ومضته وتعيبت عنه بعيب اخرم اطلع على عيب كان عند البائع كان
 له اريد ويغرم للبائع نقصان العيب الحادث في يده وعندنا ليس له ان يرد

ان يرضى الباع ان يأخذه بعينه لان البشوط الرد ان يرد على الوهم الذي
ولم توجد ويرجع بتقصير العيب له ان فيه ثوب في الحقيقة جميعا لنا ان
ملكه رجة كما حصل فيرجع على الباع بغيره التفتان جبر الحق قال مع البيع
قبل القبض في غير الطعام جابر وعندنا مع المنقول قبل القبض لا يجوز وفي القمار
خلاف من علمنا ان الله عز وجل قال في ما من من باع محمد ربه الله له انه ملكه بنفس
العقد جابر تصرفه فيه خلاف الطعام لانه شرط فيه يد بيد بالحدث وحواله
ما من من باع محمد ربه الله عليه قاله اذ اهلك المبيع قبل القبض لا يبطل البيع
ويشترى المشتري حمار الفسخ ولا ايضا كما لو ائتمه لاجنبي في يد الباع وعندها
يبطل له ان في ضمان الباع فحب عليه صامه ويعوم مقام المبيع كما اذا
اتلفه غيره كذا انه لا يملك تضمن الباع لان البدل فلو وجب عليه الصمان
فحب حقه في حواله وفات المبيع لا الى خلف فلا يبقى البيع قال عليه
الذي من غير علمه الذي جابر وعندها لا يجوز له انه مال قابل للتملك فيكون كما
لو ملكه من علمه الذي لنا انه عليه مال لا يقدرا على تسليمه فلا يجوز خلاف من علمه
الذي لانه في قبضه له ما اذا اراد ان يبيع حاربه وجب عليه ان
يستر بها وعندها يشتري له ذلك له ان اجتمعت القلوع من قام فيجب
حيث نقه لنا انه ملك المبيع وجب قائم فلا يمنع ويطهر خلاف المشتري
لان ملكه ليدان والشرع لم يثبت له عند تعرف براءه البيع وما ذكره الصيانة
حصل واستبرأ المشتري له قال على التواني التبعير عام القلا وعندها

الوطي

الواحد التشهير
نور

لا يفعل ذلك الا اذا كان ارباب الطعام يتعوزون القيم تعديا فاجتاد عجايب
عصيانا حقوق المسلمين ولا يأسر به عسوره اهل الرأي والبصير له ان فيه
نظر للعامة ودفع ضرر المجهول عن علم قوله علم السلام حين قبله الا يتغير
ما رسول الله فعلى المشتري هو الله لا جنى على الله وحمل على البيع بغير رضا المحور
قال اذا ظهر في المغالين من جارية وعده ويشيع القائم ما حدث وعندها لا يجوز
لا نه مع المعلوم ما كالتأجيل في القرض لا دم وعندها لا يجوز له ان يوعده
فيجوز التأجيل كما في البروق فان القرض عارة والتأجيل فيه ليس لان لا نه
تبيع والله اعلم **كتاب الصرف**
قال في حقه على خلاف فعل صاحبها وحكم الله في حال او حذيره رحمه الله
اد اباي حاربه وطوى ذهب بذهبا فقصه الى اجل ضد البيع في الكل وعندها
لا يقيد به الحاربه ودم من اجنابيه في كتاب البيع قال اذا
استقر من فلو ساد اجتمعت كسوف وعندها ان كانت قاعه ومثلها وان كانت
وقلا عليه ودم فيها دم فيها لها ان قصص مصور والكيساد هلاك خصا
مضمونا ما لقمه له ان القرض جابر به والعارة يرد عينا حقه او يبيع
مثلها قال اذا اخذ درهم غيره وخلطها بدرهم نفسه فعليه ضمانها
ولا يسبيل للمالك على المخلوط ما لا رجسها الله له ان ساد كه فيها فان شامته
ولو هلك قبل القبض هلك من مالها لها ان غير حقه قائم حقه لانه تعدد
التحريم بصار كمالها لك وان شاع الى وجه القيام وشاركه وان شاع الى وجه الهلاك

لا
ويستحق

وصحة له ان يستهلك حاله صار حال لا يوصل اليه ولا على التيمم البتة
 فصارها كالتسليم وجه كالماليين والمالكين يشترطون فيه اذا
 استقر له ووجد له عينا قبل ان يفضله فرضي به قال سائر الكسرة على
 قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يلزم لراي سوا كان الجيب فاجتا او غير فاجت
 وقال في الصرف وهو قول ابي الفاضل يلزم الوكيل وفي غير الفاضل يلزم الموكل
 وهذا لا يتحققان ولم يذكر القياس ويحل القياس ان يلزم لراي كره ما كان
 وما كره في السير الكسرة فهو ما يسر قول ابي حنيفة رحمه الله في الوكيل يشترط اعيان
 غير عينية اذ استوى عند اطلاق الدين والدين والدين في كماله
 فاك اذا استوى ابروفه في الف درهم عانه دينار وتعايناهم وجد
 به عساده هو قلم فله ان يردده فان صاحبه على دينار وجب جاريه ما كان
 الدينار اكثر من قيمه الجيب او اقل ولا رحمه الله ان كان الفضل فيه قدره
 بفان الناصر فيه لا يجوز لها ان حصة الجيب من الدينار صادره في دينه
 الزم فاذ اصالح على اكثر منه صادره كان صانع عشرة دراهم على احدى عشر
 انه بدل عن الخبز والغاية لا بدوا بينهما اصل المسلم اذا عصب عبد افاثله
 ثم صاحبه على اضعاف قيمته جاز عنه خلا قالها والمعنى ما بينا قال اول
 باع قلبه ورضه ورضه عشرة بعشرة دراهم وتعايناهم زاد في الترخي رها
 حاد الواديه وقيمت الصرف كذا في لوطا الحاد وكذا في لوطا عبد اياك
 درهم ثم واد رطلان من حبه ولا يجوز هذه الرباه والعقد الاول يعني على القيمة

283 لها ان تصح هذه الرباه ابطالها لانها تبطل العقد في المبيع والرباه
 جميعا ولا يجب تسليمه له انما كان من صف العقد فملاكه في غير الصفحة الى
 القياس فاك ولو خطا عن المخرج رها فيه الخطا وقيمت البيع ايضا
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يصح ويصح الصرف الاول والحمد لله الله يصح الخطا ولا يصح
 الصرف وذكره في ياقه والله اعلم بقوله محمد بن علي بن ابي حمزة رحمه الله
 قال استوى سيفي حتى فضته حمسور عانه درهم او عشرة دنانير ونقد الثمن
 ولم يفيض السيف ولم يغير ما حقه افسد رجلا من حايده شيئا او حقه فاحار
 المستوي بضمير المفسد فمعه ما افسد وبصر السهم افسد فامر غير مفسد
 الضمان حاد ان القياس غير الفضه فلا يكون الضمان بدل الصرف فان افسد
 السيف كله واحار المشرى بضمينه ونقد عنه الباع فلم يفيض الضمان
 حقه فارقها المفسد لم يصح الا حاد لان الصرف لم يتعلق به فان فارق الباع المشرى
 قبل قبض المستوي القصة المفسد انتقض حله عند محمد رحمه الله لعدم القبض
 وهو قول في ثوبه الاول وحار عبد الله بن يوسف لا يخرج منه انه وروى الحسن بن راشد
 له حقه رحمه الله كذا لان حصاره تضمنه كالفصوص لو استندل هذا الضمان سببا اخر
 قبل قبضه حقه حار عنه ما كان قبضه ثم اسرى له غيره لم انه اعتبر
 الحقيقة فان المطالبة ثم قاعه والسلم واجب لها ان تسليم المبيع سقط
 عن الباع اصلاح المبيع عرضا ودخله صان المستوي كما لو اعطى العبد
 المشرى حلا والحواله بدل الصرف ان السلم لم يسقط عن المجل اصله بل هو اليه

في جانب الثمن وجوده وجوده في الزم وفي التعيين بطلان كذا فحمل
التعيين على ما ان الجنيح والنوع ومد عرف تمام الخلاف قال اذا
استرى الف درهم لثمنه بدينار دفع وكان لشترى الدينار على البائع درهم
فتراضيا على المتعاقبة قبل ان يفترقا لم يجز وعندها يجوز له ان يستبدل
سرى الصرف قبل القبض لئلا يهدى منه للصرف لئلا يهدى وسع الزمان
بذلك الدرهم الى علمه وهو كما لمقبوض من فدية فحجركما اذا فعل ذلك استدا
قال اذا استرى فالكه بتصف درهم فلوس او بدان فلوس له يجوز وعندها
يجوز له ان الدرهم لا يقدر بالفلوس وكان محجولا لنا انه معلوم يعرف
الناس اصطلاحهم فيعلم انه لم يوجد بذلك فحجركما اذا استرى عدد الفلوس
قال اذا استهلك عليه ذهب لا يمان فمضى الباقي عليه
بمئة الدرهم اعتدأ للصباغ وتحوّل أعز الزنق والقبض شرط فيه
حتى لو افرق قبل قبضه بطل الفضا وعندها لا يبطل وعنه هذا اذا استهلك
درهم فضة مثلا واجله الطالب فهو باطل عنده وعندها يجوز له ان
صرف حقيقة في شرط شرائطه لنا انه صار الضمان قائم مقام العين
المضمومة كما انه هو ليس بمبادل فلا يشترط فيه شرائط الصوف انه تعلم
باجوانه ما كدره الله قال اذا وجد في الصوف بعض الدرهم
زونا فادارة بطل كل العقد وعندها يبقى الباقي قد تم مثله في السلم

[illegible]

حتى الشفع بركة المستري ان اجازته النورته الحياه جازد للشفيع ان اخذ
 بالتمسك بقول لي يوسف على خلاف قول صاحبه رحمه الله في قال ابو يوسف
 اذا اختلف الشفع والمشتري في التمسك بعدد ما كقول قول المشتري لان
 الشفع يدعي عليه التملك باقل التخيير وهو منكر ولو اقاما البيئتين والبيئتين
 بينته المشتري ايضا وهو قول الساغني رحمه الله وقال اراحم الله البيئتين بينته
 الشفع له ان يملكه المشتري بغير رايه القدر والبيئتين يترجى بكثرته
 لرايها لهما وجهان احدهما ان بينته الشفع ملزمه وبينته المشتري
 غير ملزمه لان الشفع لو ترك يترك وكان المعلوم ادلى والباقي انه لا ينصافي
 بينهما حصل كلاما فصلا كانه اشتراه بالف م اشتراه بالفين فباخذ
 ما هما شا قال **س** رجل استرك ابا اخوه بها الفهم ابا عها م حضر
 الشفع وقاب المشتري لاول فارصدوه الموهوب او المشتري الثاني ان
 باخرها بالشفعه فان ابكر فاراد الشفع ان يملك البيئتين فهو جهم ويقبل
 بينته وقال ارحمها الله لا يكون حقا ذكر لا خلافا في الجامع الطيبين
 والمادون له انه تدعي وجه الدار وهي م يده فكان خصما اذا قضى
 عندك بكونه رحمه الله يستوثق بالتمسك قبل نظر الغائب او ياخذ
 التي يضعه على يد عدل لهما ان يضع ابطال بعد الغائب حصرا او
 نعله الى نفسه وكان وصا على الغائب كما يقول في حقه على خلاف
 قول الجهم ولا حول فيه لا في بكونه رحمه الله ك قال تسلم لراي سفعه

الصبي والشرا باقل من القيمة بكثير فعلى حقه رحمه الله بخلاف محمد رحمه الله
 ولا رواه عن كوف رحمه الله له انه عن له التبرع بماله لا وحده رحمه الله انه
 امتناع عراد حاله ملكه لا اراد له عركه فلا يكون تبرعا او قول الجهم خلاف
 صاحبه رحمه الله ك تسلم لراي والوجهي سفعه الصبي او تسلم الوكيل شفيعه
 الموكل لا يصح وهو قول الجهم رحمه الله وقال ارحمها الله بضع له انه ابطال الحق محتم
 للصبي ولا يجوز لهما ان هذا اخذ بيد يعاد له وكان الشرا بمال الصبي
 لا يجز لهما ان يتركا فكذا هذا قول لي بكونه على خلاف قول الجهم ولا قول فيه لا في
 حقه رحمه الله ك قال **س** رجل اهل وعلوه اهل اخر فبعت دار خبها
 والشفيع لهما لانهما جار ان فان اهدت الدار اهل واحد بالشفيع والشفيعه
 لصاحب السفلى لا لصاحب العلوه والحمد رحمه الله لهما جميعا له ان حق صاحب
 العلوه عام فانه يملك العلوه اذ اني صاحب السفلى سفعه وله ان يملك السفلى
 ويملك عليه علوه ومنع صاحب السفلى من الشفع ليعطيه حق لا في يوسف
 ان الجوار بالارض عام ما حق صاحب السفلى واما هو فاشت ما حق صاحب العلوه
 الى ان يملك على هذا الاختلاف اذا اهدم العلوه باع صاحب السفلى سفعه فلا
 سفعه لصاحب السفلى عنده خلافا لمحمد رحمه الله والمعنى طعن قال اذا مال
 الشفع انا اخذ نصف الارض بالشفيعه لا يكون تسليما للكل وقال الجهم رحمه الله هو تسليم
 له انه ترك النصف وسكت عنه وهو تسليم فكان تسليما للكل لانه لا يتجوز لا في يوسف
 رحمه الله ان هذا نصريح بالطلب لراي التسليم الذي هو ضده بانه قال فلما اقام

وتعذر

المستري البينه انه استرى البنا اولاً بالف ثم لاراض غير البنا بالف ولا في الشفع
 2 البنا واقام الشفع البينه انه استراهما بما بالخير مع جفقه واجبه
 ولم يؤرخا فالينه منه المستري وما بالخير رحمه الله البينه بينه الشفع له انهما
 مثبته للا يتجفاو وحال الخلاف فيه لا يوفق رحمه الله ان القول قول الشفع انما
 لانما اتفاقا شرائها والمستري يدعي الغيوب مع الصفة وهو بنحو البين
 حجه المنكر واليقين حجة المبرى باله اذا قلنا ان المستري لو كمل الشفع
 قد سلم بترك الشفع لا يعضي الشفع حتى يحضر الموكل فيخلف وقال حمزة
 رحمه الله يعضي لها واد ا حضر الموكل فله محله له ان الحق بات طاهر افلا
 يؤخر الامر وهو لا يوفق رحمه الله انه لو اتم بالشفع الى الشفع لم حضر
 الموكل وخلف وكل يحتاج الى نفس العضا يجب التأخير لخره اعز ذلك
 بما لا يورد كل واحد منهما بنا لسلامه فيقول على حقه رضى الله
 اذا طلب الشفع السفقه طلب موثقه وطلب اتيها واجر طلب
 الاخر لم يطل سفعته في طاهر الرواية وار طال التأخير في دعوى يوفق رحمه الله
 انه اذا ترك مجلساً من مجلس العضا بطل دعوى ايه قد رده بسلته ايام او عر
 رحمه الله انه اذا ترك شهر ا بطل له انه لو لم يطل تأخير عتة طوله يتضرر
 المستري بغير صرفاته فقدرنا ذلك ما دى لراجاله هو شهر او يوفق رحمه الله
 ان ترك مجلساً اولاً ثم اقام دليل لراعه عن عتة وانه تسلم لا في حقه رحمه الله
 ان الجوف ثبت بالطلب فلا يطل بالتأخير كسوا المحق وقال الوكيل

287 يطلب الشفعه اذا يسلم الشفعه او اقر على الموكل انه سلمها يصح في
 مجلس العضا لا في غيره وقال ابو يوسف رحمه الله اولاً لا يصحان خلال رجوع وقال
 يصح ان كان قال حمزة وخر السافعي رحمه الله لا يصح تسليمه اصلاً و يصح
 اقاروه في مجلس القضاء وهو نظير اقرار الوكيل بالخصوم وقد ذكرنا ما في كتاب
 ابو يوسف رحمه الله اما الوكيل يطلب الشفعه اذا يسلم فقد مر في باب محمد
 ما رخر خلافاً لقول علما بنا الثلاثة رحمه الله في حال الشفع اذا اخبر بان
 البع بالف درهم وسلم فاذا هو عامه وبنار وبعها الف درهم لا يطل شفعته
 وعدنا بطل له انما جنسان مختلفان فصار كالجنطة والشعير والعفه
 فيه انه قد سدر عليه اذا جلس دون جنس لنا انها جلس واحد في كونها
 ثمانية اشاد الحكم يتجلبوه قاله اذا استرى في مصر في
 صفعه واحده وشفعها واحد فله ان ياخذ اجد ما دون الاخرى وعدنا
 ليس له ذلك انه ان يقرى المكان كقرى الصفعه فصار كما انه استرى
 بصفقير لنا ان يقرى الصفعه المتخذ حقيقه ضرره وذالاحور قال
 او كانت الرارسة يدانسان بيعت دار الجنين وطلب الشفعه بالجوار
 وانكر المبدعي علمه ان يكون الدار ملكه استحق الشفعه طاهر الملك الماتت باليد
 وهو قول الشافعي رحمه الله وعدنا لا يستحق طالم يملك الملك بالينه لار البند
 دليل الملك طاهر انما عرف لنا ان الطاهر يملكه ليرجع دون الرارام فاك
 اذا استوى لراجل لينه الصفعه دار او لراجل شفعها ليس له ان

فللشفيع حق الشفعة وعندها لا شفعة فيها له أنه عزله البيع لأنه صار
 معاوضة لنا أنه هبنا الجانبين لأنه لم يشترط عوضا في البيع فلا شفعة
 فاك المشتري إذا احدث في البرار المشتراة ابنيه ثم حضر الشفع
 فإن أعطى المشتري حقه ما يبيح التمسك كان له حق الأخذ بالأفلا وعندها
 له أن يأمره بنقص ثمنه وما خذ له أن يبيع لأحد بدو ونقص البناضير إذا
 وهو غير مشرع كذا أنه بني في محل للغير منه حق لأحد وكان أخصيا
 ينقصه كالأفلا صيغة ابني في البرار المعضوبه قال إذا اشترى
 بتم من أجل أخذه الشفع لم يجرع من أجل ذلك لا جلا وعندها يلزم التمسك
 أن السفع ما خذ المشتري أمثله ما وقع الشرايه والشرا وقع بتم من أجل لنا أن
 لا جلا في التمسك لا وأما ما خذ المشتري بتم من أجل بالشرط ولا بشرط
 من حق الشفع فاك لا شفعة في البرار وعندها فيه شفعة له أن النضر
 ورد في العقار دون غيرها لئلا هذه حمله العقار والبرار أضي في نصيبه
 هو الشفع والله أعلم **كتاب القسمة**
 ما قولنا في حصة على حلا أو حلا صاحبها ثم يملكه فاك أبو جهم رحمه الله
 أحده القسام على عدد الردين في العقار والمنقول جميعا وقال رحمه الله
 على قدر الرانصيب أحده لو كان المال من ثلاثة نفر لا حصة سده ولا خذ
 ثلثه وللثالث نصيبه فلا حصة عليهم إلا أن عتده وعندها يسد أسانها أنه
 لعلوا أملاكهم بالاصطلاح في البرار على قدر نصيب حكمهم كاجزائل

في التمسك

القيمة

حظله مشتركه وحفر بين مشتركه له أنه ما اشار الله محمد رحمه الله
 الكتاب لعل النصيب القليل أشد حسا بأمر الكثير ولا حصة بقدر المونة
 والعزل وكل مختلف فيعتبر عدد الملاك لا قدر المالك كما في الجراحت سبيقت
 لا يعتبر عدد الجنان بل يعتبر عدد الحناء قال العقار إذا كان
 سرورثه كبا رخصور اذروا عند القاضي أن يبرأ وطلبوا اقسمتهم
 بقسم القاضي ما لم يقيموا البينة على أصل الميراث وقال رحمه الله بقسام
 ويشهد أنه قسم بأقرارهم لها أنه ثبت كونه لهم بأقرارهم وطلبوا من القاضي
 أمرا مشروعا فيجبهم إلى ذلك كما لم يورث المنقول العقار المملوك بالشر
 والهبة له أن التزمه قبل القسمة على حكم ملك الميت ولهذا الواجب بعينه
 لا إنسان ما وقع هو يخرج من ملك ماله ثم أراد قسمة قبل القيمة
 له ذلك قبل وبعد القيمة لا تقي على حكم ملكه من لو قسموا وأعطوا العبد
 أرداد قسمة له وكان هذا فصلا على المورث بأقرارهم ودالا يجوز خلاف
 غير المورث لأنه ليس قضا على غيرهم بخلاف المورث المنقول لأن قيمته
 نظر للميت نصيبا له ماله لأنه لو هلك هلك على الميت والعقار لا هلاك
 فيها فاك الوارثان يقسم على كل واحد منهما قسمة على حدة ولا يقسمان
 قسمة واحدة بالجمع نصيبا أحدهما في أحدهما الراعي راضى وقال رحمه الله
 للقاضي أن يجمع إذا رأى المصلحة فيه لهما أنه حشر أحد فصار كيتبين
 في واحد أحده أنه أنهما يتفادان بالمكان والمسجد والجيران وغير ذلك

النصيب

على ما ذكره المصنف
 لا فاهناك بقدر تقدير
 الملك

وكذا العقار الذي يكتسبه
 بغير هذه العشرة لأنه
 قسم بينهم بغير قيمته وإنما
 يكتسب الحق المعبر عنه هذه
 العشرة أنه يشترط أن يكون
 لشدة كذا لم يرد له حكم العشرة
 مقتضى عليهم عن متعلق إلى
 غيرهم

والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة
 والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في هذه المسئلة

فقاوتها وحيا وبنى القسمة على التيسار والى القسمة لا يقسم
 واحدة غير تراخ وقالوا رحمها الله يقسم اذا اطلب احدهما ذلك لها ما ذكرنا
 ان الجنس متحد فصار كالابن وحدها والبقر وحدها والغنم وحدها ان
 القسمة في الرقيق لمعانيها الباطنة ولا وقوف عليها فلا يمكن التيسار والتغير
 بخلاف الاراد والبقر والغنم وحدها لان معانيها الظاهرة وذا
 يوقف عليه فاكه لا حرم للنهر عنه خلافا لهما وذكره في باب التيسار
 قاله اذ ابا ربيعة بالشبه فباعه وبقي فيه المشتري ثم وجده
 عتقا ورجع على بايعه بالنقصان ثم رجع البائع على شركائه بشي وكذا
 خلافا في قول ابي حنيفة رحمه الله استثنى ما اذا كان الصلح اذا
 باع جارية فملكته عند المشتري ثم اطلع على عيب بها رجع بالنقصان
 ثم لا يرجع على بايع الا في عيبه وعند ما يرجع وبما قاله في كتاب الدعوى
 اذ ابا جارية ثم باعها المشتري اخر واستولدها المشتري ثم استجفها
 رجل اخذ ثمنه الولد رجع على البائع بالثمن وقيمة الولد والبائع رجع على بايعه
 بالنقصان لا غير هذه وذكره في قول ابي حنيفة على خلافا في قول يوسف في قول
 فيه لمحمد رحمه الله قاله دادس رجلين اقبضاها واخر احداهما المثلث
 مقدمها وقيمة سمانه درهم واخذ الاخر ثلث من مخرجها وقيمة سمانه
 درهم استجف نصف نصيب احدهما مشاء على الا يطل القسمة والمستجف
 عليه بالخيار ان يطل القسمة او يستأنف وان شاف فهو يبيع الشريك

المائع

ويرجع على شريكه بربع ما في يده وقال ابو يوسف رحمه الله يبطل القسمة ويستأنف
 فما بقي بينهما ويخمد مع ابي حنيفة في رواية له حصص جميعهم الله ومع ابي يوسف
 في رواية له سليمان جميعهم الله لم يستحقوا نصف الاراد كلها شاءا يبطل
 القسمة وكذا استحقاق نصف صدر احد مال في حصة رحمه الله ان الاستحقاق
 لم يوجب شيوعا في نصيب الاخر ولا يبطل القسمة كما في استحقاق نصف حصصهما
 خلافا لاسحقاق نصف الحصة شاءا لا لم يظهر شريك بالثبوت ولو لم يبطل
 احتجاج الى قسمة ما في يد كل واحد منهما فيسرق نصيبه ولا يوجع وانما يرجع
 بربع ما في يد شريكه لانه لو اسحق كل ما في يده رجع بنصف ما في يد شريكه
 فاذا استحق نصفه رجع بنصفه كذا قاله في قول ابي يوسف على خلافا
 على خلافا في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة
 بغير امر القاصي وبعضهم غاب والقيمة موقوفة على اجارة الغائب فان الغائب
 قبل ان يخرج فاحاز ورثته جازا استحقا نا واما خذ رحمه الله لا يجوز جازا
 له ان القسمة موقوفة على اجارته فلا ينفذ باعازه غيره كالباع الا في
 يوسف رحمه الله ان القسمة لاولي لو بطلت فليس ارستاء هو اقسمة اخرى
 بالراضى وقد تراخوا على هذه القسمة فيكون ذلك فاكه للنهر حرم
 عندهما فاذا اختلفا بمسألة نظر الى نظر ويجعل نصفه حاسب ونصفه
 من جانب محمد بن يوسف رحمه الله واما خذ رحمه الله فقدر ينظر الى كل جانب له ان
 فلا على القائل ان لا يرجع اليه من ماله الى القائل في اخر طريقه

يوقف

فقد كل طرف بطل النهر لا ينفذ رحم الله ان المعبر الحاجة القالب
 وذلك ينقل برانه عند الكرى الى حافتيه فكنى به فاما بعد كل واحد
 اصحابنا الثلاثة فمهور على حد والى ان يوفى به رحم الله العلولى لا
 سهل له واليسهل الذى لا علولة تحسب في العيسه دراج حرايسل
 بذرا عين من العلولى والى ان يوفى به رحم الله دراج دراج وقال محمد رحم الله بالقمه
 له ان المنافع سواق فيقع التعديل بالهجوم لاى نونا فبارا ان نصبا
 وهو لا عيار لا القمه ومنافعها الشكوى وهما في ذلك سوا لاى حنيه
 رحم الله ان منفعه السهل ضعف منفعه العلولى والعلى فوق يفوق السهل والمسهل
 والله اعلم **كتاب الاجامات**
 فاقول الى جميع عاقل صاحب رحم الله له والى الاجر المشترك اذا هلك
 العيس من عرق من فعل لا يصير ولا رحم الله هو مضمون عليه لافى لا على
 النجر لا كغلبه اليسر او جرق او عرق لها ان الحفظ معقود عليه كالحمل
 فيقتد بالسلامه اشباب المالك كفسر العمل وهو البوق مثلا بخلاف
 اجر الوجد لا المحمود علم نفسه لا غيره له ان العيز امانه في
 به لا نه قصه ماد مالكم ولو هلك عرق غائب لا يصير ولا يصير
 بالحيا نه وهو الحفظ معقود علمه قلنا ليس كذلك لان المذكور هو العمل
 دور الحفظ لان العمل لا يحصل الا بالحفظ فثبت له ولا نه الحفظ له
 ان رحم الله اذا قال الحياط ان حطت هذا الثوب اليوم فذكر درهم

عنه ٢٥

حطته عند انصهر درهم على الشرط الاول دور الثاني حتى لو خا طه
 اليوم فله درهم وان خا طه عند امله اخر الحبل لا يحاور نه درهم ولا
 سمس عن نصف درهم وقال رحمها الله على الشرطان جميعا لهما انهما
 فقرار بدلتن قصص كلاما كما اذا قال ان حطته روميا او فارسيه
 ان الشرط الاول لا يخرج رحمته والثاني فيه عهده لان انما يوجد بهواق
 حيا طه اليوم ولا نه انجح في اليوم الثاني عند ان درهم ونصف لا نه
 لواقصر على الاول وحيا طه في اليوم الثاني يستحق درهم حلا والحقا
 الروميه والفارسيه فاك اجاره المشايخ لا يحور وقال رحمها الله
 حور لهما انه نوع على كبحور المشايخ وغيره كالبيع وكما لو اجبر
 دابة من اشترى كمالوا جرح شريكه له انه عقد يعرض عن عرقه ومقبض
 لان العوض هو لا شفاع بالمشايخ في نوبته والمالك لا يصلح باساقنى
 المستاجر ولا شفاع بخلاف ما اذا اجور اشترى او شريكه لاى كل واحد
 عنهما يصلح ناسا على حله ومعرفة عامه بطله الخلاف قال اذا
 استاجر ظيلا بطعامها وشرا بها وكسوتها ولم يرد على هذا يجوز لبيحانها
 وما لا رحمها الله لا يحور قيايسا ولها اجر مثلها اذا ارصفت لهما ان
 لراجه مجهول له انها جهاله لا يفسد الى المنافع لانه الظاهر
 انه لا تصانقها فيما تريد لحيث لو لم يوجب فياذا البعد
 فاك اذا استاجر دارا بينه او شقيق او شهيرا اجسام وقد

مخلصه
 وهو ولو لم يذكر الشرط
 وظلم عند الاستيصال
 في اليوم الاول فصار كانه
 في الشرطه عند امله
 درهم او نصف درهم وكانت
 من طاعه فاشد حتى
 لا المبلد والله هذا
 بعلو الرله عن عرق
 الرله بالشرط وتقلو
 الرله بالشرط ولا يجر
 والله العفو وهذا
 بقدر التمايز فحصل
 ولقد بينهما ناسا على
 في النصف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مضى بعض الشهر بحسب كل شهر بالامام تلمس يوما والسنة ثلث ما
وتتبدل يوما وقالوا رحمها الله يعتبر الشهر المتخلف بالاهله وكل الاول المتخلف
وتقدر في الاول فيكمل بالآخره له ان الشهر الذي مع فيه العقد يسمى
بالذي يليه فينصفه الذي يليه فيكمل بالثالث وكذلك الكل دعا هذا العدد
ليما جلد ونحوها قاله اذا التري حانه وضربها في السيراو كحيها بالما
فقطب الرابع صم وهو العباس وكرامها الله لا يضر وهو لا يتحيزان لها
ان الضرب في السيراو يعتاد وكان فاذا وافقه له انه فعل غير اذ صا
جها فصرح كذا القصار اذا تلف ما ذكر من العاده مشتركة لا بعض
الناس يعتادون السيراو يتحرك الرجل الصباح فلا تثبت لراؤ بالشخص وعلى
هذا اصراف لراؤ ابن الصغر للبادب عنده لا يضمن للمجاهة الى ذلك عنده
بصر لان البادب قد يقع بالوجوه والتعبيرك والى دعى استاوي بيتا
من ستم لبيع فيه الحمر واستاوي سبعا لبحمل له حمر او برعي خيار بينه
او دابة او سفينة لبحملها حازوا وقالوا رحمها الله لا يجوز لها ان يستاجر
على المعصية فلا يجوز له ان يستاجر على عمل معلوم باجر معلوم فيكون
واما ان يعصيه فلان يفتقر العمل والوضع ليس حرام فانه يحل حملها
للاراقة والتخليل واذا حرم بقصد حمل الشرب والعقد بر د على
العمل لا على القصد في السنف بحسب لراؤ يجوز التسليم ولا يعصيه فيه
قاله اذا استاجر طريقا لمعرفه في دار رجل ولم يدر مع وضع الطريق

في التاريب

لا يجوز عندهما الحور وهي مسلة احارة المشاع وكذلك اذا استاجر على
منزل لتمر عليه وفي بعض الروايات ليس عليه قبل هو خطا لانه للبنا لجوز
بالاحياء لعدم الشروع دليل هو صحه وهو محمول على ما اذا كان العلول حل
والسفل الاخر وفي هذا ليس لصاحب العلوان يبي منه عنده لما عرف فليس له ان
يواجر عنه ليلتي فاكه اذا استاجر رجلا ليحمله هذه العشرة لراؤ
اليوم يدرهم او يسئل له طعاما معلوما اليوم موضع الى موضع فالا جاره فليكن
وقالوا رحمها الله يجوز ويقع العقل على العمل لو وقع منه في نصف النهار
فله كل الاجر ولو لم يقع اليوم فعليه العمل في الخدي لهما ان هذا عقد على عمل
معلوم لراؤ ذكر الوقت للتعلم فصار كما لو استاجر له ليعمل بدرهم وشرط عليه
ان يصرح اليوم له ان ذكر العمل وغير الوقت المجمع بينهما غير ممكن لراؤ عنده
يعين الوقت بصدرا حرد وجره وعند ذكر العمل بصدرا حرد المشتركة واجبا مهيلا
خلفه وليس له حردا او لا حرد فيفسد او اقال على ان يعمل اليوم حتى يصير
في قولك حصة رحمه الله عليه انما يفسد اذا اقال على ان يعمل اليوم حتى يصير
منه فاما لو قال في اليوم يجوز لانه طرف الامن وكوي لو استاجر دابة لركوبه
الى بعد او لراؤ ايام فهو على هذا الخلاف قاله اذا استاجر رجلا ليلتين
له ليلتان داره فافسده المطر قبل ان يرقوه او انكسر فلا اجرة له لعدم
التسليم فان اقام ولم يشرجه فعند هو تسليم وما لا رحمها الله التشبيح
من تمام التسليم لهما ان المعارف هذا وكان علمه كالا قائم له ان الواجب عليه

شرح البين ففنده
ومع بعضه البعض
م

بالعقد التلبيس وهذا السهم الخاذ القليل فلا يكون عليه كالحمل الى بيتته
 في غير بيتته قال في استاجرة دارا على ان يسكنها فاجره درهم واراقعد
 فيها حدا جدا او فصادا او نصفها رجا ما جرى درهمان او استاجرة دارا
 الى موضع كرا على ان يحمل عليها حنطة فطره رمان وار حمل شعير احمر
 او شرط ذلك في الارض يوراه حنطة او يسمي فسد لا جاره في قول في
 حنطه رجه ايم اوله وهو قوله وقال احراجا راجا راجا المعقود عليه
 واجره وهو تسلم الحمل لا يبل ان لم يسلم ولم يسكن ولم يحمل ولم يورع يجب
 لراجره والاجار مختلفان ولا يدرى ايها يجب ففسدت لراجاره له ان اقل
 لراجره تسلم الحمل والربان موقوف على ظهور العمل ولو كان كماله لراجره
 موقوف على ذلك جاز كما في تسلم لراجاره في الخطاطه الروميه والفارسيه
 صححه راجاره وهذا اولى فاكه ولو عصب عبد اراجره العبد نفسه
 وبغير لراجره هذه الغاصبه وكله لا يصح للمالك شيئا وقال رحمه الله يضمن
 انه الف ملكه الخد غير اديه له انه الف فلا غير مجرزه حتى المالك ان لم يد
 الغاصبه ويد الغاصبه ليس مجرزه للمالك عن نفسه اعني الغاصبه لا يضمن
 والاذا استاجر رجلا لذهب بكتاب الى بغداد او ياتي في خواتم فذهب فوجهه
 فمات ورد الكتاب الى المساجر فلا اجر له وقال محمد بن اسمعيل له اجر الزمان
 وذكر القسمة ابو الليث قوله يوفى مع محمد بن اسمعيل وغيره دكون قول
 ابو حنيفة رحمه الله علم لها ان لراجره يعادل بالذهب دون حمل الكتاب لا شيء
 لا مويه فله ان يعادل لراجره وقد

4

293
 الذهب بالكتاب فبحق بقدره له انه ارسل تسلم المعقود عليه
 فلا يستحق البدل كما لو استاجر حمل الطعام الى موضع فحمله ثم رده اليه فلا اجر
 قوله بان لراجره يعادل حمل الكتاب فلنا ليس كذلك لانه امر مقصود وان
 لم يكن فيه مشقة وقد قابل لراجره فاذا انقصه فقد بطل لراجره والاداء
 اكبرى حمارا يسرج وبيع ذلك الشيخ فاقوه بكافى عند الحرف وهلك يمين كل
 قخته وقال رحمه الله لا يصح لراجره الربان لهما ان يرا ذرق وان عدم في
 له ان لراجره يستعمل لما لا يستعمل له ولا كلف يذوق اطراف الدوام والشيخ
 لا يصار مخالف كما اذا اجل الحريد مكان الخطه المشروطة والله اعلم
 ما قول محمد بن عيسى خلا قول ما جيبه رحمه الله في وان محمد بن اسمعيل علم اذا
 استاجر انسانا بالقتل قاتل ايم قضا جازا وذكر قوله في السير الكبير
 واطلوا بها الجوان انه لا يجوز له ان يعمل معلوم وصار كذبح الساء لها انه لا
 يعاونه وهذا لراجره بان يحور في المتعارف بالحاجه ولا في حمل القتل غير
 معلوم والقتل بخلاف ما حذر في حمله بخلاف الراجح لانه متعارف وحله معلوم
 ما قول لي يوفى على حله ووجه محمد بن اسمعيل في حله رحمه الله عليه في حله
 قاله المكاتبه اذا اجره نفسه او اجرا متعاطيا ظن ان عمره وورث
 في البرق لا ينقص لراجره وقال محمد بن اسمعيل ينقص له ان عقد ما واه لها
 ما سبق لغيرها وهو المولى كمالا وما لا يوفى له ان يوفى له ان هذا العقد
 على منافعها وهي مملوكة للمولى ووجه لقيام على الربيه له ولكما في حله

بوكفه

الشرح

وعنده الاكبر

راجعه
 راجعه
 راجعه

بد اقلو كافي ملكا لهما من كل وجه بالعنوا انفسهم وكذا اذا صار ملكا
 للمولى من كل وجه بالعنوا وذكرا نظيره في المكاسا اذا ذهب له كساد التبع
 قال اد الاستا فسطاطا فدفعه الى غيره اجاره او اجاره فبعضه
 ويسكن فيه بصرى والحمد لله ان لا يضمن له انه للسكنى وقال الخلف كما في البراء
 لا في يوسف رحمه الله ان الناس يفتادون من نصيبه واختار مكانه وضربا وتباد
 فصار حكايا قال الراحه او الكاسه راحه في الزم ولم يستطع التجهيل ولم يفت
 حتى صرفها لندسار الا بحور والحمد لله ان لا يحور وهو قول في كسب رحمه الله
 اولا له ان الصرف بالذات لا يعلو بعينه بل عمله بما عرف فادان على عمله والهرق
 بوجه حلا وكان عقده عليه استراطا للتجهيل فلا له كما لو استرى بالاجرة
 البر مساعا لا في يوسف رحمه الله ان تصرف بغير شجة لان راجه ثم جحد في الحال
 فصار كما لو استرى بغيره درهم وبيع الدسار ولم يسلم الدرام حتى وجت
 عليه بعقد بعد عقد الصري عشره قال اد الاستا جاد انه تم انكر الاجاره في
 في بعض المراتب وجب اجر ما كان قبل الاجاره ولا يجمل ما بعده والحمد لله ان لا يحور
 كله له انه يسلم للاستعمال فيبسط الضمان والعقد قائم وقد اسفح به في كسب
 لا في يوسف رحمه الله ان بالجر وصار غاصبا وضامنا ولا جرح لا يحام كونه ضامنا
 وان لم يحصل التلف قال اد اكان الصعيرة عبال الم وله ام فاجرته
 من انسان بحور والحمد لله ان لا يحور له انه لا ولايته لها حال قيام الم لا في يوسف رحمه الله
 ان هذا جرح الحفظ ولها ولايه الحفظ مطلقا والله اعلم بالصواب

في كسب رحمه الله

ودخلوا القول علما بنا السلام رحمهم الله قال اد اجر المشترك لا يضمن ما
 هكذا فيسرد بعلم كالبرق والعتورة الطريق في الحمل او الوقوع في الما في سوق الدار
 ونحو ذلك وعرضا بضمن له انه عمل ما دون المالك فلا يضمن ما تلف به كاجر الوحد
 والختان والحمام والقصا ولنا انه المالك للغير بغير ادنه لان ادنه في شتفا وبالعقد
 والمطلوب العذر العمل المصلحة بدور المفسد بخلاف اجر الوحد لان العذر عليه
 ثم منافع نفسه ومعرفة قال اد اقال المخطط ان حطب اليوم فلكدبهم وان
 خطبته فلكدبهم درهم فسد السرطان جمعا ورس علما بنا السلام خلا في روجه اجر
 على ما مر له ان المعقود عليه واحد والبدل مختلف وحوايه على ما مر له ان
 حسمه رحمه الله قال اد اقال ان خطبته ووقيا فلكدبهم ان خطبته فارسي فلكدبهم
 فسد العذر ان جمعا وعرضا بضمن له ان البذل بالجمال جهوله لنا انها اعلان
 مختلفان ببديلين مختلفين وكل واحد معلوم فيتغير احدهما باختباره وترتفع
 الجهله ولا يقضي الى المتارعه قال اد الاستا جرحا لا ليحمل على ظهيرة الم
 داته الى موضع كذا في حمل بعض الطريق او دفعه فليس له عذر ان يضمن فتمت في المكان
 الذي كسره وحك اجروا حمل ولا خوار للمبتدأ جرح وعرضا بضمن المستاجر ان شانه
 فتمت غير مجرولة لا اجزله دار سا صممه فتمت مجرولا واعطاه لراجله انه اتلفه في
 المكان بضمن فتمت فيه لراجله اذ في بعض العمل ففسد لراجله بضمن فتمت في بعض
 المعقود عليه بتفويته فصار كما يبيع العينة افاق بعضه فيختبر المشتري لانه لم
 يرض بهذا القدر فكذلك هذا ما ان يضمن رحمه الله اولاد وهو قول في كسب رحمه الله

اذ استاجروا الى مكان احبوا وراجعا ليس للمراج ان يطلب بعض الاجرة حتى يرجع
 قالوا و اخارة الدار والارض في العبد للمخدم ثم رجع الوحيه رحمه الله وقال كلما يسار
 من يد الملاح في موضع معلوم فله ان يأخذ حصته فكل من يسكن الدار وخدمه العبد لم انه
 يسلم له جميع المدين ولا يطالب به بذكره كما في بيع العبد لثالثه استوفى بعض المعهود علم
 على وجه لا يمكن نقضه فبعبارة الدار فظروا له وتصوره من العاقبة من كمال الوضوح
 بعض المسح وانتهى له خلاف الحياطة ونحوه لان الشوق في يد ولا يصح شي من العمل
 سيما الى المالك قال اذا اخرجوا استاجروا اثنان فكل من مات احدهما فبعبارة حصته الى
 وغيره لا يفسد له انه صار احاد المشاع وانما فاسده لثالث السوء الطار
 لا يفسد لاجاره لانه لا يصير كالشرط الفاسد في العقد وهو شرط تسليم الباقي
 لتكمل لاجاره له محلا والمقارن ان يصير كذكر قال اذا اكرى جابه ثم اخلف
 لاجير اكرىتها الى القصر بعشرة دراهم وقال المبتاجر الى بغداد بعشرين دراهم
 ولم يدر كنهها تخالفا وترا دافا ما كالبينة في قوله في حقيقته رحمه الله لاوله هو
 قول رفر والحيث هما الله بعض الى بعد اذ خمسة عشر درهما وقال اخرا وهو قولها
 بعض بلينه المبتاجر الى بغداد بعشرة له ان المدي يدعي الى القصر خمسة لانه
 الطريق من كون بغداد صاحب الداهم يدعي الى القصر بعشرة فقبل بلينه في اثبات
 رباة خمسة ثم ان ربح الداهم انكر لاجاره ما ورا القصر الى بعد اذ خمسة فقبل
 بعينه فبعبارة خمسة عشر درهما لثالثا انها اتفقا انه ما جرى بينهما العقد واجبه
 ولا خلاف في رباة المياحة والمبتاجر هو الذي ثبت الرباة فقبلت

اذا سلم العبد للشئ
 له لرافد سائر الممنوع

منفع العقد في حصته

قال اذ استاجروا به الى مكان معلوم فخاورة حتى ضمن له ثم عاد فبراعه
 عنده وعندك لا يبراع الصمان وقد مر مثله في العارضة قال اذا استاجروا
 طبعاما الى موضع كرى فحمله اليه ثم اعاده الى هذا المكان فله لاجره وعندنا
 بسقط الاجر له انه اوفاه العمل لنا انه نقص ما عمل واشتد وانه لم
 يما قال في الساق في حل فالفقير لما سار حمله اليه قال الشافعي رحمه الله المنافع
 في الاجارة ملحقه بالايجاز حكم المالك والبعض وغيرهما من اوجب العقد وعندها
 لم يلحق بها لكون الاجارة يتعقد عليها اشياء فاشياء على حسب حد وثباتها في الاجارة
 مستلزم المحذور العقد وهو عقد مله لا يصح لراف في حال موجود معلوم مقدور
 التسليم فلو لم يصير مثله للايجاز لما صح العقد عليها لثالثه منافع حقيقة فاما
 لحاقها بالايجاز خلاف الحقيقة ولا ضرورة اليه لاجاره يتعقد بها اشياء
 على حسب حد وثباتها في تمام العبر مقامها في قبول العقد وصحة مضافا اليه فلا
 ضرورة الى تغيير الحقيقة انتهى على هذا مسال منها ان الاجارة لا تنهيه
 بالقرر عنده لانه عقد لان كالمسح وعندها تنهيه لانها يتعقد بها اشياء وهو
 فرض ثبوت حكم مع العذر ومنها انها لا تنهيه بحرف المتعاقد كالمسح وعندها تنهيه
 لان المنافع او الاحوة صار في ملك اللورث والعقد السابق لم يوجد منهم ومنها ان
 الاحوة ملك تنهيه العقد عنده لان المدين ملك في الحال وعندها تنهيه اشياء
 على حسب ثبوت الملك في المدين ومنها ان المبتاجر اذا اجر ما ابتاعه
 ما كثر مما استاجر ولم يره فيه شيئا يجوز عنده لانه ربح ما قد ضمن بالقصر

داهم

لانه يدخل عالم ضمن ولم يدخل ملكه وتصدي بالروح وفتنا ان المستاجر اذا اقبل
 وضم لا يستطاع الاجر عنده كمن اشبع لا يستطاع الجناح المستريح على مال آخر للبيع
 وعندنا لا يحب الاجر لانه انك المنافع بطريق الغصب لا بقضية العبد ولا اجتهادها
 ومنها ان اجاره الدار باجاره الدار يجوز لانه مع الجفيس والجفيس يد ايد وعندنا
 لا يجوز لانه مع الحسن بالجنس نسباً قال اذا شرط الخادى لاجاره ثلاثة ايام
 لا يجوز وعندنا يجوز ونعتبر اول المدة وقت سقوط الخيار لا تمامه المبدل الخار
 لم يدر تحت العقد وانما دخل ما بعد سقوط الخيار له ان شرط الخادى عرف نصاً
 بخلاف القياس مع الغبن ولا يتعدى الى غير لنا ان هذا نوع مع قدر دخل تحت
 الحديث ولا يثبت في العين لرفع الغبن لانه يحتاج اليها هنا وقيل ان يسلم
 الخيار مع اضافته لاجاره الى وقت المستقبل فانه لو اضاف لاجاره الى
 ومضان هو ميعاد لا يجوز عنده وعندنا يجوز لانه ان يبيع ولا يجوز اصابته الى
 الوقت كمن العين لنا ان الاجاره المطلعه تنعقد في المستقبل سناً فشيء ولا
 ضامه تنعقد كذلك العين مسلمه جناحه بولا جبر المشترك مرفوعاً وان رغب
 والتشافي رحمه الله معه قال اذا استاجر حمار الحمل طعاماً مستركاً بئنه
 الاجر الى موضع كدى باجر معلوم فحمله استحق لاجره وعندنا لا يستحق شيئاً
 لانه ان في العمل المشروط علمه لنا انه عامل لنفسه ولا يتحمل عمله لنفسه
 من علمه لشريكه فلا يمكن ان يحاط بشيء من الاجر لانه لا يستحق لاجره بالعمل
 قال اذا استاجر امرأته للخبز والطبخ وارضاع الولد ربحاً ووجب لاجره اذا

مخلاف

اذا عمل وعنده لا يصح ولا يجب سئل له انها اجرت نفسها على عمل ليس عليها
 ولا تجزى علمه فصيح كارضاع ولده لا يتفا وكما بعد لانه لنا ان هذا استيجار
 على فعل واحد عليها بالسرع والعرف ما للشرع فعوله بها والوالد ان يرضع اولاده
 وعرف علمه المسلم انه جعل اجالاً داخل البنت على ما طهره رضى الله عنها واعمال
 خارج البنت على رضى الله عنه واعمال العرف فلا ان تزوج ابراء كارتها منها
 ذلك وهي حلت لزوجها لانها لا تحجب بركانه لا يعرف قدرتها عليه فاذا اقبلت
 لاجاره عرفاً بقدره وانك ليس لادميان حال متقوم يجوز بيعه وبصر فتلته وعرفها
 ليس بالمتفق له انه مشروف طاهر يبيع به فصار ككسب الشاه لنا انه حر ولا بد
 فصار كشيء وظفره الا انه ابيع تغزى للاطفال لضروره فلا ضروره الى غيره
 باجره انما مالكم رحمه الله ما كان كذا لانه اذا استاجر دابة الى مكان معلوم مجاوره
 وهكذا الى كذا لاجاره لسان فممنها ولا يطلبت وضل لاجاره وان شأ أحد فضل الاجر
 ولم يصنعه وعندنا ليس له ذلك لانه انما انما توخه له وجها الصمان فصحبه
 ذلك لنا انه صار ضامناً ولا حراً لاجار الصمان على ما ستر وان لم يعلم

كتاب القاضى

باقول لى حسمه على خلاف قول صاحبه رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله يقضى القاضى
 بظاهر العبد الم ولا سيما في الشهود لولا اذا اطعم الخنوع فمهر لافى الحدود والقصاص
 وكما رحمه الله سأل في رجل حاد به عن طهر لهما ان عدا له الشاهد شرط في ذلك
 عدا وغيره عدل في الاستكشاف باليوان له ان لا اجل هو العدا في الميثاق

قال لا يجوز تقليد الجاهل الفضا وعندنا جور اذا كان عدلا لم قوله صلى الله عليه وسلم
 القضاة ثلاثة فقاضيان في النار وقاض في الجنة اما الدار مع النار فالجور
 والجاهل واما الذي في الجنة فالكامل العادل لنا ان العلم انما يحتاج اليه العمل
 وامكنه بنا عمله على فتوى العباد والخبر يجوز على الجاهل الذي يعمل بحسبه
 ولا يرجع الى العلم فاك القضاة على الغائب يجوز وعندها لا يجوز الا اذا
 قضى على الحاضر ونصم ذلك قضا على الغائب لم ان الله محم مطلق وقد
 وجد حال قضا الجور فيجوز القضا بها لنا ان انكار المدعي عليه شرط جواز
 القضا باكبلته ليقع قابضا للخصومه ولم توجد لرايها هنا لان الظاهر هو
 لراي قرا وودع في طريقه الخلاف كتاب الشهادات
 بقول من جبه على حاله من صاحب رجه ان لم ياتي بالبرهان من انما اذا
 اقر الشاهد انه سهد وورثت به الى اهل محله فيقال لهم انا واحد بان
 هذا شاهد وورثه وورثه وورثه والناظر عنه ولا يضرك ولا يجلس ولا يركب
 نظره ويطاف به ويجلس الى ان خبر ثوبه لها انه ارتكب محظورا احدي
 فبعد ذلك ما ذكرنا وما يروي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عنده وهو مثله فلا يفعل له هذا ان كان له الذي لم يشهد بوزع الله
 شهرا وورثت الجوع فلا يفعل ذلك وما ذكرنا يكفي لدفع شره فكيف به فاك
 شهادته القابله على استبدال الصبي مقبولة من حر الصلاة عليه اما في حق الميراث
 لا يفعل الا سهاه رجل او رجل وامرأتين وعندها يفعل شهادته القابله لها انما
 احبته عند التولية وكان في طبع

في الاصل للقضا
 على الحاضر

من اقسام

298 عليه الرجال له انه حجاب الفضا والبرام والقوت مما يوجب عليه فلا يكتفى
 بشهادته القابله فاك اذا شهد احد الشاهدين بما يوجب له ولا يجوز ما تنوي المدعي
 مدعي ما تنوي له بقض سي عنه خلافا لهما وهو كالشهادة على طلقه وطلقين
 وورثته كاد الطلاق فاك اذا شهد احد ما لا يكافئ ذلك اخر بالف وسمايه والزوج
 هو المدعي لا يقبل الا حيا ولا يموت دعوى العقدان وهما عريان كما في البيع والشراء
 فان كان المراه هي المدعيه عنه بقصى النكاح باطل الما ينز وعندها لا
 لا انقصي لهما ان هذا دعوى العقد فصار كدعوى البطلان ان هذا جهتها
 دعوى المال لا لا سلك لهما في النكاح فصار كدعوى الزوج الخلع عليها وحده
 الشاهدان مع ذلك فاك ان شهدوا انه ابنه ووارثه لا يعلم له وارثا اخر
 في المصير جاز ولا يجرهما الله لا يجوز لهما ان يقولن انهم يعملن له وارثا في غير
 المصير له ان هذا من قولهم لا يعلم له وارثا اخر مطلقا لان علمهم بانه لا وارث
 له في البلاد اجمع نحال وانما يعني كذا يعلم له وارثا في هذا المكان فاذا كان الحاضر
 مثل ذلك المطلق المعنى محببوه فاك ان شهدوا عايدا مشهوره فكم
 يكرهوا الحدود لا يقبل وقالا رجهما الله اذا كان معروفا يقبل لهما ان شهدا
 على المعلوم لم انما معلوم العبد من القدر فان الدار المعروفة بالنسبه
 يرا دونهما ونقص منها وكان محمولا فاك اذا شهد الزوجان للوارث
 الكبير بالبر على اجنتي حيا ولا حيا فان شهد له بدين على الميت لا يقبل عنه
 ولا رجهما الله يقبل لهما ان شهدا له للغير كل وجه لان العبد للوارث لا للوصي كما

في الاصل للقضا
 على الحاضر

في الدين على الاجنبي كما قول الى يوسف على خلاف قول صاحبيه
 والى ابن عمر عند حمل الشهادة اعني عند اداء اهل سعادته في غير الحدود
 والقصاص وهو قول مالك والشافعي وربي ليلى رحمه الله وقالا رحمهما الله لا يقبل له
 ان لا يشارة له ان يعترف لكن اذا الشهاده على البراسم والنيب كما في الموت
 والقبض لهما انه لا يمكن التمييز بين اهل المدعى عليه والاشارة فيها سببه
 فلا يبرر العلم ولا يشارة حال الحصر وهو معتذر واما في حال العسر والموت
 فلا بد من حصر وكل او ذم في ولا يشارة اليه ايضا وهو مستقر في حقه قال
 السجادة في السامع على الولا جائز في قوله لرا حرد وقالوا رحمهما الله لا يجوز
 له ان يشهد ثوبان معي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا معي في ان بكر الصديق
 رضي الله عنه ولا في الولا لجمه كل جمه النيب فصار كالنيب لهما انه قل ما شتهر
 ولا يعيد العلم ولا يثبت على الراجح ولا اعتنا وقد يكون محصر لا شتهر
 وصار كالطلوع والعتان بعينه قاله كما في اسنن الميلى امه او صار في
 حقه كهمه او صدقهم كما في مسلم او ذم في اقام ساهدين من غير انهما له
 يقبل في حوز لا يتحفا واما الكافر فرد في الرجوع على ابيهم بالتمن وهو قوله
 الاخر وهو ان لا يلقى رحمه الله وقالا رحمهما الله لا يقبل اصلا وهو قوله لرا اول
 انها قامت على الكافر بالا بسجقا واما مسلم بالرجوع فقبل على الكافر فرد
 الميلى كشيها ده كافر بل في تركه كافر مات وتول ابنه كافر فامسلم
 احدهما يقبل في حوز الكافر فرد من الميلى لهما انها قامت على الميلى اصلا لانهما

يظهر ان المسلم باعها ده لا يملكها والمشتريها هذا كالوكيل عنه في
 فلا يقبل بخلاف ما ذكرنا انها قامت على المورث او لا وهو كما في لرا انه لا يقبل
 في حق الميلى لانها ليست بحقه وحقه عن له اقرا واحدهما على لرا حوز الله علم
 بما قول حجة على خلاف قول صاحبيه رحمه الله في قاله دار في يد رجل اقام
 رجل البيعة الله باعها منه بالف درهم وبعثه فاقام صاحب البيعة
 انه ارتهنها منه في شوال بحسبها ثم قضى بالرهن وقالوا رحمهما الله قضى
 بالبيع له ان المدعى انسا اقرارا المشتري ان الملك صار له بالشر في رمضان
 وصاحب البيعة اقرار المدعى على ان الملك ليس له الا بالرهن في
 ان المورث لا يملكه حبطل لرا اقرار لرا اول بالباقي كما لو ثبتا معاينة لهما
 ان البيع اقوى لانهم يرفع الوهن والرهن لا يرفع البيع والبيع ثبت في رمضان
 فلا يبطل ما هو دونه لا بالباقي بالبيعة كالثابت معاينة حصار كما لو عاينا
 انه باعها في رمضان رهنه في سوال لا يبطل البيع كذا قاله في
 سجد اعي الرهن والبصر واختلاف الثمن اذ في المكا زاد في ذلك في الهبة
 والصدقة مع البصر لا يقبل وقالوا رحمهما الله يقبل له ان البصر فعل وهو لا يقبل
 لهما ان التمس قد دفع بقوله اقبض هو قوله شكر قاله اذ اقام بغير
 القاضي لغة الساهدين لم يرحل من رجل او رجل او امرأتان وقالوا رحمهما الله في
 في ذلك رجل مسلم عدل او امرأه واثنان احب الى هذا الخلا واشترط
 العبد في المكي وشترط لرا في الدنيا غيره كالشهادة له ان الشهاده

299
 في حق الميلى لانها ليست بحقه وحقه عن له اقرا واحدهما على لرا حوز الله علم
 بما قول حجة على خلاف قول صاحبيه رحمه الله في قاله دار في يد رجل اقام
 رجل البيعة الله باعها منه بالف درهم وبعثه فاقام صاحب البيعة
 انه ارتهنها منه في شوال بحسبها ثم قضى بالرهن وقالوا رحمهما الله قضى
 بالبيع له ان المدعى انسا اقرارا المشتري ان الملك صار له بالشر في رمضان
 وصاحب البيعة اقرار المدعى على ان الملك ليس له الا بالرهن في
 ان المورث لا يملكه حبطل لرا اقرار لرا اول بالباقي كما لو ثبتا معاينة لهما
 ان البيع اقوى لانهم يرفع الوهن والرهن لا يرفع البيع والبيع ثبت في رمضان
 فلا يبطل ما هو دونه لا بالباقي بالبيعة كالثابت معاينة حصار كما لو عاينا
 انه باعها في رمضان رهنه في سوال لا يبطل البيع كذا قاله في
 سجد اعي الرهن والبصر واختلاف الثمن اذ في المكا زاد في ذلك في الهبة
 والصدقة مع البصر لا يقبل وقالوا رحمهما الله يقبل له ان البصر فعل وهو لا يقبل
 لهما ان التمس قد دفع بقوله اقبض هو قوله شكر قاله اذ اقام بغير
 القاضي لغة الساهدين لم يرحل من رجل او رجل او امرأتان وقالوا رحمهما الله في
 في ذلك رجل مسلم عدل او امرأه واثنان احب الى هذا الخلا واشترط
 العبد في المكي وشترط لرا في الدنيا غيره كالشهادة له ان الشهاده

معناه

يصريح بصداقه الشهادتين في شرطه سراط الشهادتين وهذا شرط
الذكوره في باب الحدود والعصا من لهما ان يشهدا في وجه كما ذكرت
وليس بشهاده حصصه ولهذا لا يشترط لفظه الشهاده ومجلس العضه
حيث شهدا في شرط الشرايط المعقوله وهي العبداله والابله والحرية
حيث هي غير الشهاده لا يشترط العبداله لانه غير معقول قال الورثه
ادانك والقيسه فشهدا في القاضى على انهما قسما بلنهم وابتدوا
كل واحد منهما بيمينه لا يقبل وقالا رحمهما الله يقبل لهما شهدا على فعل
انفسهما في صور التهم لهما ان الشهاده في الحاصل على استيفاء كل واحد
منهم بيمينه لان الحاجه مستتب اليه اما لا حاجه الى اثبات القيسيه
وهذا لانهم فيه فعل هذا اذا لم يستاجر على القيسيه وبهذا عمل
لما قبل لانها لا يجوز ان تعينها تفعا والله اعلم بما قولك في وصف على خلاف
قول محمد والاول من ان وجهه رحمهم الله في قاله انه شهد بولاها على زوجها
انه طلعا وهي تجرد يقبل وقال محمد رحمه الله لا يقبل لانه في خليفه ما بين
حياله الروح وكان في شهادته للايم الى يوسف رحمه الله ايها اذا حدث
فكانت شهادته على ايمه والشهاده على العبد والامه مقبوله والله اعلم
فما قول فرطه قال لا يصح ما رويتم في قاله في حجه ايمه الشاهدان
على السبع اذا اختلفا في الزمان او المكان لا يقبل شهادتهما وعندنا يقبل
لانهما يبعان فليس على كل واحد منهما شاهدان لنا ان السبع قول
وانه يشكرك

300
في جمع الثاني الى الاول قاله اذا شهدا على محروود وذكر لانه محروود
ويستكن على الواجب لا يقبل وعندنا يقبل لانه ان التعريف لم يتم لنا ان لا اكثر
حجم الكل كما قول الشافعي حلا والقول علما ما رويتم في قال الشافعي رحمه
سهادته الوصال مع النساء في غير الاموال والحدود والمتعلقه بالمال لا يقبل عند
وهو مروي في كتاب النكاح قاله سهادته احد الروح حبر لصاحبه مقبوله
وعندنا غير مقبوله لانه ان عبد شهد لغيره يقبل كالاخوين لنا انهم
لا يركل واحد منهما بيمينه على صاحبه عاده وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تشهدوا للمتعمد في عرفي قاله سهادته بعض اهل الامه على البعض
غير مقبوله وعندنا مقبوله لانه ان الشهاده في باب الولايه والكرامه وهو ينجح
للاهانته وصار كالحري لنا ان الشهاده موثوره في تعليق الطر لوجود
العقل والدين والراعي غير الى الصدق والصافيه عن الكذب فيجوز العصا
قاله فيما لا يطلع عليه الرجال بسترط سهادته اربع نسوه وعندنا
الواحد نكوي والثنتان احوط لانه ان الشهاده المطلقه سهادته رجلين
والثنتان منهن عن رجل واحد لنا ان هذا حبر وليس بشهاده ولهذا
لا يشترط فيه لفظه الشهاده وخبر الواحد في البرايات وهو قاله
رجل شهدا على سهادته رجلين شهدا في الزمان والوعار على شهادته رجل
اخر في هذا الحاده لا يقبل وعندنا يقبل لانه ان هذا من الفرقين قايما
معهم اصل واحد وصار كاصل واحد شهد بيمينه وشهد على

لشهادته غيره لنا ان نقل شهادته لاصول الى مجلس القضاء فحقها اذا
 شهد الحق ثم شهد الحق ثم شهد الحق فبئنا جميعا كما لو شهد ابدن ثم
 شهد ابدن ثم شهد ابدن ثم شهد ابدن على المال كما قال الخصم بل هذا شهادته
 على شهادته غيره على ما مر في جوابنا وما ذكره الله في كتابه وما لا ينال
 للرجال البطر الى قبل شهادته النيسا وبشترط امر بان لا ان المراه في هذا
 كما لجل وفي الجلسه ما المثنى فكذا هذا جوابه حايه باد الشافعي رحمه الله
 قال شهادته لا يحق مقبوله فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة لان العلم له بالسياح
 وجوابه حايه ما في رد فذكر الله ان قال اذا شهد الصبيان على اخراج
 وقبض بينهم قبلت قضيتهم وعندها لا تقبل له انه لو لم يقبل وهذا عرض لا
 يحضره فترهم يودي الى تعطل هذه الحقوق لنا ان الحاجة انما تدفع بشهادته
 من هو اهل الشهاد والصبى ليس اهل الشهاد كتاب
 الرجوع عن الشهاد باب قولك حسبه على خلاف قول
 صاحبيه رحمه الله قال اذا شهد رجل وعشره نيسه فلا تقضي
 به ثم رجعا فاعاد البسوس على النيسا حسبه ايسر المال ولا
 رجعا الله عليه النصف وعليه النصف لهما ان النيسه وان كثر
 يهن مقام رجل واحد لا بد ان يصام رجل الهرو صر كرجل واحد
 ان حاله لا يرد كذا ما حاله لا رجعا في كل امر ليس كرجل فصار عشره
 نيسه حسبه رجال بما قولك يوسف على خلاف قول صاحبيه رحمه الله

نقح

في الرجوع

301 قال ابو بوبكر رحمه الله اذا ادعى لك امره على ما به وقالت ترو جنتي على الف
 ومهر مثلها فكذا فاقام شاهدين على ما به وقضى به ثم رجعا بعد الرجوع
 بها لا يضمنان لها سدا وقال رحمه الله لضمنان لها تسع ما به درهم بنا
 على ان القول قولها الى تمام مهر مثلها وكان يقضي لها بان لا يشهدا بها
 فها انفسا تسع ما به وعنده القول قول الزوج علم سلعا عليه شيئا وقد بر
 في كتاب النكاح بما قولك محمد بن عمار قول صاحبيه رحمه الله قال
 اذا شهد ساهران على شهادته شاهدين وقضى به ثم رجعا لاصلان يضمنان
 وقال رحمه الله لا يضمنان له انهما نقلا شهادته لاصلين فصار كأنهما شهدا ثم
 رجعا لهما انه لم يوجد من لاصلين اذا الشهاد عند القاض والمعتبر
 في الضمان هو لراد او الزوج عند القاض وعلى هذا اذا رجعا لاصلان
 ولا لفرعان والضمان على الزوج عند ما لا التلف حصل بالشهاد عند القاض
 وعند مخير ان سا يضمن لاصلين وان شيا يضمن لفرعين كتاب
 قولك يوسف على خلاف قولك حسبه لا في حقيقه رحمه الله قال في شهادته
 شاهدان على شهادته شاهدين عال وشهد ساهران على سباه اربعة
 رجعا فبطل الضمان على ساهدي شهادته شاهدين والبشار على ساهدي
 شهادته اربعة لاربعة وقال رحمه الله عليها يضمنان ان القضاء يقع بشهادته
 الفروع لانهم اثبتوا الحق عند القاض وهما سواء في ذلك لا في رد فذكر الله ان الحكم
 جري بشهادته لاصول حقيقه لا لا شهادته للفروع على المال فصار

انلقوا

قل لا قبول حقيقة شهدوا ثم رجفوا وهم مسته فيضنون اسديا فاصمروا عنهم
 هذا الاعتبار والى لو شهد شاهد على شهادة شاهد زعم وشاهدان
 على شهادة ساعدت زعم احدهما واحد هذا من دعوى الراجح نصف
 الضمان ورواه هذا الكتاب قبل هو قولنا لو شهدوا ثم رجفوا وقالوا الجاهل
 الكبير عليها عتاز ونصف عن الصانع من هو حجة الله وحده البرهان الاول
 الله هنا من يبقى ببقائه نصف الحولان الحوليت تالار يوم ودينى لاشان
 منهم وكان التالف هو النصف ورواه الثانيه اراحد الباقي نصف
 الحق ان صاحب لم يردع لى كل الحولان اما الاخر فهدى بعض الحولان
 دون النصف لانا لو قلنا بقى النصف كان التالف كل الحق وليس كذلك ان
 لا اسد الا ثبتت شهادتهما شى فنقول ذلك البعض ثلث ونصف عن هذا
 الباقي اما ان يكون كواحد لاربعه لاربعه اصول فبى ربع الحق او كاحد الباقي
 الدين شهدا على شهادة اصل واحد فبى ربع الحق هو اقوى احد
 الدين شهدا على شهادة واحد لان القاضى لا يقضى بذكر وهما من لم يردع
 صاحب ببقائه ربع الحق نصى به وهو اصعب من احد الدين شهدا لشهادة
 نفسه لان ذلك ليس بضرورى وهذا ضرورى فاذا بى ربع الحق في حال
 في حال فبى كانه بى ربع ونصف عن الاربع من متيقن والشك في غير الاخر
 في نصف فبى الى النصف الذى له بها الاخر فيكون حصة اثنان ونصف عن
 وكان التالف عتاز ونصف وجمع على الراجح من التيسير لا يستويان

السبب والله اعلم كذا الدعوى
 باب قول الله حسم على خلاف قول صاحب حسم الله فالسبب
 دعوى القضا من النفس والاطراف جميعا فان حلف قطع دعواه وان
 في النفس لا يقضى بشى لكن لحديث يخرج من قوله حلف في الطريق يقضى
 بالقضا من ولا رحمها الله نصى بالدم في النفس ولا رث من لهما النكول
 اقراره شبهه فبى الا الحاف المال ووالقضا صله ان النكول نذر والنكول
 حوى في لرا اطراف لانها غير لرا موال ولا جرى في النفس وقد عرف تمام
 في طريقه الخلاق فالسبب اذ اقام رجل البيئه انه ان هذا المنة واثمة لم
 يقولوا لا يعلم له واثمة غير هذا يتلوم القاضى رانا فان لم يظهر له واثمة اخر
 دفع الميراث اليه ولا يا خدمته كفى لاقال هذا شى احتاط به القضاة
 وهو جود ولا رحمها الله باحد منه كفى لهما انه قد يكون له واثمة اخر فيؤخذ
 كفى لا نظرا له احتياطا له ان هذا باخر حوطا هو ابرم هو وانه لا حور
 ولا انه اخذ الكفيل للمجهول فالسبب قال فالسبب روى رجل اقام رجل
 البيئه ارباء ماف في ركاها ميراثا له ولا فيه الغائب او اربا لم غيرها
 قضى له حصته وبترك نصيبه يردى البرد ولا رحمها الله اذا انكر الغائب
 وواليد اخرجت البرا من ووضعت بر عدل من هذا الاختلاف
 بناء على انه يحور هذا القضا للغائب عندهما وعنده لا يحور واصل الاختلاف
 له في القضا لم يكن في ترك نصيبه يردى البرا لهما انه متى انكر صاحبنا

الطرف

الغائب

فلا يترك المال في يده نظرا للفايب له انه امين الممت والعايب قد رمى لكونه
 في يده فلا يترك له بالشك قوله صار خائفا فلما ليس كذلك انكار الوديع
 بعينه المالك عند دعوى العبد نوع جمانه قاله عبد بن رجل اقام
 اخر البيعة انه عتده وادى ملكه من ائتمه هذه مرعده هذا واقام اخر
 البيعة انه عتده وادى ملكه من ائتمه هذه مرعده هذا وادى ملكه من ائتمه هذه مرعده هذا
 تالاجاج ويشب نسبه العبد ولدا متين وكلا رجمها الله بسب العبد
 يقتل من لا متين وكذا قال في الجور والجر تين لهما آراءه ولدا واحد من
 اثني حال خلاف اخلاقه من اهل انساب النسب من الرجلين بعله
 الاشتباه وتمام الحق وهذا موجود في حرا منين وما ذكر من لاسمها فلما لا
 استحالة ولا ترفع في حق لرجل اقام ولحق لا نشك في ذلك قاله دارني
 يد رجل ادعى رجل انه اسبزي كلها بالدم وادعى اخوانه اشترى نصفها
 بحسبانه درهم وادعى بالدم استرى لثما يستمانه درهم وادعى بالبيعة
 بها لهم فان سارا اخذوها بالخصم وان شاد ان كان العدم رضامه بالبيعة
 فان اختاروا الاخذ فبعت الاربعينهم على طريق المنازعة وكلا رجمها الله ببيعهم على
 طريق العول والمضاربة اما بيان طريق حبيبهم رجمه الله انه يحتاج الى
 حساب له ثلثان ونصف واقله ثمة فمدى الثلثين مدى اربعة ومدى النصف
 مدى ثلثة ولا مضاربة لهما في سهمين فها مدى الكل وبقى اربعة ومدى النصف
 لا مدى الا ثلثة في شهم من مضاربة وتباعد فيه مدى الكل ومدى الثلثين

فيكون بينهما فأكبر فاضرب اثنين في ثمة فصار اثني عشر فصاحب الثلث لا يدعى 30
 الكرم من ثمانية واربعه سلط مدى الكل ومدى النصف لا يدعى اكثر من ثمة
 فيثمان مدى الكل ومدى الثلثين كل واحد منهم وبقية ثمة استوف ثمانتهم
 فيها فكل واحد واحد منهم يثمان بها فاذا اصاب صاحب الكل سبعة من اثني
 عشر وذلك ثلثة اميدان ونصف سيدان وادى صاحب الثلثين بلا من
 اثني عشر وذلك سيدان ونصف سيدان وادى صاحب النصف سهمين وذلك سيدان
 كل واحد منهم الثلث بقدرها اصاب وسائر طريقها ان صاحب الكل يضرب
 بالكل وهو ثمة وصاحب الثلثين يهرق بالثلثين وهو اربعة وصاحب النصف
 يضرب بالنصف وهو ثلثة فصار الكل بلا ثمة عشر لصاحب الكل ستة ولصاحب
 الثلثين اربعة ولصاحب النصف ثلثة ثلثة عشر في كل واحد منهم الثلث
 بقدر ذلك لهما ان المنازعة وقعت في احوال غير جعته ولا مشار لهما
 ففهم على طريق العول كل واحد من ذلك الف درهم ولرجل عليه الف درهمين
 ولا حرا لهما ببيع بينهما الا انما بطريق العول وكذا في الموارث ببيع كل واحد
 ان المنازعة وقعت في الغير الغير لا يعول ففهم على طريق المنازعة
 وهو كلاله رجال سادعوا له بلا ثمة عند ادعى احد منهم كلهم واخوانهم
 منهم واخر واحد منهم واما من البيعة فالخالي عن مضاربة مدى الواحد
 ولا اثنين مدى الكل والخالي عن مضاربة مدى الواحد مدى الاثنين
 وهذا في الكل والادى تبايعوا ففهم ان الاثنا فكل واحد في هذا اربعة الصور

من لهما سهم

لان المنارعة فيه ابتداء هو الاربع ودم المنة والعرن والوا دغاها
 وحلان امام احدهما البينة على شرا الكل ولا اخر على شرا النصف فليدعي الكل ثلثه
 ارباع بطريق المنارعة عنده ويلمدي النصف بقية وعندهما لمدي الكل ثلثه
 ويلمدي النصف ثلثه لان مدعي الكل يضر بأكمله ويلمدي النصف يضر بنصفه
 بطريق العوار والوجه فاما في دارين يدرانهم ثلثه ادعي احدهم كلها والآخر
 نصفها والآخر الثلثين في دار كل واحد منهم ثلث الدار وان اقاموا جميعا البينة
 فثبت الدار بينهم على طريق المنارعة على اربعة وعشرين سهما خمسة عشر يدرعي
 الكل ثلثه لمدي الثلثين وثلثه لمدي النصف ووجه ذلك ان يجمع بين دعوى مدعي
 الكل ومدعي الثلثين على ما في يد مدعي النصف فليدعي الكل بلا المنارعة
 والنصف لراخ ثلثه عاقبة فصار ارباعا واذا صار هذا الثلث على اربعة
 صار كل ثلث كذلك فصار الكل اربعين ثم يجمع بين دعوى مدعي الجمع
 ومدعي النصف على ما في يد مدعي الثلثين وهو الثلث اربعة واثني عشر
 فليدعي الكل يدعي كله ومدعي النصف يدعي اربعة وهو سهم فثبتت
 ثلاثة لمدي الكل وثلاثة على سهم فثبتت وانكسر فثبتت اهل الجباب
 فصار الدار اربعة وعشرين في دار كل واحد منهم عاقبة فجمع بين دعوى مدعي
 الكل ومدعي الثلثين على التماس التماس يدعي النصف فادعي يثبت
 لمدي بلا المنارعة لان لا يدعي لرايته غير الكل والمانع في يد دارين
 في يد مدعي الكل واربعة في يد مدعي النصف لاربعة لراخى بينهما نصفان

يدعي كله
 ومدعي الثلثين
 نصفه والنصف

صاحب السهم

لا يستوانها في المنارعة فحصل لمدي الكل ثلثه لمدي الثلثين سيمان ثم 304
 يدعي مدعي الكل ومدعي النصف فاما في يد مدعي الثلثين فليدعي النصف
 يدعي ربع ما في يده وهو سيمان فثبتت لمدي الكل وثلاثة في سهمين
 فاما بقية الكل واحد سهم فصار لمدي الكل سبعة وثلثه لمدي الثلثين سهم
 ثم يجمع بين دعوى مدعي النصف ومدعي الثلثين على ما في يد مدعي الكل
 وهو عاقبة فثبتت الثلثين يدعي النصف ما في يده اربعة ومدعي النصف يدعي
 ربع ما في يده وهو سيمان وفي المال سبعة فصار مدعي الثلثين اربعة ومدعي
 النصف سهمين وبقي سهم مدعي الكل سيمان فادأ حصل لمدي الكل ما في يده
 مدعي النصف ستة وما في يد مدعي الثلثين سهم وقد بقي ما في يده سيمان فثبتت
 خمسة عشر وهي خمسة اثار الدار وحصل لمدي النصف ما في يد مدعي الثلثين
 سهم وما في يد مدعي الكل سيمان وذلك لانه في ثلث الدار وحصل لمدي الثلثين
 ما في يد مدعي النصف سيمان وما في يد مدعي الكل اربعة وذلك ستة وهي ثلث الدار
 وعند ما تقسم على طريق العول فيجمع بين دعوى مدعي الكل ومدعي الثلثين على ما في
 يد مدعي النصف فليدعي الكل يدعي كله ومدعي الثلثين يدعي نصفه فثبت
 هذا السهم وهذا السهمين فصار ثلاثة ثم يجمع بين دعوى مدعي الكل ومدعي النصف
 على ما في يد مدعي الثلثين فليدعي النصف يدعي اربعة ومدعي الكل يدعي كله
 وهو اربعة فثبت هذا السهم وهذا اربعة فصار ما في يده خمسة ثم يجمع
 بين دعوى مدعي النصف ومدعي الثلثين على ما في يد مدعي الكل فليدعي النصف

وهو

اص
ربع الدار

ولد

الثاني بغير الولد الذي ادعاه لانه لم يصر قهرا ولم يصر كولد المغرور لانه
 وطها وعنده انها ملكة وعندهما لا يثبت النسب من الثاني لانه ادعى نسبا
 ولذا الغيرة على ما ذكرنا **باب** اذا قال احدكم واثله لا اقرب ولد علمه هذا ابني
 عنى علمه ولا رحمه الله لا يعتد وهو قول الشافعي رحمه الله لهما انه اقربهما
 يستحيل كونه فيلقوا كما اذا اعفيتك قبل ان تخلو له امه امك من كل امه على
 التجرير بطريق المحار لوجود المصاح للمباردة هو السبيل لانه لا ينوب سبب
 الجرة فيحمل علمه بغيره كما لا بد كما في معروى النسب وهو امر شيقا
 منه وقد عرفنا في طريقه الخلاف **باب** اذا استرى حاربه ثم باعها
 فاستولاهما المشتري للاحرام ايسر حقت ومن قهقه الولد يرجع على بايعه
 بغيره الولد والمن لم يرجع بايعه على بايعه لانه لا يرد ولا رحمه الله يرجع عليه
 بغيره الولد ايضا ونظيره خلافهم في الرجوع بقصد العتق على ما ستر
 لهما ان المستري الثاني يرجع على بايعه لاجل القصور وهذا اقام في الاول
 له ان البائع صير لهما الولد الاول والثاني وقد انقطع ذلك بلع الثاني
 من ما كنت في الثاني التزم سلامه الولد المستتر لم ابتدأ فلا يرجع على بايعه
 كمن خرج من اعماق قارعة الطريق الى انسيا بالآخر فها لا صار على الجاف
 لا لقطع جثا ينه في **باب** لغيره ادعاه رجلا او اقام احدهما اليه
 امه ابنة واما لآخر امه ابنة فاذا هو حتمي فان كان يولد من عيال القلام
 فهو كمن يولد من عيال الجارية فهو كمن يولد من عيال البنت ولذا في منما
 بغيره السبب وان بال منما فقام لم يثبت احدهما قال ابو حنيفة رحمه الله

سواء

لا علم له بذلك فعرضي بينهما فلا رحمه الله بغيره كتاب
 الخشي ما قولك يوسف على خلاف قول صاحبنا رحمه الله في قال ابو حنيفة
 اذا سهر شاهرا ان هذا البرار كان له جده هذا هو ابن ابنة لا دارت له غيره
 او فلا كما سلا سم ما قد هذا لجنه ووارثه فغوله بالبراث وعندهما لا
 بغيره حتى حذر الجراف فقولان فاقه تركها غير ائالة لهما انهم استوا ملك
 الميت واستوا سبب الروال واليدوا له ابنة فيرد اليه ضرورة لهما ان
 الشهاد حاكف البعوى لان المردى يدعى الملك لنفسه ومما شهدا بالملك
 للميت فمالم يشهدا انه تركها غير ائالة لم يشهدا بالملك له **باب** اذا ادعى
 عتق في برائته انه كان يدعى المردى المير فالكه واما ما بينه على ذلك
 فبغيره امر دوا للبدن اليه ولا رحمه الله لا بغيره له ان البعوى
 مقصود فبغيره السبب كما لو افردوا البرا به كانت يد وكما لو قامت
 اليه ان فلانا مات وهو يد يد له ان يطلق البد مجهولة لانه قد يكون
 يد ملك يد غصنة يد وديعه وغير ذلك فلا بغيره خلاف لرافرا لانه
 بالمجهول بغيره وخلاف البعوى الموت لان يد يد عليها عند الموت يد ملك
 لانه مات مجهلا وملكه بالضم كمن يد يد على خلاف قول صاحبنا رحمه الله
 مال المردى انه دار يد رجل ادعى جارية انه اسيرها فادعى في اليد
 انه اسيرها من الجارية فاما ما بينه في بغيره لهما جمع ما ذكره الشهود
 القبح جعل القبح الموجود لا هو القدر بغيره في الذي اليد وجعل كادى

بقا قول له يوسف على خلاف قول محمد ولا في الله حبيبهم رحمهم الله ما تتركه في يد اناس
 جا احد الزوجين طلبت نصيبه فان شهد الشهود وقالوا لا نعلم له وارثا اخر
 فله اكثر النصيب وان لم يقولوا ذلك اعطى الميراث باقرار ذي اليد فله
 اقل النصيب وقال محمد رحمه الله اكثر النصيبين له انه طهر لا يستحقان ان يقدم
 المزاج طاهر الا في يوسف رحمه الله ان الميراث في يوسف في الميراثه شك شك قال
 عن رجل ادعى انه اسير لها من ذى اليد بكذا وادعت الميراث ان ذى
 اليد تدعيها عليه فها نسوا في قصصه به نسوا والميراث نصيب قسما قسما
 للمهر وما لمحمد رحمه الله الشرا اولى بمضي للرجل والميراث نصيبها له ان العمل
 بالحق واحد ما لم يكن له جيلنا ههنا سوا بطل نصيب كل واحد منهما ولو قد سنا
 الشرا يصح في الكلام نصير من وجا للميراث على غير العرف فحيث فحيث وكان
 عملا بهما جميعا على الكمال يعني لا في يوسف رحمه الله ان كل واحد منهما بقدر
 الملك والعين بنفسه وقد استنوا في الله فلا على التزحم قال ولو اقام الخلع
 البينة ان القاضى قضى هذه الميراثه له بشهادة الشهود ولم يشهدوا على
 اقرار القاضى وادام ذو اليد البينة على النكاح يعرض بها للميراث وقيل
 هو قول له حبيبهم رحمه الله وقال محمد رحمه الله يعرض لذي له ان الشهادة على
 قضا القاضى اثبات الملك للميراث بسبب وهو القضا باقرار ذي اليد
 او بتيقن الميراث وبدونه انقضى للميراث وجاز كما اذا شهدوا على اقرار
 القاضى بالقضا لا في يوسف رحمه الله ان القضا قد ثبت صحيحا فلا ينقض

اليد
 وهو ايضا شهاد
 الشهود ولا في
 عليه وهو ايضا

اقرار ذي اليد
 وصار كالميراث

وهو ايضا شهاد
 الشهود ولا في
 عليه وهو ايضا

بالشك وانما سقصر اظهر حطا وه سقرو لم يوجد طهر لا جلالا 308
 اليد اقله او باجمعه منه والفاضي قضى بينه فامت بذلك قالوا
 حاربه فولدت عند المستري فقال الباع بعها عند شهر والولد عنى وقال المستري
 بعها لكذا ستم اشهر والولد ليس منك قال قول المستري لا ينافى ولا يترك
 نقض البيع ولو اقاما البينة فالبينة بينه المستري وقال محمد رحمه الله البينة بين
 الباع له ان بينه الباع يثبت نسب الولد واستبدال الجارية ونقض البيع
 لا في يوسف رحمه الله ان بينه المستري يثبت رباة عنه في البشرا وفي حكمه بطلان
 هذه الاشياء في ادا المستري امراته لراية وقد دخل بهما اجتمعا ثم جازت
 الاكثر من ستم اشهر عند استراها لا يثبت النسب لرا ان يدعيه الزوج وقال محمد رحمه
 الله يثبت من غير دعوته الى سنن عند استراها له انه لما استراها اذ دفع النكاح
 ووجبت البينة لكنه لم يظهر على العيوب طهر وحكم المجتته هذا الا في يوسف
 رحمه الله ان رجل العوى لا يثبت من غير دعوته والعوى ما اذا ابرأ عنها فلو لم
 يعرضها لربها عها ولو لا اكثر من ستم اشهر عند باعها فعد له يوسف رحمه الله لا
 يثبت وادعاه لا يثبت من المستري لما من ان النكاح صار كانه لم يكن وعند
 محمد رحمه الله يثبت من غير دعوته كما قال في فصل العوى لراها ضالا يثبت بدون
 دعوته عنه لرا العدة طهره لا ههنا قال عند قلا هذا اللقيط ولدى من
 روحته هذه وهي امه وصدره مولاه يثبت النسب منه لانه يقع في حق
 البقرة وهو عبد وقال محمد رحمه الله هو حكم بكونه ولدا لراية ولدا لراية عند
 قال حاربه في رجل جازلان

النسب

قال حاربه في رجل جازلان
 قال حاربه في رجل جازلان

والله يدرك من هو على الله ما عرفنا بالحق وبه على الله ما عرفنا بالحق
ولا يصح في العلم لا في العقل لا في النسخ ولا في التواريخ ولم تنور القضاة بالحق
واحد نصف الميراث على صاحبها لأنه لم يستلم قط ولا بعد نصف الميراث

وادي كل واحد منها انها له بايعها من صاحبه الميراث هذا واحد ما ادعى
السبع بالفح بهم واخر ما يدعى اقاما البينة فمضى بها بينهما فمضى ولا
سوى الثمن وبال محمد رحمه الله فمضى بالملك السبع لكل واحد منها في النصف بنصف
التمتع على ما ذكرنا من هذا ان التنازع على السبع في مثل هذه الصورة تنقأ عنها
فمضى على الملك المطلق فمضى بالدار لهما وعند محمد رحمه الله ان بينهما تروا الملك
وهنا ثبات السبع في النصف في كل واحد من صاحبه بالبرائة
فمضى يقول على جبه محمد رحمه الله في ما ادعى عينا في انسان انها ملكه في يد
هذا بغير حق فقال دو اليد هو وديعه عندي ولا خصومه لكن معي لا يدع الخصم
عنه ما لم يعم البينة على الراح فلما اقام البينة وقال شهود اودعه رجل
لور ايناه عرفناه ولا نعرفنا اسمه ونسبه كفى ذلك عند محمد رحمه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان رد النديم وفان لا يجتال لا يقبل هرا منه
وقال محمد رحمه الله لا يبر للشيء من تعريض ذلك الجهل باسمه ونسبه له ان
القضاة بالجهول باطل لا يوصف رحمه الله ان اجتمعت المواضع ان يسيان
تودع عنده ويشهد علمه وهو لا يملك لرفع الخصومة ثابت فان كان
من يعرف الجليل لا يقبل ولا قبل الا في حصة رحمه الله ان القضاة لا يقع على ذلك الا
بشيء حتى يشترط العلم باسمه ونسبه وانما فعلى على الميراث بقضى بدو
دي البدو ما جاز ان يعلم ما في حاله ان تارعا في عيني بطريق
الميراث او الملك المطلق واقا البينة فعلى على حصة رحمه الله ان ارجا وتاريخ
اجدهما سبق بقضى

الميراث

309 له لانه اثبت الملك لنفسه في وقت لا ينافيه غيره فمضى وان ارجا اجدهما
ولا عبره به وكان ابو يوسف رحمه الله يقول اوله لا عبره لتاريخها ولا لتاريخها
م رجوع وملا اد ارجا فمضى ما كان ابو حنيفة رحمه الله وان ارجا اجدهما فهو كذلك
ارج وروي ابو حنيفة عن محمد رحمه الله انه قال مثل قوله حصة رحمه الله في الميراث
والملك المطلق جميعا وروي سليمان بن عيسى رحمه الله انه قال دعوى الجراف لا عبره
لتاريخها ولا لتاريخ اجدهما فكانها اطلعا في دعوى الملك المطلق وارجا
فمضى قال ابو حنيفة رحمه الله وان ارجا اجدهما فان كان العرس في يد هرا فمضى للميراث
لم يورج له على هذه الرواية ان الميراث لا يدعيان الملك لا لنفسهما بل للمورث
ولا تادع في ملك المورثين فاستويا فاما دعوى الملك المطلق ارجا اجدهما
والعين في يد احدى المورثين فيقتصر على وقت التاريخ والملك المطلق ملك من
لراجل ولها يرجع البايع بعضهم على بعض ويستحق الدوا المنة فمضى وكان
المطلق اشبه باليوسف رحمه الله فمضى ارجا اجدهما اثبت الملك لنفسه
في ذلك الوقت الذي لم يورج يستحق الحال يقينا وفي ثبوت وقت التاريخ
شكل فلا تعارض في حصة رحمه الله وان ارجا اجدهما فمضى ان ارجا سبق
تاريخا منه لو ارجا والمطلق فمضى في ذلك فلا يعترض هذا اذا كان العين
في يد غيرهما ولو كان في يد احدى اجدهما فمضى لا خلاف في الجواب
واما عند محمد رحمه الله فلا عبره لتاريخ اجدهما لان المطلق لو كان في اليد لم يقبل
بنته لان يد على الملك المطلق فمضى بنته الخارج لانه محتاج اليه

ابو

ولو كان الموتي ذوا اليد فهو المحساج المطلق المورج لا يرد له لا بدل عليه
 قبول يثبته ويجوز قبول منه الخارج اولى لان المطلق اشبه بما عرف قلوب
 كان العسر في ايديها والدي لم يورج لا يقبل منه لا يرد له بدل علمه بغير يثبه
 والدي ارجح بقبول يثبه لا يرد له لا بدل على الخارج لئلا انه لا يمكن قبوله
 لان الاخر اسبوا بالخارج ما لم يصادا كما انهما لم يقما منه فيمضي بينهما
 لا استواءهما في اليد كما حاربه من حجارة ولد في اذنه جميعا ببيت
 من ثلثه ولا يثبت احدهما في قول عمر رضي الله عنه في المومنين
 هو ابنيهما ليرثهما ويرثانه وهو للباقي منها محمد رحمه الله يقول لما حار
 من اثني عشر بالحدوث حاد بلاته لانه قريب من اثني عشر واما الاربع فضعف ما
 ورد فيه النصف فلا يتبعه واولي يورج رحمه الله يقول هذا امر خلاف
 القياس فلا يتعدى مورد الشرح واولي يورج رحمه الله يقول ان علمه ثبوته
 من اثني عشر الاشياء والدعوة وجد في الثلاثه وللاربعة في اداء
 الى المراه روحها فاعقد وورج حث بروج اخر وحاف باولاد حيا
 الروح لراول حيا وللاولاد لاول وقا ابو يوسف رحمه الله ان كان من
 وقت النكاح الثاني الى وقت الوفاة اقل من سبع اشهر فالاولاد الاول
 وان كان احدهما منه فهو للثاني وقال محمد رحمه الله ان كان حث وقت ابتداء
 الروح الثاني الى وقت الوفاة اقل من سنتين فهو الاول وان كان اكثر
 ذلك فهو للثاني كغيره الوجه الاول احتمل انه في اول ما حمل انما

الا انه يثبته الخارج
 نسبه منهم ولا يورثوا
 وقال ابو يوسف رحمه الله
 لو كان ابنيهما ليرثهما
 ولا يثبت الثلث في ذلك
 وقال محمد رحمه الله يثبت

310 وطى الثاني ونكاح لراول صحيح فالجأه له اولى وفي الوجه الثاني يثبنا
 انه ليس لراول فكل من الثاني اولى بغيره منه في كل من النكاح الثاني اقل
 اقل من سنته اشهر يثبنا ان العلوي ليس بعد النكاح الثاني فلا يكون منه اما
 اذا كان احدهما منه جثمل انه منه والمثبته في شئ هو حصه وكما في الفرائض
 له فالحق له لا في حصه رحمه الله ان الفرائض يوجب النسبه بالحيث وهو ثابت
 لها الا ان فرائض الاول وكما حث صحيح والثاني فاسد فاعسار الصحيح
 اولى والله اعلم في ذلك فخر جلالنا القول عظامنا الدلالة رحمه الله قاله
 من مسلم وودي حاف يورج فادعيه جميعا يثبت نسبه منها وهذا
 يثبت من الميمل له ان صحة الدعوى بالملك ومما فيه سوالنا ان الميمل يورج
 كما يسلام لقوله صلى الله عليه وسلم لا سلام يعلو ولا يعلو ولا يعلو ولا يعلو
 للصبي قال وكذلك الجارية المشتركة بين ابي ولابن ابي ادعيه ولها
 فهو منها عندنا لا يستواءهما في الملك عندنا هو الاول لراول ابي ادعي
 لراول حاربه لراول يورج ولابن ابي ادعي سبب لراول لراول يورج
 لراول الموتي قال حاربه ولدت له اولاد في بطون
 مختلفه ولها مولى ولارواح لها فادعي المولى نسب لراول نسب
 الكل منه وهذا لا نسب عالم يورج له ان الجارية صارت ام ولد له ولها
 يورج لراول المولى يورج عالم يورج له ان الجارية صارت ام ولد له ولها
 ولان خصيص لراول في لها ما قبل الشافعي فخر جلالنا بكم الله

دار في يد رجل ادعاهما رجلان كل واحد منهما يدعي حقه وجاهد البيد
 نكروا قاما البينة بقصى لم يخرج من الرعدة ثم ساروا عندا بعضي
 يلهم ما نصهار قد جرد كتاب العتاق بانه ومسلمه دعوى البيد
 واحد امره كتاب القسط بانه فاك الخارج وذو اليد اذا اقاما
 البينة على الملك المظلو وصوى له الذي عند الحاجة له ان يئنه دي البيد
 تايدف باليد وكاتلو ط بالقول لنا ان بيته الخارج اكثر اثباتا لانها
 ثبتت الملك من كل وجه وبيته دي البيد ثبتت الملك من وجه لان الملك له وجه
 مات له باليد والبيات يخرج بكثره للاثبات وقد عرف قال القوم اذا
 ظفر من مال غيره خلاف جنس حقه كما اذا طفر جنسه لنا انه لو سلم اليه
 خلاف جنس حقه لم يلزم له ان يرضاه فلا يكون له اخذه لرا برضاه والفقهاء فيه
 ان هذا نوع معاوضة فلا يجوز بدو التراضي خلاف ما اذا كان جنس حقه
 لم يكن له لرا برضاه فلا يكون له اخذه لرا برضاه والفقهاء فيه ان هذا نوع
 معاوضة فلا يجوز بدو التراضي خلاف ما اذا كان جنس حقه لانه
 لو سلم اليه لم يخرج على قبوله قال في الام اذا اقربوطيها فلو لم
 تسب نبيسه منه بغير دعوى لرا ان يقول استبرأتها بحضه بعد الوطى
 وخلف عليه وعندنا لا يثبت لرا بدعوى له ما جابر رضي الله عنه
 عمر رضي الله عنه راي جابريه تيسر مع رجل على يرفعال عمر رضي الله
 عنه عن هذه فقالوا الفلاني قال لعلمه بطاها قالوا نعم فقال اما انها

في قوله لرا برضاه
 في قوله لرا برضاه
 في قوله لرا برضاه

روى عنه

في قوله لرا برضاه
 في قوله لرا برضاه
 في قوله لرا برضاه

لو لو بق الزمتة ولزها لناماروى عمر رضي الله عنه فتفاه وقال الله اني اجد
 بك من ان تلجى بال عمر رضي الله عنه ليس عنهم وعمر بن عباس رضي الله عنه كان
 يطأها ربه الخفاف يولد فلم يلزم نبيسه وقال اما اني كنت اطأها ولا اريد
 ولزها وما رواه وهو عن اسبيل المبالغة في امرنا بالتخصير بدل علمه انه لم
 يلزم ولز جارية به نفسه فيما روينا قال لا اذا استولد جارية ابنه
 فعلمه العقب وهو قول زجر رحمه الله وعندنا لا نحو عليه له انه ملكها
 لا غلاق مما سبق لرا على الوطى خلا عن الملك فوجب العقب اذا لم خب
 الحد بالثبته لنا انه ملكها سابقا على الوطى جبانة لما به عن الصانع
 ولقوله عن الحومة قال المجتدة اذا لم تقر بانقضاء العدة حقه ولفظ
 الى اربع سنين ثبتت نسبه الزوج وعندنا لا يثبت لاكثر سنين له انه تصور
 بقا الولد في البطن الى اربع سنين وقد روى ان الضحاك بقي في بطن امه قدريا
 من اربع سنين وقد ثبت اسنانه وهو يضحك ولهذا انى الضحاك لنا ما روى عن
 عايشة رضي الله عنها انها قالت الولد لا يهي الاكثر من سنين ولو بقدر ظر
 مغزل وما رواه غير ثابت ولو ثبت فهو نادر لا يقول قاله جارا قاله احمدا
 رحمه الله قال رجلان ادعيا دارا في يد ثالث واقاما البينة بعضي
 بشهادة اعدى الفرقين وعندنا بعضي منهما نصهار له ان هذا يصلح
 للبرح عبد البعاز من خرج لنا انه لا ربح هنا لان كل خير لو ابرر
 وهو عند بعضي فحينئذ لرا حجاج لا تعطى احدهما والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

كتاب الاقرار بالحيثية

على خلاف ما قيل في كتاب الله قال اقرار رجل عليه دين واشتبه
 شاهد من عدلين في موضع اخر شاهد من اهل علم او اهل اكل
 فعليه المالان وقالوا رحمهما الله عليه مال واحد فانما فعله اكرههما ان
 لراقرار اخار والسي قد خسر عنه من بعد اقرى فصار الثاني هو الاول
 كما في مجلس واحد وكما لو اشهد على كل اقرار شاهد واحد او فاقا
 سبقين له انما اقراران مختلفان والمال مما يحسب وما تعدد في الطاهران
 الثاني غير الاول خلا والمجلس الواحد لانه جامع وكلاهما اشهاد الواحد
 لانه لا يفتقر الى اقراره قال اذ قال له على الف درهم فصر او عن
 بيع وادعى انها يوفاد بنهرجه او يستوفى او رصاص ثم يصد ويصل
 او فصل وقالوا رحمهما الله يصدى او اذ وصل لهما ان سم البراهم قد يستعمل فيما
 ذكرنا الا انه تغير حيث دعوى عبد الزبارة او حجازي او يستوفى فصار
 كالا يستثنى فيه موصولا لا مفصولا له ان مطلقا اقراره ينصرف الى الجهاد
 بدليل انه لو اقبض عليه لزمه الجهاد ولا الطاهران لا يستعاض بالبيع
 بل هو بالجهاد ولا الجاه يدعى بها فدعواه بعد ذلك انها يوفى او كذا
 بناقض طاهر فلا يصدى كما اذا قال هذا الخاتم لفلان لانه في نفسه في رد
 على يمينه رحمه الله زوانه اخرى في البيع في دعوى الاستوفى والبرصا
 لا يصد ولا البيع يفسد به والطاهران كما كانا وحوادث محمد رحمه الله

الزينة ما زينة المال
 والبيع ما يردده القاي
 والاستوفى ما ينفذ
 غشيه على ففته
 والبرصا هو المحقق

312 عن هذا ان هذا الحصة اقرار ببيع فاسد ولو قال عصبته الف درهم او
 او دعى الف درهم فماله هو يوفاد بنهرجه يصد ويصل او فصل بانه جامع
 لانه لا دلالة فيه بل لا انسان يصب ما يحد ويودع ما يحد ولو قال
 العصب ولما يرد ايجبتوا او رصاصا يصد ويصل على الجاهزان
 فصل لانه لا يغير محض والى قال لفلان على الف درهم عن متاع اشترته
 منه ولم اقبضه لزمه المال ويصل او فصل وقالوا رحمهما الله اذا وصل لم يلزم
 شي لهما انه منكر للوجود فصار كما اذا قال اشترت من فلان ثوبا لانه لا يفي
 اقبضها له انه اقربا للمال صرحا وادعى التاخر اذ لا يملكها اذا لم يملكها
 اليه فاقى متاع اتي به يقول هذا البيع لكونه لو ادعى تناحر المطالب
 موقنا لم يصد وهذا اولى ولو قال له على الف درهم عن ثوب فهو على هذا
 الخلاف والوجه ما بيننا قال لو قال له رجل هذا المالك الذي يركها ابوك
 ودعوه في وقال اخر على انك الف درهم من فلان صدقما قال الف بينهما
 يصران وقالوا صاحب الودعة احبها لهما تملك من الف والدرهم يملك
 في الدعة او لا يملك يملك الى العاين فكما لو دعه اسبوعا وصار كما لو كان
 المورث حيا وقال لهما صدقما لانه ان الودعة لم يطلها او الدرهم قائم طاهر
 معقبا فيتيحان كما لو اقر بالدرهم بالودعة وهذا لا يرد اقرار الوارث
 بالدرهم يتناول الركة لا حقه في التركة ودرهم المتب فوقع معا فاك
 رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعطني ابوك وقال رجل اخر

لن اقره

الى على اسمك الفرح رهم وقال الوارث صديقنا فالدين اولى ويسى العبد في
 حقه قاله في الجامع وقال رحمه الله لا سعادته علمه لها ان العبد والدين
 يتشاور معا فليس الدين والعبد ودعوى ولا يتعلو برقبته له ان لا قرار بالدين
 اولى لا بالدين اولى لا به يقضى جميع المال بكل حال في دفع العبد ودفعه
 بالسعي به لانه لا يمكن ابطاله فيسعى قاله اذا اقر رجل بسهم حاره
 فهو اقرار بالسدس وقال رحمه الله الله البان لها ان به يحمل لانه يصح ان
 يعاى سهم من سهمين وثلث سهم من ثلثه فصار كالحرد والشخص الغيب
 والحق والطايبه والقطيعه له ما روى عن سعد بن عبد الله عن ابي بديل عن
 اوصى لرجل بسهم حاره فقال له السيد من ولاي السيد من حره من سهم وهو
 اعدل الخراج لانها خرج النصف الثلث السيد من حمله على ابيه فاما
 ما يخرج من ثمانية واثنى عشر واربعه وعشرون فهو اقل من حملتها او اكثر بعرض
 الحشاى وقار اولى بالسدس قاله فاك له على الدرهم او على هذا الجرار
 لرمه لانه قال رحمه الله لا يلزم شئ لهما انه تردد في الوجوب عليه
 باذخاى حله او حصار كقولك على الف ولا شئ فهو كقولك على الف او لا شئ
 له انه اضاف الوجوب الى ما يصح لراضاه الله والى ما لا يصح فيثبت
 ما يصح وبطل ما لا يصح كما اوصى بلسه قاله لحي ولحق انه للمحلى اقل
 كلمه او قلنا ما اذ حل في الوجوب له في الوجوب عليه وهو المحل وقد بطل
 احدهما فبطل الآخر قاله ولو مال لهما ان على كرجله وكرجله لا كرجله

لونه

جنطه وقدر شعير فاستثنى كرجله باطلا لا جماع لانه استثنى الكل
 من الكل واستثنى قعر شعير عنده كذا لك وقال رحمه الله يصح استثناء
 القعر من الشعير وعلى هذا الخلاف اذا قال لعبد انه حره وجران شاة الله
 ولا امرأته انت طالق ثلاثا ما وثلا ما ان شاة الله لهما ان قوله الا كرجله لا يوجب
 الفصل لانه استثنى صحيح لفظا لانه لا يفيد فائدة شرعية فصار لقوله
 لفلان على الف بافلاان الامايه لانه ادخل بين الاقرب والاسدنا
 لغوا فصار كالسكوت وقد اخرج الحاق الاستثناء كالمو قال لفلان على
 الف درهم سوان الله الامايه خلاف قوله بافلاان لانه يفيد التثنيه
 فيلحق بالاقرب قاله اذ كنت بكافيه ذكر حق فيه بيان قلده واجله وصحته
 ومن قام بهذا الذكر فهو ولى ما فيه ان شاة الله بطل كله وقال رحمه الله
 يتصرف الى ما يليه وهو قوله من قام بهذا الذكر استحسانا لهما ان الصل
 بكتب للاستثنى والظاهر انه لا يريد الحاقه بالكل وان الكتابه كخطا
 وفي الخطاب اريد من اقطاع القيس فلا يلحق الاستثناء كله لانه نظم بين
 كلام من غير فصل والحق به الاستثناء فصرف الى الكل كالمملووط
 وقوله ان الصل بكتب للاستثنى قلنا قد بكتب الا بطل لغرض
 ولا يخلل النظم قلنا تو الى السطور والكلمات هاهنا كاتصال
 الكلام حقيقة قاله ولو قال له على درهم كثيره في قاسر يلزمه قوله
 عشره وكذا في دنانير كثيره وقال رحمه الله يلزمه ما يتناجرهم وفي الدنانير

على وجهه

قوله

عشرون لهما ان هذا القدر كبير لانه يجب الفاضل بحسب الركنه لم ان العشر
 اوصى بالذكر بل طمعه الجمع عند قرانه بالعقد ^{بالب} اذ اقرانه وضع ثوبه في
 في سبب ولازم احده او قال اعزني فلا يام احده او قال استغنتم داركم
 احزنها او قال لا احر التوب والدار الى او قال خا ط بل ان ثوبى هذا امر مهم
 منهم وقال لراخر هو ثوبى في الاستحسان وهو قول في حقه او لا القول قول
 المقر واما رجمها الله وهو القياس القول قول المقر له لهما ان المقر له
 ما ليد وادعى لراي سبها ولا يصدق كما اذا قال احبب منك الف درهم كان
 وديعه في عنده لانه في يده للحال وانما اقرانه اثبت للغير عليه يد اذ كان
 القول قولهم في كسبته كما اذا كانت الدار معروفه انها له خلاى الوديعه
 لان عمه ما اقر باثبات الدرجه من له لو قال او دعيها الف درهم ثم اخذها
 او مال كان له وديعه عنده فاحدتها لو ان القول قول عمه وهذا
 بخلاف قوله اقضت حر لان الوديعه كانت في يده او قال اقضت حرانا
 الف عام احزنها وانكر لراخر لانه ان جعل القول قول لا ينتهي الصان لا استيفاء
 الذي يصور بالمثل بل يلقين بها صاعا على ما عرف وكان حقيقا بالنظر من عيا
 للراء قال ^ا والفقير الى حلال في اليسر بحضره الشهود على ارتيا بها
 تلجيه بشي مخافه الباع ثم قال المالك في مجلس اخر بعك ما كف وقال لراخر
 قبلت من اخلفا فقال احدهما بئسنا على تلك المواضع وقال لراخر اشتال الغناه
 والسبع جابر والقول قول لراي خواجه وقال رجمها الله هو فاسد ما لم يتصاد

هذا ما روي عن ابي
 لراي احد عن ابي
 فصح والله عند
 حرايه بالعدله

سبع

314 انهما عرضا عن تلك المواضع لهما ان المواضع تثبت بانفاقها وكان الحكم
 له ما لم تثبت خلافه لهما انهما اخلفا في الجوار والفساد والظواهر تشهد
 لحري الجوار قاله اذا تواضعا في اليسر على البيع بالف درهم وبعاقدا في
 في العلانية على الفري على ان الرباة شفعه وتصاد قاعا على ذلك او اقامت
 البينه فالتمس منه الفان ولا رجمها الله هو الف لهما ان السبع يستغنى عن
 كالا لغير الزان و قد جعله هذا محل هذا كما في النكاح لانه ان السبع لا يصح
 لراي بضر والقر المبرور الفان جعل العقد ككذلك بخلاف النكاح لانه يصح
 بدور نسبه المهر قاله اذا اقرب المراء نكاح رجل وامرأة ثم صدرها
 الروح لم يحجب بصدقه وقال رجمها الله محورو عليه مهرها وله الميراث منها
 لهما ان لراي اقرارا بالنكاح لا سطل بالموت بل لراي لو اقر الروح فصدر منه بعد
 موته صح ولها المراء والمهر من يملكه الصدوق له ان عولها رال النكاح صح
 عدايقه فطلبا اقرارها بخلاف جانبها لان علان النكاح فام بعد موته في
 العدة وغيرها فاك غلام في رجل وقال انا ابن طرداني ام ولد له
 وملك في الدار من عتقه اعلم اني وقال المقر له هو ابني قال القول في
 اليد وكذا لو ولد في الدار انك من اقم ذلك كهن وكذبه المولى وقال رجمها
 الله القول قول القلام لهما ان لم يقر بالمولى ادعى انه علو حاله انه اقبر
 بالمولى حيث اقبر بولاهم فمدعوى المولى دعوى عاقر فله العبد المأذون
 اذا حره المولى فبين ما اقر لراي رجل بدين بصره ونقص هذا المال

وقال رحمه الله لا يصح لهما انه اقر وهو محجور فلا ينفذ اقراره على
كما اذا اخرج المال منه ثم اقر له ان حجر المولى لا يقطع على من تجاراته
وعمر ما استراه المتعبد منه فانه لو اقر باستيفاء ثمن ما باعه به وهذا
من غير ان تجاراته وعمر ما استراه حال اذنه واما اذا اخرج المال من
قلنا لو اخرج حاله لراد من حواري اقراره حينئذ في دفعه فانه ان
سب بعد اقراره الذي قد رتب له بما قول لي يوسف على قول من
اجمعه اليه فانه اذا قال له على الحق ربح فما اعلم او قال في علم لرب المال
وقال رحمه الله لا يلزم له انه اساء العلم بما اقر به فوجب تأكيده كما لو قال
قد علمت لهما ان هذا انكر للشك فصار قوله فيما احسب اذ اظهر محلا وجوب علمت
لانه لا يثبت من قوله على العرف ان الشاهد لو قال اسعد فلان على ولا يثبت فيما
اعلم او قال الرجل ليس لي على فلان شيء فما اعلم ثم ادعى لا يقبل شهادته
الشاهد وبصح دعوى هذا الرجل بعد ذلك وفي قوله قد علمت يقبل الشهادته ولا
يصح دعوى الرجل بالمال مادور اذا اقر انه اقر حقه او اقره وصحة
ما يصح لرب المال وقال رحمه الله لا يلزم له ان اساء العلم به اقرب من ان المال لانه
من المولى فيه بالبيع او الهبة او اقره انكر لهما انه اقر بالحق فانه
ولا يصح في حق المولى كما لو اقر بقطع يدها او فقا عينها حوله هذا ضام
قلنا بلي لكم لم يجب تداعيها هو مال وهذا لا يمكن المادور قال ولو اقر انه اقر
ثم اقره بما عنده لا يحلف الخواص وعند اي يقر رحمه الله لا يلزم له لان النكاح

315 ليس بحاده والعبد ما يلزم بالنكاح ما حصر المطالب به الى ان يعترف بالحق
لما تزوجت بعد رضى النكاح وفي الامم ان انكر مولى لرب المال انكاحها منه
يصح النكاح لانه صان حاله وان اقر مولا هاد مولا منكر للنكاح لم يضمن العبد
لا مولاها اقرانه لا يلزمه بالاقضاء من النكاح وذلك ما خردا
كان بعد اقرار مولاه فانه في يد رجل فقالت انا ام ولد فلان او بديده
او كما تبنته وصديقها فلان وقال دو البديل انت ام لي والقول قولها وقال
هي لؤي البديل انها ادعت سبعة من سب العبا وفسادها ادعت حريم
لراجل لهما انها اقرت بالبيع فصدق اخواجهم في البذل او اثبات ذلك
كسبها من حريم الغير وهي لؤي البديل حصة ولا يصدق علم وصار كما
لو اقر المقل له هنا انت امه في انها لؤي البديل وعلى هذا الخلاف اذ قالت
انا معتقه فلان وصديقها فلان فاني رجل بده مال فقال للرجل ما انت اخذك
وهي وحتى ترك هذا المال مراثا تبني ويسكن بصره في نصفه كذا قال فلان
كلم في لا يثبت بزوجها الا باحد الزوجين الا النصف وقال رحمه الله لا يراى ماخذ
كل المال ولا شيء لؤي البديل ما يثبت الزوجية باليمين له ان المال بده ولم
يقول لراى الا النصف ولا يراى تدعى الزيادة وهو ينكر لهما ان لراى ينسب
بتصادهما وهو يثبت لا يستحقها والكل ما لم يثبت الزوجية ولا يراى ينكر الزوجية
فلا يثبت لراى كذا قول عمر على ذلك صاحبنا رحمه الله في كذا دار بين رجلين
اخواجهما يثبت بيمينه منها لرجل وانكر صاحبه فهذا اقراره في الحيا يصح

لا رقة ضرر لشركه لان شركه لو قايم رعايتهم نصيبه لكن المقر له ان
حي يستوي جهة نصيب المقر فاذا اقساما دفع النسب نصيب المقر
احده ولا يشك كل عار في نصيب شركه نصف الار الذي دفع في
نصيب المقر يكون بلسه وبين المقر له على مقدار نصيبها نصيب المقر له
نصف درج السبع المقر خسه ح لو كان الار ما به ذراع والسبع منها
عشره ادرج نصف المقر خمسه ادرج والمقر خمسة واربعون راعا وقال ابو
حسبه رحمه الله وهو احدى الروايتين عن علي بن ابي حمزة انه المقر له نصف كل ذراع
السبع عشره ادرج والمقر خمسة واربعون روى عن علي بن ابي حمزة انه يرويه اخر
انه يورث اقراره في نصف البيت ولا يحتاج الى القيمة لمحمد رحمه الله انه اقرارا ببيت
ونصف البيت ملكه ونصفه ملك شركه فصح اقراره في ملكه لا في ملك غيره
لها انه لو دفع البيت كله في نصيبه كان كله للمقر له فاذا دفع في نصيب
شركه وجعل بدله الله له ان يأخذ كل بدله كبر بعد ارجاء من قبل العبد
صلى الله عليه وسلم فصح المقر له قال عيسى بن موسى الموصي اذا اقرت من رجلين
واحدة ما وارثه وكادت المقر له اقراره في حقه لا في غيره وكلاهما بطل
اقراره اصلا له ان اقراره للوارث لم يصح فلا يثبت الشريك له نصيبه للا
حني كما اذا اقرت لوارثه ولا حول لها انه ما اقر لوارثه مشترك فادام بلس
الشركه بطل اصلا كما لو تصاد فاما كذا اذا قال له علي الف درهم لرادنيار
والناس وهو قول محمد بن حمران رحمه الله عليه ان يقر له لواله ولا يصح لراستسا

316 وولاه انه استلها حراف الخليس فلا يصح كما لو قال لراساه او ثوبى
كما لو قال بعتك هذا العبد بالف درهم لرادنيار انه يفسد البيع لهما انه استلها
مقدار امر مقرر وهو خمسة مقرر هذا بلسه للا يستسا كما في قوله تعالى لا
فيها لقوا الاسلام واما قصاد البيع فلا رقة له وجهه له وان يفسد البيع
دور لراقرار حراف النساء لما ذكره في السامعي رحمه الله قال لو اقر مسلم قد
كان حرييا انه ادرج جريمه فلان الف درهم وقال فلان ادرجها مني بعد اسلام
لا يصح ولا رقة لها انه يصح ويحذر لراقرار المسلم انه ادرج هذا الحري في دار
الحري وما في الحري ادرجته بعد اسلام وكذا لو اقر انه ادرج على هذا الحري ان
حزير بعد اسلام وكذا رقة لها انه ابل هو فلعلم فعل اسرا في وكذا اذا اعتق
الرجل عبده ثم قال قطع يدك او اسه ملكك فذكر من العود والاهول بعد
واجمعا انه كان المال فاما ادرج منه المال له انه اسد لراقرار الوضاله معهود
بافهم للصغار فصح كما اذا اسده الوضاله الصغار والحدود المعهوده
لو قال لامته بعد ما ايجها كسب طنتك حاله البرد فاك لا يل بعد الروي لها انه
اقر سب الصغار واسده الوضاله لا يبريه لا محاله فلا يصح كما اذا قال
لغيره قفان عينتك وعسى صحى ثم ذهب عسى بعد وقال لراقرار كاس خاهيه
وعليك لراقرار سانه ان الحري اذا دخل علينا بامان وادرج فانه فائله
مسلم يصح وكذا لو ابلغ مال عبده او قطع يده وعلمه دين خلاف وطى لراقرار انه
غير موقوف لغيره فاما قول ابو بصير على حراف فصح ولا قول ابو حنيفة رحمه الله

قال الكاتب اذا اقرانه اقتصروه او امة او صبة باجتماع هذا اقرار بالحق
يواخذ له في الحال ما دام مكاتبا فاذا عجز لم يواخذ له كما قال فيما اذا
مضى عليه ما راس جنا به حطام عجزه فاني حرم الله ان كان مضي عليه
لم يسقط له عجز كما قال في ارض جنا به موقوف ولم يقض مال او غيره فانه
ان هذا اقرار بالحال صوابا في الحال وبعد العجز بزمانه فاني حرم الله
ما قول من حلف لا يصح ما رجم الله في قال اذا قال لعلي الف
دفعه لابل العاز لوجه له لاف درهم وعندنا يلزمه القائل له انه اقر بان
م يرجع واقر بالحق في صحة اقراره ولم يصح الرجوع كما في قوله استألفوا
لا بل ليس لنا ان هذا اخبار بحري منه الغلط في صحة الاستدراك ويلزم
لو اكرر حلفا او اطلاقا ان شاء فلا عكس اطلاقا ان شاء اولا لا حليم
في مرصدهم تروجهام ما فطل هذا اقراره عندنا لا بطل له انه طوي
عليه ما منع صحة فطل كما اذا اوصى لهام تروجهام وصار كما لو اقر
الله وهو نصرا في ثم اسلم لنا انه اقر وليس بينهما سبب تهمة فلا يطل
نسب كلث بعد خلاف الوصية لانها عليك عند الموت والزوجة
فامه عند الموت وخلافه لان سبب التهمة فام وهو الماتوه
قال ولودع في رجل بالامضار به في المضارب بالغ فيهم وقال كان
راس المال الفيا وقد رحت الفيا وقال راس المال فيهم تروجه
قال لقول قول المال قول اني حليمه الاول وهو قول وفرد جهما الله في

ولم يقض مستط
لعجز

وفي قوله لاف درهم قوله الف في قوله المضارب له ان راس المال فيهم تروجه
المضارب في ماله قد اقر انهما انه عمل في ماله وكان القول قوله لنا انه فيهم
فصر الرباه على الف في قوله كالف في قوله لو قال عصبنا من قوله الف
درهم ثم قال كنا عشرة في قوله الف في قوله الف منه يلزم عجزه الف ولو قال
كما تلاقه يلزمه ثلث للاف في هذا اذا قال كنا اقرضنا او اودعنا او
اعارنا او قال له علينا وعندنا يلزمه للاف حكم له انه اضاف لاف قوله الى
نفسه وللغيره فيلزمه حصته لنا ان هذه الصيغة يستعمل الواحد والجمع
لعلنا انا اقرضنا او اعطينا جميعا فيجعل طاهرا الحال لان الطاهر انما يشارك
يشغل لسانه في نفسه دون غيره فاذا اضاف الى غيره فصر في نفسه
فلا يصح ولو قال عصبنا جميعا او علينا كلنا واشار الى قوم لم يبرمه حصته
بلاجماع لانهم يستعملون الواحد قال ولو قال هذا المال الذي في يدي
ميراث عني في هذا وهو في فقا الميراث انا انما ائتمنت لانه في المال كله
في المال كله له وعندنا يدفع اليه النصف له ان طهر بنوه هذا يتوافقها
ولم يثبت بنوه صاحب اليد لنا انه ما اقر له للاف نصف فلا يدفع اليه الا ذلك
ولو قال لعلي الف درهم يوف وقال الميراث بل هو جاد بطل
اقراره ولا يلزمه شي وعندنا عليه الروف لم انه رد اقراره بالروف
فبطل وايدعي عليه الجهاد وهو ينكر لنا انه صدقة في لاف اصل وايدعي
عليه صفة الجور فيثبت للاف في لو قال على الف درهم في عهد
فقال الميراث بل هو

في قوله

الفسد

في

او علينا جميعا

شرح جاريه اوهي فرض على هذا الخلاف وان كان ما مر في الاول من ان
 درهم فعلى المقر له هذا الف لفلان لا يلزم سي وعندها ياخذ ويستتمه
 الى فلان له انه رد اقراره وادعى ما لا يخبره لنا انه صدق به وجوب
 له اقر بغيره بسبب غير الذي اقر به وهذا ليس برده اقرارا بل
 والى وقال هذا العبد لك ابتعته منك متصلا بالاول صدق اقراره
 ودعواه الشرا منه باطل فيه لمقام عليه البينه لم يقبل بتدنية له انه اقرار
 بالملك له في الحاي ودعوى الشرا منه قبل هذا الدمار وهو تناقض لنا ان
 معنى هذا الكلام عند الوصل انه كان لك فابتعته منك لرا انه خلاف الظاهر
 فلم يقبل الا لمح ولولا ان ادعى ان سلت ما لم لفلان ادعى ثلث حاله
 فلو ان ابل لفلان ابل لفلان كل واحد منهم ثلث ما لم ولا يبي للابن شي وعندها
 السلب الاول لا شي للسالي والثالث انه ان اقرار الاول صدق واستحق السلب
 لا يصح واقراره للسالي صدق واستحق ثلثا ذلك الثالث وصار كما لو اقر
 بالسلب درهم ونزل هذا ثم قال بل لهذا ان الوصيه نفاذها من السلب وقد
 اقر بها الاول واستحقه بغير رجوع بعد ذلك ولا اقراره للسالي بها لانه لا ياتي
 في حوز الاول خلاف الاول لانه مقدم على الوصيه والمراد بقول الشافعي
 حلا والفقهاء اصحابا من اهل البيت **واي** هو احد قولين يحوز اقرار المريض
 لو ادعى بذن ادعى وعندها لا يجوز له انه حاكم فقد اقر به لغيره فيصح
 كما في حاله البصير لنا انه صل الله عليه وسلم لا وصيه للوارث ولا اقرار له بالدين
 ولا ان المريض يجوز عليه في

شرح

وعندها يقدر
منه

فلم

هذه لادفراو ليعتق حوزة الورثة بآله ولهذا لا يملك الوصيه
 له بشي واقرار المحذور عليه باطل خلاف حاله البصير لانه لا يحترمه **واي**
 المريض اذا كان عليه دين البصير فاقرب يد في بوضه والدين سوا وهو
 ان له سلبا له انه وعندها دين البصير مقدم له انه اقرار لا تمه فيه فكان
 الثالث حاله المريض كالثالث حاله البصير ولهذا يقضى كالمالك
 فكانا سوا لانا ان حوزة ما البصير تعلو على المريض حوزة الموتى واول
 مرض الموتى لانه يحوز قضايه حاله لغيره فلا اقرار بالسالي صادق حوزة ما
 البصير وكان محذور عنه ودعوى عامه في طريقه الخلاف بالسالي اذ ادعى رجل
 دساعا الملب ولم انبار فصدقه احد ما ذكرته لرا خفاها على الخصم
 نصف الدين وعندها يؤخذ كل الدين في يده له انه اقرار بالدين في الزكاه وفي
 من نصفها حصه بقدر نصفها لنا ان اقراره بالدين وهو مقدم على الميراث
 لم تقض جميع الدين لا يكون له شي **واي** وقال جل لفلان عا الف درهم لاثوبا
 او قال لرا شاه جميع لرا يستثنا وتسقط در قيمه الدين وعندها يلزم كل
 لراف له انه يستثنى ما لا مال حصه كما اذا كان حنيسه لنا ان ليس
 من حنيسه لا صورة ولا معنى لادعوى كصحيحي حاي خلاف استثنائكم خطم
 او عددي مقارح لا من حنيسه معنى فانه مقدم كما يستثنى وهذا يكون
 للاستثنى لما مر من ما محمد رحمه الله **واي** لرا ان اذا اخذ ميراث لراف
 ثم اقر بان اخذ الميراث لا شركة له في الميراث وعندها ياخذ نصفه وورثه له ان
 ان لراف لا يستحق لرا يدين والنسب

له عليه

ومدعو عليه

لا يثبت النسب لانه محل النسب على غيره لنا انه اخر له نصف ما ولد
 افراده استخفا والامال ان لم يصح في حق النسب لانهما متقاربان في العلم
 وادراك الوكيل على موكله تذكره في كتاب الوكالة في باب فروعها الله والله اعلم
كتاب الوكالة ما قولكم في حبيب علي بن ابي
 قول صاحبه نعم الله في والي التوكيل بالخصوصه بتغيره في الخصم لا يصح
 وقالا نعم الله يصح وهو قول ابي ابي ربه الله لهما ان الذي هو المولى فان
 شأنا بشر بنفسه وان شأنا فوض المعة كغيره من الباقين له ان الوك
 مسكن على الخصم بل يمانه عننا لانه هو المقدر له في التوكيل فعل هذا
 الحق المغير على وجه لا يغير في الضرر لصاحب الحق وهو ضرر بسد
 الخصومه فلا يجوز تغير صاه كالحي الى بالدر بخلاف قصر الدن والبقا في
 لا خلاف في تمامه في طريقه الخلاف قال التوكيل يقصر في كبريا في الخصم
 وقالا نعم الله لا يكون توكيلا بالخصوصه لهما ان التوكيل يباو لغيره لا
 غير نصار كوكيل بعض العبد له ان يقضه الوكيل ملك المملوك في كان
 توكيلا بالملك بطريق المعافاة فيه ولا يتكلم في ذلك لانا ثباته والحق
 فيه كالتوكيل باحد الشفعه والرجوع عن الهبة بخلاف العبد لانه موجود
 له في خصوصه قال التوكيل لا يجعل بهذا الموكل حال غيبته ما لم يعلم
 والعلم لا يتصور الا خبرا ثبتي او واحد عدل وقالا نعم الله نعم
 الواحد ان لم يكن عدلا لهما انه معاملة نصار كالاخبار بالتوكيل له انه

322 ^{العدد}
 ضرر التزام وفيه اجمال الضرر بالوكيل في شرطه اجماعا لشرط التزام العبد
 العبد له خلاف التوكيل انه محار ولا ضرر فيه كونه على هذا الخلاف
 الجاني بعد الاحبار بالكتاب وصروته تحت رالفذا ويسكن الشفع
 واليك قدر وجهها في الحرف ايسلم في دار الحرب فالحرب بالشرع وحج
 العبد الماذون في اداوكله بشر احاربه وسقي حنيسها ونمها فالتري
 عما او مظهره الدن او الرخص او يتقعد او في يوم بعد على الموكل
 وقالا نعم الله وهو قول الشافعي رحمه الله لا ينهه واجها انه لو اشترى عورا
 او مظهره يذو دخل واحد مثل فعتها او بغس يسير بعد عليه
 والحج مرفوع في مسلم التوكيل بالبيع المطلق او ابا في علمه فان في كتاب التوكيل
 في باب ما ادعى كليمه ان يشترى له عبد من الكفرة درهم وقبعتها بسواها في
 احدهما محسبام او اقل جاز على الموكل بالاجماع لانه انفع فان اشتراه باختيار
 محسبام يكون الشراء لنفسه قال في الجملع الصغير قال في الجامع الصغير
 وقالا نعم الله ان كانت الرمان فليعلم قد في من القرع عاكس شررا اخذ له
 جاز على الموكل لهما ان عرضة ملك العبد بالبيع ما ذاب في ما عاكس شررا اخر
 حصل على عرضه فلا يكون مخالفا دل عليه انه لو اشترى لراخوما بوقيل
 ان خصما ليعز على الموكل فكل في هذا انه اضاف لراخوما الى العبد على
 السوا في بعضه لراخوما عليها في السوا وصار كأنه نص على شررا كليم
 واحد منها محسبام ولو كان كذلك لا يجوز الرمان وان قل فكل في هذا القياس

بقضى انه لو استرى لآخر باكي لا انفسا استحقا وعلينا ان ينفذ عليه
 حصل المنصوص عليه وهو كل العبد فلا يعمل بدلالة انفسا اما حكم
 المنصوص عليه في كل بها ولو قال لم اشترط في كذا العبد حسام واستراه
 مع عبد اخر باكي كان مخالفا ذكره في لراها في وكذا لو قال لم يعبدى هذا
 حسام فباعه مع عبد نفسه بالف وبعثها سواء قال لراهما ان يعبدى الموكل
 لهما ان اذا كانت بعثها سواء لم يثبت المخالفة له ان لراهما حسام باعتبار القيمة
 وذا جرى فيه التقاض فلا يعلم الموافقة بيقول ولو قال لراها اشترى
 بالف درهم فباعه مع عبد نفسه لراها اشترى ثم فاعل لراها
 اشترى ثم لنفسك والقول قول لراها ولو قال لراهما ان يعبدى الموكل
 اشترى فاعل قول لراها من وصار كما لو نقده العبد ان يدعى التزام القوي
 الموكل وهو يترك والقول قول المنكر خلاف ما اذا بعد الثقل لراها هو المدعى
 للضمان وهو يترك ولو اقره ان يبيع عنده وشرط الحمار لنفسه شرا
 فباعه وشرط الحمار ثلاث ايام جار لراها يبيع فاسد عنده ولو كمل البيع
 الفاسد ادا باع بعا جابر اثار عنده وعندهما لراها ان يبيع حار وبعده
 ابره يبيع لراها ملكه الى شهر وقد باع بعا لراها ملكه قبل ذلك في الوكيل
 باعتا في العبد اذا اعوى نصفه حتى نصفه عنده وعندهما عتق كل ولو
 وكله فان نصفه عنده فاعوى حكم لم يعنى من عنده وعندهما
 يفتى في ماله لراها العتق وعتق في ادا وكله ان يزوج اباها
 وكم يبيع لراها هذا فوجه

ما خرج كفا

امره فهو غير واجب جاد عنده وقال لراها ان يعبدى الموكل
 لا يجوز عنده ايضا لراها عن كل بالشر او في الشر لا يجوز لراها ان يقول بان
 انما لا يجوز للثمة لانه لا يحاج الى الاضافة الى الموكل فتوهم انه استر القيس
 ولم يوافقهم في الدكا في نصفه الى الموكل لا يحاج فلا يتوهم ذلك ولو روج
 غير كفو جاد عنده وعندهما لا يجوز لراها ان يفتد بالمعتاد كما في البيع ولو روج
 اثنتي الكيس لم يجر عنده وعندهما يجوز وهي مسئلة الموكل اذا عتق من
 يقبل سها ديم له وقد مر في ولو روج عما او نحوها جاد عنده وعندهما
 لا يجوز كما في الشرا ولو اقره بان يزوج ماله وهي فارتد في الجحد
 الحرب فيسبب فوجهها مع جاد عنده ولا يجوز عندهما اصله الموكل
 بالكمح عكس لراها عنده خلافا لهما في ولو كمل باجاره دارة
 فاجرها بدم ادم او ذباير او غيره جاد عنده وعندهما لا يجوز لراها ان يفتد
 ولو كمل باستحقاق ارض فعنده ما اسبا جرها به كمل او روج في غير عنده
 والجوان والكيل في الوري بعينها لا يجوز وقال لراها ان يعبدى الموكل بالدم والبر
 او ما يحج منها من الغلة اي بالمرارعة ولو كمل باستحقاقها فافتد بمرارعة
 لم يجر عنده لفساد المرارعة خلافا لهما والموكل بالبيع عزم العمد
 الطاك اذا اصالح على قال فليل جاد عنده وعندهما لا يجوز فاعوى في بيع
 ذلك عنده اطلاق لراها عندهما العتق العتق كما في البيع قال اذا اصالح
 عزم فوجه خطأ وما يحدث بها حسام في ان فليمنع في نصف عشر بدل البيع

323
 323

ويرد الباقي وقال رحمه الله سلم له كله ثم انما اصله عن الشيخ عليه السلام
 عنها عما عرف اصلها وكان ذكرها كذا في الاحتصار على الموضع سواء
 لا اقتصار سلم كله فكذا هذا انما اصله في جميع الموضعين بدلها عن
 الخمس ما لم يأت بجميع الخمس كان انما الموضع نصف عشرها باقول
 على خلاف قول صاحب رحمه الله فانه الوكيل بالخصوص اذا اقر على موكله
 لم يصح اصلا في قوله لا اول وهو قول آخر والشايعي رحمه الله لم رحمه وقال
 وقال يصح في مجلس القضاء وغيره وقال رحمه الله يصح قضاء المجلس القضاء
 له على القول الاول انه وكله بالخارج والمخاصة هذه مسامحة على
 قضاء كالمصالحم على القول الاخر انه نائب الموكل قائم مقامه وقادر اقراره
 كاقراء الموكل بعد ائنه فادجد لهما انه وكيل لجواب الخصم بطريق المحار
 والجواب المحتاج اليه المجتبى الحكم هو الجواب في مجلس القضاء كغيره
 عن كونه حيا لان المقر لا يصح خصما باقول محمد بن حارون قول صاحب
 قال محمد رحمه الله اذ وكله ببيع فاسد فباع بها صحيحا كان محكما وهو القابل
 وقال رحمه الله لا يكون محكما وهو لا يستحسن له انه وكله ببيع لا بطل بطل ملكه
 بنفس العقد ودراني ببيع بطل حكمه بنفسه فصار كالموكل بالبيع بشرط
 الخار اذا اناعه ببيع بائنا لهما انه وكله ببيع مطلق ودراني ببيع وقوله
 انه وكله ببيع لا بطل حكمه فلنا ليس كذلك لان البيع الفاسد قد بطل الملك
 بنفسه فان كان الغير موهوبا في المنة ببيع وقوله بطل فاصد دخل

324 خلاها دل عليه ان المسع لو كان عدا فباعه ببيع فاسد امره ببيع ملك
 بنفس البير او عن غيره باقول في حقه على خلاف قول ابو يوسف في قوله لا يبيع
 والى الوكيل باساق الفضاير وحر الفذ وحر البير في حار فادان بطل الموكل
 استيفاه وقال ابو يوسف رحمه الله عليه لا يبيع ولا يستوفي في غير محله
 رواه سائر الاثر في قوله رحمه الله ان خصومه الوكيل بدل على خصومه الموكل ولا يدخل
 لا بد من هذا الباب ولا يثبت شهادته رجل وامرأتين في الشهادة على
 الشهادة لا في حقه رحمه الله انه ثبت الفضاير والمحدث عبد القاصي رحمه الله
 فيجب استيفاه في حقا في الشهادة على الشهادة وسهاده الرجال مع النساء
 لان في قصور اذ قوله انه يبرل فلنا كونه بدلا او اصلا لا يخل بالظهور
 منع البوق كما اذا قضى به نائب القاصي والى الوكيل بقضاء البراد احا
 في الغنم حاوكل هذا وهو مع بالدر فللوكل ان يحمله في ظاهر الرواية
 فاحلف بدي وان كل قضى عليه بالمال للوكيل وذكر الخصاص رحمه الله ما لا
 خلف عبداني خبيثه رحمه الله وعبداني رحمه الله خلفه انه قد ينحل
 فكون في خلفه فانه في خلف حتى يبرل الى خبيثه رحمه الله ان في خلف
 انما ثبت بعد ما يثبت انه خصم وكم يثبت عن محمد بن حارون قوله لا يبيع على
 حارون قوله لا يبيع لا في حقه رحمه الله في فاك الوكيل اذا اراد ان يبرل
 الحرم وقضى بخلافه فادامه لم يبرل ولا يبرل فادامه رحمه الله لعوده وكلا
 له انه مأمور بالبرق في ملك غيره وكم يبرل الملك فلا يبرل الا ان يبرل

ثبت

قال الوكيل بالبيع المطلق اذ ابيع بالنسيئة لا يجوز عدا ما حوَر له الا اقبل
 العن ان يكون خالاً فانصرف الوكيل اليه فاذا ابيع نسيئة صار محالاً
 لنا ان الوكيل يبيع على البيع المطلق عليه حصة ربحه وبعده ما يقع على
 المتعارفين في الجملة وهذا مطلق مع عداق من التجار والوكلاء اذا
 عرفوا وكسلة حال عينته صحيح وعنده ما يوفق على علمه لم انه لا يشترط فيه
 فلا يشترط حضرته كالطلاق لئلا انه يفي بعد الامور فلا يعمل بدور العلم وفيه
 ما جاز ان نلزم الوكيل ضرورة ولا يعلم **كتاب الكفالة**
 بان الوكيل يبيع على حرة او حرة ما جسيم ربحه علمه قال ابو جعفر رحمه الله الكفيل
 بالنفس او ايسلم المكفول بمصرته وفيه سلطان يرى ولا ربحها الله الا بئرا
 لها انه قد يكون شهيداً في حصة الذي يربطه فلا يفيد تسليمه في حصة
 له ان القضاة كلهم في القضاة حقيقة سواء فلا يفيد التمسك بمصرته وقوله
 لا يفيد فلنا ليس كذلك بل يفيد بالاستيثان منه بطريقه **قال ابو جعفر**
 المأذون المذون عن مولاه ما ذنب لم يجز الخرقا وان اعطيه عرض
 موته وما قد يقع العبد السعيان لغيره ما دام يسعى فهو كما كانت
 فلا يفيد تملك الكفالة وقال رحمه الله هو جرح علمه من صفته كماله
 اذا سعى وعثر بغير تلك الكفالة وقد عرف في الغنا والوكيل في
 دعوى القضاة وحق العذر لا يجوز ان لا يحضر علمه وعنده ما حوَر له
 انه في العبد يحتاج فيه الى التوثيق له هذه هي مواد تسقط بالشك
 والكفالة لا يثبتان

في المكفول

في المأذون

كذا في نسخة
 الكفيل يفتقر
 صحيح في المأذون

لا يلتقي بها قال اذ دفع ثوبا الى فصار له مضمون فصره رجل الا يصره
 وعندهما يصح بناء على ان العن يرد الا حراً المشتركة اما له عده والكفالة
 بالامانة يصدق عند مضمون وقد مر قال ابو جعفر في الكفالة لا يثبتان
 وعندهما انهم يصح لهما ان يكرهوا في ان يكونا نوحب سقوط الدين
 ولهذا الوترع به انصار يصح فصره الكفالة كما لو مات حلياً له انه
 كفل بدون سادس لانهم فعل تملك في المال وانه لا يصور الميراث فسد خلا
 الميراث لان الواثق يقوم مقامه في التركة واما التبرع فلنا ليس هذا
 تبرعاً فضا لا يربط بل يخلص عن العاقبة **قال ابو جعفر** في حرة او حرة
 قال ابو جعفر رحمه الله اذا كانت الكفالة بالنفس او المال بحضرة المكفول له
 والمكفول له صحيح الاجماع فان كان للطالب عاباً فهو جرح ولا ربحها الله الا بئرا
 لرا ان يقبل عنه قابل فسد على احادته له انه لا ضرر على العاقبة هذا
 العهد لانه ان ساطا له وارثا تركه فسد بعينه كما لو عاب المكفول له
 والمكفول عنه لهما ان يصرف من المكفول له فلا يصح الا بقوله ورضاه
 كالبيع قاله **قال ابو جعفر** لرجل اجنبي ليس خليط له ولا هو في عيال
 اصر ولا انا المديون ولم يفلح في قضاءها لم يرجع بها على الراعي عند اتي حصة
 ومحمد رحمه الله عليه وهو قول في نفي الاول لم يرجع وقال رحمه الله لم يرجع بها علم
 له انه امر بالقضا والمضا لا يكون الا لرجل واجب الطاهر ان لا يمان باخر عده
 بقضا دبر واجب علمه لا غير لانه لو صار كمولد اصر له ان لا يمان باخر بقضا

له انه كفل بدون سادس
 لانه لا يربط بالدين
 وانه لا يصدق بالوكيل
 وانه لا يثبتان
 علمه لكونه نوحب

نفسه فامر بقضاء من المأمور به له اذ كان عرف ما طلبه في ذلك فلا
يثبت البرهان بالشك كما في قوله ادفع اليه الف درهم بقوله على طاعة
قوله صاحب رحمه الله عليهم في فقههم رحمه الله اذ قال كعب بن مالك
وان لم ادفع له غدا فانا كفيلا لك بنفس ولا زهوخم لغير انا كهل
عالم على فلان هو عزم له اخرا ككفالة لراوى صحيحه بالاجماع والثانية ما علم
عند خبر رحمه الله وقوله رحمه الله هي صحيحة ايضا لان الكفالة الثانية
لست مفرقة للراوى فلا يصح ما رواه عن الراوى كما لو قال فعلى فلان على
فلان اخرا لطلب احوالها ان تعلم ككفالة مال ترك الموفاء بالنفس وهو
كما لو قال ان لم ادفعك بنفس هذا فانا كفيلا عاكف على هذا المطلوب بعينه
وهذا مناسب للاول لان الثاني هو هذا الطالب كالاول خلاو طالب
اخر لانه لا يناسبه والله اعلم في بقوله في خلاو قوله لا يقول
الى حسم رحمه الله في اذ قال الطالب لكفيل ابرأك من المال فهو
استقاط عنه لا يسقط عن الراسل ولا يرجع به الكفيل على الراسل الا ان
عبره ان استادها منته وانتهى بها الى الكفيل وذلك بالاستقاط لانا لا يتينا
ولو قال برئت الى فهو اقرار بالانفا فستطع الكفيل ويرجع على الراسل
لان اخر برأه استادها من الكفيل وانتهى بها الى الطالب وهو لانا
ولو قال برئت لم يزل الى فهو كذا عند وقال رحمه الله هو اسقاط
له انه اخرا برأته وهو طر يقين لانا ولا يبرأ فيثبت المتبصر وهو

327 لانا الذي يوسف رحمه الله ان البراء الى استادها من الكفيل يكون لانا
فكحل عليه قال لو ابرأ المطلوب لعدم قوله فركو اذ لم يرتد وقال رحمه الله
لا يرتد له ان الرجوع منه المورث فلم يترك عليه كالدواش فلا يرتد
لاني يوسف رحمه الله ان الدواش فام مقام المورث في المطالبة بالرجوع
كرد المورث فاما تفرق كل واحد من اصحابنا اللان في بيان بقوله على حده رحمه الله
اذا ادعى قسرا فاعلى عيبر واقام البينة عليه فحصر مولاة حبس العبد لانه
صادقتهما ونوحه الكفيل بنفس مولاة لا الرجوع فام على ماله واستقر حضرته
عبد الا فام وقال ابو يوسف رحمه الله نوحه بنفس العبد كفيلا دون نفسه
مولاة لانه لا يستقر حصره عنده وقال رحمه الله نوحه الكفيل بنفسها
جميعا لان مع له حسم رحمه الله في استراط حضر بها الا ان ابا حسم رحمه الله
لا يرى ككفالة من الجد في حبس العبد عنده ولا نوحه منه ككفالة
فاما قاله في رجل ولا اصحابنا رحمه الله في العبد اذ كفل عن مولاة مال
بامرهم عن فادى رجوعه على المولى وعندنا لا يرجع له ان الكفالة
بامر موجه للرجوع الا ان الله قبل العتق ولا يصير موجه للرجوع بعد
ذلك كالكفالة فغير الادراك اتصل بها الاجارة والى حده على اخر
انه كفل له من فلان بامر بالف للمدعي عليه فانكرا للمدعي عليه فاقام بئنه
في الرقة القاضى فادى الرجوع على الراسل وعندنا يرجع له امر في
رجه وقراره انه لا يرجع له عليه لنا انه صار مكن بامر عا في هذا
الرجوع فاك

لا يصح ما في وودزال
المالك كذا رحمه الله
الكفالة وقت عتق
موجه للرجوع
في ذلك

الكفيل بدس رجل اذا مات حل الدين واذا اجاه الوارث يروح على التا
 للرجال وعندنا لا يروح حتى يحل الرجل ان الدين صار حلالا واداه بالكفالة
 باسمه فيصير حلالا في اصل الدين واحد لنا ان لا يحل حتى يفرغ فاما بطل
 في حو الكفيل لا يقال الحو الى التركة العن فاقى حو الاصل بدس الكفيل عليه
 موجل ومصر عينا ولا يسقط حقه بغير رضاه بطلان حو غيره واسم له
 ما قول الساق في حو الكفيل علما سأله قال الكفالة بالنفس والرجيان
 المضمونه به باطله وعندنا صحيحة له انه كفيل بما يقدر على تسليمه لان
 نفس الغير ماله في يد الغير بقايله ويد افعه فلا يجوز لنا ان نكر الكفالة
 قد وجبه وبمعنى الكفالة قد حقق ملوان تمام الذمة الى الذمة في حو وجوب
 التسليم فيجب تصحيدها للحاجة المطلوبة الكفالة وقد عرفت ما هو
 حو الكفيل علما سأله قال لا يصل بغير اذن الدين بالكفالة وعندنا
 لا يبرأ له ان الدين واحد فاذا وجب على الكفيل لا يبقى على الاصل كالحوالة
 لنا ان الكفالة ضم الذمة الى الذمة بضمي فنام الدين في حو الكفالة
 لا يانقل وانما علم كتاب الحوالة
 ما قولنا في حوالة خرافة صاحبها فاك المقتال عليه اذا
 فلسه القاضي بشهادة الشهود لا يعود الدين الى حوالة المجل وقالا رجا
 يعود لها انه قوي ما علم لعجزه كالموكل ان عجزه يتصور ان يفاعه حدوث
 ما وصار كما قبل بغير القاضي حوالة الموت فلو قول رجلا قال علما

فصار

328 الدين
 في الحوالة عرفت من غير خبر له انه عقد استينافا وذلك بيقا
 على الاول كما في الكفالة لنا ان الحوالة بطل الدين واذا تحول واسقل لا
 في المجل الاول فاك اداب عبد انا كفه بهم من ان الباع احواله على
 المشتري وجدا لمشتري بالعبد عينا فوده بطل الحوالة فلا يكون للغير
 طلب دينه من المشتري وعندنا لا بطل له ان الحوالة عفتة بالقرود بطل
 الثمن وصار كما لو اسحق العبد او دحد حو لنا ان الموكرا واجبا ومن يدين
 انه لم يكر واجبا بالرد بالعيب بل يسقط للمجال فلا يظهر ذلك في حو المجل
 له خلاف لا يستحقاق الحرة لانه يظهر ان الثمن لم يكر واجبا قال المجل
 اذا مات قبل اداء المجل عليه المال الى المجل له وعلى المجل دين والمال
 حله للمجل له خاصة وعندنا هو سنة ومن الغرامة المخصصة له ان صار
 له بالحق له كما لم يصرفه كماله قبل القبض لا يملك الدين من علم الدين
 لا يجوز ادا ابني علكا للمجل كما لم يجمع الغرامة خلاف الدين ان المثل صار
 مستوفاد منه منه عند القبض وانما يعلم في قول الشافعي الله
 قال المجل عليه اذا مات فليس له ان يعود الدين الى حوالة المجل وعندنا
 يعود له ان الدين اسفلت عرو منه فبرئت ذمته فلا يعود كما في المجل
 لنا ان المجل لا يرضى بهذا النقل بشرط وصول الدين حو المجل عليه
 بدلالة العادة وفاق هذا الشرط يعود حوالة المجل الى حوالة المجل
كتاب الحوالة ما قولنا في حوالة المجل

صاحبه جميعه الله في قال اذ اتها في غلّه عبد من بينهما على ان
 غلّه هذا العبد شرا وذاكر غلّه هذا العبد شهر الاجور ^{فيها} الله خور
 لها ان الغلّه بدل الخدمه ويجوز للمهايا في خدمتها فكل في الغلّه
 وصار كالدارين له وجهان احدهما ان احدهما قد يجد من يستأجره لا
 يجد لآخر ولا يبيع في التسويه والثاني ان الاجر يجب بالعمل لدارين انه
 لو ايسر العبد فلم يعمل لا يحب لدارين وكان فيه خطر خلاف الدارين لان
 الاجر يجب بالتكليف لا بالسكنى ^{فان} ولو تهايا على ركوف دابة واحد
 او غلّتها او على ركوف دابته او غلّتها لا يجوز كما في غلّه عبد واحد ويجوز
 في ركوف دابة واحد وكذا بين غلّه دابته بناعا ان الهاص لا يبيع الحيوان
 عنه جبر التفاوض فيها فكل في غلّتها للنفاذ ايضا وعندهما يبيع
 الحيوان جبراً فكل في منافعتها بدل منافعتها ^{فان} العفو الشحه
 او المراجعة او القطع والصلح عنها لا يكون عفواً واصلح العبد الذي
 لم يرد منها حتى لو شري بحسب الدية وقالوا رحمها الله يكون صلحاً وعفوا
 عنه القليل الذي لم يرد حتى لا يحب سي لها ان العفو الشحه عفو عن
 دفعه القصاص في الطرق اذا اقبض عليه والقصاص في النفس اذا شري
 وكان عفواً عنها كما اذا عفا عن الجنائنه له ان عفو الشحه وهذا قتل وقتل
 غرق ^{فان} القصاص اذا كان من الصغار والكبار فلكبار وجوب الاستيلاء
 للحا ولا رحمها الله ليس لهم ذكر وهو قول السافعي رحمه الله لها ان حق

هذا
 في اجور
 في اجور
 في اجور
 في اجور

ما يطرأ

329 حو مشترك فلا يستوفيه البعض كما اذا كان من حاصره غائب له ان ملك
 القصاص باس كل واحد منهم على الكمال لانه وحده سبب ثبوته وهو البتوه
 وان لا يحوي ويثبت لكل واحد منهما على الكمال خلاف الحاضر والغائب لان
 احتمال العفو الغائب بابت قال ^{فان} المدبر اذا قبل رجلاً خطا فباعه
 المولى على عبد بغير قصاص ودفعه الى المولى من قبل رجلاً آخر خطا فلولي
 القتل الثاني بالخيار ان شاء ما خدرو في القتل الاول نصف العبد وان شيا
 احرم المولى نصف قيمه المدبر ثم يرجع المولى على المولى الاول وقالوا رحمها
 له الرجوع على ولي القتل الاول لا على المولى وذكر المسلم في الربادات
 وذكره كان الصلح دفع قيمه المدبر بغير فضائها له اذ ادفع القيمة الى
 الاول كانت القيمة كلها حقه وانما يثبت حو في الجنام الثانية
 بعد ذلك فلم يظهر ان المولى ابلغ حقه وصار كما اذا دفع بقضائه ان
 حنايات المدبر وان كثرت لا توجب لرافقه واحده على المولى ما اذا
 حتى حنايتين كان كل واحد منهما نصفها فتدبر ايه دفع النصف الى
 الاول بعد حو خلاف ما اذا دفع نصفاً لانه مجبور عليه وعلى هذا
 الوصي اذا قضى من الملبس طهر غريم ابو نصر الدوسي يرجع على
 الاول ان كان بغير فضاوان كان فضا لا يصح ^{قال} من بين رجلين رجل
 احدهما نصيبه شهر الا يصح عنده خلافا لها وقد مر في كتاب الشريفة
 قال ^{فان} ايسرهم درهم معدود في كبر خطه الى اجل ثم اصبلي بعد

ودعه وماه طاعة

زمان على ان يادوه المسلم اليه نصف كرحنطه الى خ لكر ارجل لم حزن
 تاجاه لانها لو جارت لطلب بيانه انها لو جارت خرج بعض راس
 المال خذوا اليه من جعل ياراهه الرباده فصار دينها على المسلم اليه
 فصار كانه اسلم دينها في الحطه ثم اذا لم يخرج فعلى المسلم اليه ان يرد ذلك
 راس المال الى راس اليه وعليه كرتام عنده وفلا رجهما اليه لا يرد شيئا عليه
 كرتام لهما ان ارجاه بعض راس المال من المسلم كان حكا للزباده واهام به
 فبقي على حاله له انها جسد اشهر ارجاه بعض راس المال من المسلم واذا
 في هذه الزباده ولزاد حال لم يصبه مانع ولا مانع من ارجاه فبقي على حاله
 غصب عند اتمام عده وصاله مولاة على اكثر من عده بدراهم او دنانير
 جاد وفلا رجهما اليه لا يجوز لهما ان الواجب مقدار الفقه وكان الزباده عليه
 رتو اليه ارجاه من العبد كانه بقدر صالته اسد ايهما القدر والاروا
 من العبد والبراهم قال ابن عديم راسانم باعه المشرى من ارجاه
 ما تم اطلع على عيب فرجع بالنقصان على بابوه وكان يرجع ما به على
 بابوه وقد تم ميسله كيات القسمة والدعوى قال ابن عديم اشترى طعاما
 فوجده عيبا فصالحه على ان يادوه طعاما من خنفس لاول الاجل وان كان على الكيل
 غير موقوف فنقذه في الخنفس لا يجوز بناء على ان بعض الدراهم بصدقه عقاله
 الطعام الثاني هو موقل وكان سلا واهلام قدر راس المال شرط عنده
 وعنده لا ودمر في البيوت ابن عديم راسانم باعه المشرى من ارجاه فبقي على حاله

قال ابن عديم على رجل الف درهم فقال ابن عديم عن خنفسا به او حططه
 خنفسا به على ان تعطيه الباقي ولم يوقت وقتا فاعطى الباقي في هذا اليوم او
 لم يوطه يرى عن خنفسا به لان ابن عديم لم يوطه ولو قال ابن عديم عن خنفسا به على ان
 تعطيه الباقي اليوم فاعطاه اليوم خنفسا به يرى بالاجماع وكري لو لم يوطه
 عند ابن عديم يوسف رجه اليه وفلا رجهما اليه لا يرا ادا لم يوطه لهما انه لو لم يوقت
 كان الحكم ما ذكرنا فكري هذا لهما انه علو لرا بشرط عود رجه ولم يوجد لو
 قال بعد قوله على ان تعطيه الباقي فان لم يوطه وفلا رجه فليعطه اليوم
 وفلا رجه علم تلامذ ابن عديم ولو قال صاحب رجه في هذا كله فهو على هذا الوجه ايضا
 ولو قال ارادت ان تعطيه الباقي او حتى ادبت فانت ترى من الباقي وادى لا يرا
 ان تعطينا البراهم بالشربا باطل ابن عديم راسانم باعه المشرى من ارجاه فبقي على حاله
 المودع الوديعه عدي والرو المال ايستملكها ثم صالحه على ما لم تجور
 وكري لو قال في بيعها التلك وفلا رجهما اليه لا يجوز له ان يصلح لوطع الخصومه
 فخصم الخصومه هاهاها بالموافقه الى العاضه بخلفه علم لهما ان المودع
 انزع هو مبدوع على ما قال ابن عديم راسانم باعه المشرى من ارجاه فبقي على حاله
 فابن عديم في يومه على حلاو فولد ولا قول في راسانم باعه المشرى من ارجاه
 صالحه على عده عده سنة او سكي اراه او رراعه اراه او ليس ثوبه
 او ركونه اياه عده معلومه ثم هلك المدي او المدي عليه او محل الشفعة
 فللاستيفان هلك المدي عليه لا يطل الصلح والمدي يستوفيه ولو مات

اذا صلح المدي عن راسانم
 المدي على عده عده سنة
 المدي على عده او سكي

المدعي البطل ايضا في خدم العبد ومكنى الدار ودر راحة داره والوارث
 مقامه اما في ركون البرام ولبس الثوب ببطل وقال في الله يبطل الصبي في
 الكل وهو الفاسد ولو كان بعد استنفا البصر بقصر بقدر ما بقي كالأجازه
 وما قاله ابو يوسف رحمه الله استحيان محمد رحمه الله انه نوع اجاره الام وارده
 على المنفعة ولهذا لا يجوز له ان يتركتها ولا اجاره ببطل هذه لثلاث سبب اولي
 موقف رحمه الله ان الصبي قطع الخصوم والوارث يصوم مقام المورث في
 الخصوم فكذلك في قطعها لرا ان الركون واللبس يحجز الوارث عن استيفاء
 لان الناس يتفاوتون فيه والمالك لم يورث الوارث واما اذا هلك محل
 المانع فهو على وجهه اما ان قتله اجنى او المدعي او المدعي او مات
 بنفسه او اغتصمه المدعي او المدعي عليه او باع احد ما اذا قتله
 اجنى بعد محمد رحمه الله يبطل الصبي كما يبطل الاجاره لما بين وعنده يورث
 رحمه الله لا يبطل الا سطل البيع وتوحد من الغالب فمخته فيشترى بها
 عبد الحر ثم للمدعي ان يشارضى بخدمته وارضا بقضاء الصبي لانه تغير
 عليه كما في البيع ولو قتله المدعي عليه بطل الاجاره وعند محمد رحمه الله
 بطل كما سطل الاجاره وعنده يورث رحمه الله بطل كما سطل البيع يقتل
 الباع قبل القبض ولو قبله المدعي غم فمخته ثم ينهض الصبي عند محمد
 رحمه الله ولا ينهض عده يورث رحمه الله ويشترى بها عبدا الف ثم كره
 ان يقال يتخثر لانه تغير وكور ان يقال لا يتغير بغيره ولو فات

العبد بطل بالاجماع كالا حاره عند محمد رحمه الله وكالبيع عند ابو يوسف رحمه الله
 ولو اعطى اعطيه المدعي عليه حاره عنه لانه ملكه وبطل الصبي ولو
 اعطيه المدعي لا يجوز لانه اعطى كذا وكذا مع المدعي لا يصح لهذا او اما
 بيع المدعي عليه لا يجوز عنده يوسف رحمه الله لانه قد باعه من المصالح
 في حق المنفعة وعند محمد رحمه الله يجوز بغيره كما في الاجاره وكذا
 المواريث السكينة اذا اهدمت الدار او هدم احد ما او غيرهما وكذا
 سائر الاعيان على هذا الوجه قال ولو صالحه على حره عنه وسلم استا
 حره جاره لانه كالبيع عنده وعند محمد رحمه الله لا يجوز لانه كما لم يستاجر عنده قال
 رجل ادعى بفساد صبيها على صوفها على ان تحترق له مال جاره وقال محمد
 رحمه الله لا يجوز له لانه لا يجوز بيعه فلا يصح الصبي عليه كاللحم والولد ان
 يورث رحمه الله انه صالح على احد بعض حقه وتترك بعضه وهو ظاهر بخلاف اللبن
 والولد لانه باطن ولو صالحه على صوف ساه اخرى لا يجوز لانه ليس ببعض حقه
 قال رجل ان له على رجل الف درهم من ثمن بيع عليه فابلف احد ما عليه فباعا
 فصار فصا صا حصته ليس للثمن ان يورث عليه بنصفه وعند محمد رحمه الله
 له ذلك لانه ان الافساد ملك العين فصار كانه فمض الى يوسف رحمه الله انه لم يهل
 اليه كذا القول حال فلا يورث عليه ثمنه كما اذا ادى عليه حنانه توجب للارث
 وصار قصاصا قال اذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على ان يورثه
 من كل عيب مما له حدث مما عتب لم يكن للمشتري ان يرد ما وقال محمد رحمه الله

ادامه

معلوم

مغشاة مشر كذا

له ذلك ان الصلح لو سأل هذا العبد كائن معلما لخطروا له
 حوركما لتعلموا نقد دم دار لا يوسف رحمه الله ان العبد الحارث قتل الفضل
 له حكم الموقوف عند العهد حتى كان له حوالته به فدخل في التوايه كالموجود
 عند البيع فاك رجل له على رجل ماله درهم وماله دينار فصالحه من
 ذلك على ما به درهم وعشرة دراهم على ان ينقذه بمسرحها وستون
 الى حل لم يقدح في حرمه من قبل الفقهاء ورواه محمد رحمه الله لا يجوز له ان يما
 اجله في البيتين صار التاجيل شرطا في الصرف فافسده كما لو باع عشرة
 دنابر بدرهم على ان يدر عنه دينا اخر لا في يوسف رحمه الله ان المبيع من
 جعل من الصرف وغيره وليس هذا اسطرا لا لم يترك لفظ الشرط حتى لو قال
 على ان البيتين الى اجل كان الصرف باطلا قال افا قال المسلمان اني اذا
 اسلمت فانت الحكم بيننا فاسلم لم يجز حكمه وكذا لو قال اذا اهل
 الهلال او اذا خدم وما اشبه ذلك وقال محمد رحمه الله يصير حكما عند وجود
 الشرط له ان هذا نوع بفرضه يصح تعليقه بالشرط كما للتوكيل وتقليد
 القضاء فان السلطان اذا قال لرجل اد اديت من ادي فانت قاضي
 بعد اذ تقدم كافي ضيفا لا في يوسف رحمه الله ان التحكم جلي بينهما وتعلق
 الصلح بالخطار لا يجوز كما افا قال اذا اخذ فعد صاحبه على كره خلاف
 قولية القضاء ليس بصلح واما بعد ذلك واحد افعلا بالسلامة فله
 يقول على حبه بغيره الله كفاية ابو حنيفة رحمه الله او اصحابه من
 على هذا من العبد والاد

لو كان موقوف او ماله
 لا يمكن له ان يما
 التوايه وكذا حلت

فلا

ورول الله عليه
 شوته واتقوا الله
 من حارثه فله ان
 تحفر ولا يصح
 بعد الله من

332 فاد احدى حرقه العبد لا غير وقال ابو حنيفة رحمه الله له العبد فيه
 المجرم لو كان عبدا او قال محمد رحمه الله له العبد وتام ارشه من الدرام
 وفيه من ماله الكاف باقول الشافعي حرقا لا يصح ان يما الله قال
 الصلح على الاكاد باطل وعندنا جابر له قوله صلى الله عليه وسلم كل صلح جائز
 من المسلمين الا صلحا اجل حراما واحدا هذا لا وهذا كذا والله احل
 المال بغير حرمه نعم المدعي عليه وكان رشوة وهو باطل لنا قوله تعالى
 والصلح خير على العموم ولانه اخذ المال بطريق العوض من حوالته المدعي ويزال
 المال لرفع الشبهة من المدعي عليه وكذا حارث كذا
 الرهن في فاقول لم يمسح على حوالته حارثه من ماله الله والم اذا
 عذر رجل بغيره مما يقسم فوضع اجهدها كله عذر لا خرفه كذا
 الواقع نصفه خلافا لهما وقد حرم هذا في المودعين وكذا الوديعه
 في العبد الذي يوضع الرهن على يده لو كان صغيرا اذ كيد لا
 يعقل لم يكره هذا بالاجماع لانه لا يصح قبضه وبه يصير هذا
 ولو سئل على بيعه فكري وعقل وما عه الا حور وهو القياس وما لا
 يملكها الله حور ايسر حيا بالها ان الله يبيعه في المستأجر ولا يسترط
 قدره للحال بل عند الامتثال قد وجد له ان الامر جيز وجدوه
 غير قادر وعمر اهل خطي لراهم كما بطل الرهن واك عذر من
 ما كف وممنه القار فقتل رجل خطا فان سأل الراهن والمرتهن دفعاه

وهو العبد الذي
 لا يمكن له ان يما
 التوايه وكذا حلت

نظم دعوى رجل بكاه امرأه بعد موتها ببيع لاجل الميراث الذي هو
المقصود وحاله لا ينفك الا ببيع الميراث المقصود بولايته فان اذا دفع
الى المطالب عينا وقال امسكه الى ان اعطيتك حقك فهو دية لا رهن
وكان ابو حنيفة رحمه الله في البيع الصغير يوجب قول محمد بن طريف
انه ليس له ان يبيع الميراث قبل الحشر ويحمل الحفظ ولا يثبت الرهن
بالشك فيهما فان اخر كلامه وهو قوله حتى اعطيتك حقك دليل ارادة
الرهن بغير ان يقول امسكه حتى اعطيتك حقك فان قول
محمد بن علي خلاه قول صاحبه رحمه الله فان اذا ارهن عند رجل مائة
شاه بالالف كل شاه بعشر مائة يعني بعضها لم يكن له ان يفتك شيئا منها
حتى توفي المالك كله في ظاهر الرواية فان في الزادات اذا دفع عشر
اراهم فله اخذ شاه وهو قول محمد فان لزيد ثوبه بعشره وعشرون وهذا
لو هلكت واحدة ملكت بعشر بغير الميراثين فان يجلسها بالكر وعشرون
وجه ظاهر الرواية فان العقد واحد ولن يبيع كل واحد شاه وطرفا
لوقيل العقد في البعض دون البعض لا يبيع كما في البيع وكان الكل محبوسا
بالكل بلا ملك اخذ البعض دون البعض فان اذا ارهن قلب
وضعه وزنه عشر بعشر فانكسر عند الرهن فالرهن بالخيار فان يشاء افكاه
ولن يشاء جعله بالدين وقال ابو حنيفة الرهن بمائة من الزبيب ويكون
رهنه مكانه والمكشور له بالافان فان ليس له ان يفتك ما قصا
بجميع الدين فان ليس الرهن بالعقد ليصرف الرهن حاله كالدين والميراث

334
متوقفا لدينه في المكان وضعه وفي البناء كل وجه ولم ينفك
للقبضه وكان ما قلنا اولى فان الرهن بهذا القبض لم ينفك لملك الرهن
الرهن فان عند المالك لا يصير ملكا له ولا يمكن جعله سببا لملك الرهن
بالدين فان مضطرا الى تملكه لقيمة العنق فان هذا الفان فان ملك العنق
وبالبيان ملك لقيمة العنق فان اذا ارهن عبدك بمائة الف فقتله
عند بيعته فبيع به قام مقامه وبنى به كل الدين عندنا بمحمد
لن يشاء الدين افكاه بالالف ولن يشاء تركه على الرهن بالدين وقال ابو
الرهن على افكاه بالدين كله فان انه يبيع فان الرهن فاجب
التحريم بالمس في يد البايع اذا افكاه عند اقل من قيمته منه ودفع به
وهو يربح حوازي حمله بالدين على ما مر فان البايع قام مقام الاول
لما ودعا فصار كأنه تبايع شعره الى يده ولانها لا يجزئ جعله بالدين
لما مر فان قول ابو يوسف على ذلك قول
محمد فان قول ابو حنيفة رحمه الله فان اذا كان الرهن واحدا والرهنين
اشان فكل واحد الرهنين ان ثبتت انا وصاحبه هذا الثوب منك فان انه رهن
واقام الدين على ذلك ومحمد بن طريف والثوبين انهما والرهنين
محمد لا البعض بالدين لو احدى منها وورد الرهن على الالف فان محمد رحمه الله
بعض بالدين المديوني ولو وضع على يد واحد فادفع الى الرهنين نصيب
المديوني من الدين اخذ الرهن فان ملك الثوب عند ملك نصيبه وذلك
يقتضي ان كان مسوقا وقيل قول ابو حنيفة فان قول ابو يوسف فان

دعوى المدعى لا يبطل بانكار صاحبه مثبت كل الزم من حو المدعى لزم له
 حق المدعى فلم يكن هذا من المشاع مثبت عماله بالثبوت لا في يوسف
 لزم دعواه الزم من حو صاحبه لم يصب لعدم الولاء ولو صح صح في يوسف
 وهو في حو نفسه لا يدعى الكل بل يدعى الكل له ولغيره وكان مشاعا فلم
 يمكن القضاء كما اذا كان المرفوع احدا واليهن اشهر وجات التبن
 على احدها وطفلا فاك رطلان كل واحد منها على رطل الف
 درهم فارتبنا حقه لرضاله برضاها ثم قال احد المرشدين انه المار الذي
 الذي ادعينا على ذلك رطلان ودرهمين ابدنا تحته وانكر صاحبه رطلان الزم
 وهاك محمد لا يطل ودرهمين حصته ذكر في رواية هشام وهو كل ثلثه رطل
 هاك حري مشافه درهمين هنا دين عليه عند مسلم او ذكر او مشافه
 ولزم لسلهم بم خوف نذر الحرك وظهر المتكلم عليهم واشتروا بصرا الزم على كل
 المرشدين دينه وهاك محمد موهين محاكم سابع راحة فان فصل عنه شي فهو للدم
 اشترى لانه اقرت الناس له وعي ابا حنيفة فيها روايتان بـ لزم لشر
 كالموت والموت لا يبطل الزم فلذا هذا لا في يوسف لزم المرشدين شيو عليه
 وسو ذلك استناده الغراه فكان اولي به خلاف موضع وشقعه لانها
 امينان لا مستولين باب ما بعد ذلك واحد
 من اعياننا الدلالة فيه نقول على واحد هاك ابو حنيفة اذا ارتمى قلبه بقت
 وزنه عشر عشرة (رامم) وبعثته لجوته وصاغته انبي عن فاكته عند
 لغرم جمع بعثته ذهبا وتكون ههنا بالدين وهاك ابو يوسف لغرم خمسة اشدا

335 وبعثته والذهب وتكون مع سدر القلب ههنا وماك محمد لزم كان البقضان
 قدرا لثمنهم لو اقل ذهب من ماله ولزم كان اكثر درهمين فان شال الامن
 حمله بالدين وشره افتكه ههنا اخلاو اخلاو احدهما لير عند حنيفة
 واني يوسف الهلاك بالدين ولا يكسار بالقيمة لا بالدين وعند محمد اذا كان
 الهلاك بالدين فالاكسار بالدين ولزم كان الهلاك بالقيمة فالاكسار بالقيمة
 والدلائل متحدة باب محمد ههنا واخلاق اخ لير عند لحنيفة رطلان ان كان
 الغنم مضمونا فالصاغة كذلك تعال حقه لو كان الور مثل الدين وقيمة الصاغة
 اكثر من جمع بعثته وعند ابي يوسف الصاغة كعسل قائم والفضان ههنا علقا
 وعند محمد بصرف الفضان الى الور ولعمارة الى الصاغة بـ لزم ههنا
 ثابته للزهر والصاغة ثابته للور فيصرف الباع الى التام وللصاغة الاصل
 لا في يوسف لزم القضاة ما مضى وقوم ولهذا قلنا لزم المرفوع من الموت
 اذا باع ابرو بفضه لرجل وزنه مائة وبعثته لصاغة مائتان مائة اعتبر
 الثلث كما لو تبيع بالقرن الا حنيفة لزم القضاة لاقية لها على الانفلا
 الا انك لزم من كثر ابرو بفضه لرجل لم يكن للمالك لزم عشر العشر وبعثته بـ
 الصاغة واذا لم يكن لها قيمة بالانفلا وحل ثابتهما الور لانها اصل والمعتبر
 في الحقيقة بـ اشتقا لما مر باب ماك ولو كان الور اربع عشرة والقيمة
 ثلث عشرة والدين عشرة فانكته عند المرشدين فعند ابا حنيفة لزم افتكه
 ناقضا بجمع الدين وشره افتكه المرشدين حمله اشدا وبعثته بـ ثلث القيمة
 مع سدر القلب ههنا لزم المعنة وزنه عند رطلان عشر والمضمون ههنا عشر

في حقه

الامور كسارم

وهي عشرة اشداً من عند ابي يوسف بغير عشرة احداً من بلاد عشرة جزء الا انه
 لغیر الضمان لا يحمله والاضاعه كغيرها قائم عنده وعند محمد رحمه الله ليركان
 البقضاء ربه او اقل احده على افتكاكه وليركان اكره من بين المختار ليرش
 افتكاكه بجميع الدين وليرش على عشرة اشداً من الدين وياخذ الشد من الماع
 ما قاله رفر خلافاً لقول علمائنا الدلائل ما ك
 المرتبة اذا انزل الدين عن الدين او وهبه له والعبد الرهن بدين يملكه يضمن
 قيمته وهو القفاش وعنده لا يضمن وهو لا يشتبهان لانه لير المرتبة صار قافلاً
 للدين يضمن الدين وبالاثر او الهبة سقط الدين وظهر انه استوفى الدين ولا
 دبر فقرة كما لو كان مكان الهبة فضا الدين لير الدين بالانذار او الهبة
 صار كان لم يكن لان الدين انما اخذ حكم الوصية بعرضه القفاش بالحر وورثت
 واذا رطل الدين رطل الرهن فلم يكن هذا قضاء اشتفاً ولا يكون مضيقاً بخلاف
 قضا الدين لان صار موصوفاً او صار مضيقاً اشتفاً ما ك رجل رهن عنده
 بالف علة مضيقه وحل ذلك الدين تطوعاً ثم هلك الرهن عنده المرفق هلك
 بالدين ويرجع الا من الدين على المرتبة وعلى هذا الخلاف لو اشترى عبداً او تطوع
 رجل ناداً بعتهم ثم رد العبد ذهب يرجع على الباع بالبر وعلى هذا
 من تطوع بامر امره عشرة ثم طلقها الزوج مثل الدخول بها يرجع
 عليها نصف ذلك وعندها المنتطوع هو الذي ياخذها اذ من القباض في
 هذه الموضع لانه المنتطوع مصر عن مولا وصار كقضا هو لا وصار كما
 لو مضى بامر هو لا لانه لم يملك الموضع عنه ونشر ان المنتطوع اذى

336 ديناً غير واجب وفي الدين عليه خلاف ما اذا ادى ما فيه من لانه صرح
 عليهم بما ادى فملكوه بالزمان ما ك اذا زاد الى الميراث ما ك
 من قول ورهن المرتبة لم يحز وعنده ما كوز لانه جعل الزكاة سقوط الدين
 ولو جعلها بطل الدين لا يجوز فانه اذا رهن عينا بدين ثم جاعل اخذ
 وما خذ هذا رهنه ما ك اول لم يكن البتة رهنه الى الزينة الاول على
 الرهن من قبله اذا جعله بعض الدين لانه جعل الباقي مع الاول رهنه
 بالدين كان رهنه جميعاً في اشتداً لما مر في الزينة والميراث خلاف
 الزيادة في الدين على الرهن لما مر في باب ابي يوسف ما ك اذا انق
 العند الرهن وجعل بالدين ثم عاد لم يقد رهنه بل يكون مالاً للمرتبة وعنده
 يعود رهنه لانه ملكه بالدين فصار كالمقصود لانه لير المرتبة لا يملك
 بالدين بل يبيع بقصته لا اشتفاً ووجه ويتم عند الهلاك وقد ظهر انه لم يملك
 فمضى بموتها بالدين ما ك العند الميراث اذا كانت قيمته الفاقصته
 عند قيمته مائة ودفعه والدين الف يسقط بشفاعة والدين وعنده
 لا يسقط منه شيء لانه هلك كله ثم عاد لهذا القدر وصار كالشاه
 المشتة اذا دفع حلها يعرض الدين لقدره لانه ما مر في باب محمد رحمه الله
 ما قاله ان في خلافاً لقول علمائنا رحمهم الله
 ما ك الا في جهالة حكم الرهن صرورة المرتبة اذ يضمنه عند البيع
 وحق المطالبة ببيع وعنده ما ك الدوا كمن يضمنه بشفاعة في البيع
 عاوجه لصحة حقه لا اشتفاً عند الهلاك ويسقط الدين بملكه

مقابلة

لن الرهن شرع وشبهه بالدين بصاد كالكفاله والكفاله لا تسقط الدين ولا
 يصير مستوفيا له كونه يلزم انفا الدين من ذمة الكفيل كما يلزم ايفاؤه
 من ذمة الرضا ولا يصار فلذا هنا لا يصير ملكا ومحمولا بالدين بل يلزم ايفاؤه
 من عنه صحتها المعنى الوثيقه لئلا ينال الرهن بغيره كالحبس وللزوم لغيره
 فيكون جعله حكما للرهن ولا يصير للحبس وللزوم حكما جعله للرهن بل
 بالثبات ملكا للحبس والبدن يثبت له ملكا للمد والحبس وهذا اليد
 تثبت بحقه استنفاء الدين صحتها المعنى الوثيقه على ما عرف واذا صار مستوفيا
 دونه بامساق الجاهل لا يمكن من استنفائه لانه يورث الى الاستنفاء
 من حيث ملك الدين من على ما عرف وينتفى على هذا مثال منها الرهن
 امانه عند واذا اهلك الاستفاد الدين وعندنا يستقط لما سبق فيها
 لن حكم الرهن لا يشترك لنا الولد الذي يعتز غير لغيره الدين لا يوصى بعد
 غير آخر وعندنا يشتر لانه صفة سرعيه لله فبشرى الى الولد ملك الرقبه
 وحيثما لن من المشاع كونه عند هذا المشاع قابلا للبيع واستنفاء الدين
 من عنه وعندنا لا يجوز لن ملكا للحبس بعضى لغيره والحبس وحده المشاع
 ومن لا ينفق وحيثما لن الرهن من ملكا يشتر اد لانه ملكه وتعيينه
 لغيره الدين من عنه لا ينطلي شراده وعندنا لا يمكن للرهن ان يطار ملكا
 المد ولا يفسد عليه وحيثما لن الرهن من ان يفسد لم يثبت وشره لغيره عند
 لانه ما في على ملكه وعندنا لا يشتر ذلك لغيره ان يطار ملكا للمد عليه
 الا من اذا اعتزل الرهن بطل اعتاقه وعندنا يفسد ويصير فمته لن كان

337 مؤتمرا ويكون ههنا مكانه ولن كان معشرا استنسخي العهد في فمته لانه
 به اعتاق لا في حواله الغنم لا اطار فلا يفسد كغيره الا من الرهن من ان يطار ملكا
 ملكا نفسه لن حكم الرهن من ملك المد يفسد ملكا الرقبه له ولا اعتاق يصاد ملك
 الرقبه لانه ينطلي حق الرهن منها ويتعاقب فلا يفسد بغيره بل يجب جرحه
 بالهوان وقد عرف موضع ما باب حوايا ما لك
 رهنه ما لك زوائد الرهن لا يدخل الرهن من عدم ما لك ان ياتي ما لك
 اذا ملك الرهن عبد المتمردين واذا عي ههنا لم ولم يقيم عليه بنيه فعمله بيمته
 لانه امانه عند ولا يصير اذا ادعى ههنا لانه امانه عند ولم يملك معه شيء آخر من
 ماله لم يفسد وعملته بيمته لما مر في الوصيه وعندنا اذا كان فيه وفا
 بالدين يستقط الدين وقد مر ما لك ان ياتي كما باب المضاربه
باب قول الحق فيه عاظلا وقول صاحبه ما لك ان استر بالحق المضاربه
 ما ما وهي كانه راس المال واشتد مضاربه درهم فاستكره لجهاد واته وكان قتاله
 اعمل فيه ما يكر او لم ينقل تحملها الى مضرفه لن سبعها مائة على الف ومائة
 لانها قامت عليه بذلك فان ما بها بالغير كانت عثم اشهر من ذلك حصه المضاربه
 على شرطها وشهر واحد المضارب والكراني ماله خاصه ولا سبعها مائة
 على الف لا غير واليمين كله على المضاربه فمما انه متطوع بالكر لانه فعل لغيره
 اذن تضاربا وشكر المحض وذو الاصل بالاجماع فلذا ههنا باب لانه
 اسد منه لنفسه لغيره المليون لا يستقر امره بغيره لنفسه وكانت
 حصه ذكره الميز له خاصه ما باب قول الحق فيه
باب قول الحق فيه

قول الحق فيه
 قول الحق فيه

فاك اذا استتمت للمال والمضارب الربح واخذت المال واسكن
 ثم زادت المال له شديدا فالتقيا شران كونه وهو مولى ابو يوسف وعند محمد
 لا يجوز وهو اشتق ان لا ينفذ العقد لم يوفى له الربح الرباه وفيه كراهة
 لا يخرج بعد تمام العمل في يوسف لنز المضارب لو زاد لرت المال
 يجوز فكذا اذا زاد له رت المال فاك لا يجوز المضاربة بالفلوس
 وقال محمد كونه ذكر خلاصة عن كتاب المضاربة وروى الحسن بن مالك
 عن ابو يوسف رحمه الله انه لا يجوز وصه رواته عدم اليقين انها تقبل
 الكسار وكانت كالغروم وضه اليقين انها تروج رواج الثمان محكما
 حكم الثمان فاك ولو دفع الله الف مضاربة بالنصف يعمل فيه
 برأيه فعمل فيها وربح الف اتم اعطاء الف اخرى مضاربة ما كتلت بعمل
 فيها برأيه فخلط حتماء وهذا الف مضاربة برأيه فعمل فيها الف
 فالله لا يربح الربح المالى ولو كان محمد بن الف يملك ذلك كله فالحساب
 حبه يكون ربع الخماشه والمال الاول وحته والمال الثانى **ب** ان
 الربح يقع للمال الاول لا للمال الثانى ولا يمكن ان يصرف الملاك من المال
 الثاني اليه متى صرفه الى الكل كما اذا كان المال الثانى حقه فوقع الى غيره
 لا ييوسف لنز الف والتمتتاه كلها لو فسد وبالف والتمتتاه
 اصل وبالف تنوع فاذا اورد الملاك نصرف الى التبع ولو لم يملك شي
 ذلك لكان نصرف الى الكل وربح الف فتمتتاه هذا الربح من المضاربة الثانيه
 ولربح الخماشه من اول المخله ولا يستعمل بهما ولو كان ربح من الف

عنه

الى رجل آخر ما كتلت بعمل فيها برأيه فخلط المالى لم ينفذ الاذنه **338**
 واذا هلك سى ذلك هلك على الحقنه فلا فلا فانه لا يكون
 تنعالمال الثانى حق عنه فاك اذا اشتاخر رجل عشرة اشهر
 ما حرم معلوم لم يشره الى ان يترجى فان دفع الله في هذه المدة ما لم مضاربه
 بالنصف فعمل ربح فيه المال كله لرت المال وله الاخر المشروط
 وهو محمد لم شرط المضاربة ولا اجر له ما دام يعمل بهذا المال ولا حان الا بطل
 بالاجماع **ب** انها كانا جعلتا بدلتين في العاقلة هذه المدة ما تمت
 وبلغت لرت جعلتا لها نصف الربح معهما كالود دفع الله عمر المتناحرهما
 مضاربه متى عمل الشرط وشقط احد ودرمته عمله للمضاربة لا ييوسف
 انه دفع الى من هو منافع مملوكه ولا يصح صار كما لو دفع الى عند
 ولاد بن عليته وهذا لرت المضاربة لا يفتش من حان لرت المضاربة اقوال
 لانها لرتهم والمضاربة ضرب توكل وهو غير الربح فاك اذا دفع
 الله الف لربهم مضاربة على انها شر كان الربح ولم يسم شكا حاز وكذا
 لو كان على لرت المضاربة شره في الربح فالربح بينهما سوا ولو قال على لرت
 شره كما عند ابو يوسف فهو كذلك وعند محمد لا يجوز لانه مجهول وقد مر قبل هذا
 فاك اذا اشتدت المضاربة فله المضارب اذا عمل بحسب المثل لانه اذا عمل
 المشروط ولا اجر له اذا لم يحصل فيه ربح عند وقال محمد بحث ذكرنا الف ما بلغ
ب انه لا يمكن تقديس نصف الربح لانه مجهول جهالة فاحشه فطلبت التسمية
 اضلا كما لو اشتاخر بركم الى يوسف انه رضى به ولو كان مجهولا لم يوافق

والله اعلم بالصواب
 في هذه المسئلة

الذي علم من غير الخبايا وعنه علم ان نفع المحاقلة وما المزارعة لغه وروى
 من خبر ان النبي علم في سنان الاستجارة لسي من ولا جوازها وكان بطريق الجارة
 بل ليل استراط اعلام الملة والبدلها هنا معدوم فمحمول هذا مع صحة
 لرا حارة اما الدفع الى اهل خير كان بطريق الصلح والمعاينة فان اذا
 كان البذر من الارض بشرط الخارج لنفسه فثلثه للمزارع وثلثه للعبد
 فاذور مديون للمزارع ولم يستطع العمل على العبد فالمشروط للعبد يكون
 لوقد لارض عديله حسب ربه الله على قول من يحيز المزارعة وقال هو للمزارع
 بناء على ان المولى لا يملك كسب عبده المادون فكان استراط للعبد ولم يشترط
 عمله كاستراط للجنبي فلم يصح بقى لما كان لارضه عندهم مملوك وكان استراطا
 للمزارع فلو بشرط على المزارع ان يبيع في شهر كذا فله نصف الخارج
 وان يبيع في شهر كذا فله ثلثه جميع الشرط الاول ففسد الثاني وقال
 صحا جميعا وهذا كخياطه اليوم والغد قد مر قال اذا قال ب لارض
شرط لك النصف قال المزارع ابل بشرط في نصف الخارج وريان عشا
 اقضه وكان ذلك قبل العمل والقول قول ب لارض على قياس قوله وقال
 القول قول المزارع ولو اما البينة فالبينة منه المزارع بالاطع وهو
 قياس سبيله التمس اذا اختلفا لراجل فعندهما القول قول المنكسر وان
 كان فيه فساد العقد وعنده القول قول من يبيع عليه الصلح وقد مر في
 البيوع وان دفع الى رجلين على ان يزرعاها بذرهما على المزارع احدهما

واما الملة عن اشياء
 او العام لم يقصر
 وذلك معدوم بمحمول
 وهذا هو مقتضى
 للامانة

المديون
 كاشي لراحت

لان كان لزوم العلم
 عليه

(اضاف)

340 الحلي في لبار صيانة درهم والمزارعة في الكل فاسيده وعند ما فسد في حق
 من شرط له الدرام خاصة وجار في لرا حارة الفساده في التصدي الذي سبوا
 له الدرام ان يزرع لارضه وجار في هذا ابتعا للبذر لانه يصير مشتركا
 بينهم هذه الدرام فكان يباع في مزارعه والصفقتان في صفقة واحدة
 فاسيدهم فساد التصرف بوجوب فيساده الكل عنده خلافا لهما وقد مر
 في البيوع وعلى هذا لو بشرطوا في الخارج بينهم اثلاثا ولولا لارض على
 احدهما لعينه فانه درهم لانه شرط لوقد لارض مع ثلث الخارج وبرا هم
 وهو سبب لقطع الشراكة على بعض الوجوه فان الف بزره المزارع على ان
 لارض على قول من يحيز المزارعة عديله حسب ربه الله سواء كان البذر منه او من
 العامل وعندهما نصف المزارع عليه لهما انه حصل على مكر المزارع له ان
 نصفه له ونصفه حصل له بذله وهو منافع العامل كما قال في الاحارة
 وقد مر في كتاب الركة في باب في المزارعة اذ افسد في باشتين اطع من
 فقير العامل والباني له لارضه وكان البذر من طرف لارضه والخارج لوقد لارض
 والعشر علمه بالاطع وان كان البذر من العامل فالحارج له والعشر علمه عندهما
 وعنده على لارضه لانه باخذ ارضه لارضه لو كان الفساد ناشرا
 البذر عنهما فالحارج لهما والعشر البصير عندهما وعنده كله على
 لارضه لان نصفها الخارج له وفي التصدي اخر وجب له مثل لارضه لوقد لارضه
 عصبه لارضه عشرة او حرا حته فزرعها فالحارج النفاضة والعشر والحرا

للمزارع

(اضاف)

عليه ان لا ينفصل الارض لا تنفقتها حصل له وان نقصها وضع في الغرض الخارج
 على من الارض قبل الضمان وكثر عنده والمان كالاجرة والارحم الله الغرض على
 الغاصب بكل حال كذا ذكر الفقه ابو اللب السمدي رحمه الله عليه لان في
 الخارج والخارج على الارض ان كان الضمان من الخارج او اكثر كما في الاجاز
 وفي ذلك اجماع وان كان في ذم الغاصب لا ضمان عليه
 للنقصان لا في الارض بل في شئ بها وهو خلاف ما اذا اجروها باجر قليل
 الخارج عليه لانه من الارض حيث امر غنية بالانفاق بما هو ادنى
 على هذا وقول لا فرق فيه الى حصة اهل البيت **ادكان البذر**
 والعمل من اجرة الارض والبر من الاجرة وعند حوزة الله لا حوزة له ان هذا
 استبحر الارض ببعض الخارج فيجوز ويجعل البقر تبعاً كما يجوز جعل تبعاً للعامل
 محمد بن الله ان ينفعه البر من حيز من ينفعه العامل لا من حيز من ينفعه الارض
 فامكن جعله تبعاً للعامل دور الارض في هذا السند ان البر ينفق الخارج
 قصداً لا اجرة فاك **ادكان الحصاد** على المراد في صدق المراد في حوزة اهلها كان
 البذر وكذا في البذر به والحق ان البذر لا ينفق على نفسه بل الله ان
 اجاز شرط الحصاد على المراد في له انه متعارف فصار كشرط جزو العمل
 على النافع وجه ظاهر الرواية انه شرط عليه ما ليس من المراد في حوزة الله ان
 يعمل بحفظه الى ان يدرك فاذا ادرك فالباقي عليها حال **ادكان** او اتروح امزاه
 على ان يروح المراد ارضاً بعينها للروح هذه البينة **ادكان** ان الخارج بينهما

اما منها لم يوجد
 من الارض ولم ينفق
 الكار النقص فاسم
 وصوب الخارج على
 وهو كذا في الارض النافعة في
 حوزة ولا ينفق عليه

بصافي وسطا البذر عليها او على الروح او ترو جها على ان يروح هو ارضها
 في ذرها فالخارج سببها بغيرها حاد الكاح وفسد المراد عنه لانه كاح فيه
 مرارعة ومرارعة في كاح والمراد في بفسد بالشرط الفاسد دور الارض
 فلو عمل العامل فيها خرج في كسر والخارج كله لو البذر وعلمه اجرت
 للارض والعمل ان كان العمل من المراد والبذر عنها فعمله في حوزة الله بغير
 المثل مهرها فيسقط عنها نصف اجر مثل الارض ويؤدي النصف المثل وعند
 محمد بن الله لها الاول من مهر مثلها ورجع اجر مثل الارض من حوزة لو كان الاجر اقل من مهر
 مثلها يسقط عنها كل الاخر له ان الروح يزل نشا واحدا وهو منافع الارض
 وهي بذلت شئ من نصف الخارج ومنافع بعضها فيقسم المنافع على قيمة الخارج
 وقيمة منافع بعضها والخارج مجهول جهالة فاحشة فصار المهر مجهولاً
 جهالة فاحشة فيبطل التسمية فيبطل المهر المثل الا في حوزة الله الخارج وان
 جهل لكن منافع البضع معلوم والشئ متى قبل معلوم ومجهول انقسم عليه
 نصفين لغير القسم باعداد القيمة ولو حوزة براضا فيهما على السواء كما
 اه الاوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء كما ان فلان نصيبه فكذا هذا ولو كان البذر
 من الروح فلها مهر المثل بلا خلاف لان الروح جعل نصفها الخارج بادر المنافع
 بضعها ومنافع بذرها وهي مجهول جهالة فاحشة واما ادكان الروح هو
 العامل في ارضها فان كان البذر قبلها مهر المثل لانه جعل نصفها الخارج بآثار
 منافع بضعها ومنافع ارضها وجهالة فاحشة ولو كان البذر منافع فاحشة

وهذا هو القياس في الخبر الا ان تركنا القياس ثم بالنظر في انفس المبتدئين
 طاهره جامده كانت ذايبة وكذا ايها وقالوا رحمها الله هي خبيثة
 وان كانت خبيثة ازيقت اركانها جامدة غليظة غشيت واكلت لها ان
 المحل نجس الموت فتنجس فافيه له ان الموت ليس عجز يداته بل النجس
 هي التواء البرطوبات وهذا لا يقبل ذلك ما قولك خمر على خلاف صاحب
 رحمها الله عليها قال المثل في نبيد التمر ونبيد الرطب فليتها دكتشها حرام
 وهو قول السافعي رحمه الله وقالوا رحمها الله هي حلال طاهر لغير التلويح والبيكر
 وعنده جنيبه رحمه الله هذا مما يجب اعتقاده في الدين كمالا فودي الى
 الصحابة رضوان الله عليهم ليعجزوا له قوله صلى الله عليه وسلم ما أبس شر كثره
 فالجرعة منه حرام ولأنه ميسر كالحرقصاد كالباز ووالله فيهما ما
 أدنى عن عمر وعلي بن مسعود بن عباس بن ربيعة بن كعب بن ربيعة
 لراصداري وهو الله عنهم ليعجزوا مثل مذهبنا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في غزوه تبوك يقوم برقصوا أي يرقون فابرمهم ان يشربوا ولا يمسكروا
 وما رواه قال المسكر هو القبح لراخير ما قول لي جنيبه على خلاف قول النبي
 ولا قول جنيبه رحمه الله قال لا يبلغ التمر براد يغير سوطا وقال ابو بكر
 رحمه الله لا يبلغ ما يغير سوطا اصله قوله صلى الله عليه وسلم من بلغ جد في غير
 جدر هو المعدن لرا ان انا نزلت في الله اعني فيه الحد الحاصل وهو
 حد القرون لرا اجرا ركا وان وجهه رحمه الله اعني حد العبد لانه في نفسه

343
 حد كامل والذي يفسر عنه سوط في رواه جنيبه في رواه في قول محمد بن
 جنيبه رحمه الله ومع ان يورث في الله علم في رواه كتاب لرا اكره
 ما قول لي جنيبه على خلاف قول صاحب جنيبه رحمه الله قال اكره الورد والبر
 على ترويحها على ربه غير فاحترق في لرا اكره فرضيت هو ذوالعقل فله
 حق لرا عراضا وقالوا رحمها الله ليس له ذلك لهما ان المهر جنيها ولو استقطت
 علم سوط فله ان يبيع المهر في مهر المثل حتى لرا وليا كالنهر
 يتغير وروى في تضرور بالنقصان فصاد كعدم الكفاة قال اكره في
 لا قلنك او لتغير نفسك في النار او في الجبل ولا القاحل لا ينجي كرفه
 نوع خفه فارش فاعل وارشام يفعل وقالوا رحمها الله لا يفعل اصله يسله
 السير الكبر اداد مع الحريق في السعينة وهو يعلم ان الله لو جبر فيها
 لخرق ولو القى نفسه في الماء جرو وودكرناه ثمه ولو القى نفسه في
 النار فاجتروا على المكروه القصاص عنه لوجود لرا اكره وعندهما
 لانه مختار في لرا اكره لا يتحقق لرا من السلطان ولا يملك الله عليها ادا
 جازع عن السلطان فاحي من السلطان فهو اكره لهما ان جنيبه لرا اكره
 جنياله ان لا يمكن فعه غالبيا فلا يعتد في المكروه على اعتنا وصف
 عبده اذا اجتو حكمه هو مختار ولا ضمان على المكروه وقالوا رحمها الله عليه
 الضمان والمكروه على اعتنا والكل اذا اجتو نصه فله عليه ضمان نصه
 ولا يملك الله عليها له ضمان لكل عليه وهي ميلة تجزي لرا اعما وودكرت
 شرح

في دفع القهر الى
 السلطان فندم

بقول أبي جعفر عليه السلام قال المكره على القتل اذا قل
 لا قصاص عليه ولا على المكره البريه في طاله وقال رحمه الله حب القصاص على
 المكره دور المكره له ان المكره مستند المكره مضطرو ولا قصاص عليها واجب
 الله بالسبب لها ان القاتل هو المكره والمكره كالا له وكان المكره قاتلا
 ودر عرف تمامه من طريقه الخلاف قال لو اكره على قطع يده مجزئ
 فقطع ثم انما مور قطع رجله بغير اكره فاقب وكره حكمه فعلها البريه
 وقال رحمه الله القصاص من لا يقطع اليد على البريه عند قصاص
 نصيب لراجه مالا وعند ما مات نفعل احب ما فعل المكره قصاصا
 فالتبر ما نورد كل واحد من اصحابنا الثلاث رحمه الله عليهم قال ابو حنيفة
 حب الله على عاقلة المكره وعبداني يوسف رحمه الله البريه على المكره وعند محمد
 رحمه الله حب على المكره القصاص اصيله القتل بالمثل وهذا في معناه فعند
 في المثل حب البريه على المقاتله كذا في هذا وعند محمد رحمه الله حب في القصاص
 المكره هذا وعند يوسف رحمه الله حب بطريق اكره واركان موجبا
 للقصاص كان موجب البريه عليه والله اعلم بقول رفر حرا قال ابو حنيفة
 قال رحمه الله اذا قاتل المقاتل مقتله فحببه القصاص وعرا صا رحمه الله
 الله ملائمة وانما احب ما هذه والباسم ان لا يحب شي والباسم ان لا يحب
 عليه البريه ماله وهو رواه لراجل لم ان لراذل باطل فانه لا يثبت
 الا باجه قصاص كالمقتل بغير اذنه وجه الروايه الباسم ان يفسد حقه
 فاد انفعه باذنه صا

ولو كان ثقتل نفسك
 من ياب هذا ويرا
 لا قبلتك بالسيف
 فالتبريشه ما ينفذ
 او صنفه رحمه الله

344 هدر اكل الوائل ماله باذنه وجه الروايه الباسم ان يفسد حقه
 وبها لرا باجه الا ان القصاص من قبل الشبهه فحب البريه في ماله لانه
 محمد قال المكره على الزنا اذا رضى حرد وهو قول لي حسم رحمه الله
 وفي قوله يراخر وهو قولها لا يجد له ان انتشار لانه دليل الطوع لنا
 ان لرا كراه يورق الشبهه ولرا انتشار قل يكون طبعالا طوعا فاقول
 الشافعي حرا فالا صا رحمه الله اذا اكره انيسا نا على قتل انيسا فقتله انسان
 حب القصاص عليها وعندنا لا قصاص على المكره له ان المكره قاتل حسم
 والمكره قاتل يعق فحب عليها لنا ان المكره الله فهو ميلوف لرا حيا ولا
 قصاص على الا له ومسله طلال المكره وبذره حرمه كتاب الطلاق هذا
 الكتاب والله الموفق كتاب الحرج
 بقول أبي جعفر عليه السلام قال المكره على القتل اذا قل
 على الحرج البائع العاقل السفيه باطل وقال رحمه الله هو جاني لها ان النبي
 صل الله عليه وسلم باي معا ذر صا رحمه الله عنه ماله ولا يضر نفسه
 عليه اما نظرا له او زجر له ولها اعنع عنه ماله له ان المكره البهرفاق
 ثبتت كرامه لبي آدم وهو آدمي مكرم او فكينا لرا الحرجي على موجب
 التكليف وهو مكلف واما الحديث فلنا باع ماله برضاه لا بظنه
 غيره وما ذكر من النظر حصل غنم المال فلا يجوز دفعه لضر اعظم منه
 وهو شلب اهلية البهرفاق ودر عرف ما قول ابو يوسف على حرا وقل
 ولا قول فيه لابي حنيفة رحمه الله

عنده لانه لا يملك كسبه خلافا لهما لما مر وكذا لو قال له ولم تولد عبدا
هذا ابني وهو مجهول عن النسب لا يثبت بسببه منه عنده خلافا لهما فانه
يعتبر عليه ويصنف قيمته للغير ما عندهما قال ولو قيل لولد عبد عبد المادون
المادون فعليه قيمته من ثلث سنين لانه لا يملكه كالا جنين وعندهما يصنف
قيمته للغير ما في الحال لانه ملكه وفيه حوله للمعرفة بما قول اني بنو علي حلال
قول صاحبنا رحمه الله قال استرى العبد المادون وجاربه بالف
درهم وفسدها درهم سعر بالتمرحم وذهبها الباع منه ثم بقا لا يصح
لرافقه ورده الجاربه وما خد لرافقه لما مر به الا قال يبيع عبده وعندهما
بائيله لان عبده حنيفه رهوا لله عنه في محصور لا يمكن جعله سعالا لانه لا يملك
وعندهما رحمه الله ليس يبيع ولا يمكن جعله تبعا لانه لا يملك ولو بقا لا يملك
بطلت عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يبيع بهذا الترخيم في البيع والله اعلم
بما قول من خلاف القول علمنا رحمه الله قال المادون من النوع لا يبيد
ما دوننا في هذا النوع وهو قول الشافعي رحمه الله وعندهما يبيد ما دوننا
في انواع كلها لانه ليس بفيد الاول لانه ما دون المولى فيملك ما يتناوله لراذن
دون غيره كالوكل لنا ان العبد متصرف عا لكتبه نفسه لوجود الدليل على ملكه
وهو التكييف والحاجه لآخر حتى المولى كيلا يتوطل منافع عليه فاذا ارضى
تقبيل منافع من نوع بطل حقه اصلا او لا فوق من يوطئها في هذا النوع
ونوع اخر ظهرت ملكته في كل انواعه وقد عرف في المولى اذ اراى
عنده

انه

346 يبيع ويستتري فيسكن لا يصير ما دوننا في التجاره وهو قول الشافعي وعندهما
يبيد ما دوننا له ان السكوت محتمل فلا يثبت لراذن بالشك ولا احتمال لنا ان
السكوت يدل على الرضا بالتصرف لانه لو لم يكن رضاه لم ينع حره على
موجب لان ما لم يعرف في النوع المكنى فاذا ثبت دلاله الرضا ولا اذن
خرى على احكام صريح لراذن دفع الضرر للناس وصيانه لحقوقهم
الضياح وقد عرفت في اقال اذنت لك في التجاره بشهر ايفتصر عليه
عندهما وعندهما يبيد ما دوننا مطلقا وهو بنا على ميسله المادون في النوع
قال اذ ادرك لامتة في التجاره ثم استولدها لا تنحل له انه عام لراذن
فانه لو اذركم ولده يبيع فصار كالتدبير لنا ان لا يبتدأ دليل
تخصيصها ومنعها عن خروج وهو دلاله المحر خلاف ما اذا اذرها
استرا لانه لا يعمل بالدلاله عند الصريح قال المصنف المحر العاقله اذ اباع
حاله بغير اذركم لانه يبيع فاجاز ثم ينفذ وعندهما ينفذ له انه وقع باطلا
لا يتصرف المحر لغو لنا انه موقوف على اجازة وليه وقد صار ولنا فيه
باجاز ولا يقال بانه يوقف على اجازة غيره ولا ينفذ باجازة لانه قول
المولى عام له في الاجازة وقد عمل هو لنفسه قال العبد المادون
المادون اذ اذهب له هبة او تصدق عليه بصدقه او كان ذلك لامتة
المادون انه اذا ولد لها ولد بعد الحول لا يثبت حوله الغرما في ذلك وعندهما
الغرما اجوز ككل حوله ولاها وساع في ديونها له ان هذا اذن التجاره

وعندهما

فلا نقضي الا ما عند مالك التجارة وصار كالمالك المولود قبل الحق الذي
 ان المهر والصدوق كسبه فيستحق بدنه واما الولد فقد است هذا الحق
 لام فيستحق له المهر والولد المولود قبله قال لو كان على العبد اما ذره
 الف درهم حال والف مخرج فباعه القاصي بالفسخ دفع لرايه الى صاحبه
 الدين الحال دفع لرايه الباقي الى الراجح لحياله وعده ما دفع لرايه الباقي
 الى المولى واداه لرايه اعطاه المولى ذلك له ان الدين يحول الى القس
 فصار كتحول الى التركة وانه يحل الدين كله فكذلك هذا ان الدين
 الزمته لم يحول الى القس وان لم يهلك كان جمع الدين على العبد في لرايه
 فلا يطالب في الحال بأقول السامعي حلالا لقول اصحابنا انهم قال
 بملك المادور في النوع مرفوع في النوع وملكه سكون المولى مرفوعا بملك
 ربه انه قال ربه العبد المادور اذ اصابه حبيته ففرقه بالدور لا ببيع
 فيها ولا يطالب المولى به فيتناحر مطالبتة الى ما بعد الفسخ وعندنا ببيع
 في ذنوب التجارة له ان ربه لم يدر حل له ولا ذره ولا لا يمكن التصرف فيها
 فلا يتعلق بغير التجارة بها استيفاء كسبه اموال المولى بخلاف الكسب لانه
 دخل في لرايه انما انما مع ربه بغير التجارة دفع على الضرر في تحمل
 لرايه لان فيه دفع ضرر القرمات بالملكه فمقتضى دفع وهو حصول ملك
 المبيع وهو عرف في لرايه المادور نفسه لا يجوز وعندنا يجوز له ان
 لرايه في التصرف في غيره لا في نفسه وهذا لا يملك مع نفسه لئلا

هذا النوع تجاره وهو تصرف في منافعها وهي غيره واما الخور ^{نفسه}
 347 لانه يصير خورا به فيعود الى ابطال اصله قال اذ لا الوصي للوصي
 العاقل لا يصح دعه باي شيء ويصح تصرفاته بعد لرايه له انم خور التصرف
 لنفسه من عقلم وضعف حاله فيصف حاله ذالا يرتفع باذن المولى لئلا
 اهل التصرف حقيقه واقف على مضمونه واقدام المولى على لرايه
 على ذلك فوجب اعتبار تصرفه شرعا كالبائع الا انه لا سفد بعض التصرفات
 منه لانه مجرد محض في هذا اليس كذلك فينفذ في عرفكم والدافع
 فاقول ان حقيقه على خلاف قول صاحبنا ربه انه قاله الله تحت يده
 اشيا من لرايه والذهب الفضة لرايه ماله والفضة عسره لرايه درهم والذهب
 الف دينار ولا رجحان الله هذه الملام في الفهم الفاروق البصر ما يتأثر
 في الخلل ما سار وروى عن عمر بن الخطاب عنه انه جعل الدين على اهل لرايه ماله
 لال او على اهل الورع عشرة الف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى
 اهل الفهم الف دينار فثبت قنينة وعلى اهل البصر ما يتأثر وعلى اهل الخلل
 ما يتأثر وحل انه لا اختلاف في الحقيقة واما فقرايو حقيقه ربه انه الحكم
 على لرايه الملام لانه غالبا اموال اهل ماله حل عليه انه ذكر في
 كتاب المعاملات اذ اصاب المولى على كثر من ماله حله او اكثر من ماله يقرب
 او اكثر من ماله يشاء لا يجوز فالا قول ان حقيقه واني ربه ربه الله في
 ولو انه راي البرية هذه الاشيا حلالا عنده كالحل على حليس اخبر

قال اذا قطع كفها اصبع او اصبعان او مفصل او احد عليهما ارش ما بقي
 الا اصابع وتكون الكف تبعاً لها وقلا رجمها الله بطر الى ارس للاصبع والرجل
 اليد والكف عند خلع الاقل في لولا كثر لهما انهما جاحشان في محل واحد فصارت
 كالنواضح مع سقوط شعر الراس له ارا الاصابع اهل في الداء والكف
 فان قطع لرا اصابع بوجه به كامله و قطع الكف لا ولا اصله وان قل يستنج
 الفرع محل او ما ذكر لا رقه لس احدهما تنعاً للاخر واذا قطع اصبع رجل
فشلت لراوى جنبها او قطع يده اليمنى فشلت اليسرى ولا تقصا بر فيه
 وفيها لرايش وقلا رجمها الله عليه العصار مع لراود ولرايش في الثاني على هذا
 او استنج شجرة موضعه فذهب سمه او بصره واجمعوا على انه لو سمه يوم
 فصار منقوله او كبر بعضه فابسوه ما بقي او قطع الكف فشلت اليسار
 او قطع اصبعاً فشلت الكف او قطع مفصلاً فسل باقى الاصبع ولا تقصا
 عليه في لراود عليه ارش اكل لهما ان الجنان قد تعدد في بعد محملها
 حقيقة فيسقوط العصار في احد من الايدي ويوجب السقوط في لراوى كما لو جنى
 على عضو عمداً او على عضو لغيره خطأ لور في شهما الى انسان فتفقد واجبات
 لجر وماتاً فالعصار لا اوله الله للثاني بالاجماع له ان ينزل المحل اتصال
 حصصه والفعل الذي يات به واحد وقد اقر فيها فتعد راجعاً القصاص
 لان انتهاء وضع تشبهاً لآخر قصد ما نقلت مالا يصدر اكل ماله ضرورة
 كما في مواضع قال اولا قرب من انسان فاصغر من فعله قدر ارشها كما لو
ابسودت او سقطت

ولرجل

وعصار كحاشيت

ولم تنبت وعندهما فيه حكمه عدل لهما ان البصر قد يكون في انسان فلا
 تغل نفوسنا لجمال الكمال له انه نفوس لمنفعة الجمال وموجبه لرايش في القبيح
 الروح المعبر والى رجم الله حوانه في البصر المشبعة وهو نفوس منفعه
 الجمال وخوانها في البصر التي تكون مثلها في الانسان فلكه في لراود هشام
 في هذا وفي جلوس شعر الراس والوجه او ابدت ابصر الرجل شاة لا يحب في لرا
 سى في العبد حكمه عدل عند خسه رجم الله وعند محمد رجم الله في الحر
 والعبد جميعاً حكمه عدل ودر ونا عر له في رجم الله لراى لهما ما ذكرنا
 انه نقصان فيهما جمعا له ارس لراجر ارثت في وقتا لمفعول الجمال
 يوجد لاهد اولاد اكل في العبد نقصان القيمة وقد وجد في القليل
 او اوجد في محله ودلية ادعى قتله على غيره فقد برئوا فاسف الله
عنهم اصلاً فصل له انهم يعينوا المحصون لوجود القتل بين سبطهم
 اطهر لهم ولا يسل سهادهم دار فرجوا عن المحصون بعد ذلك كالوجيل
 بالخصوم اذا شهد بعد العزل او الوصى او شهد بعد الخروج عن الوصى
 في اواحد لراى انسان قتيلاً في دار نفسه فلع عاقلته الدم وقال
 رجمها الله لا سى عليهم لهما انه لو وجد غيره قتيلاً في داره جعل كانه
 هو القاتل في حدى هبتا صار كانه قتل نفسه فلا يجب الدم على عاقلته
 له ان هذا امكن لو وجد غيره قتيلاً فيه كانب الدم على عاقلته
 فلكي هذا اكل واحد اهل المحله او اوجد قتيلاً في المحله والجامع بينهما

وشهد به اهل المحله
 لا يقتل وقالوا يقتل
 جميعاً لراوى لما ادعى
 القتل على غيره

انه موجبه حاشا له التقصير في الخط و هل يجب القيسام على عاقله على قدر
 اخلاف المشايخ فيه فاكمل القصاص من الطرف اذا استوفى فيرى
 الى النهر و ما في القصاص من حجب عليه القصاص ولا البره و لا يستحق حجب
 البره و قالا و هما الله لا سي عليه لهما انه قطع ياد و الشرح و صا و كان القاص
 قطع يرا اليسار و سري كالبز اخ و الفضا و له انه قتل نفسا غير حرة لان
 حقه في القطع لا في القتل و المقبول مضمون بالبره و في البره ادا يسقط
 القصاص بالشبهة بخلاف ما ذكرنا في غم الفعل و اجب بقضيه لرا و الله
 و الواجب لا عكس بقضيه باليسار و فاي من القصاص في النهر اذا
 قطع طرفه عليه القصاص من عي عليه دية اليد و قالا و هما الله لا سي
 عليه لهما انه استوفى بعض حقه لان كل النهر حقه في حوله لان في خصار
 كمن استوفى بعض دية و ابرأ عن الباقي لم انه قطع طرفه و لا حوله حقه
 في القتل الذي هو قصاص من دية القطع و قوله انه استوفى بعض حقه فلما التهم
 او او الطرف ما صار حقه له لان في حوله لان في القتل فابلا في بطون اخبر
 يكون غير حرة صا انه مال القتل بالمثل لا يوجب القصاص من حقه
 انه يوجب لهما انه قتل من كل وجه و يجب القصاص من النهر لهما ان القصاص
 لو و حاشا ان يستوفى قاتل او جرحا لا وجه الى الاول لانه منى لعنه من الله
 لا قتل لرا لاكتشف ولا وجه الى الباقي ايضا لان فيه استيفاء الربا و هو
 المخرج الى غما لهما سرط هذا الناف و ادا قطع يرا اليسار عمد ثم قبله عمد

4

يد

ولولا ان يقطع يده ثم يقطع يده و قالا و هما الله له ان يقتله ولا يقطع لهما انها
 جانتان حجب و احد صيدا من واحد على واحد فدخل ما دون النهر
 في النهر كالمو كحاشا خطا له انهما حاشيتان لو انبر و كل واحد منهما يوجب
 القصاص حذافا و اجتماعا توثر على كل واحد منهما حذافا و حذافا الخطا
 لان موجبه البره و هي لا محل لاجز الفعل و لا يراى اذا ادعى دم ابيه
 على رجل و اخوه غائب و امام البيه انه قتل اياه عمدا جلست البيه
 و حجب القاتل فاذا اقدم اخوه كلفنا جميعا اعاده البيه و قالا و هما الله
 لا يكلفان ذلك لهما ان كل واحد من الورثة حصم فيما يدعى للميت و القصاص
 من الميت يدل لانه يصح عفو و لو انقلب فلا يرضى بوجه و تنقذ
 و صا ياه و صا ياه كالفعل الخطا له ان القصاص من الميت من الوجه الذي
 تلم و حاشا لرا و ليا من وجه لان المقصود هو التشفي و هذا حصل للولي الميت
 و الواحد من الورثة ينصب حصما عن الميت لا عن ولي له بخلاف الخطا لان
 موجبه المال و هو حو الميت من كل وجه و عيبه القصاص من الصغار
 و الكبار و كذا في كتاب الصلح و في شيوخ القصاص اذا ارجعوا بعد الاستيفاء
 و رجع الولي ايضا و جاز المشهور بعقله حيا حصموا البره و ولي المقنق
 منه ان يشا صمى الولي و ان يشا صمى الشاهد من فان ضم الولي لم يرجع على
 الشاهد من الاجماع و ان ضم الشاهد من لم يرجع على الولي عند و عند ما
 يرجع ان عليه و في قتل الخطا يرجع ان عليه بالاجماع و نظير مسكه المساكين

على و لو كان احد
 حذافا و العكر و الا
 ليشاء و حجب و القدر
 لم

محرم اخذ صيدا اكله اخر فقتله به وده وصحى لراخذ لم يرجع عن القابل عند
 لها لهما انهما صيدا قبل المولى في حضانة علم له انهما صيدا فعلاهما فلا حرج
 على غيرهما بخلاف قبل الموطا لهما ملكا المال بالصان فاذا احده غير هذا
 باحد ارعنه والى حشر حصير في مسجد او على فيه قديلا او بنى
 بنا او جفر جفيرة وهو ليس اهل المحلة ضمن ما عطف به وقالوا رحمهم الله
 يصح في الحصير والعندل ويصح البناء والجر لهما ان كل واحد ما دور
 بالدور في المسجد والصلوة وبسط الحصير وتعلق القندل من تواج ذلك
 فخر في البناء والحضر له ان هذا امر يتولا اهل المحلة فلا عكس غيرهم الا
 بشرط السلامة كالبناء في المسجد وبسط الحصير في دار الغير اذا قد
 اهل في مسجد حية او نام فيه او قام فيه في غير صلوة او بر فيه
 فهو ضامن لما اصاب وقالوا رحمهم الله لا يصح لهما ان كل واحد ما دور بالدور
 في المسجد والقعود فيه وصاد كالدخل في مناد لهم له ان الميصد اعد
 للصلوة لا غير وكان عمره مقيدا بشرط قال حشر في راعا قارعه
 الطريق فوقع فيه اتيان حيا في غمالة شى على الجا فر وقالوا رحمهم الله
 لهما ان الغم من هذا البير فاضيف الى الجا فر له ان التلف لم يحصل من
 السقوط والمضاف اليه ليس لرا السقوط وان اجنى عبد اتيان حيا
 فاخذ المولى امساكه وليس عده قال توهى فالعبد عده عليه لراش
 وقالوا رحمهم الله ان لم توه البريه لجمال فعليه الدفع لرا ان يرضى لرا وليا
 بالفرا لهما ان

السلامة

وهذا هو الصواب
 عند الراى وبعده

ان الواجب عليه احدهما اما الدفع او الفدا فاذا امسكه وليس عده فرا
 لم يصح امساكه فاجبر بالدفع له انه حشر بين الدفع والفدا لو اختار
 الدفع بصره وتعين فكل واحد اذا اختار الفدا لرا الله د وعشره فله النظر الى
 ميسره قال عبد حشر في راعا قارعه الطريق فوقع فيها اتيان حيا وعلم
 له المولى فاعتقه فعليه البرم لانه صاد بخيار الفدا فلو وقع فيها اخروا
 فولى الجنانم الثانية انهما تشارك المولى لراول فيما احدهم الذي يضرب
 هذا الجمع قومه العبد ولراول جمع الوم فيقسم بينهما على ذلك ولا ربحهم الله
 يصح المولى لولى الجنانم الثانية نصف القيمة والدم لراول لهما ان العبد
 صاد فالتلا كلتهما من وقت الحفر لكر المولى اعتقه وهو يعلم باحد ما دور
 لرا فر صاد بخيار الفدا في حشر علم وعلم نصف القيمة للذى لم يعلم
 له ان وقع الوم كدفع قومه العبد فانه يتخلص به عن دفع العبد ولو كان
 اعقبه وهو لا يعلم وعمره فمعه لراول لا يعوم للماني شيئا بل يساكن
 لراول كدى هذا اى حنانم العبد المخصوص على مواده وعلى مال مواده
 معتبره وعندهما هدر وجناية على الغاصب على ماله هدر عنده وعندهما
 معتبره فلهما اعتبار الجاهل هو ملك المخصوص منه في الحال وجنايته
 عليه هدر وعلى غيره معتبره واعتبر المالك لرا الغاصب ملكه بالضم
 فظهر لرا خيرة انه كان ملكا له فكانت جنايته عليه هدر او على
 غيره معتبرا وان كان مديون فكل رجل احدهما ولرا فر عدا او كان للعبد

وليتار فعلى احد ما بطل نصيبه وانقلب نصيب لآخر مالا وتضمن المولى
 المذنب ويقسم سوا الخنايه الخطا وبين شرك العاني بطريق العول والمضار
 اثلاثا بلثاها المولى الخطا وتلها الشريك العاني وقلا برعها الله يقسم بينهما
 بطريق المنارعه ارباعا ثلاثا اربعة لولي الخنايه الخطا وربعه لشريك
 العاني هبت ثلاث عشر مسئله على ثلاث منها اختلاف على هذا الوجه وفي ثلاث
 منها اختلاف على عكس هذا وفي ستة منها اتفاق اليه يقسم بطريق العول
 والمضارعه وفي مسئله واحده منها اتفاق انه يقسم بطريق المنارعه اما
 الثلاث الاخرى واحدها هذه المسئله والثانيه على هذا الوكان
 القابل عند اقتنا و اخيار المولى المذنب اليها كيف يقسم العبد بينهما
 والسائيه هذا مسئله ذكرها في المادون الكبير عند من جعل اح ان اجني
 ماله درهم واد انه احد عوليه فانه درهم جميع العبد عا لم درهم كبد
 يقسم هذه المايم بينهما على هذا الخلاف هذه ثلث مسائل تختلف فيها
 على هذا الوجه وثلث مسائل اخر اختلافها على عكس هذا اجد بها
 اثنا واثنا عشر على دار اجد منها يدعي الكل ولاخر يدعي النصف واقا
 البينه فعنده يقسم على طريق المنارعه بينهما ارباعا وعندهما بطريق العول
 والمضارعه اثلاثا والثانيه رجل اوصى لرجل جميع العبد ولاخر بنصفه
 وهو مخرج من ثلثه كيف يقسم الثلث بينهما على هذا الخلاف والثالثه
 رجل اوصى بجميع ماله لفلان ولاخر بنصف ماله فاجاز للورثه فهو على

٧

هذا الخلاف وفي مسائل كثيره اتفقوا ان القسمة بطريق العول والمضارعه
 ومنها مسائل العرائض واثنا عشر التركة عن سهام اوصى العرائض
 رجل مائة برك الف درهم وعلمه الف درهم لرجل والاخر الف درهم فهي
 بينهما الثلاثا وثلثها رجل اوصى بثلث ماله لرجل وربعه لآخر والقسمة
 بينهما على طريق العول والمضارعه ومنها عبد رجل رجلا خطا ووطع يد
 آخر واحد المولى فبعه له ومنها مسائل الراداف رجل اوصى لفلان
 جميع ماله ولا حتى كذا ولا وارث له يواها م ماف دفع اولا الى اجني
 ثلث ماله لال الوصيه بالثلث مقدمه على الباقي فكل على الوصيه للوارث
 ثم دفع الى المراه ربع ماله لان الباقي مقدم على الوصيه للوارث والوصيه
 عا راداف على الثلث مستلجاجة الى حشاش له ثلث وربع واوله اثني عشر
 الثلث للاجني اربعة وربعه الباقي للمراه سهمان والستة الباقية يقسم
 بينهما على طريق العول والمضارعه ولا يجمع ككفر فيه اختلاف مخرج وهو ان
 لاجني نصف بماله عده ماله لانه اذ بوله جميع المال وقد وصل اليه
 اربعة والسهمان اللذان اخذتهما المراه يسحق لاجني الفرق بينهما لانه
 يستحقهما باحازة المراه واما المراه فيصرف لستة لانها لا
 يسحق الفرق عا احزله المراه ولا تسحق المراه الى احدها لاجني
 لانها لا يستحقها باحازة المراه ففرضوه هي ستة ولا جني ثمانية
 وبنيتها موافقه بالنصف في كل واحد منها فيصرف كل واحد منهما اليه

ومنها عبد رجل
 رجلا خطا ووطع يد
 آخر واحد المولى فبعته
 لستة مائة على طريق
 العول والمضارعه
 ارباعا

اليه فصار للاجنى اربعة ولها ثلاثة وهي سبعة فيقسم الباقي وهو ستة
 على سبعة ايهم لا يستقيم فنضرب سبعة في اصل المال فكل اثنى عشر في
 كلة اربعة وثمانون منه يخرج الميسلم وعند الاجنى نصف ستة ايضا
 لانه لا يستحق ما اخذ به المرأة الا ان يستحقها من اصل خفي فيه في كته
 وحققها في كته وكان الباقي بينهما نصفان فخرج الميسلم اثنى عشر وميسلم
 واحد بقسم نظريه الممارعة بلا خلاف وكذا الجامع الكبير رجل واحد
 جليل رجل غير امرة وغيره وباع اخر نصفه بغيره فاجاز المولى البيهق
 جميعا قسم العبد من المشتريين نظريه الممارعة اذا اخذوا العبد
 بثمنه لمشتري النصف وثلاثة ارباعه لمشتري الكل لهما من ميسال الثلاث
 لراول انه وجد حكم شرعي غير احد النصفين عن الراول وهو الوقوف في
 الميسلم لراول ليس وسقوط الدار في نصيبه في مسلة الماذور فصار كل
 نصف فقيز على حده فميسلم احد النصفين لصاحب الكل والنصف الآخر
 مستزك لانهما وجاد كمسلة الجامع بخلاف ميسال الثلاث لراول لانه
 لم يوجد غير احد النصفين عن الراول فان يده فزجى النصف موجب
 حقه في نصف الدار شايها وما من حرد منها الا وبيته يوجب
 استحفاي نصفه فبجت قسمه كل جرد على قدر حقيقهما وكذا ميسلنا
 الوصية له ان يمسلم لراول من ميسال الثلاث لراول اوليا الخايم
 لآخر لهم في قومه المبرر انما جهم في ذلك المتلف وهو ديه كل القليل

حليل

352 ونصف الفصل الا انهم يستحقون بها الضرب وقومه المبرر وكان القيمة
 باربع من حقوقهم الا ان حردا حردا اكر وحردا اقل يستحق بقدر ذلك
 ولهذا لو كان في المحل سبعة اخذ كل واحد منهم جميع حقه فصار كمسلة
 من لراول ولا الفس وكما في مسلة الموارث فانه يثبت لراول استحقاق شئ مقدرا
 وهو الربع او النصف يستحق به لراول القرب في سبي التركة وفي مسلة الوصية
 بالثلث والربع كذلك خلاف ميسال الثلاث لراول في مسلة الدار البينة
 او حرد استحفاي عن كل الدار او نصفه فلا حرد لصاحب النصف فصار
 نصف النصف وكذا في الوصية بنصف العبد وكلمة وكل المال بخلاف
 الوصية بالثلث والربع لانه تعينه فاقول له يوسف على حردا قول صاحب
 رحمه الله عليهم لمحمد بن قاتل اذا وجد حردا في محله فاراهل المحل خلفون
 من عيناهم يغرمون الدية فان امتنعوا عن العين فبسطوا حردا يغرموا
 خلفوا وعنه قوله رحمه الله اذا اكلوا فقصى عليهم الدية له قاس هذا على سائر
 الاموال لهما ان العين مستحقو عليها فبحسب الحسن والخير على انقائه فاك اذا
 كان في المحل اصحاب الخطوط والمشترون والبيكان فكل سوا في القيسام
 والدية وهو قول الراول لراول لانه وقال رحمه الله القيسام على اهل الخطه
 في لوم لكن لراول احد الرد على عينا والدية على لما قلده له ان جرد
 الدية والقيسامه عليهم لا تراهم الخط او لوجود الفصل بينهم والكل سوا
 في ذلك لهما ان معنى هذا الامر على التدبير والراي والنسب وذكر الراول اهل
 الخطه وغيرهم ابتاع لهم

لم ينفذ الى شئ

الا ترى انه اذا وجد دار وهو على مالهما دون الخدم والاعوان اذا
 وجد ميسر خجله على اهل الجمل واذا وجد المسحر الخاضع
 جماعة الميسر كرا هذا قال العبد اذ اقل خطا فمعه اكثر من عشر
 لراو محمد فمعه بالغه ما بلغ وهو قول السامعي رحمه الله وقال رحمه الله
 بحشره لراو لراو عشرة له انه ائلف ما لا يتقوما فيجب قومه بالغه
 ما بلغت كسائر لراو لهما ان الواجب ضمان لراو في بدل الدم لان الواجب
 هو الدية لقوله تعالى في قتل مومنا خطأ فتميز رقبه مومنه ودينه مسلمه
 الى اهله وهذا هو بدل الدم ضمان لراو في بدل الدم م بدل رادى هو جرمه ان
 اسروها لا لراو على عشرة لراو هذا اذ لم يسل بقصا رادى والم خطر
 في الشرع اظهار الا عطاء اربلته وذكر عشرة بخلاف قتل القمى لان
 الشرح جعل القمه والمايه معيار هذا البدل ثم قد غوى في ذلك
 حرج العبد رجلا خوصم فيه المولى واعطى الارس ثم صار ذلك قبل الشرا
 له فاكفيا سائر يكون المولى مختارا وعلية الدم وهو قول ابو الفرج رحمه الله
 وفي قوله لراو في قوله لراو وهو قول محمد رحمه الله وهو لا يستحسن الا
 مختارا وخبر الان فان شاذ في العبد يسترد ما اعطى وارثا فراه تمام
 الدم وقيل قوله حسم رحمه الله كذا رحمه القياس ان الخراج اهل واجار
 لراو اختيار لما يتولونه منه كما لو اعس وجب لراو اختيار ان اخذ
 امساك العبد بل المالى روح الا بدول على اختياره ناكث المالى والرفع

353
 مملوك في حشر خلاف الاعوان لان الرفع بعده غير ممكن قال عبد بن ابي
 مولى لهما اي مواليا لهما معي احد ولبيه لا يجب شي في قول لي حشره
 الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للعاقب اذ دفع نصف نصيبك او اذ
 ربع الدية ذكرها في الجامع الصغير لهما ان نصيب الذي لم يوفى لما اقبل
 مالا يعوض صاحبه صار نصيبه في ملكه ونصيبه في ملك صاحبه فما اصاب
 ملك صاحبه لم يسقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط له ان
 القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف غير تعين فاذا انقلب
 اهل الوحد من رجل وجه وهو ان يعتق الواجب متعلقا بنصيب صاحبه
 من رجل وجه وهو ان يعتق متعلقا بنفسه واجل النصيب وهو ان
 يعتق شايعا فلا يجب المال بالشك في هذا اذا اهل مولاه ولم اثار
 فبما اجدوها وهو على هذا الاختلاف على روايه محمد رحمه الله في الجامع
 الصغير ولكن ذكر محمد رحمه الله قول نفسه في الفصل الثاني مع ان حشره في
 الدم عنه وما يخرجه من الجامع الصغير على ان يوفى رحمه الله احطاح محمد رحمه الله في
 مباله رواه عن حسم رحمه الله منها هذه الميله وقال ما يورث عن ابي
 حسم رحمه الله للاختلاف في الفصل الاول بل قوله فيه كقولنا وانما قال ذلك
 الفصل ثم الفروع من الفصل لمحمد رحمه الله ان القصاص في الفصل الثاني
 مولى المقول وهو واحد وما لك كل الرقبه فاذا صار القصاص مالا او كله
 مملوك له لا يجب شي كما لو ضل خطا وفي الفصل الاول المالك اثار حسم

واحد منها ما نصيب صاحبه فينتصف ابو يوسف رحمه الله لقولي في المولى
 الواحد الا يستيف اللوارثين وهو مشترك بينهما ما قول محمد بن حلاف
 قول صاحبه رحمه الله قال في قتل يشبه العبد الذي المخلطه واقله
 في نفسه وما قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمه الله عليه وهو قول
 مسعود بن رضى الله عنه ما من الا بل خمس وعشرين منها حصة وخمس
 وعشرون منها حصة وخمس وعشرون بنت لزوج خمس وعشرون بنت
 محاض وقال محمد بن حنيفة انه وهو قول عمر بن علي وزيد والمعين وابي
 موسى الاشجري رضي الله عنهم اجمعين خمس ثلثون حصة وثلثون حصة
 واربعون ثلثه كلها حصة في بطونها اولادها له قوله صلى الله عليه وسلم
 الا ان قيل حصة العبد مثل البيوط والبصا ما من الا بل اربعون منها في بطونها
 اولادها له هذه الآية اعطى من الحظ اقلها غلظه غاقلنا لها
 قوله صلى الله عليه وسلم في نفس المؤمن ما من الا بل في الحيات والحيات والرياح
 على المام وما رواه غير ثابت بل في الحيات والحيات والرياح على المام
 ولين في الرحمة لو اتم من مسعود بن رضى الله عنه ما من الا بل في الحيات والرياح
 العباس لا محال له في هذا الباب في رجل قطع عصى رجل فطعن عيشه
 لها وعزم لها دية بينهما عندا فان عفا احد ما قبل القضا بها لهما
 فلا حرج القضا من لزوالم المرام ولو كان بعد القضا قبل استيفاء الدية
 جعل قوله في حقه واني بوقف لراخر رحمه الله عليها له القضا من وقوله

لراول وهو قول محمد بن حنيفة رحمه الله لسر له القضا من بل له جمع دية اليد واليد
 دية اليد له ان القاضي يصول كل واحد منها بنصف الدية وهو ضرورة ذلك
 بطلان حرج كل واحد منها في نصف القضا من لهما ان القضا في العيوب
 امساوها وصار كالعفو قبل القضا في رجل عصب عيدا فعلى عيدا
 حطام رجه الى المولى يصل عده احر حطافا حيا ردفه لهما كان
 لهما نصيبان لا استوا حصتهما باخذ المولى من الغائب نصف قيمه العبد
 لا ان نصف العبد استحق لحنانه كانه وصيه واذا اخذ المولى يسلم
 يسلم له وهو قول محمد بن حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله يدفع ذلك النصف الى ولي
 العبد لراول ويرجع مثله ايضا على الغائب فيكون للمولى له ان نصف
 القيمة التي اخذها المولى من الغائب بل ذلك النصف الذي وصل الى
 لراول فلو اخذه ولي الجنان لراول اجمع البدل والمبدل عنده وذا
 لا يجوز لهما ان حتى لراول في كل العبد وهو وصل اليه نصفه ولو وجد
 في يد المولى شيئا من العبد ما خذ فكل اذا وجد بدله فاك في الحيات
 البغية رجل قطع يد عبد عمدا فاحسبه مولا فماب العبد في ذلك القطع
 فان كان له ورثة يسوي المولى فلا قضا من على العاقل لا تنبأه
 الولي وان لم يكن له ورثة سواء فكل ذلك وعليه ارش المبدل ما نصيبه
 ذلك الى وقف الفتوى وقال رحمه الله له القضا من والوجه الثاني له
 ان جمع جميع الولا به فقد اشبهت لانا وان اعتبرنا البتة في قول

نصف
 354

هذا المولى رحمه الله وان اعتبر ما جاله لراثة فانه هو المولى رحمه الله
 ان المولى في الحالين جميعا هو المولى واخذوا جميعا ولا يمنع ثبوت
 خلاف ما اذا كان له وارث اخر لان المولى قد اشبهت بالارث في كل
 مسلم ثم اذن المقطوع ثم اسلم ما في القطع فصار ارضه لا غير وقال
 رحمه الله فيه كل الدم له انه لما اذن انقطع حكم البير وبعد ما اسلم
 لا فعل في الجاني لهما ان الجاني معصوم حال القطع وحاله في الجاني
 في الصواب لهما ان الحالين في الجاني في قارعة المولى في وقوع
 فيها انيسار وفاق جوعا يصح وقال رحمه الله لا يصح ان يثبت
 جعله وهو الجاني لهما انه ماني بسبب عدم الطعام في الاضاف
 الى جفوه ولا الى البير والله اعلم في قول المولى في حال الجاني ولا
 فيه لاني جيعهم رحمه الله في اكل وجد القليل في داره في مصر
 ليست عشرتها احد قال ابو يوسف رحمه الله اولا وهو في جوعه رحمه الله
 القيسام على الطراه جميعا عنان الدم على عاقلتها دارا ابو يوسف رحمه الله
 اخر الاقسام عليها والقيسام والدم على عاقلتها رحمه الله انه
 لو كانت الدعوى كلها عليها خاصة حلف فكري ادا وجه القتل في
 دارها كالجاني لا يثبت رحمه الله ان القيسام على اهل البصر في القيسام
 اهله كذا في ما اذا ادعى عليها لارث كذا في جده وهو في الدعوى
 دون القيسام في رجل جفيرا على قارعة الطريق في

رجل فقتلوا باخر ولراثة باخر فقتلوا جميعا ووقع بعضهم على بعض وقاتوا
 في المولى حال موتهم القيسام وهو قول محمد رحمه الله انه لا اول على الجاني
 ودية الباقي على الباقي المتعلق به ودية الثالث على الباقي ولا يتحيان
 وهو قول ابو يوسف رحمه الله دية الاول اثلاث ثلثها على الجاني وثلثها على
 لراوسها وثلثها هدر ودية الباقي نصفان نصفها على الاول ونصفها هدر
 ودية الباقي على الباقي بالايجاج وجه القيسام ان وقوعه في البصر طهر
 وبسببه سبب وهو الجاني فيضاف اليه ما لم يتبين سبب لغيره وكذا
 مود البير بسبب جرحه الاول وهو الثالث جرح الباقي فيعتبر ما لم يتبين
 بسبب لغيره لراستحيان ان اساس التلف طهر في جرح الاول
 وهي دية ودية الباقي والثالث عليه وليست بعضها ادلى من
 البعض في رسم اثلاث لراثة لثلاثة هدر لانه هو الذي جرح الباقي على
 نفسه ودية على الجاني ودية على الثالث لانه هو الذي جرح الثالث على
 الواقع في الباقي طهر في حقه سببان وهو وقوعه ووقوع
 الثالث عليه ونصفها هدر لانه هو الذي جرح الثالث على نفسه
 ونصفه لراول لانه هو الذي جرحه واما موت الثالث فلا يكون
 من وجوه جرح الباقي عليه فاما بغيره كل واحد من اهل البصر
 لهول في حقه قال ابو حنيفة رحمه الله علم عند مشرقة قتله
 انيسار لراجل القيسام المشتري ان اجد البصر فالبصير له وان

له ولام

له ولام

فدلتهم

وان نفض البيع والقصاص للبايع وقال ابو يوسف رحمه الله ان الحار المستتر
فيه القصاص وان نفض البيع فلا قصاص للبايع وقال محمد رحمه الله بحسب القيمة
في الوجهين جميعا دون القصاص له انما اشبهه الاولى لاحتمال الاجارة والنقص
ولا في يوفى بكم الله اذا احار المستتر كانه هو المالك من الاجل فاما اذا انقص
والبايع لم يملكه عند الفصل في له القصة على القاتل ولا في حقيقه رحمه الله
علمه اذا انقص البيع صاد كان لم يكن وطهر مكن البايع ما قولك رحمه الله
حلا ولا اصحابنا رحمه الله قال اذا شئ موضع ذهب بها عقله وذلك
حظا وعزم كمال الدية يذهب العقل بغيره ادرش الموضع ايضا وعندنا لا
يلومه ادرش الموضع له ان هذه جنابا في مختلفه في مواضع متعدده فوجب
كل جنابه كما لو ذهب به بصره او لسانه لنا ان العقل ليس له موضع فشا
اليه كالروج في الحسد والموضع اذا افضت الى خروج الروح كان فيها
الدية دون ادرش الموضع كذا هذا بخلاف البصا والليسان لانها محلا
غير محل الموضع والى المقتول اذا وجد في نهر عظم كالفراة بحري
وتحويه والعشاهم والدية على اقرب الفرق ولا رص من وعيدنا دية
هبر له ان طهر في هذا المكان فصار كالمحبوس الى حاله لانقلعه
والى الصلح عن م العبد في موضع الموت بعينه من حيث الحال وعندنا
يعتبر برحمه المالك له انه تبرع لا بقبالة ما لنا انه يقابله اجر الاشياء
النفس فلا يكون تبرعا قال رحمه الله حين عفي اجد ما دم يعلم الاخير
فعله على وجه القصاص

صاد

صاد

منه لا يشتر
في مكان الزكوة ولا
في موضع قتله
الموت في جانب

356 فعليه القصاص وعندنا عليه الذي قاله له انه قتله عمدا في محل قصص
ان الله استوفاه وعندنا انه حقه فاورث الشبهة والى العبد اذا
حي جنابه موجه الروح او الفدا فاحره مولا بعد العلم به او رده او
عرضه على البيع فهو اختيار للفدا وعندنا ليس باختيار له ان هذه
لا شيئا دلاله لا ميسا كقصاص كالتبدير ولا استيلاء لنا ان الباع مكر بعد
لا شيئا في المحل فلا يبطل الا خيار قال مولى الحاني اذا اقر العبد
لفلان بعد العلم بالجنابه فهو اختيار للفدا وعندنا ان كذبه فلا ان
في الملك بطل اقراره ولا في الاختيار وان صدقته اخذ فلا شئ على المقر
له انه حكمه طاهر او بالاختيار تجعله لغيره فصار كالباع لنا انه حتى كثر
بني على ملكه في الاختيار فاد اصدوم طهر ملك الخبير فخير المجر له من
الروح والقد افاك اذا قال لعبد ان جعلت فلانا فانت حر فضر به
ما كسيف ادنا بعصا او بالسوط او بده او شجرة او جرحه فمات حتى عثر
وعليه قيمته ولا يكون مختارا للفدا او عندنا صار حيا للفدا المانه
بوجد لا خيار بعد الجنابه لنا ان يعلم العتق بالقتل مع علمه بانه يصير
اعتقا عند القتل دليل اختيار بالفدا والى المكاتب اذا قبل اثنين
وكم نكر العاضى فصى بعينه الاول حتى حصل الثاني يلزمه في كل مرة قيمة عندنا
لا يجب لكل الا فتم واجدة له ان الجنابه لا اول او حقت القيمة وما في
رغبته ولا تضاعف الواجب من الرقبة وجار كما لو مضى الاول ثم جنى لنا

ان الجنان من العضاء مخرج للحمه لا محال امكان الدم في المكاس فانما يصير
 دسما بالعضاء لم يوجد وحوادث في ربه الله من قبل المبدى ان ثبت في ذلك انه يوجد
 القبح من على ما قلنا وعندنا على المولى قبحه واحده للكل لانه لم يمنع الاربعه
 واحده وادامه لاداء ادى المولى قبحه الى العدم من ثانيا فلهذا على وجهين
 اريد في نقصنا او غير قضا وحكم الضمان والرجوع على الاول ما مر من ما لم ينجبه
 الله بما قول الشافعي رحمه الله خلافا لما سار به في ذلك قال الفيل العمد بوجه الكفار
 وعندها لا يوجب له انه لو قتل خطا بحد الكفاره فكذلك اذا قتل عمدا او الجاني بها
 وهو مضمون امره النفس حق العمد وهو مضمون بالاله او القصاص وجو الشرح با
 لكفاره لنا ان هذه جناته شكره بالتوبه بالنقص من الواجبه في باب التوبه
 فلا يوجب الكفاره كسائر الجنايا في المكفوره بالتوبه بخلاف من الخطا لانه
 منصوب من هذا ليس كذلك لان الكفاره منه تحت جنابه التقصير ولم يوجد هنا
 وقد عرف في بابي مخرج من العمد هو القصاص من الدية والولى بالحساد في قول
 وفي قول المراء هو القصاص من عينا وله حق اسقاط القصاص والمصير الى المال
 من غير رضا القاتل وعندها موجه القصاص من عينا ولا يكون للمصير الى المال
 لولا برضا القاتل له ان نفس المراهي مضمون بالماله وهو الدية بدليل انه
 الله في اهل الخطا وهذا ينبغي كون القصاص من عودها لانه لا يقوم مقام القاتل
 لرا ان اعرضنا وجوب القصاص بالنقص في الدية واجبه فتجرب في ذلك
 لنا ان موجه قتل العمد شرع لا يعدم الضرر الواقع بالقتل العمد والقصاص

357 ابلغ في اعدام هذا الضرر الى المال بدليل انه شرع القصاص ولو كان المال
 في شرع القصاص فلا بد متى امكن دفع الضرر يتحمل ادى الضرر من لا يضار الى تحمل
 اعلاها فاعتبر في موجهات دفع الضرر بعد الامكان قد عرف قال الرب
 ولا جنى اذا اشترك في قتل الرب لم يجرى القصاص من على الشريك وعندها لا يجزى على
 هذا الخلاف من يترك الصبي والمجور وشريك المولى وشريك الشبع له انه قتل ادى
 معصوم على حقه التعمد فوجب القصاص كالا جنبيه لنا ان فعل كل واحد
 منهما ليس يقتل على الكمال الا القتل حصل بفعله جميعا لا بفعل كل واحد
 منهما فلا يجزى عليه القصاص لعدم صل الله عليه وسلم لا يحمل دم اجري مسلم
 ولا يجرى معاني بل لا يجرى كمالا احيانا فخصا عن قضيه هذا الحديث وهذا
 ليس في معناه لانه يندر وجوده وذال لا يندر وجوده قال الصبي والمجور
 او اقل انما ناعدا القصاص عليه تلاجماء واما في احكام اخر حكم القتل
 العمد عده وعندها له حكم القتل الخطا لانه من عمد حصه لنا انه ليس
 من اهل القصد على الكمال فكان عذره الخطا ولانه ليس من اهل العقوبة واحكام
 القتل العمد ثبت بطريق العقوبة دل عليه ما روي عن علي كرم الله وجهه ان
 محمدا قتل رجلا بالسيف فاجد على صل الله عليه وسلم على عاقلة الدية وقال عمده
 وخطاه يبرأ وبنى على هذا ما سئل بها ان الدية على عاقلة عدها وعنده
 في حاله وقتها ان الصبي اذا قتل عمدا او خطا لا يجزى عن المبرأ في خلافا
 له ومما انه لا كفاره عليه عندنا وعنده عليه الكفاره لان الخطا والعمد

عنده في الكفارة سواء عذبا الكفارة حكم الجنان وكذا في الجرائم التي لا
 من اهل الجنان في الواحد لا يقتل بالجماع اكتفا غير انه ان قتلهم على التمام
 يصل بالاول ويجزى الدية للباقين وان قتلهم جميعا يقتل بالواحد ويجزى بالواحد
 ويجزى الدية للباقين وذكره عندنا نكفي بقتله ولا يصح الدية له ان البدر الواحد
 لا يقطع الا يدي الكفا فكذلك الواحد لا يفسد الجماعة منها عدم المماثلة
 لنا ان قتل الواحد بالجماع بمعنى قتل الواحد بالواحد في معنى الجيرة
 فكنتي به ولا يجب المال لقتل الواحد بالواحد وقد عرفنا في طريقة الخلاف
 في لراي يقطع يدي واحد عذبا لا يقطع له قوله على رضاه عن في
 ساهدي السرقه حتى رجعا وحاخا وولا اذ همتا ان السارق هذا ولو
 علمت انكما بعد ثما لقطع يديكما اخبر بقطع لراي يدي واحد ولا ان
 لراي يدي يقطع بالواحد فكذلك لراي يدي بالواحد واحد ولا يقطع
 تبع لراي يدي لنا انه لا مماثلة بين لراي يدي والواحد واحد ولا خري القصاص
 نعمه الا ان المماثلة شرط على ما عرفنا واما الحديث فالمراد منه القطع بطريق
 السياسي وقوله لراي يدي تبع الا يفسد لنا في حق العصا من لا نسلم وقد عرف
 تمام في طريق الخلاف والافا خلق لحيه الجراد جاجيه او اشهاد عينه
 في هذا كله حكومته عدل وعذبا فما جازم كامله له ان في حق العبد لا يجب
 القيمة فكذلك في الجرد والجماع بينهما انه ليس فيه تقويت المنفعة من كل
 وجه ولا هذا لا يجب نصف الدية بخلق نصفها لنا ان تقويت جنس منفعة
 مقصوده وهو منفعه الجماع

والمراد بالواحد
 في معنى الجيرة
 في معنى الجيرة

الكل

358 واما العتد فقد روي الكرخي عن حنيفة رحمه الله انه يحب القيمة كاحل العبد للمالك
 من سلمها فلا راد هذا النوع المنفعة غير مطلوبة في المالك وهي مقصودة في
 الاجراء واما خلق نصف الحية فقد قيل فيه نصف الدية وقد قيل فيه كامله
 لانه شئين كامل وقد قيل فيه حكمه عدل كما في نصف الدية فانه في
 الحصى والعينين كانه كامل وعندها فيه حكمه عدل له قوله صل الله عليه وسلم
 في الاكر الدية غير فصل ولا في هذا نوع من مرفلا يؤخذ في ضمان الدية كمنض النجس
 لنا انه ناضض المنفعة على التأييد فلا يجب فيه كمال الدية كالعين القائمة
 التي لا تبصر بها الرجل العرجاء والبدر الشرا خلاف المدهونة لانه يذوق
 القصاص فيستوي عما قيل به لراي يدي لو قطع يده فمات منه يقطع يده
 فان مات من مثل تلك المده ولا يجوز قتيته ولو اخرجته بالنار فهو مثل تلك
 النار فيلحق فيه فان مات من مثل تلك المده ولا قيل وعذبا يستوي بالسيف
 كيف ما كان له قوله صل الله عليه وسلم عرق عرقناه وجرعنا وجرعناه وان لميسا
 شرطا وذكره فيما قلنا لاجل صراحه بلاقوه لراي بالسيف واما المماثلة فيما قاله
 عدل عن المماثلة لانه زعموا موت فيستوي الربا واما الحديث فلنا المراد منه
 السياسي وان اضرب انسانا بالسيوط الصغيرة والى في الضربا حتى مات
 يجب عليه العصا وعذبا لا يجب له ان يسل عمدا فصار كالقفل بالسيف لنا
 ان قتل عمدا الخلل في عمدته لراي احتمال حصول القتل بالفضة والضربتين قائم
 ومما لا نقصد بهما العقل فلا نوجب العصا من قد عرفنا في العبد اذا قتل بغير

358

عمدا او الرجل الحر اذا قطع ندامه حره عمدا وفيه القصاص وعندنا في الجراح
 دور القصاص له ان القصاص مجرى من العبد واليه ونفس الرجل والمرأه فكل
 من اطرافها لا يباع ولا يهدى ولا يهدى له الا ان اطرافه يسلك فيها مسلك لاجل
 فكما انما نلها فيها شرط ولا مماثلها صاحبها بل اخلاف الاله واليه
 الا انفس وان **الحرة** لا يقتل بالعبد وعندنا يقتل له ان يبيعها بفاوختها
 في حال الراهه وشرف الحرية لان العبد مال من وجهه والمماثله شرط لنا
 ان هذا قبل ادعي معصوم عن جهة العمد لا راح ليل العصه قائم وهو التكلف
 فوج القصاص بالنصوص وقد عرفنا **المسلم** لا يقتل بالذمي وعندها
 يقتل له ان يبيعها بفاوختها والعصه لوجود الكفر المبني للدم لنا ما جرى
 في **المسلم المتقدم** قال **اد** وجد الرجل قتيلا في محله يوم ان كان من
 القتيل ومن اهل المحله عداوه طاهرة او هائل لوثي بالدم على رجل القبره
 او خير رجل عذر او جماعة غير عدو لعبد القاصي اثم قتلوه عمدا فعليه
 القصاص في قول والده في قول وان كل المذبح عن المير خلف المذبح عليهم
 ما رجعوا برونوا وان نكلوا فعليه القصاص في قول والده في قول وان
 عدت هذه المعاني الدلائل خلف من اهل المحله ميسون رجلا بالله ما قتلناه
 وما علمنا له قاتلا لم يغرمون بالدم وعندنا الحكم فيه في جمع لراحوال ان
 خلف ميسون رجلا منهم على ما مر ويغرمون بالدم فلا خلاف هنا في موضعين
 احدهما ان المذبح لا خلف عندنا وعندنا خلف وقد مر في كتاب الدخول
 والثاني في براه اهل المحله بالنسب له ما روى عن عبد الله بن سهل وجد قتيلا
 خير فخاصم اولياءه وعبد الله اخوه وخويصه وخويصه ابن عمه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تخلفون وتسحقون في صاحبكم فقالوا كيف خلف على امر
 لم يباع فيها النبي صلى الله عليه وسلم خلف اليهودي من عينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
 فقالوا اننا لانرضى يا محمد فقومهم كقار قليب النبي صلى الله عليه وسلم الى اليهود
 خير انه وجد قتيلا بن اظهرهم ما ان تزدادوا اما ان تزدادوا الحرب والله

نفسه

قوله يوم ان كان من القتيل ومن اهل المحله عداوه طاهرة او هائل لوثي بالدم على رجل القبره
 قوله او خير رجل عذر او جماعة غير عدو لعبد القاصي اثم قتلوه عمدا فعليه القصاص في قول والده في قول وان كل المذبح عن المير خلف المذبح عليهم ما رجعوا برونوا وان نكلوا فعليه القصاص في قول والده في قول وان عدت هذه المعاني الدلائل خلف من اهل المحله ميسون رجلا بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا لم يغرمون بالدم وعندنا الحكم فيه في جمع لراحوال ان خلف ميسون رجلا منهم على ما مر ويغرمون بالدم فلا خلاف هنا في موضعين احدهما ان المذبح لا خلف عندنا وعندنا خلف وقد مر في كتاب الدخول والثاني في براه اهل المحله بالنسب له ما روى عن عبد الله بن سهل وجد قتيلا خير فخاصم اولياءه وعبد الله اخوه وخويصه وخويصه ابن عمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخلفون وتسحقون في صاحبكم فقالوا كيف خلف على امر لم يباع فيها النبي صلى الله عليه وسلم خلف اليهودي من عينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فقالوا اننا لانرضى يا محمد فقومهم كقار قليب النبي صلى الله عليه وسلم الى اليهود خير انه وجد قتيلا بن اظهرهم ما ان تزدادوا اما ان تزدادوا الحرب والله

عليهم

359 ورسوله فكنوا الله ان لا علم لنا بذلك فوجداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريه لابل
 لما روى ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان قتيلا وجد بن قتيلا فاجر
 النبي صلى الله عليه وسلم بان تزداد فوجد الى جدى القريتين اقرت بشير فجعل
 عليهم القصاص والدم هدى وصح عمر رضي الله عنه في القتل الموحود من ادعيه
 وان جيت وحمل على اهل وادعيه القصاص والدم فقالوا لا ايماننا نذرع عن
 اموالنا ولا اموالنا نذرع عن ايماننا فقال اما ايمانكم فليخرج ما بينكم واما قتلنا
 اموالكم فلو حرمه القتل بن اظهرهم ما اجدت خير فقد روى انه قال لا بد من
 لا دنايه انا نون باليه على ما ادعيتم فقالوا لو كانت لنا بيته ما قتلناه
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم خلفكم اليهودي من عينا بالله ما قتلناه ولا علمنا
 له قاتلا فتعاد ضائم قوله لا تخلفون على وجه لراكا ردون لا يستحباب
 كقولهم دعاني انا نون الزكوان من العالمين وحدي قوله ويستحقون عطف عليه
 ايضا قال **اد** اضطهدم الفارسيان اوالراجلان قتل كل واحد منهما
 صاحبه فبلى عاقله كل واحد منهما نصف دية صاحبه لان لراجلين منها فماله ان كل واحد منهما صار
 حصل بفعله هدر وما حصل بفعل صاحبه فهو معتبر لنا ان صدمه كل واحد منهما حصل
 منها علمه خلف لراجلين وشروطه نفسه فاضيف حكمه الى صاحب العلم لان جاني
قال شهود القصاص والولي المستوفي للقصاص اوارجعوا وقالوا بعد ذلك
 حيا القصاص عليهم وعندنا لا يحب له ان الولي قاتل حصنه والشهود قاتلون
 معنى الجانيهم القاصي الى القصاص والولي الى الاستيفه كما لمكانه فيجب عليهم القصاص
 لما ان الولي قتل عرجه طاهرة وهم ميسون القتل والام لا تاتل القتل بطريق
 المماثله والمماثله جرحه في هذا الباب **قال** الدين اثني عشر الف درهم
 وعندنا عشرة الا في درهم لم يزد على عمر رضي الله عنه انه جعل الدين من الدراهم
 اثنا عشر الف قالنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اوجب بالدم في قطع اليد
 على القاطع خمسة لراجل درهم وهو نصف بالدم وعمر رضي الله عنه انه جعل جنين
 دون الدرهم ومن على اهل لابل ما نزل على اهل الورق عشرة لراجل درهم

وعبدنا عليهم كل دية جلد
 صاحب
 مقتولا
 لا يعمل نفسه
 وفعل

وعلى اهل الذهب الف دينار وعمر على كرامته وحهم كذا وما رواه
 كان لا ابتدأ حين كانت كذا كانت القيمة كذا في دية الهم
 والنصارى ثلث دية المسلم وهي اربعة اراف درهم ودية المجوس ثمان
 درهم وكذا قالوا والمسلمون عندنا مثل دية المسلم له ما روى البراء بن
 عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني اربعة اراف درهم ودية
 المجوسي عاشر درهم لنا قوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهر في
 عهد الف دينار والمشهور المواجه للاصول ما رويناه فكان اولى
قال عجرة الجنين للام وعندها مائة لورثته كالمسلم له انه كطروى من
 اطرافها لنا انه بذل نفسه وهي مائة على حية وكان لورثته كالمسلم
 وفيه الكفارة وعندها لا كفارة فيه له انه قتل اربع موصوم في الكفارة
 لنا انه تسبى الى القتل ولا كفارة فيه **قال** في جنين للام عشرة
 قهه لرام كيف كان وعندها في الذكر نصف عشر فيجتمه وفي لرائتي
 عشر فيجتمه له انه كطروى اطرافها لما برئنا ان اعتباره خمس الجدة انه
 خمس لرام وهو نصف عشر دية الذكر وعشر لرائتي **قال** في الجنين
 في الخطا على العاقلة وان كان اقل من مائة وعندها لا يجب عليهم له انه بعض
 ما يقوله العاقلة كان عليهم كارتش الموصوم وعافوقها لنا حديث بن عباس
 روى انه عن موقوف ما عليه وموقوف على النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول العاقل
 عهدا ولا عهدا ولا عفا ولا صليا ولا اعترا **قال** ولا ما دون ارتش
 الموصوم لان الوجوب على العاقلة للتخفيف على الجاني واذا قل الاجابة

في دية المجوسي عاشر درهم
 في دية النصراني اربعة اراف درهم
 في دية المسلم له ما روى البراء بن عازب

360 الى التخفيف **قال** الرجل اذا جال على انسان معتله المصنوع عليه
 نجس عليه الضمان وعندها نجس له انه قتله دفعا للهلاك عن نفسه فصار
 الجرح الصابيل او العبد الصابيل لنا انه اتلف فلا يتقوما معصوما حقا
 لانه فحق الضمان عليه كما قبل الصابيل **قال** وما دفع الهلاك لخصم
 لا تلاف بشرط الضمان وعندها في طريقه الخلف **قال**
 فواما ما ذكره ابن **قال** القيل نوفان عمد وخطا واقا شبه
 العمد ليس بنوع ثلثي الحكم وعندها ثلثة انواع له انه لا واسطة
 من العمد والخطا لنا انه قيم ضروري اجمع عليه الضمان روى ان الله عليهم
 لعين وعمل به لراية وروعت عنه احكام مختلفة وقد عرف موضع
قال دية المسلم اربع الف ودينار وعندها ثلث الف ودينار روى ان الله عليه
 في دية الاعمى نصفها وعندها مثلها له ما روى سعيد بن حماد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال عقتل الكافر نصف عقل المسلم لنا ما روى في
 ما الساجي رحمه الله **قال** لراب اذا قتل ابنه ضربا بالسيف فلا
 قصاص عليه ولو قتل ذبحا عليه القصاص وعندها لا قصاص عليه لحي
 مثله انه قتل عمدا لا شبهة فيه فدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم في
 العمد قوة لراية اذا قتل ضررا احتمل انه ضربه للثأر دية فادرك الشبهة
 قوله صلى الله عليه وسلم لا تقاد الزوال لردولده ولا يثبت لوجوه فلا يجوز
 ان يصدر هو سبب القتل **قال** لا يثبت احد الراجح من دية لراية وعندها

ترى انها بدل النفس والاحوال اجرامها في نفس لراخر عز ذوال الروح حية على
 التزم لانه حاله لنا عا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ورث ابراهيم
 دية روحها ولا ان الدم تركه ولهذا انقضى له ديونه وثبته وصاياه وورث
 اقاربه فكذلك الروح قال في احوالها قتل في محله وادى وارثه على واحد
 من اهل المحلة انه قتل عمدا ودر وجد له لو في دم فلو اربى ان خلفه
 ميتا وقتله قصاصا وعنه ليس له ذلك وحتمه وحتمنا ما موزه بالناهي
 مع الله **كتاب** **التحاييف**
 ناد قول لى جسم ربه الله على احوال قول صاحب جسم ربه الله قال اذا اغتص
 عنده في موضع موته ثم ار هذا العبد قتل مولاه خطأ فعليه ان يسعى في
 جنته وكلا ربه الله يسعى في قومه واجده بنا على اصل وهو ان الميت في
 حر عندهما فيجى عليه فيه واجده روالا وجسمه بعينه وحب الدية على عاقلة
 بالقتل وعنه كالمكاتب فيجى واجده نقضا للوجهيه وقمة اخرى بالقتل
 لان المكاتب اذا قتل مولاه فعليه لراول من قيمته ورا الدم قال اذ اصاب ترك
 موثرا الا مال له غيره فقتل هذا المدر انسانا خطأ فعليه ان يسعى في قيمته
 لو في القتل وعنه ما في الام على عاقلة بنا على ان هذا انه كالمكاتب عنده
 وعنه ما حر في رجل استريح اذ اقام يقبضها حتى وجد فيها قتل ففهم
 على الباع وان كان فيه جبار لا جرمها فهو على عاقلة الذي في دية وقال
 ربه الله اذ اقام لكن فيه حمار فهو على عاقلة المشرك وان كان فيه

حمارا فعلى عاقلة الذي يصير له فمما اعتبروا الملك لان الحفظ على كونه هو
 يعتبر الدلالة او كان الحفظ يثبت له قال في ارباب دية نهر جعفر
 احريم جها يبر او بنى جابطا فخطب به انيسان فعليه ثلثا الدم
 ان كان غير اذن صاحبهم واذا كان جابطا عايل بن حبيب نقدا شهد على
 احريمه فيسقط على انيسان فقتله فعلى عاقلة الذي شهد بحسب الدية
 وقال فيهما الله فيه نصف الدم في الميسلتين معهما لهما ان الجناية نوعان
 هدر ومعتبر فاحسب نصف من كل ان العلم به الجايطا وهي الثقل وهي
 علة واجده للحكم فيضاد اليهام نفس الحكم على اربابها على قدر الملك
 وكذا البئر على هذا ما كـ لو روى سبها الى مسلم فارتد المولى الى الله ثم
 اصابه السهم فقتله فعلى الراى الدم وقال ربه الله لا شئ عليه لهما ان
 الفاعل يصرف فلا عند لرا جابا وهو غير متعمد في هذه الحالة لم
 ان يصير ما لا بفعله وفعله واجده وهو معصوم الا انه لم يجز القصاص
 للشبهه وان ارادى الى عبد بسهم فاجتوى المولى العبد ثم وقع به السهم
 فارتد على الراى فيمى العبد للمولى وكلا ربه الله عليه فضل ما في قيمته
 مرميا وغير مرمي لو كان عبدا لهما ان العبد يظل اليسرايم وهو ينهس
 المولى صا رجائيا عليه فخطب جيا ننه لم انه يصير قابلا لزوج وقب
 المولى ان فعله المولى وهو غير جئت قال لراى او الوصى اذا اذى
 الصغير بالضرر وما في ضمير وقال ابو يوسف ومحمد ربه الله لا يصير المجرم ان

المعلم اذا صوب الصواب والعبد للعلم بعد لراد من الاجز والمولى
 اذا هلك لوضوف باذنها لا يصح وجميعها على ان الروح اذا هلك
 للناديب فماقت نصي لهما ان لهما تاديب الصغر ولا حصل ذلك عاوه
 الا بالضرب له ان الباديب حصل بالرجو والتهديد والتفكير فلا
 يكون الضرب ما فو نافي عن المعلم اذا صوبه باذن
 الاجل لا يضمن وان كان لرايت نصي اذا ضرته بنفسه
 ووجه ذلك ان نفع صرف الرب يعود اليه لان نفع
 تاديبه يعود اليه واما المعلم ففعله لا يعود الى
 المعلم بل الى الاجل والضرب كان بامر
كتاب الحثي
 باح **قوله في حثي على خلاف قول**
 صاحبه رحمه الله قال الحثي حكم مباله لقوله جل الله علم
 وسلم الحثي يورث من حيث يقول وان يال منهما وسبق
 احدهما فالحكم له لانه حين وجد لا يعارض له فان كانا معا
 ففنده يتوقف فم لقوله تعالى ولا تصف ما ليس لك به علم
 وقالا رجم الله الحكم لا كثرها لهما انه دلاله على
 زواجه القوه له ان ذلك قد يكون لشيقه
 المحصر وغيره في الاشتباه والله اعلم بالصواب

كتاب الوصايا ما قل اني حثي في قول صاحبه

قال اذا اوصيتي اقربا به سترط فيه خمس شي اي وهو كونه ذارحم تحريم وانثين
 فصاعدا وذلك ما سوى الوالدين والولد ومن ارث والا قرب والا قرب
 وقالارصها الله كل من يحبه واباه اقصى اب في الاسلام دخل تحت المحرم
 وغير المحرم منه سواء اتفقوا على استراط القرابة لان الاسم له ان لا يكون
 وارثا لقوله صاي الله عليه وسلم لا وصيه للوارث وانه يعتبر اثنتان فصاعدا
 لان الاسم المحرم والمشي كالخ في بان الوصيه لانها تحت الميراث كذا ولا
 يدخل الوالد والولد لانه لا يسمى قريبا فوا وحلفوا في سريان احدهما
 في المحرم بالرحم بشرط عند فانه نصبت عند عدم الاجاره نصبا المثلث
 والان كذلك وهو قسج بل يجب ان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من ابي عشر
 منها نصفين لان الاجاره في الثلث ساقط العين يعني اثنين منهم وهي
 الثلثان وصاحب الجميع يدعي كله وصاحب الثلث لا يدعي من كل الاسمين
 فانه يقول حق في الثلث وذلك اربعة وقد وصل في سهامان بل حو في سهمين
 ولا امتار عليه زباد الاسمين وذلك ستة فنعطي الموصي بالجميع ستة اسهم
 ولا امتار عليه يعني سهامان فامتدت منارعتها في قسمين يعني نصيبا نصفين
 واحدا منها سهمان فصاير للموصي بالثلث لانه اسهم اثني عشر بها وذلك في المال
 فاذا اراد اجاره في حق صاحب الثلث وكذا لو اوصى لرجل جميع ماله والاخر نصف
 ماله والاخر ثلثه فان لم يجر الوارثه يسهم بينهم الثلث على ثلثها على احد عشر سهمها

ينسب

في الميراث

فحصول كل سند من سبعة اصحاب الجمع بينه وصاحب النصف بثلاثة وجها
 بينهم من قسم بينهم على هذا فان اخرج الورثة فكل واحد الجواز ان يقيم
 منهم على احد عشر سهما فاما عندنا في هذه المسألة ان لم يجر العدة في قسم بينهم اربعة
 فان اخرج ففهي اربعة سواك في الورثة والحيث ان يادى بها الله على ما ورد في النكاح
 كثره في هذا الاختلاف قال ابو جعفر بن محمد بن النصف ماله ولا في ماله ولا
 يدعيه ولم يجر الورثة فالثلث قسم بينهم على احد عشر سهما وصاحب النصف يفر
 بالثلاثة وصاحب الثلث كذلك وصاحب الربع يفر بالربع بثلاثة وذلك
 احد عشر سهما وهذا عندنا لان الموصى له بالثلث لا يفر بالثلث الا بقدر الثلث
 وعندهما يفر صاحب النصف الى وعندهما الميراث يفر بالربع يفر بالربع بالثلث
 فلا يفر وما يستويان في الميراث ولا يفر بينهما ان الميراث شامل لكل واحد في
 الجرح ولذا في الوصية يشاؤ كل واحد من ذلك انه ذكر القريب والوهاب المطلق
 هو الميراث ولا يفر ولا غير الميراث ولا يفر بعدد وجه ولهذا اجاز النكاح في
 غير الميراث ولا يتناوله اللفظ باطلاقه **واك** اذا اوصى لانياس بثلث ماله
 ولا في نصف ماله ولم يجر الورثة فالثلث بينهما نصفين ولا يفر بينهما
 على قسم اسمي سمان لصاحب الثلث وثلث اسمي لصاحب النصف اصله ان الموصى
 ناكثر من الثلث لا يفر من الثلث باكثر من الثلث اذا لم يجر الورثة عند الموصى
 بالعقد والموصى له يفر عن منه والموصى له بالاول الميراث وعندهما يفر بجميع ما
 اوصى لها ان الوصية اخذ الميراث والواقي يفر بكل واحد في التركة فكل

هذا ان الموصى له بصرف ما يوصيه فهو لا يستحقه ما ورا الثلث لانا اجاره
 الورثة ولم يوجد وصا دكما اوصى بعد من باعيا منها لانياس فيعنيها مثل نصف ماله
 ولا حصة له ماله ثم اسحق احد سمان بثلث ماله فيقسم الثلث على الثلث
 الموصى له بالعقد وبكسع لهذا **واك** اذا اوصى له بثلث ماله بثلث ماله بثلث ماله
 عيانهم ثم مات اثنان منهم فلم يوصى له بثلث هذا العدة فلا يفر بينهما له كله في
 مسلمة فيقسم الوقت فعد كل عبد يقسم على احد وكان مشتركاً فاهلك بهلك على
 الشريك وعندهما يقسم الكل فيسب واحد وقد جاز هذا **واك** اذا اوصى لانياس
 بسيف فمعه ماله درهم ولا حصة له درهم ولا حصة له درهم ثم يوصى بالسيف
 لصاحب السيف من سمان وصاحب السيف من سمان وصاحب السيف من سمان
 وصاحب السيف من سمان وصاحب السيف من سمان وصاحب السيف من سمان
 السيف يفر على سبعة اسمي لصاحب السيف من سمان واحد وصاحب
 السيف من سمان وصاحب السيف من سمان بثلث ماله ان القسمة عندنا على طريق
 المنازعة ولا تنازع لصاحب السيف من سمان السيف فيما ورا السيف لان
 وصيه من سمان المال فطلى فيه اسداس السيف للموصى له بالسيف بثلث
 منارعة وصيه بالسيف استوفى منها ثلثها فتكون ثلثها بصفاة وصار
 السيف على اثني عشر سهما احد عشر لصاحب السيف وسهم لصاحب
 السيف واذا اصاب السيف على اثني عشر صار في الميراث على ستمين سهما
 فتكون لصاحب السيف من سمان السيف عشرة اسمي وكان جميع المال اثنان

هذا الاختلاف في الميراث
 هذا الاختلاف في الميراث
 هذا الاختلاف في الميراث

سند

وسبعين و قد نغذا الوصيه في ايه وعشرين بها اكل واحد منها احد عشر
 جزا المال فاما عند ما فالقسم بطريق العول والمضاربه فصار صاحب
 جميع السيف وصاحب الپيدس يپيدس السيف فصار السيف على سبعة
 نصيب صاحب السيف يسيته وصاحب الپيدس يسيهم وقسم على سبعة
 واذا صار السيف على سبعة وقسمه فان صار على خمسة على خمسة
 ولا يس وكل فانه سبعة وليس خمسة وثلثين سدين محج ففقر جميع المال ذلك
 اسان واربعون ستة فصار ما في ذاتي خمسة السيف وكل ثا واربعون
 لصاحب الپيدس سبع ذلك ذلك هو كونه والباقي لصاحب السيف هو كونه وثلثون
 فبقي طان وعشرة فلهي له بالپيدس سدين ذلك وهو خمسة وثلثون فصار
 سهام الوصايا سبعة وسبعين وهو اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعون وثلث
 فاك ولو كان اوصي مع هذا بثلث المال احر ففرا جميع في السيف ثلثة
 وصايا وصيه اكل ووصيه بالثلث ووصيه بالپيدس والقيسه عده على
 طريق المزارعه ولا مزارعه لصاحب الثلث والسدين فصار اذ على الثلث
 فنكون لصاحب السيف هو ثلثي السيف وثلث السيف ولا مزارعه لصاحب
 السدين فصار اذ على الپيدس وهو السدين ايضا لصاحب السيف فصار
 قسم ذلك السدين بين صاحب السيف وصاحب الثلث نصفين فصار
 الپيدس على سهمين جميع السيف على اثني عشر في السدين وذلك سهمان فابتن
 مزارعهم فصار قسم بينهم اثنان وليس للپيدس وهو السدين ثلث محج فصار
 اصل المال وهو اثنان عشر ولا فصار ثلثه ولا يس فصار السيف

ستة ولا يس ثلثاه وذلك اربعة وعشرون لصاحب السيف وكسبه وذلك 364
 ستة بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفين لكل واحد منها
 ثلاثه والسدين الباقي وذلك ستة بينهم اثنان اكل واحد سهمان فحصل
 لصاحب الپيدس سهمان لصاحب الثلث خمسة والباقي لصاحب السيف
 وذلك سبعة وعشرون واذا صار السيف على ستة وثلثين فصار
 صار كل فانه خمسة على خمسة وثلثين فصار الخمسة على عامه وثمانين
 الثلث ثلث كذا ذلك مستون لصاحب السدين سدين ثلثون فحصل
 سهام الوصايا عامه ستة وعشرون وجميع المال مائتان ستة عشر
 سهام الوصايا اكثر من الثلث فان اجازت الورثة قسم كذا وان لم
 تجز والورثة جعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك عامه وثلثون
 وجميع المال ثلث عامه وسبعون والسيف يپيدس فكون ثلثه يكون
 ويدفع اليهم جميعا ذلك فكل يدفع وذلك ستة وثلثون ويدفع الى صاحب الثلث
 والپيدس فكل يدفع اليها وذلك سبعون فحصل سهام الوصايا عامه ستة
 وعشرون وثلث المال واما على اولها ففرا جميع في السيف اذ وصايا
 وصايا فالقيسه عدهما بطريق العول والمضاربه فصار صاحب السيف
 بالسيف كله وصاحب الثلث ثلث السيف وصاحب السدين سدين
 السيف والسيف ستة اسهم فصار القيسه على سبعه لصاحب السيف ستة
 ولصاحب الثلث سهمان ولصاحب السدين سهم واذا صار السيف على
 لپيدس فصار كل فانه من الخمسة على ثلثه فصار خمسة واربعون

قد ذكره

لصاحب الثلث ثلثه خمسة عشر فصاحب السدس سدسه سبعه ونصف فأنكر
 بالصف ووصف فجعل على تسعين قصه حوكل واحد منهم صغر فكان
 يصير لصاحب السدس اربع عشر ولصاحب الثلث اربعين ^{الثلث} السيف ولصاحب السدس
 سهران ونصف لصاحب الثلث ثلثه ثلثون ولصاحب السدس خمسة عشر
 فبلغ سهام الوصايا ثلاثه وستين وجمع المال فانه وعائنه فرادت سهام الوصايا
 على الثلث فان اخرج الوارثه فلم يتركوا ان لم يجدوا جعل ثلثه المال على قدر
 الوصايا على قدر سهام الوصايا هكذا روي عنها والوصايا بالثلث والسدس
 وسدس ايضا لان السيف سدس فجعل كل سدس ثلثها فيصير الثلث اربعه
 اسهم اربعه اسهم وجمع المال اربع عشر سهمها اسهم الثلث لصاحب السيف وثلثه
 حكمه في السيف سهم لصاحب السدس سدس وثلثه في السيف سهم اسداسه
 وفي المال وسهران لصاحب الثلث سدسها في السيف والباقي خمسه
 اسداسه في باقي المال فأنكره اسداسه بالاسداس فاضرب اصل المال وذلك
 اربع عشر سهمه فصار اربع وسبعين الثلث منه اربعه وعشرون وكان لصاحب
 السيف سهم صرناه سهمه فصار سهمه كله في السيف وكان لصاحب
 الثلث سهمان صرناه سهمه فصار اربع عشر سهمه في السيف وذلك
 سهران والباقي وذلك عشره في باقي المال وكان لصاحب السدس سهم صرناه
 سهمه فصار سهمه سدسه في السيف والباقي وذلك خمسة في باقي المال
 فبلغت سهام الوصايا اربعه وعشرون وثلث المال اربعه وعشرون قال
 ولواوصي لانيان

365 ^{الثلث} فكل
 جميع ماله ولا آخر سلت ماله فان لم يجدوا الورثه قسم ثلثها نصفان عشره
 ثلثها الله يقسم ارباعا لما جرت فلو اخرج الوارثه والكل يقسم ثلثها ارباعا
 عند سهران فاما عند حقه سهمه سهم الله ففتح في ابوابه سهم الله لا منارعه لصاحب
 الثلث فصار اربع على الثلث فدرع اللسان الى صاحب الجميع فلا منارعه فاستوف
 منارعتها في الثلث فيكون ثلثها نصفان فصبحت صاحب الثلث السدس ولصاحب
 الجميع خمسة اسداس في الحشر ياردمها فانه ابوابه سهمها الله فتح فانه نصيب
 الموصي له بالثلث عند لراحاره مثل ما يصيبه عند عدم لراحاره فانه نصيبه
 عند عدم لراحاره نصف الثلث ولان كل واحد هو قبح بل حبلان في سهم الثلث
 وهو اربعه اربع عشر ثلثها نصفان لراحاره في قدر الثلث ساقط العبد
 في عائنه اسهم وهي الثلثان فصاحب الجميع يدعي كله وصاحب الثلث لا يدعي
 من ذلك الا سهمين فانه يقول سهمي في الثلث وذلك اربعه وعشرون الى
 سهران يدعي في سهمين فلا منارعه له فيما ورا السهران وذلك سهمه فيعطى
 الموصي له بالجميع سهمه اسهم فلا منارعه في سهران فاستوف منارعتها فيه
 فيقسم ثلثها نصفان فصبحت كل واحد منهما سهمها فصار للموصي بالثلث
 ثلثه اسهم اربع عشر سهمها وذلك ربع المال فافادق لراحاره في حصة صاحب
 الثلث ماله وذلك لو ادعى لرجل جميع ماله ولا آخر بصرف ماله ولا آخر
 سلت ماله فان لم يجدوا الورثه يقسم ثلثها على قولها على احدى عشر سهمها
 فجعل كل سدس ثلثها نصف صاحب الجميع اربعه وصاحب النصف ثلثه

وصاحب الثلث سهمين فمقسّم بينهم على هذا فان اُجارت الورثة فلكل الجواب
 فمقسّم جميع المال بينهم على احدى عشر سهما فاما عند حنينهم فله ان لم يحضر الورثة
 قسم الثلث بينهم اثنان فان اُجارت ففيتها قوله يوسف الخضرين يادرجها
 على ما يورده الثاني سبيل كثيره على هذا الا خلاف قال اداد من اصله
 حاله ولا يخرج سله ولا يخرج رعه ولم يحضر الورثة فالثلث يقيم بينهم على احدى عشر سهما
 فصاحب النصف يضر بالثلث اربعة وصاحب الثلث كذلك وصاحب الربع يضر
 بالربع ثلاثه وذلك احدى عشر سهما احدها عند لان الموصله ثاكن في الثلث لا يضر ولا
 بقدر الثلث عند هذا يضر صاحب النصف بالنصف ستة وصاحب الثلث بالثلث
 اربعة وصاحب الربع بالربع ثلاثه فصار ثلاثه عشر سهما اصل الجساف احدى عشر
 فوات سهمين ولو اُجارت الورثة ففاتها جعل المال على ثلاثه عشر سهما يضر
 كل واحد منهم جميع حقه كما يوردها عند حنينهم رعه الله فعل حراة ذلك واختلف
 ابو يوسف ومحمد فيهما انه يخرج ذلك على قوله وان لم يكن سهمه لم يجعل المال على اثنى
 عشر سهما لاحتنا الى النصف والثلث والربع فصاحب الثلث والربع لا يضران
 في النصف احدى عشر سهما لصاحب النصف ثلاثه عشر سهما لصاحب
 الربع لا بدعي احدى عشر سهما وهو ثلاثه عشر سهما يضره صاحب النصف
 وصاحب الثلث ففجعل بينهما نصفان فالكبير في المال شحه فيعطى واحد
 منها يسها بقى ثمانية ايسهم ايتون منها رعتهم فيها فيجعل بينهما اثنان
 ومانه على ثلاثه لا يستقيم ويضر ثلاثه في اصل الجساف هو احدى عشر

366 فيصير ستة وثلاثون كار لصاحب النصف عشرة سهما وثلثه وربعه سهم
 صرف ثلاثه فصار الكل تسعة وصاحب الثلث كان له سهم صرف ثلاثه
 فصار ثلاثه وربع اربعة وعشرون سهما ائلا ما لكل واحد منهم ثمانية وكان لصاحب
 النصف تسعة فصار مع ثمانية مائة وعشرون وكان حقه ثمانية عشر ائلا نصف ستة
 وثلثين فاصغر نصيبه سهم وكان لصاحب الثلث ستة وصاحب النصف احدى
 عشر وكان نصيبه الثلث اثنى عشر وصاحب الربع وصاحب ثمانية لا غير وكان
 نصيبه الربع تسعة فاصغر نصيبه سهم وقال محمد رعه الله يخرج ان
 الموصله بالنصف لما اخذ السدين وهو سها من اثنى عشر بقيت عشر فيهم
 سهم فصاحب الثلث يضر بالثلث اربعة وصاحب النصف يضر
 بالثلث ائلا اربعة لارح صاحب النصف الثلث بعد ما اخذ السدين وصاحب
 الربع يضر بالربع ثلاثه وقد بقي عشر فيقيم بينهم على هذا السها وهي
 احدى عشر في اثنى عشر فصار ثمانية وثلثين وقد كان لصاحب النصف عشرة
 سها من صرف ذلك في احدى عشر فصار اثنى عشر وثلثين فاصغر نصيبه سهم
 لكل عشر سها فباخذ صاحب النصف ائلا سها لانه كان باخذ احدى
 عشر اربعة اسهم وقد صار كل سهم عشرة وكذا لصاحب الثلث باخذ اربعة
 سها لانه كان باخذ اربعة اسهم احدى عشر اربعة اسهم احدى عشر على
 احدى عشر لا يستقيم فاضرب احدى عشر في ثمانية عشر وكذا باخذ
 صاحب الربع ثلاثين سها لانه كان باخذ ثلاثين احدى عشر فالحاصل ان صاحب

فاصغر نصيبه سهم

على احدى عشر سها
 فاضرب احدى عشر سهم

الصف صاحب بون اباد عشر من حقه اربع من حلقه اسان ^{حقه} سور وكان
متمه وكثر من هو نصف الكل فاصف نصيبه اربعه وصاحب الثلث اصاب ^{اربعين}
دكان حقه اربع واربعين وهو ثلث الكل فاصف نصيبه ايضا اربعه وصاحب
الربع اصاب ثلثين وكان حقه ثلثه وثلثين وهو ربع الكل فاصف نصيبه ^{ثلاثه}
فلا بد ان يرى بطلان ادبته في سبل الله لا يجوز لانه لا يرى الوفاء لا يمكن
تصحيحه بطريق الوصف لان الموصى له مجهول من هو عليها ايضا فلا
يحمي الله حور بطريق الوفاء يكون يد الامام فهو عليها من سب الملك
فان رجل اوصى بثلث ماله لغيره صلى الوصف له وعنى ثلثه لانه حمله ملك
الميت فملك ثلث نصيبه كما ملك ثلث ببال امواله وملك نفسه عتق
واسحق ثلث ساير امواله ويسعى في ثلثي قيمته للورثه وللغير ثلث المال
في ساير التركة لانه كما ملكايب عنده والوصف لمكانه صلى فان لم يخرج
من الثلث سعي وماله في 2 لهم من الثلث عليهم ان يردوا ثلث مافي ايديهم
فان كان في ايديهم شئ حنيف القمه وصف المقاصه وان لم يكن لم يتقاربوا
الا بالتراخي ولا رجم الله نعو حله ويدر ابا العتق الثلث فان بقي الثلث
شئ دفع اليه وهي فرع مسلمه العتق قال المريض اذا باع عبدا
او اشترى عبدا فغير فاجش واعتق عبدا اراد انا المحاباه لريها
وسعى العبد في القيد ولو يردا العتق ثم بالمحاباه خلاصا والمشتري
بالحصار ولا رجم الله العتق او في عدم اذ احرلها قول عمر رضي الله عنه

367 اذا كان في الوصايا عتق لريه ولا ر العتق لا يحتمل البعض حدوثه
فكان اوله ان المحاباه اذا قدمت برحت وجه من اهدى السابق
والباقي انها معا وضعت وجه فانه جعل الخسايه عتق الكل العبد ولهذا
لم يكن نصيب العبد اولا ولهذا عملك بغير العتق خلاف العتق لانه يتبع
كل وجه والمقاومه كل وجه مقدم على العتق فعتق خوجه من كل المال
والمقاومه خوجه اذا افترق مع السبق كاست كذلك خلافه اذا ابدى العتق
لانه يدرج بالسبق وهو غير محتمل للبعض وكان اولى قال ولو كانت
محاباه ثم عتق محاباه فصف الثلث للمحاباه لراولى والنصف للمحاباه
الناس مع العتق لان المحاباه الثالث يساوي المحاباه لراولى فصار
الثلث للمحاباه بغير عتق بشارك المحاباه الناس لانه تقدمها وعتقها
العتق اولى بكل حال لما مر قال ولو اعوب حابا ثم اعوب الثلث
من العتق لراولى وبالمحاباه نصف لما مر ان العتق اولى اسبق المحاباه
خاصا ما اصاب حصه المحاباه كارتها لا غير لانها سبقت على العتق
وما اصاب العتق لراول كان من العتق لراول والباقي نصيب لانها من
جنس واحد وعندهما العتق اولى بكل حال لما مر قال اشترى ابنة
مريض موته ما كفى رجم وهي قيمته وله العتق بشراء عتق وورثته لا تقب
لخوجه الثلث لا يسجانه عليه وقال رجم الله سعي وعتقه لها العتق
في الحرف وصيه ولا وصيه لوارث فحسب السجانه نصيبا للوصيه معنونه

لو
انا اوجبا للسعيه عليه لبطلت حش وجتلاز السعيه اذا وصفت
كالمكانة المكتبة لا يرقى وادام يرقى صارت الوصيه لغير الوارث فصحت
واذا كان في الوصيه نكاح ايجاب ابطال الاجساد والاولاد الميراث اجتنابا
اخر يساوي الفرح بهم ولا مال له غير هذين العبد والفقير وعنده ثلث
ماله لهما نصيبان ذلك الفد لهما به دليله وثلثون وثلث لار كل مال اربعة
لراو هو بينهما لكل واحد منها سهمان وسنة وستون وثلثان فيسقط هذا
ويسعى في الباقي وهو ثلاث مائة وثلثه وثلثون وثلث ولا يرقى لهما ميسريا
وعنده الثلث كله للعبد لار وعسى بعد سعيه لانه خرج من الثلث ولا
وصيه لابنه لانه وارث لار الميسري عندهما جر مذكور وسعى لار في
قيمتهم رد الوصيه ويسقط عنده مقدار مائة على المقاصه ولو اشرك
ابنه بالف وجميع جسمان واعس عدا اجر قيمته جسمان ولا مال له غير هذا
بعد اجتماع هذه الميسر لار وصاها وصيه للبائع برباهه جسمان
على قيمته ووصيه لاسم ناعناه بالشر او وصيته للعبد لار باعناقه
والبائع اولى بالوصيه لار المحاباه المتقدمه عنده اولى فصارت الثلث
للبيع فعلى العبد ان يسعى لكل واحد منها في قيمته لار البائع الحق
الثلث لار ميراث لاسم عنده لانه كالمكاس عندهما العبد اولى من
المحباباه فصرفت الثلث كله الى العبد لار لار الميسري عندهما وهذا
وارث ولا وصيه له فيسعى لار في كل قيمته وعلى البائع ان يرد جسمان

368
للمحباباه ويرث لار لانه حر قال اذا العبد لم يرقى فهو ميراث
دخل بها وصفتها الفرح بهم ومهر مثلها ما به وان كانت قيمتها ومهر مثلها
يجزى من الثلث فلها المهر والميراث جاز الزكاه لانها عتقت غير سعيه
فيصير نكاحها وصفت حكمه فان لم يخرج ولزمها السعيه صارت كالمكاتبه
عنده ولا يجوز نكاحها لمولاه ولها المهر بالخول بالحق قد الفاسد ويخرج
لها مهر مثلها ثم يرفع الثلث على بعد المهر وسعت فيما بقي قيمتها لانه
وصيه وهو الثلث ولا ميراث لها بفساد نكاحها ومال ارحمها الزكاه جاز
كل حال لانها حرة ولها مهر المثل والرباذه عليه باطله لانها وارثه ويسعى
في جميع قيمتها لانه لا وصيه لوارثه ويرفع قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها
قصاها ويسعى في الباقي وان رحل او صي بان يشترى كل مال عند شفعين
عنه ولم يجز الورثه بطلب الوصيه وقال ارحمها الله يشترى بالثلث ويعتق عنه
ولو اوصى بان يشترى له نسيجه عانه درهم وثلث ماله لا يبلغ ماله بطلت
عنده وقال ارحمها الله يشترى بالثلث ويعتق عنه لهما ان هذه وصيه بالقره
فينفذ من الثلث كما اوصى ان يخرجه عنه بكل ماله او ما له من ماله وثلث ماله
لا يسلع لهما به لانه ان الموصي له عند يشترى كل مال او ما له وهذا اخص
ولا يصرف خلاف الخ لار المصنوعه برباذه البسلة بخلاف وان رحل او صي
الى عبد نفسه والوارث كسرا وفي الورثه صغار لار لار الكبير السعيه
فلا عليه بعد الوصاها وان كانت الورثه صغار جاز عند وقال ارحمها الله

وهي ثلاثة وللغراء المساكين قسم الثلث على خمسة بلية لا يحق ولا جـ
ويقسم للغراء وسهم للمساكين عند ما وعنده على سبعة ثلاثة لهم وسهم
للفراء وسهم للمساكين ما على ما سرقا اد اوصى الى رجل في المال المعين
والى اخره يعا صول الدار بها وصار جمعها استحيها ما عندها
وما لم يجد رحمه الله كل واحد منها وجب فيما جعله وصا فيه وعلى
هذا اذا جعل احدهما وصا للفقر ولله وميراثهم وجعل اخر وصيا
للبقية وميراثهم ذكر هلال رحمه الله في كتاب الوصية قول يوسف
مع محمد رحمه الله له انه انتم كل واحد منهما في شيء لم ياتكم الاخر
فيه وخبره به فيختص به وان كان ساء على العوم كما مضى به
فيختص بعض التجارات بسبب الاحتياض عن عبد التحيه بن لهان
العين في وصية ثمانية استهلك والار قد نصيب عنها بالفقر فحصلت
في كل الاربعين ضرورة ما قول لي خمسة على خلاف قول لي بوجه لا قول محمد
رحمه الله ما اذا اوصى بيمين في ارضه لرجل ولا مال له غيرها فاد
الورثة ان يبيعوا الثلثين ويؤخذ خمسة رحمه الله انه ليس لهم ذكر وقال ابو
يوسف رحمه الله لم يذكر له ان الوصية بالسكنى في الوصية بالرقبة ولو
اوصى له بكل الدار كان لهم ان يبيعوا الثلثين فهذا اولى الى حبيبه
وصى الله عنه ان حقه في بلما السكنى ما يعا كل الدار وبيع شي منها
ابطال السكنى في ذلك فلا يجوز ما قول لي خمسة على قول محمد ولا قول ابو

رحمهم الله ما اذا اوصى لحرابه فهو للميت لا زقين وهو قول محمد رحمه الله
وقال محمد رحمه الله لحران كل من وصى به يسجد تلك السنة ذكره في الزناد
فقد روى الحسن بن زباد عن ابي حنيفة رحمه الله كذلك انه حران
تسمية في ثوبا ولهذا يقال جاد ملارق وحاد غير ملارق فينا والكل
لا الى حنيفة رحمه الله ان الحاد المطلق هو الملارق ولهذا اثبت حق
الشفعه لم دون غير قال النضر بن عبيد السلام الحار احق بشعبة وذلك
الملارق ما قول لي يوسف على خلاف قول محمد ما قول لي حنيفة
قال اد اوصى لرجل ثمانية ونفسه لاخره عقد واحد فكل واحد منهما
ما اوصى له فان كانا عقدين فعند ابي يوسف رحمه الله في كل واحد منهما
الحام للميت اوصى له والفقر بهما نصفان فانه في الربا اذ فكل واحد
اوصى به لآخر وبها لآخر وحاربه لانسار ما في ثوبها لآخر وبالفقر
لرجل وهو ميراثه لآخر لانسار بتمرها لآخر لمحمد رحمه الله ان يشهد
ان الخاتم يشهد للفقر وقد جعل للناس غير رجوع عن الاول فاجتفت فيه
وصيئان فاشتركا فيه لا الى يوسف رحمه الله ان العسر يدخل وصية الاول
ولا له وقد جعلها للناس ايضا فطلب به الدلالة ما قول لي اوصى بشي
لانسار ثم خذ تلك الوصية فهو رجوع فانه في الرجوع في الجامع الظاهر
ليس رجوع وروى الملقى عن ابي يوسف رحمه الله انه رجوع ورواه عن محمد رحمه الله
انه ليس رجوع ورجع رواه الرجوع ان الوصية خيل الفقير والبر فصار الرجوع

بهار جوعاه كجود الوكيل هو بول وجوه المتعاقد من اقاله وجه البرهان
لرواخرى ان الوصيه غلظت بعد الموت وكان صادقا في قوله لم املكه في الجلال
ولا يكون جوعاه قال اد اوصي لبي ولا ان ولا فلان اذ ادم ذكره وثبات
والوصيه المذكور لا غير وقال محمد بن اسمعيل بن داود الكل له ان اسم البدين يتناول
الذكر والذكور عند الاختلاف وكذا اسم لراخه ولا خلاف بالنصر قال اسم
تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فيتناول الكل لا يوصي لراخه ان اسم ان البدين
جمع لراخه واسم لراخه لا يتناول البدين فكذلك هذا اذا قام الدليل خلاف هذا
لرواخرى اد اوصي لراخه وله موالي اجماع قد مات ابنه وورثه لاهم
والثلاث لهم وقال محمد بن اسمعيل لا شيء لهم له انه لم يعصمهم فكم بكر مع الوالد حقيقة
لا يوصي لراخه ان اسم من الله حكما فيتناولهم مطلقا لا اسم قال رجل له ثلاث
بنين اوصي لرجل على نصيب احدهم وثلاث ماله لا آخر فاجازوا فالفقه
منه لصاحب الثلث اسان في الوصيه لم يثقل نصيب احدهم واخذوا احد من
البدين سهم لراخه ما اجازوا وجه سفند الكل والثلث سهمان سهم نصيب
احدهم واحد ثلاثه ما اذا يدعى ثلثه صاروا احدى اثارهم فصار على ما
ملنا فان لم يجز الوارثه فالثلاث سهمان الثلاثه عندك يوسف رحمه الله وعهد محمد
اسم الثلث بينهم على سهمه لصاحب الثلث ثلاثه ولصاحب النصيب سهمان
له ان صاحب الثلث مع البدين يكون له الثلث والباقي سهم للبدين اثلاثا وذلك
يخرج من سهم لراخه لكل واحد البدين سهمان وصاحب النصيب له

372
كنصب خدم وهو سهمان فكان اثناسيا في كنفه رحمه الله ان عندنا اجماع
كان لصاحب الثلث والكل سهمان في لصاحب النصيب سهم فصارت الثلث
لكل كفاي اذا قال الرجل اوصيت للمسجد فهو باطل لراخه يقول سوق على
المسجد وفان محمد رحمه الله يعني ذكره في روايه هشام رحمه الله انه امكن
تصحيحه بالجمع على البدين الى مصالحه فيجعل عليه لراخه يوصي لراخه ان البدين
ليس من اهل الميراث الصلح والوصيه عليك فادالكرا ليهقه عليه كان
وقفا على مصالحه حسنه كاي ولوا وصي سلت ماله في سئل الله فسل
اسم هو العزود وفان محمد رحمه الله لو اعطى الوصو حا جانا منق طعا جاد
ان هذا من سئل الله لانه روي لرجلا جعل ناقته في سئل الله تعالى فابا
امراته ان في عليها في مال زوجها وكذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ففان
الجمع من سئل الله لا يوصي لراخه ان المتعارف هو الجهاد واليه ينصرف
قوله تعالى في آية الصدقات في سئل الله تعالى فيصرف ماله فان اذا قال
الوصي اذيت خراج البصير الوصو او ابو عمه فرد الى رجل من مشيريه سئل
فاديت جعله صدوق غير نفعه وقال محمد رحمه الله لا يصدق ولا يتيقن الميراث
في الجامع الكبير له ان هذا امر قد يكون وقد لا يكون ولا حجة عليه فيه فلا
يصدق ولا يجهل كما اذا قال قضى القاضي بفسقه ذيرم حرم في ماله فاديت
لا يوصي لراخه ان اسم من في جوارح البصير وهذا من حواجر الصدوق فكم كما
في نفعته ونفعه عند اختلاف نفعه حرام لانها ليست حراما

الصبي ما تفرقوا واجلنا الثلاثة فقولوا على صلحهم
 قال ابو حمزة رضي الله عنه اذا وصى بامر ساع عبد من ولدك بالف درهم
 وقسمته الف درهم واوصى بجميع ماله لآخر ومات ولا مال له غير هذا العبد
 ففي مسئلة باب العز وشر من الزيادات فعند الموصي له جميع المال
 لا تصرف في ثلث المال الا بالثلاثة وهذا مذهبنا وجا حيث كان يضر
 جميع المال والثلث فيقسم الثلث بينهما على اربعة واذا صار الثلث على اربعة
 والثلثان على ثمانية صار جميع المال على اثني عشر فندفع الى الموصي له بماله
 ثلثهم ربع واحد بعشر سهام ساع صاحب خمسة البسج واحد بعشر سهام اثني
 عشر سهام من الف وندفع ثلثه ايسرهم الثلث الى الموصي له بماله لانه الثلث
 ليصير هذه الثلاثة مع الثلث الواحد من العبد اربعة وهو ثلث المال فيكون
 للورثة عما يسهل اسهم واستقام وقال محمد رحمه الله الموصي له بالمال يضره
 جميع البقية في الثلث كما هو مذهبنا والموصي له بالبسج يضره جميع البقية
 ايضا فيقسم الثلث بينهما نصفان فلما جاز الثلث على اثنين صار لكل سهم
 ايسرهم فلو وصى له بالمال سبعمائة من العبد وساع خمسة ايسرهم خمسة ايسرهم
 لرا الف وندفع واحد الثلث الى الموصي له بماله لانه الثلث يضره
 للورثة اربعة اسهم وعنده يفسد خمسة اسهم جميع العبد الموصي له
 بالبسج بالف درهم فيدفع ثلث الثلث الى الموصي له بماله والثلثان الى
 الورثة وانفق ابو حمزة رحمه الله اربعة اسهم جميع العبد وقال ابو حمزة

الوقت

و بعد از آنکه از آنجا که در آنجا بود
از آنجا که در آنجا بود

ببيع كله له ان الموصى له شريك الورثة وحوال الورثة كاصح البيع يتحول
 حقه الى الشريك فكذا حوال الموصال بالمال كما ان المثلث اوصى له بجميع المال
 والعبد والمنكح لهما ماله فنصف وصيه فيها جميعا ولا يبطل في احد
 لان وصيه المثلث حادق فيهما جميعا ولا يرد اذا ادا مال الرجل في
 صحته لا امراته ولعبد امراته طلاقا وعدي جرد هي غير محول بها
 فله ان يبيع ما دام حيا فاداء احدا احد ما بطل لراخر فان مات من البيان
 عني نصف العبد لانه يعين في حال ولا يعين في حال فيسقط نصفه
 والمرأة لا تبطل لانه ما دام حيا فاحد ما عدا في المهر كما هو عند
 فاما يثبت بعد الموت والعقود يقع بعد الموت في الطلاق والمهر
 والميراث على الكفاي ليقا الركا وعنده يوسف بن محمد رحمه الله سقط
 نصف الميراث المهر وربع المهر لان الطلاق يقع في حال وفي حال كالعقود
 فادفع بطل الميراث في وسط نصف المهر وان لم يقع لا يبطل شيء من المهر
 والميراث في نصف الميراث في نصف نصف المهر سقط بغير عريان
 عند يوسف بن محمد عنه لها ذلك حكم السعيان وغير السعيان في
 التركة وغير محمد رحمه الله نصف المهر في السعيان وغير السعيان في فاما
 والنصف الميراث فهو سائر التركة سوى السعيان لم انها بدعي زيادة
 المهر والميراث في سبب ان العود يقع في الصحة ولم يقع الطلاق والعقود
 الهبة لا توجب السعيان ففراق بيان لاحت لها في السعيان واما قدر نصف

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء والفقهاء والحنابلة

البيادق

المهر فواجب لكل حال وقع الطلاق او لا وكان كل التركة لا في نفسه ثم
ان حقه في التركة كسب فكان في السبعين من التركة قال احد قال اوصيت
ما لي لفلان او لفلان قال الوصية باطله وقال ابو يوسف لما ارى علي اخذ
الثلاث وقال يخرج من المهر والورثة ايها شاذل يعطون له ان الوارث
يقوم مقام المورث في المورث لو انهم لم يتزوجوه فكلوا اذ ايرى الوارث ان
نوره ربه ان الموصي في يثوق الحق لا جديها وصاحب الحق حتى جعل
نصيبه للاخر فارتفع المنار عن نصيبه لا في حقه رضى الله عنه ان الموصي
له محمول وهذا الجهالة لا يرفع لراي بيان الموصي قد فارق قول
حلالا صاها ربه الله فاك اذا اوصى لرجل ثلث هذه الغنم فمنها
بمراقة ثم هلك ثلثا هذه الغنم فلم يوصى له بثلث ما بقي وعذرا لم كله ان
التركة مشتركة بينهم وبين العزلة ابلاتا فاهلك هلك على الشريك وما بقي
بني كذا كذا لو اوصى بثلث ما لم يطلعا فاهلك بثلثا ان الموصي
له هبة فغير وهو بثلث هذه الاعنام وصي بنصفه في يديها وسلمه
الى الموصي فاهلك السلمان يعني هذا الثلث لذلك قال احد اقر
بدر لا جنبته ثم تزوجها ثم مات وقد برز كتاب الاقرار فاك
المبرور عرض الموت اذا جعل منه محاياه وعيى بالثلث لا يسمعها
فاذا لقيها اولى لان امة حيث يراى في علمنا النلا لا خلاف في
اخر وهو برز فاك حقه ربه الله فاك اذا ارسلته الى حاله
الصفير لنفسه

من نفسه مثل خمسة لا يجوز وعذرا يجوز له ان يهود العهد الحايين متنا فيه
لا يتصور قيامها لشيء واحد لنا ان لا يكال ولا يته وشفقة و
الصفير جعل كشيء من مولى الطرف فاك رجل مات وترك ثلثي دينه
الا فحدهم فاقبضوها واخذ كل واحد منهم الف درهم خارجا وادعى
ان الميت اوصى له بثلث ما لم يصدقه واحد منهم باحد من ماله اذ ايرى
في يده وعذرا باخذ منه بثلث ما في يده ان من اراد بثلث كل التركة
له والسلمان بينهم ابلا فاحتجوا الى حساب لم يله لثلاثة اقل ذلك
سبعة لثلاثة للموصي وهو بثلثه والباقي لكل ابن سمان وصادرا فاجابا
لنا الله اقول بثلث من كل التركة شاربها في يد التركة بثلث واحد
بل ما في يده ولو كان للميت ابنان فصدقه احدهما عنه باحد نصف ما في يده
لانهم برز ارحمهم وحق الموصي شوا وعذرا باخذ بثلث ما في يده لما برز
ما اذا اوصى بثلث ما لم يواله دخل فيه مواله وموالى الله لا يسمون
موالاه وصادرا ولا هم وعذرا بثلث ربه الله لا شيء لهم مع مواله وعذرا
برز الله لا شيء لهم اصلا وقد برز ما في يده ربه الله فاك رجل
اوصى الى رجل ففكاه في غيبته في حيوته او بعد وفاته لا اقبل لم قبل لم
وعذرا يجوز ما لم يخرج القاصي له ان هذا مما يرتد بركة بدليل انه لو رده
في وجهه يرد فكلوا هذا لنا ان الموصي اعلم عليه فاولم يعلم بركه لا
بتركه لا تقصيره خلاف ما لو علم لانه عليه نصيب غيره فلا يتصوره فاك

374

المريض من الموت وعندنا حكمنا في حق المصالح حتى نعرفها الطلاق
بنوم ولا دنها بعدتبه اسنهر سابعه فبما عه ودر ايشرفت على المال
لنا انها صحيحة حقيقة وما ذكره وقم لا غيره به فاك الازنة اذا جاز
تبرع الموتى موصيه ليس لهم ابطاله بعد موته وعندنا لهم ذلك
انهم ابطالوا حقهم في بطل ولا يعود لنا انهم ليس لهم ولا في التصرف في حال
حيوتهم ولا يكون لهم ابطال التصرف فلا يعتبرا جازتهم واسم اعلم
كتاب الفرائض
باب حوله خيم على خلاف قول صاحبنا رحمه الله قال الجدي خرافة
والاحواز وهو مذهب نكر الصدوق في اسم عنه وجماعة الصغار رضوان
الله عليهم لم يورثوا في مالهم الله لا تخم لها ان لا يورثوا في الميت
مواصلة والحد كذا فاسموا له انه قام مقام الاب بل هو في الله
نعم في كماله اخرج ابو بكر الحنفي واهل البيت في استحقاقه للراي لا انه بعد
من الراي كما ان الراي هم لم يورثوا في الراي في الراي والعقود من ان ابطال
تأليف لقوى وعلى هذا الخلاف الجدل الفاسد وهو ان يرام اولي من
اولاد الرايات وبنات الراية عنه وعندنا سائر الاخوة واولاد الرايات
مقدمون عليه لا الجدل الصحيح عند مقدم على اصولهم فكل واحد القابض
مقدم على فرعهم وعندنا مقدمون لانهم فرع الراي والجد الفاسد في
الراي في قوله حسم رحمه الله لاول الفاسد مقدم على اولاد البنات

وقال الراي اولاد البنات ام اب لرام ثم بنات لراية واولاد لرايات
ووعى قضا عامه في موضوعه بقول محمد بن ابي حنيفة على حال قول صاحبنا
قال اخ احلفا لراي دار لراي واولاد لراي دار واولاد لراي دار والقبضه عليهم على
لراي قول محمد بن محمد بن ابي حنيفة وهو قولك في قول محمد بن ابي حنيفة
اعتبار لراي دار واصل قوله حسم مع لراي بنات لراي دار واصل مع قول محمد بن ابي حنيفة
ولراي دار اصل له انهم يورثون سبب انهم فرعهم لانهم فيهم فيعتبر في اصولهم
لها انهم يورثون لراي انهم لراي ان اقربائهم مواصلة لراي اصول فيعتبر حالهم
لا حاكم عنهم وعلى هذا حكم لراي دار الفاسد واولاد هناك لا جراد
في لراي دار او اجتماع حرمات لراي دار في قرابتهم وهم ام لرام وهي
مع ذلك ام اب لرام ولراي دار في قرابة واحدة وهي ام لرام بعد لراي
و محمد بن محمد بن ابي حنيفة السدس عليها لراي ثلث لراي قرابتهم وبنات لراي
قرابة واحدة ومالا وجهها الله لها سبوا له ان لا سبوا في علم الفرائض فاذا
اجتمع في سبب واحد فرائسار صا وكشخص صير كالراي لام اذا كان فرع
لراي بالفرد والتقسيم كراي هذا لراي سبوا في لراي لراي واحد
وهي صفه واحد وصار كالراي لراي ولم مع لراي لراي سبب
لراي لراي ونصب لراي لام فكل واحد هذا خلاف ما ذكره المال فان
سبب كل قرابة نصيبا فاما لراي لراي لراي لراي لراي لراي
بها الا لراي سبب واحد سبب واحد فاستويا واسم اعلم

وذكر الفقيه ابو الليث مع ان حنبه رجا الله المحرم انه الغواقي الواردة في
لحرم الخمر على الرجال ولا في حمل اللبس في الثوب وكان حراما كاللبس في
حين رجا الله ما روى عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام في
ولان القليل من الملبوس حال كماله اعلام وكثيرها وكثير القليل من اللبس وهو الثوب
ولا اقل من ان لا يلبس يستعمل حاصل فاك لبس المحرم الحاصل في الجوف كونه وقالا
بهما الله لا يكره لهما ما روى الشعبي عن ابي عبد الله عليه السلام في ان رخص في لبس
المحرم الحاصل في الرباع في الجوف لان الحاجة مايسم الله لانه ادمع للفساد و
في عن العذر له انهي العام في هذا الباب لان الجوام لا يحلوا عند الضرورة
والضرورة سدع بالخلوط بل هو فوف الحاصل لان الخمر منه فاي تشدد لاسنان
بالفضة ولا يشدد بالذهب وقال محمد بن ابي نعيم بالذهب ايضا وذكر قوله في
رجع الله في الاما في مع لهما ما روى ان عرجه اطلب انهم يوم الكراد فاحذنا
من فضة فانتقوا في الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذوا من ذهب له ان المحرم لا يلبس
للا ضرورة والضرورة تدفع بالفضة فما روى ضرورة لانه انتن الفضة
فاي لا احتكار فما استراجه الرسايق في محرم الله انه قال هو احتكار له ان
القبول في للمصر والكثير فيها كالترايح المصر لاني حنفية رجا الله قوله صلى الله
عليه وسلم الخلف جبروت والمحتكر ملعون وهذا واجب لانه لم يتعلق به
اهل المصر فلا يكره شراؤه فاقول في حلاله وحول حاجبه رجا الله في
لا يابن بان يدعو الرايسان ما روى ابي بكر بن محمد بن عبد الله بن
يكره

وله ان النبي صلى الله عليه وسلم اكره صلوة الحاجة لهما ان العن كان بعد القاف
بسم الله تعالى بالخلوة في الفجوة وهو وان كان فيه يوم يعلق عن الله بالعرش لانه
هو باطل لانه قدم والعن مخلوق محدث وما روى فيه عن عبد الله بن عبد الله
الكوفي عنه قال لا يكره الرجل ان يقبل في الرجل او يده او شيئا منه او يعانقه
فلا رجا الله بكونه كله ان النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفر بن طالق قبل ان يبعثه
يوم الحبيسة يوم فتح خيبر لهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينع المحاكمه وهي المعاينة
المعاينة وهي التقبل فاي محرم مع اراعي في حقه حسنة صوابه رواتها
ايه بن رواد عنه كذا روى رواته الحامع الصغير كره له انها ملوكة لهم كالا يلبس
لحسنة رجا الله رواته الحامع الصغير انها عتقة كالمسا جدد ولا يباح والله اعلم
اقول السامع حلالا لا يصح ما رجا الله في فاي لا يابن بالبول بالشرط في غير القمار
عدنا بكرة له ان فيه تشديد الحاضر وهو امر محرم في المساقول له في محرم بالشرط
التشديد في غير مكانا غير تشدد في محرم خبز ولا يلبس فاي الله في ما انا محرم ولا
البدن في فاي لا محرم مع البدن عند محرم له انه ليس العن كالعذر لنا انه
المنفعة له كالتنوع في الجبس بخلاف العذر لا يها لا ينفق بها وجدها عاده فاي
المنفعة في جود المسجد الحرام وحذرا لا عتق له قوله بعا انما المستركون في
مسجد الحرام لهما ما روى ان ابا سفيان رواته عنه دخل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
شرك توحيد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل في ثقب في المسجد وضرب لهم خيم فكانت
اصحاب رسول الله عليهم السلام في الخيام في ابي الله صلى الله عليه وسلم ليس في ابي الله
اما الجاسم على الخيام واما كذا في المحرم في البدن ولا يباح على وجه العلم

379

والاستعلاء والحق العتيقة وهي التي تدعى لولادها إلى الدنيا
 له أن الله تعالى سئل عن أبي الحسن والحسين رضي الله عنهما أكشبا
 ولولده ولد فاجب أن تليهما فليست عن العلم بشايتن وعالجانه
 والتعليق للاختيار التي كثر منه واجبا وما روى ليس فيه من البينة
 والوجوب فاجب أن يكونا ما كان الله اسم الميته طاهر وعطرها
 الشعر اجبوه فيه لأنه لا ينال قطعه خلاف العظم وعمل الشافعي رحمه الله
 خلافا ما يجزى عندنا كراهة طاهر وقد مر في كتاب الصلوة في باب
 الشافعي رحمه الله واك غيب الذراع ودخول كل ميسر لأن النهر الذي
 نلونا أن حجاب المسجد الحرام لكنه حرام مطلق بانهم يجزى صيانته
 مسجد النجاسة واجبه وديننا وبين الشافعي رحمه الله خلافه ودخول
 الحرام وحشاشا والخواف من الدواب في كل موضع في باب الشافعي رحمه الله
 والله أعلم بالصواب وصلى الله على محمد وآله
 وفيه الفراء من كتاب هذا الكتاب يوم الموشن قبيل البصر من شهر جمادى
 صاحبه محمد بن أحمد بن موسى بن حميد بن عبد الملك بن جمال البيلاني
 له ولوالده ولاسلانه وطبع الميميين والوفات امين رب العالمين
 في سنة ثلث وستمائة في بيت خواجه امام قاضي الاسدي

Soleymaniyə U Kütüphanəsi				
Kismi	Eski 84		Yeni	965
Yeni Eski No			Eski Kayıt No	

ليست هذه كسليم
 تدعى عن العلم
 في لولادها
 في سنة ثلث وستمائة